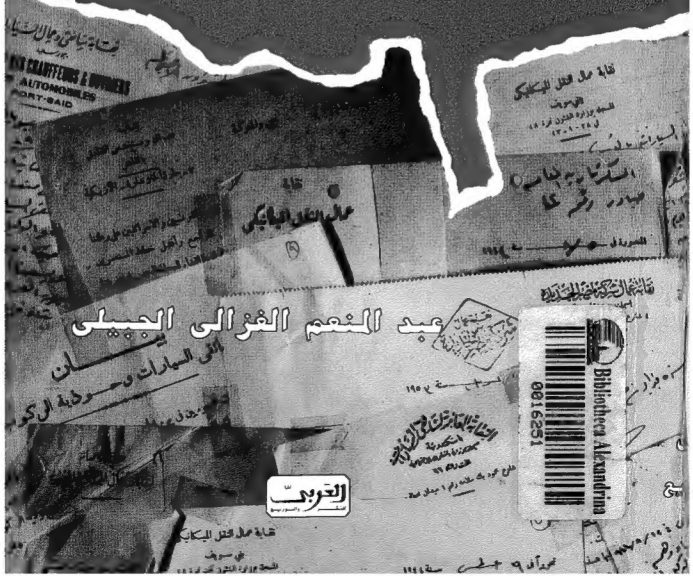


٥٧ عاما

من تاريخ

الحركة النقابية المصرية



عبد المنعم الشاذلي الجبيلي

رئيس الممارات وحكومة الكويت



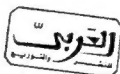
الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية	
331.80962	رقم الكتاب
ع ب ح	رقم التصنيف

٧٥ عاماً من تدينج الحركة النقابية المصرية



Collection of the Alexandria Library (CAL)
مكتبة الإسكندرية

عبد المنعم العزالي الجبيلي



٩، شارع النصر العربي - أمام روز البرنس
القاهرة (11561)
٠٢٠٤٦٦٩ - ٠٢٠٤٦٦٦

تصميم الغلاف والإخراج الفني

محمد بنير

إشراف
رانية اسماعيل

الإهداء

إلى وطنى مصر
إلى كل عمال مصر

عبد المنعم الغزالي الجبيلى

المقدمة

الحركة النقابية العمالية المصرية هي أقدم الحركات النقابية في المنطقة العربية ، وكذلك في القارة الأفريقية . ومنذ بداية هذا القرن كانت النقابات العمالية المنظمات الأولى التي خاضت المعارك النضالية منذ الثورة العربية ضد مظالم رأس المال الأجنبي و ضد السلطات الاستعمارية البريطانية - نضالات عمال صناعة السجائر ، نضالات عمال الترام في مصر والاسكندرية نضالات عمال النسيج في الاسكندرية نضال بإسراء السكك الحديدية وعمال التلغراف ... وعمال المطابع .. وعمال التريزيه .. الخ .

وقد اخترنا أن نكتب هذا الكتاب لنغطي به تاريخ الحركة النقابية المصرية خلال خمسة وسبعين عاما .. وكنا قد أصدرنا في ١٩٦٨ كتابنا عن تاريخ الحركة النقابية المصرية من ١٨٩٩ حتى ١٩٥٢ . وكتبنا بعد ذلك عن التاريخ بعد ١٩٥٢ مقالات ومحاضرات نشرنا منها محاضرتين في كتابنا " محاضرات عن الحركة النقابية المصرية - العربية - الدولية - الأفريقية من ١٩٧٥ - ١٩٨٧ " .

وكانت المحاضرة الأولى : " الحركة النقابية المصرية واقعها المر وأفاق للتطوير " القيت في القاهرة يونيو ١٩٧٥ ، والثانية الحركة النقابية المصرية نشأتها وتطورها القيت في الجزائر ١٩٧٧ - بالمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل .

والحقيقة اني عندما اكتب عن تاريخ الحركة النقابية انما اكتب ليس فقط اعتمادا على هذا المرجع أو ذاك ، انما اكتب عن حياة عشتها مع عمال مصر وحركتهم النقابية ، فكثير من القاده النقابيين ومن كل الاتجاهات عايشتهم وشاركتهم معاركهم وكان لى منهم أعم الأصدقاء وأخلصهم .

لقد عايشت المثات من النقابيين ، عملت معهم ، تحملت ماتحملوا من صعاب ، وواجهت ماواجهوا لذلك فإن صفحات مما اكتب تمكس واقعا عشناه بحلوله ومره ، وهو واقع تعلمنا منه الكثير ، ومن مدرسة الحياة النقابية كانت معرفتنا عن الحركة النقابية ونشاطاتها من أجل الحريه والديمقراطيه والعدالة الاجتماعيه والاستقلال الوطنى ...

ومن معايشتى للحركة النقابية كانت معرفتى بالنقابيين العرب . وتعرفت في المجال العالمى على كثير من القادة العالميين . لقد تعلمت من كل هؤلاء وشاركتهم مسيرتهم العظيمة ... من أجل كل قضايا التحرر والاشتراكية والسلام والديمقراطية وحقوق الانسان .. ومن خلال علاقتى هذه أصدرت عمال مصر (١٩٥٨) والثقافة العمالية (١٩٥٨) وصورتا بعد أول عدد ، وكنت قد أصدرتهما عن مكتب نشر الثقافه العمالية الذى توليت مسؤوليته ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ... ومن ١٩٦٩ حتى ١٩٧٧ توليت مسئولية الطبعه العربيه لمجلة الاتحاد العالمى للنقابات ...

أذكر ذلك كله - لأؤكد على حقيقة أساسية هى أننى وأنا اكتب التاريخ النضالى للحركة النقابية المصرية إنما اكتبه من موقع من شارك في الكثير من النضال النقابى والحياة النقابية العمالية عربيا ودوليا ومصريا وأفريقيا منذ الأربعينات ...

* * * *

وأول ما أريد أن أؤكد عليه هو أن هذا الكتاب الذى أعالج فيه تاريخ الحركة النقابية العمالية ، ليس كتابا لتاريخ الطبقة العامله المصرية ، لأن كتابه مثل هذا التاريخ تعنى كتابه تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى خلال مائتى عام ؛ منذ ولایه محمد على وإقامته للصناعة المصرية " الحديث " ، وعنايته بإنشاء وسائل الرى والصرف والقناطر والسدود والترع ... وكل منشآت كانت مملوكة للدولة ، التى يحكمها محمد على ، والذى كانت ادارته تضع الشروط للعمل المأجور .. المهم أنه كانت هناك طبقة عامله لدى حكومة محمد على ، تعمل في الصناعة وليس وفق نظام الحرف والطوائف والذى ظل يعيش جنباً إلى جنب مع الانتاج الصناعى الحديث المستخدم لعمالة لا تملك غير قوة عملها تبعيةا للمنظم

” بالسعر الذى يفرخه .. أى الأجر ...

وهذه الطبقة ، هى طبقة اجتماعية مثلها مثل كل الطبقات الاجتماعية الأخرى فى المجتمع ، ولكنها تختلف عنها طبعاً من حيث الموقف من ملكية وسائل الإنتاج - فهى لا تملك هذه الوسائل ولكنها تملك القدرة على تشغيلها ... إذا فكتابها تاريخها شيء آخر غير موضوعنا الذى نكتب فيه اليوم .. وكتبنا عنه قبل ذلك .. وهو موضوع الحركة النقابية المصرية ...

الحركة النقابية فى مصر ، وفى غير مصر هى حركة الجماهير العمالية اليومية من أجل بيع أفضل لقوة العمل ومن أجل ظروف أفضل للحفاظ على قوة العمل .. ومن أجل أن تتحقق الحرية ، حرية القول ، وحرية التعبير ، والتنظيم والحركة .. وصولاً لأفضل وضع منه يتمكن العمال بواسطة حركتهم المنظمة أن يساوموا جماعياً أصحاب الأعمال (الرأسماليين) ...

والحركة النقابية ، أى حركة نقابية تقوم بمساومة جميع العمال بغض النظر عن ألوانهم وأديانهم وعقائدهم السياسية وأفكارهم .. أى أنها حركة كل العمال ، ويجب أن تكون كذلك ، ضد استغلال رأس المال ، وشرائه لقوة عملهم بأبخس الأثمان ، وفرض ظروف عمل عليهم بالغة السوء وذلك كله حتى يتحقق له من الربح أعلاه وأكثره .. وأن يفرض عليهم العمل ساعات طويلة أغلبها ليس مدفوع الثمن .. (أى الأجر) .

وليست الحركة النقابية العمالية لعمال الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات هى من نظام الطوائف والحرف ، وحيث فى ظل مثل هذا النظام توجد نقابات تجمع بين صاحب ” الورشة ” وبين العامل ، ويأتى اليوم الذى يصبح فيه العامل بدوره صاحب عمل ..

وليست معنى هذا أن لا يترك نظام الطوائف والحرف تأثيرات على نقابات العمال الحديثه ، وخاصة فى العالم الثالث - حيث يوجد فى الغالب نظام رأسمالى ” تابع ” - أن هذه النقابات هى امتداد لنظام الطوائف والحرف ، جوهر نقابات العمال غير جوهر نظام الطوائف والحرف وبنية نقابات العمال غير بنية نظام الطوائف والحرف ..

لقد كان من المهم أن أبدي هذه الملاحظة حول الفرق بين الكتابة عن تاريخ ” الطبقة العاملة ” وبين الكتابة عن تاريخ الحركة النقابية العمالية .. وحيث مازلنا فى حاجة لأن يكتب مثل هذا التاريخ ؛ تاريخ الطبقة العاملة كطبقة اجتماعية لها نشاطاتها الخاصة بها فى مجتمع رأسمالى تابع ...

ودراسة تاريخ الحركة النقابية العمالية المصرية منذ نشأتها المبكرة - والتي جاءت بعد قرن من الزمان أو أكثر منذ ظهور الطبقة العاملة المصرية - وهى حركة تواجه رأس المال الأجنبي وتحالفه مع كبار الملاك المحليين - وكانت هذه المواجهة تعنى بالضرورة

مواجهة مبكره مع الاستعمار البريطاني ، وهكذا لم تقتصر حركة النضال اليوميه على المطالب الخاص بالعمال ، انما امتدت لتتناضل من أجل قضية الوطن ، قضية الاستقلال والتحرر الوطني ... وليتضح لنا هذا القول تقدم الجدول التالي بحجم رأس المال الأجنبي والمحلى (المصرى) من ١٩٢٢ حتى ١٩٥٠ ...

السنة	رأس المال الأجنبي	رأس المال المصرى	المجموع
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٩٢٢	١١١.٣٠٠.٠٠٠	٨.١١٣.٠٠٠	١١٩.٤١٣.٠٠٠
١٩٣٢	١٠٢.٢٩٥.٠٠٠	١٤.٨٧٦.٠٠٠	١١٧.١٧١.٠٠٠
١٩٤٨	٩٢.٥٥٤.١٧٧	٤٨.٨٠٣.٨٢٣	١٣٨.٨٦٣.٠٠٠
١٩٥٠	٩١.٧٦٢.٧٧١	٤٨.٣٨٥.٣٢٣	١٤٠.١٤٨.٠٩٤
المصدر : احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ - ١٩٥٠			

إن كل نضال خاضه عمال مصر منذ بداية هذا القرن من أجل حقهم في أن يكون لهم تنظيمهم النقابى الحر والمستقل عن كل سلطة أو ادارة ومن أجل أن تتحقق لهم أجور أعلى توفر لهم حياة آدميه وساعات عمل أقل وشروط عمل أفضل ... كان هذا النضال في نفس الوقت نضال ضد المستعمر ومن أجل حرية الوطن ... ولم يكن لها من توجه إطلاقا للتحالف مع السلطات الاستعمارية ومع كبار الملاك ... وهذا أمر تميزت به الحركة النقابية منذ نشأتها ... وهكذا ظل موقف المستعمر دائما أبدا ضد وجود حركة نقابية حرة ، ظل معاديا لها وضد أى توجهات لمنحها حقوقها الديمقراطية ... وكذلك كانت نصيحة الأجهزة الخاصة بعد ٢٣ يوليو الحذر من حركة نقابية مستقلة وغير تابعة ، لأن مثل هذه الحركة - وقد تكون هى الوحيدة - من بين كل الحركات التى لن تحنى رأسها في محراب سلطة ... وليكن التعامل معها بأسلوبى اللين والبطش ، ولتكن الحرية الممنوحة والمشروطه هدفها دائما ألا تكون الاستقلالية كامله وألا تكون الشخصية المعنوية إلا للمستوى الأعلى وألا يكون المال

في أيدي المنظمات القاعدية وأن تكون السيادة دائما للمجتمعات الادارية التي وحدها تمنح وتنمى ، تأخذ وتمضى ، وأن تكون كل الأوراق في يدها ومن خلف ستار ...

كان سلاح الاضراب ملازما للحركة النقابية المصرية منذ نشأتها ، وكان استخدامه هر شهادة ميلاد التنظيم .. ولذلك لا يمكن أن نتحدث عن تاريخ الحركة النقابية نشأة وتطورا الا ويكون الحديث من الاهريات العمالية الهادفة الواعية بما تريد تحقيقه من مطالب وحقوق تؤخذ من الادارة الرأسمالية ... وليس كل ما ارادته الحركة النقابية أخذته بالاضراب ، ولكن كل الحقوق التي أخذتها - أخذتها - بالاهراب ، والاضراب لا يعنى الفوضى والتخريب ، ولكنه يعنى ارغام طرف رأس المال المتفطرس أن يجلس إلي مائدة المفاوضات ، مائدة المساواة الجماعية ليعطى ما طالبت به الحركة ، وقد يكون العطاء لكل ما طالبت به الحركة ، وقد يكون لجزء مما طالبت به ، وقد لا يكون عطاء ويكون تأجيلا للمساومة حول المطالب ... وتاريخ " الاضرابات العمالية " ليس هو كل تاريخ الحركة العمالية انما هو صفحة من كتاب تاريخها الضخم ...

وتاريخ الحركة النقابية - هو تاريخ نضال طويل من أجل وحدة التنظيم ، وحدة التنظيم القاعدى ، ووحدة التنظيم على نطاق الصناعة أو المهنة - النقابة الصناعية العام أو الاتحاد المهني - والوحدة على النطاق القومى ، بقيام المركز الواحد الموحد لكل الحرك النقابية ، فيكون بذلك البناء الهرمى للاتحاد العام لنقابات العمال من القاعدة إلي القمة [وليس من القمة إلي القاعدة] وأن يكون هذا التنظيم الهرمى - الرأسى - ليس خالفا لهيئة تسير التنظيم بالأوامر ، بل يجب وأن يكون لهذا التنظيم بنية أفقية ليتحقق بها التضامن بين مختلف شرائح العمال في الصناعة والتجارة والخدمات والزراعة والا تكون البنية الأفقية هى بداية بقرار من القمة ، انها يجب ان تكون مشاركة في صنع القمة وتسييرها ...

ودرستنا لتاريخ الحركة النقابية تؤكد لنا أن الادارة والسلطة الرأسمالية روجت دائما لأن يكون مصدر التسيير اليومى والذاتى للحركة هو من القمة ، أى بالقرار الصادر من القمة دون حوار مسبق يدور بين مختلف الآراء والتوجهات ، وعلى نطاق التنظيم كله من قاعدته إلي قمته شاملا كل مستوياته .. ولقد تغير مستوى تدخل السلطة والاداره الرأسماليين على طول التاريخ ، تغير من التدخل بالحضور والمشاركة في الاجتماعات النقابية ، ومن امتلاك الإدارة بقرار السماح للتنظيم بممارسته لنشاطه ويصدر القرار بالحل الادارى للتنظيم .. وباصدار القوانين المحرمة لاي نشاط نقابى حر ومستقل .. إلي

أسلوب التدخل في ممارسة حق الانتخاب لقيادات لا تريد لها الأبارة وسلطة رأس المال ، مثل تكوين الاتحاد من القمة - مثلاً الاتحاد العام في ١٩٥٧ - أو اعتراض التنظيم السياسى الحاكم على ممارسة حق الترشيح والانتخاب ، كاشتراط موافقة الاتحاد القومى ، ثم الاتحاد الاشتراكى ، ثم الحزب الوطنى ثم المدعى العام الاشتراكى . .

وتاريخ الحركة النقابية كان دائماً هو تاريخ الصراع بين الذين يريدون تنظيمها نقابيا له مركز قائد واحد والذين يريدون تعدد المراكز القانده حيث يكون كل مركز تابع لحزب أو منبر أو اتجاه سياسى . . انه تاريخ وحدة الحركة النقابية المصرية وهو تاريخ الرفض للتعدد ، لأن التعدد يعنى تبعثر قوى الحركة النقابية وفرقة كلمتها وتشتت قراراتها وضعف ارادتها - والسماح لكل قوة رأسمالية ولكل قوة معادية للديمقراطية ان تنقض على ' الحركة ' وتتمكن من توجيه الضربة تلو الضربة إليها ، وأحياناً كثيرة دون رحمة . .

ولقد سبق لعمال مصر أن عاشوا التعدد وجربوه . . في الثلاثينيات على أيدي عباس حليم (وحزبه العمالى بقيادة البكوات والباشاوات) وحزب الوفد حزب البورجوازية الوطنية وكبار الملاك . . وكانت النتيجة ضعف النضال العمالى والفشل في حشد القوة المنظمة نقابيا والتي لم تكن كبيرة . . وقتها لمواجهة هجمات رأس المال وزيادة حدة استغلاله للعمال . .

وجرب عمال مصر التعدد كذلك في الأربعينيات وعندما كان كل حزب من اليسار مزهو بشعاراته فكانت اللجنة التحضيرية وكان مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية ومؤتمر النقابيين . . . ولهذا السبب كان تعطل قيام اتحاد لعمال مصر ، حتى جاء حريق القاهرة ليحرق معه المؤتمر التأسيس والذي جاءت للمشاركة فيه وفود من السودان ومن الاتحاد العالمى للنقابات . . . وحتى جاءت . ثورة ٢٣ يوليو فكان التاجيل لأجل غير مسمى . . حتى انفرد مجلس قيادة الثورة باعلان تشكيل الاتحاد العام عام ١٩٥٧ - مقتنعا بالهجم - الأمنية ، ان قيام هذا الاتحاد يعنى قيام أخطر مؤسسة قد تهدد ' الثورة ' ولتأتى مفروضة من أعلى ومحكومة بقبضة هديدية - ولتأتى خالية من أى عناصر أو قوى من يسار الأربعينيات والخمسينيات . .

والشئ العجيب ان الدعوة إلى التعددية التى ارتفعت بها أصوات يساريه على حياء في السبعينيات وترتفع اليوم بصوت عال ومعها عناصر غير يسارية تجيء في مصر تسمى فيه كل القوى في الحركة النقابية العالمية لتوحيد المراكز النقابية المختلفة في بلدان

العالم الرأسمالي لمواجهة الشركات متعددة الجنسية ...

التاريخ النقابي المصري ، شأنه في ذلك شأن أى تاريخ نقابى في العالم يعلمنا أن نعمل على الوصول داخل التنظيم النقابى إلى الابتعاد عن كل ما هو نقاط خلافية وأن نوحّد كل جهودنا للتأكيد على نقاط الالتقاء ... وقراءتنا لتاريخ الحركة النقابية المصرية تؤكد لنا على ضرورة أن نهج هذا النهج لتحقيق ذلك يعنى أنه يمكننا أن نعبئ أعضاى القوى وأوسعها في جبهة عمالية لمواجهة جبهة الملاك القدامى العائدون والجدد فاتحو الابواب على مصاريمها لرأس المال الأجنبى ...

وما نود أن نؤكد عليه هو أن التعددية المرفوضة هي تعددية المراكز النقابية ، أى أكثر من نقابة واحدة لصناعة واحدة أو مهنة واحدة ووجود أكثر من اتحاد عام واحد للعمال . ولكن التعددية التي لا ترفضها - والتي نصر عليها هي التعددية داخل التنظيم الواحد للاراء ولانتماءات ، شرط أن يكون هذا التواجد غير معطل لوحدة القرار في مواجهة رأس المال أو أى عدوان له على الحقوق المكتسبة والحقوق المطلوب تحقيقها ...

ليس غري العمل النقابى وهو ما يجب أن يكون أن يملئ طرف على طرف آخر في الحركة النقابية رأيه بحجة أنه الطرف " الأكبر " أو " الأقدم " أو الأكثر رفعا لشعارات طنانة براق ذات رطانة ثورية ...

وتؤكد لنا الحركة النقابية المصرية ومن خلال كتابة تاريخها أنها سبّاقة بمواقفها الوطنية المعادية للاستعمار ، الأمر الذى جعلها دائما صاحبة تاريخ طويل من النضال من أجل وحدة كل القوى المناهضة ضد الاستعمار ، وهي ترفض كل دعوة لأحداث فرقة في كلمة المصريين لأن مثل هذه الدعوة إنما تكون في صالح الاستعمار ، والموقف من الاستعمار كان ومازال كما هو ، فالاستعمار مازال يهددنا في كل شيء ولكن بأساليب جديدة ... وستظل الطبقة العاملة وقد تعلمت درس الوحدة وأهميته من مسيرة حركتها النقابية - تدعو إلى وحدة مع كل القوى الخيرة في مواجهة مع أى غزاة جدد ، وما أكثرهم اليوم ...

وخلال مسيرة النضال الوطنى الثورى المصرى حدثت متغيرات عديدة .. فكانت - مثلا - ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثم كانت المواجهة مع الاستعمار الصهيونى وكان ارساء قواعد خطة تنمية مستقلة لبناء الاستقلال الاقتصادى ، ومن ثم كانت خطة بناء قطاع اقتصادى عام متحرر من قبضة الأجانب ومن قبضة خلفائهم من كبار الملاك المحليين .. وحماية

وتطوير هذه المنجزات يتطلب من الحركة النقابية وحدة ووعيا بالمهام الاستراتيجية وخاصة بعد بروز القوى المضادة بعد هزيمة ١٩٦٧ ووصولها إلى تملك قرار التنمية منذ السبعينيات والذي يريد أن يقرر بيع كل ما كان وطنيا معاديا للاستعمار الأجنبي والصهيونية ..

فلنقرأ صفحات هذا الكتاب وليقل كل من يرى رأيا رأيه فيه حتى يمكننا بروح الجماعة من تصحيح ما نرى أنه يجب أن يصحح ، ولا حقائق الحقيقة كلما كان ذلك مطلوباً ، لأن التاريخ هو وسيلة من الوسائل التي بها تسعى الحركة العمالية ذاتها ومهمتها ، ومن المهم جدا كما يعلمنا التاريخ أن تكون هذه الرؤية جماعية ...

ونحن نكتب هذا التاريخ ليتعلم العمال من تاريخهم الكثير ، وليتأكد لديهم أن دور النقابات الذي من أجله قامت لم ينتهي ، بل أن الحاجة إليه تتأكد كل يوم أكثر ...
لماذا لم ينت دور النقابات كما يحلو للبعض أن يدعى في ظل الظروف العالمية الجديدة..... ؟
حقاً نحن نعيش في عصر جديد ، هو عصر الطاقة النووية ، عصر الثورة العلمية التقنية ، عصر الصعود في مجال الإلكترونيات وانتشار الكمبيوترات .. وكل هذه عوامل مهمة لتحقيق خير جديد للبشرية .. ولكنها في نفس الوقت قد تكون عاملاً مدمراً بقاء البشرية .. أو عاملاً لزيادة حدة الاستغلال - استغلال الإنسان لأخيه الإنسان - استغلال العالم المتقدم للعالم المتخلف ... أنه في ظل استخدام هذا التطور بطريقة رأسمالية ويهدف عسكرة الصناعة بغية الحصول على أرباح طائلة والتشديد على الاستمرار في استغلال العالم الثالث خاصة .. نعم مازال للنقابات العمالية دورها في حشد وتعبئة وتنظيم العمال بكل مستوياتهم للمواجهة مع تركز رأس مال الشركات فوق القومية أو متعددة الجنسيات ورأس المال المالي العالمي انطلاقاً من أن العالم الثالث 'وعماله' لا يمكن أن يتعايش مع النظام الرأسمالي العالمي ، فكيف يمكنه أن يتعايش مع النظام الإمبريالي الذي داس على كرامته وهويته واستقلاله وحتى على رقيته خيذه ...
والذي انغردت باتخاذ القرار بشأنه الدولة العظمى الولايات المتحدة الأمريكية ، فأصبحت لا تتعامل مع العالم الثالث إلا بالعصا ... وهكذا فإن القول بأن العالم الثالث يعيش بين معسكرين اليوم ، فيمكنه أن يهرب من الشر (وهو أمر مستحيل) بأن يعيش محايداً بينهما هو قول غير مستقيم ويأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه ... ومن خلال دراستنا لتاريخ الحركة النقابية المصرية سيمكننا أن نتعلم هذا الدرس حيث لا يمكن للنقابات أن تكون محايدة بين رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي ، ومن ثم لا يمكن أن تكون محايدة

بين جبهة رأس المال تلك وبين الأحزاب الوطنية والتقدمية . اعتقد بذلك أن دراستنا لتاريخ الحركة النقابية المصرية ليست ترفاً بقدر ما هي ضرورة لأن تمس الحركة النقابية ذاتها وبورها وأن هذا الدور ضروري في كل وقت ما دام هناك رأس مال يستغل الانسان ويضطهده .

نعم ! أن جوهر ثورة التحرر الوطني ما زال قائماً ، وأن اسبابها ما زالت قائمه ، وأن أهدافها ما زال مطلوب انجازها - وكل قول غير هذا يريد من الحركة النقابية أن تغض عينها وأن لا ترى القوى التي تواصل سحقها . . .

دراسة التاريخ - التضامنى العمالى ستجعلنا في الحركة النقابية نرى بوضوح أن الحادث الآن ليس توازناً عالمياً - إنما هو عدم توازن عالمى جد خطير حيث الفقر المنتشر على أوسع نطاق يعيش مجاوراً لرفاهية والترف عالى التكلفة . . . وحيث ينتظر أكثر من نصف مليار إنسان يومياً الموت جوعاً حيث أن ١.٦ مليار إنسان يعيشون تحت خط الحد الأدنى للفقر وحيث يزداد جيش العاطلين عن العمل من ٦٠٠ مليون ويقترب عدد الأميين من المليار . . . وحيث يقدر أن مليارى شخص لا يحصلون على مياه عذبة عادية ، وحيث مليار محروم من ظروف سكن ملائمة تليق بالإنسان وحيث يوجد ١.٥ مليار محرومين من التغذية المناسبة . . . وحيث تعاني الطفولة الكثير ، ويموت يومياً ٤٠ ألف طفل وينام مئات الآلاف من الأطفال جياعاً !!

وإذا علمنا أن ٧٥٪ من سكان كوكبنا يعيشون في العالم الثالث عرفنا أن هذا العالم الثالث هو الذى يتحمل الأعباء الثقيلة الناجمة عن استمرار الاستغلال الرأسمالى على نحو أكثر بشاعة في ظل اغطية كاذبة باسم الديمقراطية .

وكل زيادة في عدد السكان هي زيادة يومية في فقراء العالم الثالث حيث ينتظر كل مولود ديناً خارجياً هائلاً غير قابل للسداد وهو قيد على التنمية في مناطق العالم الثالث التابعة والخاصة للنظام الرأسمالى العالمى .

إذا وضعنا كل ذلك في اعتبارنا فإننا بدراستنا لتاريخ الحركة النقابية سنعرف أنه من الواجب الضروري أن تكون هناك مواجهة بين الحركة النقابية وبين المستبشرين في هذه الشرور التي تحيط بالبشرية . .

وكما حددت الحركة النقابية المصرية واجباتها عبر التاريخ ضد اعداء العمال ، فانها تعدد اليوم واجباتها ضد هؤلاء الأعداء رغم تغير ألوانهم واشكالهم سواء كانت رؤوسهم هارية أو كانوا يلبسون القبع أو الطربوش أو " العقال " وسواء كانت اعلامهم تحمل نجوماً خماسية أو نجمة سداسية . .

هذه صفحات من تاريخ حركتنا النقابية المصرية ، في حاجة إلي المزيد ، وفي حاجة إلي التعمق أكثر ، وفي حاجة إلي الوثائق التي يصعب الحصول عليها في هذا المجال والتي كثيرا ما تكون قد دفنت في مقابر الموتى لتخفي جرائم ارتكبت في حق الانسان العامل أو لتخفي فسادا .

هذه صفحات من التاريخ نرجو أن تعطى الدرس لصياغة برنامج الحركة النقابية لتهتدى به لتحقيقديمقراطية شعبية لا تعرف عبادة " الفرد " ولا ديكتاتورية لطبقة فوق كل الطبقات ، ولا استغلال للفقراء يزيدهم فقرا على فقر ، ولا زيادة في المظالم باسم القانون أحيانا والحرية الفردية أحيانا أخرى ... وفي نفس الوقت فلنتعلم جميعا من الحركة النقابية درس التعددية داخلها واحترام كل رأى الآخرين وأننا نريد سلطة للشعب كل الشعب وليست لمجموعة أحزاب يسارية أو تقدمية .. والتي يجب أن تكون هي الأخرى مستعدة للزوال ان هي نسيت أنها وجدت لتقود لا لتحكم ولا لتراث " الميرى " ممن سبقوها. ولنتعلم من دراستنا لتاريخ الحركة النقابية أننا جميعا نعمل بيدا واحدة ، وأن فعلنا " جماعى " ، وأننا لسنا " مخطئين " لأحد وسوف نكون الأجسن كلما اعترفنا بخطأ وصحنا هذا الخطأ وعلى الملا ...

عهد المنعم الغزالى الجبهلى

القاهرة ٢٣ / يوليو / ١٩٩١

الفصل الأول

نشأة الصناعة والعمل المأجور

الصناعة الحديثة في مصر منذ عصر محمد علي

حيث عرفت مصر نظام المصنع الذي يعمل فيه عدد كبير من العمال على أساس بيع قوة عملهم للمخدّم ، وكان هذا المخدّم في ظل نظام محمد علي هو حكومته ، وليس على أساس التنظيم الحرفي ، وهو التنظيم الذي لم تكن تعرف البلاد غيره تنظيماً للإنتاج . وكان هذا التنظيم الحرفي قائماً على أساس نظام الطوائف والأصناف لتغطية الاحتياجات المحلية مثل حرفة النسيج اليدوي وحرف الخزّالين والصياغين والحائكين والحدّاثين والزجاجين والبنّائين إلخ ، لقد كان عماد الإنتاج في المجتمع المصري الفلاحون * . والصناع الحرفيون . وكان نظام الطوائف والأصناف يقوم على مراتب ثلاثة تكون هيكله التنظيمي :-

- ١- الرؤساء (النقباء)
 - ٢- العرفاء
 - ٣- الصبيان
- وكان على رأس كل الطوائف رئيس عام هو « السرنجار » (شيخ الطوائف كلها . وكان شيخ الطائفة أو نقيبها يفصل في المنازعات التي تقوم بين أفراد الطائفة ويجبى الضرائب المفروضة على الطائفة من قبل الحاكم ، وهو المسئول عن الاضطرابات التي تحدث داخل طائفته ، ويقوم بتحديد نظام الأجور وشروط تنفيذ العمل ، والترقية من مرتبة الصبي إلى مرتبة العريف (الصانع) لم تكن تتم إلا بعد موافقة الشيخ ، بعد موافقة رئيسه والقيام بإجراءات ومراسيم خاصة متوارث عن تقاليد ونظم قديمة فيها كثير من عادات ومراسيم النظم الدينية القديمة وإشارات ونظم الجمعيات السرية التي نظمت الحرفيين في العصور القديمة . وعلى غير ما كان يتم في الأحياء الصناعية الشعبية في المدن المصرية ، فإن محمد علي أقام عدداً كبيراً من المصانع والورشى ، لخدمة أغراضه العربية ، وحيث كان يعد عدته للاستقلال عن الدولة العثمانية .

فأقام المصانع الحربية ومنها مصانع القلعة للأسلحة ومصانع الخوض المرصود ومصانع لإنتاج السلع المدنية كمصانع الغزل والنسيج ومصانع صناعة النيلة للصباغة ، وأنشأ ترسانة الإسكندرية ومصانع للكتان والحريز وقد بلغ عدد هذه المصانع حوالي ٢٩ مصنعة ، واشتغل فيها ٣٠ ألف عامل يأجر من مجموع سكان البلاد البالغ عددهم (٢٣٠٠٠٠) . ومن بين هذه المصانع وجدت مصانع كبيره استخدمت أكثر من ألف عامل.

* أراجع صفحات من كتاب «لغة إلى مصر» ١ . ب كلوت بك ترجمة محمد مسعود الجزء الرابع وصف تفصيلي لطوائف الحرف أيام محمد علي ، وللصناعة المصرية ، والصناعات الكبرى التي أنشأها محمد علي من ص ٢٢ إلى ص ٦٢ .

مثل القلعة للأسلحة (١٥٠٠ عامل) ومصانع العوض المرسود (١٢٠٠ عامل) .

وقد كانت هذه النهضة الصناعية هزيمة من الهزبات التي وجهت إلي العرفى وأضعفته إلي حد كبير وأن لم تقض عليه .

وإلى جانب نشأة العمل الصناعى المأجور في ورش وفبارك محمد على فقد وجد على نطاق ضيق جدا أنواع من العمل الزراعى المأجور ، خاصة وأن محمد على ظل محتفظا بنظام السفرة ، الذى كان يستخدم حوالى ٤٠٠ ألف (فلاح) لمدة أربعة أشهر في السنة في الاشغال العامة .^{١٥}

قبل القرن التاسع عشر ، وخاصة قبل مجيء محمد على واستيلائه على مصر - كان التوجه الرئيسى للزراعة والانتاج الزراعى إشباع الاستهلاك المحلى .

وكان الفلاحون المنتجون - كزقاي في الأرض تابعين للملتزمين . وقد تميز هذا المجتمع بتعدد نظام الضرائب والذى كان يتم تحديده حسب أهواء الحاكم - ومنها ضريبة حق الطريق (تقديم الطعام لاتباع الحاكم واستضافة الحامية العسكرية التى كانت تمر بالقرى) ، وضريبة الميرى والبرانى والكشوفيه (والكشوفيه هى التى تدفع للكشاف - حاكم الاقاليم) .

وبمجيء محمد على وضربه لطبقة المالكين والفائه لنظام الالتزام وتوحيده لجهة التحصيل للضرائب - وتحويله الانتاج الزراعى من انتاج للاستهلاك المحلى - انتاج الحبوب والبقول والكتان - إلي انتاج سلع للسوق وخاصة انتاج القطن - كسله للتصدير . ويمكننا القول بأن النظام الصناعى الذى أقامه محمد على كان البداية في نشأة وظهور العمل المأجور وحيث لا يحصل العامل على وسيلة عيشة الابهيمة قوة عمله لحكومة محمد على التى كانت تمتلك هذه المصانع ، هذا رغم أن الباشا كان يسيطر على هذه القوة العاملة سيطرة كاملة بسلطانه المطلقة والتى كانت تصل إلي حد جمع العمال بالقوة للعمل في هذه المصانع ، ولكن مقابل أجر .

وهنا نجد أن محمد على كان يشتري قوة عمل هؤلاء العمال بشروط يحددها هو ويفرضها ، أى أن سوق العمل لم يكن يحكمه قانون العرض والطلب ، بقدر ما كانت تحكمه السلطة التى اهتمت كل شئ . ويؤكد ذلك على حقيقتين هما : أن قوة عمل مأجورة قد وجدت ، وأن طريقة تشغيل هؤلاء العمال لم تكن تتم وفق أسس وقواعد التنظيم العرفى للانتاج . القضية هنا أن هذه القوى الجديدة والتى بدأت في الظهور مع نظام المصنع لم تظهر وفق الاشكال التقليدية التى مرفها المجتمع الرأسمالى الأوروبى - لقد أخذت في الظهور وتطورت بشكل خاص يتفق وطبيعة الاقطاع الشرقى والذى أخذ في الانحلال

^{١٥} - لحة عامة إلي مصر ، المرجع السابق

بطريقة مغايرة للطريقة التي أنحل بها الاقطاع الأوروبي .

أن نمو زراعة القطن وزيادة محصوله - يمكن اعتبارها الأساس في تصنيع مصر . وأنه قبل محمد علي عرفت مصر صناعة للفلز والنسيج ، وكانت حالة النساكين مزدهره ولكن كانت صناعة حرفية وعائليه . ولكن ابتداء من ١٨٢٢ بدأت هذه الصناعة تنتقل من المرحلة الحرفية إلى المرحلة الصناعية ، وهي مرحلة أدت إلى وجود طبقة عاملة جديدة ، وفي نهاية حكم محمد علي كان يوجد حوالي ٢٠ ألف عامل صناعي . وفي الحقيقة لقد كانت معظم الأيدي العاملة من الأجانب . وأول مصنع كبير للفلز أنشئ في بولاق كان يعرف باسم مالمطه ، لأن معظم العاملين فيه كانوا من جزيرة مالطه ، ولكنه وفق سياسة محمد علي تم تشجيع واعاد عمال مصريين للعمل في الصناعة الناشئة ، ولتحلوا محل العمالة الاجنبية . ورغم تاهيل أعداد كبيره من المصريين للعمل الصناعي ، فإن عملية احلالهم محل العمال الاجانب كانت دائما صعبه ، ولكن يمكننا أن نقول أن عمليات " التحديث " وظهور طبقة عاملة و " التصنيع " كانت كلها عمليات مرتبطة وتطورت مع بعضها .

إن تطور زراعة القطن في مصر ، واعادة توزيع ملكية الارض ، وفتح السوق أيام سعيد - هرية التجارة ، إلغاء ضريبة الدخول - قد أدت نهاية القرن إلى حدوث تطورات هامة في أوضاع الجماهير المصرية ، وخاصة الجماهير الفلاحية . فتضاعف دخل الفلاحين في الفترة من ١٨٣٤ إلى ١٨٦٠ ثلاث مرات وخاصة في فترة الحرب الاملية الأمريكية .

ولكن تطور زراعة القطن تلك كانت تتطلب حجما من العمل الكبير والصبور والرخيص - أعداد الأرض وعزفها وزرعها وجمع المحصول - ولقد عرف الفلاح من واقع خبرته أن خير ما يمكن استخدامه في العمليتين (الأطفال - ومن ثم ارتبطت زراعة القطن بتكوين الأسرة الفلاحية العمالية في الريف المصري ، وارتبط حجم المحصول بأعداد الأطفال المستخدمين في هذه الاعمال - وهي أعمال ضخمة وهامة لا يمكن انجازها الا بقدر كبير من العمل الرخيص جدا هذا بالإضافة إلى ناحية فنية في هذه العمليات حيث أن حجم شجيرات القطن يسمح للأطفال بالتعامل معها .

ومعكذا سنجد أن ظاهرة استخدام الأحداث في العمل على نطاق واسع ارتبطت بزراعة القطن - وامتدت عملية استخدامهم من العمل الزراعي إلى استخدامهم في العمليات الأخرى المرتبطة بتسويق القطن وأعداده للتصدير إلى الأسواق الأوروبية - في الحال - حيث كان المطلوب كما كبيرا من العمل يشترط فيه قدرا كبيرا من العمل اليدوي والرخيص في نفس الوقت .

وفي نهاية حكم محمد علي كان نظامه الاحتكاري قد أخذ في الضعف والانهيار بسبب مغامراته العسكرية والسياسية والتوسعية تلك السياسة التي لم يكتب لها النصر أمام مدافع الرأسمالية الغربية الاستعمارية وأمام التدخل الاجنبي ، فاضطر محمد علي

في ١٨٤١ إلى انقاص أعداد جيوشه ، فاخذت الصناعات التي أنشأها في الانحلال والاندثار ، فقد كان هدف الصناعات الرئيسي هو إمداد جيوشه واسطوله باحتياجاتها . لقد كان هدف الرأسمالية الأوروبية هو إخلاء البلاد من أي قوة يكون في قدرتها مواجعتها . ولقد سمح ترقف العديد من المصانع لنظام الطوائف - بأن يستعيد كيانه ، فعادت طوائف الحرفيين والصناع إلى الظهور من جديد في محاولة لأحياء تنظيمها الخاص والذي لم يكن قد قضى عليه لا واقعا ولا قانونيا . ولكن محاولة العودة تلك تمت في ظل ظروف جديدة - ظروف زحف الرأسمالية الأجنبية على البلاد ، التي كان يهيمنها بالدرجة الأولى إتمام سحق الصناعات الحرفية المصرية حتى لا تتمكن من التصدي لغزوة رأس المال الأجنبي وظروف تحول الزراعة المصرية لتنتج سلعا زراعية للسوق وخاصة للسوق الرأسمالي العالمي ، وكان في مقدمة هذه السلع الزراعية الرأسمالية القطن . وهو تطور استلزم نشوء صناعات مختلفة متعلقة بنقل هذه السلعة وأعدادها للتصدير . *

أنه حول التطور في الاقتصاد بإنتاج سلعة أو مجموعة سلع زراعية معدة للتصدير ثم إنشاء وإقامة القاعد الاقتصادية للنظام الرأسمالي في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وارتباط هذا بسيطرة الرأسمالية الأوروبية على مقدرات البلاد وخاصة في ظل حكم إسماعيل .

خلال السنوات الاثني عشر الأولى من حكم إسماعيل شقت قناة السويس ، وحفر (٨٤٠٠ ميلا) من قنوات الري ومد أكثر من ٤١ خطا للسكك الحديدية بلغ طولها ١٨٩٥ ك . م . تربط بين مناطق المعاصيل وبعضها وبين موانئ التصدير ومد ٢٢ خطا لتلغرافيا طولها (٣٤٣٥ ك . م) ، وتم بناء أربع مائة وثلاثين كوبرى وأصلح ميناء الإسكندرية أو تم تشييد أربعة ميناء السويس ، وأنجز بناء خمسة عشر قنارا وأربع

* كتب هانزاي فنسلف ليرنسا إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٢١ مارس ١٨٧٧ رسالة جاء فيها : " اندلعت زراعة القطن اندحاما قويا في سبيل الرقي فاصابت نهاما حسنا ، بما أدى إلى انقلاب اقتصادي في الزراعة والصناعة وتوزيع الثرى والثروة في جميع أنحاء الأراضي المصرية . منذما نشبت الحرب الأمريكية لم تكن طريقة العلاج التي يستعملها الفلاح لتكفي حلق المحصولات الوفيرة ، وانضشت شيئا لشيئا محال في أهم مدن الوجه البحري حلت محل العمل اليدوي والآلات الأولية التي كانت تلبيلة المدد بقدر ما كانت بطيئة . هذا بالإضافة إلى الواحد وسبعين محليا التي تحمل للمزارعين ، لأن بعض الملاك الأثرياء الذين يرون أرباحهم بآلات بخارية . كانوا يستخدمون هذه القوة في فصل الشتاء لملح أقطانهم ، وكما أن بعض التجار الذين يحتكرون في أيديهم محصول بلدان متفرقة تبعد كثيرا عن الأسواق العمومية . أنشأوا محال للأقطان التي تسلم إليهم وإذا أضفنا محال الدوائر المدنية إلى هذا الرقم بلغ المجموع المائة ، تتراوح غاراتها بين العشرين والمائة ، مجهزة كلها من انكاثرا على طريقة بلات وتختلف قوة الاتنا من مشرين إلى خمسين حصانا .. " إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية - لجورج جندى بك - وجاه تاجر (مطبعة دار الكتب المصرية ١٩١٧) ص ١٧٣

وستين مصنعا للسكر* ، وزادت مساحة الأراضي المزروعة من أربعة ملايين فدان إلي خمسة ملايين ونصف المليون .

وهكذا وجدت مع سيادة هذه المشروعات الرأسمالية الطبقة العاملة المصرية بتكوينها الحديث . ولقد عمل في هذه المشروعات والأعمال عمال أحرار من كل ملكية إلا قوة عملهم التي كانت تباع بأبخس الأجر وفي ظل ظروف بالغة القسوة . ظروف قهر إقطاعي من قبل كبار الملاك ، من ناحية وظروف إستغلال رأسمالي أجنبي من ناحية أخرى .

وكان أن العمل في هذه الأعمال كان يعتمد على العمل اليدوي أكثر من اعتماده على الآلات لوفرة اليد العاملة ورخصها . وكان العمال يعملون من شروق الشمس حتى غروبها ، وفي حالات كثيرة كان العمل يمتد إلي ما بعد غروب الشمس بساعتين . واستخدام الأحداث والنساء على نطاق واسع في كثير من الأعمال لقله أجورهم عن الرجال البالغين .

وبعد أن ضربت الثورة العربية واحتلت بريطانيا مصر في عام ١٨٨٢ حول الحكم البريطاني البلاد كلية لتصبح مزرعة كبيرة لإنتاج القطن لمصانع الغزل والنسيج في إنجلترا ، ولقد تمكن الاستعمار البريطاني من هرقلة انشاء أى صناعات حقيقية في البلاد وقضى على كثير من المشروعات المالية والتجارية الوطنية ، وبسرعة انهارت صناعات كثيرة وخاصة صناعة الغزل والنسيج المصرية كما ازداد انحطاط الصناعة الحرفية وتضائل شأنها ؛ وعلى أنقاض دكاكين أصحاب الصناعات والحرف ورشهم - الغزل الين والصباغين والخياطين وصانعي الأهدية - أقيمت المقاهي والعوانيت المكتظة بالبيضائع الأوروبية وبالمنسوجات البريطانية المصنوعة من القطن المصري ولكن كان لا بد من استمرار بعض الصناعات ونشأة البعض الجديد : وهي تلك الصناعات الضرورية لتقديم لعمليات الاقتصاد الاستعمارية التي كان محورها نقل المواد الخام إلي أوروبا أو تقديم الخدمات للتجارة الاستعمارية نفسها .

* كان القطن المستهلك في ورشة بولاق وشبرا للصنعي ٣٧٠٠ قنطارا لإنتاج قلع قماش للمراكب النيلية ، و " شرمة " للمراكب البحرية ، وبلغت لزوم بنطلونات وملبوسات الجهادية . وبلغت طاقة إنتاج مصانع السكر حوالي ٢.٢٥٠.٠٠٠ قنطارا . وكان مصنع الطرابيش ينتج ٥٠ ألف طربوشا سنويا (كان يستخدم معظمها في الجيش) . وكان مصنع الورق الذي أنشأته الدائرة السنية في ١٨٧٠ ، ويشغل ٢٢٠ عاملا ينتج ٧٠ ألف رزمة ورق من ورق الطبع وثمانية مضر طنا من ورق الخلف الذي يستعمل في مصانع السكر . وكان مغبز القاهرة ببولاق يخبز ٦٤٩٣٦ أردبا من الدقيق . كما كان مغبز الإسكندرية يخبز ٥٢٨.٦ أردبا وكان مصنع الطوب بقليلوب ينتج ٤.٧٠٠.٠٠٠ طوبه سنويا . كما أقيمت صناعات جديدة للجلود والزجاج ، ونصب المدافع وصناعة البنادق وإصلاحها وإنتاج الذخيرة . وإلي جانب هذه الصناعات والتي كانت مطوكة للحكومة وللدائرة السنية وجدت هذه الآلي من المصانع الصغيرة المملوكة للأفراد .

وبلغ أهر العامل المتخصص مثل البناء والتجار من ثلاثة إلي خمسة فرنكات يوميا (١٢ إلي ٢٠ قرشا) أما العمال الآخرين فاختللت أجورهم من ٧٥ سنتيما إلي فرنكين (من ثلاثة قروش إلي ثمانية قروش يوميا) حسب سنه وقوته . المرجع السابق من ١٧٤ إلي ١٧٨ .

ومن هنا سنجد شركات المياه والنور والتي اقتصرت خدماتها الأساسية على تعقيم الرفاهية للأجانب وللأغنياء المصريين ، وسنجد صناعة حلج القطن وكبسه وسنجد عملية مد القطوط الحديدية وسنجد صناعات أعداد العظام والمعمار والنجارة وصناعة الزيوت والصابون وصناعة الدخان ... الخ ، ومشروعات المرافق العامة والخدمات كمشروعات الترام ولقد ارتبطت نشأة معظم هذه الصناعات بحركة تصدير رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد (بلغت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر في سنة ١٨٩٢ ٧.٣٢٦.٠٠٠ مليون جنيه وأصبحت ١٥٢.٠٠٠ مليون جنيه في ١٩١٢ فيما عدا الدين العام ورأس مال شركة قناة السويس .

ولقد استخدم في هذه الصناعات أعداد كبيرة ومتزايدة من العمال ففي صناعة السجائر وحدها بلغ عدد العمال حوالي ٧٠ ألف عامل مستخدمين في أربعين شركة (١٩٠٨) وسنة ١٩٠٥ بلغ رأس المال المستثمر في مصانع السكر الخمسة ١١٤ مليون فرنك وعدد العمال المشتغلين ١٧ ألف عامل ؛ وبلغ عدد المشتغلين في عتابر السكك الحديدية خمسة آلاف عامل و ١٢ ألف عامل يشتغلون على القطوط الحديدية (١٩١٠)

ووصل عدد العمال المشتغلين في صناعة النقل إلى ١٠٠ ألف في ١٩١٠ وفي صناعة الملبوسات إلى ٧٦.٥٠٠ وفي صناعة الأثاث إلى ٥.٥٠٠ وقدّر عدد العمال المشتغلين في الصناعات والحرف والمهن المختلفة في ١٩٠٧ بـ ٤١٢٥٥٦ عاملا .

وهكذا استقرت طبقة عاملة في المدن المصرية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وبدأت تظهر مناطق وأحياء صناعية تتميز بحياة عمالية خاصة - (بولاق - عتابر السكك الحديدية - ورش الترسات - مصانع للدخان - مخازن الترام - صناعة الطوب - صناعة الزيوت والصابون .. الخ) .

وأخذت العلاقات الصناعية الرأسمالية تسود العمل الصناعي وإن كانت كل سمات المجتمع الريفي وعاداته وأخلاقياته ظلت سائدة ومؤثرة إلى حد كبير في حياة هذه الطبقة الجديدة .

الغاء الرسمى للعلاقات الحرفية

ولقد أدى هذا التطور إلى إلغاء آخر آثار للعلاقات الحرفية والطائفية في العمل الصناعى بصدر القانون المعروف باسم قانون البائنتا في سنة ١٨٩٠ (الرخص الصناعية) والذي يصدره اعتبر أن الطوائف قد ألغيت قانونا . وقيل صدور هذا القانون بدأت عملية تصفية نظام الطوائف في مصر بشكل رسمى عندما ألقى حق الشيخ في الولاية القضائية على أفراد الطائفة في مصر سعيد وعندما ألغيت في مصر اسماعيل وظيفة الطوائف في تحصيل الضرائب وتوريدها للحكومة . ولا يمكننا ونحن ندرس تطور ونشأة الطبقة العاملة أن نعتبر هذا القانون بمثابة شهادة ميلاد الحرية العمل . . فحرية العمل والتعاقد وجدت موضوعيا بنشأة الصناعات الحديثة في مصر ونمت وازدادت في نفس الوقت الذي كانت العلاقات التنظيمية الطائفية أخذة في الزوال والتي جاء قانون سنة ١٨٩٠ ليكتب لها شهادة وفاتها . . وأن لم يتمكن نهائيا من القضاء على كل تقاليدها وعاداتها التي استمر أثرها لفترة طويلة وما زالت آثارها ملموسة في عديد من الصناعات الصغيرة والحرفية المنتشرة في الأحياء الشعبية والمدن الريفية .

أن قانون ١٨٩٠ قد صاغ قانونا مبدأ حرية العمل وحرية التصرف حيث نص على أنه:

« مباح لكل شخص قاطن بالديار المصرية أن يمارس أى صنعة أو حرفة أو تجارة أو فن يستثنى من ذلك الصنائع الخطيرة أو التي تكون متعلقة بأشياء احتكرتها الحكومة ويمكن أن تمتكرها في المستقبل . وعلى كل شخص أو شركة يمارس في القطر صنعة أو حرفة أو فنا أو تجارة غير المنصوص على إعفائها في المادة الثانية من أمرنا هذا أن يدفع عوائد رخصة الصنعة التي يمارسها ويستثنى من ذلك الأجانب والشركات الأجنبية » .

ولقد عاشت هذه الطبقة في المدن في ظل ظروف بالغة القسوة وفي أحياء لم تكن تعرف مساكنها أى اشتراطات صحية ، وبأجور ضئيلة غاية الضالة ، ولم تكن تلقى هذه الطبقة أية رعاية صحية - وهو أمر نجد له وصفا دقيقا في صفحات من كتاب نشره حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية عام ١٩٠٨ بعنوان " رسائل مصرى لسياس انكليزى كبير في ١٩٠٥ " والرسائل التاسعة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة نطالع فيها وصفا مشوقا لظروف حياة الشعب المصرى والأثر السوء والسلبى للإدارة الاستعمارية على طرق الحياة تلك .

نشأة الطبقة العاملة في الزراعة

لأن ارتبطت نشأة الطبقة العاملة في المدن (في الصناعة والتجارة والخدمات) بدخول الصناعة الحديثة في مصر وبدخول رأسمالية أجنبية - فلقد نشأت الطبقة العاملة كذلك في الزراعة وفي نفس الفترة ، ولقد كان العمل الزراعي دائما هو من المصادر الرئيسية للعمل الصناعي والتجاري .

ونشأة طبقة العمال الزراعيين الذين لا يملكون أى شيء إلا قوة سواعدهم على العمل في الأرض بدأت في مصر مع التحولات الكبيرة الذي حدثت في أساليب الري والصرف . أن التحول من الري الصيفي إلى الري الدائم كان عملية هامة في تطور الاقتصاد الزراعي المصري الطريق الرأسمالي . وهي عملية تطلبت شق الترع وإقامة الجسور والقناطر والخزانات للتحكم في النيل ، وهي عملية فرضت تحولا في وسائل الزراعة وطرقها ، وإلى جانب ما أحدثته هذه الثورة في نظام الري من زيادة مساحة الأرض المنزرعة ، فقد شهد الريف كذلك تغيرات اجتماعية رئيسية . فالفلاح المصري أصبح عليه أن يطيل عمله ويكثفه ، وبدأ يتحول من الموسمي إلى الديمومي في العمل - لقد أصبح عليه أن يبعد الأرض لتستقبل محصولا إثر محصول ، زرع وري وتسميد وحصاد ، ناهيك عن العناية الخاصة المطلوبة لزراعة القطن ، لقد أصبح على الفلاح المصري أن يعمل من قبل شروق الشمس حتى بعد غروبها . وأدى هذا التحول إلى زيادة في حجم العمل المأجور المطلوب في الزراعة ، والذي ازدادت اعداده بشكل كبير بظهور أعداد أكبر من الفلاحين المجريدين من أى ملكية للأرض أو الذين يملكون قطعا صغيرة جدا لا تمكنهم من الحياة دون بيع قوة عملهم جزءا من العام للملاك الآخرين .

أن هذا التطور الذي يمكن اعتباره بالنسبة لمصر ثورة لبي الري - قد غير من أساليب الزراعة التي لم تشهد تغييرا محسوسا منذ خمسة آلاف عام ، لقد أصبح على الفلاح المصري أن يعرف ما كان يجله تماما عن زراعة الحاميل الصعبة ، وأن يعرف أساليب العناية بالقنوات والمحافظة عليها ، وأن يعرف عن أهمية الصرف - وإلى حد ما استخدام وإصلاح الآلات الزراعية - كل ذلك يعنى تطورا جديدا في نظرة الفلاح وفي قدراته العقلية والعملية .

وأنه حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت السخرة سمة من السمات الرئيسية للنظام الإقطاعي في مصر ، وحق الدولة في تسخير الفلاحين في العمل حق عرفت الدولة الإقطاعية سواء قبل عصر محمد على أو بعده ، حقها في جمع الفلاحين للعمل بالسخرة في المشروعات العامة كبناء الجسور وحفر الترع .. الخ . وجميع مشروعات محمد على في الري وإنشاء الطرق والجسور أنتجت بالسخرة وفي عصر سعيد وإسماعيل حفر أكثر من

٨٤٠٠ كيلو متر من القنوات كما أن عمليات تطهيرها وتجديدها كانت تتم بالسفرة ، وحفرت قناة السويس - أضخم المشروعات الاستعمارية حينئذ بنفس الأسلوب .
ولقد نظمت عملية تشغيل العمل في قناة السويس لأثثة أصدرها والى مصر محمد سعيد باشا في ٢٠ يوليو ١٨٥٦ كجزء من الامتيازات التى منحها لفردينا نديليسبس المهندس الفرنسى ومؤسس شركة قناة السويس العالمية . ولقد نظمت هذه الأثثة عملية استخدام العمال المصريين فحددت شروط العمل ونظام الأجور وطريقة العمل - وهذه الأثثة عبارة عن تنازل من قبل سعيد باشا عن حقه في تسخير الفلاحين والعمال لشركة قناة السويس العالمية حيث أن الضمانات الضئيلة التى منحت للعمال فيها لم تطبق فعليا وسبق الفلاحون إلى « مقبرة السفرة في حفر قناة السويس » .

وهذه الأثثة لم تنص على علاقة تعاقدية قانونية بين العمال والفلاحين الذين «سفروا في حفر القناة كما قد يبدو من مطالعة بنودها ولكنها رغم ذلك يمكن اعتبارها وثيقة تاريخية نظمت عملية استخدام العمل المأجور في مصر ووضعت مئات الألاف من العمال المصريين تحت الإدارة الأجنبية بشروط بالغة القسوة والعنف . ولقد كان المصدر الرئيسى للعمالة في حفر القناة هو العمال الزراعيين والفلاحين المصريين .
ونحن ننقل هنا نص هذه الأثثة - عن العدد الخامس لمجلة الطليعة ١٩٦٥ :

« نحن محمد سعيد باشا وإلى مصر :

رغبة منا في ضمان تنفيذ الأعمال الخاصة بقناة السويس البحرية والضمان حسن معاملة العمال المصريين الذين سيستخدمون هناك وفى نفس الوقت مراعاة مصالح الزارعين والملاك والمقايدين الوطنيين نقرر بموافقة المسيو فرديناندى ليسبس بصفتة رئيسا مؤسسا للشركة العالمية لتلك القناة ما يأتى :

المادة الأولى : تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون في أعمال الشركة تبعا لطلبات كبير مهندسى الشركة وطبقا لاحتياجات العمل .

المادة الثانية : تقرر أجور العمال يمثل متوسط الأجور التى تدفع في أعمال الغير أى بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف قرش وبين ثلاثة قرش في اليوم بخلاف الجراية التى تصرف له من قبل الشركة ويقدر ثمنها بقرش صاغ واحد .

العمال الذين يقل عمر كل منهم عن اثنى عشر عاما تكون أجورهم قرش صاغا واحدا للفرد ولكن تصرف لكل منهم جراية كاملة .

تصرف الجراية يوميا أو كل يومين أو ثلاثة أيام مقدما وإذا طلب عمال أن تصرف لهم قيمة الجراية نقدا فإن الشركة تدفع لهم قيمة الجراية إذا تأكدت أنه في استطاعتهم تدبير غذائهم بأنفسهم .

تصرف أجور العمال نقداً في نهاية كل أسبوع ومع ذلك فإن الشركة لا تصرف خلال الشهر الأول إلا نصف الأجر حتى يتجمع لكل عامل مبلغ احتياطي قدره خمسة عشر يوما . ويبقى هذا الاحتياطي بخزانة الشركة كضمان عدم ترك العمل وبعد ذلك تصرف الأجور كاملة للعمال . وعلى الشركة أن تقدم للعمال المياه الصالحة للشرب بكميات وافرة لكافة استعمالهم .

المادة الثالثة : لا تزيد المقطوعية المفروضة على العامل في الحفر عن المقطوعية المحددة له بمصلحة الطرق والكباري بمصر والتي سبق تطبيقها في تنفيذ مشروعات الري الكبرى في السنوات الأخيرة .

المادة الرابعة : أعمال البوليس في ساحات الحفر يقوم بها ضباط الحكومة ورجالها تحت أوامر وطبقا لتعليمات رؤساء المهندسين بالشركة وطبقا لللائحة خاصة تعرض علينا لاعتقادها .

المادة الخامسة : كل عامل لا يقوم بانجاز نصيبه يخصم جزء من أجره على ألا يتجاوز الخصم ثلثي أجره اليومي . ويكون الخصم مناسباً للجزء الناقص من عمله . كل عامل يهرب يفقد لهذا السبب وحده أجر الخمسة عشر يوما المحفوظة لدى الشركة وتدفع المبالغ المتجمدة لدى الشركة بهذا السبب لحساب المستشفى الذي سنتكلم عنه في المادة التالية . كل عامل يخل بالنظام في ساحة الحفر يخصم منه كذلك أجر الخمسة عشر يوما كما يجوز فضلا من ذلك الحكم عليه بغرامة تضاف لحساب المستشفى أيضا . « تعتبر هذه المادة لائحة جزاءات »

المادة السادسة : تلتزم الشركة بإسكان العمال سواء تحت خيام أو في منابر أو في بيوت ملائمة ويجب عليها إنشاء مستشفى ومراكز إسعاف للعمال تزود بالموظفين والأدوات اللازمة لعلاج المرضى على حساب الشركة .

المادة السابعة : مصاريف انتقال العمال وعائلاتهم عن مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات العمل تكون على حساب الشركة ويدفع لكل عامل مريض سواء كان بالمستشفى أو في مركز الإسعاف أجرا قدره قرشا ونصف قرش طوال المدة التي يكون فيها غير قادر على العمل وذلك فضلا عن العناية الطبية التي تتطلبها حالته .

المادة الثامنة : الصناع والفنيون مثل البنائين والنجارين ونحاتي الأحجار والحدادين ومن إليهم تعدد أجورهم على أساس الأجر الذي تدفعه إليهم الحكومة عادة عن مثل هذه الأعمال في أشغالها خلاف الجراية أو شعثها .

المادة التاسعة : إذا استخدم المسكريون الذين في الخدمة في تنفيذ الأعمال تدفع لهم الشركة مكافأة ممتازة مرتبة عادية مضافا إليه بدل إقامة مساو لأجر العمال المدنيين .

المادة العاشرة : على الحكومة أن تقدم للشركة بسعر التكلفة جميع المقاطع اللازمة لنقل الأتربة والأدوات وكذا البارود اللازم لعمل الآفلام لاستغلال المعاجر ويشترط أن يقدم

الطلب قبل الموعد بثلاثة أشهر على الأقل .

المادة العادية مشرة : يقوم مهندسان - لبنان بك وموجل بك - اللذان تضعضعا تحت تصرف الشركة لإدارة وتنفيذ الأعمال بالمراقبة العليا على العمال ويتفقان مع مدير الشركة المنتدب لتذليل الصعوبات التي قد تظهر أثناء تنفيذ ما جاء بهذا المرسوم .
حرر بالاسكندرية بتاريخ ١٧ من ذي القعدة ١٢٧٢ (٢٠ من يوليو عام ١٨٥٦) .

ختم الوالى السكرتير المكلف بالمحافظة على الأوامر
محمد سعيد الصادرة من سمر الوالى : كوينج

وحق تسخير الفلاحين لم يكن قاصرا على الدولة الإقطاعية وحدها بل كان كذلك للاقطاعيين وللملتزمين حق اجبار الفلاحين على العمل في الأرض « الوسية » جزءا من الأسبوع أو من أيام مواسم العمل الزراعي دون أجر . وهكذا كان يجمع مئات الألوف من الفلاحين وعائلاتهم بالقوة ، ويكرهون على العمل باسم الضرورة العامة وكان يشرف عليهم رؤساء مسلحين بالكرباج ويواصلون العمل ليل نهار لمدة شهور من غير طعام ولا قطاء ولا أجور ولا أدوات صالحة للعمل ، وكان الموت يحصد منهم أعدادا كبيرة وقد أجهدهم العمل والحرق والجوع . ولقد كانت السفرة مصدرا من مصادر حصول الملاك الإقطاعيين على فائض القيمة (عمل بلا أجر) من العمل الزراعي إلى جانب الوسائل الأخرى كالفسرائب . وظلت كذلك وسيلة للحصول على هذا الفائض حتى بعد أن وجد حق الملكية في عصر سعيد (اللائحة السعيدية عام ١٨٥٨) وفي عصر اسماعيل (قانون المقابلة) وفي هذه الفترة شاركت طبقة كبار الملاك الأجانب والشركات الزراعية الأجنبية الملاك المصريين في الحصول على هذا الفائض .

ولقد كانت الدوائر الاستعمارية في السنوات التي سبقت الاحتلال البريطاني تشجع استمرار السفرة لأنها كانت مصدرا طبيعيا لأرباح احتكاراتها الزاحفة على البلاد ، ونجد القنصل البريطاني في الاسكندرية يكتب في ١٨٧١ يقول « لما كان حفظ الترع في منسوبها الضروري أمرا واجبا تصبح هذه البلاد بدونه صحراء قاحلة فاني لا أرى أى ظلم في حمل كل إنسان على الأخذ بتصيبه مما هو قوام حياة البلاد » * . وكتب نفس القنصل بعد عامين وقال « لما كان نجاح الزراعة في البلاد بل وجود أهلها موقوفا كل الوقف على حفظ مياه الترع في منسوب معين فاني لا أرى أنه من المقسوة أرغام الأهليين ولكن مع

* تاريخ المسألة المصرية - تيودور رولستون - ترجمة عبد الحميد العبايى ومحمد بدران - ص ٢٥٥ .

مضى الاحتلال البريطاني ومع نشأة طبقة من كبار الملاك الجدد من على العمل في تحقيق هذه الغاية ولا سيما إذا تولت ذلك إدارة حازمة .

الأجانب ومن كبار الموظفين ونشأة عدد من التفاتيش الزراعية المستخدمة لأساليب وأسمالية في الزراعة حدثت عمليتان هامتان أدبتا إلي نشأة العمل الزراعى « الحرس » (طبقة العمال الزراعيين) .

العملية الأولى:

هى إلغاء السفرة رسميا في عام ١٨٨٩ وقد سبق عملية إلغاء السفرة من قبل الإدارة البريطانية أن بدأ كبار الملاك ادخال العمل المأجور في بعض الأعمال الزراعية مثل زراعة القطن والبناتين والتي تحتاج إلي عناية خاصة . ولقد تم ذلك لأن كبار الملاك هؤلاء وجدوا أن استمرار العمل الإجبائى يتعارض مع مصلحتهم في الحصول على العمل المطلوب لقد أعطى سميد الفلاحين الذين يعملون في الأيتمديات والجفالك وعند كبار الملاك من السفرة ، الأمر الذى جعل أعداد كبيرة من الفلاحين تفضل العمل عند كبار الملاك بأجر على الملكية المهددة بالضرائب والنزع في أى وقت .

ولقد تم إلغاء الرسمى للسفرة في عام ١٨٨٩ - ولقد حاولت السلطات الاستعمارية دائما أن تصف هذا الاجراء من قبل اللورد كرومر بأنه اجراء اصلاحى كبير . والحقيقة أن الإلغاء الرسمى للسفرة باعتبارها قيداً على حرية العمل إنما الدافع الحقيقى له هو التنظيم الاقتصادى الخاص بالعمل الزراعى نفسه ولأن الإدارة البريطانية أصبحت تواجه بنقص متزايد في عدد « المسفرين » : لعوامل عديدة من الممكن تعدادها بالرجوع إلي تصريحات رجال الاستعمار البريطانى أنفسهم . . . ففي سنة ١٨٨٣ قرر روسو بك ناظر الأشغال أن جمع المسفرين يزداد صعوبة كل يوم لنمو الأفكار التي تندد بالطرق الجبرية وتحرم رجال الإدارة وسائل للعمل لا تزال للأسف ضرورية * - وأشار الكولونيل سكوت سوتكريت في مذكرة له حول هذا الموضوع في عام ١٨٨٦ إلي أن السفرة أخذة في الزوال وأن ذلك لا يرجع إلي تقدم « الآراء الأخلاقية » رجوعه إلي قيام التفاتيش الزراعية التي يعارض أصحابها في التخلي عن أعمالهم ثم إلي تناقص الناس بسبب الحروب وإلي هجرة الفلاحين من القرى إلي المدن الكبيرة وما شاكل ذلك . وذكر أنه في عام ١٨٤٨ بلغ عدد المسفرين ٦٣٤.٠٠٠ شخص وفي عام ١٨٨٢ لم يزد على ٧٩.٠٠٠ شخص ومع أن متوسط الذين دعوا للسفرة في ١٨٧٩ - ١٨٨١ بلغ ١٨٨.٠٠٠ شخصاً فإن الذين سفروا بالفعل لم

* المرجع السابق ص ٢٥٨

يتجاوز ١٢.٠٠٠ شخصا في السنة ، وبعد أن ذكر الكولونيل سكوت موتكريف الصعاب التي واجهت جمع المسفرين في عام ١٨٨٤ قال " وفي بدايه عام ١٨٨٥ كان ماقاسيناه في جمع المسفرين أشد . قرر مفتش الرئي أن المدعويين للمسفره لا يجيبون الدعوه وصرح المديرين بأنه لم يرجع إلى الكرياج فليس لديهم ما يكرهون به الناس على الفروج وانى أؤكد أشد التاكيد أن المسألة لم تعد مسألة أداء الاعمال العامة بالسفره أو بغيرها ، فالى حد ما يمكن أداؤها بالسفره . . ولكن من المحال أن تؤدي جميع الاعمال الضرورية بواسطة المسفره ، وأن موظفي الأقاليم يرون زيادة المسفرين بدون الكرياج أمرا مستحيلا .

ان إلغاء السفره - قد تم في الحقيقة كنتيجة حتمية للتطور الاقتصادي الذي حدث في البلاد سواء في مجال الزراعة أو في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات ، وبداية ظهور علاقات انتاج رأسمالية في الانتاج المصري .

ولقد امتدت سلطات الاحتلال البريطاني لاستخدام العمل المأجور مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه في العام على أساس أن متوسط أيام العمل في العام هي مائة يوم وأن عدد العمال المطلوبين هو ١٤٢. ٢٢٤ ألف عامل ويعني ذلك أن أجر العامل اليومي سيكون ثمانية عشر مليما ، يصل منها جزء إلى سائق الأنفار والمقاول والوسطاء الآخرين - ولكن ما حدث بالفعل بعد إلغاء السفره وكما قرر كرومر في كتابه مصر الحديثة - أن المبلغ الذي صرف بالفعل على العمل الزراعي المأجور بلغ في السنة الأولى من تطبيق النظام ٢٥٠ ألف جنيه وانخفض عدد العمال المطلوبين إلى ٢٠٢ ألف عامل وانخفض أجر العامل الزراعي عن الأجر المحدد في المشروع ليتراوح بين اثني عشر وثلاثة عشر مليما في اليوم * .

لقد نشأ نوعان من العمل الزراعي المأجور - النوع الأول هو هؤلاء العمال الذين يعملون في التفتيش الزراعية وهم يرتبطون بالعمل بها أساسا - والنوع الثاني هو عمال التراهيل الذين يجمعون من قراهم بواسطة مقاولي الأنفار للعمل في المشروعات العامة كتطهير الترع والمصارف وشق الطرق ... الخ .

أما العملية الثانية:

والتي ساعدت على ظهور العمل المأجور في الريف ، فهي عملية تجريد صغار الفلاحين من ملكياتهم أو تحول صغار الفلاحين هؤلاء إلى ملاك فقراء يبيعون قوة عملهم جزءا من العام للغير لأن ملكيتهم الفقيرة لا تكفي لتكون مصدرا أساسيا لتعيشهم . ولقد ساعد على عملية التجريد تلك التدخل الأجنبي وسيطرته الاقتصادية على البلاد - يقول المستر ويلفرد بلينت في كتابه التاريخ السري :

* الاستعمار البريطاني في مصر - تأليف الينور بيرنز - ترجمة أحمد رشدي صالح .

« كان نظام المراقبة المشتركة (الثنائية) لا يهتم إلا بالمالية وقلما كان يعنى بغيرها من الأمور فكان الفلاحون في الغالب يحكمون بالكروياج وقد فسدت دور القضاء بشكل قبيح وتورط ملاك الأراضي كلهم في الدين وصاروا يتخلون للدائنين عن أراضيهم . . . ولم يظهر في هذا العهد أثر لشيء يصح أن يسمى رقيا أدبيا محسوسا من قبل الحكومة حتى ولا أي تحسين في نظام الإدارة »^٥

وبعد صدور قانون انشاء المحاكم المختلطة في عام ١٨٧٦ والتي كانت وسيلة من وسائل اذلال وافقار المصريين يحال تيودور رونسستين في كتابه تاريخ المسألة المصرية هذه الظاهرة فيقول :

« وعلى ذكر الربا ينبغي أن نذكر أن المحاكم المختلطة التي أنشأت عام ١٨٧٦ كانت أداة فظيعة لضرب الذلة والمسكنة على الأهليين من الوجهة الاقتصادية فقد سنت حكم القانون الأوروبي الشفيعي لمجتمع لا يزال إلى حد كبير في حال هي أشبه بالبداءة الأولى والحكومة الأبوية القطرية فكان لهذا القانون من الأثر ما بينه اللورد دوفرين فيما بعد ببياناتا شافيا فقال ولم يكن فيما مضى بين الدائن سلاح نزاع ملكية المدين وسقوط حقه بمضى المدة ولا تجيز الشريعة الإسلامية أن يحكم عليه غيايبا وكما أن ادخال القانون الإنجليزي في الهند حول الدائن سلطة جديدة فكذا كان انشاء المحاكم المختلطة في مصر . لئلا من جهة قوت رغبة الفلاح في الاستدانة بجعله أملاكه ضمانه قانونية لما يستدين ومن جهة أخرى جعل للدائن حقا هائلا يسهل انفاذه ألا وهو حق بيع أملاك المدين متى ثقلت ديونه » .

وقد نشأ عن ذلك ما لا يزال من أيام الرومان إلى يومنا هذا ينشأ عندما يطبق قانون أساسه الملكية الشخصية على قوم لم يفقهوا بعد معنى الملكية الشخصية ، فلم يأت عام ١٨٧٩ حتى قيل أن أكثر الفلاحين لا يملكون الأراضي التي يزرعونها وأن طبقات أخرى تملك تسعة أثمان هذه الأراضي قد يكون ذلك مبالغه ولكن نعلم وصدتنا اللورد دوفرين أنه فيما بين عام ١٨٧٦ و ١٨٨٢ زادت الأموال المدونة في قوائم الرهن على وجه التقريب من جنتيه خاصة بالفلاحين ويضاف إليها ما عليهم لمرابي القرى من ديون قدرها اللورد دوفرين بمقدار يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين من الجنيهات . ذلك خراب تام سببه المال الذي انتزع من الفلاح بشكل مربع منذ بسط حملة السندات حكمهم على مصر . ولم

^٥ تاريخ المسألة المصرية - المرجع السابق ص ١١٠

يسمى اللورد دوفرين إلا أن يعترف بأن « هذا الدين قد تجمع منذ عهد قريب وسببه
كما يقول الفلاحون أنفسهم ما كانت الحكومات السابقة تفرضه عليهم من أموال باهظة غير
مشروعة قد حملتهم على ركوب متن الدين » *

**

*

* المرجع السابق صفحات ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢

الفصل الثاني

بداية العمل الجماعي
وظهور المنظمات النقابية الأولى

موضوع تحديد بداية العمل الجماعى للطبقة العاملة المصرية ونشأة تنظيماتها النقابية موضع دراسة وبحث من مؤرخى الحركة العمالية ، ولكن هناك شبه اتفاق أن البدايات لهذا العمل الجماعى كانت بارزة مع نهاية القرن الماضى ، وإثر الالفاء القانونى والرسمى لنظام الحرف والخواص بعد صدور قانون المهن الحرة (الباتنتا) عام ١٨٩٠ .

ولكن يبدو أن الجزم باعتبار السنوات الأخيرة من القرن الماضى هى بداية العمل الجماعى للنضال العمالى المصرى لايشكل حكما نهائيا ، خاصة وأن أخبار هذه الفترة من النشاط العمالى مازالت غير مجمعة ، ونحن هنا نقصد النشاط العمالى للعمال المصريين وامامنا الاضراب الذى قام به عمال تفريغ الفحم فى بورسعيد فى آخر مارس عام ١٨٨٢ ، ومن قراءتنا لما نشر عن أخبار هذا الاضراب نجد أن منظميه وهم من " الفلعة " أى العمال المصريين قد حددوا للاضراب هدفين ، الأول : هو المطالبة بالمصوول على الأجر مباشرة من الشركات ، حيث كان العمال يشتغلون عن طريق مكاتب (حرفية) للفحم يديرها مقاولون أو معلمون . وثانيا : برفع الأجر المدفوع من الشركات الأجنبية . وبذلك نجد أن هذا الاضراب كان موجها ضد بقايا نظام الطوائف الذى كان مازال نظاما معتمدا به ، وفى نفس الوقت كان موجها ضد الشركات الأجنبية . وكان لهذا الاضراب صده لدى الحكومة المصرية حينئذ ، فنجد أن رئيس النظار (رئيس الوزراء حينئذ) أصدر قرارا فى الأول من إبريل بتشكيل لجنة توفيق للتظفر فى النظام المعمول به ، وكانت الشركات الأجنبية قد هددت بإستبدال العمال المصريين بعمال من حوض البحر الأبيض . . . ولكن إزاء إصرار العمال على موقفهم ، ونشل أصحاب مكاتب التشغيل مشايخ القمامين فى إستخدام عمال شحن آخرين لتفريغ الفحم ، فإن الشركات أعلنت قبولها لإلغاء نظام التشغيل للعمال عن طريق المكاتب ودفع الأجر إليهم مباشرة ، ولكنها رفضت المطلب الخاص بتحسين الأجور ورفعها * ولاشك أن هذا الإضراب يشكل تمركا جماعيا ميكرا من قبل العمال المصريين ضد الشركات الأجنبية ، وخذ نظام الطوائف لتحطيم القيود التى يفرضها هذا النظام على حرية العمل المأجور فى التعاقد . . .

ولاشك أن هذه الفترة كانت غنية بالأحداث التى فجرها الكفاح الوطنى الذى بلغ ذروته عام ١٨٨٢ بقيام الثورة العربية . ولقد أظهرت مواقف العمال الأجانب من الثورة وإنحيازهم الى صفها أن العمال الأجانب ومنظمتهم قد وجدوا فى الثورة العربية طريق خلاصهم هم أنفسهم من الإستغلال الرأسمالى الأجنبى . فنحن نجد مثلا أن جمعية العمال

x الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من ١٨٨٢ الى ١٩٥٢ - الدكتور سليمان محمد النخيلى ص ١٥ ، ١٦ .

الطليان في الاسكندرية قد بعث رئيسها " كاميني " باسم جمعية الفعلة الطليانية يرقية الى سامي باشا البارودي خلال أحداث الثورة العربية يقول فيها : إن جمعيته قد عقدت حفلة عمومية قررت فيها أن ترفع الى مقامكم السامي بيان ماتمتناه من نجاح مقاصد الحزب الوطنى المصرى وأمانته الوطنية " ولقد ميز مرابى زعيم الثورة الوطنية بين الأجانب المستغلين (الرأسماليين) وبين العمال الأجانب الذى قامت بينه وبينهم صلات وعلاقات حتى أنه طلب من شيخ الاسلام إصدار فتوى شرعية لحماية العمال الأجانب من غضبة الشعب . *

لقد كان موقف العمال الأجانب فى مصر من الثورة العربية فى نفس الوقت صدى لموقف العمال فى البلدان الرأسمالية الأوربية والذين أبدوا تضامنهم مع النضال الوطنى المصرى .

فى ٣٠ يوليو ١٨٨٢ أقيم فى قاعة ريقولى بباريس احتفال شائق عقده الفعلة (العمال) وتليت فيه مقالات مهمة بشأن قضية النضال المصرى ضد بريطانيا ، وأجمع الخطباء - من مثالى العمال الفرنسيين على مقاومة أى تدخل على حقة القناة ، وقبحوا اشهار انجلترا للحرب " . وصوت الحاضرين على قرار يقول : " إن المجتمعين قد وافقوا على التنديد بالحكومة وبمجلس النواب والشيوخ ويعلنون أن من الواجب على حزب " الفعلة " ليس معارضة كل تدخل حربى فحسب بل ومعارضة كل حيادية من شأنها أن تبيح للانجليز البطش بمصر ، فإننا نرى من فرائضنا العامة عنها وارشادها إلى طريق حريتها . ** وفى لندن ، عقدت جلسة حضرها وكلاء عن جمعيات " الفعلة " الإنجليز للنظر فى سير الحكومة فى المسألة المصرية وحضرها بعض أعضاء البرلمان وإستقر الرأى على أن يعرضوا لرئيس الوزراء كدراهم من إطلاق المدافع على حصون الاسكندرية وإعلان معارضتهم لكل تدخل حربى فى داخلية مصر ، حيث لا سبب يوجب هذا التدخل شرعيا ، وأن يطلبوا من الحكومة إستدعاء الأسطول سريعا وإيقاف القتال ، الذى إعتبروه : مجاوزا لحدود المساواة بين الأمم ، وقال انه مامن شئ دعا الى هذا التدخل : " إلا مصلحة أرباب البنوك التى لاتوازى مايترتب عليه من الإخلال بشرف الإنجليز وإبادة آمال الشعب المصرى . ***

هذا ومن من ناحية أخرى فهناك إشارات إلى ظهور تنظيمات مبكرة للعمال فى

* بكتور رفعت السعيد - الأساس الإجتماعى للثورة العربية ص ١٩٧ - ١٩٨ .

** المرجع السابق

*** نفس المرجع السابق

مصر في ١٨٩٤ و ١٨٩٦ مثل تكوين جمعية العمال الأجانب في الأسكندرية عام ١٩٨٥ * ولكن وحتى هذه اللحظة التي نكتب فيها لا تتوفر بيانات تفصيلية من الحركة العمالية في هذه الفترة - وإن كان من المرجح أن بعض الحركات العمالية كانت تنظم العمال الأجانب الطليان واليونانيين الذين كانوا يعملون في صناعة الدخان وفي الطباعة والصناعات الميكانيكية ، وحيث كان يقدر عدد العمال الأجانب في مصر بعدة ألوف أغلبهم يونانيون وأرمن وطيان .

ولكن ذلك لا يمنع أن العمال المصريين قد نظموا صفوفهم مثل عمال الأحذية أو عمال صناعة الموائج .

البداية الأولى للضال والتضخم

من ١٨٩٩ - ١٩٠٧

سجل عام ١٨٩٩ بداية تحركات عمالية عديدة :

- في مارس ١٨٩٩ كان إضراب العمال الإيطاليين الذين يعملون في بناء خزان أسوان مطالبين : برفع أجورهم وتخفيض ساعات العمل .

- وفي أكتوبر ١٨٩٩ كان إضراب عمال الشركة الخديوية للملاحة حيث أن الشركة أعلنت عزمها على تخفيض ساعات العمل من ١١ إلى عشر ساعات ونصف مع استقطاع النصف ساعة من الأجر **

ولكن نفس الفترة شهدت الإضراب الكبير لعمال الدخان ، والذي يؤرخ به المؤرخيون بداية تاريخ الحركة النقابية المصرية . . .

ففي ديسمبر ١٨٩٩ أعلن عمال لف السجائر إضرابهم الذي استمر حتى ٢١ فبراير ١٩٠٠ . . . ولقد نجح هذا الإضراب في تحقيق مطلب العمال الخاص برفع الأجر ، وإن اختلف رفع الأجر من مصنع الى مصنع وذلك لأنه لم تكن هناك هيئة واحدة تمثل العمال أمام أصحاب المصانع خلال المفاوضات .

وهو الأمر الذي جعل العمال يعملون على إيجاد منظمة واحدة تمثل كل عمال الدخان - وبذلك تأسست جمعية لفاقي السجائر بالقاهرة وكان أول رئيس لها دكتور يوناني هو الدكتور " كريازي " . . . وكانت عضويتها خليط من العمال اليونانيين والمصريين .

* ذكر الدكتور رؤوف عباس في كتاب الحركة العمالية في مصر من ١٨٩٩ - ١٩٥٢ إلى أن محمد فريد أشار إلى أنه في إبريل ١٨٩٤ وردت تليفرافات من بورسعيد تفيد إمتصام عمال نقل القمح طلبا لزيادة الأجرة . . . وإن هؤلاء العمال ضربوا من خرج على إجماعهم من زملائهم واستمر في العمل ، وإن العكسة تدخلت وألقى القبض على كثير من العمال به . الدكتور رؤوف عباس - الحركة العمالية في مصر من ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ٤٩ ، ٥٠ .

** الأهرام ١٧ / ١٠ / ١٨٩٩

كانت إضرابات عام ١٨٩٩ بداية لحركات عمالية واسعة على نطاق الصناعات والمشروعات الأخرى ففي سبتمبر ١٩٠٠ أضرب عمال الفحم بجمرك الإسكندرية ، كما عاد عمال الشركة الإيطالية في خزان أسوان إلى الإضراب في ديسمبر ١٩٠٠ احتجاجاً على قرار الشركة بتخفيض الأجور من ٢٠ قرشاً إلى ١٥ قرشاً .

وفي عام ١٩٠١ أضرب عمال ترام الإسكندرية عن العمل وكان إضرابهم موجهاً ضد الرؤساء الأجانب و ضد معاملتهم المهينة للمصريين و ضد نظام العقوبات والغرامات المالية وللمطالبة بتخفيض ساعات العمل التي كانت تصل إلى ثلاثة عشر ساعة في اليوم .

وشهد عام ١٩٠١ كذلك إضراب العمال التريزيه الأجانب والمصريين ، وكانت مطالب الإضراب : خفض ساعات العمل ، والحصول على إجازة إسبوعية وتحديد وقت للراحة لتناول الغذاء ، وتنظيم الأجر بالقطعة .

وشهد عام ١٩٠٢ سلسلة أخرى من الإضرابات فأضرب عمال شركة الفزل والأهلية بالإسكندرية وعمال مطبعة الكوريدي بالقاهرة ، كما أضرب عمال لف السجائر بإحد مصانع الدخان بالإسكندرية وكانت مطالب بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل والمعاملة الإنسانية .

ويظل عمال صناعة الدخان في مقدمة من يوقدون شعلة العمل الجماعي في هذه السنوات ، ففي ديسمبر ١٩٠٣ عاد عمال السجائر إلى الإضراب ، فأعلنوا إضراباً عاماً لتعديل الإتفاقيات التي كانوا قد توصلوا إليها عام ١٩٠٠ بهدف تعديل الإتفاقيات وتحقيق المساواة في نظام الأجور بين مختلف المصانع .

وإنجته العمال إلى تكوين نقاباتهم التي كانت قد انحلت . وهكذا فإنه رغم أن الإضراب لم يصل إلى تحقيق مطالب العمال الخاصة بالأجور ولوائح العمل إلا أنه تمكن من التوصل إلى تكوين نقاب له مال الدخان تحت إسم " الجمعية المغتلفة لعمال السجائر " . وتظل الإضرابات متناثرة ومنباعدة طيلة هذه الفترة .

ففي ١٦ فبراير عام ١٩٠٠ كان واحداً من الإضرابات المشهورة ، عندما أضرب عمال توزيع التلغراف مطالبين بتحسين المعاملة ووضع نظام أجرى خاص بهم . فقد كان نظام الأجور في مصلحة التلغراف يقضى بأن يعطى للمساعي قرش صاغ عن كل ثلاث إشارات يقوم بتوزيعها ، ويستحق الراتب الثاني إلا إذا وزع خمسة وسبعون إشارة في الشهر ، وحدد عمال التلغراف مطالبهم على هذا النحو : زيادة الأجور ، تحديد يوم راحة في الأسبوع وإجازة في الأعياد مدفوعة الأجر . وخلال هذا الإضراب حدث خلاف بين العمال إنتهى بالقبض على ١٢ موزعاً ، قبض عليهم بتهمة العدوان على زملائهم ، ولكن النيابة أفرجت عنهم ، وإنتهى الإضراب بقفل خمسة من العمال .

وكانت الإسكندرية قد شهدت إضراباً في ٩ فبراير من نفس العام لعمال المركبات

(العوذيين) إحتجاجا على الضريبة الجديدة التى فرضت على خيول العربات لإنشاء ملعب للجوقات الأوروبية ..

كانت هذه الإضرابات طيلة هذه الفترة الممتدة من ١٨٩٩ حتى ١٩٠٧ تعبيرا عن ميلاد طبقة إجتماعية جديدة بدأت تسمى ذاتها فكانت بداية التضامن الأول من أجل تغيير ظروف وشروط عملها وحياتها تعبيرا عن هذا الوعي ، وحول ذلك يمكننا أن نسجل الملاحظات التالية:

أولا : كل هذه الإضرابات كانت النخاج الطبقي لتواجد العمال المصريين فى تجمعات صناعية وفى مشروعات مختلفة ومتعددة الأغراض فى مصانع وورش ومعامل .. فنمى بذلك وصى العمال بذاتهم كطبقة إجتماعية قادرة إن هى نظمت صفوفها إن تقول للراسمالية ... وأن تطلب بحقوق لها ...

وكانت هذه التجمعات فى المشروعات الرأسمالية والى كان أغلبها مملوكا ملكية كاملة للراسمالية الأجنبية ظاهرة فى مشروعات عديدة كما يوضح الجدول التالى إجمالى العمالة فى الصناعة فى بداية هذا القرن وذلك وفقا لإحصاء السكان فى المملكة المصرية عام ١٩٠٧ وعلى عكس ماذهب اليه البعض بأن التحركات العمالية الأولى كانت قاصرة على عمال الخدمات - النقل وفيرة :-

عدد العاملين بالآلاف	الصناعة *
٨٣ , ٧	النسيج
٤٥ , ٨	المباكة
٤٠ , ٧	الأغذية (يدخل فيها صناعة السجائر والسكر)
٣٠ , ١	تصنيع المعادن
١٠ , ٣	مواد البناء
١٢ , ٨	تصنيع الأخشاب
١ , ٢	الجلود
٠ , ٨	الكيمائيات
٣ , ٩	إنتاج وسائل المواصلات
٩ , ٤	الطباعة
٤ , ٤	قطاعات أخرى
٢٤٢ , ٦	

كانت شركة القزل والنسيج المصرية تستخدم ٨٠ ماملا ومندها ٢٠ ألف مغزل و ٦٠ نولاً.

وإذا أضفنا الى هذا الرقم اعداد العمال فى شركات الترام فى مصر والإسكندرية وفى التلفراف والسكك الحديدية وفى الورش الحكومية مثل منابر بولاق والترمسات البحرية بالإسكندرية لاتضح لنا ثقل الوزن الإجتماعى والإقتصادى وحتى السياسى لهذه

الطبقة الجديدة ، وهكذا صدقت بالنسبة لهذه الطبقة المقولة القائلة بأنه كلما تجمع العمال فى وحدات ومراكز صناعية كبيره نسبيا ومتوسطة كلما وعروا قوتهم وأهمية فعلهم الجماعى لمواجهة الإستغلال الرأسمالى والفضل من أجل تخفيف دنته ...

ثانيا : كانت هذه الإضرابات تهدف بالأساس الى تحقيق مطالب عاجلة رأى العمال أن تحقيقها ضرورى ليرفعوا عن كواهلهم شيئا من المعاناة الشديده التى يعانون منها ، وهكذا كانوا يريدون :

- ١ - زيادة الأجر ، التى كانت مثبتة الى أدنى حد (٢٠ مليما للعامل غير المبنى بالمعالج ، ومن ١٠ مليمات إلى خمسة عشر مليما للأحداث ، وكان أجر عامل الترام اليومى يتراوح بين ٨٠ و مائة مليم وأجر سائق القطار حوالى ١٦٠ مليما) .
- ٢ - تخفيض ساعات العمل ، وكان المطلب الصائد فى هذه الفترة هو عشر ساعات عمل فى اليوم ، فلقد كان متوسط ساعات العمل اليومية فى النقل ثلاثة عشر ساعة و ١٧ ساعة فى مجال القطن و ١٢ ساعة فى الشحن والتفريغ و حوالى ٩٦ ساعة عمل فى الاسبورج فى المطابع .
- ٣ - تمسين المعاملة والحد من الغرامات والجزاءات التى كانت تستهلك جزءا كبيرا من الأجر الضئيل .

٤ - وبعض هذه الإضرابات كانت ترفع بين مطالبها مطلبيا بوقف التفرقة بين العامل المصرى والعامل الأجنبى ، وإستخاء الرؤساء الأجانب للمصريين من تعذيبهم لادمتهم - وهو ما تضمنت مثلا مطالب عمال ترام الإسكندرية - .

ثالثا : إن هذه الحركات الإضرابية رغم انها كانت تهدف الى تحقيق مطالب اقتصادية فإنها كانت تعتنى على طابع وطنى معادى للإستغلال الإستعمارى - اذ انها كلها كانت تحدث ضد مصالح أجنبية بريطانية أو فرنسية أو بلجيكية ... الخ لقد كانت بعض هذه الإضرابات صريحة فى تضمين مطالبها السماح للمصريين بالتورق إلى الوظائف الإشرافية التى كانت قاصره على الأجانب ، فعمال النقل فى الإسكندرية مثلا طالبوا بالسماح للمصريين بالتورق إلى وظائف المفتشين .

رابعا : إن بعض هذه الحركات الإضرابية تمت بإشتراك العمال المصريين الى جانب العمال الأجانب ، وإشتراك العمال الأجانب فى هذه الإضرابات دل وقيادتهم لبعضها أمر يمكن إرجاعه أساسا الى أنه فى المراحل الأولى لزحف رؤوس الاموال الأجنبية كان العمال الأجانب يعانون من نقص فى الأجور الأمر الذى جعلهم يشكلون فى هذه المرحلة عمودا فقريا لمجموعة من الإضرابات ، وهى ظاهرة سنجد أنها ستنتهى سريعا عندما تنهت السلطات الأجنبية لها فقدمت لهم مزايا أكثر حتى تمزجهم من العمل الجماعى للطبقة الإجتماعية الثورية الجديدة . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن أعداد من العمال

الأجانب ومعظمهم من حوض البحر الأبيض كانوا متأثرين بالآثار الاشتراكية والثورية في بلادهم ولقد كان من بينهم فوضيون وسندكاليون وماركسيون . وقد استمر بعضهم مؤثرا في النشاط النقابي حتى عام ١٩٢٤ - كما سئري في الفصول القادمة - . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن العمال الأجانب كانوا يتمتعون بحصانات بسبب إستفادتهم من الإستيازات الأجنبية .

خامسا : أنه من خلال هذه الأهرابات الأولى نشأت التنظيمات النقابية الأولى وتمولت منظم اللجان التي قادت هذه الأهرابات إلى نقابات وإن كان يطلق عليها اسم " جمعيات " مثل جمعية لنافى السجائر بالقاهرة وجمعية اتحاد عمال الفياطين بالقاهرة وجمعية عمال المطابع وجمعية عمال الآلات المعدنية وجمعية عمال السجائر بالاسكندرية وجمعية كتبة الحاميين بالقاهرة وجمعية عمال الدخان المختلطة .

ولقد كانت قيادة بعض هذه الجمعيات لعناصر أجنبية - يونانية وأرمينية وإيطالية - ولكن لا يمكن أن نصل بهذا إلى القول بأنه لم توجد أو تنشأ في هذه الفترة قيادات عمالية مصرية ، مثل توزيع التلغراف وهدية هربات الركاب وغيرهم . ووجود قيادات عمالية من العمال الأجانب لا يمكن أن يكون مصدرا لبعض التفسيرات التي تذهب إلى القول بأن الحركة العمالية المصرية مرت بمرحلتين : مرحلة « أجنبية » ومرحلة « مصرية » فالأمر يرجع هنا إلى جماهيرية الحركة وما تسمى اليه جماهير هذه الحركة ، أى يجب أن ننظر إلى حركة جماهير الطبقة وليس إلى حركة القيادات ، إنه في اللحظة التي تتخلل فيها القيادات القديمة مستتقدم قيادات جديدة . . . وهكذا نجد عندما منعت الرأسمالية بومى امتيازات لقطاعات من العمال الأجانب هجروا الحركة وخاصة في مرحلة صعودها من ١٩٠٧ حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، ولكننا نجد أنه في المرحلة التالية مستتمر عناصر من أصول أجنبية أو غير مصرية - من أقطار عربية أخرى ، سوريا ولبنان - في قيادة الحركة إلى جانب القيادات العمالية المصرية . . . إن الاستغلال الذي يقع على كاهل الطبقة العاملة من قبل الرأسمالية لا يفرق بين العمال على أساس الجنس واللون والدين والعقيدة ، أن الرأسمالية تسعى إلى إحداث هذه الفروقة وإلى هراء لم بعض العناصر واللغات لتحديث الفروقة في الصف وتضعف الوجود النقابى للحركة .

إن مشاركة العمال الأجانب في تأسيس الحركة العمالية والنقابية المصرية ليس عورة كما يتصور البعض إنما هو أمر طبيعى بحكم وجود أعداد كبيرة منهم كانت تعمل في المشروعات الرأسمالية الأجنبية . ومن بين هذه الأعداد الكبيرة كانت هناك عناصر اشتراكية مناهضة ضد النظام الرأسمالى وحد الاستعمار (وقد أشرنا من قبل إلى برقية كامينى رئيس جمعية القلعة الطليان بالاسكندرية والتي بحث بها إلى سامى البارودى باشا) . ولقد قال اللورد لويد في كتابة " مصر منذ كرومر " : " إن الحزب الاشتراكى

الاطالى كان نشطا في مصر نشاطا لا يقل عن نشاطه في إيطاليا * *

سادسا : بـدأية العمل الجماعى والمستقل للطبقة العاملة المصرية لم يعد المثقفون الليبراليون والبورجوازيون من التجار وأصحاب المهن والعرف والطبقة الوسطى في المدينة والريف هم وهدمهم قلب حركة التحرر الوطنى المصرية .. إنه منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبحت الحركة العمالية المصرية جزءا لا يتجزأ من حركة النضال الوطنى والديمقراطى في المجتمع المصرى الواقع تحت سيطرة وتهمر المستعمرين الانجليز وأموانهم من الرجعيين المحليين - البيوت القطاعية الكبيرة (كبار الملاك) والمرأى الخديوية ..

لقد كان هذا التواجد المستقل هو الأساس الاجتماعى لنمو تيار يسارى داخل حركة التحرر الوطنى ، تيار الديمقراطيين الثوريين ، والذي تبلور في النهاية داخل الحزب الوطنى حول قيادة محمد فريد * * ، ثم انتقل هذا التيار بعد ذلك ليأخذ مكانه داخل حزب الوفد في العشرينيات .

ولقد ارتبط هذا التواجد بتصدى مجموعة من العناصر الديمقراطية الثورية للدهوة إلى العدالة الاجتماعية وإلى الاشتراكية ، وكان من أبرزهم عبد الرحمن الكواكبي وشميل ومصطفى المنصوري وأنطون فرج .

فالكواكبي دعى إلى المجتمع " المتوافق " و " العادل " ، وهو مجتمع وفق رؤية الكواكبي سيدج أعضاؤه أنفسهم في حالة " اشتراك عمومى " ، ولقد أكد أن هذا الاشتراك العمومى هو ما يسمى إليه الاشتراكيون وغيرهم من الثوريين ، وهو يرى أن العمل يتجسد فيه الأمر الإلهى الذى يجازى بموجبه كل امرئ حسب عمله أو حسب " لقاء مقابل مساو " ، ويصبح حينئذ عمل الإنسان العامل والفلاح والكاتب ممالة شرف وواجب ، وهكذا كانت الدولة المثلى عند الكواكبي هى دولة الحقوق الديمقراطية المكفولة ، مدعوة لحل كافة تناقضات العصر .. * * *

ونجد الفكر العربى الآخر أنطون فرج يذهب إلى التأسيس في كتابه " الدين والعلم والمال " - المدن الثلاث ، الصادر في الاسكندرية في ١٩٠٣ ، فعنده : " أن معامل الأمة ومصانعها ومتاجرها وأراضيها هى من مرافقها ومنافعها كالأثر والأجر والهواء . ولذلك لا يجوز أن تكون ملكا لفرد أيا كان بل هى ملك لجميع الأمة ، فعلى الأمة إذا أن تتولى إدارتهما بنفسها وتوزع أرباحها بين أبنائها . أى أن الحكومة تجعل نفسها التاجر الوحيد الذى تنحصر في يده تلك المتاجر والمصانع والمزارع " .

* . رفعت السعيد - تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ ص ١٦٤ .

* * الطليعة يوليو ١٩٦٩ .

* * * الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث في لبنان وسوريا ومصر - د . ك . بيلين ترجمة بشير السهامى - الناشر دار ابن خلدون : ص ٢٧١ إلى ٢٧٥ .

وفي كتابه " ابن رشد وفلسفته " أعلن ثورته على الأفكار الرجعية ودخل في حوار مع الجزويت ، وفي هذا الحوار بين المدارس الأجنبية الغربية المؤسسة في الشرق هي طلائع وسل العدو الفارسي - الاستعمار ودعا إلى انشاء المدارس الوطنية لتربية المواطنين على وحدة القلوب .^٥

وكان هناك كذلك الدكتور الطبيب شبلى شميل ١٨٦٠ - ١٩١٧ والذي حكمت عليه محاكم جمال باشا بالأعدام لدعوته إلى الاشتراكية في مصر وفي العالم العربي . يجب أن نسجل ونحن نؤرخ لحركة الطبقة العاملة المصرية بل ولحركة الطبقة العاملة العربية ، أن المؤرخين البورجوازيين والرسميين قد أهملوا عن عمد الإشارة إلى وجود التيار الديمقراطي الثوري داخل حركة التحرر الوطني ، كما أنهم تجاهلوا أية إشارة إلى الظهور المبكر للأفكار الاشتراكية وتصدت مجموعة من المفكرين العرب - احتضنتهم مصر - لعمل راية الدعوة إليها متحدين بذلك الحكم المطلق للاستعماريين الأجانب والحكام الاقطاعيين .

أن نشأة التيار الديمقراطي الثوري برآياته الاشتراكية داخل حركة التحرر الوطني العربية والمصرية بشكل خاص - كان تعبيراً عن وجود طبقات وفئات اجتماعية غير عناصر الملاك والبورجوازيين داخل حركة التحرر الوطني لها مصالحها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها ، الطبقة - العاملة وكتلة الفلاحين العريضة ؛ وهكذا فإن نشأة هذا التيار " الديمقراطي الثوري " وبرآيات اشتراكية داخل حركة التحرر الوطني إنما كان عملية موضوعية مبررة من تواجد ومشاركة الطبقات المستغلة والمطحونة في النضال المبكر من أجل الاستقلال والتحرر والديمقراطية والغاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

لقد كان لنشأة ونمو التيار الديمقراطي الثوري داخل حركة التحرر الوطني دور تاريخي هام في إضفاء الطابع الديمقراطي والاجتماعي على الثورة الوطنية ، وهو أمر ساهم في عملية التمايز داخل الحركة الوطنية ، التمايز بين البورجوازية وبين الطبقة العاملة ، بين المحافظة وبين الراديكالية ، بين اليمين وبين اليسار ، أي أنه أدى إلى وجود اتجاهات متصارعة داخل الحركة الوطنية ، يوحدها النضال المشترك من أجل الاستقلال الوطني ضد المستعمر الأجنبي ، ولكنها تختلف حول مستقبل هذا الاستقلال ، والصل الجذري لمشكلات الجماهير الكادحة المطحونة - فاليمين الوطني كان يريد الاستقلال راية تظلل وتخفي استمرار نموه الرأسمالي الخاص واستمرار استغلاله للطبقات العاملة وعدوانه على حقوقها - بينما ترى الطبقات الكادحة أن الاستقلال يعني مساعدتها على إنجاز ثورة اجتماعية تزيح من كاهلها كل أعباء القهر والسيطرة والفقر والتخلف والاستغلال . وهي ثورة لا يمكن أن تعلق إلا من خلال استمرار التحالف بين القوى التي

^٥ - عبد الله حنا - حركة العمالية في سوريا ولبنان - ١٩٠٠ - ١٩٤٥ ص ٦٦ ، ص ٣٧ .

حققت الإستقلال حتى يمكن إعادة بناء البلاد التي نهبها وغربها المستعمرون الأجانب .

اشتداد ساعد الحركة العمالية

من ١٩٠٧ وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى

عندما نُكتب عن هذه المرحلة التي تيمتد من نهاية العقد الأول من القرن العشرين حتى نهاية عهده الثاني لا يمكن أن نخضع خطأ فاصلاً بينها وبينه السابقة - فالحركة النقابية منذ بداية القرن في صعود والعمل من أجل إيجاد المنظمات النقابية يقدم إضافات جديدة باستمرار إلى الحركة - ولكننا نحدد هذه الفترة الممتدة من عام ١٩٠٨ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كمرحلة متميزة لأن الكفاح العمالي ميزته خطوط جديدة . فالطابع المصري لقيادة الحركة بدأ في البروز أكثر وأصبح هو الطابع السائد ، وارتبطت حركة المثقفين الوطنيين (والتي يميز عنها الحزب الوطني) بالحركة العمالية ، وكما ازداد نمو الفكر الاشتراكي في هذه المرحلة ، وفي نفس الوقت ازداد قهر جهاز الدولة للحركة العمالية وعلنت الحرب عليها من قبل السلطات إذ استشعرت خطرها .

نمو الحركة الإضرابية

شهد عام ١٩٠٨ حركتين كبيرتين لعمال السكك الحديدية وعمال الترام بالقاهرة . وهما حركتان أعلن بهما بدأ عصر النضالات الكبيرة .

- بالنسبة لعمال السكك الحديدية كان قرارهم بالإضراب في ٣ أغسطس عام ١٩٠٨ بعد أن كانت مصلحة السكك الحديدية قد أصدرت منشورها رقم ٤٥٧ والذي يقضى بأن تكون ساعات العمل ١٢ ساعة متواصلة في المحطات الكبيرة يعقبها ٢٤ ساعة راحة وواحد وعشرين ساعة في اليوم في المحطات الصغيرة يعقبها ٢١ ساعة مع تحريم النوم والغياب في أوقات العمل *

وكان تنظيم هذا الإضراب دقيقاً ودالاً على أنه خلف التنظيم هيئة جيدة التنظيم والعلاقات مع جماهير العمال . ففي يوم بدأ الإضراب وصل مصلحة السكك الحديدية ثلاثة عشر تلغرافاً موحدة النص تقول :

" منشور الإدارة ٤٥٧ صارم وغير مستطاع نرجو تقليل ساعات العمل وتجسين رواتبنا ولا نهذاً حتى نثال مطالبنا "

وأعلنت قيادة الإضراب المطالب التي يناهل من أجلها العمال ، وتركزت هزم

* الدكتور - سليمان محمد الخفيلي : الحركة العمالية في مصر وتوقف الصحافة والهيئات الحكومية منها - من ١٨٨٢ إلى ١٩٥٢ ص ١٩ - الناشر الاتحاد العام للمهنة ج . ح . م - ١٩٩٧ - للأرقام ١٦ أغسطس ١٩٠٨ .

المطالب حول النقاط التالية :

١- ٨ ساعات عمل بدلا من ١٢ ساعة عمل [لأول مرة منذ بدايات النضال العمالي يرفع شعار يوم طوله ٨ ساعات بعد أن كان السائد المطالبة بيوم عمل طوله عشر ساعات]
٢- يوم راحة في الاسبوع .

٣- رفع اجرة المنازل عن المعاونين وخلافهم .

٤- تعديل الدرجات اسوة بعمال المصالح الأخرى الذين تعدلت درجاتهم ابتداء من عام ١٩٠٧ .

٥- تحسين الماهيات والرواتب بقدر صعوبة الأعمال (الأجر حسب العمل) .

٦- الامتياز في المعاش بحسب صعوبة وخطورة الأعمال .

٧- ترقية العمال بحسب الأقدمية وليس بالخواطر .

وإذا أحسست إدارة المصلحة بأن العمال قد نظموا أنفسهم تنظيما جيدا وخاصة بعد وصول التلغرافات الموحدة الصحيفة ونشر الصحف لمطالب العمال فانها أبدت اهتمامها بالاضراب وأرسلت مفتشيتها إلى الوجهين القبلي والبحري لمراقبة الحالة .
ويبدو أن هذا الاضراب العظيم قد انتهى دون ذكر لتاريخ نهايته ، بعد أن أعلنت المصلحة أن مطالب العمال موضع دراسة وأن المصلحة ستطلب اعتماد ثلاثين ألفا من الجنيحات لتحسين حال عمالها .

ولكن الصحافة تواصل النشر لكل ما تلقاه من ظروف حياة بؤساء السكك الحديدية - من نماذج ما نشرته صحافة هذا العصر ، ما نشرته جريدة " المؤيد " في عددها الصادر بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٠٨ وصفا لحياة هؤلاء العمال (بؤساء السكك الحديدية) ، جاء فيه :

" أن خمسة آلاف عامل في مصلحة السكك الحديدية المصرية يشتغلون في إدارة الحركة والبضائع من ناظر محطة ومعاون وكمساري ومحولجي ورئيس رصيف ، يشكون من الشكوى من قلة المرتبات ومن عدم الترقى ومن وقوفهم وبقائهم في وظائفهم دون بقية الموظفين في المصالح ، من عدم مساواتهم في تعديل الدرجات الأخيرة من كثرة الأشغال ، من كثرة ساعات العمل ، من خوفهم من الأخطار ، من عدم إعطائهم مصاريف بدل سفر ، فهم يشكون كثيرا وشكواهم كلها صحيحة في محلها لأنهم مهضومو الحقوق لا يلتفت الرؤساء إليهم وتركوهم تحت تيار البؤس والفاقة يضيعون وهم عن ذلك غافلون لاهون يتلذذون كان صفار العمال في مصر من غير طينة الرؤساء كأنهم من الصوان لا يتأثرون ولا يشعرون ، لم يكف هؤلاء المساكين أنهم محرومون من وسائل العيش وأنه لولا ضيق يدهم وشدة الأضرار وحاجتهم لاعالة نوبيهم وأولادهم لتركوا المصلحة وهجروها " .

وعادت المواجهة مرة أخرى بين العمال والمصلحة ، وذلك عندما أصدرت المصلحة المنشور رقم ٥١ لعام ١٩٠٨ الذي أوجب على مستخدمي الإدارة (حركة وبضائع) تسليم

الملابس القديمة للمصلحة حتى يتسلموا الملابس الجديدة . وهنا أحس العمال أن هجوم المصلحة على حقوقهم مستمر وأن وعد مدير المصلحة لندوبهم بأن المصلحة ستعمل على انصافهم وعدا غير صادق واعتماد ٢٠ ألف جنيه لتحسين أجورهم لم ينفذ ... وواصلت الصحافة وفتنتها إلي جانب العمال - " بؤساء السكك الحديدية " - فكتبت المؤيد في ١١ أكتوبر ١٩٠٨ تعليقا على المنشور رقم ٥١ جاء فيه :

" أغلب عمال المحطات بدون مساكن وغيرهم ساكنون بالكشكاكات ومعظمهم يشتغل معرضا للتقلبات الجوية والغيار يكسوههم ولا يخفى على المصلحة الحالة الموجودة عليها محطاتها وقطاراتها وكشكاكاتها وكلها فيها من الأسباب ما يهلك الملابسات ويجعلها غير صالحة للاستعمال . "

ولم تنته حركة عمال السكة الحديد في هذه الفترة إلي الاعتصاب وإن كانت قد شكتت من مرض مطالب العمال على الرأى العام وشكلت تنظيمها السرى " الجمعية السرية لبؤساء السكك الحديدية " ؛ ولكن قيام هذه الجمعية بعرض شكاوى العمال وأرسالها للمصحف وقوارها السابق بالاضراب في أغسطس والذي لم يتم تنفيذه حقق لعمال السكة الحديد مكسبين ، أهدما خاص بالملابس فقررت المصلحة أنها ستحصل من العمال على نصف ثمن الملابس القديمة التى لا يسلمها العمال وعلى تأكيد المصلحة أنها جادة في اعتماد الـ ٢٠ ألف جنيه في الميزانية لتحسين أحوالهم .

- وكان الاضراب الكبير الثانى في ١٩٠٨ هو اضراب عمال ترام القاهرة في ١٨ أكتوبر ، وكانت لجنة عمال الترام قد صاغت مطالبها قبل الاضراب ، ونشرتھا اللواء في ٤ أكتوبر وكذلك المؤيد وأشارت إليها الاهرام * وتلخصت هذه المطالب في :

- خفض ساعات العمل الى ثمانى ساعات فى اليوم بدلا من ١٢ ساعة .
- العمل فى الاعياد بأجر مدقوع .

- زيادة المرتبات بنسبه ٤٠ ٪ مع زيادتها مرة كل عام .

- منح العمال أجازة فى حالة المرض وأجازات اعتيادية سنويه .

- منع الموظفين الأجانب من إهانة العمال وضربهم .

- إعادة العمال المفصولين إلى العمل .

- تأليف لجنة للتحقيق فى شكاوى العمال على أن يمثل فيها العمال والشركة وتخصص الغرامات التى تخصم من أجور العمال كجزء للصرف منها على مصالح العمال**.

- منح العمال ملابس مصلحية مجانا وعرض حالات الفصل على لجان التحقيق .

* د. سليمان محمد النخيلي - نفس المرجع السابق من ٢٢ .

** أصبح هذا مطلباً لعمال مصر جميعاً - وهو مطلب لم يتحقق إلا في آخر القمسينات وبداية الستينيات

وقام العمال بإخطار الشركة ومحافظة مصر بمطالبهم وعلنوا تصميمهم على "الاعتصام" * أن لم تجب مطالبهم ، واستدعت المحافظة مندوب الشركة والذي وعد بإجابة المطالب خلال ٢٤ ساعة ، ولكنه عاد وما ظل وأعلن في يوم ١٧ أكتوبر رفض مطالب العمال ؛ فاجتمع العمال عند منتصف الليل وقرروا بدأ الاضراب عن العمل يوم ١٨ أكتوبر . وفي صبيحة يوم ١٨ أكتوبر بدأ الاعتصام .. وفي الجيزة نام العمال على الخطوط ليمنعوا سير العربات .

وكان موقف السلطات الحكومية في البدايه موقف المترقب ، ولكن بعد أن احتجت الشركة على موقف السلطات الحكومية هاجم البوليس العمال المضربين بقيادة القائمقام "باكستون" بك ، وقبض على عدد كبير من العمال - قدم منهم ٧٢ عاملا للمحاكمة ، ورفض العمال التخاطب مع مدير الشركة عندما أراد أن يتفاوض معهم عن غير طريق "جمعيتهم" أي نقابتهم ، وطلبوا منه التحدث مع مندوبيهم . ولكن وكما ذكرت "المزيد" في ١٩ أكتوبر ١٩٠٨ أن الاضراب انتهى نتيجة هجوم البوليس على العمال المضربين واستخدام القسوة معهم والقبض على عدد كبير منهم ومن قادتهم وكذلك نتيجة تسلل عدد من العمال ضمافا العزيمة إلي العمل الامر الذي ساعد على تخريب الاضراب ... وساندت صحيفة "اللواء" جريدة الحزب الوطني لمطالبهم ، وناشدت الوطنيين أن يؤيدوا العمال في موقفهم خدمة لقضية جميع العمال في مصر .. وهاجمت شركة الترام المتقننه ضد العمال ومطالبهم .. وطالبت اللواء في عددها الصادر في ١٩ أكتوبر العمال بأن يجعلوا ضمن مطالبهم : عدم احتكار وظائف المفتشين للأجانب وأن يرقى إليها أيضا العمال المصريون ..

ونشج من هذا الاضراب المطالبه بضرورة سن تشريع للعمل ، فالمؤيد تؤكد في عددها الصادر في ١٩ أكتوبر على ضرورة : " اصدار قانون مصالح العمال وأرباب الأعمال ويكون تنفيذه من اختصاص وزارة التجارة والأشغال .. "

ورغم النهاية المأساوية للإضراب على أيدي البوليس فإن الاضراب أتى بشماره - ففي نهاية شهر أكتوبر قررت الشركة الاستجابة إلي عدد من مطالب العمال ، فتقرر :
١ - تكون ساعات العمل عشر ساعات بدلا من ١٢ ساعة .

٢ - يدفع لكل عامل يصاب في أثناء الخدمة راتب ثلاثة أشهر ونصف راتب عن الشهرين التاليين .

٣- زيادة رواتب (أجور) العمال لتصبح عشرة ونصف في اليوم في السنة الأولى وأثنى عشر قرشا في السنة الثانية و ١٢.٥ قرشا في السنة الثالثة و ١٢ قرشا في السنة الخامسة و ١٢.٥ قرشا في السنة السابعة و ١٤ قرشا في السنة التاسعة .

٤- أن تقوم الشركة بدفع نصف ثمن الملابس .

"تمتيز هذه العالة هي الأولى من نوعها بالنسبة لاضرابات هذه الفترة التي يتقدم فيها العمال بإنذار قبل الاضراب .

٥ - أن يندب أربعة من العمال عن كل مخزن لتقديم الشكاوى *

٦ - إعادة جميع العمال المفصولين والمتهمين إلى الخدمة .

الحزب الوطني والحركة العمالية

تأسس الحزب الوطني في ديسمبر ١٩٠٧ برئاسة الزعيم الوطني مصطفى كامل ؛ والبند السادس من مبادئ الحزب العشرة يقول : " العمل على نشر التعليم في جميع البلاد على أساس وطني صحيح بحيث ينال الفقراء نصيبهم منه ، والحث على تأسيس معاهد العلم وإرسال الرسائل العلمية وفتح المدارس الليلية للصنائع والعمال " ** ولكن الحزب الوطني لم يبد اهتماما حقيقيا بالحركة العمالية إلا بعد تولي محمد فريد رئاسة الحزب بعد وفاة مصطفى كامل في ١٩٠٨ . ولم يكتف الحزب في ظل رئاسة محمد فريد بتأييد ومناصرة الحركة العمالية ولكنه نشط في مجال تنظيم العمال ، سواء بإنشاء مدارس الشعب لتعليم العمال أو بالعمل على إنشاء نقابة الصنائع اليدوية . ففي أواخر عام ١٩٠٨ أسس الحزب الوطني عددا من مدارس الشعب في بولاق والغليفة وشبرا والعباسية ، وفي الأقاليم في المنصورة والإسكندرية وطنطا . ووصل عدد الدارسين في كل مدرسة إلى حوالي ١٢٠ دارسا .

كان إنشاء هذه المدارس هو الخطوة الأولى لإنشاء نقابة الصنائع اليدوية ، التي تأسست ١٩٠٩ واتخذت ناديا لها بالسبتية وأنشأت لها فروعا في الإسكندرية والمنصورة وطنطا . وأقرت نقابة الصنائع اليدوية برنامجا خاصا بها - تحت اسم " قانون نقابة عمال الصنائع اليدوية " ***

انضم لعضويتها في البداية كل الدارسين في مدارس الشعب والذين بلغ عددهم حوالي ٦٠٠ عضو . وفي نهاية عام ١٩٠٩ وصلت عضويتها إلى ٨٠٠ عضو . وكانت عضوية النقابة وفق " قانونها " قاصرة على الصنائع اليدويين من مختلف الحرف والذين كانوا يكونون أعدادا كبيرة وقطاعا هاما في العمل الاقتصادي حينئذ ، والذين أثاروا ضجة كبرى خلال الفترة الأولى لنشأة العمل الجماعي للطبقة العاملة المصرية باضراباتهم العديدة .

ولأن كان الحزب الوطني قد أسس نقابة عمال الصنائع اليدوية وقادها فعلا ونظم أعمالها فإن مجلة الحزب الوطني بالحركة العمالية وتنظيمها النقابي لم يقتصر على هذه النقابة - بل كانت له صلات وثيقة بأقوى النقابات التي قادت العمل الجماعي في هذه الفترة هذا أول اعتراف من قبل شركة من أكبر الشركات الرأسمالية الأجنبية العاملة في البلاد بوجود مندوبين يمثلون العمال واستعدادها للتفاوض معهم .

*** د . يونان لبيب رزق - الحياة العربية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني من ١٨٨٢ - ١٩١٤ ص ٥٨

*** نشرت الطلبة النص الكامل لهذا " القانون " في عدد مايو ١٩١٥

- انظر النص الكامل للمحق رقم (١)

الفترة . . . مثل نقابة عمال السمك الحديدية ونقابة القرام ونقابات عمال الغاز والمياه والكهرباء . وكان الحزب الوطني دائم الدعوة للعمال لينظموا أنفسهم في نقابات عمالية قوية تكون قادرة على قيادة نضالهم ضد إستغلال الشركات . ويمكننا أن نرجع اهتمام الحزب الوطني بالحركة العمالية وتنظيمها النقابي إلى مجموعة من الأسباب :

فأولا : في هذه الفترة - احتدم الصراع الطبقي بين العمال وبين رأس المال - وهو رأس مال أجنبي - وأكدت الإضرابات العديدة - وكان البعض منها عنيفا (إضرابات ١٩١١) أن لطبقة العاملة دور كبير في مقاومة الإستعمار الأجنبي وسلطاته والطبقات المتعاونة معه ، بل أن الطبقة العاملة كانت هي أول الطبقات الإجتماعية التي نزلت الى الشارع مصطدمة مباشرة بمصالح الإستعمار الإقتصادية ومصطدمة بسلطته البوليسية ، ولقد تحول الصدام الإقتصادي إلي صدام مع سلطات الاحتلال البريطاني ، ولقد طبعت هذه الحركات العمالية الكفاح الوطني ضد الاستعمار بطابع اجتماعي ؛ كما أنها كانت قريبة التي ساعدت على ظهور البراعم الأولى للفكر الاشتراكي في مصر . ومنذ قيادة الزعيم الوطني محمد فريد للحزب الوطني - وخلال قياداته بصفة خاصة كان ارتباط الحزب بالحركة العمالية على أساس اتخاذ موقف الصديق من الفكر الاشتراكي ، وأحيانا موقف الداعمي إليه . ومن هنا كان اهتمام الحزب الوطني بالحركة العمالية وتنظيمها النقابي ، حتى وإن لم يكن هذا التنظيم مرتبطا بنقابة الحزب " نقابة الصنائع اليدوية " ، وكان هذا الاهتمام لأنه وجد فيها بالدرجة الأولى قاعدة للعمل الشعبي الجاد الذي يجب الاعتماد عليه في الكفاح المباشر ضد الاستعمار الأجنبي والاستبداد الإقطاعي . *

ويمكننا أن نقول أن محمد فريد كان التعبير عن ظاهرة خاصة في الحزب الوطني ، الذي هو واحد من أحزاب الطبقة الوسطى " البورجوازية الطننية " ، لقد كان بلا شك من الديمقراطيين الثوريين الأوائل الذين اعتمدوا على الكتل الشعبية في نضالهم الوطني والديمقراطي العام .

وثانيا : تأثر القيادة الجديدة للحزب الوطني في ظل زعامة محمد فريد بالحركة الاشتراكية العالمية والاعتماد عليها في العمل في المجال الدولي في الكفاح ضد الاستعمار ،

* نشرت اللواء في أول يوليو عام ١٩١١ مقالا عن الاشتراكية في مصر جاء فيها : " إن المصري كان لا يعرف شيئا من الاشتراكية قبل عهد اسماعيل من الموظف الصغير إلى العامل الكبير . إلا أن تطور النظام الاجتماعي أدى إلى ظهور الاشتراكية ، ونظرا لأن الأمور المستثمرة أجنبية وأن هناك الدين المصري الرسمي والأهلي ، فإن نظرية ادخال مبدأ الاشتراكية في الحكم لا يمكن تطبيقها على حالنا في مصر بدون خطر يهدد كياننا : أما الاشتراكية من حيث تعاملها الاجتماعية فإننا في مقدمة من يدعو إليها ويبشر لها لاننا نرى فيها الضمان لفظ التوازن ما بين غنينا الجاهل والمكبر وفقيرنا الجد لبائس " .

فلقد اتصل محمد فريد بعدد من القادة الاشتراكيين في أوروبا وتأثر بهم وخاصة بكير هاردي وهو واحد من زعماء الحركة العمالية الإنجليزية * ؛ ولقد تأثر أكثر بحركات العمال الكبيرة في البلاد الرأسمالية وقد أشار إلى ذلك في خطاب الذي ألقاه في مارس ١٩١٢ - والمنشور في اللواء في ١٢ مارس ١٩١٢ والذي دعى فيه إلى ضرورة الاهتمام بتنظيم العمال في الصناعة والزراعة - وقد جاء في خطابه هذا : " إن أماننا الآن في اعتصاب عمال الفحم في إنجلترا أكبر برهان على قوة الاتحاد فقد اعتصب منهم ما يزيد على المليون ووقفوا حركة الأعمال في هذه المملكة التي آن وقت حركتها بضعة أيام أصبحت في خطر داخلي عظيم " . . . ويقول : " انظروا ما هو حاصل في ألمانيا وإلي ما وصل إليه العمال من النفوذ في مجلس نوابهم وكذلك في فرنسا ثم ارجعوا البصر إلي حال العمال أمس في مصر سواء كانوا عمال الصنائع أو عمال الزراعة وانظروا تحكم الشركات الأجنبية مثل شركات الترامواي والسكك الحديدية ومشاكلها في معاملة العمال . . . ولذلك يجب : " العناية بنقابة عمال الصناعة وبت مبدأ التضامن والدفاع عن حقوقهم واستصدار القوانين الضامنة لهم عدم التكلف عند الشيخوخة أو عقب الإصابة مما يمنهم من الكسب " وأشار إلي عمال أوروبا وأمريكا الذين أصبحوا يفتعل النقابات قوة لا يستهان بها وأصبح لهم مندوبون في مجلس النواب ولهم كلمة نافذة فيه .

الحركة الخرابية تتصاعد من جديد

إن حركة عمال السكة الحديد التي بدأت في أغسطس سنة ١٩٠٨ قدمت في ١٩١٠ مثالا على استمرارها وعدم توقفها . ففي ١٧ أكتوبر ١٩١٠ أعلن عمال عنابر السكة الحديد ببولاق الاضراب - والذي وصفته اللواء بأنه « اعتصاب هائل في عنابر السكك الحديدية في العاصمة » * وهذا « الاضراب الهائل » لم يكن وليد ساعته ولكنه كان التطور الحتمي

* جيمس كير هاردي (١٨٥٦ - ١٩١٥) من السلسلة الإنجليز الاصلاحيين ومؤسس حزب العمال المستقل أصله مامل متاهم اسكتلندي نشأة نشأة فقيرة وعمل في المناجم وهو في العاشرة من عمره - نظم عمال المناجم في لانكشير وأبرشير وكتب للمصنف وأصدر صحيفة شهرية ثم تحولت إلى جريدة أسبوعية ودعمت هذه الجريدة باسم حزب العمال المستقل إلى تسميم السكك الحديدية وتنظيم البنوك وهاردي هو الذي دعى إلى تكوين حزب العمال المستقل في مؤتمر النقابات المنعقد في جلنيسور في ١٨٨٢ والذي عقد مؤتمره التأسيسي في ١٨٩٢ : وقد اشتركت فيه كل الأحزاب الصغيرة وخليط من المدارس الاشتراكية والنقابية مثل تنظيمات الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي والجمعية النقابية وجماعة تعدد يوم العمل ثماني ساعات ودخل هاردي البرلمان في ١٩٠٠ وطالب في البرلمان بيوم عمل ثماني ساعات واحتج على استخدام الحكومة للقوات العسكرية ضد اضرابات العمال ١٨٩٢ - ١٨٩٤ ، وقد أحدث هاردي ضجة كبرى في البرلمان الإنجليزي ووقف إلى جوار كفاح الشعب ضد الاستعمار البريطاني فساند كفاح الشعب المصري والهندي والبرلندي .

** اللواء ١٨ أكتوبر ١٩١٠ .

للمعمل الجماهيري لعمال السكة الحديد والذي بدأ منذ وقت مبكر .

ولقد صاغ العمال مطالبهم مطالبين بمزل المستر بيكن وكيل باشمهندس العنابر والذي كان يعطيهم الأعمال بالمقاولة بعد أن كانوا يشتغلون باليومية ، وزيادة رواتبهم كل ثلاثة اموام وتاليف لجنة دائمة للنظر في شكاياتهم تضم ثلاثة من العمال وعدم القسوة في مجازاتهم . والغاء العمل بنظام خصم ربع يوم من أجر كل عامل يتأخر في قضاء حاجته عشر دقائق . وطالب العمال بالقبض على الرئيس الهمجي الذي كسر ذراع واحد من العمال بقضيب من الحديد وعلى وكيل الباشمهندس الذي هددهم بمسدسه .

وفي صباح يوم الاضراب وضع العمال على جدران العنابر بيانات بمطالبهم وشعارات ضد المستر بيكن « لا نريد بيكن » « لا نريد بيكن لأنه يظلمنا » ، وكان مستر بيكن هذا قد عين بدل المهندس المصري محمد (بك) رمضان . وبدأ الاضراب بوضع الفلنكات الخشبية والقوائم الحديدية أمام جميع القطارات الموجودة في العنابر لمنعها من الخروج والسفر إلى الوجهين القبلي والبحري ، كما انتزع العمال بعض قضبان الخط الحديدى الموصل إلى الوجه القبلي وتوجهت قوة من البوليس وعلى رأسها الكولونيل مأكولى وطلب الكولونيل التفاوض مع مندوبى العمال ولكن أثناء المفاوضات هاجم البوليس العمال واعتدى عليهم فانسحب مندوبو العمال محتجين على هذا العدوان الفادر وبدأت معركة واضطر البوليس إلى الاستعانة بالجيش لكسر مقاومة العمال وأصيب العشرات من العمال ورجال البوليس وأثناء المعركة انضمت جماهير الشعب الموجودة خارج العنابر إلى العمال . وأخرج العمال من العنابر وعاد أغلب العمال إلى العمل في اليوم الثانى وقبض على عدد كبير منهم وقدم للمحاكمة ولكن العمال كسبوا مطلبين من مطالبهم فأبطلت الأعمال بنظام المقاولة وتقرر تشغيل العمال باليومية وبالماهية ومزل المستر بيكن .

وقد نشرت « الجريدة » في ٢٠ اكتوبر سنة ١٩١٠ مقالا عن الاعتصاب بعنوان الاعتصاب المصرى شيء من روح الاشتراكية - وقد شرحت أسباب قيام الاضراب : سوء معاملة الرؤساء للعمال وقسوتهم وقصر نظرهم كما أنها أرجعت سبب النهاية السريعة لهذا الاضراب الذى بدأ عتيفا إلى ضعف تنظيم العمال - يقول كاتب المقال - وهو الاستاذ يوسف البستاني :

« أن بعض الكتاب يفسرون اعتصاب العمال المصريين بأنه عدوى من اعتصاب العمال الفرنسيين ولكن الحقيقة أن روح الاشتراكية هي التي تصود ولا ينجم من ذلك إلا باقاة العدل وتأبيد الحق في معاملة العمال . ويفسر آخرون الاضراب بأن الأحزاب

السياسية هي التي تدفع العمال إلى الاحتصاب وهذا وهم خاطئ، والحقيقة هي أن سوء معاملة الرؤساء وقسوتهم وقصر نظرهم هي السبب في ذلك . وهذا واضح من أن العمال يطلبون استبدال رئيس انجليزى ظالم برئيس انجليزى مثله ولكنه عادل . . ولو كان لألوف العمال الذين اقتصبوا نقابة منظمة تملك وفرا ماليا كبيرا كمنقابات أوروبا لما سهل إجبارهم على العمل ولكان الضرر عظيما هاما على السكك الحديدية وعلى الحكومة وعلى الأمة جمعاء .*

ولكن الموجة الاضرابية تبلغ ذروتها في عام ١٩١١ - بأضخم اضراب شهدته البلاد منذ بداية العمل الجماعى للطبقة العاملة المصرية وهو اضراب عمال ترام القاهرة والذي بدأ في ٣٠ يوليو ١٩١١ .

في مساء الثانى من يوليو عام ١٩١١ عقد العمال اجتماعا كبيرا حضره كل عمال الترام تقريبا ، حوالى أربعة آلاف عامل في سينما توغراف ايديال أمام قسم عابدين ، للنظر في مشروع صندوق التعاون واشترك في هذا المؤتمر الحاميان أحمد بك لطفى وجريك مفسود : وصاغ المؤتمر مطالب العمال على النحو التالى :

- ١- أن يدفع العمال كل عام ١ ٪ لصندوق التوفير .
- ٢- أن تدفع الشركة مبلغا مساويا .
- ٣- أن تستثمر الشركة مبلغ الـ ٤٠٠ ألف جنيه المجموع من التامين الذى يدفعه العمال ثم تصنيف فوائده إلى صندوق التوفير .
- ٤- مد كل عامل عند حاجته بما يلزم من المال من الصندوق المذكور ثم يرد ما يأخذه شيئا فشيئا بطريقة لا تآكله في مرتبه .
- ٥ - أن تنقص ساعات العمل من ١٠ ، ١٢ ساعة إلى ١١ ، ٩ ساعات فى اليوم .
- ٦ - أن تعطى الشركة الملابس المصلحية للعمال بلا شمن .
- ٧ - أن تكون المرتبات شهرية لا يومية .
- ٨ - أن تعطى العامل عند خروجه من الخدمة راتب شهر عن كل سنة قضائها على سبيل المكافأة .

وإتفق المؤتمر على تكوين وفد يضم المعامين ومندوبى هن كل فئة من فئات العمال لتقديم المطالب للشركة .
ورفضت الشركة مطالب العمال لأن قبولها - كما إدعت بكلف الشركة ٦٠ ألف جنيهها وكانت الشركة قد قامت بغضل ثلاثة من العمال متهمة إياهم باشتراكهم فى تنظيم

* كما ذكرت جريدة الأهرام فى ٢١ أكتوبر ١٩١٠ أن الإضراب : حق من حقوقهم لا ينكره إلا كل متمصب مستبد ، والعمال قبل أن يهتدوا الى هذا الحق كانوا مستضعفين فى نظر أصحاب العمل الذين كانوا يحقرونهم ويقللون من شأنهم .

اجتماع ٢ يوليو سنة ١٩١١ ، وقرر العمال عرض شكاوهم على عطوفة رئيس النظار فى يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩١١ وصرح رئيس النظار بأن الوزارة ستطلب من الشركة بحث مطالب العمال وتحقيقها وفى حالة رفضها تتدخل الحكومة ونصح العمال بعدم الإعتصاب - اللواء فى ٢٤ يوليو ١٩١١ .

وأعلنت الشركة أنها ستجيب بعض مطالب العمال - إنقاص ساعات العمل نصف ساعة فى اليوم وزيادة المرتبات ثلاثة فروش (أول مربوط الدرجة وآخره) واعطاء يومين راحة كل شهر وذلك بالنسبة للمفتشين ورؤساء الخطوط وبالنسبة لعمال القطارات منح من يعمل منهم خمسة عشر يوما فى بحر شهر واحد يومين إجازة وزيادة مربوط الدرجة قرشا ليكون ستة عشر قرشا وبالنسبة لعمال الورش والكهرباء فتخفيض ساعات عملهم الى ٩ ساعات ومنحهم علاوة فى المرتبات ٥ ٪ ومنح عمال المخازن وأشغالها (الدريسة) تحسينات مماثلة ، ولكن الشركة رفضت مطلباً اعتبره العمال من مطالبهم الأساسية وهو المطلب الخاص بدفع مرتب شهر عند نهاية الخدمة وأصر العمال على هذا المطلب .

وقرر مندوبو العمال ومعهم محاميهم وضغطوا مطالبهم فى ثلاث مطالب رئيسية وهى :

١- احتساب أيام المرض مدفوعة على حساب الشركة .

٢ - جعل ساعات العمل ٩ ساعات يوميا .

٣ - منح العامل الذى يرفث شهرا من كل سنة قضاها فى الخدمة .

وأمام رئيس النظارة وعد وكيل الشركة بإجابة مطالب العمال ولكنه بعد أن إنتهت المقابلة رفض مطالب العمال ، وفى مساء يوم ٢٩ يوليو ١٩١١ اجتمع العمال واتخذوا القرار ببدأ الإضراب يوم ٣٠ يوليو سنة ١٩١١ ونفذ القرار ٤٠٠٠ عامل ومستخدم من مختلف الوظائف والجنسيات ، وأصدرت الشركة منشورا للعمال تطالبهم فيه بالعودة إلى العمل خلال ٢٤ ساعة والا اعتبروا مرفودين ستعين الشركة بدلا منهم عمالا جدد وقرا مندوب العمال منشور الشركة على العمال فاعلن جميع العمال رفضه وتقرر استمرار الإضراب حتى تهاب المطالب . وتمكنت الشركة من كسب عدد قليل من العمال لا يتجاوز السبعين عاملا وأرادت أن تسيير بهم المركبات ولكن العمال المعتصمين منعوه ولم تتمكن الشركة من تسيير المركبات وبلغت خسارة الشركة فى اليوم حوالى ١٢٠٠ جنيه (اللواء ٢ أغسطس) . وتظم العمال عددا من المظاهرات فى باب الحديد وبولاق والجيزة والعباسية وكانوا يركبون فى بعض مظاهراتهم العربات الكارو وحمل العمال صناديق لجمع التبرعات من الأهالى لمساعدة العمال المصريين وهم يحملون لافتات كتب عليها " ان العمال المعتصمين يطلبون من الجمهور مد يد المساعدة إليهم " وساعد الجمهور العمال

المعتصمين بكافة أنواع المساعدة وكان للحزب الوطني دور أساسي في كسب عطف الجمهور وتقاسمه مع العمال .

وفي اليوم الخامس للإضراب أرادت الشركة تسخير قاطراتها بواسطة المبيعين عاملا العاملين لديها فتجمع العمال المعتصمين أمام مخازن العماسية كانوا قد أقاموا خيمة أمام المخازن وأقاموا بها وهموا كيلا من العديد لمنع تسخير المركبات ، وفي نفس الوقت تجمعت قوات البوليس بقيادة الضباط والكونستبلات الإنجليز وبدأ صدام عنيف لم تشهد الإعتصابات السابقة وأطلق أحد المعتصمين وهو مفتش أوروي (حماية إنجليزية) اسمه (فايري) مدفعه على الكونستابل الإنجليزي " كاسترز " فقتله . وإنضمت جماهير الشعب الى العمال واستمرت المعركة والتي أسمتها الصحافة مذبحة العماسية لمدة ساعات تمكنت خلالها الشركة من تسخير بعض المركبات سريعا ماهاجمها الجمهور والعمال وتبادل العمال والبوليس إطلاق النار وسقط عدد كبير من الجرحى . وكتبت اللواء معلقة على العوادم في عدد ٢ أغسطس سنة ١٩١١ :

" ان وكيل شركة الترامواي كان يضحك أمس حينما رأى دماء العمال تسيل أمام هراب الهند ومصيهم ومن حق أن يضحك فقد قدر على إستخدام القانون وقوات البوليس والجيش في سبيل إظهار سطوة شركته ومضاء لياقته وربما كان وكيل المدير يضحك لسبب آخر فانه كان يظن ان دم عماله أسفر اللون يدلل مراه من طوفان الذهب الذي كان يتحول من دمائهم وعرق جبينهم ويصب في خزائنه فيثري منه هو وسائر حملة أسهم الشركة فلما رآه أحمر لا أسفرا دهش لتحقيقه ان هؤلاء العمال بشر كسائر البشر . وكتبت في عدد ٥ أغسطس سنة ١٩١١ :

" فلتنظر الحكومة الآن هذه المعجزة التي فعلتها سيوف بوليسها وسنابك خيولها . أحدث البوليس مجزرة في العمال وداس الشعب في ساحات المدينة بسنابك خيله وأوسعهم ضربا وأغراقا بالدماء مع انه لا دخل له في هذا الاعتصاب فأتلف كثيرا من البضائع في المخازن وعامل الجمهور في شوارع العاصمة وساحاتها معاملة السيد لعبيده وداس القوانين . فلا تعلم لماذا نسكت نحن ونقف عند الحدود التي لا تقف عندها الحكومة والبوليس والشركات . هم يدرسون النظام وينتهكون حرمة القوانين ويعاملوننا معاملة العبيد اذ يدوسوننا بخيلهم ورجلهم فلا نعلم نحن لماذا لا ندوس ولو على الورق على الأقل ذلك الظلم الفاضح والهجمية التي يريدون جعلها سنة لنا كأننا بشر من غير فصيلة البشر ولذلك نقول للعمال انهم يخيفونكم ويروهبونكم ويريدون التهويل عليكم لظنهم انكم من غير طينة العمال في أوروبا وانهم اذا عاملوكم بالشدة والضبط جبنتم وخضعتم ورجعتم الى الشركة تائبين تادمين راضين بكل شيء . وتستمر الشركة في حلب البقرة والبوليس يعصك رأسها

تسهيلاً لحملها ولكن فاعلموا ان الاعتصاب حق من حقوقكم الطبيعية واذا أردتم الاستمرار فيه فما من قوة تحت قبة السماء قادرة على التأثير عليكم مادمت لا تعتمدون على أحد في اعتصابكم ، فهاؤوا بكل من يقول لكم أن في إستطاعة الحكومة أو الشركة أن تكرهكم على ترك الاعتصاب ان قضيتكم هذه ليست قضية عمال الترامواى فقط بل هى قضية جميع العمال فى مصر . وقد جاءت حادثتكم بعد حادثة شمال العنابر دليلاً على أنه أصبح فى مصر قوة لا يستهان بها وهى يقظة قوى طبقة العمال فى البلاد الشرقية وتنبههم إلى مصالحهم وحقوقهم ورغبتهم فى أن يكونوا بشرا كسائر البشر ، ويتمتعوا بكل ما يتمتع به البشر من أنواع الراحة وصلاح الحال ولذة الحياة فلنكن مجزرة العنابر قديما ومجزرة العباسية حديث ميرة لكم واجتمعوا وتقوا واكثروا من الإختلاط والأتحاد بالعمال الأوربيين زملائكم وأنشئوا النقابات وجودوا عليها بالأموال وارتكوا فيها على الدوام رأس مال عظيم ينفعكم حين الحاجة وبعد ذلك لا تخافوا عابدا أو معاندا وإذا كانوا قد داسوكم اليوم وجرحوكم ومكنوا يد المسيو ولنكر من رقابكم فسيأتى يوم لا يجترأون فيه على رشقكم بالأزهار فضلا عن الرصاص .

وخلال الإضراب أبرز الشعب تضامنه مع العمال المضربين وعطفه على قضيتهم وكان لعدوان البوليس الفاسد رد فعل قوى فبرزت حركة الاحتجاج قوية ضد هذا العدوان من جانب أبناء الشعب فى جميع أنحاء القطر . وقدمت اللواء أمثلة على هذا التضامن بنشرها لبعض الرسائل فى عددها الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩١١ قهرقية من أهالى دمنهور جاء فيها :

" العدل يندب حظه وملاك الرحمة ينتحر على ريوه الأهرام من إجراءات البوليس إزاء عمال الترام "

وبرقية من طنطا : " نطلب من ناظر الداخلية تمين بوليس جديد لمراقبة البوليس فى أعماله فقد أصبح الناس فى مصر بحاجة إلى الحماية ممن أقيموا والا اضطروا للدفاع عن أنفسهم بأنفسهم " .

ونشرت احتجاجا من الإسكندرية جاء فيه " حيا الله اللواء الذى لطم باحتجائه ذلك الاحتجاج الهائل - وهه - حدثى مجزرة العباسية أيا كانوا كبارا أو صغارا ، رؤساء أو مرؤسين ولم يبق لباكستون بك وكيل حكمدار البوليس بعد تلك اللطمة الا أن يستقيل صيانة لكرامته "

وبرقية طويلة بتوقيع فلاح " ان حادثة العباسية وهجوم البوليس على الشعب الأمن الذى لا بذل له فى الاعتصاب فى باب الحديد والعتبة الخضراء كما فصله اللواء

سيكون له شأن في تاريخ صلات البوليس بالشعب لأن الشعب أصبح يكره البوليس لهذه الأفاعيل بعد أن كان يظن أنه حاميه وحارسه فالحكومة جنت على نفسها بهذه الحادثة ولم تجنئ على الشعب وحده والمعتصمين وهدم * .

ولقد وجه العمال المضربون النداء الى عمال المرافق العامة لمساندتهم في إضرابهم - بالإضراب تأييدا لهم وتحسانا معهم - وقد لبى هذا النداء عمال ترام الإسكندرية الذين أعلنوا الإضراب العام يوم ٦ أغسطس سنة ١٩١١ وذلك بعد أن عقدوا اجتماعا عاما في يوم ٥ أغسطس وقع فيه ٥٠٠ عامل على مريضة بالمطالب وجمعوا اكتتابا واكلوا ثلاثة من المعامين . وأحتوت مريضة المطالب على المطالب التالية (اللواء والمؤيد ٧ ، ٢ أغسطس ١٩١١) :

- ١ - خفض ساعات العمل إلى ثماني ساعات بدلا من عشرة .
 - ٢ - منع اهانة المفتشين للمستخدمين أمام الجمهور بدون أسباب .
 - ٣ - عدم ضرب العمال بدار الإدارة حالما يكونون بها لرفع تظلمهم مما يلحق بهم من الضرر . . . (يعتبر هذا أول مطلب لحماية النشاط النقابي) .
 - ٤ - إطالة مدة السير في جميع الخطوط .
 - ٥ - جعل مرتب المستخدم الجديد ثلاثة جنيهات بدلا من ٢١٠ قرشا وصرف علاوة قدرها خمسة جنيهات كل عشر سنوات ومنح علاوة عامة كل ست شهور قدرها خمسة وعشرون قرشا .
 - ٦ - صرف مكافأة نهاية خدمة .
 - ٧ - منح يومين إجازة شهريا مدفوعة أو ٢٤ يوما في السنة .
 - ٨ - قيام الشركة بالدفاع عن العامل الذي يقع في جناية حادثة حال تادية الخدمة .
 - ٩ - توصية طبيب الشركة باعتماد الشهادات الطبية الخارجية .
 - ١٠ - تعويض العمال عن إصابات العمل .
 - ١١ - صرف ساعات عمل إضافية للعمال عند إشتغالهم أكثر من المقرر .
 - ١٢ - إنشاء صندوق للعمال يحفظ فيه جميع ما يتحصل من الخصومات ويضاف اليه فوائد التأمين للصرف منه لمساعدة المستخدمين .
- وفي الساعة العاشرة مساء يوم ٥ أغسطس بدأ العمال إضرابهم بعد أن خطب فيهم عامل إيطالي واشترك في قيادة الإضراب عدد من العمال الأرمن وتنظم العمال صفوفهم ووزعوا أنفسهم على ثلاث فرق أمام ورش كرموز وأمام المغازن بحرم بك وفي مصطفي باشا ولكن البوليس فرقهم مستخدما مضخات المطافئ وفشل الإضراب وفصل الزعماء المنتظمون وعدد من العمال الأرمن .

الموجة الإضرابية والأسباب الموضوعية لتصاعدها

أولا : لقد تصاعدت الموجة الإضرابية في الفترة من ٨-١٩ إلى ١٩٠٩ ، بوزاد عدد الإضرابات الكبيرة المنظمة والموجهة ولقد حركت هذه الإضرابات الظروف البالغة السوء التي كان يعمل فيها العمال وزيادة حدة إستغلالهم من قبل الشركات الأجنبية وعنف قهر الحكومة لحركاتهم . فالظروف الإقتصادية السيئة والتي تمثلت في إرتفاع الأسعار بشكل عام - ارتفع ثمن نصف كيلو اللحم النضان من قرشين إلى أربعة قروش واللحم البقري من قرشين إلى ثلاثة قروش في الفترة من ١٨٩٠ إلى ١٩٠٩ وكانت أسعار الغلة في صعيد مستمر (ارتفع سعر أردب القمح من ١٤٥ قرشا إلى ١٨٠ قرشا بالاسكندرية وبلغ ٢٤٠ قرشا في الأرياف وارتفع سعر الفول من ١٢٥ إلى ١٤٠ قرشا) . كما ارتفعت أجور المنازل بنسبة ١ : ٢٩ كما ارتفعت أسعار الأطنان ارتفاعا فاحشا وفي نفس الوقت هبطت أجور العمال وضمفت قدرتها الشرائية (الأهرام ١٥ يناير سنة ١٩١٠) .

وكانت ظروف العمل قاسية وساعات العمل طويلة ونشر الأهرام بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٠٨ كلمة لأحد عمال السكك الحديدية تحدث فيها عن ظروف العمل في هذا المجال قال فيها « ان أعمال مصلحة السكة الحديد المصرية صعبة جدا وخطرة للغاية وعمالها جميعهم محفوفون بالأخطار والوردية تمكث ١٢ ساعة متوالية واقفا هلى الأقدام تحت حرارة الشمس الحارقة والزوايج المزقة وإذا مرض أحدهم لا يجد طبيبا ولا دواء حتى يموت » .

وكتب الزعيم الوطني محمد فريد مقالا في ٢٩ يوليو سنة ١٩٠٨ باللواء عن الظروف التي يعمل فيها عمال المصالح جاء فيه « لأن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال ولا قوانين تعين سن العمال ولا عدد الساعات الذي يجب أن يقضيها العامل في الشغل فنجد العمال مثقلين الكواهل بلا رحمة خصوصاً في معامل الدخان ومعامل حلج القطن حيث يشتغل الأطفال ذكورا وإناثا في وسط من أرباب الأوساط من الوجهة الصحية والأدبية » .

وتحدث محمد فريد في خطاب التاريخي في ١٩١٢ والمنشور باللواء في ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ عن ظروف العمل فقال : « نرى العامل الماهر إذا سقط من شاطئ أو إذا قطعت يده مثلا يخرج منه مستخدماً بدون أن يرتب له شيئا يقوم بأوجه وبدون أن يجد من الحكومة عضدا ولا نصيرا كما يجد أخوه الأوروبي بل ولا يجد نقابة تساعد على تربية أولاده فيسأل الناس سرا وعلنا ويذهب ضحية هذه الفوضى ولا راحم ولا معين » .

ومن هنا فقد تركزت معظم مطالب إضرابات هذه الفترة حول المطالبة : بزيادة

الأجور - انقاص ساعات العمل وظهر إلى جانب مطلب العشر ساعات عمل . مطلب التمتع
والثمانى ساعات عمل - منح العمال اجازات - راحات أسبوعية مدفوعة الأجر - المطالبة
باحتمساب أيام المرض اجازات مرضية مدفوعة الأجر - المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة . الخ .
ثانيا : ان التنظيم النقابى في هذه الفترة قد اشتد ساعده أكثر من الفترة السابقة
وتكونت نقابات كثيرة وازداد ارتباط العمل النقابى بالحركة الوطنية وبرز دور الحزب
الوطنى في هذا العمل كما ظهر أثر العنصر والفكر الاشتراكى في النضال العمالى . ان
البراعم الأولى للفكر الاشتراكى في مصر قد تفتحت في اضرابات العمال في هذه الفترة
وسبق أن أشرنا إلى تحليل جريدة « الجريدة » لاضراب عمال المصكة الحديد في عام ١٩١٠
ووصفه له بأنه « شيء » من روح الاشتراكية « وفي تعليق آخر لهذه الجريدة على موجة
الاضرابات كتبت في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩١٠ مقالا بقلم يوسف اليستانى بعنوان : « بين
مصر وأوروبا على ذكر الاعتصاب الأخير » قالت فيه :

« من يرجع إلى أصل الاشتراكية يعلم أن بينها وبين المشكلة الاجتماعية صلة
مستحكمة الملقات . وهى تستمد روحها من الضيق الشديد الذى وقع فيه المجتمع على أثر
التنازع الدائم القائم بين العمال وأرباب الأعمال . ونحن لم نبليغ بحمد الله درجة
الأوروبيين ، وإذا وجدت بيننا جماعة من المتطرفين فإنما هم أفراد معظمهم أجانب لفظهم
علينا البحر المتوسط فاتخذوا مصر ملجأ كما اتخذوا سويسرا إلا أن هذا كله لا يجدر به أن
يكون بامعا على هضم حقوق العمال أيا كان وهنا يجدر بنا أن نوجه كلمة خاصة إلى
أخواننا العمال المصريين ولا سيما عمال المسكك الحديدية وهى ان الضرر الذى ذكرناه بين
حالة مصر وحالة أوروبا وجرمان مصر من مجلس نيابى يحتوى على نواب من العمال
وعدم وجود قوانين خاصة بالعمال شبيهة بالقوانين الأوروبية ، كل ذلك يجعل التشبه
بالمطرفين الأوروبيين في مقاومة الحكومة وبالا على العامل وعيقلته فكل ما يمكن للعمال
المصري أن يفعله هو أن يضرب عن العمل ثم يخلد إلى السكون وهو أمر غير ميسور ما
دام العمال لا يملكون مالا ولا تضمهم نقابة غنية . فالواجب عليهم هو أن يعزّزوا نقابتهم
ويجمعوا لها المال شيئا فشيئا في كل عمل قبل أن يصبحوا هدفا للعقاب القانونى ولقسوة
البوليس الفظ الذى يجهل أن قوته تستخدم لدفع العداء لا للانتقام والتشثيل بالعمال ولا
يشك أحد في أن الأمة بصمافتها وكل ذى ضمير من رجال حكومتها تؤيدهم في كل مطلب
عادل » .

والجريدة هنا ترى أن تساعد الموجة الاطرابية انما يرجع أساسا إلى ظروف
الضيق الشديد الذى وقع فيه المجتمع على أثر التنازع الدائم القائم بين العمال وأرباب

الأعمال « . ولكنها في نفس الوقت تناقش قضية هامة وهي استمرار بروز دور العمال الأجانب في قيادة الحركة الاضرابية وتنظيمها وهي ما أسمتهم بالعمال المتطرفين الذين لفظهم البحر الأبيض المتوسط علينا - وهم عمال اشتراكيون اضطهدوا في بلادهم الرأسمالية وكانوا خليطا من الاتجاهات الاشتراكية الأوروبية وإن كان عدد كبير منهم من القوزيين والسندكاليين « . ولقد برز دور العمال الأجانب هؤلاء بشكل واضح في اضراب عمال ترام القاهرة واضراب عمال ترام الاسكندرية .

واستمرار دور العمال الأجانب في الحركة العمالية في هذه الفترة أكدته أحداث الاضرابات التي أشرفنا عليها - فلقد علق جريدة العلم على ذلك في أول أغسطس سنة ١٩١١ بقولها : « دهش الجمهور من ظهور اتحاد تام بين عمال شركة الترامواي بالرغم من اختلاف جنسياتهم وبالرغم كبر عددهم على الفصوص والذي يصل إلي أكثر من أربعة آلاف عامل . ونحن لا نرى مجالا للدهشة ما دام المصالح مشتركة وأنه بالرغم من اختلاف الأجناس ، فإن الاتحاد أقوى مندا ما يفرض كل فرد بمصلحته الخاصة في سبيل المصلحة العامة » .

وبور الحزب الوطني البارز في هذه الاضرابات - سواء كان دورا تنظييميا أو توجيهيا وضحت أحداث اضراب عمال الترام - فالأعمال التحضيرية للاضراب تمت بإشراف رجال الحزب الوطني .

ولقد أشارت جريدة « النوفيل » الفرنسية إلي هذا الدور عندما كتبت في ٢ أغسطس سنة ١٩١١ « من الواضح اليوم أن الحزب الثوري والوطني يلهب نار الثورة للاستفادة من الأحداث الجارية وقد انساق العمال وراء تحريض المعرضين ، الذين اندسوا في أوساطهم ليدفعوهم إلي جانب التطرف كما قام المتطرفون من أعضاء الحزب الوطني إلي دفع عمال شركة المياه وشركة الغاز وشركة هليوبوليس وعمال المركبات والحوذية إلي الاضراب وحرصوهم على تخريب الخطوط والعمربات . وتعتقد أن من واجبنا أن نضع هذه الحالة بين أيدي السلطات وهو أن هناك حلقا يقع على بعض الأشخاص ومن المعتقد أن الجوع وتوتر الأعصاب وعدم الثقة بالمستقبل كل ذلك يساهل مهمة من يصطادون في الماء العكر » .

وموقف صحافة الحزب الوطني من الاضراب - يوضح هذا الدور البارز ويؤكد - بل أن صحافة الحزب الوطني تمكنت من صياغة مطالب الحركة العمالية في هذه الفترة صياغة

تعدت بها المطالب الاقتصادية إلى المطالب التشريعية والسياسية .

وفي ٥ أغسطس ١٩١١ كتبت اللواء مقالاً بعنوان / ألم يأت الوقت بعد لدخال التشريع الاجتماعى في مصر - جاء فيه :

« وقد ظهر أن القوانين الحالية لا تفي بحاجة التشريع الوضعى كما يتضح من سلك الحكومة نفسها وتصرفها في كل الحوادث الاعتصابية التى سردنا ذكرها ، قول من العدالة أن تبقى الحال على ما هي عليه ؟ .. أم الأصوب أن ينتظر وفاة الأمور من الآن فصاعداً في إيجاد الدواء الشافى لهذه الحال ؟ .. أن استعمال الشدة من جانب الحكومة مسكن وقضى ، وإنما الواجب هو الفصل بين القسمين بما يضمن راحة وطمأنينة كل منهما وإلا عاد أحدهما إلى المشاكسة والمعاكسة كلما سمحت له الفرصة . وهذا الحبل الطويل المدى لا آخر له ولا نهاية » ..

وجاء في هذا المقال « أن الظلم لا يؤدي إلا إلى الشر وإن الحكمة كل الحكمة في مجارة المبادئ الحق لا معاكستها ، لأنها كالسيل مهما حاول محاول أن يوقف سيره فإنه إما أن يعلو على الذى يعترضه في طريقه ويمر من فوقه وأما أن يكتسحه من أساسه ويطلق على كل مكان فيهلك الحرث والنسل » .

وكتبت المؤيد في ٦ أغسطس سنة ١٩١١ معلقة على حركة الاضرابات الكبيرة قائلة :

« لم نر بدا من القول بأن ترك الشركات بدون زاجر يزعجها من القانون المصرى الذى يجب أن يكون بالرغم من كل اعتبار آخر يأتى من طريق الامتيازات عقبة كؤودا تجبر الحكومة المصرية على الخضوع لتعننت وكيل الشركة أو أصحاب رأس المال وأن تسيير جنودها لا رغام العمال على العمل بدهوى المحافظة على ممتلكاتها من التلف أو عدم التعرض لحرية التجارة فنحن نطلب باسم العدل والانصاف وضع قانون يوقف شره الشركات الأجنبية وتتمتع فيه صفة الحكومة المصرية ولا يكون للامتيازات أدنى دخل ولا تحكم فيه . كذلك نطلب وضع قانون للعمال يسيرون على مقتضاها ليستوى أمامه الأجنبى والوطنى وتحفظ بواسطته أموال الشركات ولا يهضم فيه حق الوطنى أو يهرق دمه بتفجير الأجنبى هذا ما نريد من الحكومة : حقوق العمال وراحة الجمهور » .

ثالثاً : خلال هذه الفترة نمت الدعوة إلى تكوين أحزاب خاصة بالعمال والفلاحين . وظهرت الدعوة إلى الاشتراكية وأصبحت كلمة الاشتراكية وتعبير الحركة الاجتماعية والاقتصادية هي المحور لخطب عدد من الزعماء الوطنيين . ولقد كان المؤتمر الوطنى المصرى

الذى عقد في بروكسل عام ١٩١٠ منبرا لكثير من العناصر الاشتراكية الأوروبية لتعبير عن تضامنها مع نضال الشعب المصرى ضد الاستعمار البريطانى أمثال كيرهاردى من بريطانيا ، وجوستان روانيه (فرن) وأنجانبور النائب الاشتراكى الفرنسى عن ليون والسنيور دجويرناتى عضو مجلس الشيوخ الايطالى . وفي حديث لمحمد فريد لصحيفة ألمانية قال : " ان حركتنا ليست مجرد حركة سياسية وانما هى ايضا حركة إجتماعية وإقتصادية " * .

وفي الجمعية العمومية للحزب الوطنى التى عقدت جلساتها في ٢٢-٣-١٩١٢ يقول محمد فريد في خطابه :

« لابد لكم من العناية بنقابات العمال وبث مبدأ التضامن بينهم والدفاع عن حقوقهم واستصدار القوانين الضامنة لهم عدم التكلف عند الشيخوخة أو عند الإصابة بما ينعمهم من الكسب . أزعجوا البصر إلي العمال في مصر سواء عمال المصانع أو عمال الزراعة وأقصد بهم جماعة الفلاحين الذين لا يملكون أرضا ويعيشون من العمل باليومية أو من استئجار الاراضى . . تجدوا أنهم في أحط درجات الفقر . . فالحامل لا يحصل على قوت يومه إلا بعد أن يشتغل اثنتى عشر ساعة كل يوم على الأقل ، والفلاح لا يصل إلي مايسد الرق ، وأردأ أنواع الخبز بلا إدام إلا يشق الانفس » .

وإذا تركنا اهتمام راديكلىو الحزب الوطنى بالاشتراكية وتأثرهم بها - فانا نجد أن ساعد العناصر الاشتراكية قد اشتد وانهم وجدوا في قوة حركة العمال المصريين ما يجعلهم يعبرون عن أفكارهم ليس بجرأة أكثر فقط ولكن كذلك بالعمل وبالادوة إلي تنظيم العمال في حزب خاص بهم .

وفي ١٩٠٨* كان الحوار التاريخى بين شبلى شميل وصديقه سليم سركريس الذى أخذ عليه في جريدة " المؤيد " دفاعه عن الاشتراكية والترويج لها * * .

وفي يوليو ١٩٠٨* * * وجهت الدعوة لتأسيس حزب " المقاصد المشتركة للعمال " وجاء في الدعوة أنه سيعقد اجتماعا في حديقة الأزبكية يلقى فيه محمد أحمد الحسن باعتباره من مؤسسى الحزب خطابا عاما يعلن فيه ضرورة انضمام أصحاب الحرف المصرية والاجنبية على اختلاف طبقاتهم إلي حزب مشترك المنافع . . ليتكون منه جماعة قوية مسموعة الرأى والصوت في الأعمال النافعة . . وإقامة جريدة يومية « الوضاح » لسان حال الحزب .

* د. رفعت السعيد - تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر . ١٩٠٠ - ١٩٢٥ ص ١٠١ .

* الطلبة - أعداد ابريل ومايو ويونيو السنة القاسمة ١٩٦٩ - وثائق اجتماع الحزب الوطنى في ألمانيا ١٩١٠ .

* المرجع السابق ص ١٠١ .

** د. عبد الله حنا - للحركة العمالية في سورية ولبنان - ١٩٠٠ - ١٩٤٥ من ص ٣١ إلي ص ٣٥ .

*** الأهرام والمراء - ١٢ يوليو ١٩٠٨ .

وعندما صدر قانون المطبوعات (١٩٠٩) أصدر هذا الحزب بياناً قال فيه : « بالنيابة من حوالي خمسين ألفاً من العمال نحتج على ظهور قانون المطبوعات القاتل للحرية ونطلب الفائه لسوف يحتج العمال احتجاجاً فعلياً إذا لم تتدارك الحكومة الأمر وتحترم صوت الشعب »

وفي يوليو من نفس العام تنشر الأهرام في ١٦ / ٧ / ١٩٠٩ بياناً بتوقيع محمود أبو عثمان يعلن أن جماعة من خيار العمال المصريين الذين يقدرون الأشياء أسسوا حزبا باسمهم ليربط كلمتهم . . وأن هذا الحزب انتخب السيد الهندى علي مديراً له والسيد محمد أحمد الحسن رئيساً .

أما " الحزب الاشتراكي المبارك " الذي أسسه الدكتور حسن جمال الدين كان حزبا وفق برنامج موجه إلى الريف ، إلى الفقراء من الفلاحين ، واعتمد الحزب على نشاط مؤسسه ولم يحظى بتأييد من الفلاحين . **

وفي هذه الفترة ظهرت كتب عديدة من الاشتراكية : " الاشتراكية " لسلامه موسى (١٩١٣) والذي كان فيه إصلاحيا أكثر منه اشتراكيا ، وتاريخ المذاهب الاشتراكية لمؤلفه مصطفى حسنين المنصوري (١٩١٣) واعيد طبعه في ١٩١٥ وهو من أهم كتب هذه المرحلة تعبيراً عن فهم للاشتراكية وتعبيراً عن موقف عملي ، وظهرت لنفس الكاتب مجموعة أخرى من الكتب مثل " مساواة النظام الاجتماعي وعلاجها " و " التقدم والقر " .

التشريع والعمال

لم تتمكن الحركة العمالية ولا الحركة الديمقراطية العامة خلال فترة النشأة والممتدة عبر العقدين الأول والثاني من القرن العشرين أن تحقق مكاسب تذكر في مجال التشريع العمالي ** ، غير أنه في عام ١٩٠٩ صدر قانون بلانحة تشفير الأحداث في معامل حليج

*** الأهرام ٢٧ / ٣ / ١٩٠٩ .

د. يونان لبيب رزقي : العمالة العزيبه في مصر في عهد الإحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، ص ٦٦ ، ص ٦٧ .
*** يقول د. محمد حسين هبكل في مذكراته : " انتهت السنة الدراسية ، وأن لي أن أختار موضوع ورسالتى للدكتوراه . ولما كان التشريع للعمل والعمال من أهم ما تناوله الجانب الاقتصادي من دراستنا للدكتوراه ، فقد رأيت أن يكون موضوع الرسالة تشريع العمال والعمال في مصر . وحسبت أنني إذا عدت إلى القاهرة وجدت في هذا التشريع ما يكفي لرسالة أتناول فيها الموضوع ، واقترح ما أراه لصلصة الصناعة والعمال في مصر . وعدت إلى أرض الوطن متعلناً آملاً أن تجد في بحث هذا الموضوع ما يتبع لي أن ألقى ضوءاً جديداً على جانب من حياتنا الاقتصادية والاجتماعية يفيد مجموعتنا المصري أجزل الفائدة . وما كان أشد عجبى حين تحدثت إلى رجال القانون و محامين وأساتذة في المشرق ، إذ رأيت تشريع العمل والعمال بمصر في ذلك الوقت لا يتجاوز بعض مواد خاصة بتشغيل النساء والأطفال في محال القطن . أما فيما وراء ذلك فالقائمة قليلة لا تصلح لموضوع رسالة للدكتوراه بحال من الأحوال . ولم أجد بداً من العود من هذا الموضوع . وإن كان هذا الفكر في التشريع للعمل والعمال قد فتح عيني على ما نحن بحاجة إليه في حياتنا العامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . .
مذكرات في السياسة المصرية الجزء الأول من ١٩١٢ إلى ١٩٣٧ ص ٤٧

القطن . ولقد جاء صدور هذا القانون والذي يعتبر أول قانون عمالي في مجال التشريع العمالي وفي التنظيم القانوني لشروط الاستخدام - نتيجة النمو المتزايد للحركة العمالية وإلي بروز احتجاج الرأي العام للحركة الوطنية على الظروف القاسية التي كانت تستغل في ظلها قوة العمل المأجور وخاصة بالنسبة لظروف عمل الأحداث في معامل حلب القطن - وقد حرمت هذه اللائحة تشغيل الأحداث قبل سن التاسعة .

فنصت اللائحة على :

- ١ - لا يجوز استخدام الأحداث الذين لم يتموا السنة التاسعة من عمرهم في معامل حلب القطن ولا السماح لهم بالدخول في منابر الشغل .
- ٢ - يمنع استخدام الأحداث الذين يتراوح سنهم بين التاسعة وبين الثالثة عشر سنة كاملة ما لم يكن بيدهم شهادة صادرة من السلطة المعنية لذلك موضحا فيها سن الوالد وصلاحيته للعمل .

وتعطي هذه الشهادات مجانا موضحا فيها العلاقات المميزة للولد لكن يمكن إثبات شخصيته بموجبها وتقديم للمفتشين المنصوص عنهم في المادة السابقة من هذه اللائحة كلما طلبوها ويجوز سحب هذه الشهادة مؤقتا إذا ثبت أن الولد أصبح غير صالح للعمل لأي سبب من الأسباب .

وحرمت اللائحة تشغيل الأحداث :

- ١ - أكثر من ثمان ساعات في اليوم .
- ٢ - أثناء الليل وهو عبارة عن المدة المنحصرة بين الساعة السابعة مساء وبين الساعة الخامسة صباحا .

٣ - في الغرف المعروفة باسم الغريال والمفريته ولا يرخص للأحداث أن يمضوا بداخل أماكن العمل أكثر من اثنتي عشر ساعة في اليوم ولا يجوز وجودهم فيها أثناء الليل ، وأرجيت اللائحة على أصحاب المعالج ومديريها ضرورة تبليغ السلطات الإدارية بأسماء الخولية الذين يستخدمونهم لتقديم الأحداث وملاحظة أعمالهم كما أوجبت ضرورة تسجيل جميع الإصابات التي تحدث للعاملين في المعمل في دفتر خاص ، وإبلاغ اليوليس بالإصابات الشديدة وقررت اللائحة عقوبات الغرامة للمخالفات .

هذه " اللائحة " لم تكن في الواقع غير محاولة كاذبه من المشرع لتبويض وجه عسف رجال الأعمال وهم يشغلون الأحداث ولا رضاء الرأي العام في البلد المستعمر نفسه (بريطانيا) وانذى ثار إثر حملة شنها بعض أحرار الانجليز عن المعاملة الوحشية للأطفال في معامل القطن المصرية . وهي مليئة بالمتناقضات مثل أنها قررت أن لا يعمل الحدث

أكثر من ثماني ساعات ثم عادت ورخصت بأن يبقى الحدث داخل مكان العمل اثنتى عشر ساعه .

وإذا كانت هذه الفترة فقيرة إلى حد العدم لوجود أى تشريع عمالى فإنها كانت مليئة بقوانين مقيدة لحرىات الشعب المصرى . ففى هذه الفترة ومع ازدياد حدة الصراع الاجتماعى بدأت السلطات الاستعمارية فى مواجهة الحركة العمالية المنظمة باستخدام وسائل قانونية للكبت والارهاب ولتقييد الحرىات العامة .

فى مارس ١٩٠٩ بحث قانون المطبوعات القديم - والذى كان قد صدر فى عام ١٨٨١ فى عهد المراقبة الثنائية والذى لم يطبق أكثر من مرتين طيلة هذه الفترة ، وهكذا يعود هذا القانون إلى الحياة عطل وأوقف عدد كبير من الصحف الوطنية وسجن محرروها .

وفى يوليو ١٩٠٩ صدر قانون " النصح الإدارى " والذى بمقتضاه ينفى كل من يطلقون عليه أنه مسيء السمعة - فكل شخص أشتهر عنه الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك يجوز إحالته - ولو لم تثبت عليه جريمة ما إلى لجنة خاصة مؤلفة من المدير أو المحافظ ومن رئيس المحكمة الأهلية والنيابة واثنان ينتخبان من بين عشرين شخصا من الأعيان يعينهم ناظر الداخلية ، وتحكم عليه هذه اللجنة بعد سماع دفاعه وشهادة الشهود بأن يوضع فى محل إقامته تمت مراقبة البوليس لمدة لا تتجاوز خمس سنوات وأن يقدم ضمانا ماليا أو شخصيا يكفل حسن سيره فى المستقبل بحيث إذا لم يقدمه نفى إلى جهة مصرية معينة يقضى فيها مدة المراقبة .

ولقد بررت الادارة البريطانية إصدار هذا القانون بأن المقصود منه هو محاربة الجرائم المادية ولكن هذا القانون كان جزءا من سياسة المعتمد البريطانى " السير الدون جو رست " لتصفية الحركة الوطنية وحركة الجماهير الشعبية من أجل حقوقها وتحسين ظروف حياتها وخاصة الحركة العمالية التى كان ساعدها قد أخذ فى الاشتداد ، كما أن الحزب الوطنى كان قد بدأ يعتمد على حركة العمال ويشجعها ، وفى نفس الوقت شهدت هذه الحركة ظهور عناصر وأفكار وقوى اشتراكية داخلها . ولقد كان قانون " التشرد " الصادر فى ١٩٠٨ هو المقدمة لصدر قانون النفى الإدارى والذى كان يقضى بنفى العمال المتعطلين باعتبارهم متشردين ولقد استخدمته السلطات فى هذه الفترة ضد العمال المضربين وقادتهم .

لقد تميزت هذه الفترة فى تاريخ الحركة العمالية من الفترة السابقة بأزدياد تهوريات القمع والارهاب وباتجاه السلطات الاستعمارية إلى البطش بعنف بالعمال وحركاتهم .

وشهدت هذه الفترة كذلك صدور قانون للمعاشات في ١١ يوليو ١٩٠٨ ، وكان من أهم قواعده أن يكون سنن التقاعد ستين سنة وأن يعامل الموظفون والمستخدمون الذين يحالون إلي المعاش ويرفتون اعتباراً من يوم ١٦ أكتوبر ١٩٠٨ وورثتهم بمقتضى قانون المعاشات الجديد . واجتمعت الآراء وقتها أن القانون الجديد لم يأت نبأه تذكراً أكثر مما كان بلائحة المعاشات القديمة المجففة بحقوق مستخدمى الحكومة . ويبدو أن القانون الجديد صدر نتيجة شكوى الموظفين الانجليز ، فقد جاء القانون معطياً لهم كل ما طلبوا . ونددت " المؤيد " في عدد ١٨ مايو ١٩٠٨ بالقانون ، وذهبت إلي المطالبة بسنن لائحة معاشات لعمال الصناعة والتجارة أسوة بمستخدمى الحكومة تؤمن لهم حياتهم في حالة العجز والشيخوخة والوفاة ويمول مشروع المعاش المقترح من صندوق يشترك فيه العامل وصاحب العمل والحكومة لكل منهم نسبة معينة على أن تستثمر حصيلة هذا الصندوق في أعمال تجارية كبناء المساكن وأوجه استقلال مشمونة الربح على أن يعود ربحه على العمال في بناء مستشفيات وملاجئ لهم ولورثتهم من بعدهم .

لقد سمي قانون المعاشات هذا " بالاصلاح المكموس في قانون المعاشات " - اللواء ١٣ مايو ١٩٠٨ . لقد كانت المعارضة لهذا القانون واسعة وشاملة ومعبره عن قوة الحركة العمالية وتأثيرها في كافة الأوساط . *

لقد كانت هذه الفترة فقيرة غاية الفقر تشريعياً في مجال العمل والعمال وفق تعبير د. محمد حسين هيكل باشا الذى سبق وأن أشرنا إليه ، وذلك رغم الحاج القوى العمالية ومعها قوى الحركة الوطنية على ضرورة إصدار تشريعات تعطى العمال حقوقهم وتعترف لهم بحقوقهم في الحياة كبشر .

الطبقة العاملة خلال الحرب العالمية الأولى

مشروعات جديدة *

ونزو حجم للطبقة العاملة

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) انقطع ورود السلع الأجنبية المصنعة وازداد عدد القوات البريطانية في البلاد ليصل إلي مايقرب من المليون ، فشهدت أنبلد نعواً صناعياً راسماليه ايرغلي احتيايات البلاد ومتطلبات قوات الإمتل . وصاحب ذلك

* د . سليمان النخيلي - الحركة العمالية في سوريا ووقف الصناعة والنسببات انصورية منها بين ١٩٢٢ إلي ١٩٥٥ ص ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ .

نمو الطبقة العاملة المصرية ، وخاصة في مجالات صناعية جديدة * فالى جانب ورش السباكة والصناعة المعدنية والميكانيكية التى وجدت بأعداد كبيرة والتى استخدم بعضها خمسين عاملا فأكثر ** - إلى جانب هذه الورش الجديدة ازدهرت الصناعات القديمة ، فشركة السكر زاد انتاجها إلى ١٠٠ ألف طن عام ١٩١٧ وقامت بتوسيع ورش الأشغال التابعة لها ، فأصبحت فيما يختص بمعدات الصناعة وآلاتها مستقلة بعض الإستقلال عن المصانع الأجنبية وهى بذلك ساعدت على تكوين صناعات وطنية ماهرين فى جميع الحرف والصناعات ***.

ومن الصناعات التى استمدت مركزها صناعها الفلز و التسميع ، فاستعادت شركه مثل شركه الفلز الاهليه نشاطها .. وكذلك مصنع الطرابيش بقها وشركه الطوب بقلوبوب وكان يعمل فيها على التوالي ٢٦٠ عاملا ، ٩٨٠ عاملا وعامله و ١٥٠ عاملا *** وظهرت صناعاته جديدة للنشأ وأنشء مصنع لانتاج الملابس للجيش البريطانى . وإزداد عدد معاصر الزيوت ومطاحن الغلال والدايخ ، وانتشرت طرق جديدة وخطوط للسكك الحديدية وبذلك بدأت تظهر أحياء ومناطق صناعية جديدة وإزداد عدد افراد الطبقة العاملة ليصبح عدد العمال المشتغلين بالصناعة وفقا لإحصاء ١٩١٧ : ٨٠٩ . ٥٣٩ صانعا ****

* أورد محمد رشدى في كتابه " التطور الاقتصادى في مصر " تحليلا للقوى العاملة في هذه الفترة : " لا ريب أن من أبرز الظواهر التى طرأت على الهيكل السكانى كانت من حيث توزيعه على أنواع العمل المختلفة : فلاحظنا اتجاه واضح لتركيز القوى العاملة في القطاع الزراعى حيث بلغ عدد العاملين فيه حوالى ٤ ملايين نسمة عام ١٩١٧ مقابل ٢ ٢ مليون في عام ١٩٠٧ . على حين ارتفعت القوى العاملة في القطاعات الأخرى بأعداد بسيطة لا تكاد تذكر بالمقاييس إلى الزيادة في الزراعة فبلغت الزيادة في قطاع الصناعة ١١٢ ألف نسمة وفي قطاع النقل حوالى ٥٠ ألف نسمة وفي قطاع التجاره ما يقرب من ١٢٠ ألف نسمة . أما أهم ما يستحق الانتباه في هذا المجال فهو تحول جزء من الأيدي العاملة إلى القطاع الزراعى حيث بلغ عدد المتعطلين حوالى ٦٠٩ ملايين نسمة مقابل ٧٠٧ ملايين في عام ١٩٠٧ وإضافة نفس معدل البطالة المقتمة في القطاع الزراعى والقدر بحوالى ٢٠٪ لا نجد أن عدد المتعطلين في عام ١٩١٧ كان يبلغ حوالى ٨٠١ ملايين نسمة مقابل ٤ ٨ ملايين في عام ١٩٠٧ . وربما يعزى هذا الانخفاض النسبى إلى ظروف مجالات العمل الجديدة التى أنشأها قيام الحرب العالمية الأولى " محمد رشدى - التطور الاقتصادى في مصر - الجزء الأول ص ٢١٨ .

** شهدى عطيه - تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ص ٢٩ .

*** تقرير لجنة التجارة والصناعة ١٩١٧ وهى لجنة تأسست في ١٩١٧ من بعض المصريين والأجانب المتحمسين وكان من أبرز أعضائها طلعت حرب وإسماعيل صدقى وكان هدف هذه اللجنة الوقوف على مبلغ تأثير الحرب في صناعة البلب والنظر في التدابير التى تؤول إلى إحلال بعض المصنوعات المصرية محل الأسمان التى انقطع واردها - وقد أعلنت في تقريرها : أن مصر في حاجة إلى قيام الصناعة بجانب الزراعة ، حتى لا تضطر الحالة الاقتصادية إذا انخفضت أسعار المعاصيل الزراعية ، أو إذا حدثت حرب تؤدي إلى قطع العلاقات التجارية ، وأن الصناعة وهى الأخص الصناعة الصغيرة ، متفجرة جدا ، ومن الممكن قيام كثير من الصناعات في مصر ونجاحها " فوزى جرجس - دراسات في تاريخ مصر السيلسى منذ العصر المملوكى ص ١٢٩ القاهرة ١٩٤٨ .

**** شهدى عطيه - المرجع السابق ص ٢٩

***** أورد د . مبد العظيم ومفشان رقما آخر لتعداد العمال المصريين في ١٩١٧ هو ٢٩٩ . ٨٩٠ بخلاف عمال النقل (السكك الحديدية وغيرها) الذين بلغ عددهم ١٥٠ . ٦٣٣ . فيكون المجموع ٢٩٩ . ٦٣٩ عاملا [ومصدر هذه الإحصائية - مليكة مريان - " مركز مصر الاقتصادى " ١٩٢٢] . د. مبد العظيم ومفشان تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - ١٩٣٦ ص ٨٢ .

الطبقة العاملة والشغل في السلطة

أن هذا النمو الضخم في عدد العمال المصريين خلال الحرب عبر من ظاهرة أخرى أضافت إلى الطبقة العاملة المصرية خلال الحرب أعدادا تصل إلى المليون وكان مصدرها الرئيسي هو الريف المصري - هذه القوى - تمثلت في العمال الذين استخدموا في خدمة السلطة البريطانية مباشرة ، فيما عرف بـ " فيالق العمل " فيلق النقل بالجمال ، وفيلق العمل المصري .. الخ] . وعندما عاد هؤلاء العمال من خدمة الجيوش البريطانية ، هاد قطاع منهم للعمل بالزراعة مرة أخرى ، بينما استقرت أعداد كبيرة منهم في المدن الكبيرة للعمل بالمشروعات الجديدة - خاصة في مجال النقل والبناء ، ويجدر الإشارة هنا إلى أن الإحصاءات الدقيقة غير متوفرة في هذا المجال .

وعن فيالق العمل في السلطة ، فإنه ما أن انقضى عام على بداية الحرب حتى طلعت قيادة الحملة البريطانية للبحر الأبيض نحو ٥٠٠ عامل مصري من أبناء الصعيد للعمل بجزيرة " رودس " وقد بلغ عدد العمال في هذه الجزيرة بعد جلاء القوات البريطانية مهزومة بعد موقعة غاليبولي حوالي ٢٠٠٠ عامل مصري * .

أنه ابتداء من ١٩١٥ بدأ يتكون قطاعان للشغل في السلطة فيلق النقل بالجمال لمعاونة الحملة البريطانية في مصر (سيناء وفلسطين) وفيلق العمل المصري لتنفيذ أعمال الحفر والتشييد ، وقد عمل في العراق لخدمة العملة الهندية (٨٥٠٠ عامل مصري) ووراء خطوط القتال في الجبهة الغربية في فرنسا (١٥٠٠ ألف عامل مصري) ** .

* المصور ٧ مارس ١٩٦٩ - الشغل في السلطة - مقال أمين عز الدين و الاستعمار البريطاني في مصر النور بوبرت - ترجمة أحمد رشدي صالح - الطبعة الثانية إبريل ١٩٥٦ .

** أوحى وجود العمال الصاعدة في فرنسا لبحرم التونس بكثابه " السيد ومراثة في باريس " وكان زجله الشهر " صعيد في باريس " والذي جاء فيه :

أبكى عليك يا موش	مسكين والله مسكين
وحديق جاهد وحبايك	في البلدان مزموطين
إذا عانك زمانك	اللى حايعامى مين
والسلطة العسكرية	قطعت إيدي اليمين

لقد كان الهدف واضحا من استخدام العمال المصريين وهو توفير جهد الجندي البريطاني لحمل السلاح والقتال من خلال اعفائه من أعباء غير قتاليه ، واستناد هذه الأعمال إلى قوة عاملة من المصريين تتوفر لها قدرة هائلة على العمل اليدوي وبذل طاقة بدنية في أعمال شاقة وفي ظل ظروف عمل قاسية وبأبخس الأجور - تعبيد الطرق ، مدالخطوط الحديدية - وحفر الآبار والخنادق وإقامة الاستحكامات ومد أنابيب المياه تحت الرمال ونقل معدات الخلفيون والتلغراف والمهمات والذخائر والتعمين . كتب الليفتنانت كولونيل البريطاني ب . ج ايلووجود في كتابه " مصر والجيش " * يقول : " إن الصعيد ينتج رجالا ذوي بناء جسماني رائع ولا يضارهم افسان أخر في قدرتهم على الاحتمال . إنهم يؤدون كافة الأعمال اليدوية في يسر وسهولة ، ولكنهم يبلغون حد الاعجاز في أعمال الحفر ، وهي الأعمال التي كانت الحملة تتطلبها بالذات حينذاك . "

ويبدو أن تشفير هؤلاء العمال في البداية كان يتم عن طريق طلب السلطات العسكرية ، وحيث يتقدم العمال باختيارهم ، وقد نشرت الأهرام شيئا من هذا القبول في مارس ١٩١٦ : " وجد العمال العاطلون وغيرهم من الأشخاص الذين ألفوا العمل ، الفرصة سانحة للالتحاق بخدمة السلطة العسكرية التي تمنى العامل أجرة في اليوم لا تقل عن سبعة قروش فقدموا طلباتهم فقبلتها السلطة ، وكشف عليهم طبيا في قسم الخليفة ، وبلغ عدد الذين كشف عليهم نحو ستمائة شخص ، صرفت لهم المرتبات مقدما على يد ضابط وميسافرون إلى الاسكندرية ومنها إلى الجهة التي تعينها لهم السلطة العسكرية " .

وإذا أثبت العمال المصريون قدرة لا حد لها على إنجاز أشق الأعمال وفي ظل ظروف بالغة السوء ازداد الطلب عليهم من جميع الجبهات العسكرية ، ولم يعد في الامكان الحصول على العدد الكافي والمطلوب عن طريق التطوع . وهكذا فإنه منذ نهاية ١٩١٦ وخلال ١٩١٧ ، ضاع أمل القيادة البريطانية في الحصول على عمال بطريق التطوع وبصفة خاصة بعد وصول الأنباء إلى مصر عن المعاملة البالغة السوء وعلى ازدياد عدد الوفيات والمصابين كما أن موافقة الحكومة المصرية في ٢٠ يناير ١٩١٦ على طلب السلطة العسكرية بتمكينها

* الكولونيل البريطاني الليفتنانت كولونيل ب . ج الورد حامل وسام سان ميشل وسان جورج له غير كتابه " مصر والجيش " كتب أخرى عن مصر : " تمرد صوم " "مغامرة يونانيرت في مصر " - " بطلانة مصر " وكتابه " مصر " وقد نقل الكتاب الأخير إلى العربية مكتوب راشد البرواهي .

من خدمات الرديف المصري في فروع التشهيلات * اللازمة للدفاع عن القنال مكنتها من استخدام ١٢ ألف مصري من الرديف في خدمة فيلق العمل ، وهو عدد لم يكن كافيا لسد الاحتياجات المتزايدة لقوات الامبراطورية .

وفي ربيع ١٩١٧ وإثر هزيمة القوات التركية شرق القناة ، فإن القيادة البريطانية كانت في ميس الحاجة إلي أعداد وفيرة من العمال للعمل في فيلق العمل والنقل والجمال . ولم يمد في إمكان السلطة البريطانية إلا أن تمارس المزيد من الضغط على الحكومة المصرية ، فأبدت الحكومة المصرية قبولها لتوفير الأعداد اللازمة من العمال بالوسائل الإدارية الحكومية الخاصة سواء قبل المواطنين العمل أم لم يقبلوه - وهكذا تحولت عملية الاستخدام إلي فرض السخرة الإجبارية من جديد على الفلاح المصري . لقد كانت السخرة هي الطريق الوحيد لتوفير الامدادات اللازمة للعمل مع القوات البريطانية وعين ضابط بريطاني في كل مركز لمساعدة المأمور في جميع الأنظار وفرض على عمدة كل قرية أن يقدم عددا من أهل قريته . وكانوا يجمعون تحت حراسة البوليس ويربطون بالجمال أثناء ترحيلهم إلي المركز ثم يشحنون بالسكك الحديدية إلي معسكر التوزيع بالاسماعيلية حيث يقسمون إلي مجموعات كل مجموعة من ٥٠ رجلا (تسمى بالكله) ويختار لها رئيس * * وكلما اتسعت العمليات الحربية وطالت خطوط التموين ازداد الطلب على العمال المصريين * * * حتى قدرت دورة العمل في فيلق العمل وفيلق النقل بالجمال على مليون ومائة وسبعين ألف رجل ، وكان بفيلق الجمال وحده ٧٢١٠١٨ جملا يقودها ويقوم على خدمتها ١٧٠

* قدم اسماعيل سرى باشا في ٢٠ يناير ١٩١٦ مذكرة إلي مجلس الوزراء جاء فيها : " أتشرف بأن اعرض على مصانع المجلس أن قائد عموم القوة البريطانية بمصر يشغل الآن بتنظيم فروع للتشهيلات اللازمة للدفاع عن القنال . وهو كما يعلم حضرات أعضاء المجلس قد نال معارضة كثير من فروع الادارة المدنية المصرية . وقد أخبرني ان الضرورات التي يدعو اليها تنظيم تلك التشهيلات تجعله في حاجة إلي طائفة من العمال متعددين على النظام العسكري مثل الذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش " .

" وقد استشرت حضرة صاحب المعالي السردار في هذا الموضوع وبعد تمام الاتفاق بيني وبينه على ذلك أتشرف بأن أرفع لدولتكم برلوق هذا المذكره مشروعة قرار وزاري يطلب أفراد الرويف للخدمة العسكرية ماعدا الموجودين منهم في خدمة الحكومة ، وأجبا عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء " . وزير العربية امضاء اسماعيل سرى (أمين عز الدين - المرجع السابق)

* * - د . عبد العظيم رمضان - المرجع السابق ص ٦٧ - ٦٨ .

- أمين عز الدين - المرجع السابق .

* * * إلهنور بيهرتز - المرجع السابق ص ٢٧ .

الف جمال ، وكان معدل الطلبات الشهرية في فيلق العمل ١٧ ألفاً ارتفع إلى ٢٦ ألف رجل في يونيو ١٩١٨ * وكان هؤلاء العمال يعملون في ظل ظروف عمل صعبة - ويصف الجود هذه الظروف في كتابه " مصر والعيش " فيقول :
" في الشهور الأولى من عام ١٩١٦ لم يكن لسائقى الجمال لباساً " ويوتيفورم " خاصاً بهم ، وإن كانت قد صرفت بطانية واحدة لكل منهم . وبهذه المعدات الوهمية تحمل الرجال مشاق الحملة في سيناء " ويقول : " إن فلسطين في الشتاء ليست بالبلد الذى يحمر القيام بحملة مريحة في أراضيها . وعمليات النقل بالدواب في مثل هذا الجو الذى لا يرحم ، تتم في أقسى الظروف - فالوحدات المقاتلة يمكنها أن تتوقف حتى تتحسن الظروف الجوية

* - أمين عز الدين المرجع السابق .

- ميد العظيم رمضان المرجع السابق .

- وصف ليفتنانت كولونيل اليهود في كتابه " مصر والعيش " الإجراءات التى كانت تتبع في الحصول على الانتفاخ المطلوبين بالمباريات التالية : " أن كل مدير لمديرية كان مطالب بأن يقدم من مديريته عدداً معيناً من الانتفاخ وقطعه في ذلك كان يجر عليه لوماً قاسياً من رؤسائه أما كيف كان المديرين يحضرون الانتفاخ فقد كان ذلك متروكاً لثمنه الموظفين في كل مديرية . هؤلاء كانوا يظهرون بالإشارة ، فخيوط القري اختاروا ضماهم كما كان يمن لهم دون تدخل من أحد . فقد حانت لهم الفرصة لتصفية ثأرهم المبهت ضد أعدائهم وليردوا لهم الصاع صامين . وأزعجت العلوات الدهينة بين العائلات حتى عبق جو الريف بالمقد والفساد . . . وكان الفلاحون الذين يحجزون من دفع الرشوة أو يرفضون دفعها ، أول من يجرئون إلى السلطة ، ثم يأتى بعدهم أعداء الممد ومنافسيهم في القرية .

" وفي بعض المناطق كان الأسلوب المتبع أقرب ما يكون إلى أسلوب خطف البحارة من الموانئ للعمل في السفن . فالفلاحون الذين يرتابون الأسواق الذين يخطفون عنوة ثم يرسلون إلى أقرب معسكر عمل . وإذا كان أغلبهم يستسلمون للمصير ، فإن البعض منهم كان يقاتل من أجل حريته ويؤلى الألبار .

" أما السلطات المصرية - أن كان لها سلطة - فقد راحت تروج لفكرة العمل في السلطة وتعمل - بالتهديد والافراء - لتحقيق ماوعمت به البريطانيين . فمن ناحية أعلن مجلس الوزراء في ٢٠ أكتوبر ١٩١٧ بأن الضمه المستمرة في " السلطة " لاثنى عشر شهر متوالية تعفى كل مصري في المستقبل لعدم تطبيق قانون التجنيد ، ومن ناحية أخرى أصدر المجلس كتاباً يورث إلى المديرين في مايو ١٩١٨ يندفهم فيه بأنه لن يسمح بأن تكون هناك قرية مصرية لم تقدم أنصاراً من أبنائها للسلطة ونصهم بأن يتخذوا جميعاً الإجراءات المشددة ضد الذين يخطفون من أداء هذا الواجب .

ويعترف مارشال ويل في كتابه " اللنبي في مصر " بالقسوة والعنف التى اتبعت في جمع العمال للسلطة فيقول : " وأما شكاوى الفلاحين فكانت أبسط من ذلك وأكثر مادية . فقد أزدادت حاجات الجيش - كلما تقدمت حملاته - إلى العمال والحيوانات والمواد الغذائية ولم يجد التطوع يكفى وحده للرفاء بها وبذلك لم يجد رجال الحرب وسيلة للحصول على حاجاتهم سوى الضغط على الحكومة المصرية وأدى ذلك بدوره في النهاية إلى اشتع صبر الضغط في القرى . فراحوا يجهزون الناس رغم إرادتهم في فرق العمل وأخذوا يستولون على حيواناتهم ومحمولاتهم حتى كانت تؤخذ منهم أموالهم أحياناً باسم الاكتتاب للصليب الأحمر . وكما يحدث دائماً في مثل تلك الاضطهادات وقع العبد الأكبر على أشد الناس فقراً وأتلمهم نصيراً من فخر أن يدرك الجيش والموظفون من الانتهاز كل تلك الخنايا التى ترتكب باسمهم ولكنهم بالطبع مذنبون في نظر الفلاحين .

(اللنبي في مصر) [مصر من مارس ١٩١٩ إلى نوفمبر ١٩٢٥] بقلم المارشال ويل - ترجمة على إبراهيم الاقطن ومصطفى كامل فوده ص ١٧.]

ولكن قوافل التموين لا يمكن أن تتوقف لتأخذ قسطا من الراحة * .

لقد عاش هؤلاء الرجال في العراء ببطانية واحدة ، وبخيمة غير محكمة لكل خمسين رجلا ، ووجبات طعام فقيرة - غالبا من الفول النابت أو البقول الجاف والخبز الجاف ، فعانوا من الأمراض الوبائية التي كانت تفتاحهم فكانوا يموتون كالذباب في الصحراء . وقدرت خسائر فيلق النقل في الرجال بنحو ٥٦٢٠ هاله منهم ٢٢٠ قتلوا بسبب العمليات الحربية و ١٤٥٠ جرحوا بسبب العمليات الحربية أيضا و ٤٠٠ ماتوا على الطريق أو في مستشفى الميدان ** أما فيلق العمل فقد كانت ضحاياه كبيرة وحضمه وعلى سبيل المثال فبعد هزيمة قوات الحلفاء في غاليبولي لم تعرف شيئا من مصير الثلاثة آلاف عامل الذين عملوا هناك .

وكانت مدة العمل المدة لعمال بفيالق ثلاثة شهور ولكن السلطات العسكرية لم تكن تعترم التزامها هذا على الإطلاق - ويفسر الوجود هذا بأن السلطات البريطانية اضطرت في عام ١٩١٧ * عندما بدا لها أن الدفعات الجديدة من الأنفار قد تناهت ، بينما يصير الفلاحون والصناعة الموجودون على عدم تجديد مدة خدمتهم . وكان الموقف محرجا . ولهذا فإن السلطة العسكرية قررت - على غير رغبتها - حجز مجموعات قليلة من العمال لمدة أطول من الأشهر الثلاثة المنصوص عليها في عقودهم .

وكانت الأجور التي تصرف لهذه العمال ضئيلة وتافهة غاية التفاهة - سبعة قروش يوميا للفر - ولرئيس " الكلة " أجر نفرين ، وبطبيعة الحال لم يكن هناك أي تحديد لساعات العمل . وكانت عقوبة الجلد هي العقوبة السائدة بل والوحيدة - كتبت جريدة " رايد العمال " الانجليزية في ٢ أبريل ١٩١٩ من هذا :

" كان الكبراج كفيلا بتسخير العمال بغير حساب في الأعمال الشاقة وأصبح الجلد من الأعمال اليومية وكلف الأطباء بتنفيذ الجلد والكشف على المرضى في بقعة واحدة حتى خاف المرضى الخلط بين صفوفهم و صفوف المتقدمين للجلد . ** "

القهر والعبادة

في نوفمبر ١٩١٤ وضعت مصر تحت الحكم العرفي وتحت رقابة كلها بطش وتعسف ، وفي ديسمبر ١٩١٤ أعلنت الحماية على مصر ، وخلق الخديوي عباس الموالي للأتراك وعين

* أمين عز الدين - المرجع السابق ٦٩

** أمين عز الدين - المرجع السابق .

*** أمين عز الدين - المرجع السابق

حسين البريطانية بكل العناصر والقوى الوطنية المعادية للاستعمار البريطاني ، فاعتقل ونفى عدد كبير من المناضلين الوطنيين وبعض قادة الحركة النقابية الذين شاركوا

تنظيم النقابات والاضرابات في الفترة الماضية . وفرضت قوانين ظالمة وتعسفية مثل قانون الاجتماعات والذي حرم اجتماع أكثر من خمسة أشخاص . وازدادت ظروف الأعياء المعيشية على الجماهير الشعبية الكادحة ، فارتفعت الأسعار إرتفاعا باهظا وبالمقارنة مع أرقام ١٩١٤ إرتفعت الأسعار لتصبح ٢١١ ٪ سنة ١٩١٨ و ٢٣١ سنة ١٩١٩ وتبعاً لذلك زادت الوفيات من ٢٠٠ ألف قبل الحرب إلى ٣٧٥ ألف سنة ١٩١٦ و ٥١٠ ألف سنة ١٩١٨ هذا مء ضحايا الحرب *

وازداد الإتهاء إلى خفض أجور العمال ، وهددت الأجور في بعض الأعمال بقروح للأطفال وثلاثة قروش للرجال ** وإنتشرت البطالة، ولم يمنح الموظفون الوطنيون أية علاوة حرب .

وفي نفس الوقت كان العمال قد جردوا تماما من أية إمكانية لتنظيم صفوفهم لغرض معارك نقابية نضالية كذلك التي خاضوها في الفترة السابقة ، وتراجعت حركة تنظيم النقابات والجمعيات العمالية ، وتوقف وشل نشاطها شللا تاما .

ورغم ظروف الإرهاب ، وإعلان الأحكام العرفية شهدت القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٩١٤ مظاهرة ضخمة للعمال العاطلين عن العمل - تحمل رايات حمراء تطالب * بالخبز والعمل * ، ويورد أمين عز الدين في كتاب تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى ١٩١٩ قصة هذه المسيرة وفي هذه المسيرة ألقى الشاعر عبد الرحمن سالم قصيدة في جموع العاطلين - قال فيها :

فكلّموا الأغنياء يافقراء	برح اليوم بالظهور الخفاء
جيدى فهم بإنتحارنا الأثماء	امشوقهم وعلقوا الإثم فى
لايتلاع الحجارة لولا الهياء ***	وأبلغهم وكلكم مستعد

وإنتهت هذه المظاهرة إلى محاكمة عد كبير من العمال الذين قبض عليهم . وكان من نتيجة هذا الحدث تكوين لجنة عليا لحل مشكلة البطالة اتجهت الى إقرار بعض مشروعات العمل الخيري ، التى لم تعالج المشكلة الحقيقية .

* . عبد العظيم رمضان المرجع السابق ص ٨٢

فوزى جرجس المرجع السابق ص ١٢٩

**إليقثر بيونز المرجع السابق ص ٢٨

*** أمين عز الدين تاريخ الطبقة العاملة منذ نخرتها حتى ١٩١٩ ص ١٤٢

وقد أشارت المقطع إلى ذلك فى ١٤ أكتوبر ١٩١٤ حيث نشرت خبرا مفاده ، أن لجنة لاعانة العمال قد تكونت بدار المحافظة لمساعدة العمال العاطلين وعائلاتهم بإعطائهم خبزا يصرف لهم مرتين فى الأسبوع بموجب قسائم ، كما قررت نقابة الصنائع اليدوية فى نوفمبر ١٩١٤ توزيع الخبز مرتين فى الأسبوع على العمال العاطلين بموجب صراكى إبتداء من ٢ نوفمبر ١٩١٤ .

كما شهدت أيام الحرب حركة احتجاج أخرى ، وجاءت هذه المرة من قبل رجال الرديف الذين استدموا لخدمة القوات البريطانية - ففى ٢٩ يناير ١٩١٦ تظاهر عدد كبير منهم أمام سراى عابدين محتجين على ما نزل بهم من مسف وما يترضون له من إهانة وإستغلال من المسؤولين الإنجليز - وقد تكررت هذه المظاهرات فى أيام تالية - وإصطدم بهم البوليس صداما عنيفا ، ولم يؤت نتيجة مع رجال الرديف المصريين على الاستمرار فى إحتجاجهم مما إضطر السلطات العسكرية البريطانية . إلى ترحيلهم بعيدا عن العاصمة .

ولكن هذه التحركات كلها لم تكن فى مستوى التحركات المنظمة قبل الحرب والتي توفرت لها قيادات فرست خلال العمل ، لقد كانت تحركات مبعثرة ، بلا تنظيم نقابى يقودها ، ولكن مع بداية ١٩١٧ بدأت الحركة العمالية تستيقظ من جديد وظهرت بوادر للتنظيم والعمل الجماعى ، والتي كانت التمهيد الحقيقى لشاركة الجماهير العمالية فى ثورة ١٩١٩ .

**
*

الفصل الثالث

الحركة العمالية في أعقاب الحرب العالمية الأولى

١٩١٩ - ١٩٣٥

الحرب، وبسبب زيادة عدد القوات الأجنبية وإنقطاع طرق المواصلات اضطر المستعمر لأن يرضى قبضته على الصناعة الوطنية فظهرت مصانع جديدة كثيرة نسبياً يشتغل بها أكثر من خمسين عاملاً لسد حاجات البلاد والجيوش الأجنبية - فعادت صناعة النسيج إلى الظهور من جديد وازداد عدد معاصر الزيوت والمدايع ومطاحن الغلال وورش السباكة والصناعة الميكانيكية . . الخ .

وبذلك ازداد عدد العمال باجر وبدأت تظهر أحياء صناعية جديدة وازداد تكتل العمال بهذه الأحياء وأمس العمال بكيانهم وقوة تضامنهم وخلال الحرب ازداد فقر الطبقات العاملة وبؤسها ، وأرهقها الغلاء الذي سببت الحرب ، كما عانت معاناة شديدة من معاملة السلطة العسكرية البريطانية لها . فما أن وضعت الحرب أوزارها حتى تحركت هذه الطبقة العاملة منذ نهاية سنة ١٩١٧ وبداية عام ١٩١٨ تكافح ضد المظالم التي ترتكب ضدها ولقد سبقات بتحركاتها ضد الإستغلال الأجنبي أي فترة أخرى - اضطرابات عمال السجاير في هذه الفترة ، وأخذت الطبقة العاملة تنشط وتنظم صفوفها في نقابات وخاصة في القاهرة والإسكندرية .

وقد نشرت جريدة الأهرام في ٢٢ ، ٢٤ مارس ١٩١٩ مقالين عن مسألة العمال في مصر شرحت فيهما بلغة العصر الظروف التي نشأت فيها حركة العمال بعد الحرب ونحن نعرض هنا المقالين لأهميتهما ، لأنهما يعتبران من النصوص الأولى التي وجدناها حتى الآن دامية لتكوين النقابات بعد الحرب العالمية الأولى :

فجاء في المقالة الأولى :

يهتم الناس أعظم إهتمام بالتطورات السياسية التي ساققتها وتسوقها الحرب إلى الأمم والناس يتابعون أعمال المؤتمر في باريس بعناية كبرى ويراقبون حركة نوى الرأي والنفوذ فيه ليستطلعوا منها مستقبل العالم في عهده الجديد ، لأن الناس يشعرون إلا قليلاً جداً بالتطورات الإجتماعية التي تطرأ في الغدات والطبقات وتكون في أكثر الأوقات أشد وأعم في كل الثقافات الأساسية .

ولقد اتفق الباحثون على أن هذه الحرب جلبت للعالم تطورات اجتماعية كبيرة لا يستطيع أحد أن يتنبأ الآن بكل الغاية التي تنتهي إليها ولكن من المسلم به أنها ستحدث في تركيب الهيئة الإجتماعية إنقلاباً لم يحدث في مصر من العصور .

فمركز المرأة أمام الرجل تغير ولا بد أن يتغير أكثر فأكثر فأكثر والعمال في إنجلترا وفرنسا وأمريكا وألمانيا والنمسا وكل بلاد العالم يتحركون يريدون التخلص من إستبداد رأس المال ومشاركة أكثر في الأرباح التي هي ثمرة عملهم .

وغير ذلك تطورات تدل كلها على أن إنقلابا يحدث فى بناء المجتمع الإنسانى وبما كان أظهر مثال له ما يفعله هؤلاء المتسرعون الذين يأخذون الأمور بانعطف فيعلنون بالأمور والدكرينات سيادة العامل فلاحا كان أو صانعا ويجردون بالقوة أرباب الأموال من أموالهم ويحاربونهم فيمعتون فيهم حيسا وتعذيبا وقتلا .

هذه كلها أعراض تعرض على جسم الهيئة الاجتماعية فتدل على أن الجسم مصاب بحمى قوية لابد أن يخرج منها بحالة جديدة تبدأ فى البلاد هى أميق من سواها الى قبول المبادئ الجديدة ثم تسرى منها شيئا فشيئا الى البلاد الأخرى ، حتى تعم العالم فى زمن قريب أو بعيد تبعا لاستعداد كل بلد وأهله فلا يظن ظان أننا هنا فى مصر بعيدون عن التقلبات الاجتماعية التى تحدث فى أوروبا ، إذ نحن أقرب البلاد الى الغرب وأكثر الأمم اتصالا به واحتكاكا بحدوده فليس غريبا أن تظهر فيها آثار التطورات التى تنتج عن الحرب وأن توجد لدينا اليوم أو غدا مسألة تسمى مسألة العمال .

لم توجد هذه المسألة فى مصر لأن لأسباب عديدة منها ان الصناعة قليلة أو معدومة وقد سارت فى كل وقت الى التلاشى لا الى النمو والنهوض ومنها أن العيش كان الى ثلاث سنوات مضت رخيا ، فلم تكن النفوس تشعر كثيرا بالمرحمان منه . ومنها أن الفلاح المصرى الذى هو عامل لا قوة له فى البلاد . . . وعلمته طبيعة بلاده واعتقاده الدينى الميل الى الرضا والصبر و . . والقبول بالقدر وقد عاش جاهلا والجاهل أعمى لا يعرف حقوقا ولا واجبات ولكن من البديهي أن هذه الأسباب قابلة للتغيير وقد شاهدنا أن العيش الذى كان رهنيا قبل ثلاث سنوات - أو شك فى هذه السنوات وهى كما لا يخفى سنوات استثنائية لا يصح اتخاذها قاعدة يستند إليها فى هذا الباب - يتعذر إلا على الأغنياء فمن الطبيعى أن يتألم العمال الذين هم وأن كانوا قليلا إلا أنهم لم تخل منهم معامل وورش فى البلاد .

فإذا نحن رأينا العمال فى شركات القرام وعتابر بولاق وفى ورش الغنائز وجبال الزيتون وفى المعامل والمصانع الأخرى يتحركون ويطلبون تحسين أحوالهم فليس الأمر غريبا . ولاريب فى أن على أصحاب هذه الورش والمعامل أن يقبلوا هذه الحركة باللين والمسألة والرغبة فى الإنصاف . . إذا العامل المصرى كان ولا يزال ضائع الحق قليل الكسب يعيش عيشة التكدر وهو اذا قورن بأخيه فى أى بلد من بلاد العالم كان الأقل أجرا الأشد سبورا واجتهادا والأكثر طاعة لرؤسائه . وما يتحرك اليوم الا لسبب اقتصادى ظاهر فهو مستحق ان تقابل حركته بالعطف والإشفاق .

ويجب فى هذا الحال أن يكون أصحاب المعامل والورش حكماء ناضجين إلى بعيد ليعلموا أن التطور سنة من سنن العالم والبصير الحازق هو الذى يعرف الحاجة فيؤديها بنفس راضية لا يأخذ الأمور بالغضب والعنف ، لأنه يرى كبيرا على العامل الصغير أن

يقف أمامه موقف المطالب المدعى حقا يأخذه منه فإنه لا يخطيء ولا يسيء لنفسه فقط ، بل يسيء للمجتمع وقد يكون سببا في نمو حركة مهما يكن من أغراضها الظاهرة إلا أن فإن الجو المعزى لم يخضع لها بعد .

ثم يستمر في المقالة الثانية شارحا أن حركة العمال يجب ألا تخيف المصلحين لأنها دلالة على نمو الوعي بين الناس البسطاء .

فتعلن المقالة أنه يجب أن تأخذ من حركتهم هذه فالأ حسنا لأنه إذا تحركت كل طرائفهم فقد أدركت ما لها لتطالب به وعرفت ما عليها لتؤديه .

وما الأمة إلا مجموع الطوائف وما الطوائف إلا أعضاء الجسم إذا دبت الحياة في واحد منها سرت إلي غيره ، بديهى أن تكون حركة الذين ينهضون الآن لأول مرة متونة ضميعة تعتمدها عوامل النقص مثلا في ذلك كمثل الطفل حين يأخذ يمشى ، فكما أن الطفل يحتاج في هذا الدور لأيدى أهله تحوطه وتقومه وتسير به خطوة فخطوة كذلك العمال محتاجون في دورهم العالى إلي التآنى والحذر والسير خطوة فخطوة خوف أن تزل أقدامهم فتلتوى عليهم الطريق وتبعد عنهم الأغراض الشريفة التى يسمعون إليها .

ومن أهم العوامل في نجاحهم وإدراكهم ما يريدونه من تحسين حالهم أن يتحدوا ويكونوا قوة واحدة لا قوة متفرقة .

وليس الاتعاد أن يجمع عمال ورشة أو معمل أو مصلحة أو شركة على مطالب فلا يخذ منهم واحد فإن هذا الاتعاد المنظم المتين يعرض للانقسام في أسرع الأوقات ، وإنما الاتعاد المنظم المتين هو أن توجد جمعيات ونقابات يرجع إليها العمال في مطالبهم وجميع شئونهم فتكون هى التى تفحص الشكاوى والمطالب قبل كل شيء فإن وجدتتها صميحة لا تطرف فيها ولا هنت طالبت بها فكان أقدامها على الطلب المطالب قوة لبينة منظمة وكثيرا ما يكون فريق من العمال على حق في شكوى يشكوها ولكنه لا يعرف من يجب أن يشكو وكيف يوجه شكواه ، فإذا لم تكن بجانبه نقابة أو جمعية تعينه وترشده إلي ما يخل منه فقد يعيش طول حياته وحق ضائع . والنقابات والجمعيات هى التى تواسى العامل المحتاج وتهده بصندوقها الظلمة من أرباب الأموال المتآمرة بالامصااب وتدفع مما هو متوفر في صندوقها أجور العمال كأنهم لم ينقطعوا عن العمل .

ولينظر العمال الآن ما الذى يمكن أن يكون لو أنهم وجدوا أمامهم رؤساء وأرباب أموال يفضيئون بسرعة ويرفضون كل مطالبهم

يكون أن يسخر العمال ، وأن يروا أنفسهم مسوقين في آخر الأمر بدافع الاحتياج إلي العدول عن مطالبهم والرضى بكل ما يشترط عليهم ولو أن لهم نقابات وجمعيات تشد أزهم وتمنع أن ينشب الاحتياج فيهم أظفاره ، لكن موقفهم أثبت مما هو الآن ولكان طلبهم طلب الذى يريد حقا فيأخذه لأطلب الذى يستعطى ويستملط القلوب ليأخذ احسانا .

ويسرنا أن يكون العمال قد فهموا من أنفسهم هذه الحقائق فكان أول ما تجمعت آراؤهم إليه أن فكروا في تأليف النقابات فعليهم أن يجدوا في مشروعهم هذا حتى يبلغوا به غاية النجاح ، فلا يسقط كما سقطت وتسقط أكثر المشروعات المصرية وعليهم في الوقت العاخر خاصة أن يذكروا أنهم ضعاف متفردون وأنهم جميعا رقيقو الحال فمن أعظم الضرر بهم أن يتطردوا في الأغراض والمطالب وأن يعجزهم فوزهم على البعض ممن يتحكمون فيهم واضعاف المنصفين من كبار الرؤساء لمطالبتهم فيذهبون إلي أكثر مما تسمح به حالهم وهم ضعاف متفردون .

فإن كنا قد نصحنا أمس رؤساء المصالح والورش وأصحاب المعامل التي فيها عمال يشكون أن يكونوا حكماء واسمى الصدر وأن يقابلوا الشكايات بالانصاف وإجابة ما يستحق أن يجاب منها فإنا ننصح للعمال من جانب آخر أن يلازموا السكينة والاعتدال وأن لا يجعلوا من الانصاف إلي مطالبهم سببا للتطرد فيها وننصح لهم على الغصوص أن يوجهوا أكثر همتهم إلي ما فكروا فيه من تأليف النقابات فإنهم لا تنصلح لهم حال في الخارج إلا إذا انصلحت حالتهم في داخلهم . *

حركة العمال خلال الثورة

إن عودة الحركة العمالية بعد الحرب مباشرة للنشاط ولإعلان الاضرابات ولتنظيم صفوفها كان بداية من البدايات الهامة لثورة سنة ١٩١٩ لذلك ما أن تحركت الأمة في ثورة مارس سنة ١٩١٩ حتى كانت الطبقة العاملة هي محور من محاور الثورة الهامة .

ففي يوم ١٣ مارس سنة ١٩١٩ بدأ عمال الترام وعمال المترو وترام هليوبوليس اضرابهم الكبير والذي استمر حتى يوم ٢ مايو ١٩١٩ ولقد ارتبط الاضراب بأحداث الثورة ولكن في نفس الوقت حددت قيادته المطالب الاقتصادية التي طالب بها العمال وهي :

- ١ - جعل الأجرة اليومية خمسة عشر قرشا .
- ٢ - أن تقدم الشركة الملابس إلي العمال مجانا .
- ٣ - أن تكون مدة العمل اليومي ثماني ساعات .
- ٤ - أن تحلق الشركة فيما يقدمه المفتشون من التقارير ضد العمال قبل توقيع الجزاء على العامل المتهم .

* الأملاني ٢٣ ، ٢٤ مارس ١٩١٩ - وتعتبر الأملاني من الصحف التي لها اتجاهاتها الديمقراطية وثورية .

- ٥ - يمنح كل عامل راتب شهر سنويا .
 - ٦ - منحه العمال علاوة غلاء معيشة ٢٠٪ .
 - ٧ - تقديم المساعدات الطبية .
 - ٨ - يوم عطلة كل أسبوع .
 - ٩ - عدم اضطهاد العمال النقابيين .
- واستمرت المفاوضات طيلة مدة الاضراب - مرض خلالها مدير الشركة قبول بعض مطالب العمال ولكن العمال أصروا على تلبية مطالبهم كاملة - فأجاب مدير شركة هليوبوليس مطالب عمال المترو وتزام هليوبوليس وأما شركة ترام القاهرة فقد أخذت في تعيين عمال جدد ليحلوا محل العمال المضربين . وقد بدأ العمال يعودون إلي أعمالهم ؛ وأهم نتائج هذا الاضراب هو تكوين نقابة لعمال الترام في القاهرة على أثر انتهاء الاضراب في ١٥ يونيو سنة ١٩١٩ وجاء في المادة الأولى من قانونها الاساسي أنها تأسست « للدفاع من حقوق اعضائها وترقية حالتهم المادية والأدبية وتقديم كل مساعدة ممكنة بالطرق المشروعة »* .
- وفي ١٥ مارس ١٩١٩ أعلن عمال السكك الحديدية الاضراب وساروا في مظاهرة كبيرة (أربعة آلاف عامل) واستمر اضرابهم لمدة طويلة وانتهى في ٢ مايو ١٩١٩ . وفي ١٨ مارس ١٩١٩ أعلن عمال المطبعة الأميرية ببولاق الاضراب وساروا في مظاهرة شعبية كبيرة واستمر اضرابهم حتى شهر مايو ١٩١٩ .
- وفي ٦ ابريل ١٩١٩ تقدم عمال شركة الغاز بالقاهرة بمطالبهم :
- أولا : توزيع العمل عليهم جميعا - ثلاث وديات في اليوم بدلا من وديتين حتى تصبح ساعات العمل ثمانية بدلا من ١٢ ساعة .
- ثانيا : إعطاء العمال عند فصلهم من الخدمة والاستغناء عنهم مكافأة بمقدار راتب شهر لكل منهم عن كل سنة من سنين الخدمة .
- ثالثا : ضم الاعانات الوقتية الممنوحة لهم بسبب الحرب إلي رواتبهم .
- رابعا : الترخيص لهم في الاستراحة من العمل في كل سنة ١٥ يوما برواتبهم .
- خامسا : عدم حبس رواتبهم عنهم إذا أميبيوا في أثناء العمل باصابات تستوجب المعالجة .
- سادسا : صرف الرواتب في آخر كل شهر .
- وفي ١٣ أبريل ١٩١٩ اجتمع عدد كبير من عمال الكنس والمرش في مكتب الصحة

* انتخب رئيسا لهذه النقابة حامد بك الماوري وأمين أفتدى عز العرب وحسين أفتدى ويانح صبحي للماعيين وكيلين لها إلي جانب ١٣ عضوا من العمال .

ومصلحة الكنس ببولاق وأعلنوا استمرار اضرابهم وأنهم مستعدون لانتهاء الاضراب إذا اجيبوا إلى مطالبهم وهي :

- ١ - تقرير مرتبات شهرية قدرها ثلاث جنيهات لكل عامل .
- ٢ - منح كل عامل اجازة سنوية مدتها نصف شهر على الأقل .
- ٣ - إذا مرض أحدهم يعالج مجاناً في المستشفى الأميرى .
- ٤ - إذا رقت أحدهم لمرض أو كبر سن يعطى مكافأة عن كل سنة قدرها أجرة شهر من تاريخ انضمامه للعمل .

٥ - أن يعاملوا برفق وشفقة وأن تسمع شكواهم ويعمل تحقيق بينهم وبين رؤسائهم
٦ - تقليل زمن العمل بأن يكون ٨ ساعات بالاستراحة وقت الغذاء وأن يكون ابتداء الشغل في الشتاء من الساعة السابعة صباحاً إلى الثالثة بعد الظهر بالاستراحة وفي الصيف من الساعة السادسة والنصف صباحاً إلى الخامسة مساءً وضمن ذلك مدة ساعتين استراحة .

٧ - إذا حصل أى ضرر في الحيوانات أو العربات المعدة للشغل فالعامل ليس مسئولاً إلا إذا تحقق أنه هو العامل لذلك عمداً بمشاهدة الرؤساء (وأعلن العمال أنهم يضمنون صوتهم إلى صوت الأمة المصرية في الامانى المرجوة للجميع) - نشرت هذه المطالب في جريدة الاهالى بتاريخ ٣٦ / ٤ / ١٩١٩ .

ومنذ منتصف مارس أعلن عمال السكك الحديدية اضرابهم والذي استمر لمدة طويلة . وسجلت الحركة الاضرابية في خلال أحداث الثورة صعوداً فتجد مثلاً :
أضرب عمال ورشة الهندسة الحديدية عن العمل منذ يوم ١٥ مارس ١٩١٩ وتقدموا بمطالبهم التي تلخصت في :

- ١ - انقاص ساعات العمل إلى ثمانى ساعات بدلا من عشر .
 - ٢ - زيادة مرتباتهم بمعدل عشرين في المائة لغلاء الحاجيات .
- واستمر الاضراب حتى أوائل شهر مايو .
واشترك عمال ورش جبل الزيتون التابعة لمصلحة السكك الحديدية في الحركة الاضرابية في هذه الفترة بسلسلة متوالية من الاضرابات ، وكان من أهم مطالبهم الاحتجاج على معاملة الرؤساء لهم وخاصة الانجليز منهم ، فاضربوا عن العمل في ١٩١٩/٤/٣٠ ولم يعودوا إلى أعمالهم إلا في ١٩١٩/٥/١ بعد تدخل نقابة عمال الصناعات اليدوية بالاسكندرية واتصالها بمستر لنجتن وكيل هندسة السكك الحديدية الذي وعد باجابة مطالب العمال وعدم اهانتهم أثناء تاديتهم العمل . *

* الاضرام ١٤ مارس ١٩٠٩ ، ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ ، ١٧٠٦ ، أغسطس ١٩١٩ .

أنه في هذه الفترة وفي خضم أحداث الثورة شغلت حركة تكوين النقابات وقد اتضح من خلال هذه الحركة وجود تيارين في العمل من أجل تكوين النقابات للعمال - التيار الأول هو بقايا الجناح اليساري في الحزب الوطني والذي كان يقوده الزعيم محمد فريد والذي ركز نشاطه منذ عام ١٩٠٩ لتكوين نقابات للعمال وتعاونيات ومدارس شعبية والتيار الثاني هو التيار الاشتراكي والذي تتبعناه بذوره الأولى في إضرابات سنة ١٩١٠ و ١٩١١.

وظهر نشاط التيار الأول في استمرار الحزب الوطني محاولة لاهياء أهم نقابة أنشأها الحزب في عام ١٩٠٩ وهي نقابة عمال الصنائع اليدوية - وأن كان المركز الرئيسي لهذا النشاط النقابي هذه المرة هو مدينة الاسكندرية - وقد بدأت نقابة عمال الصنائع اليدوية تعلن عن وجودها بعد الحرب في بداية عام ١٩١٩ ففي شهر فبراير أرسلت بياناً إلي جريدة الأهالي نشرته في ٢٨ / ٢ / ١٩١٩ جاء في :

« أنا لشكر جريدة الأهالي الغراء لاهتمامها بمسألة العمال ومطالبهم هذه المسألة التي ما أحيها من بعد موتها وبعتها من مرقدتها إلا العيف الذي نزل بالعمال المصري دون سواء .. فهم العامل المصري أنه مذبح الثروة لأرباب الاعمال وسبب سعادتهم فمن ممل يمينه هادوا القصور الشاهقة ومن مرق جبينه أهرزوا الثروة الطائلة ، وهرف العامل أن صاحب العمل يستحل ثمعه بينما هو لازم تمت تقلبات الدهر لا يتناول إلا ما يحد به الرمق .. إذا مرخص لا يجد من يواسيه وإذا مات ترك من ورثته ذرية ضاعفا ليس لهم ما يليهم فائلة الدهر ينقضون جوعاً وهرباً أو يتمولون .. يظن ويعتقد بعض أصحاب الاممال أن العامل آلة في أيديهم يسخرونه كيف شاءوا ولكن طبيعة هذا العصر قناني هذا الزعم فقد أثبت العلم أن العامل هو القوة العقلية التي تقوم عليها الحياة (وأنا لنأسف إذ تذكر الطوائف التي لا تعمل ... إلا إذا نزلت بها الشدائد فقد تأسست في ١٩١٤ نقابة العمال بمدينة الاسكندرية وعملت على الأخذ بيد العمال والنهوض بهم إلي حيث يعرفون حقوقهم ، وسعت حتى وضعت مشروع قانون الحماية للعمال وخطبت فيه بعض أعضاء الجمعية التشريعية وما فتئت تعمل على مساعدة أعضائها كما هو ثابت في تقاريرها السنوية فالآن تدعو هذه النقابة كل العمال الفارحين منها لأن ينضموا إليها ليتحدوا ويتضافروا » .

ويبدو أن عضوية نقابة الصنائع اليدوية قد تغير تركيبها عن الماضي فبدأت تضم في صفوفها عمال الورش الكبيرة والمتوسطة وخاصة عمال ورش جبل الزيتون في الاسكندرية وعمال السكك الحديدية وبدأت النقابة تتحدث باسمهم فمثلاً عندما نقلت إدارة السكك الحديدية في أوائل مارس ١٩١٩ مبعدة من زعماء عمال ورش جبل الزيتون إلي الأقصر وسوهاج والمنيا والقنايق وطنطا تفاوضت النقابة باسم عمال هذه الورش مع

مصلحة السكك الحديدية حيث أو فدت محمد أفندى حمين العراجى الحامى إلى القاهرة
فقابل المدير العام وطلب منه تعديل القرار أو إلغائه .

واستمرت نقابة الصنائع اليدوية على نفس النهج القديم وهى انها تضم العمال
إليها من مختلف المهن والحرف في تنظيم واحد ولا يكون عمال كل مهنة أو صناعة نقابة
خاصة بهم - ولقد نشرت جريدة الأهالى في ١١ / ٣ / ١٩١٩ بياناً من نقابة الصنائع اليدوية
بالاسكندرية جاء فيه :

« حقيرة مدير جريدة الأهالى الغراء تدهو النقابة بين أن وأن جميع العالم على
اختلافهم للانضمام إليها مبيينين لهم فائدة الاتحاد والتضامن وهى لا تحبى من وراء ذلك
إلا خدمة العمال والسمى إلي تمسين حالتهم بكل الوسائل المخروعة ، ولقد أفهمنا العمال
أن بينهم من يندس لدهوتهم لتأليف نقابة جديدة غير النقابة العالية ، أفهمناهم أن الخير
كل الخير في اتحادهم وتضامنهم وتماسكهم وتساندهم بعضهم ببعض وأن الفضل محقق
إذا هم تفرقوا أو أصبحوا فرقا وأحزابا .

وأنا لا نزال نوجه دعوتنا إلي جميع العمال للانضمام إلي النقابة وندهمهم إلي
المضور إلي نادى النقابة بشارع الأمير عبد المنعم أمام محل تجارة يوسف على بحيرى
لسماح ما يلقى بعض الأضواء المساعدين والعمال في مساء كل يوم الساعة ٧ مساء في
فائدة النقابات وما قامت به نقابة العمال بالاسكندرية من الأعمال الجليلة التى كلها في
صالح العامل ومن وراء ذلك فوائد الاتحاد والتضامن » .

وشهدت مدينة الاسكندرية حركة واسمة لتكوين النقابات وأصبحت الدعوة لتكوين
النقابات لا تشمل فقط العمال بل تشمل كذلك فئات أخرى كالطلبة والتجار الأمر الذى
يجعلنا نعتقد أن عملية تكوين النقابات لم تكن فقط بهدف الدفاع عن مصالح العمال -
ولكنها كانت تتكون كشكال لتنظيم الجماهير غير المنظمة في الثورة ولبلورة أهداف كل
قطاع من الجماهير ومطالبه والشار الذى يريد اقتطافها من الثورة .. ونشرت جريدة
الأهالى في ١٨ / ٤ / ١٩١٩ تحت عنوان « النقابات والجمعيات » ما يلى :

« من اكبر دلائل الحياة في البلاد أن ترسل الآن الدعوة إلي تأليف النقابات
والجمعيات فلا تجد إلا أننا صاغية وقلوبنا واهية ونفسنا مقبلة على جمع الكلمة وأغلبية في
التعاون عاملة على تضامن الأفراد والهيئات وهو الأساس التى تقوم عليه الحياة القرينة .
أرسلت هذه الدعوة من أيام قليلة لا هي متشورات ولا صحت بل على الألسن
الداهية إلي الغير في المجالس فما هى إلا أيام حتى اجتمع لهذه الغاية جمهور محدود
العدد في مسجد محرم بك ثم اجتمعت عصر يوم الخميس الماضى في مسجد النسي
دانيل جماهير تمثل كل الهيئات في المدينة ليس لهم جميعاً غير فكرة واحدة هى تأليف
النقابات لتكون الهيئات كلها ذات كلمة واحدة بارزة ولم تخفى ساعة حتى تمهدت الفكرة

لتأليف النقابات الآتية:

نقابة العلماء - نقابة المحامين الشرعيين - نقابة العمال - نقابة الأساتذة في المدارس الأهلية - نقابة وكلاء انعامين - نقابة طلبة المدارس الأميرية - نقابة طلبة المدارس الأوروبية - نقابة طلبة المدارس الأهلية بين إسلامية وقبطية - نقابة موظفي التلفزيون - نقابة عمال ميناء البصل - نقابة عمال شركة مخازن الاستيداع - وأريد تأليف نقابة أو نقابات للتجار فارجمى ذلك لهم آخر .

وتقرر أن يجتمع الموظفون اليوم في نادي الموظفين في الساعة الرابعة بعد الظهر ليلقوا نقابة لهم .

واختار المهتمون في مسجد النبی وانیال مكترتيرا لهم وهو حضرة محمد الفندی على حسن التاجر المقيم بفشارع القرمة العمودية بهوار محرم بك .

ولكن يبدو أن هذا الاتجاه لم يرض نقابة الصنائع اليدوية فأرسلت بياناً إلي جريدة الاهالى التى نشرته في ٢٦ / ٤ / ١٩١٩ جاء فيه :

« حضرة مدير جريدة الاهالى الغراء : ما قال أحد من الناس بتعدد النقابات في الطائفة الواحدة وإنما الذى دعونا إليه وهو توحيد الكلمة والاتفاق على رأى واحد حتى لا يصبح التاجر وإذا به يؤمر بإغلاق متجره فلا يدري أيطيع أطاعة عمياء ولو كان الأمر قد يصيب أم يخالف ولو كان في مخالفته خروج على الجماعة . ولذلك رجونا أن تكون لمدينة نقابة عامة تجمع العالم والعامل والمالى الكبير والفاخر النزيه والمعاشى الضليع والكاتب القدير والتاجر الشهير والصحافى الفطير والطالب الكريم الاخلاق .

ولا تكون النقابة العامة مسموعة الكلمة هائزة للثقة العامة إلا إذا كان ممثل كل طائفة فيها مجعما على اختياره من أبناء طائفته .

لذلك وجب أن يكون لكل طائفة نقابة واحدة خاصة وممثل واحد خاص في النقابة العامة التى يكون في عملها هداية للناس وأرشادهم لأقوم طريق في الحال والامستقبال فالنقابات الموجودة من قبل يدخلها أهلها والذين ليس لهم نقابة يصارون بإنشاء نقابات لهم واللجنة التفسيرية لا تفعل أكثر من أرشاد الناس إلي نقاباتهم الموجودة أو إلي طريقة انشائها إن لم تكن موجودة » .

« وقد ذكرنا ان الدعوة صادقت قبولا حسنا وهوى في النفس فاقبل أرباب العرف والصنائع إلي نقابة العمال اليدوية وظهرت نقابات لم يكن لها وجود وأخذ الموظف ينهش منه فمه : الخفاق واختلاف الكلمة وبادر الطالب والتاجر المدرس والحدوى إلي تأليف نقابات غرضها مصلحة العباد ومعادة البلاد فلعل في هذا اتناها لمن يقتنع وبياناً للناس وتنبيهاً للفاقلين »

وتركزت دعوة الحزب الوطنى على تكوين النقابة الواحدة التى تضم كل طوائف

العمال ولكن هذا الاتجاه في النهاية تحول خلال مجرى الأحداث إلى اتجاه يهدف إلى خلق نوع من التنظيم السياسي الموحد لكل الطبقات والفئات ومن ثم أخذت تتحول النقابة عن طبيعتها العمالية إلى شكل من أشكال الجبهة السياسية .

ولقد تحولت نقابة الصنائع اليدوية - وخاصة في مدينة الاسكندرية إلى هذا النوع من التنظيم خلال أحداث الثورة التي أهرزت وحدة هذه الطبقات الوطنية مع بعضها ودفعت إلى الغلب بالتناقضات الطبقة التي لم يتبين أصحاب هذا الاتجاه أنها بالهتم مستمرة إلى الظهور عندما تهدأ التحركات الوطنية أو عندما تأخذ بعض الطبقات المشاركة في الثورة في الارتداد أو التهادن . .

ولقد كان هذا الاتجاه هو مصدر تاريخي لوجوه قيادات « غير عمالية » للتنظيم النقابي - والذي سمع خلال حركة التطور والصراع لمسيطرة قطاعات من الطبقة المتوسطة والثقفين والليبراليين والأحزاب السياسية على الحركة النقابية وفتحتها إلى مراكز مختلفة .

أما التيار الاشتراكي في الحركة النقابية فقد كان هو التيار صاحب النفوذ الأول في الحركة النقابية المصرية بعد العرب العمالية الأولى ، والذي تمكن هذا الاتجاه من تكريت عدد كبير من النقابات العمالية وقيادة الاضرابات الكبيرة التي شهدتها البلاد خلال عام ١٩١٩ وخاصة في النصف الثاني منه وهو ما سنتذكره في الفقرات التالية ؛ وبقيادة هذه العناصر الاشتراكية - والتي كان من بينها بقايا بعض العناصر الأجنبية اليونانية والابطالية القديمة - تكونت النقابات الأولى بعد الحرب متميزة عن كافة التنظيمات الوطنية والسياسية الأخرى في البلاد .

حركة العمال في النصف الثاني من عام ١٩١٩

شهد النصف الثاني من عام ١٩١٩ حركة عمالية قوية - ففي الفترة من أغسطس إلى نوفمبر ١٩١٩ حدث أربعة وعشرون اضربا كبيرا ، والتي كان من أهمها اضراب عمال السكك الحديدية بالقاهرة والذي استمر ستة وخمسون يوما واستمر عدد آخر منها لمدة أربعين يوما . وقد كانت مطالب العمال كلها مطالب اقتصادية وقد قاد هذه الاضرابات كلها نقابات أحسن تنظيمها .

ففي آخر يونيو ١٩١٩ اضرب عمال شركة الغاز عن العمل حيث لم تكن أجور أغلبهم تتجاوز مشرة قروش في اليوم ورغم قسوة ظروف العمل حيث كان العامل الواحد مكلفا بأضاعة ٦٠ مصباحا وأطفائها بين الساعة الثانية والساعة الثالثة صباحا وتنظيفها بالنهار .

وفي ٣ يوليو ١٩١٩ نشرت الأهالي رسالة من مراسلها في القاهرة تحت عنوان

« تحسين مرتبات العمال » جاء فيها :

« كثر شكايات العمال والموظفين ضمن عمال التحويل إلي هناك شركة المياه ومن المستخدمين في إدارة سكك حديد الدلتا إلي صناعات وعمال في المجال التجارية وكلهم يطلبون انصافهم وزيادة رواتبهم وتقليل ساعات أعمالهم ولا يزال عمال النور في القاهرة يطلبون الانصاف وهم داخل دورهم خوف أن ينسب إليهم ما يخالف القانون ولسنا ندري ما يأتي به الغد وهل يكون للعمال نقابات تنتظر في أمرهم وتتوسط بينهم وبين أصحاب الأموال أو يتقلب أصحاب الأموال على فقر العمال فيلزمونهم بقوة النفوذ وبما لهم من الجاه لدى الحكام بقبول قوانينهم » .

وتحت نفس العنوان نشرت الأهالي مطالب موظفي قلم إدارة سكك حديد الدلتا قسم الشرقية :

أولا : تحسين المرتبات الشهرية لدرجة يمكن معها لكل عامل أن يعيش بها ولا تلزمه العالة بأن ينظر لشئ آخر من جهة أخرى حتى يكون عاملا شريفا أميناً وأن تضاف خمسة عشر في المائة إلي الخمسة والعشرين في المائة التي هي سكاية حرب حتى تصير ٤٠ وأن تعتبر جزءاً أصليا من المرتب فيما بعد وأن يعبر الفرق من المدة الماضية تعويضا لما أصابهم من الضرر الشديد .

ثانيا : منح العالوة السنوية بطريقة منتظمة لكن عامل حتى لا يحرم منها إلا إذا ثبت أنه مدان وقرر مجلس التأديب ذلك .

ثالثا : البذل المصلحية « الكسوى » التي تستعمل أشياء تأدية الأعمال كعانون المصلحة يجب أن تكون مجانا كالتبعية في المصالح والشركات الأخرى .

رابعا : أن يعطى لكل من المفتشين ونظار المحطات والمعاونين من الدرجة الأولى يوم راحة كل أسبوع وأن يعطى عمال المحطات الدرجة الثانية يوما في كل نصف شهر .

وأن يعطى لكل عامل أمضى في الخدمة من سنة إلي ٥ سنوات ١٠ أيام إجازة في كل سنة ومن كانت مدته في الخدمة أكثر من ذلك يمنح إجازة من ١٥ إلي ٢٥ يوما .

خامسا : تخفيض ساعات العمل بحيث لا يزيد وقت العمل عن ٨ ساعات خصوها عمال القطارات مع تعيين معاون لكل محطة من المحطات الكبرى .

سادسا : معافاة الكمساري من دفع ثمن ما يفقد من الطرود وتعيين خبراء للقطارات واتباع قوانين سكك حديد الحكومة من معافاة الكسارى وتصرف الأدوية مجانا ولا تخضع الأيام التي يقررها الطبيب لعلاج الموظف .

سابعا وثامنا : إيجاد فرصة لترقية نظار المحطات إلي وظائف مفتشى إدارة ثم ترقية عمال القطارات إلي مفتشى تذكار وإعطاء وظائف رئيسية لمفتشى الإدارة . ثم تفتح أبواب العربات من الداخل كما هو الحال في السكة الحديد. حفظا للأرواح

وتعيين بدل سفرية للعمال الذين يؤدون أعمالاً خاصة ويعطى العامل مكافأة شهر من كل سنة من سننى الضمة علاوة على ما يستحقه في صندوق الاحتياطي ويجب أن تكون أوراق حساب الاحتياطي معضاة من رئيس الحسابات والمدير ليكون العامل على بينة من المتوفر له . وأكبر أن هذه المطالب عادلة يحسن بالشركة أن تفيها .

وفي ١٢ يوليو ١٩١٩ أضرب الحلاقون في مدينة الاسكندرية مطالبين بزيادة أجورهم ٤٠ ٪ وتقليل ساعات العمل ومطلة ٢٤ ساعة كل أسبوع .

وفي ١٦ يوليو ١٩١٩ أضرب عمال شركة السكر وعمال التفتيش بكم امبو عن العمل وقد توقف العمل تماما في الورشة والوابورات والمحارث والحركة مطالبين بزيادة أجورهم وبملاوة الغلاء وبالتعويضات في حالة العجز والشيخوخة والإصابة . الخ .

وفي ٢٨ يوليو ١٩١٩ أعلنت نقابة عمال « القهاى الدولية » الاضراب مطالبين بمرتبات تتراوح بين ٨ ، ٦ ، ٤ جنيهات في الشهر تبعاً لدرجاتهم وأعمالهم وأن تكون ساعات العمل عشر ساعات في اليوم وبيوم راحة كل شهر وعدم تشغيل من لا يكون عضواً في النقابة .

وفي ٤ أغسطس ١٩١٩ أضرب عمال الشحن والتفريغ في ميناء الاسكندرية مطالبين بزيادة الأجور وتقليل ساعات العمل بجعلها سبع ساعات وجعل أجرة العامل ٤٠ قرشا بدلا من ٢٠ قرشا وأجرة رئيس العمال خمسين قرشا بدلا من خمسة وعشرين قرشا (وأجيب العمال إلى مطالبهم وعادوا للعمل في ٦ أغسطس) .

وفي ١٠ أغسطس ١٩١٩ أعلن عمال الترام الاضراب - وأعلنوا أن سبب الاضراب هو أن مدير الشركة أخذ يدير في الظاء مؤامرة ضد نقابة العمال ، وكان وفد من النقابة قد قابل محافظ القاهرة في يوم ٨ أغسطس وقدم إليه مذكرة بخصوص موقف الشركة من النقابة ومطالب العمال - وقد جاء في هذه المذكرة :

« تألفت نقابة عمال ترام القاهرة في ١٥ يونيو الماضي ولم يكن الغرض من تأليفها إلا الدفاع عن حقوق أعضائها المادية والأدبية وتقديم كل مساعدة ممكنة لهم بالطرق المشروعة ولقد ورد في خطابها على لسان حال رئيسها إلى مدير الشركة ما يأتى (سيكون حسن التفاهم والثقة المتبادلة بين الشركة وعمالها رائد النقابة في أعمالها ولذا فإنها تأمل أن تجد في جنابكم وفي أعضاء مجلس الادارة أكبر عون لها وأقوى مساعدة لأعضائها » .

ولكن مع الأسف يظهر أن الفكرة السائدة في العالم كله عن أصحاب رؤوس الاموال أن منهم من أصاء ثنهم بالعمال على وجه عام عقيدة لم تتزعزع بعد ولهذا لا يمر يرم الا وتود على المجلس مكاتبات يقول أصحابها أنهم توقعتم عليهم جزاءات والمجلس لا يتألم إذا وقع على العامل الجزاء ولو كان شديدا ولكن المؤلم أن المجلس يعاقب العامل بلا تحقيق ويجعل الشكوى عقيدة لا تغبل أخذاً ولا رداً .

وكان مدير الشركة قد وعد فيما مضى بإجابة كثير من مطالب العمال ولكن هؤلاء رأوا أن الاجابة لم تتعد مجرد القول ولذلك اجتمع مجلس النقابة للعمال في جلسة فوق العادة بعد ظهر يوم الأحد ٢ أغسطس وقرر تلخيص طلبات العمال في رفع مستوى المرتبات كما كان الحال قبل سنة ١٩١٤ وتأسيس مكتب للحصول بحيث يكون للنقابة الحق في انتداب أحد أعضائها لعضور التحقيق وأن يسمح للعامل بأن يوكل عنه من يشاء وصرف نصف المرتبات لكل عامل يمرض أما من يصاب وهو في العمل فيصرف له المرتب كاملا إلى أن يتم شفاؤه وأن تصرف فوائد التأمينات وأن تصرف مكافأة مرتب شهر من كل سنة وأن تجعل علاوة الحرب المؤقتة ٣٠ في المائة على الأقل .

وفي الاسكندرية أضرب عمال شركة النور (المصريون والأوروبيون) مطالبين :

أولا : أن تكون أجرة العامل في اليوم عشرين قرشا .

ثانيا : أن يأخذ كل عامل أربعين في المائة من مرتبه علاوة حرب .

ثالثا : يكون مرتب العامل باعتبار الشهر لا باعتبار اليوم إذا مضت عليه في الخدمة عشر سنوات .

رابعا : إذا مرض العامل وجب أن يعالج على مصاريف الشركة وأن يكون مرتبه اليومي ساريا .

خامسا : يكون المرتب ساريا أيضا في أيام الأعياد وأيام المواسم وأيام البطالة كيوم الأحد .

سادسا : يأخذ العامل شهرا مكافأة عن كل سنة ويحق له أن يستريح كل سنة ١٥ يوما

سابعا : تعطى الشركة عمالها كساوى كغيرها من الشركات والمصالح .

ثامنا : لا يطرد العامل من الخدمة إلا بسبب يستوجب ذلك .

وفي ١٢ أغسطس ١٩١٩ أضرب عمال مصنع السكر بأبى قرقاص محتجين على هدم تمسين أجورهم وكذلك أضرب عمال السبوتو بطرة (كوتسكا) .

وفي نفس الفترة أضرب عمال ترام مصر الجديدة (هليوبوليس) وعمال الأتوبيس .

وفي ١٢ أغسطس ١٩١٩ أضرب عمال شركة المخازن والاستيداع العمومية (البوند استور) عن العمل مطالبين بزيادة الأجور وبتقليل ساعات العمل .

وفي ١٤ أغسطس أضرب عمال لف السجاير في جميع « الفابريكات » احتجاجا على تصرف محل مالكونيان مع عمال لف السجاير (تنفيذ لقرار مجلس النقابة العامة لعمال الدخان) .

وأعلن عمال الترام بالاسكندرية الاضراب (مطالبين بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروف العمل وشروطه) .

ولما أبلغ مجلس الادارة العمال أنه لا يمكن تنفيذ طلباتهم إلا بقرار من مجلس إدارة

شركة كاملا ولا يوجد منه بالاسكندرية إلا مسيو سلفاجو ومسيو الفريد لمبان حيث باقى
جلس الإدارة ببباريس أعلن العمال استمرار الاضراب حتى يجتمع المجلس ببباريس ويورد
الى مطالب العمال بالتلغراف .

وفي نفس الوقت أضرب عمال مصنع السفن النيلية والتجارية (مصنع كانديدا)
الى ترعة الحمودية (٧٠٠ عامل وطنى وأجنبى) مطالبين بزيادة أجورهم ٥٠ ٪ وجعل وقت
عمل ثمانى ساعات وإعطاء العامل المصاب أجره .
ولما أجل مدير مصنع المطالب حتى يتم الاتصال بصاحب * المصنع الموجود في روما
لمن استمرار الاضراب .



٢- الحركة النقابية تكسب مواقع قانونية وتنظيمية

من بين جميع الطبقات التى اشتعلت في الثورة الوطنية في عام ١٩١٩ كانت
طبقة العاملة هي أشد هذه الطبقات وأقدرها على الاستمرار في العمل النظامي - لأنها
نمت أكثر الطبقات تنظيميا حيث تمكنت من خلق تنظيماها الاقتصادية - النقابات -
مزع من غيرها .

ولقد تمكنت فعلا بإشارتها لمطالبها الاقتصادية الجديدة من أن تمنح الثورة
وطنية حينئذ مضموننا اجتماعيا - وأصبح شعار الاستقلال بالنسبة لها لا يعنى خروج
إت الاحتلال فحسب ولكن يعنى كذلك تغيير الحياة الاجتماعية .

ولقد احتدم الصراع في هذه الفترة بين العمال وأصحاب الأعمال والشركات
أجنبية بشكل لم يسبق له مثيل - والأمثلة التى قدمناها وهي ليست حصرا شاملا لكل
نرايات هذه الفترة - تقدم الدليل على ذلك ولقد كان محور هذا الصراع هو :

١- قضية الأجور وتدنيها إلى الحد الذى لم يعد يكفى لتوفير حد أدنى من الحياة
؟ مئة للعامل .

٢- ساعات العمل والتي كانت تتراوح بين ١٢ ، ١٣ ساعة عمل في اليوم ولقد أصبح
شعار الأساسى للحركة النقابية المصرية شعار ثمانى ساعات بعد أن كان في الفترة
سابقة ١٠ ساعات .

٣- شروط العمل وظروفه .
ولقد وصف أحد المواطنين هذا الصراع « بحرب الأجور » في رسالة بعث بها إلى
ريدة الأهرام (نشرت في ١٢ أغسطس ١٩١٩) بعنوان « العمال والأجور » جاء فيها :

الدكتور سليمان محمد النخيلي - الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها ١٩٨٢
١٩٥٢ من ص ١١٠ إلى ١١٣ .

« اشتدت الحرب القائمة بين العمال وأصحاب الأعمال طلبا لزيادة الأجر زيادة متناسب مع ما وصلت إليه الحالة المعيشية من الشدة والضييق ولكن هذه الحرب في جميع الأزمان - لا تخلو في الغالب من مساوئ ومضار هي رد فعل المفسد المتر. ينتقل بها المتحاربون من حال إلى حال ، ولقد أسفرت حرب الأجر من رد فعل قد لا يخطيء من يقول أنه أضر بالعمال من حالتهم الأولى والأمر ظاهر متى علمنا أن أصحاب الأملاك والمحال التجارية هموا يزيدون تبعاً لزيادة المرتبات أجور المساكين وأثمان المواد الغذائية والحاجيات الضرورية للمعيشة أضعاف الزيادة التي نالها العمال ولم يكتفوا بها وصلت إليه الأثمان في خلال الحرب .

والعمال الذين هم دائماً يد الأمة اليمنى والذين عليهم تتوقف الحركة العمالية يستحقون أن ينظر إليهم من جانب الحكومة ورجال الأمة وذوى الكلمة النافذة بعين الشفقة والرحمة لتخفيف ويلات المعيشة التي يكابدونها تخفيفاً فعلياً حتى تطمئن النفوس أطمئناناً لا يجعل للتذمر مكاناً لتتصرف الأفكار إلى الأعمال وتمسينها .

والعامل الذي يصرف كل فراغه وجزءاً من وقت عمله في التفكير في وضع برنامج لمعيشته اليومية أو الشهرية فلا يهتدى إلى حل يرضيه ولا يمكنه أن يوفق مطلقاً بين ما يتناوله من الأجر وما يلزمه من الحاجيات الضرورية ، ولا يمكن أن يكون له من سعة صدره وخلو باله ما يجعل اتقان العمل في ميسوره ومكنته .

والذي نعلمه من الحكومات انها هيأت لها سلطان وقوة نفوذ يجب ألا يصرف إلا في خدمة الأمة ، وما المحافظة على الأمن ونشر التعليم وحساب الأموال إلى ما تقوم به الحكومات بأقل أهمية من المحافظة على النفوس فإن لم يقم رجال الحكومات وذوو النفوذ والسلطة في الأمة بفحص مسألة الغلاء فحسباً يؤدي إلى حل مرض ، وإن لم يضربوا على أيدي هؤلاء الطامعين الذين يتحينون الفرص فلا نكون مبالغين إذا قلنا انهم ناشمون غافلون ، ولا تغفل الحكومات أن مهمتها إزاء هذه الأزمة قد انتهت بزيادة مرتبات موظفيها ٦٠ في المائة فليس موظفو الحكومة الافئة قليلة جداً بالنسبة إلى فئات العمال الذين يرثى لحالهم ويطالب بما ضاع من حقهم .

« ولو أننا قارنا بين أثمان الحاجات المعاشية الضرورية للعامل قبل زمن الحرب وبين أثمانها العالية لوجدناها بلغت أربعة أمثالها على أقل تقدير (أى ٤٠٠ في المائة)

فكيف يوفق الموظف والعامل بين هذه الزيادة الفاحشة وبين ٦٠ في المائة أو أقل ؟ ..

نقول هذا وغاية رجاؤنا أن لا يضع رجال الحكومة وأصحاب المتاجر والأعمال أصابعهم في أذانهم إذ لكل منهم فرض يجب عليه أدائه ، فواجب الحكومة مكافحة هذا الغلاء وتخفيض ويلاتة بكل الطرق ومساعدة هذا العامل المهضوم الحقوق من غير موظفيها بقدرة الوقوف في وجه أصحاب المطاعم والغابات وواجب أصحاب المتاجر أن ينظروا إلى أفراد الأمة كأنهم أخوانهم فيكتفوا بقليل مكسب من كثيره وواجب أصحاب الأعمال أن يعميروا العمال شطرا من هنايتهم ورعايتهم يعيشون في ظله آمنين شر الحاجة .
(بعد) فقد حدا بنا لكتابة هذه المصطور ما تشاهده من أعمال أصحاب الأملاك والمتاجر وزيادة الأثمان زيادة مطردة وما نراه من اغفال أصحاب الأعمال أمر الأقليات من موظفيهم اغفالا فاق حد النسيان .

ولقد اضطرت الوزارة إلى الاهتمام بمطالب العمال - وعقدت اجتماعات خاصة لبحث مطالب العمال - وألف مجلس الوزراء لجنة لبحث الشروط الفاصلة باستخدام عمال اليومية . وفي ١٥ أغسطس سنة ١٩١٩ أصدر مجلس الوزراء قرارا بعد دراسة التقرير المقدم من اللجنة خاصا بالاجازات :
« فيما يتعلق بالاجازات : يكون لأولئك العمال إجازة يوم واحد بأجرة كاملة عن كل شهر من شهور الخدمة في خلال السنة الأولى أما بالنسبة للسنوات التالية فتكون الاجازة التي تمنح لهم من كل سنة خمسة عشر يوما بأجرة كاملة وفضلا عن ذلك يمنعون إجازة ستة أيام بأجرة كاملة من أيام العطلة العمومية ويجوز ضم مدد الاجازات بعضها إلى بعض طبقا للقواعد التي توخى لذلك » .

ولكن أهم مكسب تشريعي صدر في هذه الفترة هو قرار مجلس الوزراء في ١٨ أغسطس ١٩١٩ بتشكيل لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال - ولقد توصلت هذه اللجنة إلى مدد من الاتفاقيات فيما يختص بعمال المؤسسات ذات النفع العام والشركات مثل القرام والمياه والنور والدخان ، فتمكنت اللجنة من الاتفاق على :
١ - مضاعفة الأجور .

٢ - تحديد ساعات العمل في بعض الصناعات : ٨ ساعات في اليوم .

٣ - منح العمال مكافأة عن سنَى الخدمة بواقع شهر في السنة مع الراحة الأسبوعية .

٤ - منح العمال اجازات سنوية .

٥ - منح العمال نصف أجر عن أيام المرض لمدة ٤ شهور في السنة .

٦ - منح العامل في حالة حدوث إصابة مرتباً كاملاً خلال الأشهر الثلاثة الأولى ونصف مرتباً خلال الأشهر التالية حتى تمام الشفاء .
وفيما يختص بعمال المحال الصناعية (الورش) والتجارية الصغيرة فقررت اللجنة:

١ - منح زيادة تعادل الأجر تقريباً .

٢ - خفض ساعات العمل إلى درجة معقولة .

وتوصل العمال بقوة نضالهم حينئذ من فرض الوجود النقابي على الدولة وأصحاب رؤوس الأموال رغم أن التشريع كان يحرم قيام هذه النقابات - ونجد مثلاً لذلك اعتراف مدير شركة ترام القاهرة بنقابة عمال ترام القاهرة بعد أن كان يرفض نهائياً التعامل مع النقابة ويعتبرها عمالاً غير مشروع - فنجدد وعمال الترام في قمة اضطرابهم يصدر منشوراً جاء فيه :

« أن الإدارة تعتقد بأن عدداً عظيماً من مستخدميها ينسبون إليها سوء القصد نحو أعضاء النقابة التي تألفت حديثاً ولذلك ترى من الفائدة أن تطلعهم على رأيها .
الإدارة تعتقد أن استمرار موظفيها لعمل نقابة أو جملة نقابات مادامت أغراض هذه لا تنافي القانون ولا النظام العام ولا تريد الإدارة أن تنصح مستخدميها بالانضمام أو عدمه لهذه النقابات كما أنه لم يكن في نيّتها أبداً ومطلقاً أن تنتقم من أعضاء هذه النقابات كما ادعوا .

أما المسائل التي تتعلق بمستخدميها فالإدارة مستعدة دائماً لمقابلة مندوبي هؤلاء سواء كانوا من أعضاء النقابات أو لا ، فقد رفضت الإدارة الآن أن تتعهد فيما يتعلق بالمستقبل أن تتناقص في كل مسألة تقوم بينها وبين مستخدميها مع مندوبي نقابة مخصوصة ليسوا أيضاً من مستخدميها ولذلك أرادت أن تحفظ حريتها وتعتبر في الوقت نفسه أنها تحافظ على حرية مستخدميها الذين لم ينتموا إلى هذه النقابة أو قد ينسحبون منها فيما بعد . »

وهكذا انتشرت النقابات على نطاق القطر كله فتكونت نقابات لعمال النسيج وعمال فن المعمار وعمال ومستخدمي المحلات التجارية وعمال الدخان وعمال الترام وعمال المحالج والمكابيس وعمال الفاز والكهرباء وعمال شركات السكر وعمال العنابر والسكك الحديدية . . الخ * . ووصل عدد النقابات في مدينة الإسكندرية إلى حوالي ٢٣ نقابة ووجدت نقابات في الغربية والشرقية وكوم أمبو وتكونت معظم هذه النقابات بقيادة

* راجع - أمين عز الدين - تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠ من ص ٢٨١ حتى ص ٢٩٢ .

عناصر اشتراكية وعناصر سذكالية - وكان عدد منهم من العمال الأجانب الذين قادوا الحركات العمالية المبكرة ولم يهاجروا من مصر خلال الحرب - كما اشترك عدد كبير من المثقفين في انشاء هذه النقابات الجديدة ؛ وإذ تأكد للوند المصري بقيادة سعد زغلول بأشأ أهمية النقابات فقد سعى منذ البداية للعمل المنظم في صفوفها واختار عبد الرحمن (بك) قهسى للقيام بهذا العمل وقد تمكن فعلا من أن يصبح ذا نفوذ كبير في الحركة النقابية في مدينة القاهرة * كما نشط في الحركة العمالية من العناصر المثقفة البارزة حينئذ الدكتور محجوب ثابت .

أول اتحاد لنقابات العمال

وتأسيس الحزب الاشتراكي المصري

مع بداية صعود الحركة الوطنية المصرية المطالبة بالاستقلال بقيادة الوفد المصري بزعامة سعد زغلول باشا ، كان للنشاط الاشتراكي - كتيار صاحب تاريخ طويل منذ بداية القرن - أثره وتأثيره في حركة الطبقة العاملة المصرية وبصفة خاصة في مجال تنظيم نقابات العمال ونضال هذه النقابات ضد قهر رأس المال الأجنبي وعدوانه على حقوق العمال ، ونضالها من أجل الوصول إلى مستوى حياة أفضل - وفي السنوات التي تلت الحرب ، تمكنت شخصية أجنبية ، تعمل الجنسية المصرية من تجميع الأجانب ، وتأسيس حزب اشتراكي في مدينة الاسكندرية ، (أعلن عنه في ١٩٢٠) . وكانت هذه الشخصية المعروفة لدى جماعة المثقفين المصريين المعروفين بعمولهم الاشتراكية هو " روزنتال " ، والذي وزع نداء في ١٩٢٠ دعا فيه إلى تأسيس اتحاد للنقابات ، فاستجاب للنداء مندوبو هيئات تمثل ثلاثين ألف عامل - قدر البعض العدد بـ ٣٥ ألف عامل * . . . ولكن الشخصيات السياسية المسؤولة عن المراكز السياسية ، وبخاصة عن حزب الوفد ، عملت على تعطيل قيام الاتحاد ، وهكذا اضطر روزنتال إلى التجميل بإعلان تكوين " اتحاد " باسم " اتحاد النقابات العام " أو الاتحاد المصري للعمال * ولقد كان هذا هو الاتحاد الأول لعمال مصر ، وبلغت عضويته عند التأسيس (أوائل عام ١٩٢١) ثلاثة آلاف عامل أعضاء في حوالي ٣٢ نقابة . ويتضح من طائفة عدد العضوية أن

* دكتور محمد أنيس - دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ - المجموعة الثانية من رسائل عبد الرحمن قهسى إلى سعد زغلول - ج١ - في الفترة (١١) من الرسالة الموجبه بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩١٩ : ١١٠ - فائني أن أوضح لسماعتكم نتيجة الجهود التي بذلت في سبيل تعميم النقابات بطول البلاد ومرضاها . فلقد أثمرت والحمد لله تلك الجهود التي بذلت في هذا السبيل وتشكلت بكل حرفة نقابة ولم يبق في مصر حرفة أو صنعة إلا ولها نقابة . نعم إن المكرمة لم تحترف بهذه النقابات لأن وليس منظورنا أن تعترف بها في الظروف العاصرة ولكنها على كل حال مفيدة جدا للحركة الوطنية وهي سلاح قوى لا يستهان به في الملمات يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن الوقت . . . ص ١٥٤

** د . عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ ص ٥١٤ - ٥١٥ .

هذا الاتحاد قد ضم من النقابات ما هو صغير العضوية . . واتخذ الاتحاد مقرا له في نقابة الحزب الاشتراكي نفسه بالإسكندرية . . * وهو الحزب الذي كانت العضوية الغالبة فيه من الأجانب .

ولما كانت العناصر الاشتراكية من المصريين ، والتي كان توجه عدد كبير منها نحو المدرسة الاشتراكية البريطانية - تسعى إلى إقامة تنظيم اشتراكي فقد اتصلت بـ روزنتال لتتعرف منه على وسائل العمل في حزب الإسكندرية ، وجاء هذا الاتصال في الوقت الذي كان يسمى فيه روزنتال إلى إقامة حزب اشتراكي مصري .

وانتهت الاتصالات إلى اتفاق على إقامة هذا الحزب المصري والذي أعلن برنامجه في ٢٩ أغسطس عام ١٩٢٦ ، ويهتمان أن ثبت نصه هنا ، كما جاء عند كل من د . عبد العظيم رمضان ، ودكتور رفعت السميد ، والاستاذ أمين عز الدين .

بيان الحزب الاشتراكي المصري

في تلك الأونة التي تصف فيها النظم الرأسمالية الفردية ، بحياة بشي الإنسان وأرواحهم وعقولهم وجهودهم ، تحت النظم والمبادئ الاشتراكية في الأئدة المعذبة لإجاد الإنسانية وإحالتها من بطش القوى الظالمة ، وتحقيق غايات العدالة الطبيعية من تأييد مواطني الناس والسلام في المجتمع الإنساني ، والقضاء على التبعات المستعمرين المستغلين الذين سلبوا حرية الشعوب والأفراد ، وسعوا إلى تحقيق رفاهيتهم بالاضطهاد المريع للأمم والمجتمعات المستضعفة . وليس أبلغ أيضاها للامانة الحزنة التي تمثلها الآن تلك النظم المستبدة - من أن أغلب الأمم قد انتهكت حريتها وهضمت حقوقها دول استعمارية تمسوه فيها تلك النظم ، وأن الأغلبية الساحقة في المجتمع العاصر قد استعبدتها أقلية صغيرة معدنية تستأثر بربوس الأموال وأرزاق الطبيعة - ثمرة كدها وجهادها . . وقد امتدت يد الاستعمار والافتيات إلى مصر فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية ، سعيا إلى استثمار أرواقها واستغلال جهود بنيها ، وكذلك تعسفر تلك النظم على المجتمع المصري سيطرة سمحت بها دولة العمل ولهبته به رأس المال نهبا أدى إلى خلق الفضي الفاحش واليأس العالقة جنبا لجنب مع اتصاع الهوة بين الرفاهية والفاقة لذلك كان من الضروري أن يمتد إلى تلك البلاد صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية سعيا إلى تحقيق ظلمها وويلها الفادح . وتحقيقا لتلك الغاية نهض إخوان العمل في مصر لتأليف الحزب الاشتراكي

* حول تكوين أول اتحاد لنقابات العمال في مصر يراجع د . عبد العظيم رمضان نفس المرجع السابق و د . رفعت السميد - تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٠٠ إلى ١٩٢٤ - والاستاذ أمين عز الدين تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نهوضها حتى ١٩٧٠ - الاستعمار البريطاني في مصر - الينوريبرنز ١٩٣٧ ، ترجمة أحمد رشدي صالح .

وهذه هي مبادئه التي سيعمل على تحقيقها .

المبادئ السياسية،

- ١- تحرير مصر من ثير الاستعمار وإقصاء الاستعمار عن وادي النيل بأمره .
- ٢- تأييد حرية الشعوب واختيار المصير ، والتأخى مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة .
- ٣- محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد .
- ٤- مقاومة العسكرية والديكتاتورية وأنظمة التسلح في البر والبحر والهواء .
- ٥- مقاومة الاعتداء والحرب الهجومية .
- ٦- إلغاء المعاهدات السرية .

مبادئ الحزب الاقتصادية هي،

- ١- العمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى ومحو التفرق بين طبقات المجتمع في الحقوق الطبيعية ، وإخماد استبداد المستغلين والمضاربين ، والسعى إلى إنشاء مجتمع اقتصادى يقوم على المبادئ الاشتراكية الآتية :
- ١- توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج العامة لمجموع الأمة .
- ٢- التوزيع العادل للثمرات على الحاصلين طبقا لقانون الإنتاج والكفاءة الشخصية .
- ٣- إخماد المزاخمة الرأسمالية .

أما المبادئ الاجتماعية فهي،

- ١- اعتبار التعليم حقا شامعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا يجعله مجانيا ملزما والعمل على نشر التعاليم الديمقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة .
- ٢- العمل على تحسين حال العمل بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية .
- ٣- العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة .
- ١- ومي عمل الحزب على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع العزيمى والدعوة السلمية مستعينا فى ذلك بالعمل على تحقيق ما يأتى :
- ١- إنهاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الإنتاج والاستهلاك .
- ٢- إعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها .
- ٣- تحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع .
- ٤ - الدعوة بطريق النشر والخطابة .

هذا وترجو أن يوفق الحزب إلى العمل على تحقيق تلك الغايات السامية مستعينا بمعطف الأمة وحسن ظنها * .

ووقع على هذا البيان : على العنانى - سلامة موسى - محمد عبد الله عنان - حسنى العربى .

وقد اختير سكرتيرا للحزب محمد عبد الله عنان . وواضح أن صياغة برنامج أول حزب اشتراكى مصرى كان المقصود منها أن تكون صياغة قادرة على جمع كلمة كل من ينتسب إلى كلمة الاشتراكية من أى اتجاه ومن أى فرقة من فرقها .

ومنذ لحظة الإعلان عن الحزب الاشتراكى - المصرى - بدأ هجوم واسع النطاق على الحزب ، وقد كشف الرد على هذا الهجوم الشرس عن الخلاف الحاد داخل هذا الحزب .

وهو الخلاف الذى انتهى فى ٢٠ يوليو عام ١٩٢٢ إلى أول انقسام فى الحزب ، نقلت على أثره هيئته الإدارية مكاتب الحزب إلى الإسكندرية ، ويبدو أن لجنة القاهرة هى التى أفلقت مكاتبها بعد أن تقرّر تحويل الحزب إلى حزب اشتراكى حقيقى . وهو ماقرره الأستاذ فؤاد الشمالى فى بيان رد به على الأستاذ محمد عبد الله عنان سكرتير الحزب بالقاهرة فى ٣ يناير عام ١٩٢٣ والذى جاء فيه : " قال الأستاذ محمد عبد الله عنان المحامى أن شعبة الإسكندرية قررت الخروج على الإدارة المركزية فى القاهرة . والعقيقة أن شعبة الإسكندرية لمبادئ أعمالها فى شهر مايو الماضى عام (١٩٢٢) كانت لجنة القاهرة قد ثلاثت وتششت أعضاؤها وأقفلت دارها . وفى يوم ٣٠ يوليو عقد فى الإسكندرية مؤتمر حضره مندوبون من جميع شعب الحزب فى أنحاء القطر بينهم وفد عن أعضاء لجنة القاهرة . فتقرر بالإجماع جعل شعبة الاسكندرية مركزا إداريا للحزب ، كذلك تقرّر بالأغلبية الكبرى اعتناق المذهب الشيوعى ، وتم فى المؤتمر انتخاب اللجنة الإدارية المركزية . فالأمل من حضرة الأستاذ عنان أن يتوخى العقيقة فى كتابته ، وكلمتى إلى زعماء الاشتراكية فى مصر أن يتركوا العمال يتولون بأنفسهم جميع شئونهم ، لأن الاشتراكية من العمال وللعمال وبالعمال ، وليست بالتجار والملاك والمحامين * .

وفى هذه الفترة استمر مركز الحزب فى البناية نفسها التى يوجد بها اتحاد العمال بالإسكندرية ، مما صبح الاتحاد بصيغة الحزب ، كما أن عددا من قيادات الحزب تولى مراكز قيادية فى الاتحاد [أنطون مارون - مصطفى أبو هرجه - روزنتال - حسنى العربى . . وغيرهم] . وهو أمر إن دل على شيء إنما يدل على عدم نضج قيادات هذا الحزب فى ذلك الوقت ، وغلطها بين التنظيم الحزبى والتنظيم النقابى ، وحيث إنه من المفروض أن جماهير النقابات هى جماهير متعددة الاتجاهات والمواقف السياسية والعقائد ، وإن أى

* دكتور عبد العظيم رمضان - المرجع سابق - ص ٥٢٩ .

قيادة نقابية قادر ومقتدرة هي التي تمثل كل هذه الجماهير وتعبر عنها . ومن ثم هي القدرة على قيادة النضال النقابي ، على أساس من اقتناع الجماهير العمالية (النقابية) بها وليس على أساس من رفع الشعارات الكبيرة والطنانة ، وذلك تجنباً للمغامرات غير المحسوبة النتائج وللعزلة القاتلة .

ورغم هذا الخطأ الكبير من وجهة نظرنا فإن هذا الحزب واصل نضاله في قيادة عدد كبير من اضطرابات هذه الفترة ، في الإسكندرية والقاهرة وفي مديريات القطر التي وجد بها نشاط للحزب . وواصل نضاله كذلك في ساحة النضال الوطني ضد الاستعمار ومشروعاته . كما قام الحزب بالإعلان عن العمل من أجل افتتاح مدارس مجانية للعمال وأبنائهم ، تعلم العمال ليلاً ، وأبناءهم نهاراً . وافتتحت أولى هذه المدارس في الإسكندرية بحى كرموز (١٥ أغسطس عام ١٩٢٢) .

وكان آخر التطورات الخاصة بوضع هذا الحزب ، الذي كانت آخر تسمية له " الحزب الاشتراكي المصري " - " الشعبية المصرية للدولية الشيوعية " - كان آخر هذه التطورات هو قرار الحزب بالانضمام لهذه الدولية ومن أجل ذلك أرسلت قيادة الحزب حسنى العرابى إلى موسكو طالبا انضمام الحزب المصرى للدولية الثالثة . ولكن الدولية اشترطت لقبول الحزب بالدولية الثالثة شروطا ثلاثة : أولا : فصل روزنتال من الحزب . ثانيا : تغيير اسم الحزب من اشتراكي إلى شيوعى . ثالثا : إعداد برنامج للفلاحين .

كان هذا الطلب في آخر عام ١٩٢٢ وفى بداية عام ١٩٢٣ وافق الحزب الاشتراكي المصرى على شروط الدولية الثالثة (الكومنترن) وعلى قبول المبادئ الواحدة والعشرين للدولية .

ومن برنامج هذا الحزب فإننا نرى أنه هو البرنامج الذى نشرناه فى كتابنا " تاريخ الحركة النقابية من عام ١٨٩٩ - ١٩٥٢ " من ص ٨٧ إلى ص ٨٩ . وقد دعا برنامج هذا الحزب إلى : تنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات وإيجاد صلات بينها وبين نقابات العمال مع العمل على ربطها باتحادات الفلاحين الدولية . والاعتراف بهيئات العمل رسمياً ، وبحقها فى الدفاع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً عن مصالحها . وتنظيم العمال غير المنظمين وتقوية المنظمين وحسمهم فى اتحادات وحزم الاتحادات الى بعضها فى اتحاد وربطها بالاتحاد العام الدولى ، والدفاع من قانون ٨ ساعات عمل فى اليوم ، ومساواة العمال المصريين والأجانب فى عمل واحد . وعمل تشريع لصيانة العمال المرضى والمتعطلين .. إلخ وتاليف تعاونيات للإنتاج والتوزيع وتمثيل العمال وفقراء الفلاحين تمثيلاً صحيحاً فى البرلمان .

إحياء الفعل النقابي

والردع والمواجهة

في السنوات التي تلت الثورة لم تتراجع الحركة الإضرابية التي شملت المرافق العامة وكثيرا من الصناعات الناشئة وبخاصة المملوكة لرأس مال أجنبي . وشعرت الحركة بمزيد من القوة بعد قيام اتحاد عمال للنقابات . وذلك لأن الاتحاد تمكن من الدعوة الى عدد من الإضرابات التضامنية مع العمال المضربين في مناسبات عديدة .

وهكذا لجأت الحكومة المصرية وبناء على طلب مباشر من السلطات البريطانية تتخذ إجراءات لردع الحركة العمالية وتنظيمها النقابي . ففي ٢٨ يناير ١٩٢١ اجتمع مجلس الوزراء في الأقصر على ظهر الباخرة أرابيا برئاسة السلطان وصدق على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٢١ بشأن تحريم التنازل عن الأجور إلى نقابة أو شركة أو أي جمعية صناعية بقصد الاشتراك فيها .

وفي ٣ فبراير ١٩٢١ نشر القائد العام للجيش البريطانية في مصر إعلانا لتطبيق هذا القانون وهذا نصه :

إعلان من قائد الجيش الإنجليزى في مصر :

" بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ قد وضعت أحكام لمنع التنازل عن الأجور للنقابات الصناعية وبما أنه من الضروري تطبيق أحكام القانون المشار إليه على جميع سكان القطر . بناء عليه أنا الموقع أدناه " آدموند هنرى هيمنى فيكونت اللنبى " بمقتضى السلطة المخولة لى بصفتى فيلد مارشال القائد العام لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى أمر بما يأتى :

" يكون لأحكام القانون لمره ٢ لسنة ١٩٢١ فيما يتعلق بجميع سكان القطر المصرى أيما كانت جنسيتهم نفس القوة والمفعول المترتبين على إعلان صادر بمقتضى الأحكام العسكرية تحرير فى ٢٨ يناير عام ١٩٢١ فيما يتعلق بجميع سكان القطر المصرى أيما كانت جنسيتهم .

الإمضاء : " اللنبى فيلد مارشال : القائد العام

لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى - ليحيا الملك "

وكما هو واضح فإن هذا القانون المقصود منه تطبيقه على العمال المصريين والأوروبيين لإبعاد الآخرين عن النقابات ونشاطها بسبب تمتعهم بحماية وحصانة فى ظل الامتيازات الأجنبية فيكون من الممكن أن تمتد إلى هذا النشاط ، فيصعب دوع الحركات العمالية والبطش بها .

وما إن أعلن عن صدور هذا القانون حتى بدأت مقاومته من النقابيين المصريين

وكانت أول نقابة عمالية تعلن من عدم التزامها بهذا القانون ، هي نقابة عمال ترام القاهرة وتلتها نقابات عديدة ، كما أعلن الاتحاد العام للعامل عدم الرضوخ لهذا القانون . وهكذا ولد هذا القانون شبه ميت . فبعد صدوره ازداد النشاط من أجل تكوين المزيد من النقابات في جميع أنحاء القطر .

وصعدت السلطة إصدارها لقوانين ردت الحركة النقابية ، فصدر القانون رقم ٣٢ في ٥ أكتوبر عام ١٩٢٢ بشأن تشديد العقوبات على من يعمل على تغيير شكل الحكم أو الترويج للشيوعية .

وصدر كذلك القانون (٢٤) بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٢٣ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم مضافا إلى من ينطبق عليهم أحكام هذا القانون " من لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش " وللحالة العمال العاطلين أو المفصولين أو المضربين عن العمل ، لاسيما وأن عام ١٩٢٢ عرف بعام البطالة كما أنه شهد عددا متزايدا من الإضرابات الواسعة .

ثم كان صدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ بشأن تحريم الإضراب على المستخدمين في المصانع ذات النفع العام (صدر القانون في الوقائع المصرية بالعدد ٩١ بتاريخ ١٣ سبتمبر عام ١٩٢٣) * .

ولم يكن لقوانين الردع تلك أي أثر على نمو الحركة العمالية وصعودها - وواصلت الإدارة الاستعمارية ضغوطها على الإدارة المصرية الممثلة لمصالح كبار الملاك وكبار الرأسماليين لتبشط بالحركة العمالية الصاعدة ، وما إن تكمن سعد زقلول كزعيم وطني - وقائد للحركة الوطنية من تعيق الاستقلال (السوري) حتى أخذت السلطات البريطانية تدس بينه وبين الحركة العمالية ، فيكون انعدام الثقة بين الزعيم الوطني وأكثر الطبقات الشعبية قابلية للتنظيم والتحرك ، أو أن تقوم هذه الثقة على أساس من التبعية وفقدان الثقة ...

وهكذا فإنه ما إن قامت سلسلة من الحركات الإضرابية في مدينة الإسكندرية وتحولت إلى إضراب عام (فبراير عام ١٩٢٤) حتى بدأ الصدام عنيفا مع إضرابات العمال ومع قادة هذا الإضراب الاتحاد العام للعمال ، والحزب الشيوعي المصري الذي كان مقر لجنته المركزية بالإسكندرية في نفس المبنى الذي كان به الاتحاد العام للعمال . ووجدت حكومة الوفد الأولى - أول حكومة وطنية - حملة عسكرية للقضاء على الإضراب ، حيث تم سحقه ، وألقي القبض على زعماء الحزب الشيوعي والاتحاد العام للنقابات ، حيث صدر قرار بحلها ... وهكذا استخدم العنف في القضاء على أول اتحاد عام للعمال ، وتوفي سكرتيره العام أنطون مارون في السجن بعد إضراب عن الطعام استمر لستة أسابيع .

* راجع زكي يدوي - مشاكل العمل والمنظمات العمالية في مصر

الاتحاد الثاني لعمال مصر وقبادة البورجوازية للحركة النقابية

وبعد حل اتحاد النقابات في فبراير عام ١٩٢٤ اتخذ حزب الوفد قرارا بتكوين اتحاد للعمال برئاسة عبد الرحمن فهمى بك . وقد تكون هذا الاتحاد في مارس ، فقد تأسس في ١٥ مارس عام ١٩٢٤ باسم النقابة العامة للعمال وفي ١٩ يوليو ١٩٢٤ تحولت النقابة العامة للعمال لتصبح الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري . ونشر قانونه الاساسى في العدد الخامس من مجلة اتحاد العمال بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٢٤ وقد تضمن هذا القانون شامنة أبواب وفي الباب الأول منه حدد أغراضه في المادة الخامسة بـ :
أولا : إيجاد مركز رئيسى ترتبط به جميع نقابات العمال والطوائف بالقطر المصرى .

ثانيا : تنظيم حركة العمال وتوحيد مجهوداتهم والوصول بهم إلى كل ما فيه الخير لهم أدبيا وماديا واجتماعيا وصحيا واقتصاديا .

ثالثا : الإشراف على نقابات العمال والطوائف التابعة له .

رابعا : الاتصال باتحادات العمال في بلاد العالم المختلفة والاشتراك في مؤتمراتهم .

خامسا : إنشاء وتعميم النقابات للعمال وأصحاب المهن والحرف والطوائف الأخرى بالقطر المصرى .

سادسا : الدفاع عن مصالح العمال وتاليف لجنة برلمانية لخدمة أغراضهم المشروعة والسعى لاعتراف الحكومة بهيئاتهم .

سابعا : عقد مؤتمرات دورية في مختلف عواصم القطر المصرى للبحث في شئون العمال .

ثامنا : العمل على إيجاد تشريع خاص بحماية العمال قبل أصحاب رؤوس الأموال وأرباب الأعمال بتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور وترتيب المعاشات والمكافآت والإعانات في حالة العطل والعجز والإصابة ومنح الإجازات والملاوات ووضع نظام للترقيات وإعداد الوسائل لتسهيل سكناتهم وتعليم أبنائهم ووقاية صحتهم .
واعترف الاتحاد الجديد باستخدام سلاح الإضراب عن العمل وقد خصص له الباب السادس من قانونه - من المادة ٤٥ إلى المادة ٥٠ .

المادة ٤٥ : لمجلس إدارة الاتحاد إعلان الإضراب العام أو الإضراب الجزئى وهو الذى يعين إبتدائه والقواعد التى يدار عليها والغرض منه .

المادة ٤٦ : قرارات الإضراب العام تصدر من ثمانين فى المائة (٨٠ ٪) من أعضاء

مجلس الاتحاد وبأغلبية ستين في المائة منهم .^{*}
المادة ٤٧ : يتولى مجلس إدارة كل نقابة تنفيذ قرارات الإضراب وإدارته بمقتضى
الخطط التى يرسمها الاتحاد .

وهكذا اعترف هذا الاتحاد الجديد بمبدأ استخدام سلاح الإضراب كوسيلة من وسائل
الصراع ضد رأس المال كما أخذ بمبدأ الإضرابات التضامنية فأنشأ المادة ٥٠ . إلى أنه يحق
للإتحاد العام أن يعلن الإضراب الجزئى لنقابة أو أكثر تضامنا مع نقابة أخرى مضربة عن
العمل .

ولقد خصص قانون الاتحاد الباب السابع لواجبات الاتحاد حيال أعضائه - العلاج
والمساعدة فى حالة البطالة والإصابة . . إلخ .
ولقد مير هذا الاتحاد من فلسفته فى كثير من خطب زعيمه عبد الرحمن بك فهمى
بعد ذلك - وكان محور هذه الفلسفة الوفاق بين العمال والشركات .

فى ٩ نوفمبر ١٩٢٤ ألقى عبد الرحمن بك فهمى خطابا فى حفل إفتتاح فرع الإتحاد
العام لنقابات العمال بالفيوم قال فيه :

« .. وإن العامل الذى يطمع فيما بيد أصحاب رؤوس الأموال بلا حق إنما يسعى
لدمار بلاده وخراب سوقها الاقتصادى .. فإننا فى حاجة لأن نثبت للعالم أن العامل المصرى
متمسك بحقه فقط . فلقد قبلت زعامتكم لأدافع عنكم وأحمى مصالحكم ، فلا تنتظروا منى
أن أهاول الحصول لكم على أكثر من حقوقكم فإننى كما أدافع عن حقوقكم أدافع عن حقوق
الشركات معكم ، ولو لم تكلفنى هى ذلك - لأن حماية مصالحها صيانة لمصالح بلادنا التى
فتحت صدرها للأجانب لتستفيد منهم وتستفيدوا لأنهم ضيوفنا ، ولقد اشتهرتم بأكرام
الضيف »

وخلال فترة ، تمكن هذا الاتحاد من أن يضم إلى صفوفه أكثر من مائة نقابة فى كل
القطر وأن ينشئ له فروعا فى كثير من المدن والمناطق .

ونشطت حركة تكوين النقابات بقيادات (وفدية) ولكن الاتحاد واجه أزميتين -
الأزمة الأولى هى عندما قبض على عبد الرحمن بك فهمى فى قضية السرور سبى لى
ستاك فإن غيابيه أفقد الاتحاد الشخصية الأولى فى الاتحاد . والأزمة الثانية صراع بين
الاتحاد والوفد وإن كان صراعا خلفيا وهو لمن تكون زعامة العمال - هل هناك زعامة للعمال
من الممكن أن تستقل بهم عن زعامة (الوفد) وخصوصا وأن المادة ٣٠ من لائحة الاتحاد تنص
على أن رئيس الاتحاد هو زعيم العمال الذى يمثل الاتحاد ويرأس جلسات الجمعية العمومية
ومجلس الإدارة واللجان . . إلخ .

على كل لقد اختلفى هذا الاتحاد تدريجيا من مسرح العمل فى عام ١٩٢٥ فى ظل أول

^{*} الملحق رقم [٢] النص الكامل لبرنامج الاتحاد العام للعمال برئاسة عبد الرحمن بك فهمى [الاتحاد الوفدى]

وزارة رعية بعد وزارة الوفد الأولى وزارة زيور .

الاجل الاشتراكي يستمر في الجهد [جريدة الحساب] .

ولم يكن « اتحاد العمال » الجديد بقيادة عبد الرحمن بك فهمي كاتجاه من البورجوازية لقيادة الحركة العمالية هو وحده في الميدان - فقد كان يقابله اتجاه آخر نقابي مركزي « كاتحاد العمال » وكان يعتبر التيار الاشتراكي في الحركة النقابية - وكانت تنشله جريدة الحساب والتي أصبحت من العدد الحادي عشر منها الصادر في ٦ مارس عام ١٩٢٥ تعلن عن نفسها باعتبارها « جريدة الطبقة العاملة » أنشئت لخدمة العمال والفلاحين والدفاع عن حقوقهم .

وقد هبر من ذلك اصحاب الحساب في مقالهم الافتتاحي للعدد ١١ - الصادر في ٦ مارس عام ١٩٢٥ والذي جاء فيه :

« لأجل الطبقة العاملة من فلاحين وعمال أنشأنا هذه الصحيفة لأجل إسماع السلطات الحاكمة وباقي الطبقات في مصر صوت هذه الطبقة البائسة المظلومة أقدمنا على هذا العمل الشاق الذي طامنا جعلت النفس إلى خوض أمواج المتلاطمة فصدتها العقبات والموانع فاقدمت تارة بضع خطوات إلى الأمام - وتراجعت طورا إلى الوراء بضع خطوات حتى وصلت أخيرا إلى ما نرى أنها انتدبت في هذه الحياة للقيام به - عمل إنساني لا شك في نفسه وأهميته وهو رفع « صوت العمال » عاليا لتسمعه الطبقات الأخرى والسلطات الحاكمة فتصفي اليه ، وتعمل على إزالة ما يردده من شكوى وعلى إجابة ما يلحف في شيله من مطالب حقة عادلة ، أن الطبقة العاملة في مصر هي أكثر الطبقات عددا وبؤسا وشقاء ، وأقلها تصصيا من امتناء الحكومة بها والعمل على رفع مستواها وإزالة المظالم عنها وهذه الطبقة ليست مثل زميلاتها في باقي البلاد أن يبلغ عدد أفرادها ربع أو ثلث أو نصف مجموع السكان . بل هي بخلاف ذلك تزيد على ٩٠ في المائة من مجموع أفراد الأمة المصرية وقد قدرها بعض الإحصائيين بخمسة وتسعين في المائة من مجموع سكان القطر المصري ذلك أن سكان الأرياف كلهم فلاحون لا يملك الواحد منهم أكثر من خمسة أفدنة وقد لا يملك بعضهم جزءا من الفدان الواحد عدا أفراد قليلين يعدون على أصابع اليد الواحدة في بعض البلدان يملك كل منهم ألف فدان أو أكثر .

« وكذلك الحال في المدن إذ بينما نرى فردا واحدا يملك الدور والقصور ، ترى بجانبه ألفوا من العمال البائسين أو من البهول العاطلين عن العمل يتسكع الواحد منهم في الطرقات طول النهار يفتش عن عمل يقات مع أهله بأجره الزهيد حتى إذا قربت الشمس يأوى إلى ركن من أركان الشارع أو عطفة من عطفات الأزقة ليرتمي بجسمه المنهوك على الرصيف وينام بعض ساعات فرشاه الغبراء ولحافة السماء فيحول رجال الأمن العام بون بغيته ويزجره الشرطي (البوليس) إذا ما وطأته قدماه فيفر من أمامه إلى مكان آخر

حيث ينتظره الفقير بهراوته الضخمة ملوحا له بها في وجهه فيهرب من أمامه هروب الجنيه من لقي العامل في مصر : وهكذا يظل المسكين طوال ليلة كلما تغلب عليه التعاس في ناحية وأسند رأسه إلي يده وحاول أن ينام سقترشا الأرض ملتجئا الهواء يطرده أحد رجال الحكومة إلي ناحية أخرى حتى يفاقمه النهار وتتقافه أرجل المارة فيصحو مبكرا بكور الزاجر إلي بؤس وشقاء الأيام السالفة .

وهكذا نرى أن الفرق بين طبقات الشعب المصري كبير جدا وبين وظاهر وواضح . فمن فلاح مسكين يملك من الأرض لا شيء ويعمل في أرض سواء بما لا يسد له رمقا ولا يقبه من جوع أو يرد برده ، إلي مالك غنى يحوز ألف فدان أو أكثر ، من فلاح فقير يملك بعض الفدان أو فدان أو اثنين أو ثلاثة على الأكثر ، إلي ثرى من كبار المالكين قد تتجاوز الفدادين التي يملكها العشرة ألف أو أزيد . ومن ابن فلاح يعمل طول اليوم في الحقل لقاء قرشين أو قرش ونصف القرش في الأيام العادية ولقاء خمسة قروش في أيام موسم القطن إلي موسر غنى يصرف بلا حساب ويرمى الجنيهات كيفما اتفق . . ومن عامل إما يشتغل لصايبه فيعمل يوما ويعيش بلا عمل لمدة أيام مكرها ، فلا يزيد أجره اليومي على سبعة قروش أو أربعة قروش تمديلا في كل شهر من أشهر السنة أو يشتغل في شركة من الشركات الأجنبية يريال كل يوم يخضم نصفه أو أكثر من نصفه ما بين جزاءات وغرامات وإجازات إجبارية وغلطات حسابية وألف ضريبة أخرى ، من عامل هذا شأنه إلي صاحب عمل لو طحن الذهب وصجنه بدل الدقيق واكله خبزاً ابريزاً لما تمكن أن ياكل - هو وآله وأقاربه وخدمه وحشمه ورفيقاته ومزاريه - عشر دخله اليومي .

وبين هذه الطبقة وتلك طبقة أخرى قليلة العدد تقسم إلي قسمين ، الموظفين وأصحاب المهن الحرة . . أما الموظفون فالكثير منهم هم من أبناء الفئة التي وصفناها والموظف الصغير إما ابن ثرى سيصبح مما قريب موظفا كبيرا ينتقل إلي هذه الطبقة وإما ابن رجل متوسط الحال فقد كتب له الشقاء والمسكنة والبقاء في الدرجات السفلى من درجات التوظيف عدا نفر قليل جدا والشاذ لا يمتد به فهو والحالة هذه يكون فردا من أفراد الطبقة المتوسطة وهي الطبقة القليلة العدد على ما قلنا .

وأصحاب المهن الحرة على درجات فالعاملون والأطباء والمهندسون والصحافيون . . الخ كثير الدخل منهم حكما حكم أخيه الموظف الكبير وفقيرهم يضم إلي الطبقة الوسطى فلا يزيد في مدها القليل لقله عدده وأرباب الصناعات الصغيرة وهؤلاء منهم الفني والفقير أيضا فالفنى من طبقة الأغنياء والفقير من الطبقة الوسطى لأن غناه نسبى أيضا فلا هو بالعامل البائس ولا بصاحب العمل ذى المال الوفير .

فالطبقة العاملة في مصر هي أكثر الطبقات عددا على ما أبنا وأكثرها شقاء أيضا علي ما قلنا والفرق بينها وبين الطبقة الفنية كبير جدا كما سبق القول . إذ الفقير فقير

مدقع قد يعمل في اليوم بقرشين اثنين ، والغنى غناء كبيرا يملك من الاراضى ألوف الأفنة ومن الدور والقصور ما قد لا يعرف هو عددها ، أما الطبقة الوسطى فعددها قليل جدا في القطر فلا يؤثر انحيازها إلي فريق ، دون فريق لضعفها وقلة عددها . ولما رأينا أن الطبقة المصرية العاملة من فلاحين وعمال قد ضاعت حقوقها وغلبت على أمورها ، فلا نصير لها ولا مدافع - ورأينا أنها قد استيقظت من سباتها الطويل الذي دام أجيالا . وهبت تطالب بحقوقها وبخصبيها في الحياة الحرة فانضم أبناء الطبقة الواحدة من العمال إلي نقابة وانضمت عدة نقابات إلى اتحاد وألف بعض العمال هيئات وجمعيات تعاون وأنشئت لهم مدارس ليلية وصناديق توفير . . الخ . ورأينا أن حركتهم غير منتظمة التنظيم الكافي رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها منظموهم وأصحاب النقود بينهم ، ورأينا ألا صلة بينهم تجمع شملهم وتوحد آراءهم وأفكارهم وتثبت فيهم روح التضامن وتحذرهم من التفرقة والتشاحن وتكون لسان حالهم ، وخير معبر عن جماعاتهم ، وأحسن مدرسة تلقنهم اختبارات العمل كما في أوروبا وأمريكا مما آل إلى تحسين أحوالهم - لما رأينا ذلك كله وكنا ممن اندمج في حركة العمال منذ تجدد نهضتهم إلى الآن ، وجهادنا معهم وتشبينا وإياهم درجة فاختبرناهم واختبرونا فقد هزمنا على إصدار هذه الصحيفة السياسية الاقتصادية كل أسبوع - مؤقتا - لتسد الفراغ الذي أشرنا إليه ولتكون للعامل خير مرشد وخير سمير . ستخصص جريدتنا هذه لخدمة العمال لتكون (صوت العمال) فلا يسمع من على صفحاتها صوت آخر لا تخدم هيئة غير هيئاتهم ولا شخصا غير أشخاصه ، وأشخاص الذين يطفون عليهم ويسعون في منفعتهم وفي سبيل وصولهم إلى حقوقهم . ولا نكسر في هذا الموقف من الوعد والمهمل شأن أبناء الطبقات الأخرى الذين يقولون كثيرا ويعملون قليلا أو لا يعملون أبدا ، بل إننا نشرح خطة برنامج عملنا باختصار وعلى طريقة العمال القول على قدر العمل أو القول القليل مع العمل الكثير . وقد رأى من عرفونا فيما مضى من العمال وسيرى من لم يعرفونا بعد أننا من الذين يخلصون في العمل ويفضلون أن تتكلم أعمالهم عنهم لا أن تتكلم عنهم أقلامهم والسنتهم .

حجم الجريدة ومحتوياتها ،

تصدر جريدتنا كل يوم جمعة قرب الظهر ، وتحتوى على المواد الآتية مقال أولى فيما يهم من الحالة الحاضرة فمقالة اقتصادية أو صحية أو اجتماعية فمقالة عن النقابات فشىء عن التدبير المنزلى فالسياستين الداخلية والخارجية فأنباء العالم الشرقى فرسائل العمال والفلاحين . وقد خصصنا مجالا واسعا لهذه الرسائل لأننا سننشر كل ما يرد منها بعد إصلاح الأخطاء اللغوية فقط تاركين عباراتها والأفكار التي فيها كما هي تماما ، وذلك ليتفاهم العمال والفلاحون بلغتهم الخاصة ويتبادلون أفكارهم كما هي تماما ، ويعتادوا على

الكتابية والتعبير عن مطالبهم على صفحات صحيفتهم هذه . وبعد ذلك تسرد للقارىء الأخبار المحلية يوما فيوم والأخبار الخارجية كذلك فمحلا واسعا لأخبار النقابات والعمال ، وإذا اتسع معنا المجال عقدنا فصلا عن حركة العمال في العالم ، فصلا تحت عنوان « بين الجريدة وقراءها » نخاطب فيها العمال ونرد على كل سائل منهم عن مسأله ونختم العدد برواية كاملة أو متسلسلة تحتوي من الوقائع ما تمثل حالة الفلاحين والعمال في مصر وسواها .

وإذا لم نتمكن في الأعداد الأولى من تحقيق برنامجنا هذا كله فإننا سنجتهد في تحقيقه رويدا وإننا نقرر بضمفنا ومجزنا مقدما ، وبأننا ما كنا لنقدم هلى مثل هذا العمل الشاق لولا التعضيد الشديد والتشجيع الكبير اللذان فتحنا بهما إخواننا العمال عندما علموا بمشروعنا وأننا عليهم فقط نتكل في نجاح عملنا هذا لا على أى حزب سياسى أو معونة مالية تكيلها لنا الدوائر الرأسمالية شأنها شأن صحف أخرى .
فهذه الجريدة هى للعامل وللعمال فعلى العامل أن يرهاها بعناية وأن يأخذ بيدها طفلة لتأخذ بيده شابا وأن يعلى شأنها لأنها المنبر الذى سيسمع صوته من فوقه » .
(انتهت المقالة)

وقد نشرت المساب هذا من المقالات عن كيفية تكوين النقابات نعتبرها أول نظرة علمية لتكوين النقابات في مصر - ابتداء من العدد الحادى عشر حتى العدد السابع عشر الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٢٥ ولاهمية هذه المقالات من الناحيتين التاريخية والعلمية نشبتنا هنا بنصها ، وباعتبارها من التراث الاشتراكى المصرى .

المقالة الأولى

كيف يجب أن تكون نقابتنا

« حالة نقابتنا العاصرة - ملطنا نقابتنا الكبريتان : توزع قوى النقابات ، وعدم وجود الفكرة النقابية . اهتمام النقابات بحالة العمال المعنوية والأدبية فكيف نصلح هذه الغلطات ١ . إنشاء النقابات واتحادها ثانية على أسس جديدة » .
« لا يخفى على أن ضعف نقابتنا العاصرة وكيف أنها أنشئت على أسس وأهية وأننا إذ أردنا تعداد الغلطات التى ارتكبتها النقابات فقد نصل إلى نتيجة واحدة وهى : أنه ليس عندنا سوى نقابات أغلاط ولكن علينا ألا ننسى أن الحركة النقابية جديدة في مصر وأن كل هيئة جديدة معرضة لارتكابها الغلطات الكثيرة على أن بين الأغلاط التى ارتكبتها نقابتنا غلطتين كبيرتين هما من الأهمية بمكان عظيم وهما :
أولا : توزع قوى نقابتنا وتفككها .
ثانيا : عدم وجود الفكرة النقابية فيها .

والآن فلنتكلم عن هاتين الخلطتين ولنشرح ضررهما شرحا وافيا : يوجد في القطر المصري اليوم ١٤٠ أو ١٥٠ ألف عامل منضمين إلى النقابات المختلفة من ٥٠٠ ألف عامل (ماعدا الذين يشتغلون في الأرض طبعا) وهذا العدد ليس قليلا بالنسبة لبلد مثل مصر تحتلها جيوش أجنبية وتشرف على أعمالها حكومة استعمارية . علي أننا لا نتكلم عن الكمية والعدد بل على النوع والصنف وهذا هو الأهم طبعا .

وإلى جانب النقابات الكبرى الموجودة في مصر الآن مثل نقابات السكك الحديدية ونقابة عمال قناة السويس ونقابة رجال الموانئ التي تضم كل نقابة منها عدة آلاف من الأشخاص الذين يتعاطى كل واحد منهم صنعة قائمة بنفسها نرى نقابات صغيرة جدا لاتضم النقابة منها سوى بضعة أشخاص قد لا يتجاوزون عدد أصابع اليدين لا حرفة ولاصنعة لأحد منهم مثل نقابة العمال الذين يكسرون الجوز وعمال نقابة كي الملابس . . . الخ . نعم إن لكل فريق من الناس يعملون ذات العمل لن يؤلفوا هيئة منهم تضم شملهم وتتولى الدفاع عن حقوقهم . ولكن يجب عليهم ألا يدعوا حق تأليف نقابة ، خاصة بهم قائمة بذاتها منفصلة تمام الانفصال عن أية نقابة أخرى . لأنها تكون من الضعف بحيث يصبح وجودها وزعمه سببا .

ويوجد كذلك أكثر من نقابة واحدة لعمال يحترفون ذات الحرفة ويعملون ذات العمل لعمال الترام لهم نقابتان مختلفتان . نقابة عمال ترام القاهرة ، ونقابة عمال ترام مصر الجديدة ، مع أن عمال النقابتين يعملون عملا واحدا . وموظفو المحلات التجارية لهم كذلك نقابتان مختلفتان كل نقابة قائمة بنفسها ، نقابة الموظفين المصريين ونقابة الموظفين الأجانب . وأغلب من ذلك أن عمال بعض الصناعات يؤلفون عدة نقابات مختلفة فيكون للمهنة الواحدة ثلاث أو أربع أو خمس نقابات مثل عمال الملابس فهناك نقابة لصانعي الملابس البلدية وأخرى لصانعي القمصان الأفرنجية وغيرها لصانعي البنطلونات وسواها لصانعي الجاكيتات ونقابتان لعمال كي الملابس واحدة لعمال كي الملابس البلدية والثانية لعمال كي الملابس الأفرنجية مع أن عمال جميع هذه النقابات هم أبناء حرفة واحدة هي حرفة صنع الملابس وتجهيزها على اختلاف أنواعها .

ويرجع كذلك نقابتان لعمال محل أو مصنع واحد : نقابة للعمال ونقابة لموظفي ذلك المحل أو المصنع مثل نقابتى شركة السكر ونقابتى عمال قناة السويس . . الخ . وما هو أشد غرابة وأذى إلى الدهشة ويحمل دلالة واضحة على عدم تفهم معنى النقابة أنه يوجد أحيانا نقابات تضم العمال وأصحاب العمل في أن واحد . . مثل نقابة الصحافة المصرية ونقابة أصحاب وعمال محلات بيع الطرابيش وتمصيرها ونقابة المزيين المؤلفة من أصحاب محلات التزيين وعمالهم . . الخ .

وسبب هذا الخلط الفادح تأخر حالة العمال في مصر ، وجهل زعمائهم الجهل المطبق ومثل هذا الأمر لم يحدث في بلد غير مصر . بل يمكن حدوثه في سواها وقد حال هذا الخلط وذلك التوزيع في القوى دون كل تنظيم وتوحيد في العمل ، وأصبحت كل نقابة عاجزة عن القيام بالجهاد المفروض عليها في سبيل تحسين حالة العمال .

هذا هو السبب الحقيقي في عدم إسراع كل فئة من العمال إلي مساعدة الفئة التي تضطر إلي الاضطراب مثلاً مما أدى إلى إحباط معظم الاعتصامات التي حصلت في مصر وهو السبب في أن النقابة لم تات إلى الآن بأية فائدة محسوسة للعمال ولا هي أشمرت عن أية مصلحة حقيقية لهم .

قلنا إن الفلطين الكبيرتين اللتين ارتكبتهما نقابائنا إلي الآن هما (أولاً) توزيع قواها وقد تكلمنا من هذه الغلطة (وثانياً) عدم وجود الفكرة النقابية فيها وهي الغلطة التي لا بد لكل نقابة حديثة ليس لها قادة مجربين كثيرو الاطلاع من الوقوع فيها .

إن الفكرة السائدة على النقابات المصرية في الوقت الحاضر هي فكرة الأعمال الإنسانية والإحسان أما فكرة التنظيم العملي أو فكرة تنظيم هيئة من العمال لتنظيم مجموع طبقة العمال فضعيفة إن لم نقل معدومة فبعض نقابائنا تهتم في الدرجة الأولى بتكفين وجنازة ودفن من يموت من أعضائها ، وهذا عمل إنساني جميل مستحب لكنه يجب ألا يكون من عمل النقابات . نعم إن العامل عندما يموت يحسن أن تجرى له جنازة حسنة ويجب أن يمشى الكثيرون في مشهده ولكنه يجب قبل كل شيء أن يعيش عيشة حسنة فالنقابة تعمل بعد موت العضو لا قبل ذلك ، ونقابات أخرى تهتم بالتعاون والمساعدة فهي لا تتأخر عن نجدة المريض والمصاب ولكنها لا تفكر في تحسين حالة العمال عموماً مثل السعي لتقرير العمل ثماني ساعات في اليوم ومن تشريع خاص للعمل وحماية المرأة العاملة والعمال الصغار من الصبية والبنات . . الخ . وقد ينص قانون النقابة على هذه الأمور الجوهرية ولكن ذلك النص يبقى حبراً على ورق .

ولا يوجد ثمة ما نقوله عن اهتمام النقابة بحالة العمال المعنوية والأدبية لأن ذلك الاهتمام مدوم كلية لا يوصف ، فالنقابات تجهل تمام الجهل واجباتها في هذا الشأن فإلي الآن مع وجود عدد كبير من النقابات لا يوجد ناد واحد للعمال يجد العامل فيه كل المستلزمات الأولية للرعاية الجسمية الفعلية عندما يكون خالياً من العمل فلا يوجد - في أي ناد - غرفة للمطالعة يمكن للعامل فيها أن يقرأ جريدة من الجرائد التي تهتم بالعمال وأحوالهم أو يطالع كتاباً يهمه مطالعته ولا يوجد كتاب ابتدأى يمكن للعامل المبتدئ أن يتدرج بواسطته في القراءة أو مؤلف يتعلم منه العامل ما هي النقابة ولماذا هو عضو في نقابة وما هي واجباته نحو النقابة وواجبات النقابة نحوه وما هي مصالح طبقة العمال التي تختلف عن مصالح الرأسمالية وأصحاب الأعمال . . الخ .

لقد سمعنا مرارا قول المعترضين إن العمال لا يعرفون واجباتهم ، وإنهم يقلقون موقفا سلبيا بالنسبة للهيئات التي يجب أن تجمعهم وتضم شملهم ولكننا نسال هؤلاء المعترضين كيف تريدون أن يهتم العامل بالنقابة إذا كانت هذه النقابة لا تقوم بأى واجب نحوه ولا تنفذه بشئ يجب أن نظهر للعمال أولا أن النقابة إنما أنشئت لأجله وأن نستدرجه إلى الاهتمام بأعمال النقابة يجعل نصيب له فيها لا أن نكتفى بأن نأخذ منه كل شهر الرسم المفروض عليه ودفعه للنقابة وكفى .

والآن يتبادر إلى ذهن القارئ أن يسألنا عما يجب عمله لإصلاح أغلاط النقابات ؟ . والجواب الوحيد عن هذا السؤال المهم هو أنه يجب أن نبتدىء العمل من أوله ونخطو به خطوة فخطوة على أن تكون هذه الخطوات جدية متتابعة مستمرة وأن نعيد بنيان نقابائنا واحدة فواحدة على أساس الطبقات فلا نخلط بين العامل وصاحب العمل . وأول ما يلزم القيام به ضم أبناء الحرفة الواحدة أو الحرف المتممة لبعضها في هيئة واحدة وإنا إذا ابتدأنا من الآن هذا العمل لا نكون قد فعلنا ذلك متأخرين كثيرا بالنسبة لعالمنا السياسية والاجتماعية . ومتى ضم أبناء الحرفة الواحدة إلى هيئة واحدة ذات عدة أفرع لكل فرع من العمل فرع ويجب جمع كل تلك الهيئات في اتحاد عام للنقابات كلها على أن يكون لكل هيئة من العمال أو النقابة أفرع من جنسها في كل مدينة من مدن القطر - فجميع موظفى المحال التجارية في العاصمة يجب أن تكون لهم نقابة واحدة ذات عدة أفرع - فرع للكتاب وفرع للباية وفرع لعمال تفسير الطرود .. إلخ . وهذا لا يمنع أن يكون لكل محل تجارى هيئة فرعية ضمن النقابة لعمال ذلك المحل وكل نقابة من هذا الصنف في الإسكندرية والمنصورة وطنطا وبورسعيد .. إلخ . تكون تابعة للنقابة المركزية في القاهرة . كذلك يكون لجميع هذه النقابات اتحاد عام ولهذا الاتحاد أفرع في كل مدينة أيضا مثل الإسكندرية وطنطا والمنصورة .. إلخ . أى أن كل هيئة من هيئات العمال في المنصورة مثلا تكون تابعة لنقابة الحرفة التى هى منها ، وهذه النقابة تابعة في أن واحد للنقابة التى من ذات الحرفة في العاصمة كما هى تابعة لفرع اتحاد النقابات في المنصورة نفسها .

وعلىنا في ذات الآن أن نسمى لأن يكون للعمال عدة مدارس و عدة نواد يجتمعون فيها للمباحثة والمداولة في شئونهم ليتمكنوا من أن يديروا أنفسهم بأنفسهم ويكون زعماءهم منهم لا من أغراب عنهم ، وأتينا متى عرفنا أن نقابائنا لا تزال في أول عهدها وأن تكوينها حسب مقتضيات التنظيم الحديث أمر سهل جدا لأنها لم تأخذ بعد شكلا خاصا بها كما هى الحالة في أمريكا وإنجلترا مثلا ، تأكدنا أن مهمة تنظيم النقابات المصرية ليست أمرا في منتهى الصعوبة ، ففي إنجلترا عندما أريد تغيير بعض النظم النقابية حالت صعوبات حمة دون ذلك لأن النقابات كانت قد اعتادت على نظمها العتيقة فصارت من الصعوبة بمكان أن تتحول منه أما في مصر فالحالة على عكس ذلك تماما .

وفى المقال التالى سنتكلم من هذا الأمر بتطويل أكثر . أما الآن فإننا نطلب من جميع العمال الذين يرون ضرورة إعادة تنظيم النقابات وتشبيدها على نظم وأساسات أفضل من النظم والاسس العاصرة وهم كثيرون على ما نعلم أن يتكروما بإبداء آرائهم على صفحات جريدة الحساب ليطلع كل واحد على أفكار الآخر وعند احتكاك الآراء يظهر الأفضل والأحسن وذلك فى سبيل إفهام العامل المصرى مصلحته وواجباته وهو أفضل عمل محتام على كل مفكر فى أن يقوم به .

(ق . د .)

المقالة الثالثة [*] .

كيف يجب أن تكون نقابتنا

هكذا تكلمنا فى المقال السابق عن اللجان التى يجب أن تؤلف من العمال فى الحال التجارية والورش فإننا نذكر أن مثل هذه اللجان تؤلف عادة فى الأماكن التى لا ينقص عدد المستخدمين فيها عن ١٠ أو ١٢ أو ١٥ حاملا على الأقل وبالطبع إنه من المفهوم بدها أن اللجنة يجب ألا تؤلف من كبار الموظفين والمستخدمين بل من المستخدمين الذين هم أقرب إلى أصاغر العمال منهم إلى مدير المحل وصاحب العمل وعلى مثل هذه اللجنة أن تكون الوساطة بين العمال على السواء وبين النقابة من جهة وبينهم وبين صاحب المحل من جهة أخرى وعليها أن تدافع عن حقوق مجموعة العمال كما أن عليها أن تدافع عن كل عامل من العمال على حدة ما إذا اعتدى على حق من حقوقه فعليها مثلا ملاحظة ما إذا كانت أجرة العامل تدفع فى مواعيدها وإذا كانت شروط العمل أو شروط العقد إذا كان ثمة عقد ، تراعى بدقة وأن تسعى لتكون شروط العمل للنساء والأولاد خفيفة محتملة وساعات العمل لهؤلاء قليلة ما أمكن وأن ترى فيما إذا كانت الشروط الصحية متوافرة فى محل العمل أم لا . . وأن تسعى كى لا يقبل من العمال فى أى عمل إلا أعضاء النقابات الداخلة فى الاتحاد العام . . الخ .

وعلى هذه اللجان واجبات أدبية ومعنوية تجاه العمال فيطلب منها أن تطلب من النقابات تعيين واحد من المبرزين فى علم من العلوم التى تهتم هذه الفئة من العمال (مثل السياسة - الجغرافيا - والاقتصاد والاجتماع . . الخ) ليلقى عليها محاضرات أو دروسا سواء فى مقر النقابة أو فى أى مكان ممنوس آخر على أن يكون المحاضر من المعروفين بميولهم إلى العمال والعارفين باحتياجاتهم .

وعلى اللجان أيضا أن تتفق كل بضع لجان فتفتح مدرسة ليلية ابتدائية لتعليم

* ظهرت المقالة الثانية فى العدد الثانى عشر من الحساب وقد صابرت إدارة المطبوعات .

الأمى من العمال وإنشاء ناد لهم يحتوى على مكتبة فيها كل ما يهم العامل قراءته من الكتب القيمة المفيدة .

ومثل هذه اللجان هى بمثابة العمود الفقري للنقابات التى لا يمكنها نظرا لاتساعها أن تهتم بدقائق الأمور التى تهتم بها اللجان ، فاللجان هى التى تمد النقابات بالقوى المعنوية اللازمة - الطبقة العاملة - وهذه اللجان تنتخب فى اجتماع يعقده جميع عمال المحال والمصنع وتكون مألوفة من أكثر الأشخاص لياقة لتمثيل العمال ومن أشدهم نشاطا وأعظمهم فيرة على مصلحة الطبقة العاملة ولكن ذلك لا يمنع أن يتمتع كل عامل على عمل أعضاء اللجنة ليكون عضوا نافعا فى الحركة النقابية يمكنه أن يفيد نقابته فيما إذا انتدبته لأى عمل من الأعمال السائدة وبالاختصار فإن على كل عامل أن يعمل أى عمل يعمل المجموع وعلى اللجنة أن تجد لكل واحد عمله مهما كان طفيفا ليعتمد على الافادة فلا تستكثر هى لنفسها كل أعمال وخدمات العمل فعليها أن تعين هذا العامل مثلا فى اللجنة الفرعية التى تجمع الاكتتابات الشهرية للنقابة وذلك العامل فى اللجنة الفرعية التى تعتنى بشئون العامل الأدبية والمعنوية فى النادى والمكتبة والمدرسة . . الخ وذلك العامل للجنة الفرعية التى تهتم بإصلاح ما يقع فى العمل من المنازعات أو اللجنة الفرعية التى تهتم بشئون العمال الصحية . . الخ .

وعلى اللجنة العامة أن تعين عضوا من أعضائها فى كل لجنة فرعية من اللجان التى ذكرناها وهذا العضو هو الذى يكون مسئولاً عن العمال أعضاء لجنته الفرعية أمام اللجنة العامة .

وعلى كل عامل أن يكون مطلعا تمام الاطلاع على أعمال اللجان الفرعية للجنة المحل العامة وعلى أعمال لجنة النقابة نفسها فلكل عامل حق الرقابة ومعرفة ما يعمل وما يجرى باسمه ومصلحته ولذلك فعلى العمال أن يعقدوا ما أمكن اجتماعات كثيرة يعرض فيها أعضاء اللجان على اختلافها أعمالهم ليناقشهم العمال فيها ويطلبوا منهم الإيضاح اللازم وتفسير ما يفلق عليهم من الأمور .

ومع أن أعضاء اللجان يكونون عادة منتخبين من أحسن العمال وأكثرهم لياقة ونشاطا إلا أن الاحتياط يقضى بالا ينتخبوا لوقت طويل فيستعدوا على الأمر والنهى وتمثلهم المواطنين البيروقراطية كما شاهدنا فى لجان نقابات كثيرة رفض أعضاؤها تسليم ما يعهدتهم عندما انتخب سواهم ولكن ذلك لا يمنع أن يعطوا الوقت الكافى لإظهار مقدرتهم على العمل .

وعلى العمال أن تسعى بكافة الطرق الملائمة لتحمل أصحاب الأعمال على الاعتراف بنقابيهم نعم إن دون اعتراف أصحاب العمل بصفة اللجان عقبات شتى لكن حسن تنظيم النقابات وشدة اتحاد العمال يتخطى مثل هذه العقبات مهما كانت صعبة .

قلنا إن اللجنة مسئولة عن أعمالها أمام مجموع عمال المحل التي هي منهم وهي - أيضا في ذات الوقت مسئولة أمام لجنة النقابة وعليها أن تقدم للنقابة تقارير شفاهية وكتابية من الأعمال التي تطرأ عليها وعن تصرفاتها الخاصة وعن سير العمل في ذلك بأن تكون النقابات مطلعة تمام الاطلاع على أعمال كل محل فيه عمال من مصانع وورش ومعامل ومخازن تجارية وتصرف أرباح أصحاب هذه المحال بالتقريب وتقدم أعمالهم أو تأخرها وهم جرى ..

وهذه اللجان تكون بالطبع خاضعة لمجلس إدارة النقابة التابعة لها وللمجلس إدارة هذا المحل أن يخلص أعمال اللجان ويزيد عدد أعضائها عند اللزوم وله أيضا إذا رأى أن الضرورة تدعو إلى حل اللجنة أن يحلها ويدعو العمال إلى انتخاب غيرها على أنه لا يجوز لمجلس إدارة النقابة تعيين أعضاء اللجنة بأي وجه من الوجوه .

وإذا كانت اللجان مسئولة لدى العمال الذين انتخبوها ولدى مجلس إدارة النقابة فإن مجلس الإدارة هذا مسئول لدى هيئة مجموع لجان المحال التجارية ولدى جمعية العمال العمومية .

ويجب ألا نترك مجالس النقابات بدون رقابة فعلية على أعمالها فيكتفى بانتخاب المجلس وتركه يعمل حرا من كل قيد مدة سنة كاملة أو سنتين بل يجب أن تجتمع هيئات لجان العمال كل شهر مرة على الأقل لتتأمل في أعمال مجلس الإدارة ويعرض هذا المجلس الأعمال المهمة فيبحث فيها .

فإذا اتبعنا هذه الخطى فإن نقابتنا تصبح مبنية على أساس متين وتكون مسئولية العاملين فيها محبوبة الأطراف . إذ يصبح أصاغر العمال مسئولين لدى كبارهم ، والكبار مسئولين أيضا لدى أصاغرهم ، فأصغر لجنة لأصغر محل تجارى مسئولة لدى أكبر مجلس إدارة لأوسع نقابة كما أن هذا المجلس مسئول لديها أيضا كما رأى القارئ مما تقدم ، وشعار العمال يجب أن يكون : أن على أبسط عامل وموظف أن يتمكن ليكون قادرا على قيادة نقابته والهيمنة عليها إذا اقتضت الحالة في أى وقت .

وهنا يطرأ علينا مسألة تولدها ظروف مصر الخاصة وهي كيف تؤلف لجان أعمال المحال التجارية الصغيرة التي لا تضم إلا عددا قليلا من العمال تطرأ لعدم اتساع نطاق الأعمال في القطر المصرى وهذه مسألة مهمة وجديّة معا ولكنها ليست بالمسألة التي يصعب حلها فإن على النقابة أن تجمع عمال كل الذين يعملون في محال صغيرة من ذات النوع في كل محل منها عامل أو اثنين أو ثلاثة أو خمسة مثلا وتدعوهم لانتخاب لجنة واحدة لجميع عمال تلك المحال الصغيرة التي في ذلك الصي أو الشارع وذلك متى كان مجموع العمال لا يزيد عما يوجد عادة في محال تجارى متوسط وتدهى مثل هذه اللجنة عادة لجنة عمال منطقة أو شارع أو حي أو يطلق عليها اسم آخر يناسبها .

وواجبات مثل هذه اللجان التي يوكل إليها الاهتمام بعمال عدة محال صغيرة هي ذات واجبات لجنة المحل الواحد إلا أنها أصعب وأدق طبعا - ولذلك فعلى مجلس إدارة النقابة أن يعنى مناية خاصة بمثل هذه اللجان أن يعطيها من وقته واهتمامه أكثر مما يعطى لاية لجنة أخرى .

مقالة الرابعة

كيف يجب أن تكون نقابتنا

قلنا في مقالاتنا السابقة أن النقابات يجب أن تبني على أساس بذل كل عامل ما عنده من جهود ومقدرة في العمل وعلى مبادئ المسئولية المتبادلة فلجنة العمال في أحد المحال التجارية أو إحدى الورش التي ترسم خط السير لكل عامل عضو في النقابة وتصدر إليه تعليماتها وهو مسئول أمامها كما هي الأخرى مسئولة لدى الجمعية العمومية للعمال الذين يمثلهم ولدى لجنة النقابة في أن واحد ولجنة النقابة مسئولة لدى جمعية اللجان أو مؤتمر اللجان ولدى جمعية العمال العمومية أي جميع أعضاء النقابة كما أنها مسئولة أمام مجلس اتحاد العمال ومجلس اتحاد مسئول لدى جمعية ممثلى العمال ولدى الجمعية العمومية ولدى مؤتمر العمال العام .

فإذا ما بنينا نقابتنا على هذه الطريقة وكوناها حسب هذه الإرشادات فإننا نحصل في وقت قليل على تنظيم حقيقى للطبقة العاملة ذي ملاحية وديمقراطية واستميتين ونظام محترم نأخذ المفعول وهكذا تحرر الطبقة العامة نفسها من بعض الطفيليين الذين يدهون حب الطبقة العاملة ويختلطون بها ليمسكوا عليها لا ليساعدها ويقدموا لها المساعدة الواجبة والآن فلنعد إلي مسألة جمع عدة حرف متشابهة في اتحاد واحد أو نقابة واحدة ذات عدة أفرع مما كنا قد أشرنا إليه من قبل إيجازا ووعدنا بالكلام عنه مطولا فيما بعد ولا يمكننا الآن أن نحدد بالضبط عدد النقابات الكبرى التي يجب أن تنشأ في القطر المصرى لتبتلع في جوفها مختلف هيئات العمال لأن ذلك اقتضى درسا جديا وتفكيرا طويلا لم تصل بعد إلي وجوب الكلام عنه لنتمتع فيه كفاية ولكن يمكننا أن نقول كلمة في هذا الشأن تكون على ما يلوح لنا شديدة القرب من الحقيقة ان لم تكن الحقيقة نفسها :

أولا : يجب أن تألف نقابة لعمال السكك الحديدية تضم جميع طوائف العمال في مختلف أعمال السكة الحديدية .

ثانيا : تنشأ إلى جانب النقابة الأولى نقابة أخرى لجميع عمال النقل على اختلاف أنواعه مثل عمال الترام وعمال السيارات والأحذية وعمال النقل في الموانئ والعمالين البحارة (المراكبية) الخ .

ثالثا : نقابة لعمال المواصلات والمغابرات مثل عمال البريد (البوستة) والبرق

(التلغراف) والتليفون والتلغراف اللاسلكى .

رابعا : نقابة عمال المعادن تضم الحدادين والبرادين والخماسين والسمكوية وغيرهم من العمال الذين يشتغلون فى أصناف المعادن المختلفة .

خامسا : نقابة لعمال المواد الكيميائية مثل الصباغين والدباغين وسواهم ممن يشتغلون فى أى فن من فنون الكيمياء .

سادسا : نقابة عمال المطابع مثل الطباعين وصفيقة الأحرف والمجلدين وعمال آلات الطباعة والذين يصلحون هذه الآلات ويسبكون الأحرف إلخ .

سابعا : نقابة البنائين وتضم كل عامل يشتغل فى أى فرع من أفرع البناء مثل تقطيع الحجارة ورصها والذين يهيئون الدعائم الخشبية للأسقف وسواها وباختصار كل ما يدخل فى بناء منزل .

ثامنا : نقابة لعمال الخشب مثل التجارين والغراطين والعمال الذين يعملون فى نقش الخشب (الأومجية) وتطعيمه بالعاج والمظم إلخ .

تاسعا : نقابة لعمال الماكل وكل صنف يستعمل بواسطة الفم مثل البدالين والجزارين والملوانية وعمال مصانع سكر ومصانع البيرة وباقى المشروبات الروحية وعمال معامل الزيت والسيرج وتضم هذه النقابة عمال الدخان لأنه يستعمل بواسطة الفم وسواها من عمال الأكل والشرب وكل ما يدخل الفم .

عاشر : نقابة عمال النسيج فتضم الذين يهيئون الخيوط والذين ينسجونها ويحيكونها ويكيسون المنسوجات ويحضرونها إلخ إلخ وباختصار كل عامل يشتغل فى سبيل صنع أى نوع من المنسوجات .

حادى عشر : نقابة عمال الجلود مثل عامل الأحذية والعقائب (الشنط) والسروجية والمحافظ الجلدية إلخ .

ثانى عشر : نقابة عمال المناجم الذين يستخرجون الصودا والملح وعمال المقالع الحجرية ومناجم الفحم .. إلخ .

ثالث عشر : نقابة عمال الزراعة ولا تعنى بهم الفلاحين بل العمال الذين يشتغلون فى الأرض لصناب سواهم مثل الجنائنية والذين يزرعون القضار والأشجار والذين يلتقطون القطن وكل عامل يعمل فى الأرض لصناب سواء دون أن يكون فلاحا يعمل فى أرضه الخاصة .

رابع عشر : نقابة عمال المحال العمومية مثل القهاوى والمطاعم والفنادق والحانات والبارات ومحلات بيع الحلويات .

خامس عشر : نقابة الغدامين مثل الفراشين وطباخى وسفرجية المنازل والبوابين . إلخ .

سادس عشر : نقابة موظفى ومستخدمى المحال التجارية .

صابع عشر : نقابة رجال العلم والأدب مثل أساتذة المدارس والصحافيين .
ثامن عشر : نقابة رجال الصحة مثل الأطباء والصيادلة (غير أصحاب الصيدليات)
والمرضى والمرضات وأطباء الأسنان .. إلخ .
تاسع عشر : نقابة الفنون الجميلة التي تضم الممثلين والرسميين والمصورين
والموسيقيين والعافرين والنقاشين إلخ .

هذه النقابات الكبرى التي نرى أن تضم مختلف عمال الصنائع والمهن والفنون
وغير ذلك من طوائف العمال أن تكون كل نقابة مؤلفة من عدة أفرع لكل نوع من العمل
فرع خاص به وهذه هي الطريقة التي اتبعتها معظم بلدان أوروبا وأمريكا في تكوين
النقابات وتنظيم هيئات العمال فيها . وقد برهن الاختيار على أن مثل هذه النقابات وإن
كانت تظهر لأول وهلة كأنها كبيرة جدا ولا يمكن لمجلس أن يجمع أطرافها ويلم حواشيها إلا
أن التجارب الكثيرة أظهرت أن مثل هذه النقابات أنفع للعمال وأكثر فائدة لهم ومقدرة
على الدفاع من حقوقهم .*

وقد بدأت الآن نقابات أوروبا تتعدى حدود بلادها فبعد أن كانت كل نقابة تضم
صنف العمل في دولة واحدة أصبحت النقابات دولية أو اسمية (نسبة إلى الأمم) أي تضم
طائفة العمال في عدة بلدان فنقابة النقل والمالكم والمعادن والمناجم .. إلخ في أوروبا لا تضم
العمال الانجليز وحدهم أو الفرنسيين أو الألمان فقط بل هي نقابات متعددة تضم كل عمال
فرنسا وانجلترا وإيطاليا وألمانيا والنمسا إلخ .**

نعم .. ان هذا العمل الذي ندعو إليه لن يتم في أسابيع أو أشهر قليلة وقد يستغرق
إنشائه بضع سنوات على أن البدء في تأسيسه يجب ألا يتأخر مطلقا بل يلزم أن نسارع إلى
البناء من الآن بدون إبطاء .***

فعلى كل عامل منخرط في نقابة ذي ذكاء وفهم ومارف بواجباته في هذه الحياة
وعلى كل موظف في نقابة وعلى كل زعيم نقابة حقيقى أن ينشر الدعوة إلى هذه الفكرة
بين العمال وأن يشرح فكرة تعاون النقابات وهيئات العمال وأن يهيه الطريق ويعد
الأساس الصالح للنقابات المقبلة التي يجب أن تكون حسب الأصول والمبادئ التي
شرحناها في مقالاتنا هذه .

* هذا الشكل التنظيمى للنقابات هو ما يسمى بالتنظيم الصناعى للنقابات .

** المقصود بذلك هو الاتحادات المهنية الدولية لنقابات صناعة واحدة مثل صناعة النسيج . وليس المقصود بها
ما وجد أو ما يدرى . لوجوده لتنظيم نقابى واحد للماملين في شركة متعددة الجنسيات .

*** لم يتحقق هذا البناء التنظيمى للنقابات المصرية والذي دعت إليه الصواب مبكرا (١٩٢٤) لا ابتداء من عام
١٩٥٩ ولكنه أخذ وحده الأقرب إلى ما جاء في معة الصواب عام ١٩٦٤ بصدر القانون ٦٧ لسنة ١٩٦٤ الغاص
بنقابات العمال . ثم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨١ والذي تعدد بمقتضاه عدد
النقابات العامة بـ ٢٩ نقابة عامة .

وعلى النقابات أن تصدر الكتب والكراريس الصغيرة في هذا الموضوع فتشرحه شرحاً وافياً وتوزع مطبوعاتها على كل عامل وتتكلم كل كراسة أو كتاب عن مشكلة من مشكلات العمال وعن طريقة من طرق تنظيم النقابات وفائدة من فوائد التضامن والتعاون وتظهر للعمال بوضوح كيفية التغلب على تلك المشكلة واتباع هذه الطريقة والاستفادة من ذلك الأمر... إلخ إلخ.

وعلى مجالس إدارات النقابات التي يجب أن تتخذ في نقابة واحدة أن يؤلف كل مجلس منها لجنة لدرس مختلف مسائل العمال وجميع شئونهم ، وأمورهم ووضع قانون النقابة ثم يجتمع مؤتمر بين اللجان لتعرض عليه خلاصة أعمال تلك اللجان فيبدى رأيه فيها ويضع أساسات اتحاد النقابات المتشابهة في نقابة واحدة ذات عدة أفرع . وبالنسبة أن على النقابات الكبرى الموجودة الآن في القطر المصري وهي تضم بلا ريب عدداً كبيراً من أرقى العمال وأشدهم ذكاءً وفهماً أن تبادر بالعمل وتعيد بناءها على الأساس الذي شرحناه في هذا المقال والمقالات السابقة لتكون مثلاً يحتذى به باقي النقابات .

المقالة الخامسة

كيف يجب أن تكون نقابتنا

تكلّمنا في مقالاتنا السابقة عن مجرد تنظيم نقابات العمال وقد حاولنا أن نبين للقراء كيفية تكوين جميع هيئات العمال من لجنة المحل التجاري أو الورش الصناعية إلى هيئة اتحاد النقابات الدولية التي تضم عدة اتحادات نقابات لعدة بلدان . وبذلك نكون قد شرحنا نصف المسألة فقط إذ لم نتكلم إلى الآن إلا عن مجرد التنظيم وتنظيم النقابة ليس كل شيء يرجى من حصر جهود العمال وتوحيدها وكأننا بما كتبنا إلى اليوم قد رسمنا هيكل المسألة وبقي علينا أن نعطي لهذا الهيكل روحاً حية لتنه الحياة فيه . ونعني بروح النقابة وحياتها الواجبات المفروض عليها القيام بها فواجبات اتحاد النقابات وواجبات كافة أفراد الطبقة العاملة في القطر المصري .

إن نقابات العمال ليست مجرد هيئة اقتصادية منظمة تضم عدداً كبيراً من العمال أو طائفة منهم عليها أن تعنى بالاختلافات التي تنشأ من أن إلى آخر بين العمال وأصحاب العمل فحسب بل إن نقابات العمال هي هيئات اقتصادية منظمة لطبقة خاصة من طبقات الأمة واجب عليها بمجرد وجودها مقاومة استغلال وسرقة الرأسماليين للعمال وعليها أن تتجاهد في سبيل تحسين حالة ومعيشة العمال شيئاً فشيئاً إلى أن تصل الطبقة العاملة إلى أحسن حالة ترجى لها .

أما الاختلافات بين أصحاب العمل والعمال فليست إلا مظهرًا من مظاهر العداء الشديد بين هاتين الطبقتين وذلك العداء الذي سيبقى ما بقيت العالة على ما هي عليه الآن من عدم الانصاف وامتهان حقوق العمال .

وهنا يجدر بنا أن نتساءل عن المقصود من الجهاد في سبيل تحسين حالة ومعيشة الطبقة العاملة . إن معنى ذلك أن النقابة يجب ألا تكون راضية كل الرضا أو معتبرة نفسها قد عملت كل ما يجب عليها أن تعمل عندما تبيع اعتصاما تقوم به أو تصل إلى شروط حسنة للعمل تعدها مع أصحاب العمل بل عليها أن تطلب بعد ذلك طلبات أخرى لتصل في النهاية إلي الحصول على كافة حقوق العمال المهضومة . . لنضرب على ذلك مثلا ونفرض أن الفبازين يشتغلون الآن من ١٤ إلى ١٦ ساعة كل يوم وأن الواحد منهم يتقاضى لقاء هذا العمل الشاق من ١٢ إلى ١٥ قرشا في اليوم فطليت نقابة الفبازين أن يحدد يوم العمل بعشر ساعات وأن ترفع أجور العمال كذلك . فإذا ما اتحد جميع عمال الفبازين فإنيهم يصلون إلي هذه المطالب بلا ريب ، ويكون ذلك ربعا عظيما لهم بالنسبة لحالتهم العاصرة السيئة ولكن هل هذا الربح هو الحد الأقصى لمطالبهم وآخر ما يجب أن يصلوا إليه ؟ . . بلا شك . . كلا . إن عمل الفبازين هو أكثر كل الأعمال مشقة ونسبيا ، فإذا ما اشتغل العامل حتى مشر ساعات فقط في مثل الظروف السيئة التي يعمل فيها ، فإن ذلك يكون ضللا شاقا وكثيرا عليه القيام به ، ولذلك فإنه يكون من أول واجبات نقابة الفبازين أن تسمى حالتهم نربح المطالب الأولى في أن تنظر في الطرق المؤدية لتربح مطالب أخرى في تقليل ساعات العمل وزيادة الأجور .

أن المطالب تقسم إلي قسمين : فقسم منها خاص بجميع طوائف العمال على العموم وقسم خاص بطائفة منها أو بعمال نقابة من النقابات . وسنتكلم أولا عن المطالب الخاصة بكل نقابة على حدة ثم نتكلم عن المطالب العامة :

فالمطالب الخاصة ، تتعلق بنوع العمل الذي يقوم به العمال وبالظروف التي يضمهم عملهم فيها . ومثل هذه المطالب يجب أن تكون خاصة بإزالة ما في نوع العمل من سيئات ومضار . لنرى ما يجب أن تكون عليه مطالب عمال الدخان ومطالب عمال المطابع . مثلا معلوم أن تسعين في المائة من عمال الدخان وعمال المطابع يصابون بعد ١٠ أو ١٢ سنة من العمل المتواصل بأمراض في صدورهم ينجم عنها السل غالبا فالدخان فيه سم النيكوتين تعمل رائحة الدخان التي تتسرب بواسطة الفم والأنف إلي رئتي العامل وتتلفها وكذلك الرصاص الذي تعمل منه الأحرف تتفتت بعض أجزائه عند العمل وتتسرب كذلك إلي الرئة

وتعمل عمل النيكوتين . فلا يكفي والعالة هذه أن تطلب نقابات عمال الدخان والمطابع مجرد انقاص ساعات العمل وزيادة الأجور بل من الواجب عليها أن تطلب أن تكون محلات العمل مهيأة تهوية كافية وأن يفحص العمال طبيا في أوقات معينة بانتظام وأن يعطى كل عامل مقدارا معينا من اللبن الحليب كل يوم على نفقة صاحب العمل ليشربه ويستعشى بواسطة التغذية فيما يسفر من قواه لعمله وأن يعطى إجازات طويلة الخ .

أما في أنواع العمل الأخرى التي لا يوجد فيها خطر قريب مثل الفطر الذي يتسبب عن العمل في مصانع الدخان والمطابع بل تمتد على أخطار العمل العادية فعلى النقابات أن تدرس بانتباه الجهد الذي يتأتى عنها . وكيفية تدارك وقوعه وتصوغ مطالبها على هذا الأساس فعمال المعادن الذين يخشى أن تجرح أجسامهم أو تفقد أعينهم من القطع المعدنية التي تتطاير أمام العمال يلجأ على نقاباتهم أن تطلب الوقاية اللازمة لهم من مثل ذلك الخطر .

أن من واجبات النقابات أن تنظر بإيمان وتبصر ما في كل نوع من أنواع العمل من سيئات ومضار وتدرس كيفية إزالتها دوسا وفيما فتحتهم على أصحاب العمل أن يعملوا على إزالتها وتطلب من الحكومة أن تساعد لهم لجلبهم الرأسماليون إلي مطالبهم هذه المتعلقة بسلامة أرواحهم .

أما مطالب الطبقة العاملة على العموم فخاصة باتحاد النقابات الذي يجب عليه أن يصنع تلك المطالب ويطلب من الجهات التشريعية في البلاد ومن الحكومة أن تتخذ الإجراءات اللازمة وتسن القوانين الكافية لصيانة حياة الأفراد من الطبقة العاملة وإعطائهم حقوقهم .

ما هي المطالب التي يجدر باتحاد النقابات أن يطليها باسم جميع العمال ؟ . . لا نخلن أنه من الصعب معرفة مثل هذه المطالب فكل عامل على جانب من الذكاء يعرفها بحذاقها وهي باختصار :

أولا : جعل ساعات العمل ثمانية ساعات كل يوم لجميع طوائف العمل على العموم .
ثانيا : تحديد حد أدنى لأجور كل نوع من أنواع العمل لا يجوز تخفيضه من حيث النقصان ويجب تخفيضه من حيث الزيادة .

ثالثا : إنشاء ضمانات عامة للعمال الذين يصابون بإصابة تمنعهم عن العمل أو يتقدمون في السن أو يموتون أو يطردون من عملهم لأي سبب من الأسباب . . إلخ .

رابعا : إنشاء قلم لإحصاء العمال العاطلين وتسجيل اسم كل عامل منهم مع معرفة مهنته لإيجاد عمل له .

خامسا : رقابة الحكومة على العمل وأمكانه إزالة المضار التي تصيب العمال .
سادسا : من قانون لحماية المرأة العاملة يضمن لها الحصول على أجرها في أسابيع
حبلها الأخيرة والأسابيع الأولى بعد الولادة دون أن تعمل في أثناءها عملا .
سابعا : سن قانون لحماية الأولاد بالعمل .
ثامنا : قيام الحكومة بأعمال عامة واسعة النطاق ومتواصلة لتشغيل العمال
العاطلين (أى الذين بلا عمل) .

تاسعا : جعل تعليم أبناء العمال إجباريا ومجانا مثل باقى طبقات الأمة .
ومثل هذه المطالب لا يفيد الحصول عليها إلا إذا اعترفت الحكومة واعترفت أصحاب
العمل بصفة النقابة باعتبار أنها الممثلة الشرعية للعمال قانونا وبدون هذا الاعتراف فإن
العامل لا يكون وثقا فيما إذا كان ما يحصل عليه مرة لا ينزع منه يوما ما وكذلك فإن أول
المطالب وأهمها للطبقة العاملة هي اعتراف الحكومة وأصحاب العمل بنقابتهم .
وهذه المطالب هي أقل ما يجب على العمال أن يناهوه من حقوقهم والدليل على ذلك
أن جميع عمال كافة البلدان المتقدمة قد نالوا هذه المطالب من زمن طويل ولا يفكرون الآن
بأمثالها بل هم يجاهدون في سبيل الحصول على ما يجب عليهم الحصول عليه بعد ذلك .
(ق . د)

المقالة السادسة

كيف يجب أن تكون نقابتنا ٨ مايو ١٩٣٥

إن برنامج المطالب الذى نشرناه في المقال الأخير هو أقل ما يجب على العمال
المصريين أن يطالبوا به وهو برنامج يجب تحقيقه . ويحقق عاجلا لو عرف العمال كيف
يسعون في سبيل تحقيقه بالطرق المنظمة .

وماهى الطرق المنظمة التي تؤدي إلى تحقيق مطالبنا ؟ . .
أن كل عمل فردي وجميع أعمال العمال والنقابات يجب أن توحد في فريق واحد
وتنظم لتسير على نظام ومبدأ واحد والهيئة التي يجب أن تنظم هذا العمل وهى هيئة
اتحاد النقابات عليها أن تضع الخطط وتقود باقى هيئات العمال إلى الغاية القصوى التي
تضطلعها نصب هيئتها .

على أن اتحاد النقابات لكي يتمكن من قيادة الطبقة العاملة والسير في طليعتها
يجب أن يكون هيئة عمال ديمقراطية ذات تنظيم مركزي ومنخبة من العمال أنفسهم .
إننا لا نود أن نتفقد في كلامنا هذا أيأ كان أو توجه الملام على أى شخص ولكننا

مضطرون إلى القول أن هيئة اتحاد العمال حسب ماكانت عليه وماهى عليه الآن لا يمكنها أن تدمى أنها هيئة منظمة تصلح لقيادة العمال . وذلك لأسباب عدة منها أنها لم ينتخبها العمال اذ لم يشترك أى عامل فى تكوينها ولأن الذين قاموا على رأس هذا الاتحاد لا تربطهم به أية رابطة . فهم لا يعلمون احتياجاته ولا ما هى واجباته والفروض المفروضة عليه بل إنهم لم يبدلوا أى معنى لمعرفة تلك الواجبات والفروض .

ولكن كل هذه المسائل يمكن إصلاحها إذا استلمت نقابات العمال نفسها قيادة الاتحاد وهزمت على إصلاحه وإعادة تكوينه تكوينا صحيحا فلو أرادت بوضع نقابات أن تهتم اهتماما جديا فى أمر هيئة الاتحاد فإنه يمكنها أن تعقد مؤتمرا من العمال وأعضائها وهم يقومون بانتخاب مجلس إدارة الاتحاد العام وعلى هذا المؤتمر أن يتم انتخاب ممثلى العمال الحقيقيين لإدارة مجلس الاتحاد لا انتخاب بعض السياسيين من أفراد الطبقة القاصة الذين لا تهمهم أية جامعة مع العمال . وعلى مجلس اتحاد النقابات العام أن يراقب حقوق العمال ويحرسها ويقوم طرق النقابات المعوجة ويخطط لها الخطط المستقيمة المؤدية الى نجاحها وأن يضع البرامج الضرورية وبالاختصار أن يدير كل حركة للعمال من معنوية وعلمية وأدبية وغير ذلك . وعليه أن ينظم هيئة مخصصة من رجال القانون المعروفين بالاستقامة لتسلم أعمال العمال القضائية كى لا يدع مجالا لاندساس بعض أصاغر المعامين بين النقابات لجر المنفعة لأنفسهم وعليه تنظيم نشر الدعوة لمصلحة العمال وتنظيم طرق المساعدة التى يمكن الحصول عليها من شتى الطرق ، كما عليه أن يضع بمعرفة النقابات هذا للأجور ويختلف أنواع العمل حسب مقدرة العامل فتفرق بين أجرة الأسطى والمساعد والمتعلم إلخ . وعلى اتحاد النقابات العام أن يهتم بإنشاء الهيئات التعاونية سواء منها التى تنشأ لتقديم لوازم العمال وحاجاتهم أو التى تنشأ للقيام بشايرع صناعية لتشغيل الماطلين . ومن واجبات اتحاد النقابات أن يلح على الحكومة والسلطة التشريعية لتضع تشريعا لا لحماية حقوق العمال المادية فحسب ، بل لحماية حقوقهم الوطنية والاجتماعية وأن يسعى للاتصال باتحادات النقابات الدولية ليجمع كل نقابة متصلة بنقابة عمال ذات المهنة التى يحترفها عمالها .

هذا باختصار : واجب اتحاد نقابات العمال العام فى محصر ، وعليه القيام بهذا الواجب أن أراد أن يدعو نفسه - بحق - ممثلا وقائدا للعمال ونقاباتهم .
والآن قد انتهينا من السلسلة الأولى لمقالتنا (كيف يجب أن تكون نقاباتها) وقبل أن نتخطاها إلى السلسلة الثانية فإننا نتمنى أن ماكتبناه فيها سيدفع قراءنا من العمال الأتكياء إلى التفكير فيما حوته هذه المقالات والتمعن فى محتوياتها ومراميها وغاياتها

فيقدمون إلى التعاون معنا بدأ بيد إعادة تنظيم النقابات على أساس الفكره النقابية الحقة التي ترمى إلى جمع شمل الطبقة العاملة وتوحيد جهودها .

نعم قد يوجد عدة نقط في بعض مقالاتنا تجب المناقشة فيها ، وقد يوجد بعض أخطاء يجب إصلاحها فإننا لم ندع البعض ولا قلنا بعدم إمكان وقوعنا في الخطأ والغلط بل نحن معرضون لذلك مثل سوانا ولكننا قد عملنا جهدنا لنصف الدواء لأدوائنا حسب أفضل طرق المعالجة التي أوصلتنا إليها إختباراتنا الماضية ونحن لم نفعل سوى رسم الخطوط الأولية للطرق التي يجب اتباعها أما التفاصيل التكميلية فنترك وصفها والكلام عنها إلى الوقت المناسب لها لأنها لا تعرف تمام المعرفة ولا تعدد تمام التحديد إلا عند العمل فإن السير في الطريق يرينا عقباتها فنفكر في كيفية تذليلها .

فلنعمل جميعا لغاية واحدة ونباشر عملنا متمدين وإننا متى كانت صفوفنا متراسة وقواتها متعددة فسنخطئ كل عقبة في طريقنا بلا مرأه .
وفي عدد ١٨ مايو ١٩٢٥ نشرت الحساب مقالا عن مالية النقابات وقدمت له بمقدمة وعدت فيها بالاستمرار في تقديم الدراسة الفكرية عن حركة النقابات - ولكن الحساب توقفت عن الصدور بعد ذلك - ولأهمية هذا المقال نثبت هنا بمقدمته .

كان مقالنا السادس الذي نشرناه في العدد الأخير آخر سلسلة مقالات (كيف تكون نقاباتنا) وستطبع هذه المقالات في كتاب خاص نقدمه للنقابات لتكون نموذجا تسيير عنيه في تأسيس هيئاتها وفي جميع أعمالها وتصرفاتها وستنشر بعد اليوم تحت عنوان (شؤون النقابات) كل مانرى فيه فائدة للعمال ونقاباتهم مما يكتبه قلم التحرير أو يربنا من الفارج وها نحن نبتدى اليوم بمقال على جانب عظيم من الأهمية لأنه مختص بأموال النقابات التي هي بمثابة العمود الفقري للنقابات وكيفية توزيعها ونقاباتنا اليوم في أشد حاجة لمثل هذا المقال واتباع الإرشادات التي جاءت فيه خصوصا بعد أن لم تبق نقابة لم تنكب أموالها أو بجزء كبير منها .

أموال النقابات

كيف تقسم وكيف لتفق

إن أهم مسألة يجب أن نعتنى بها النقابات وأن تضمها في مقدمة المسائل المهمة هي المسألة المالية وكيفية التصرف فيها .
معلوم لدى كل عامل أنه لا يمكن لأية هيئة أن تدوم طويلا ما لم تكن مستندة إلى أساس مادي قوى ولذلك فإن من المفهوم بوضوح أن ليس من واجبات كل عامل أن يدفع

لنقابته الرسم المفروض عليه فحسب ، بل أن يرى فيما إذا كان باقى رفاقه العمال يدفعون أيضا فيحضر من لا يدفع منهم على الدفع ، ويعمل لكل ما فيه تقوية مالية النقابة وتنميتها.

ماذا على النقابات أن تعمل بأموالها وكيف يجب أن تنصرف فيها ؟ لا يوجد إلى الآن أى نظام أو قانون متبع فى النقابات المصرية لتسير عليه فى مسائلها المالية . والمتبع إلى الآن هو أن تبقى هذه الأموال موضوعة بدون فائدة فى مصروف أو فى خزانة النقابة إلى أن يأتى أحد المستشارين الذين لا يهتم من تلك الأموال سوى الطمع فيستأثر بها ويضع عليها يده لأنه الشخص الوحيد فى النقابة الذى له حق الإشراف على أموالها ورويدا رويدا يستولى عليها وتصبح ملكا له . وقد أن للعمال أن يحرروا أنفسهم من الذين يسيطرون على نقاباتهم وأموالهم . ويؤلفوا اللجان المنظمة منهم لتشرف على أموال النقابة وتهتم بها .

إن أموال العمال يجب أن تنفق فى الأعمال النافعة التى تعود بالفوائد على العمال أنفسهم ، وفى سبيل تقوية النقابة . وإنما نرى أن الاشتراكات التى يدفعها العمال يجب أن تقسم إلى أربعة أقسام مختلفة :

أولا : قسم خاص بالتنظيم .

ثانيا : قسم خاص بالأضرار .

ثالثا : قسم خاص بالتعليم .

رابعا : قسم خاص بالتعاون .

وعلى النقابات أن تخصص لكل من هذه الأقسام الجزء الذى يجب أن يصيبه من الاشتراكات .

وسنتكلم فيما يلى عن أهمية وجود هذا التقسيم فى أموال النقابات :

معلوم أن النقابات لا يمكنها أن تكون مجرد شركات تعاونية كما هى الحال الآن بل يجب أن تكون النقابات بمثابة مدرسة للعامل يتدرب فيها على معرفة واجباته نحو المجمع واجبات المجمع نحوه وعلى معرفة حقوقه وماله وما عليه وعلى النقابة أن تتدخل فى كل شأن من شئون العمال حتى الخاصة منها ليصبح عضوا حقيقيا فيها غير قابل الانفصال . وهكذا يتكون من العمال عائلة واحدة مترابطة الأجزاء عارفة تمام المعرفة بواجبها .

وعلى النقابة ألا تكتفى بمد يد المعونة للعامل فى وقت حاجته القصوى فقط بل عليها أن تمدد بالمساعدة المستديمة فى كل وقت وبالأخص عندما يكون فى حاجة لها وهذه

المساعدات ليست مادية فحسب بل علمية ومعنوية وأدبية أيضا ولذلك يجب على النقابة أن توزع أموالها على تلك الأقسام الأربعة كما قلنا .

فالقسم الأول من الأموال الخاص بالتنظيم يجب أن يصرف على أمور تنظيم النقابة فقط مثل دفع أجرة بناء النقابة ومرتبات العمال الذين يهتمون بالمحافظة عليها والكتاب الذي يفيد حساباتها وغير ذلك من النفقات مثل النور والماء والورق إلخ .

ومن المعروف بداهة أنه يجب ألا ينفق في هذا القسم إلا ما هو ضروري جدا ولا غنى عنه لحفظ النقابة لا أن تنفق الأموال جزأفا بدون فائدة .

والقسم الثاني من الأموال الخاص بالإضراب هو أهم الأقسام ، ويجب أن يكون أكثرها كمية إذ من المعلوم أن العمال إذا اضطروا إلى الإضراب فإن إضرابهم يفشل غالبا لعدم وجود نقود كافية في الصندوق لدفع جزء من أجور المضربين يكفيهم للقيام بنفقاتهم الضرورية ، وأصحاب العمل يعرفون ذلك تمام المعرفة وهم مع الخسارة التي يتحملونها عند الإضراب لا يتأخرون عن مد زمن الإضراب بعدم إجابتهم مطالب العمال لعلمهم من جهة أن العامل متى ربح بعض مطالبه بواسطة الإضراب لا يتأخر من المطالبة بسواها مستعملا ذات الوساطة ، ولعلمهم من جهة أخرى أن الجوع لابد أن يدفع العامل إلى العودة إلى العمل دون أن تجاب مطالبهم متى مجزت النقابة عن القيام بنفقات المضربين ولذلك فإن الأموال المخصصة للإضراب يجب ألا تمس بأي حال من الأحوال ولا تنفق إلا على المخصصات للعمال إلا عند الضرورة القصوى وعلى سبيل السلفة إذ يتحتم على العامل أن يرجع للنقابة ما أخذه منها إذا انتهى الإضراب بإجبار أصحاب العمل على دفع أجور أيام الإضراب أما إذا لم يتمكنوا من ذلك فلا يرجع العمال الأموال التي استلّفوها من النقابة إياهم إضرابهم .

وكما أن النقابات يجب أن يكون لديها أموال مخصصة للإضراب فكذلك اتحاد النقابات العام يجب أن يكون لديه أموال خاصة لهذا الغرض أيضا .

ولا يقل القسم الخاص بالتعليم أهمية عن القسمين السابقين إذ على النقابات أن تبذل كل جهودها لمحاربة الأمية المنتشرة بين عمالنا المصريين إلى درجة فظيعة فيجب أن تنشئ - حلقات خاصة لنشر روح الميل للعلوم بين العمال وترغبهم في اكتسابها والإقبال عليها وأن يؤسس للعمال نواد خاصة بهم ، يشعر الواحد منهم هو فيها كأنه في منزله الخاص وأن تطبع كتب خاصة لهم منها ما يترجم عن اللغات الأجنبية ومنها ما يكتب باللغة العربية وأن تكون هذه الكتب متنوعة المواضيع من نقابية واقتصادية وأدبية وغير ذلك

وأن تنشأ جريدة عمال تكون كبيرة قوية التحرير يشرف عليها أناس مدربون على معالجة شئون النقابات والكتابة فيما يهمها إلخ .

وإذا لم تدب قى العمال روح نقابية نشيطة فلا يمكننا أن نرفع مستوى العمال ونجعلهم قادرين على الدفاع عن حقوقهم ، ومن أهم الأمور انتخاب مدد من أكثر العمال نشاطا وذكاء وإقداما لوضعهم على رأس طبقتهم لقيادتها والسير بها فى الطريق المستقيمة التى تؤدى إلى انتشار الطبقة العاملة من الوحدة الموجودة فيها الآن وإلا فلا سبيل لتحرير العمال من خیر أصحاب الأعمال الذين يستثمرون جهلهم وتقهقرهم وطيبة قلوبهم .

أما القسم الرابع من أموال النقابة المخصص بالتعاون فينبقى على العمال العاطلين (الذين بدون عمل) وتدفع منه مساعدات للأفراد الذين تحمل بهم مصائب خاصة أو يقعون فى مشاكل لم يكن لهم يد فى الوقوع فيها ، ولكن يجب ألا يكون صندوق التعاون تكتية للعمال الكسالى بل يجب تذكير كل عامل يلتحق إلى صندوق التعاون أن كل مبلغ يستلم إما هو قرض محسوب عليه يجب أن يوفيه يوما ، نعم أن شروط تسليف العامل يجب ألا تكون صعبة لكن ذلك لا يدل على أنه يعطى الأموال هبة هو يأخذها على سبيل القرض .
ونأمل ألا يفوت هذه الملاحظات التى أبديناها فى هذا المقال جميع القائمين بأمر النقابات بل ينتبهون لها لأنها على جانب كبير من الأهمية وأن يبتدئوا بالسير عليها حالا . فعالة نقابائنا الآن ليست مما يسر له قلب المخلصين .

حوار لتكوين حزب العمال و الفلاحين .

وفى منتصف عام ١٩٢٥ قاد هذا التيار الاشتراكى معركة من أجل تكوين حزب للعمال والفلاحين . وقد افتتح الحوار بعد أن وجه محمد صديق هنتر رسالة إلى الحساب بعنوان تأسيس حزب للطبقة العاملة نشرت فى أول مايو ١٩٢٥ جاء فيها :

« حضرة المحترم رئيس تحرير جريدة العمال والفلاحين الغراء ، كنت قرأت فى أيام الانتخابات فى إحدى الجرائد الكبرى أن البوليس ضبط منشورا انتخابيا كانت تطبعه "لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين " فى إحدى مطابع العاصمة وأظنها مطبعة الدواوين إذا كانت الذاكرة لم تخفى ، ثم لم نعد نسمع شيئا عن ذلك المنشور الذى يحتوى بلاشك على خلاصة مطالب الطبقة العاملة ولا عن تلك اللجنة التى أتذكر أن حضرة "رفيق جبور " المشرف على جريدة الحساب والمعروف بدفاعته عن الطبقة العاملة كان رئيسها أو سيكرتيرها كما كتبت الصحف فهل ماتت هذه اللجنة قيل أن ترى النور ويعرفها الناس مثل كثير من المشاريع الوطنية المفيدة وهل قضى على محتويات المنشور قبل أن تضطلع عليه الطبقة العاملة التى وضع المنشور لحصلتها ؟ أم أن الحكومة رأت أن المطالب التى وردت فيه غير قانونية فحرمت نشرها ؟ »

وإنى يحق لى أن اتساءل بحق بإعتبار أنى رجل قد خصصت نفسى وحياتى للطبقة العاملة المظلومة التى أنا من أفرادها لماذا لا تبدلون جهودكم فى سبيل إنشاء حزب للطبقة العاملة مع أن جميع الوسائل متوافرة لديكم من وجود جريدة تحت تصرفكم وجموع كبيرة من العمال تثق بكم ثقة لا حد لها على ما أعلم لم لا تدعون المفكرين من الطبقة العاملة إلى إنشاء حزب عمال يدافع عن حقوق العامل المهضوم ويجاهد فى سبيل تحسين حالتها .

إنى أقر الجهود التى تبذلها جريدة الحساب فى سبيل الطبقة العاملة ولكن عملها سيبقى ناقصا وغير مثمر مادام لا يوجد حزب عمال يتدرج ويقوى من الزمن ويستلم بيديه حقوق ومطالب العمال فما قولكم دام فضلكم ؟

ثم نشرت هيئة تحرير الحساب مجموعة من المقالات عن تأسيس حزب للطبقة العاملة من عمال وفلاحين - لأهميتها التاريخية نثبثها هنا :

تأسيس حزب للطبقة العاملة من عمال وفلاحين

« إن أهم موضوع مالهنا حتى الآن وقد يكون أهم موضوع تعالجه فى المستقبل هو ذلك الاقتراح الذى أرسله إلينا " محمد صديق عنتر " ونشرناه فى صدر رسائل العمال والفلاحين من العدد السابق - من تأسيس حزب للطبقة العاملة فى مصر من عمال وفلاحين . وقد لا نعرف وصفا ينطبق على عملنا أكثر من قوله لنا " إن جهودنا ستبقى ناقصة وغير مثمرة مادام لا يوجد حزب يتدرج ويقوى مع الزمن ويستلم بيديه الحديديتين حقوق ومطالب العمال » .

على أننا لم نهمل هذا الأمر من قبل ولا أهملناه فقد فكرنا فيه بدليل تساؤل حضرتته مما حدث للجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين التى ماررنا منها إلا أن تكون نواة للحزب الذى يقترح هو تأسيسه .

أما لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين فقد كانت مؤلفة من بعض الأشخاص الغيورين الذين يهتمون بشأن الطبقة العاملة . وكانت قد عازمت على خوض المعركة الانتخابية بكل قواها إلا أنها ماياشرت إصدار منشورها الأول الذى ننشره فى مكان آخر من هذا العدد عن المطالب التى وضعتها اللجنة لتكون برنامجا لمرشعى العمال حتى بادرت الجهات الإدارية إلى ضبطه ومنع طبعه وانتشاره والتحقيق مع المسئول عن اللجنة مما اضطر أعضائها إلى السكوت حتى تظهر نتيجة التحقيق وفى أثناء ذلك انتهت المعركة الانتخابية وتم للحكومة ما أرادت من الميلولة بون انتشار حركة عمال كانت بلا ريب مفيدة لهم على أن أعضاء اللجنة لا يزالون متمسكين بمبادئهم وعند حسن ظن الطبقة العاملة بهم ولكن الظروف ألجأتهم إلى استعداد تام للعودة إلى الجهاد .

أما اقتراح محمد صديق عنتر فأوسع وأبعد مدى من مجره تأليف لجنة للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة فهو يرمى إلى تأسيس حزب سياسى منظم يسعى لتحسين حالة تلك

الطبقة وتحقيق كل مطالبها . ومما يسرنا كثيرا لأنه دل على يقظة عمال مصر النباه . أن ذلك الاقتراح ما كاد ينشر وما كدنا نعلن فتح باب المناقشة فيه ونرجوا جميع قرائنا أن يبدوا آراءهم على صفحات جريدتهم « الحساب » حتى انتهالت علينا الرسائل من كل جانب كما يرى القارئ مما نشرناه في هذا العدد ومما سننشره في الأعداد القادمة .

ولكى نتمكن من درس هذه المسألة الخطيرة مسألة تأسيس حزب عمال - دسرا وأفيا علينا أن نتمعن في موقف مصر الآن من كافة وجوهه وأن ننظر إلي الحالة العاصرة من جميع نواحيها عندئذ يمكننا أن نجيب عن هذا الاقتراح المهم إجابة مدعمة بالبرهان والدليل . هل الوقت مناسب الآن لتأسيس حزب للطبقة العاملة في مصر - ممن يجب أن يتألف هذا الحزب ؟

ما هي مراميه وأغراضه ومبادئه وما يجب أن يكون برنامججه ؟ . ثلاثة أسئلة مهمة تتعلق على الإجابة عليها مسألة وجوب أو عدم وجوب تأسيس حزب الآن وكيف وممن يؤسس وأي برنامج يعتنق ؟ .

فلنحلل هذه الأسئلة الثلاثة ولندرسها بإمعان ولنشرها شرحا بديقا . لا يخفى أن الاستعمار يقوى شيئا فشيئا الآن ، لا في مصر بل في جميع العالم ، وأقدام المستعمرين أكثر رسوخا في مستعمراتهم اليوم مما كانت عليه في أى وقت مضى بعد الحرب العظمى وذلك لأن الحروب التى نبهت الضمائر إلى مطالب سياسية واجتماعية كانت الطبقة العاملة غافلة عنها ، وأيقظت طبقة طال سباتها أنتجت عقب انتهائها حركة عظمى وسلسلة ثورات واضطرابات ومظاهرات وقد عمت تلك الحركة جميع أفراد الطبقات العاملة في كل البلدان وجميع شعوب المستعمرات على الاطلاق .

فالاستعمار هوجم بعد الحرب من كل ناحية وكان مهاجموه أبناء الطبقة العاملة في بلدان المستعمرة نفسها (بكسر الميم) وأبناء جميع شعوب البلدان المستعمرة (بكسر الميم) فاهتزت أركان الاستعمار وتزعزع بنيانه وكاد يسقط إلا أن هذه الحركة ما لبثت أن همدت في كل مكان وحصل رد فعل فأخذ الاستعمار يسترجع قواه ويعود إلى صوابه الذى كان يفقده ولما تقوى بدأ يهاجم هو نفسه مهاجميه بالأسلح وأصبح مهاجموه في موقف الدفاع فالتقهقر .

ولكن الاستعمار الذى هاد إلى النمو والنشاط لن يستمر متابعنا نشاطه وسيقف نموه مما قريب ولا بد له أخيرا من الاضمحلال ولهذا الاضمحلال عوامل لابد أن تسبقه وتعمل عملها الذى يؤدي إلى تفكك قوى الاستعمار والقضاء عليها وخلص العالم منها ومن هذه العوامل الخلافات العظيمة التى تقوم من أن إلى أن بين الدول الاستعمارية نفسها من جهة وجهاد الطبقة العاملة في الدول الاستعمارية من جهة أخرى .

وقد لعبت مصر دورها في كلتا الحالتين حالة الحركة الثورية وانزهاام الاستعمار

وحالة همدو الحركة فانتصار الاستعمار وهي ستلعب دورها بلا شك في القضاء على الروح الاستعمارية متى أن الألوان المناسب فمصر الآن ككل بلد مستعمر (يفتتح الميم) تعاني شدة وطائفة وتوزح تحت عبء ثيره الثقيل لا بأن المستعمرين يضطهدونها ويستبدون في تصريف شئوننا فحسب ، بل لأن زعماء الحركة الوطنية أنفسهم لم يحسنوا التصرف عندما هبت هذه الأمة النشيطة مطالبة بحقوقها مدافعة عن استقلالها وحريتها ، فهم اغتبنوا فرصة نهوضها ليضموا أنفسهم في مقدمة الصفوف وعلى رأس القيادة ولكن أين الخطأ التي وجموعها لاستمرار الجهاد والتقدم شيئا فشيئا في سبيل الغاية القصوى وهي الاستقلال التام ؟ وأين المطالب المحددة تحديدا دقيقا والتي دعوا الشعب إلي التمسك بها وجعلها ميثاقا وطنيا وعهدا مقدسا ؟ . . بل أين ما وعدوا به الفلاح الذي حمل عبء النهضة المصرية على كتفيه القويتين ؟ وأين وعدهم للعامل الذي قذف بنفسه في أتون ثورة سنة ١٩١٩ فالتبتهت نيرانها ؟ . لم يفعلوا شيئا من ذلك .

إن الشعوب قد تنهض أحيانا للدفاع عن فكرة مبهجة ، وقد تندفع وراء الزعماء دون أن تسألهم عن تحديد مطالبهم وعن مقاصدهم ونياتهم بعد فوزهم ولكن ذلك لا يدوم طويلا ولا تلبث تلك النهضة أن تخمد وذلك الاندفاع أن يلف ثم يعود القهقري .

وهذا ما حدث في مصر تماما إذ بعد أن أزهب المصريون الانجليز عند نهوضهم وقيامهم للمطالبة بحقوقهم وأجبروهم على الاعتراف بها عادوا القهقري فعدلت انجلترا إلي وضع يدها الحديدية على عنق مصر وإلي التحكم فيها كما تريد وتشاء ، ولولا جبن الوفد المصري وخوفه ، ولولا معرفة الانجليز بجبنه وخوفه لما تجاسروا قط بل لما فكروا قط في امتحان حقوق مصر بعد ما وجفوا من عملها المدرس سنة ١٩١٩ ولما أقدموا على ما أقدموا عليه من الاستهتار بالأمة هذا الاستهتار الذي تعاني مرارته الآن . على أن عمل انجلترا لم يؤثر إلا على الوفد المصري الذي كان في طليعة النهضة المصرية وأساء التصرف لكنها لم تتمكن من قتل روح الشعب الناهض ، ومن القضاء على الحركة الوطنية الباهرة لقد تمكنت من ضرب الوفد ضربة قد تكون القاضية ، أما قتل الروح الوطنية المصرية وأما الصيلولة بين المصريين ومطالبهم فهذا ما سيمجز عنه الانجليز .

وقد تدهورت الحركة الوطنية منذ أن خرجت من يد الطبقة العاملة - من فلاحين وعمال وتسلطتها الطبقة الفاسدة من الباشوات وأرباب الأموال والأراضي ، فكان هؤلاء قد انضموا إلي هذه الحركة بدافع مصلحتهم الخاصة ، فبعضهم خاف نجاحها وانتقام أربابها منه وبعضهم رأى الاندفاع فيها جرا لمقنم وطمعاً في منصب وبعضهم انساق مع التيار فصباً عنه وبعضهم رأى الفرصة مناسبة لتسويد نفسه وجعل ذاته زعيما فاغتنم الفرصة وهلم جرا . ولكن لم يكن لأي حزب ولا لآلية هيئة أو جماعة غاية قصوى حصرت الجهود في سبيل الوصول إليها بل إن كل ما يعمل حسب الظروف وهذا الحزب الوطني أكبر دليل على

ما نقول فبعد أن كان الحزب الوحيد المتطرف في مصر وبعد أن كان أبعد الأحزاب مدى في مطالبه أقدم اليوم على الاتحاد مع العناصر الرجعية لجردهم الولد الذي هو أقرب الناس إليه في المبادئ من تلك العناصر ولجرده الفوز في الانتخابات النيابية .

اذن فأحزاب مصر اليوم ليست سوى جماعات سياسية تعمل بدون غاية ولا مبدأ وتسير حسب الظروف وتقلب الأحوال فتكون تارة متطرفة وتارة معتدلة وتتحد تارة مع العناصر الرجعية وتسكت حيناً من بعض مطالبهم وتغالي أحياناً في الطلب ولا هم لأفرادها إلا الحصول على الوظيفة والمنصب - وموقف مصر الآن من أسوأ المواقف إذا نظرنا إليه من وجهة الأحزاب واضطراب أفكار الأمة وعدم وجود زعامة حقيقية في الشعب ، وهو موقف حسن لا بأس به متى علمنا أنه السبب في كشف القناع عن حقيقة الأحزاب وتضعفها وظهور فساد تنظيمها وعدم وجود غايات ومبادئ لها . هذه هي الحالة في مصر الآن فهل الوقت مناسب الآن لتأليف حزب العمال ؟ .

إن الطبقة العاملة من عمال وفلاحين لا يمكنها الانتظار إلى ما شاء الله حتى يقضى حزب على آخر وينتصر الوطنيون الحقيقيون على الوطنيين المزيفين . ثم يتفرغ الظافرون للنظر في شئوننا وإجابة مطالبها .

للطبقة العاملة مطالب معروفة محدودة وهي تريد الانصواء تحت راية الحزب الذي يحقق مطالبها ويدافع عنها وقد عرفت أن لا فائدة لها من الأحزاب الحاضرة .

فيجب إذن أن تنشئ لنفسها حزباً خاصاً بها .

وهنا علينا أن نلفت الانتظار إلى أن مثل هذا الحزب لن يكون مثل اتحاد النقابات العام فيخلط بين الهيئتين لجرده كون كل منها مؤلف من العمال فاتحاد النقابات هيئة اقتصادية لها غايات ومطالب خاصة وحزب العمال هيئة سياسية لها غايات ومطالب خاصة أخرى بها . *

فمن يجب أن يتألف هذا الحزب ؟

ما هي مراميه وأغراضه ؟

هذا ما سنتكلم عنه في الآتي .

ثم نشرت الحساب مقالاً آخر في ١٨ مايو ١٩٢٥ وهو من المقالات ذات الأهمية البالغة كوثيقة تاريخية من وثائق الفكر العمالي الاشتراكي المصري .

تأسيس حزب للطبقة العاملة من عمال وفلاحين

« تكلمنا في المقال السابق من حالة مصر اليوم واستعرضنا أحزابها وموقف كل

حزب وحقيقة حالته ومراميه وأغراضه وشرحتنا ببيان ووضوح مناسبات الوقت الحاضر

* « هذا القول فيه نقد مرجع لموقف اتحاد النقابات العام من الحزب الشيوعي المصري ونهيمته لهذا الحزب .

لتأسيس حزب الطبقة العاملة في مصر وبينما أن الحركة الوطنية المصرية تعقرت من يوم أن خرجت من أيدي الفلاحين والعمال ، ولن يهتم بمصالح تلك الطبقة إلا حزب سياسي مؤلف من أبناء الطبقة العاملة نفسها ولا يكون له هم آخر سوى الدفاع عن حقوق العمال والسعى لإجابة جميع مطالبهم .

وقد قلنا إن الطبقة العاملة لا يمكنها الانتظار إلى ما شاء الله . فقد وعدت كثيرا وماطلتها الأحزاب والسلطات كثيرا ولكل أمر حد ونهاية ، فإن لم تؤسس لها حزبا يقوى ويتدرج مع الوقت ويستلم بيديه الحديديتين حقوق العمال فلن يرجى لها خير على أيدي الأحزاب الأخرى ، ولا بواسطة أبناء الطبقات الأخرى فلا يجثو على العود إلا قشره ولا يحك جلدك مثل ظفرك فتولى أنت جميع أمرك . والآن فلننتقل إلى النقطة الثانية من نقاط كلامنا الثلاث - وهي ممن يجب أن يتألف هذا الحزب ؟ . . .

« فلننظر بروية وتمعن إلى طبقات الأمة المصرية الآن ولنستعرض الهيئات يل الجماعات التي تتألف منها ولنحلل طبقاتها لنستخرج منها الطبقة التي يجب أن ينضم أفرادها بدافع الصلة إلى هيئة واحدة ويسيروا تحت لواء حزب واحد .

مصر الآن في طور الانتقال من عهد الإقطاعيات إلى عهد الرأسمالية أي أن مصر التي عاشت إلى وقت كبير جدا تسود عليها طبقة قليلة العدد من أصحاب الأراضي الواسعة سيادة تامة تشبه السيطرة على كل وجه من أوجهها ، فكان أصحاب الأراضي يملكون الأرض ومن عليها ويتصرفون بها وفيهم كما يريدون ويشاءون . ولكن مصر ترى الآن تحول أصحاب الأطنان إلى رأسماليين وأصحاب عمل وأرباب محال صناعية وتجارية . .

وهكذا نرى في مصر منذ عشرات قليلة من السنين تضال عددا وأهمية ونفوذ أصحاب الإقطاعيات وزوال الشيء الكثير من امتيازاتهم وسلطتهم ، فقد بدأ أصحاب الإقطاعيات منذ أقل من خمسين سنة يستغلون أموالهم لا بواسطة تكثير أراضيهم كما كانت حالتهم من قبل بل بواسطة الأعمال الأخرى وأهمها انضمامهم إلى الشركات الأوربية التي تستثمر أموالها في هذا القطر وهكذا يتحولون من إقطاعيين إلى رأسماليين .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن صاحب الأراضي الواسعة والتفتيش بعد أن كان يؤجر تفتيشه إلى الفلاحين قطعة صغيرة أو يؤجر بعض القطع الكبيرة منه إلى عدة فلاحين دفعة واحدة أصبح اليوم وقد عدل من ذلك واتبع طريقة أخرى هي استحضاره الآلات الزراعية على نفقته واستئجاره الفلاحين بأجر معين يستغل أراضيهم بنفسه على حساب ما يجعل عمله ذاك أقرب إلى عمل صناعي منه إلى عمل زراعي . فمعنى أن ترى في أرض السراي آلات بخارية وغير بخارية يسيرها عمال مأجورون ، حتى يخال لك أنك في ورشة صناعية إلا أن نتاج هذه الورشة خلال وحبوب لا بضائع ، وهذا من علامات تحول عهد الإقطاعيات إلى عهد الرأسمالية وتحول الإقطاعيين إلى رأسماليين .

وهكذا يتحول الغلاخون من مزارعين إلي عمال لأنهم يرون أن الأئضل لهم العمل في تفتيش لقاء أكر معين ، على اقتناء أو استئجار فدانين قليلة وتشغيلها على حسابهم ليستولى المرابى في آخر السنة على كل نتاجها ، لقاء فوائد دراهم ثم يستولى البنك عليها بمبلغ زهيد كان مرهونا لديه . فإذا كان لا يوجد إلي الآن في المدن طبقة عاملة كبرى ، فإنه يوجد في الأرياف طبقة عاملة تنمو وتكبر مع الوقت . وقد أصبح عددها الآن لا يستهان به .

نعم ليس عندنا الآن طبقة عمال متضامنة قائمة بنفسها ، تفصلها الفواصل المميزة عن باقى طبقات الأمة ، إلا أنه ليس عندنا كذلك طبقة أصحاب عمل متضامنة وقائمة بنفسها ، اللهم إلا طبقة كبار مساهمى ومديرى الشركات الأجنبية الكبرى ، وهى طبقة لا تزال صغيرة قليلة العدد ووجودها من جهة أخرى قد أوجد طبقة عمال صغرى وكلما نمت الطبقة الأولى وانتقل مدد من اغنياء الوطنيين إليها كلما نمت الثانية وتضخمتم بمن ينضم إليها من العمال الذين تربطهم المصلحة الواحدة ومجابهة الخطر الواحد وهو اعتداء الطبقة الأولى على حقوق كل فرد من أفرادهم .

قلنا إنه لا يوجد في المدن الكبرى عدد كبير من العمال وتدل الاحصاءات على أن عمال المدن يتراوح مددهم من ٣٠٠ ألف إلي ٣٥٠ ألف نفس عدا العمال الذين يشتغلون في الزراعة كما قلنا . ومعظم عمال المدن يشتغلون في النقل لأن النقل قد تقدم في مصر تقدما كبيرا جدا في السنوات الأخيرة ، ألوف العمال يشتغلون في السكك الحديدية وألوف في القطارات الكهربائية (الترام) وألوف في السيارات وألوف في القوارب وألوف غيرهم هؤذية مربيات ركوب وعربات نقل إلخ .

وحزب العمال المصرى السياسى يجب أن يتألف من مختلف طوائف عمال المدن ومن عمال الأرياف الذين يشتغلون في الزراعة وتوابعها على أن تكون هاتان الطبقتان طبقتا عمال المدن وعمال الأرياف هما أساس وأركان وجدران الحزب وبعد ذلك لا بأس من قبول بعض أبناء الطبقات الأخرى الذين لا يتنافى وجودهم مع الغاية التى أنشأ الحزب من أجلها كما سنبين فيما بعد .

معلوم أن في مصر عددا كبيرا من الناشئة الجديدة المتعلمة وهى لا تجد أمامها مملا لها إلا وظائف الحكومة لأن الصناعة غير المتقدمة في مصر يستخدمون فيها ، ولأن المعامل التجارية بيد الأجانب الذين لا يستخدمون إلا أجانب مثلهم إلى جانب عدد صغير من الوطنيين الذين يقبلون في الوظائف الصغيرة التى لا يتحمل صاحبها أية مسئولية في عمل . والحكومة لا يمكنها أن تستخدم كل تلميذ يغادر المدرسة . فكما لا يخلو ، هذه الناشئة المتعلمة متى كانت من أبناء غير الأغنياء تميل بطبيعتها وبدافع مصلحتها نحو الطبقة العاملة أكثر مما تميل نحو أية طبقة أخرى . ولذلك فيجب أن تندمج مع حزب

العمال وتكون من أشد أعضائه نشاطا وفائدة .

وعندنا طبقة الفلاحين الفقراء وطبقة الفلاحين المتوسطى العالة من أصحاب الاراضى الذين لا يملكون إلا عددا قليلا من الأقدنة فهم مستثمرون (بفتح الميم) لأن الواحد منهم يوزع لغيره لا لنفسه لأنه لا يستولى على محصول أرضه بل هو ليس حر التصريف في ذلك المحصول يبيعه كما يشاء ومتى يشاء لأن كبار المزارعين ورجال البورصة يتلاعبون بالأسعار ويضطرونه إلى البيع كما يريدون وعندما يريدون . كذلك المصارف ومعظمها أجنبية ، المرابون ، ومعظمهم أجانب أيضا يسلفون صاحب الأرض ثم يضطرونه إلى بيع حاصلاته في أيام محددة من قبل قد لا تكون في مصلحته . وقد تأتى في وقت هبوط الأسعار فهو والحالة هذه رقيق يعمل لسواه بدون فائدة تعود عليه . فكل أفراد الفلاحين الفقراء يندسجون طيعا في حزب العمال وعدد كبير من طبقة الفلاحين المتوسطين الذين تكلمنا عنهم مضطروا إلى الاندماج فيه أيضا وإن لم تكن مصلحته هي مصلحة طبقة العمال إلا أن عليه أن يختار بين الانحياز إلى كبار المالكين من أصحاب الأطنان وتعصيدهم والاندماج في مسلكتهم فيصبح عبدا لهم وذنباً لطبقتهم أو الانحياز إلى العمال فيربح هو من تعصيدهم إياه ولا يكون مرءوسا منهم على الأقل .

ثم أرباب الصناعات الصغيرة وأصحاب المهن الذين يعملون بأنفسهم دون استخدام سواهم في أشغالهم وهؤلاء يؤلفون طبقة لن تعيش طويلا لأن تقدم الصناعة واستخدام الآلات البخارية والكهربائية سيقتضى عليها ويحول أربابها إلى صناع مآجورين وهذه الطبقة إن كانت قد عاشت إلى الآن في مصر على عكس العالة في البلدان المتقدمة فذلك لوجود الاحتلال الأجنبي الذي يقاوم تقدم الصناعة قبلية البلاد محتاجة إليها لكن الصناعة يجب أن تتقدم رغم العقبات القائمة في وجهها ، ويجب أن تتسع إن عاجلا أو آجلا وتقضى على كل صاحب صناعة يعمل بمفرده ، ومن مصلحة الطبقة العاملة أن يقضى على هذه الطبقة في أقرب وقت ، وذلك حتى لا تبقى أية صلة أو جسر (كوبرى) من هذه الطبقة وطبقة أصحاب العمل بل يصبح الفرق كبيرا وظاهرا ، وكل طبقة محددة تمام التحديد وبعيدة عن الأخرى بعدا كافيا لتمييز كل فرد من أفرادها فيكفى أن تنظر إلى هذا الشخص أو تعرف ما هو عمله لتقول من أية طبقة هو أما الآن فلا يمكن أن تحكم على أصحاب الصناعات الذين يشتغلون على حسابهم إن كانوا من هذه الطبقة أو تلك . أما متى قضى على تلك الطبقة التى بين العمال وبين أصحاب العمل فيصبح الفرق ظاهرا بين العمال وأصحاب العمل . فعمال من جهة وأصحاب عمل من جهة أخرى ولا صلة بينهم مع فرق كاف بين الطبقتين وأصحاب الصناعات الصغيرة . هم الذين يدفعون معظم الضرائب في المدن كما هي حالة الفلاح في الأرياف وذلك لأن أصحاب محلات الصناعات الكبرى في المدن وكبار التجار من الأجانب ممتازون لا يدفعون ضرائب وأن لم يكونوا أجانب فهم أيضا لا

يدفعون إلا هراثب قليلة نسبيا فمعظم الضرائب من هذه الطبقة البائسة ولذلك فإن من مصلحة هذه الطبقة أن تنضم إلى حزب العمال لأن مصيرها اليوم مع اعترافنا بأن مصالحها ليست ذات مصلحة العمال فهم أشبه بطبقة الفلاحين المتوسطين الذين تكلمنا عنهم .

وهكذا نرى أن لدينا خمس طبقات من طبقات الأمة أو بالأحرى خمس هيئات كبرى من هيئاتها يجب أن تندمج في حزب العمال و هي : طبقة العمال في المدن والأرياف ، طبقة الفلاحين الفقراء ، طبقة الناشئة الجديدة التي يضطر أفرادها إلى الاستخدام في التفتيش ، طبقة أصحاب الصناعات الصغيرة ، طبقة الفلاحين متوسطي الحال .

إلا أن العمود الفقري للحزب و دماغه الفكر وقلبه النابض يجب أن يكون من العمال وعلى قانون الحزب الاحتياط الشديد لعدم تمكن بعض أفراد الطبقات الأخرى التي تندمج في الحزب من السيطرة عليه والتلاعب بمصالحه . بل يجب أن يكون الحزب حزب عمال للعمال ومن العمال أما من ينضم إليه من أبناء الطبقات القريبة جدا من الطبقة العاملة فيجب أن يبقى دائما تابعا للحزب إلى حد ما ، لكن على كل حال يجب أن تكون وتبقى السيطرة في الحزب للعمال وهدم :

ما هي مرامي الحزب وأغراضه ؟

ما هي مبادئ وما هو برنامجنا ؟

هذا ما سنتكلم عنه في العدد الآتي :

ثم فتح الحوار على نطاق جماهيري واشترك فيه عمال ومثقفون ولكن هذا الاتجاه توقف في النصف الآخر من عام ١٩٢٥ بسبب توقف المساب من الصدور واضطهاد السلطات لها . إن « المساب » لم تقصر نضالها على الدعوة لتكوين تنظيم نقابي قائم على أسس « علمية » و « نضالية » ولكنها طورت هذا النضال وطرحت قضية النضال من أجل تكوين حزب سياسي للعمال والفلاحين - يكون قادرا على قيادة النضال العام لهذه الطبقات في كافة الجبهات السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية .

الحركة الإضرابية بعد نكسة الاسكندرية :

وغم قوة الضربة التي وجهت إلى الحركة النقابية في عام ١٩٢٤ فإن النضال العمالي استمر واستمرت إضرابات العمال المطالبة بتحسين أحوالها واتسمت بعض هذه الإضرابات بالعنف مثل إضراب عمال فابريكة المعصرة وقد بدأ هذا الإضراب في يونيو عام ١٩٢٤ واحتل العمال المصنع وقد جاء في بيان النقابة العامة للعمال أن سبب احتلال العمال المصنع هو أن الشركة لما أرادت أن تخرج مسألة المطالبة بالحقوق من حدود المطالبة القانونية إلى تمرد ومشاغبة ، فاحضرت لذلك بعض الأعراب المألوفين للتحرش بالعمال

فكان العمال أكثر حكمة وروانة فساءت المعاملة خصيصا لإثارة مواطنهم فاسترحموا وتظلموا مرارا ولما لم تنجح هذه الوسائل توقفوا عن العمل احتجاجا ، فحاول الأعراب التحرش بهم وخاف العمال أن يفادروا الشركة فيعتمد هؤلاء الأعراب إفساد أى آلة أو تآتى الشركة بمعمال مواهم فيقع ما يخل بالامن العام وترمى التهمة على العمال الأبرياء

وتفاوض باسم العمال في هذا الإضراب عبد الرحمن بك فهمى رئيس النقابة العامة للعمال مع المحافظ انجرام بك وقنصل بلجيكا وتقرر عرض مطالب العمال على لجنة التوفيق والتحكيم .

وفي أكتوبر عام ١٩٢٤ تقدمت نقابة عمال شركة السكر بكم امبو بمطالبها إلى الشركة ومن بينها - اعتراف الشركة بالنقابة وعدم فصل العمال وتحديد ساعات العمل بثمانى وأن تحسب ساعة العمل الاضافية بساعتين - عطلة أسبوعية مدفوعة الأجر ، ومنح العمال إجازة ٢١ يوما كل سنة بيومية كاملة . ومنها شم النسيم ومولد النبى ووقفة وعيد رمضان ووقفة وعيد الأضحى - وقد تضمنت قائمة المطالب حولى ٤١ مطلباً . وبعد صدام مع إدارة الشركة حول هذه المطالب أضرب العمال عن العمل وتدخل اتحاد العمال وأحيلت القضية إلى لجنة التوفيق .

وفي فبراير ١٩٢٥ أضرب العمال الزراعيون بشركة السكر بالمطاعنة بقيادة نقابتهم مطالبين برفع أجورهم ومحتجين على فصل أربعة من زملائهم بسبب نشاطهم النقابى ول سوء معاملة المسؤولين لهم .

وفي ٢٨ فبراير ١٩٢٥ طلب مجلس إدارة نقابة عمال المخايز بالإسكندرية من لجنة التوفيق النظر في شكاوى العمال : « وأخذ تمهدا على أصحاب الأعمال ليصرفوا لعمالهم حقوقهم بناء على الاتفاق الذى وقع بين الفريقين في ٢٧ يناير عام ١٩٢٥ ، وتركزت مطالب العمال حول تخفيض ساعات العمل التى كانت تتراوح بين ١٤ : ١٦ ساعة وحول زيادة أجورهم التى كانت تتراوح بين ٨ : ١٥ قرشا وقد قبضت السلطات على عدد كبير من العمال .

وفي ١٥ مارس عام ١٩٢٥ أضرب عمال الحركة في محطات الفرز ومسك القبارى مطالبين بتعديل درجاتهم ومساواتهم بزملائهم في المحطات الأخرى .

وفي هذه الفترة أضرب عمال مصنع مسبيرو للدخان مطالبين بتطبيق الاتفاقية التى توصلوا إليها بعد آخر إضراب لهم والذى استمر ٤٥ يوما .

وفي هذه الفترة انتشرت الحركة الإضرابية واتسعت من جديد وقد أشارت إلى ذلك مجلة الحساب في عددها الصادر في ١٠ أبريل عام ١٩٢٥ إذ نشرت تحت عنوان « على ذكرى الاعتصامات الجديدة » .

« أثناء ربح من الزمن قصير جرت جملة اعتصامات لا ترجع إلى أبعد من الأسابيع

الثلاثة الماضية فبعد اعتصاب عمال مصنع الزيوت المعروف باسم زيت « الإيجولين » اعتصب عمال النقل في القبارى وتبعهم عمال التليفون في الاسكندرية حيث أُهربوا من العمل .

ان اعتصاب عمال المخايز ذو معنى خاص فهؤلاء العمال يشتغلون كل يوم من ست عشرة ساعة يتناولون مقابلها أجرة تتراوح بين اثني عشر قرشا وخمسة عشر قرشا فهل سمع أحد يمثل هذا في بلدنا في العالم .

وبعد مخاضات طويلة قام بها العمال لدى أصحاب العمل وبعد أن قررت لجنة المصالحة أن مطالبهم حق « قسمت العمال إلى فئتين تعدد ساعات الشغل لكل منهما بثمانى ساعات مع زيادة الأجور » اضطروا هؤلاء العمال إلى الإضراب في هذه الساعة الحرجة فام ضدّهم قادتهم . . ليس هذا من العار وبدلا من أن تحمل الحكومة أصحاب الأعمال على احترام القانون إذ إنها هي التي ألغت لجنة المصالح ، أرسلت الشرطة لمنع العمال من المدافعة عن مصالحهم الحيوية القائمة في تحصيل الخبز لأولادهم وألقت القبض على بعض المعتصمين الذين حاولوا منع العمال الأتین من القاهرة من القضاء على الإضراب بمباشرتهم العمل .

ان في اعتصاب عمال النقل عبء أيضا فالحكومة تنفيذا لرغبتها في تخفيض المصاريف عن خزنة المال لم تجد طريقة أفضل من حذف العشرين في المائة المقررة كتعويض لفناء المعيشة من أجور أكثر العمال فقرا كيف لا وهم يتناولون كل يوم أجرة تتراوح من خمسة عشر قرشا إلى عشرين قرشا وقد كانت الحجة في ذلك أن المعيشة انخفضت مصاريفها الآن وفي الحقيقة إذا كانت المعيشة اليوم أقل غلاء منها أثناء الحرب فهي أكثر منها غلاء قبل الحرب .

وهنا يتساءل الواحد عن الحكمة في إلغاء العشرين في المائة من أجور الفقراء لا من مرتبات الموظفين البالغة معاشاتهم الشهرية ثمانين ومائة جنيه . ان الاقتصاد في مصروفات الحكومة أمر جيد لكن هل توجد حقيقة طرق أخرى يتم بها هذا الاقتصاد من غير تخفيض أجور العمال الطفيفة .

من المستحسن أن تمنع الحكومة النظر في هذه المسألة . ان اشمئزاز العمال يزداد يوما فيوما . وقد ساءت حالتهم المادية وأصبحت حياتهم شبيهة بحياة البهاائم مما يضطرمهم إلى الكفاح في سبيل الحصول على حقوقهم .

ان الشرائع المانحة للاعتصاب وإرهاب الشرطة لا يزيل هذا الاشمئزاز . فهذه الوسائل التي لم تجد نفعا في سائر البلاد لا تأتي بالنفع في مصر أيضا . فيجب أن تمن القوانين يقصد وضع حد لمطامع الاستثماريين وصيانة مصالح العمال الحيوية والمحافظة عليها » .

وفي ٢٥ أبريل عام ١٩٢٥ أضرب عمال جيمسز جان بالزقازيق الرجال والنساء عن العمل وكانوا قد تقدموا قبل الإضراب بعريضة جاء فيها :

« نحن عمال جيمسز جان البالغ عددها ألف وخمسمائة رجل وثلاثمائة امرأة نحتج على مساعدة رجال الإدارة لشركة جيمسز جان ضدنا وأخرجنا من أشغالنا بالقوة الجبرية يوم ٦ أبريل عام ١٩٢٥ الساعة ٢ والنصف مساء وذلك لامتناعنا عن استلام أجورنا عن شهر مارس سنة ١٩٢٥ لسبب أحضار دفاتر جديدة من الشركة تزعم فيها أننا عمال باليومية من أبريل ١٩٢٥ لتضييع علينا حقوقنا في المكافأة عن خدمتنا التي لا تقل عن ٢٥ سنة لكثير منا وأقل مدة ٥ سنوات للمسيديات ، وقد قدمنا شكوى إلي وزير الداخلية والعفانية وإلي مدير الشرقية ورفعنا إليهم طلباتنا فنرجو من ولاة الأمور إسعافنا بحفظ حقوقنا بدلا من هلاكنا ونحن أصحاب عائلات . ووقع على هذه العريضة باسم ألف وثمانمائة عامل وعاملة علي أحمد وحمد إبراهيم - وهي أول حركة إضرابية عمالية تظهر على رأسها ماملة .

الحركة العمالية والانتخابات [لجان الثلاثين] .

المرشحون العماليون موقف اتحاد العمال - موقف التيار الاشتراكي وتشكيل لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين وبرنامجهما .

لم تعش وزارة الوفد الأولى طويلا نتيجة الصراع بينها وبين الإنجليز والسراي وسقطت وزارة سعد وجاءت وزارة زيور وأجريت انتخابات جديدة وسفر زيور رجال البروليس والإدارة في هذه الانتخابات وعدلت معظم الدوائر الانتخابية وفق أهواء المرشحين الحكوميين وجعل نظام الانتخاب على درجتين - ولكن الوفد لم يترك المعركة وخاضها حتى النهاية وحصل على أغلبية .

ولقد كان للحركة العمالية موقفها في هذه الانتخابات خصوصا وقد تقدم للترشيح باسم العمال اثنا عشر مرشحا .

واهتم اتحاد العمال والذي يقوده عبد الرحمن بك فهمي بهذه الانتخابات ، فوجه محمد أفندي فؤاد السكرتير العام للاتحاد والذي كان يقوم بأعمال عبد الرحمن بك فهمي بعد اعتقاله بياناً إلي العمال في ٢١ ديسمبر جاء فيه :

« أشيع أخيرا أن في النية حل مجلس النواب عاجلا أو آجلا ولا نتمرض الآن لنفي هذه الإشاعة أو تأكيدها ولكن يعنيها منها أن تحفظ حتى لا تضيع الفرصة علينا وأن نؤخذ على غرة منها ولما كان العمال أكبر طائفة في البلد وأكثرها شقاء أصبح من الضروري الآن إظهار شخصيتها بارزة بعد ما توحدت صفوف العمال والتفافهم حول الاتحاد زهاء مائة وخمسين ألف عامل ومن الوسائل التي سيتخذها الاتحاد لتنفيذ هذه الفطة أن يرشح نوابا في البرلمان هته من العمال وأنصارهم ومستشاريهم ليرفعوا صوتهم عاليا ويدافعوا عن

مصالح العمال ويطالبوا بتشريع يحميهم وذلك لا يتسنى له إلا إذا قيد العمال أسماءهم ضمن جداول الناخبين ليستطيعوا إعطاء أصواتهم في انتخاب الكفء الذى يمثلهم ، وقد حددت وزارة الداخلية آخر ميعاد يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٢٤ فمضى حضرات العمال ومن يناصرهم من غير طائفتهم أن يتوجهوا إلى الأقسام والمراكز التابعة لها أو التى بها مجال أعمالهم أو مساكنهم أو عائلاتهم ويسحبوا الاستثمارات الخاصة بقيد الأسماء ويميدوها بعد ملء خاناتها على شرط أن يفعلوا ذلك في قسم أو مركز واحد ونرجوهم أن يخطرونا بأسمائهم وعناوينهم بالضبط وأسماء مشايخ حاراتهم أو عمد بلادهم والأقسام أو المراكز التى قيدوا أسماءهم بها أما النقابات فتجمع هذه البيانات من أعضائها ترسلها في كشف عمومى .

وهكذا ولأول مرة يشترك العمال كقوة مستقلة بواسطة اتحاد العمال في معركة الانتخابات لانتخاب نواب يمثلونهم داخل المجلس يدافعون عن مصالحهم ويطالبون بتشريع يحميهم .

ولقد تقدم للتشريع باسم العمال اثنا عشر مرشحا - ولقد اعتبرت لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين أن ذلك دليل واضح على أن الطبقة العاملة في مصر قد أصبحت عاملا من العوامل المهمة في السياسة العامة حتى وإن لم يكن هؤلاء المرشحون صادقين في تمثيلهم للعمال .

وفي الوقت نفسه الذى نزل فيه اتحاد العمال المعركة باسم الوفد وكقوة مستقلة فإن التيارات الاشتراكية نزل المعركة كذلك - فتكونت لجنة باسم لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين وطبعت بيانها الذى صدره البوليس في المطبعة ، وقد ضمنت اللجنة هذا البيان المطالب الذى طالبت المرشحين عن العمال باعتباره برنامجهم ، ونص المطالب التى جاءت في هذا البيان كما نشرتها جريدة الحساب هي :

أولا : الاستقلال التام لمصر والسودان بلا قيد ولا شرط .

ثانيا : رفع الرقابة الأجنبية عن المالية المصرية .

ثالثا : إعادة العلاقات السياسية والتجارية بين مصر باعتبار أنها دولة مستقلة وبين جميع الدول على الإطلاق ومنها تركيا وروسيا وبلغاريا . الخ كما كانت الحالة من قبل الحرب .

رابعا : إيجابار الحكومة والمجالس البلدية على مستوى جميع الشركات التى تقوم بأعمال ذات منفعة عامة مثل السكك الحديدية والماء والغاز والبرام والكهرباء الخ .

خامسا : احترام كافة العريات التى نص عليها الدستور وتنفيذ نصوصه مثل : حرية الصحافة - حرية الفكر - حرية الاجتماعات - حرية الأحزاب .

سادسا : تنفيذ نصوص الدستور بشأن التعليم الأولي الإيجابارى المجاني وتوسيع

نطاق المشاريع الصحية وتعميم المستشفيات في أحياء الفقراء والفلاحين .
 سابعا : إلغاء الضرائب غير المباشرة على المواد الأولية الضرورية للمعيشة مثل
 الخبز والخضار واللحم والماء الخ .
 ثامنا : فرض الضرائب على المشاريع والأعمال الوطنية والأجنبية على السواء .
 تاسعا : مكافحة أزمة غلاء المعيشة والسكن .
 عاشرا : من تشريع خاص للعمل .
 حادي عشر : جعل يوم العمل ثمانى ساعات تبتدىء وتنتهى في آن واحد .
 ثانى عشر : إنشاء مكتب للعمل في وزارة الداخلية مؤلف من موظفين وممثلين
 للعمال وتأليف لجنة برلمانية للعمل .
 ثالث عشر : التأمين على حياة العامل ومستقبله بواسطة المصلحة التى يشتغل فيها
 سواء كانت حكومية أو أهلية .
 رابع عشر : إلغاء قانون منع للاعتصامات .
 خامس عشر : حماية النساء والأولاد ومنع تشغيلهم ليلا في أى عمل كان من الأعمال
 سادس عشر : إنشاء مشاريع حكومية جديدة وتوسيع نطاق المشاريع الموجودة بقصد
 تشغيل العاملين العاطلين .
 سابع عشر : توزيع أراضي الحكومة البور على صغار الفلاحين بعد توصيل المياه
 اللازمة لها .
 ثامن عشر : جعل الانتخابات مباشرة بلا قيد ولا شرط .
 تاسع عشر : تسليف الحكومة صغار الفلاحين ما يحتاجون إليه من الأموال بفوائد
 قليلة جدا وإنشاء مصرف زراعى لهذا الغرض .
 عشرون : تعديل الضرائب على الأتليان بقصد تخفيضها على صغار المالكين وزيادةها
 على كبارهم .
 واحد وعشرون : تسهيل رى الأتليان على الفلاحين الصغار الذين يملكون خمسة
 أفدنة أو أقل مع إعطائهم كفايتهم من الماء .
 إلي الفلاحين والعمال
 لا تعطوا أصواتكم لأى شخص لا يقبل هذا البرنامج ويعد بتنفيذ .

لجنة الدفاع

عن حقوق العمال والفلاحين •

وفى ٦ مارس عام ١٩٢٥ وقبل يوم ١٢ مارس نشرت لجنة الدفاع عن حقوق العمال

والفلاحين رأبها في الانتخابات . فنشرت جريدة الحساب في عددها الصادر في ٦ مارس رسالة من أحد أعضاء اللجنة حول الانتخابات - جاء فيها :

« يقوم المندوبون الثلاثون يوم ١٢ مارس بانتخاب أعضاء مجلس النواب ومن الصعب على أى إنسان في مثل الوقت الحاضر أن يعيش الفريق الذى سينال الأكثرية ويفوز على خصمه لأننا لا ندري - ما الذى قد يجرى في منابيق الانتخاب بعد أن ترمى الأوراق فيها على أن ذلك ليس موضوع كلامنا الآن لأن الانتصار أحد الفريقين المتصارعين قد لا يكون له كبير تأثير على مركز العمال في نهاية الأمر إذ إن العمال أنفسهم لم يرحسوا أحدا منهم للقيادة عنهم وهذا لا يعنى أن العمال لا يهتمون بالسياسة العامة وشنون البلاد وما يجرى فيها إذ من المعروف بدهاء أن الطبقة العاملة تهتم أكثر من أية طبقة أخرى بتحرير مصر اقتصاديا وسياسيا من نير الاستعمار الإنجليزى ولكن العمال يحرفون حق المعرفة من جهة أخرى أنه ليس بين الفريقين المتحاربين من معنى تمام الاحتناء بالدفاع من حقوق العمال ومصالحهم ومن يريد الخبر حقيقة لهم . وإنما إذا نظرنا إلي أمراض الفريقين المتصارعين نرى أن فريقا منهم يمثل الطبقة العليا وتتفق مصالحه مع مصلحة رءوس الأموال الأجنبية وخصوصا مع الانجليز فهو يود أن يصل إلي الحكم ليحافظ على مركزه الممتاز ومصالحه الخاصة في البلاد .

« أما الفريق الآخر فيمثل الطبقات المتوسطة وأصحاب المهن الحرة ويريد أن يتغلب على خصمه حتى إذا ما تسلم الحكم يسمى لأن يأخذ من الحكومة الانجليزية ما يمكن أخذه فيقوى بذلك مركزه ويعلى شأنه وتصبح مصالحه إذ ذاك ليست أقل أهمية من مصالح أى طبقة رأسمالية في أى بلد آخر وبطبيعة الحال تصبح متكافئة مع مصالح الفريق الآخر . »
« والطبقة العاملة تعلم حق العلم ألا فائدة تعود عليها من صراع هذين الفريقين وتناحرهما » .

« فما الذى ننتظره نحن العمال من يوم ١٢ مارس ؟ .. »

« حقا إننا لا ننتظر أمرا عظيما يصح أن يدعى انتصارا في الانتخابات مهما كانت نتيجة هذه الانتخابات ولكن يجوز لنا أن ننتظر نتيجة صريحة على أن نفوذ العمال يتعاظم ويزداد شيئا فشيئا لأن مجرد تقدم اثني عشر شخصا لترشيح أنفسهم من العمال ووعدهم الطبقة العاملة بأن يمثلوها في المجلس ويدافعوا عن حقوقها مهما كان السبب الذى دفعهم إلي ذلك فإن فيه برهانا واضحا على أن الطبقة العاملة في مصر قد أصبحت عاملا من العوامل المهمة في السياسة العامة » .

« فانتصار هؤلاء المرشحين الاثنى عشر الذين يحق لنا أن نشك في حقيقة إخلاصهم للطبقة العاملة قد يكون له تأثير كبير على موقف العمال لأنه قد يؤول إلى تعزيز مركزهم

العالى أيضا وهم إن كانوا يطمعون قبل كل شيء بالمنصب وما ينم عنه من فوائد ورغم أنهم يعتمدون على تضخيد الطبقة الخاصة التي لا شأن لها مع طبقة العمال العامة لكن مجرد إعطاء المندوبين أصواتهم لهم يدل على حقيقة المركز الذي وصلت إليه الطبقة العاملة وعلى حقيقة قوتها مع أنها تظهر لأول مرة على مسرح السياسة » .

« فإذا دافع هؤلاء المرشحون من مصالح العمال الحقيقية من على منصة المجلس النيابي بعد فوزهم فإن الطبقة العاملة تعرف كيف تخلص لهم وتكون شاكرا لعملهم ولكن إذا نسوا - بعد وصولهم إلي المجلس - من الذي أوصلهم إليه وماذا أوصلهم إليه فإن ذلك وإن ساء العمال وقتها إلا أنه يعود بالفائدة عليهم لأنه يفتح أعينهم نحو حقائق كثيرة لا تزال غامضة أمامهم ويعلمهم بأن يكونوا في المستقبل أكثر انتباها ويقتله فينتخبون أصدقاءهم الحقيقيين .

« وإني أتمنى على كل حال الفوز والنجاح لهؤلاء المرشحين الاثنى عشر كما أننا متأكدون أن المندوبين الثلاثين سيعطونهم أصواتهم وأن من واجبنا كعمال أن ننبههم إلي أن الطبقة العاملة معهم ما داموا هم معها » .

وهكذا كان موقف الاتجاه الاشتراكي في الحركة العمالية ، لم يكن معارضا للاشتراك في المعركة وإن لم يكن له مرشحون ولكنه يزد المرشحين الذين يقبلون البرنامج السابق وكما أن هذا الاتجاه رغم عدم ثقته في المرشحين باسم العمال فإنه دعا إلي انتخابهم للأسباب التي أوضحها في بيانه وموقف هذا الاتجاه من الانتخابات ومن قبل من فتح باب المناقشة في موضوع إنشاء حزب للعمال والفلاحين يمثل بداية للتخلي عن الانحراف اليساري الذي وقع فيه حزب عام ١٩٢٤ وخصوصا تقديراته اليسارية بالنسبة للحركة الوطنية وإمكانية الاستفادة من سيادة بعض الأوضاع الديمقراطية .

حركة تكوين النقابات بعد نكسة الإسكندرية ،

إن حركة تكوين النقابات كاسلحة في أيدي الطبقة العاملة للدفاع من مصالحها ضد استغلال رءوس الأموال لم تتوقف بعد نكسة الإسكندرية ويرجع ذلك إلي :

أولا : أن الحركة العمالية نشأت في أحضان حركة الكفاح الوطني ضد الاستعمار واكتسبت قوة منها .

ثانيا : ومن هنا فإن حزب الوفد وعلى رأسه سعد زغلول باشا رأى أنه إن اصطدم بالطبقة العاملة (وهي أكثر الطبقات الشعبية قابلية للتنظيم حتى آخر الشوط) فإن ذلك سيفقده الكثير .

ثالثا : إن الطبقة العاملة المصرية قد تدرجت منذ بداية القرن على التنظيم والعمل الجماعي بمختلف الوسائل القانونية وغير القانونية وأن قيادة التنظيم النقابي بدأت تنتقل نهائيا إلى قيادات عمالية مصرية .
رابعا : إن أصحاب رهوس الأموال قد ازدادت حدة استغلالهم للعمال المصريين الأمر الذى فجر سخطهم في استمرار الحركة الاضرابية في الصمود ثم استمرارهم في فرض تنظيماتهم النقابية الخاصة للدفاع عن حقوقهم .

وفي ابريل عام ١٩٢٤ تكونت نقابة جديدة لعمال شركة الملح والصودا ، وقد تكونت هذه النقابة بمساعدة نقابة عمال الورش الأميرية والأهلية بالإسكندرية فقد اتخذ مجلس إدارة هذه النقابة قرارا في ١٠ ابريل ١٩٢٤ باعتماد مبلغ ٢٠٠ قرش صاغ لعمل مكتب خاص للنقابة عمال شركة الملح والصودا المصرية وإحضار أدوات مكتبية ، وقد خاضت هذه النقابة الوليدة فضلا من أجل مطالب العمال وتوصلت في ٢٥ مايو عام ١٩٢٤ إلى اتفاق عقد بين شركة الملح والصودا وبين سماعة محافظ الإسكندرية بصفته نائبا عن العمال وتضمن هذا الإتفاق أربع عشرة نقطة من أهمها : « أن تكون ساعات العمل داخل الورشة ٨ ساعات يوميا بدلا من ٩ - حساب ساعات العمل الزائدة (الاضافية) باضافة ٢٠ ٪ - زيادة أجور العمالة والشمالية ٢٠ ٪ - إذا مرض العامل يعالجه طبيب الشركة مجانا ويصرف له أجر ستة أيام كاملا ونصف أجر عشرين يوما بعد ذلك » . إلى جانب مكاسب أخرى خاصة بالتعويض في حالة الإصابة والوفاة .. الخ .

وفي ١٦ ابريل عام ١٩٢٤ تكونت نقابة « لأصحاب » وعمال وصانقى السيارات بمديرية البحيرة وأصدرت قانونها الأساسى في أول يونيو عام ١٩٢٤ .
ونشط اتحاد النقابات في هذه الفترة على نطاق القطر كله وتمكن من تنظيم عدد كبير من النقابات وإعادة تنظيم النقابات التى انحلت ومن أهم النقابات التى أعيد تنظيمها في هذه الفترة « نقابة السكك الحديدية وورش الحكومة » والتى عقدت جمعيتها العمومية في ٢٤ اكتوبر ، وقد اشترك فيها عمال السكك الحديدية بمختلف أقسامها وعمال القترسنة بكل أقسامها وعمال المطبعة الأميرية بكل أقسامها وعمال مطبعة السكك الحديدية بكل أقسامها .

ونظم الاتحاد عشرات النقابات في الأقاليم فتكونت حوالي ١٨ نقابة انضمت كلها للاتحاد ، وفى الإسكندرية تكونت من جديد - نقابة لعمال الخابز الأفرنجية ونقابة للعمال والكياكين بمينا الجمل ونقابة لعمال المخابز الوطنية وكونت كذلك نقابة لعمال البحر

ونقابة لعمال المعمار بالرمل ونقابة لضريجي مدارس الصناعات ونقابة لعمال مدرسة محمد على الصناعية ونقابة لعمال النقش والزخرفة بالقاهرة ونقابة عمال الكنس والرش وعمال المذيب وعمال عربات النقل .

وتكونت نقابة لعمال السكر بأرمونت ونقابة للعمال والصناع بالفشن وفي المنصورة تكونت عشر نقابات للعمل بالمحلات التجارية والكيالين والنجارين والاسطرجية وعمال السكة الحديدية ولورش مروج وعمال المدايع وللنقاشين وللمسقيين وعمال الحلاقة .

ولقد جاء تكوين هذه النقابات في هذه الفترة تأكيداً لإصرار الطبقة العاملة على الاستمرار في التنظيم في مواجهة رأس المال المتحد في اتحاد الصناعات المصري - والذي تكون في هذه الفترة - ولكن في الوقت نفسه قاد أغلب النقابات عناصر من أبناء الطبقة المتوسطة ومن المثقفين المصريين وخصوصاً من بين المحامين الذين كان لهم النفوذ الأكبر داخل التنظيم النقابي بحكم تصديهم للدفاع عن العمال وهركتهم وهم يواجهون أجهزة السلطة .

لقد اكتسب العمال حقهم في وجود تنظيمات تدافع عنهم وتقودهم في عملية الصراع اليومية مع رأس المال بقوة كفاحهم طيلة هذه الفترة وليس بقوة القانون ، ولم يتخل العمال عن حقهم هذا في التنظيم رغم كل ألوان القهر والبطش والاضطهاد . لم يكن المهم وقتها كما يبدو من على رأس الاتحاد ، ولكن كان المهم أن تستمر المنظمات النقابية وأن يتعلم العمال خلال مسيرتهم وبخبرتهم من يختارون ليقود هذه المسيرة .

* * *

الفصل الرابع

من ١٩٢٥ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية



نوفمبر ١٩٢٤ وبعد حادث مقتل المردار سقطت

وزارة "معد زغلول" أول وزارة وفدية ، وشكل

"أحمد زيور" رجل الانجليز والسراى أول وزارة انقلابية على

الحياة الدستورية . وجاءت وزارت ممثلة لمصالح رأس المال

الأجنبي وكبار ائلاك المصريين ورجال البنوك . وكانت الحركة

العمالية رغم الضربة التي وجهتها إليها حكومة الوفد في أوائل

عام ١٩٢٤ عندما حلت الحزب الشيوعى المصرى والاتحاد الأول

لنقابات العمال "الاتحاد العام للنقابات" وألقت بقيادة هذا لاتحاد

في السجن - كانت الحركة العمالية قد استعادت وجودها كما

شرحنا في الفصل السابق ...

ولكن حكومة زيور وجهت ضرباتها العنيفة إلى الحركة العمالية ورمزها

ومنظماتها . وكما رأينا في نهاية الفصل فإن الحركة العمالية لم تستسلم للإرهاب

وقوانينه . وكان زيور قد أصدر قوانين قيدت الصحافة ووسائل التعبير ، وأصدر قانونا

جديدا للانتخابات حرم به ٦٠٪ من جماهير الشعب من حقها في اختيار ممثليها ومستبعدا

وبصفة خاصة جماهير الفلاحين والعمال ؛ ولكن الشعب تعدى زيور وحزبه - حزب الاتحاد

- وجاءت نتيجة الانتخابات صدمة للجمعية وللانجليز إذ حصل الوفد على أغلبية ساحقة ،

فلجأ زيور إلى حل البرلمان الجديد من أول يوم .. وفتحت السجون أبوابها لمستقبل

المئات من الوفديين ومن الشباب المناضل ومن قادة الحركة النقابية والعمالية ... وفي

أول أغسطس ١٩٢٥ لقي انطون مارون أول سكرتير لاتحاد النقابات العام أول اتحاد لعمال

مصر حتفه في سجون زيور .

وسمحت بعنف الحكومة "الزيورية" كل الاضرابات العمالية من أجل زيادة الأجور

مثل إضراب عمال الفحم بالاسكندرية وصيادى الاسماك في دمياط . وفي ظل هذا الحكم

الإرهابى دبرت حركات استفزازية ضد كثير من العناصر النقابية القيادية تحت شعار

معاربة الشيوعية . . . واعتزل كثير من المناضلين في الظلام بواسطة المخابرات

البريطانية والبوليس السرى . . ونفى عدد كبير من البلاد من الذين عملوا في المجال

العمالى

وفي ظل ديكتاتورية زيور عانت الحركة النقابية الكثير ، وتفككت نقابات كثيرة

وتبعثرت أو دخلت دائرة الظل ... ولم يكن عدلى والأغلبية الوفدية في البرلمان يحفظون

على الحركة النقابية ، فلقد أظهروا كراهيتهم لكل نشاط بين صفوف الطبقة العاملة

وقاموا كل المحاولات لإحياء النشاط النقابى الذى كان قوة مضافة للحركة الوطنية .

ولكن منذ صيف ١٩٢٦ بدأت بعض الصحف المصرية تولي اهتماما خاصا بالمسائل العمالية فنشرت مقالات عن سوء مساكن العمال وعن انحطاط أجورهم وقسوة معامل أصحاب الأعمال لهم .. وارتفعت أصوات من جديد تطالب الحكومة بالتدخل وإلا عانت الشيوعية بسبب سوء الأحوال الاقتصادية . وفي البرلمان تشكلت لجنة لوضع قانون لحماية العمال وتأمينهم ، وتحمس لهذا عدد من النواب الوفديين الذين كانوا يطلقون على أنفسهم " ممثلو العمال " وكان عدد منهم قد عمل مع عبد الرحمن فهمي في الاتحاد الثاني للعمال الذي تشكل بقيادة الوفد بعد سحق الاتحاد الأول .

وفي هذه الفترة شهدت البلاد مجموعة من الإضرابات العمالية والتهديد بالإضراب . فعمال ترام القاهرة والذين كانت لهم نقابة حسنة التنظيم هددوا بالإضراب إن لم تستجب إدارة الشركة لمطالبهم ، وكما أضربت عن العمل مجموعة صغيرة من العمال في عدد من المصانع ، ومن أشهر الإضرابات التي حدثت في عام ١٩٢٦ إضراب عمال المطابع ، وقد بدأ الإضراب عندما طلب أصحاب مطبعة وأدى النيل من أحد زعماء العمال تسليمهم للجريدة الأسبوعية التي كان يصدرها ، وعندما رفض تسليمها فصلوه من عمله ، فأضرب عمال المطابع احتجاجا على فصله .

وفي هذه الفترة أجريت انتخابات تكميلية في منطقة عمالية بمدينة الإسكندرية - وهي منطقة ميناء البصل - فلم يعط جماهير العمال أصواتهم للمرشح الذي نكاه الزعيم سعد زغلول وأعطوا أصواتهم للدكتور محبوب ثابت * والذي كان يتزعم اتحادا نقابيا في القاهرة وهو من قدامى المناضلين في الحزب الوطني . وبعد أن فاز الدكتور محبوب ثابت في الانتخابات أعلن أنه سيعمل من أجل تكوين حركة عمالية عامة في البلاد وسيُنظم لها فروعا في كل الأقاليم ، وسيصدر جريدة تنطلق باسمهم ، وأعلن أن هذه الحركة ستعمل في نطاق القانون ، وأنه سيذهب إلى عقد مؤتمر تأسيسي لهذه الحركة . ولقد أيد دهوة الدكتور

* الدكتور محبوب ثابت من شخصيات الحزب الوطني التي استمرت على صلة بالحركة العمالية - وفي ١٩٣٣ كان من الشخصيات الثلاثة لنقابة الصنائع اليدوية وعمال المطابع المصرية - ولقد أحتج في هذا العام على التعديلات التي أدخلت على قانون الطوبقات وحرمت الإضراب على المستخدمين في المصالح ذات النفع العام وجاء في احتجاجه : " يدهي أن التوسع في سن القوانين الجنائية القاسية بإضراب العمال من العمل عليهم في ذاته لا ينتظر منه إلا صوق روح الرقعي الصناعي والتهنئة القومية والعري في البلبه خصوصاً ، وأمامنا التجارب الأليمة والنتائج الوخيمة التي أثبتتها سجلات التاريخ الفاسد بالعمل والعمال عندما قيدت روعا وأثينا عمالها المستقرين بأسوأ الظروف وأضيق الأنظمة وكانت مغبة هذا تدهور المصانع والمخاربه فيها وفيمن هذا جذوها من البلاد الأخرى سواء في القرون الوسطى أو التي تلتها . ولغلا ما تقدم فإن المشاهد الآن من روح العصر لدى جميع الأمم الناهضة أن تبار الجهود التشريعية والمؤتمرات الدولية والمعاهدات القومية والقوانين الاجتماعية أنها كلها تتجه إلي وجهه صمرانية واحدة هي التي تلتفت إليها نظر الحكومة إذ فيها ترقية جميع الأنظمة بالعمال والعمل بجميع الوسائل الممكنة وهو ما ننتظره ونترقبه باسم الحق والعمل والإنسانية " نشر البيان في جريدتي الأخبار والمقط بتاريخ ١١ ، ١٢ سبتمبر ١٩٣٣ .

محجوب ثابت تلك في هذه الفترة أعداد كبيرة من العمال وكان من بينهم عناصر
عمالية من حزب الوفد والتي كانت تطالب بالتشهد مع الانجليز والرجعية .
ولقد ذكرت الينور بيرنز في كتابها الاستعمار البريطاني في مصر شيئاً من
إضرابات هذه الفترة :

« كانت هذه الحالة - تقصد الكتابة ظروف العمل والأمور السيئة - باعثاً لمسلسلة
من الإضرابات في سنة ١٩٢٧ امتدت من صناعة إلي أخرى ومن منطقة إلي منطقة ثانية
فهؤلاء عمال المياه والنور في الاسكندرية وعمال النقل بالسكك الحديدية ونساجو الحرير
في القاهرة وعمال السجائر وشركة السويس بجورسعيد وعمال الترام في الاسكندرية
يتقدمون مؤيدين مطالبهم الخاصة بالأجور . نجح العمال في الحصول على بعض المكاسب .
وأضفت الاضرابات قوة جديدة على نقاباتهم ولكن ماتزال النقابات صغيرة ومبعثرة ومن
أكبرها (اتحاد) عمال ترام الاسكندرية [لاشك أنها تقصد نقابة عمال ترام الاسكندرية]
وأعضاؤها الغان ثم إن هناك اتحادات كثيرة ولكنها صغيرة كاتحاد الحلاقين وسائقى
العربات الخ . وهذه ماتزال تواجه متعزلة بعد أن انغض اتحاد النقابات . فى خريف عام
١٩٢٧ قُتضت الحكومة على محاولة عقد مؤتمر عام للنقابات غير أنه تكون اتحاد جديد في
١٩٢٨ وعدد أعضائه ستة آلاف شخص » . *

والاتحاد الأخير الذى أشارت إليه الكاتبه - هو اتحاد تأسيس في عام ١٩٢٨ وكان
سكرتيه " الأستاذ أحمد إسماعيل " وهو ثالث اتحاد لعمال مصر ، وكان على صلة بمؤتمر
النقابات البريطانية ، وانضم إلي الاتحاد الدولى للنقابات باسمتردام وحضر مؤتمره
الخامس في استكهولم بالسويد .

هذا الاتحاد بدأت عملية تأسيسه خلال عام ١٩٢٧ ، وعندما وصلت حكومة الوفد إلي
الحكم برئاسة مصطفى النحاس باشا في مطلع عام ١٩٢٨ نشط مستشارو النقابات
الوفديين داخل هذا الاتحاد ، إلي أن سقطت الوزارة الوفدية وتولى الوزارة حزب من
أحزاب الأقلية ، حزب الأحرار الدستوريين برئاسة محمد محمود باشا فصعد نجم محجوب
ثابت الذى كان صديقاً لـ أحمد محمود (ثم ساءت العلاقات بينهما بعد ذلك) ومعاونته فى
الوصول إلي رئاسة الاتحاد سكرتيه أحمد إسماعيل والذى استصدر قراراً من مجلس
الإدارة باختيار الدكتور محجوب ثابت مستشاراً عاماً للاتحاد . وبصراع عنيف بين
المستشارين الوفديين وأحمد إسماعيل وخاصة مع أحمد محمد آغا الرئيس الوفدى للاتحاد
وقد انتهت هذه الصراعات " العزبية " إلي ضياع ثالث اتحاد لعمال مصر ، وإن كانت
هناك نتيجة هامة لهذا الصراع هى نمو اتجاه عمالى يدمو إلي استقلالية أى حركة عمالية
وأى تنظيم عمالى عن النشاطات العزبية - فكل نشاط حزبي إنما يضعف كل نضال

* الينور بيرنز الاستعمار البريطانى فى مصر - ترجمه أحمد رشدى صالح - ص ٥٠

من أجل وحدة الصف العمالي المناهض ، ومن أجل قيام تنظيمات موحدة وصلبة لا تعرف غير التقدم إلى الأمام من أجل مطالب العمال لكسب الحقوق لهم ومواجهة أعدائهم من ملاك رأس المال وأصحاب المشروعات المتحدين في اتحاد الصناعات .

ولاشك أننا تسجل هنا مع أمين عز الدين ملاحظة من هذه الصراعات التي جرت داخل الاتحاد العام وداخل عدد من النقابات الكبرى إنها : " لم تكن انعكاساً لخلافات في صفوف الجماهير العمالية ، ولم تكن صراعات من أجل مزيد من الحقوق أو المكاسب الاقتصادية للتطبيق العامة . بل كانت في حقيقة الأمر ، معارك فئوية منقطعة الصلة تماماً من المطالب والأمانى اليومية للعمال ، ولكنها أدت بالتأكيد إلى حدياب الكثير من هذه المطالب وتبديد الكثير من تلك الأمانى " . *

وفي هذه الفترة وتحت ضغط ازدياد النشاط النقابي العمالي والإضرابات المتعددة ولوجود رأى عام يطالب بضرورة صدور تشريعات عمالية تحفظ للعمال حقوقهم عند أصحاب العمل وتفرض معاملتهم المعاملة الإنسانية اللائقة بالإنسان في القرن العشرين . وهكذا فإنه في يناير ١٩٢٧ أثير في المجلس النيابي ضرورة إعداد تشريع عمالي وإنشاء مكتب للعمل ، وعرض على المجلس تقرير لجنة العمال والشؤون الاجتماعية ، وفي الشهر نفسه تقرر تشكيل لجنة برلمانية تسافر لأوروبا لدراسة شؤون العمل والعمال ، وللقيام بزيارة المصانع هناك وتفقد حالة العمال الأوروبيين في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ودراسة قوانين العمل والعمال بها للاسترشاد بها لوضع التشريعات العمالية بما يلائم البيئة المصرية وكان من أبرز الشخصيات البرلمانية في هذا العمل النائب الوفدي حسن نافع . **

وفي يوليو ١٩٢٧ أصدر البرلمان قراره بتشكيل لجنة إعداد تشريع عمالي ورأس هذه اللجنة سيد الرحمن رضا (باشا) وكيل القنانية (العدل) ، وتشكلت اللجنة من أعضاء في البرلمان ورجال القانون والإدارة وبعض خبراء القانون والأعمال بهدف بحث حالة العمال بصفة عامة لوضع تشريع خاص بهم ويكون لهذه اللجنة حق النظر في إنشاء مكتب للعمل .

وإزاء هذا النشاط التشريعي والذي جاء نتيجة ازدياد النضال العمالي وانتعاشه ، دخل اتحاد الصناعات المعركة بشكل سافر ليحول دون سن أي قوانين عمالية - وأعلن أنه في حالة سن أي قوانين عمالية فيجب وأن تصدر هذه القوانين تدريجياً كما يجب حمايتها من خطر الآراء الفقهية " الهدامة " .

وفي نوفمبر ١٩٢٠ أنهت لجنة رضا أعمالها ووضعت مشروعا تضمن ١٠٢ نصا

* تاريخ الطبقة العاملة المصرية - منذ ظهورها حتى سنة ١٩٧٠ - أمين عز الدين ص ٢٩٢ .

** كان الأمر نفسه قد عرض على البرلمان في ٢٥ يناير ١٩٢٥ لإيجاد لجنة برلمانية إلى أوروبا .

رقيت في ثمانية عشر فصلا شملت أغلب موضوعات قانون العمل فمن بيان الغرض من القانون إلى تعريف عقد العمل والتزامات طرفي العمل أصحاب أعمال وعمال ثم تحديد مدة العمل القانونية والحماية الواجبة للأحداث والنساء والأجور والتوفيق والتحكيم والتناقيات وانقضاء عقد العمل وفسقه وإبطاله والإجازات المرضية والوقاية ولوائح العمل في المصانع والصناعة المنزلية ويحظر انصحة والأمن النتر توفرها في المصانع وإصابات العمل والأمراض الناشئة عن العمل وما يترتب عليها من تعويضات وأفراد المشروع فصلا لمكتب العمل الذي اقترح إنشاؤه بوزارة الداخلية مبينا أعماله وأختصاصاته . *

وكان اتحاد الصناعات عند تكوين لجنة رضا وازدياد النشاط من أجل استصدار تشريعات عمالية قد أبدى معارضة شديدة لهذا النشاط باعتباره نشاطا يتم في زمان غير زمانه . . وكان الاتحاد قد وضع مجموعة من " الشروط " يجب الالتزام بها عند سن أي تشريع عمالي :

١ - أن يسبق صدور القوانين إنشاء مكتب للعمل به إخصائيون يعهد إليهم قبل سن أي قانون أن يقوموا بأبحاث عن الظروف الصحيحة للعمل في كل صناعة وفي كل منطقة (وهدف اتحاد الصناعات من وضع هذا الشرط هو أن يطول أمد هذه الأبحاث) .

٢ - أن ينشأ مجلس للعمل يضم ممثلي الطرفين .

٣ - ألا ينفذ أي قانون عمالي إلا بعد فترة يستمد خلالها أصحاب الأعمال لإعمال التشريع .

٤ - ألا يكون للتشريع العمالي أي أثر رجعي (بمعنى أن المكافآت عن نهاية الخدمة لا تطبق إلا من تاريخ صدور القانون دون الاعتداد بالمدة السابقة) .

٥ - ألا تفرض الحكومة أعباء جديدة من حيث الصحة والوقاية قبل تعديل اللائحة الجمركية .

٦ - ألا تنقل التشريعات الأجنبية ، بل يجب عند وضع التشريع أن تراعى مستوى عقلية العمال وقوتهم الإنتاجية والمقدرة المالية لأصحاب الأعمال .

٧ - أن تخطو الحكومة خطوات قصيرة في التشريع العمالي فتبدأ بأمس القوانين وأسهلها تطبيقا .

وآلف اتحاد الصناعات لجنة لمباحثة المسئولين ، وللتدخل في اللجنة الحكومية للعمل (مكتب العمل) .

انتهى الصراع بين هؤلاء الذين أرادوا منذ عام ١٩٢٤ بالعمل من داخل المجلس النيابي استصدار تشريع عمل حديث وهؤلاء الذين كانوا ضد أي استصدار لمثل هذا التشريع ، انتهى هذا الصراع إلى انتصار الآخرين ، وذلك نتيجة لتفكك الحركة النقابية

* ملحق رقم [٣] النص الكامل لمشروع لجنة رضا .

العماليه في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات وعدم وجود تنظيمات نقابية قوية وجيدة التنظيم وقادرة على خوض مثل هذه المعركة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى اتحاد أصحاب الأعمال وسيطرتهم الكاملة على جهاز الحكم طيلة الفترة الممتدة من ١٩٢٧ حتى ١٩٣٤ وحكمهم البلاد " بالنار والحديد " .. حكومة اليد الحديدية ، حكومة محمد محمود باشا ثم حكومة "جلاد الشعب" إسماعيل صدقي باشا وهر في الوقت نفسه رئيس اتحاد الصناعات ، وهكذا كانت النتيجة أن وضع مشروع لجنة "رضا" على الرف ، ولم ينفذ غير اقتراح اتحاد الصناعات الخاص بإنشاء " مكتب العمل " والحق بإدارة الأمن العام ، وعين مديرا له الإنجليزي مستر جريغز . . . وهذا ، كما أصدرت الحكومة الثلاثة الجمركية لحماية مصلحة الطبقة الرأسمالية الجديدة .

ورغم كل الخسوف استمر النضال العمالي ، ولم يقتصر على مجرد النضال من أجل مطالب عمالية ضيقة بل إنه التحم التحاما قويا - كما كان الحال في سنوات ثورة ١٩١٩ - بالنضال الوطني ضد الاستعمار والنضال من أجل الحرية والديمقراطية .

* * * * *

النضال النقابي العمالي

من ١٩٣٠ حتى نهاية الحرب العالمية الثالثة

حركة الصراع الطبقي - للإضرابات العمالية

التنظيم النقابي - حركة إنشاء النقابات

وعلاقة التنظيم النقابي بالأحزاب السياسية

التشريع العمالي ، والمنظمات الحكومية لشئون العمل والعمال

[١] حركة الصراع الطبقي - للإضرابات العمالية

سقطت وزارة محمد محمود باشا - وزارة اليد الحديدية أمام مقاومة الشعب ، وجاءت وزارة إسماعيل صدقي باشا رئيس اتحاد الصناعات ، وقامت المظاهرات ضد حكومة إسماعيل صدقي في جميع أنحاء البلاد وسالت فيها دماء كثيرة ، وقاطع الشعب انتخابات صدقي وبستوره الرجعي ، وكان للمركة العمالية دور بارز في هذا النضال الشعبي ، وفي كثير من الإضرابات العمالية لم تقتصر حركة العمال على المطالب الاقتصادية بل تعدتها إلى العمل السياسي والعنيف ضد الحكم الرجعي لعميل الإستعمار والسراي .

ومن هذه الإضرابات العمالية التي بدأت سياسية إضراب عمال المناير بالسكك الحديدية والذي بدأ يوم ١٤ مايو ١٩٣١ ، اليوم الأول من أيام الانتخابات الصندقية - ونشبت معركة هائلة بين رجال البوليس والعمال واستخدم العمال الحجارة والكرات الحديدية وأطلق البوليس الرصاص ، وقتل من العمال أكثر من ستة عشر عاملاً منهم ثلاث نساء وطفل وجرح أكثر من ١٢٠ ، كما أصيب عدد كبير من رجال البوليس ومنعت الحكومة أسر العمال من تسلم جثث الشهداء وقامت هي بدفنتهم سرا في مكان غير معلوم - وألقى القبض على عدد كبير من العمال قدم منهم إلى محكمة الجنايات مائة وعشرون عاملاً وأسدرت محكمة الجنايات حكمها على العمال في أول فبراير ١٩٣٢ ، كما قامت مصلحة السكك الحديدية بفصل أعداد كبيرة من العمال (بلغ عددهم ٤٧٧ عاملاً) لاتهامهم " بالوفدية " ولأن لهم ميول سياسية ضد حكومة صدقي باشا . *

وفي أغسطس ١٩٣٢ أضرب عمال جناسات البلاح مطالبين بتحسين أحوالهم واستمر إضرابهم أحد عشر يوماً ، وفي اليوم العاشر للإضراب أحضرت الشركة عمالاً آخرين من بورسعيد والقاهرة ليحلوا محل العمال المضربين ، وحاول البوليس إخراج

* البلاغ ١٦ / ٢ / ١٩٣٢

العمال المضربين من مساكنهم بالقوة ولكنهم رفضوا لأنهم يسكنونها بمقتضى اتفاقات مع الشركة منذ ٢٧ أكتوبر ١٩٢٤ وقد استخدمت الحكومة أساليب غاية فى القسوة مع العمال وشردت زعماءهم . *

وفى أكتوبر ١٩٢٢ أضرب عمال النقل بعمناء البصل بالإسكندرية واشترك فى هذا الإضراب قباية ووزانون وحمالون وكانت مطالب العمال المضربين هى العودة إلى نظام الأجور القديمة حيث كانت أجورهم قد خفضت من ٢٦ للرئيس إلى ٢٢ قرشا ومن ٢٢ قرشا للحدوى إلى ٢٠ قرشا وتدخل البوليس ، ولم يدم الإضراب طويلا بسبب مودة عدد من العمال المضربين إلى العمل . **

ورغم استخدام العنف المتناهى القسوة مع العمال المضربين فإن موجة الإضرابات لم تتوقف . . فعمال النقل الذين كان يحتلون موقف الصدارة فى الحركة الإضرابية عام ١٩١٩ صادوا ليستولوا هذا الموقف فى ٣ يونيو ١٩٢٢ أضرب عمال شركة سيارات ثورتيكرولت - وكان قد أضرب قبل ذلك من العمل فى ٢٠ مارس ١٩٢٢ . وكانت مطالبهم تحديد ساعات العمل بثمانين ساعة ومع تعديل نظام الجزاءات وإعادة النظر فى أمر تخفيض أجور العمال بنسبة ١٠ ٪ ، وطالبوا بتغيير جدول الأجور الذى حدد أجر السائق بسبعة جنيهات فى الشهر وأجر الكسماوى بأربعة جنيهات وقدم العمال مقارنة بين أجور تلك الشركة وأجور عمال النقل فى شركات أخرى . مثلاً شركة هليوبوليس والتى كانت تتراوح بين ٢٠ ، ٢٦ قرشا فى اليوم وفى شركة مصر الجديدة كانت تتراوح بين ١٦ ، ٢٢ ، ٢٧ قرشا فى اليوم وفى شركة سيارات الإسكندرية كانت تتراوح بين ١٨ ، ٢٥ قرشا فى اليوم .

وقد بدأ العمال إضرابهم *** عندما قررت الشركة نقل ١٠٤ عمال من كادر الشهرية إلى كادر اليومية وطالبتهم الشركة بالعودة للعمل خلال ٤٨ ساعة للعمل وإلا هتجروا مستقيلين وهين بدلا منهم .

واستمر العمال فى إضرابهم وقررت الشركة تسيير عربات الأتوبيس فى اليوم السابع من يونيو بعمال جدد بحراسة البوليس . وفى ٧ يونيو خرج العمال فى مظاهرة احتجاجا على هذا التصرف ، وقاد المظاهرة عامل يونانى ، واسطدم البوليس بالعمال المظاهرين وألقى القبض على عدد منهم وأودعوا السجن بتهمة الاعتداء على حرية العمل والاشتياه والتحرى . * * *

* الأهرام ٢٧ / ٢ / ١٩٢٢ - جاء فيه تعليق الأهرام على الإضراب القول ' فعسى أولو الأمر أن يتدخلوا فى المسألة ليعملوا بما يرضى العمل .

** الجهاد ، والمقطم ، البلاغ - ١٩ أكتوبر ١٩٢٢ .

*** الأهرام والجهاد - ٤ يونيو ١٩٢٢ .

**** الأهرام ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ يونيو ١٩٢٢

وفي الوقت نفسه اجتمعت لجنة النقل المشترك وقررت تخفيض ساعات العمل وعدم تخفيض الأجور ورفع مستواها ووضع جدول جديد للجزءات وإعادة العمال إلى كادر الشهرية بحيث يتقاضون مرتباتهم كاملة . ولم تقبل الشركة هذه القرارات ، واستمر الإضراب ، واعتبرت الشركة أن العمال المفصولين مفسولون نهائيا . وفي هذا الوقت وجدت حركة بين الجمهور لمساعدة العمال المفصولين ، كما أعلنت نقابات أخرى مثل نقابات النقل بالسيارات تأييد الإضراب والمطالب^{١*} . وفي هذا الوقت بدأت الشركة استئناف العمل في يوم ١٧ يونيو وبعد أن أصدر أحد العمال بيانا موقعا منه بإنهاء الإضراب ، كما ألقى القبض على كثير من العمال انتهى الإضراب نهاية مأساوية بعد صراع أربعة عشر يوما ، واعتبرت الشركة العمال كلهم عمالا جدد باليومية وتحت الاختيار ووقع عدد من العمال على ذلك ورفع عدد التوقيع ، ولكن الشركة تمكنت بمساعدة السلطات وبتشغيل العاطلين من تحطيم الإضراب والقضاء عليه . **

وفي يوم ٢٠ يونيو ١٩٣٣ أضرب عمال طرق النحاس بالقاهرة ، وكان عددهم لا يتجاوز الـ ٢٥٠ عاملاً ، وكانت مطالبهم : تعديل في فئات أجورهم وتخفيض ساعات العمل من الخامسة صباحا حتى المساء ، ولما كان أجور طرق القنطار قد إنخفض من ١٨٠ قرشا إلى ٢٥ قرشا ، وانتهى الإضراب برفض مطالب العمال .

وشهدت القاهرة والإسكندرية في هذه الفترة إضرابات عديدة متناثرة في صناعة النسيج وفي النقل وعانى العمال الكثير من القهر والكبت والمعاملة القاسية من قبل الحكومة وأصحاب الشركات - ولكن الموجة الإضرابية سجلت تصاعدا ونموا في الأعوام التالية وخاصة خلال أعوام ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩

ففي فبراير ١٩٣٥ أعلن عمال الفحم بميناء الإسكندرية الإضراب عن العمل من ٦ فبراير إلى ٩ فبراير مطالبين بزيادة الأجور وتحديد ساعات العمل وانتهى الإضراب بانتصار العمال وحصلوا على زيادة في أجورهم بنسبة ٢٠ ، ٢٥٪ وهددت ساعات العمل بتسع ساعات ***

وفي ١٠ فبراير ١٩٣٥ أضرب عمال نفل بذرة القطن بميناء الإسكندرية وكان عددهم ١٢٠٠ عامل لمدة ساعة وتمكنوا من الحصول على زيادة في أجورهم بنسبة تتراوح بين ٢٠ ، ٢٥٪ .

وفي ١٢ يونيو ١٩٣٦ أضرب عمال مصانع الزيت بالإسكندرية مطالبين بتحسين

* يرقية من سائقي السيارات والأجرة واللاكس موقع بقسمائهم هذا تمها " زملازمك عمال سيارات الأجرة والملازم يحفظون عليكم ويؤيدونكم في مطالبكم العادلة ويطالبون من الحكومة أن تتدخل في الأمر بمايكفى تطبيق مصالحكم ويرد الحق إليكم والله معكم "

** الأهرام ١٧ ، ١٨ يونيو ١٩٣٣ .

*** الجهاد - ٧ ، ١٠ فبراير ١٩٣٥ .

شروط العمل في هذه المصانع ولم يقتصر العمال على الإضراب بل احتلوا المصانع ، وأخرجهم البوليس منها مستخدماً القوة وعاد العمال إلى العمل بعد أن وعدوا بتلبية مطالبهم .*

فى ٢٠ يونيو ١٩٣٦ أضرب عمال شركة أقطان كفر الزيأت بالاسكندرية ، وكان هذا الإضراب منظمًا وله قيادة واضحة قدمت مطالب مدروسة بعناية ، ودار الإضراب حول نظام العمل وفترات الراحة والأجور : فطالب العمال بـ ٩ ساعات عمل و ٤٥ دقيقة راحة ونصف ساعة إضافية ورفع الأجور من ١٠ قرش يومياً إلى ١٨ قرشاً يومياً وتنظيم العمل بالتناوب أثناء العطلة الرسمية وصرف مكافأة الخدمة للعمال وعدم فصل أى عامل لاشتراكه في النقابة ، وبدأت المفاوضات مع العمال المضربين وحصل العمال على بعض من مطالبهم ولكن الخلاف مستمر حول العمال المفصولين فاصحاب العمل كانوا يرون أن عودة العمال المفصولين سيدعم النقابة العمالية وسيزيد من قوة قيادات العمال .**

وفى ٢٧ يونيو ١٩٣٦ أضرب عمال شركة الغزل الأهلية للخنيج بالاسكندرية عن العمل واحتلوا المصنع واصطدم بهم البوليس - وتكن من تعطيل الاضراب وقبض على ثمانية عاملين بينهم قادة الإضراب .***

وفى ٦ يوليو ١٩٣٦ أضرب عمال ترام الاسكندرية عن العمل مطالبين برفع أجورهم وتحسين نظام الخدمة ، ويعتبر هذا الإضراب من أطول إضرابات هذه الفترة ، فقد استمر ٣٦ يوما ، وكما رأى المعلقون فإن الإضراب رغم عدم تحقيقه لآى مكسب من المكاسب فإنه أكد على أن عمال النقل بالاسكندرية مازالوا يملكون تنظيمًا نقابيا جيد التنظيم ، ولم يتخل عن أى من تقاليده منذ إضراباته القديمة من ثلاثين عاما . . .

وفى ١٣ يوليو ١٩٣٦ عاد عمال مصنع تكرير السكر بالعوامدية إلى الإضراب عن العمل . وبدأ الإضراب مطالبا بعودة العمال المفصولين ورفع الأجور بنسبة ٢٥٪ ومنح العمال فترة راحة كافية يوم الجمعة لتأدية صلاة الجمعة وقاد هذا الاضراب القائد النقابى حامد سليم والذي بدأ الإضراب بدخوله إلى المصنع شاهرا مسدسه وداعيا العمال إلى وقف العمل ، وهكذا بدأ الإضراب منيفا على نحو لم يحدث من قبل أن يستخدم أى عنف مضاد للعمال وحيث كانت الحكومة القائمة هى حكومة إلفرد الذى طالب تجنب العنف مع العمال إلى حد ما . . . وسيطر العمال على المصنع سيطرة كاملة وقطعوا أسلاك الكهرباء والتليفون وقاموا بتعطيل بعض الآلات والمكينات وحضرت قوات الأمن من القاهرة ومعها عدد من المسئولين من إدارة الأمن العام ومن وزارة التجارة والصناعة

* المقطع ١٤ يونيو ١٩٣٦ .

** الأهرام ٢١ يونيو ١٩٣٦ .

*** السياسة ٢٨ ، ٣٠ يونيو ١٩٣٦ .

وطلبوا التفاهم مع العمال ، ولكن حامد سليم رفض التفاهم معهم وطلب استدعاء عباس حلمي ليتفاهم معهم نيابة عن العمال ... ومندذ هجمت قوات البوليس والهجانة والجيش على المصانع وقامت معركة رهيبة بينهم وبين العمال وقتل أحد العمال وجرح المئات .. وأثناء الليل هرب حامد سليم ولجا إلي بيت عباس حلمي ، وسيطرت القوات على المصانع واعتقلت عددا كبيرا من العمال ... ولم ينتظم العمل إلا بعد أربعة أيام ... ويبدو أن عباس حلمي قد تخلى عن العمال مما اضطر حامد سليم أن يذهب إلي أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة ، والذي نصحه بدوره أن يسلم نفسه للنائب العام ، وحوكم العمال وحكم على عشرات منهم بالسجن . * وقصلت أمداد كبيره .

وأمام ازدياد الموجة الإضرابية وعنفها خلال السنوات ١٩٣٣ حتى ١٩٣٦ والتي قدمنا نماذج منها أصدرت وزارة التجارة والصناعة في ١٤ يوليو ١٩٣٦ قرارا بتشكيل لجنة تكون مهمتها بحث الأسباب العامة التي قد تؤدي إلي الإضرال بما يجب أن يتوافر بين العمال وأصحاب الأعمال من علاقات طيبة والسعى في الوصول إلي اتفاقات من شأنها توطيد هذه العلاقات وذلك لعين صدور التشريع المنظم لعالتي العمل والعمال .

[٢] اللضال من أجل إصدار تشريع للعمل

وشهد عام ١٩٣٨ موجة من الاضرابات والامتصايات بين عمال الصناعات المختلفة وخاصة بين عمال النسيج الذين بدأ عود نضالهم يشهد لبأخذوا مكان الطليعة مع عمال النقل في النضال العمالي . وفي منتصف عام ١٩٣٨ شهدت البلاد الإضراب العمالي الضخم الذي قام به عمال النسيج في المحلة . وقد قام هذا الإضراب فجأة وقادته لجنة سرية للاحتجاج على الظروف السيئة التي كان يعمل فيها عمال النسيج في شركة مصر بالمحلة الكبرى - وحيث كانت أجورهم تتراوح بين ١٥ و ٢٥ مليما في اليوم ؛ من الأجور ومساكنات العمل في المحلة قال العامل المناضل فكرى الخولى في روايته الرحلة " ... إحنا رايعين نكلم الرئيس هشام يشغلك معانا . إحنا بنشتغل الأسبوع ده بالليل من الساعة ٨

* نشرت جريدة السياسة في ١٦ يوليو ١٩٣٦ نداء موجهة من النزيل عباس حلمي إلي عمال شركة السكر جاء فيه " فلماي العمال أثناء حصارهم في العوامدية وبوينا دائما أن اللى نداء المتادين خصوصاً العمال ، ولكني ومرفون من ممالجتى لشاكلهم في السنوات الطويلة الماضية أن هذا النداء أفضل مندى محتما يكون سابقا على اضطوار أن النهاية أن تدخل في الأمر . فحينئذ يسمح لى موقفهم ومطف الناس على قضيتهم أن أبدل كل سالى استطاعتى لإقناع الحكومة من ناحية وأصحاب الأعمال من ناحية أخرى بالمعالة التي ألتها في مطالبهم لتحقيها وخسرما في عهد حكومة الوفد المخلصة التي جعلتها على رأس برنامجها في المؤتمر الوطني وفي خطبة المعري . فلا يظن العمال أن هذا النداء الذي ون في اثنائهم باسمى لم يجد الآن الرامية التي مولوها من قبل ، ولكن نصيحتى لهم أن يلزموا الكلمة التي انتخبنا في المناهى لتحفظ قضيتهم بكانتها في نفوس المصريين " .

للساعة ٧ صباحاً والإضراب الذي بدأ بنشأته بالنهار من الساعة ٧ للساعة ٨ بالليل ..
أخيراً بنشأته على مكن بيفزل القطن .. عملوا لنا قرص صاغ في اليوم ولما نتعلم رايحين
يزودونا .. انريس قالنا كده ... *

وقد كان هذا الإضراب منيفاً غاية العنف وحطم العمال الآلات وبعض الآبنية ،
واستخدمت الحكومة قوات الجيش والبوليس في القضاء على الإضراب ، وحدثت مجزرة
رهيبة جرح فيها المئات وألقى القبض على ١٥٠ من العمال قدموا للمحاكمة وحكم على
خمس منهم بالسجن ، وقد استمر هذا الإضراب حوالي شهرين ...
ولكن من الملاحظات الهامة التي يجب أن نسجلها هنا عن التحول الهام في إضرابات
هذه المرحلة أن من الإضرابات والمظاهرات ما نظم من أجل مطلب يهم الطبقة العاملة كلها -
هذا المطلب هو المطالبة بضرورة إصدار تشريع العمل .

ففي ٨ مايو ١٩٢٨ أعلنت بعض النقابات إضراباً عاماً للمطالبة بإصدار تشريع
للعمل ، وفي ٩ مايو سارت مظاهرة كبيرة اشتركت فيها نقابات العمال بأعلامها وطافت
المظاهرة على مجلس الوزراء والوزارات ودور الصحف والقصر الملكي وقدمت مطالبها :

١ - الاعتراف بالنقابات العمالية .

٢ - إعادة النظر في قانون إصابات العمل .

٣ - مراقبة المجال لتنفيذ تعليمات وقرارات مصلحة العمل .

٤ - تحديد ساعات العمل بثمانى ساعات .

٥ - حل مشكلة البطالة .

وقد وقع على هذه المطالبات نقابات عمال الدخان والأمنبيوس والنجارة والصباغة
والنحاس والمناديل والفنادق وعناصر السكة الحديد والطباعة والنور والمخابز والأندية
والزخرفة والمجال التجارية والنسيج

كانت قيادة الإضرابات والمظاهرات في هذه الفترة في الغالب من عناصر دعت إلى
استقلالية الحركة النقابية من جميع الأحزاب والجماعات السياسية وكان من أبرز هذه
العناصر في ذلك الوقت محمد يوسف المدرك والذي كان عضواً في مجلس الاتحاد العام
لعمال المملكة الحضرية التابع لحزب عباس جليل .

وفي ١٢ يونيو ١٩٢٩ بدأت مجموعة من القيادات المالية إضراباً عن الطعام تنفيذاً
لقرار اتخذته مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال في ٤ يونيو ١٩٢٩ وجاء في هذا القرار :
" إن مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال قد اجتمع واستعرض جميع الأدوار التي مرت
على جهاد العمال في سبيل العمل على استصدار تشريعاتهم وخصوصاً قانون الاعتراف
بالنقابات وقرروا الإضراب عن الطعام حتى تصدر تشريعاتهم ."

* الرحلة - فكرى التولى (كتاب الغد وولاية) ص ٣٣ .

وكانت الدفعة الأولى التي دخلت الإضراب عن الطعام تمثل كل الاتجاهات في الحركة

النقابية وهم :

- ١ - محمد يوسف المدرك / رئيس نقابات عمال ومستخدمى الملات التجارية .
- ٢ - ليبيب تادرس / رئيس نقابة عمال التريزيه .
- ٣ - عبد الوهاب محمد على / رئيس نقابة عمال السروجيه
- ٤ - على صالح درويش / رئيس نقابة السواقين .
- ٥ - هياس يوسف / رئيس نقابة النجارين .
- ٦ - على أحمد ريجان / منكرتير نقابة النجارين .
- ٧ - ليبيب زكى / منكرتير نقابة عمال ومستخدمى الملات التجارية .
- ٨ - ميد المقصود يوسف / منكرتير عمال نسج الحرير .

وقى أول أيام الإضراب صرح محمد يوسف المدرك وكيل اتحاد نقابات العمال للصحفيين ، فقد اختاره المضربون متحدثا باسمهم - قائلا - " إنه و زملاءه مضربون عن الطعام والتدخين لكنهم يشربون الماء القراح وأن المضربين يمثلون طوائف العمال جميعا وأرباب الحرف فمنهم العداد وسائق السيارة والنجار والخباط وغيرهم وأنهم لا يتبعون هيئة واحدة فبيهم عمال من اتحاد الملكة المصرية الذى يتبع عباس سليم ومنهم من يتبع المجلس الأعلى وغيره من النقابات والاتحادات الأخرى ... " وقال المدرك " إن مطالب العمال ليست ممسرة التنفيذ ولكنها مطالب جوهرية اعترفت بها الحكومات المختلفة وأقرتها الوزارات المختلفة وعلى الرغم من ذلك لم ينل منها شيء ، إنما لم نطلب من الحكومة إعانة للعمال المعاطلين كما يحدث في أوروبا ولم نطالبها بالإنفاق على أولادنا ولم نشترط قبول أولادنا في مدارس التعليم مجانا مع أن عمال أوروبا يتمتعون بذلك ، وإنما تنحصر مطالبنا فقط في الاعتراف بالنقابات وتنفيذ المضرورات " . *

واستمر الإضراب حتى يوم ١٨ يونيو وخلال الاضراب قامت حركة جماهيرية واسعة لتأييد القادة المضربين عن الطعام في مطالبهم : فحضر إلى القاهرة وفد من عمال بنها سيرا على الأقدام للتضامن مع المضربين ، وأضرِب العمال في يومى ١٢ و ١٥ يونيو للتضامن مع المضربين والاحتجاج على قسوة معاملة السلطات وأصحاب الأعمال لجماهير العمال وتنظيماتهم النقابية .

وتحت تأثير هذه الحركة الجماهيرية والاضرابية أحيل مشروع قانون النقابات إلى مجلس النواب في يوليو ١٨٣٩ ، وإن كان لم يناقش إلا في أوائل عام ١٩٤٠ وأقره المجلس

* ١٤ - ١٦ - ١٩٣٩ .

٢ - طه سعد عثمان من تاريخ عمال مصر - الكتاب الأول - كفاح عمال النسيج ص ٢٢ ، ٢٣ .

٣ - الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من ١٨٨٢ إلى ١٩٥٢ - الدكتور سليمان محمد النخيلي ص ١٧٠ ، ١٧٠ .

في ٢٨ فبراير ١٩٤٠ ولكنه عطل في مجلس الشيوخ .

ومع قيام الحرب العالمية وازدياد التخوف من الإضرابات العمالية وتأثيرها على الجبهة العسكرية ، ضففت السلطات من أجل الوقت المطلق للإضرابات ، فصدر الأمر العسكري رقم ١٤ الذي أوقف الإضراب وقفا مطلقا . .

ولكن العمال لم يوقفوا نضالاتهم من أجل حقوقهم ، فقط لم يلجأوا مؤقتا لاستخدام سلاح الإضراب ، ولجأوا إلي أماليب عمل جماعية أخرى ، مثل تشكيل الوفود أو عقد الاجتماعات وتقديم الطلبات المشتركة التي تتخاضن فيها النقابات مع بعض وأماننا مثالان لهذا التحرك الجماعي .

المثال الأول : لما كانت مشكلة البطالة قد استفحلت وأصبح من المطلوب تحرك اتعادات العمال القائمة حينئذ للضغط على المسؤولين لحل هذه المشكلة تلبية لوفود العمال المتعطلين والتي لم تتوقف عن التوجه إلي اتعادات العمال وإلي المسؤولين طلبا لحل المشكلة . .

وتوضح المذكرة التالية التي تركها وفد الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية التحرك الجماعي من أجل حل مشكلة العاطلين . . ووضح من التوقيعات أن الوفد تشكل من محمد يوسف المدرك (وكيل أول الاتحاد) ولبيب تادرس وعبد الوهاب محمد وسيد قنديل وعلى يوسف .

المثال الثاني : هو النشاط الواسع الذي قامت به نقابات السائقين بالاسكندرية لتجميع عمال النقل بالقطر : أولا : من أجل تشكيل وفد مشترك لتقديم مطالب العمال على المسؤولين . ثانيا : لعقد مؤتمر مشترك لهذه النقابات وقد تمكنت هذه النقابات من التوصل إلي تشكيل هذا المؤتمر وهو ما نوضحه في صفحات قادمة عن نضال عمال النقل .

[٢] التنظيم النقابي - حركة إنشاء النقابات

وعلاقتها بالأحزاب والجماعات السياسية

وفي الفترة التي امتدت من أوائل الثلاثينيات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تطور التنظيم النقابي وفرض وجوده بنضاله مع جماهير العمال وعلى رأسها ، وحصل على الوجود التشريعي (الاعتراف القانوني بالنقابات) بجهاد متشعب وعبر مسالك وعرة . . . وخلال هذه الفترة تنازعت وأقتسمته الأحزاب السياسية والجماعات المتصارعة الوطنية والرجعية منها ، ولكن كانت توجد دائما داخل التنظيم النقابي مجموعة مناضلة باستقلالية عن الاتجاهات الحزبية المتصارعة والجماعات المتصارعة ، وهذه المجموعة هي

التي تمكنت من أن تقود الحركات العمالية باستقلالية ، وأن تفرق بين الدور الوطني للحركة العمالية وبين التبعية لهذا الحزب أو ذاك - رغم أن هذه المجموعة لم تكن كبيرة العدد ولم يكن لها في الغالب مراكز رسمية تمارس منها قيادتها لعمل موحد ، فإنها كانت تفرض وجودها بنضاليتها وأحياناً مستعينة بالقضاء الوطني ، وأحياناً من خلال الارتباط بشخصيات متقدمة في تفكيرها وذات مراكز أو ارتباطات بهذا الحزب السياسي أو ذاك . ولكن من المهم أن نؤكد أن النقابات طيلة هذه الفترة - مرصع دراسة هذا الفصل كانت تعيش في ظل ظروف ضغط وقهر وواجهت عنفاً شديداً ، ووقفت جميع الحكومات موقفاً معادياً من الحركة النقابية ، ولعدة سنوات كانت شئون العمل والعمال من اختصاص وزارة الداخلية ، من خلال مكتب العمل الذي كان يرأسه الإنجليزي مستر جريغز ، وحتى بعد تغيير المركز المشرف على شئون العمل والعمال وتبعية هذا المكتب لوزارة التجارة والصناعة ثم بعد ذلك تبعية الوزارة للشؤون الاجتماعية والعمل سنة ١٩٢٩ (مصلحة العمل) فإن أي نشاط نقابي ظل خاضعاً للرقابة البوليسية ، ومحارباً باسم محاربة المبادئ الهدامة والشيوعية .

وفي هذه الفترة كانت أضلّب النقابات وخاصة الصغيرة منها تعاني ضعفاً في عضويتها ومالياتها وطريقة إدارتها ، الأمر الذي سمح لأهزاب سياسية أن تخلق مراكز نقابية تكون تابعة لها وموجهة من قبل قياداتها - الأمر الذي فرض الانقسام على الحركة العمالية هذا الانقسام الذي أضعف لفترة طويلة فاعلية حركتها النضالية ، والذي حرّمها من أن تكون على رأسها قيادة لها قدرها على نطاق الوطن كله مع استقلاليتها وعدم تبعية لها سلطة ولاى قوة سياسية بعيدة عن الطبقة - العاملة كقوة اجتماعية ، لها كياناتها كأي قوة اجتماعية أخرى في المجتمع .

في إبريل ١٩٢٠ كون داوود راتب بك عضو حزب الأحرار الدستوريين اتحاداً للنقابات انضم إليه عدد من النقابات - يقول ميد قنديل في كتابه نقابيتي " إنها كانت ثلاث نقابات هي النقل الميكانيكي والتنظيم والعلاقين " ويرى البعض الآخر أنها كانت مجرد مجموعة من النقابات صغيرة العضوية .

وعندما تولى اسماعيل صدقي بأشأ الحكم سعى إلى تكون اتحاد تولى رياسته أدوار جلاء وكان مستشاراً له محمد كامل الدسوقي المحامي ولقد ولد هذا الاتحاد ميتاً ، لا حول ولا قوة له بين العمال .

ولكنني حدث في اتحاد داوود راتب بك تخيير مفاجئ في ١٣ ديسمبر ١٩٢٠ إذ انعقد مؤتمر نقابي كبير برئاسة النقيب عباس حليم وقد اشترك في هذا المؤتمر ٥٥ نقابة

يرى سيد قنديل * في كتابه نقابيتي أن تاريخ انعقاد هذا المؤتمر ١٧ ديسمبر ١٩٢٠ ، وأعيد تنظيم الاتحاد وصدرت له لائحة - نظام أساسي - وتركزت أهدافه حول المطالب الاقتصادية للعمال وأعلن عباس حليم أن الاتحاد سيتطور في المستقبل ليصبح حزبا عماليا . وأصبح اسم الاتحاد " اتحاد نقابات القطر المصري " . وكانت أهم أهدافه : المطالبة بإصدار القوانين التي تحمي العمال ، تحسين حالة الطبقة العاملة من جميع الوجوه ، والاتصال بالاتحاد الدولي للنقابات I.F.T.U. وهو الاتحاد الدولي الذي كانت تقوده الدولة الاشتراكية الثانية ، وقد ألغى اتحاد نقابات عمال القطر المصري هذا الهدف من لائحته في ١٩٢٢ - حيث لم يرد في لائحته المعدلة .

وحظي هذا الاتحاد عند تأسيسه بتأييد حزب الوفد وكان تعبيراً عن بداية عمل موحد بين الوفد وعباس حليم ، حيث إن الاتحاد جاء منذ بداية تشكيله معارضا لحكومة صدقي باشا ، وقد اشترك في تنظيم المديد من الفعاليات العمالية - اضرابات - مظاهرات - اجتماعات - صحافة - ضد حكومة صدقي باشا ، ووضع على رأس شعاراته هودة بمتور ١٩٢٢ . **

وطيلة حكم صدقي هبر الاتحاد من مواقف نضالية عديدة ، وفي ١٥ مارس ١٩٢١ أصدرت حكومة صدقي قرارا بإغلاق مقر الاتحاد الرئيس واعتقلت وشردت مئات من القادة العماليين المشتركين فيه . وابتداء من مايو ١٩٢٣ خاض الاتحاد المعركة ضد الانتخبات الصندقية ، وأرسل الاتحاد مندوبا منه إلي المؤتمر الدولي المنعقد في أبريل ١٩٢٣ في مدريد لعرض شكوى الاتحاد ضد الحكومة المصرية ، وقد اتخذ المؤتمر قرارا في هذا الشأن جاء فيه : " إن هذا المؤتمر الذي يمثل ١٤ مليون عامل تضمهم اتحادات نقابية منضمة إلي الاتحاد الدولي يحتج بشدة على أعمال الظلم التي تقوم بها الحكومة المصرية واستعمالها القوة لخنق حركة الاتحاد العام للعمال وجهوده في هذه الأمة . وتطلب من حكومة العمال في إنجلترا ومن كل ذي سلطان في هذا الشأن أن يعمل بكل الوسائل المشروعة لعمل الحكومة المصرية على ضرورة وقف اضطهادها للحركة العمالية التي لا ينبغي خنقها والاعتراف بحقوق العمال الاقتصادية وتمتعهم بجميع حقوقهم القانونية المحرومين منها " .

وفي ٢٠ يونيو ١٩٢٤ وقد كان مقروا عقد اجتماع عمالي كبير بمقر الاتحاد العام لنقابات العمال بمنزل النبيل عباس حليم - حدث اصطدام بين العمال ورجال البوليس أمام منزل النبيل ، وقبض على أكثر من مائة عامل - ويبدو أن عناصر من التي دعت لعقد الاجتماع وتنظيمه هي عناصر وفديي وعناصر من الحزب الشيوعي القديم (كان

* سيد قنديل - نقابيتي ١٩٢٨ - ص ١٩ .

** وفق رواية سيد قنديل هيئة انتخبت للاتحاد من محمد إبراهيم زين الدين وإبراهيم السيد القاضي ، وسعد زمي وعباس وهوان وكامل عز الدين . نفس المرجع السابق ص ١٩

قد اعتقل قبل ذلك خلال شهر مايو ٤٥ عاملا بتهمة الشيوعية) . *
ولقد كان الصدام في هذه المظاهرة منيلا وكان للمظاهرة وجهها المعادي لصدقي وللاتحليز . . لذلك أسرع عباس حليم بإصدار تصريحات له حول الموقف لـمندوب "الاجيشيان جازيت" وقال في تصريحاته تلك : " إنه اشتغل بتنظيم اتعادات العمال منذ أربع سنوات ، ولما أنشئ مكتب العمل الحكومي اشتركت في العمل مع مستر جريفز مدير هذا المكتب " . وقال كذلك : " إنه قابل مدير الأمن العام وطلب منه منع البوليس من التدخل . وإن مستر كوين بويد نفسه بإغلاق الاتحاد . فلما قيل له إن هذا مستحيل ، هدد مستر كوين بإغلاقه بأمر الحكومة .

وأضاف عباس حليم قائلا : إن حادث هذا الصباح هو النتيجة لذلك وأنه ليس مستنولا عما حدث بعد ذلك ، وقال أيضا : يوجد في الاتحاد الآن ثلاثمائة ألف عامل من جميع أنحاء مصر وقد عملنا عملا صالما كثيرا للعمال . ولا يمكن أن يحدث إضراب إلا إذا تدخل البوليس ، وختم عباس حليم حديثه بقوله : بعد حادث اليوم أنفض يدي من المسألة كلها ، ولن تدهشني أخبار الإضرابات التي تحدث نتيجة لذلك . وكان هذا تهديدا صريحا للحكومة بما سيحدث من جانب العمال . وهكذا جاء إضراب حوالي ألفين من عمال النسيج في قليوب وعمال الأسمنت في بولاق وعمال الحماجر وعمال المدايح وعمال البلاط وشيالي روض الفرج . . . ثم اعتقل عباس حليم . وأفرج عنه بعد ثمانية وعشرين يوما . وما هي إلا أسابيع قليلة حتى بدأ الاتحاد يستعيد قوته - وكما يقول سيد قنديل في كتابه نقابيتي* من اجتماع ٢ فبراير ١٩٣٥ أن ممثلي الصحافة الحزبية والفرنسية قد دهشوا لهذه الحركة الفتية القوية والتي تعتبر من أقوى الحركات العمالية التي عرفت في تاريخ الحركة العمالية . . .

وبدأ الوفد - حزب الأغلبية - يستشعر خطرا من هذا الاتحاد برئاسة النزيل عباس حليم ، ومن إعلانه بأنه متجه لتأسيس حزب عمالي ، ولاتخاذ أعضاء الاتحاد زيا خاصا وتعبية خاصة فاتمه الوفد في البداية وبعد مؤتمره الكبيرة الذي انعقد في يناير ١٩٣٥ يدعو إلي تكوين مجلس أعلى للعمال واختير لرئاسته في البداية عباس حليم ، وذلك بهدف أن يتمكن الوفد من احتواء هذه الحركة القوية . . .

ولكن لم يدم الأمل الوفدي كثيرا ، فقد مارس مستر جريفز سطوته حتى تنحى عباس حليم من رئاسة المجلس الأعلى . . وانتهى الوفد من ناهيته إلي تعيين حمدي باشا سيف النصر رئيسا للمجلس الأعلى . . .

لقد استاءت دوائر الاستعمار الإنجليزي والرجعية المصرية واتحاد الصناعات من

* ميد النجم الغزالي - تاريخ الحركة النقابية المصرية - ١٨٩٩ إلي ١٩٥٢ - ص ١٧٨ .

** سيد قنديل - المرجع السابق ص ٢٥ .

الخطوة التي اتخذها ، وأبدت هذه الدوائر اهتماما كبيرا بهذا الحدث: لأن ذلك يعنى اتجاه الوفد حزب الأغلبية إلى الانفراد بالنشاط بين العمال واستخدامهم لصالحه ولحسابه - نشر البلاغ في ١١ / ٢ / ١٩٣٥ يقول على لسان مراسله : " اهتم ولاية الأمور بوزارة الداخلية بالقرار الذى أصدره الوفد المصرى منذ يومين بإنشاء مجلس أعلى لاتحاد العمال . وقد اتصل بى إن مستر جريفز مدير مكتب العمال رفع اليوم إلي صاحب الدولة محمد نسيم باشا وزير الداخلية . مذكرة بشأن هذا القرار وموقف المجلس الذى ألغى الوفد من " المجلس الاستشارى الأعلى للعمل " الذى ألغته الحكومة برئاسة أحمد زيور باشا رئيس الديوان الملكى ، وموقف هذه المجالس المذكورة من لجنة وزارية قامت بتأليفها وزارة الداخلية برئاسة حسن رفعت بك وكيل هذه الوزارة . ومن المعلوم أن مهمة اللجنة الأخيرة وضع تشريع للعمل والعمال وقد قابل حسن بك رفعت صاحب الدولة نسيم باشا صباح اليوم مقابلة دامت أكثر من ساعة ونصف ، والمفهوم أن مسألة العمال كانت موضوع الحديث بينهما في هذه المقابلة "

وفى ١٢ فبراير ١٩٣٥ وجه صدقى باشا خطابا إلي رئيس الوزراء محمد توفيق نسيم باشا بخصوص تشكيل الوفد لهذا المجلس قال فيه : " إن الوفد بقيامه بإنشاء مجلس أعلى للعمال إنما يهدف إلي اتخاذ طوائف العمال أداة يستعملها في أفراحه السياسية . . وذكر رئيس الوزراء بما وجهه من نهاية قصوى في عهد رئاسته للحكومة لتحقيق ما يكفل رخاء العامل ويضمن مستقبله سواء كان منفردا أو متحدا . . وما قطعته في هذا السبيل من شوط كبير لاستكمال تشريع عمالى على نمط ما هو متبع في أرقى البلاد الأجنبية " . ورد حزب الوفد بتعليقات على رسالة اسماعيل صدقى باشا تلك مذكرا بإياه بالقتلى من عمال العنابر والترسانة والورش الأميرية وبسجن وتشريد العمال في عهده الأسود . واعتبرت السلطات البريطانية أن موقف الوفد هذا يهدف به إلي توطيد مركزه السياسى - وأن اهتمامه بتنظيم العمال مسألة لا يمكن السكوت عليها ، وقد عبر مراسل الديلى تليفراف في القاهرة عن هذا المعنى في برقيته إلي جريدته في ١٢ فبراير ١٩٣٥ - والتي كان عنوانها : " خطوة الوفد للسيطرة على العمال في مصر أخطر خطوة منذ ثلاث عشرة سنة " . ويقول في البرقية :

" إن ما قرره الوفد من إنشاء مجلس أعلى لتنظيم اتحاد العمال في نظر العارفين خليك أن يؤدي إلي نتائج على أعظم جانب من الخطورة . ويعتبر ما يريده الوفد من جلوس ممثلين في هذا المجلس أهم تطور سياسى حدث منذ ١٩٢٢ . وقد أنشأت الحكومة المصرية بناء على توصيات " هارولد باتلر " مكتبا للعمل والعمال وقام هذا المكتب بتنظيم حالة العمال تدريجيا على " قاعدة غير سياسية " ولهذا يعد ما قرره الوفد من إنشاء مجلس أعلى للعمال بمثابة سعى منه لاغتصاب سلطة الحكومة وبعبارة أخرى يمكن أن يقال إن

الوفد يتحدى وزارة تسليم باشا ، والآن بدلا من أن يكون دستور ١٩٢٢ محل النزاع بين تسليم باشا والوفد كما كان متوقفا يظهر أن مسألة العمال ستحل محل الدستور وتكون هي محور النزاع . وليس من الممكن أن تفض الوزارة عن تدخل الوفد في برنامجها . علي أن الفرض الرئيس الذي يرمى إليه الوفد ليس مصلحة العمال المصريين الذين تبدو أحوالهم مرضية بل هو يرقب في توطيد مركزه السياسي بكل وسيلة " .

وبعد خطوة الوفد هذه التي اعتبرت خطيرة من وجهة نظر السلطات البريطانية واتحاد الصناعات فإن مستر جريفز مدير مكتب العمل بدأ ينشط في اتجاه دعم اتحاد يرأسه عباس حليم كمناوئ للمجلس الأعلى والذي بدأ هو الآخر يحتضن اتحادا للعمال تحت مظلتها ؛ وسمى مستر جريفز من ناحية أخرى متعاوننا مع السراي في إنشاء اتحاد ثالث يكون مباشرة تحت إشراف مكتب العمل والسفارة الانجليزية ، وكان هذا الاتحاد هو ما عرف باسم الاتحاد العام للعمال تحت الرعاية الملكية . وقد رأسه شخص اسمه عثمان همد .

وهكذا عاشت الحركة العمالية انقساما حقيقيا في منظماتها وبقيادة حزبية بورجوازية ورجعية - وانعكس هذا الانقسام على كل نشاط عملي ، فعندما عرض على المجلس الاستشاري الأعلى للعمل في ١٩٢٦ قانون بتحديد ساعات العمل وقانون مقد العمل الفردي ... كان لكل مركز عال على وجهه نظره - فالاتحاد المستقل بمظلة المجلس الأعلى الوفدي مقد مؤتمرا احتج فيه على مشروع قانون تحديد ساعات العمل وطالب بضرورة مراجعة مشروع القانون الثاني ، أما عباس حليم فدعا إلى مؤتمر حضره ٤٠٠ عامل ، عقد في نقابه مستخدسي التجارة بعد أن منع البوليس انعقاده في مقر الاتحاد وطالب هذا المؤتمر بتحديد ساعات العمل بثماني ساعات عمل في اليوم في الأعمال التجارية والصناعية .

إن احتدام الصراع العزبي داخل النقابات المصرية أدى إلى تحويل معظم النقابات المصرية إلى نواذ حزبية للأحزاب القائمة وإلى ازدياد نفوذ الزعماء والمستشارين غير العاملين من طبقة البورجوازية الوطنية . وكان الوفد هو أكثر الأحزاب نفوذا في صفوف العمال وإن لم يساعد على قيام نقابات قوية وحقيقية في ذلك الوقت .

وفي ١٩٢٧ وجد اتجاه داخل العمل النقابي دعا إلى استقلالية الحركة العمالية عن الأحزاب وعرفوا باسم "هيئة العمال المستقلين" . وأعلن هؤلاء القادة أن هدفهم تحرير الطبقة العاملة وحركتها النقابية من استغلال الأحزاب لها .

ورغم ضراوة هذا الصراع العزبي داخل النقابات المصرية فإن الحركة النقابية لم تفقد اندفاعها النشالي في صراع ضد رأس المال الأجنبي والمعلن من أجل استخلاصها لحقوقها وحريتها وللقوانين العامية لها فاستمرت في إضراباتها " واعتصاماتها " والتي سبق وأن قدمنا أمثلة عديدة وبارزة لها .

وفي هذه الفترة تمكن النضال العمالي من أن يكسب مجموعة من التشريعات

العمالية والتي توجت في ١٩٤٢ بقانون النقابات وبعده بقانون عقد العمل الفردى . . .

[٤] انتصار القضاء لحقوق العمال في التنظيم والاضراب

للفوائد الحماية احراسة احوال العمل والعمال

بداية عصر التشريع - الاعتراف

بالنقابات - عقد العمل الفردى

امام تزايد النضال الطبقي للعمال منذ بداية الثلاثينيات وفي مواجهة الازمة الاقتصادية وحكم مدققي باشا رجل السراى واتحاد الصناعات المصرية والرأسمالية الأجنبية اضطرت الحكومة إلى مواجهة النضال المتزايد بمحاولات من جانبها لتهدئة الحركة العمالية . فشكل مجلس الوزراء في ٢ نوفمبر ١٩٣١ لجنة جديدة برئاسة محمود فهمى القيس باشا لوضع " برنامج " تشريعى لتنظيم شئون العمل ، ولقد تناول برنامج هذه اللجنة المسائل الآتية : تشغيل الأعداء والنساء وتعويض العمال عن الإصابات الناشئة عن حوادث العمل والأمراض المهنية وقانون عقد العمل وقانون تنظيم النقابات وقانون منازعات العمل والتحكيم ، وبعض هذه القوانين لم تصدر إلا بعد عشرين عاما من صدور هذا البرنامج مثل قانون أمراض المهنة الذى لم يصدر إلا في عام ١٩٥٠ .

وكما طلبت الحكومة المصرية من مكتب العمل الدولى إرسال خبير لإبداء الرأى فيما يجب على الحكومة المصرية اتخاذه من اجراءات متعلقة بالإصلاح الاجتماعى وتقديم تقرير عن خير الوسائل لتنظيم إدارة العمل - فأوفد المكتب في فبراير ١٩٣٢ المستر هارولد بتلر نائب مدير مكتب العمل الدولى .

وحضر هارولد بتلر إلى مصر ومكث بها مدة زار خلالها عددا من المراكز الصناعية واتصل بأهم دوائر أصحاب الاعمال ومنها اتحاد الصناعات المصرية ، كما اتصل بعدد من العمال اختارتهم الحكومة باعتبارهم ممثلين لطوائف العمال .

وفى ٣١ مارس ١٩٣٢ قدم تقريره * الذى استعرض قسمه الأول حالة " مصر الاجتماعية ، أما قسمه الثانى فقد استعرض الإصلاحات التشريعية الاجتماعى : ألواجب ادخالها فيما يتعلق بتشغيل الأعداء الذين لم تتغير أوضاعهم منذ ١٩٠٩ - لتشغيل النساء والتعويض عن الإصابات التى تقع للعمال ، ورفع المستوى الصحى بين العمال ووقايتهم

* طبع تقرير هارولد بتلر في المطبعة الأميرية عام ١٩٣٢ ونشرت مجلة كلية الحقوق في " عدد الأول من سنتها الثانية .

الاعتماد العام
لبنات عمال الملك المصرية

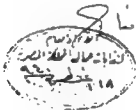
سنة ١٩٣

القاهرة لـ

فقه مواجب السادة محافظ العظمى

سعى دفعه من المال نيابة عنه لهذا الاتحاد للشرف بمساعدة
ساداتهم لدرجه ارفع المال الناطقة التي تفتت بدرجه تزد
ارسل البنات بمساعدة طاحنة ، ولا لم يحسن لهم شرف بلقاء
نزلوا هذا الناس لدرجاتهم هذه السادة المحيطة قبل انه
سعى من العظمى

وتنازلوا بقبول اهتمامنا



مستند
توقيع
عبد الحليم
عبد الحليم
عبد الحليم

من الأخطار والبطالة ، والنقابات وساعات العمل ، ويوم الراحة الأسبوعية ، وعقد العمل ،
والصلح والتحكيم وإنشاء مجلس استشارى للعمل .

وقد أيد مستر هارولد بتلر في تقريره فكرة التدرج في التشريع العمالي وذلك
بسبب الظروف الخاصة بحياة مصر الاجتماعية والاقتصادية وما جاء في تقريره : ' إن
السياسة الاجتماعية الجديدة ينبغي أن ترمى إلى عدم الأخذ فورا بالنظم الرأقية التي
تمير عليها الدول الصناعية الكبرى ، فالتفكير في وضع نظام للتأمين على الصحة أو ضد
الشيخوخة أو البطالة يعد في مصر الآن (أى في ١٩٢٢) سابقا لأوانه مهما كانت التكاليف
تافهة ' وهو يرى كذلك أنه حتى المسائل الخاصة بحماية النساء والأحداث وتحديد ساعات
العمل وتنفيذ الشروط الصحية والشروط الخاصة بسلامة العمل ومشاكل من هذه المسائل
لا يمكن الوصول فيها لأول وهلة إلى ما وصلت إليه أوروبا الغربية وإنما يمكن التدرج في
هذا السبيل كلما زاد اتقان الصناعة وحسن الإدارة .

ولا شك أن وجهة نظر مستر بتلر تلك قد تسببت تماما أن سياسة الاستعمار
الانجليزي هي السبب في تعطيل رضى العامل المصري ، وأن الإدارات الأجنبية في كثير
من المشروعات هي التي تضع العراقيل في وجه نمو وتطوير العمال المصريين الذين
شهدت لهم من قبل بلاد الغرب نفسها بمدى رقيهم وفنهم في كثير من الصناعات ، وهو
ينمى كذلك أن تكاليف تأمين العامل الانجليزي تستقطع من الأرباح الهائلة التي يحصل
عليها الرأسماليون الانجليز من العامل المصري .

ويرفض هارولد بتلر بناء هرم كامل من القوانين - لأن ذلك حدث في الغرب - حيث
إن قوانين الصناعة هنا هي مجموعة غير مرتبطبة إنما جاءت لدفع ضرر (هركات العمال
من أجل حقوقهم) وهو بذلك ينكر على العمال المصريين نضالاتهم المبكرة والراقية
ومطالبهم العادلة والتي لم يستجب لها منذ مطلع القرن - أى وقتها منذ ٢٢ عاما - وأخذ
بتلر بوجهة نظر اتحاد الصناعات وقتها التي طالبت بوضع منهج عام ينفذ تدريجيا وكلما
سمحت الظروف مع تجنب تحميل الصناعة أعباء جديدة دفعة واحدة . . .

ولم يكتف مستر بتلر بتقريره هذا بل عمد إلى تقديم تقرير آخر أوصى فيه
بتوسيع مكتب العمل وتوسيع اختصاصاته الأمنية . . .

وبعد عام من تقديم مستر بتلر تقريره أصدرت الحكومة قانوني تشغيل الأحداث
وتشغيل النساء .

× القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣

وهو القانون الخاص بوضع نظام لتشغيل الأحداث من الذكور والإناث . وهذا القانون يختلف عن السابق الصادر في ١٩٠٩ في :

- ١ - جواز خفض ساعات العمل من ١٢ ساعة إلى تسع ساعات .
- ٢ - مهم تشغيل الأحداث وجعله ينطبق على أكثر الصناعات ، محرما التشغيل في بعضها .

ورأى المشرع في القانون مصلحة أرباب الأعمال .
فالأولا : خفض من العقوبات فجعل عقوبة كل مخالفة لهذا القانون هي مائة قرش فقط . هذا في الوقت الذي تشكل فيه جريمة تشغيل الحدث في ظروف سيئة وبالغة السوء جريمة من أبشع الجرائم ومن أشدها عدوانا على أبسط حقوق الإنسان .
وثانيا : أنه استبعد أعمال الزرامة من تطبيق القانون فأباح تشغيل الأطفال في أي سن وذلك لمصلحة كبار الملاك والسراى .
وثالثا : لم يضع نظاما لرقابة تطبيق القانون .

× القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣

بوضع نظام لتشغيل النساء في الصناعة والتجارة :

لتعرف مدى ظلم هذا القانون للمرأة لصالح رب العمل ، يجب أن تعرف أن المرأة يد عاملة أرخص بكثير من يد الرجل العامل في ذلك الوقت ، فأجرها أقل من نصف أجر الرجل نفسه ، واحتمال تركها الخدمة بسبب الزواج يخفف من أعباء رب العمل - حيث لا مكافأة .. ومن وجهة نظر أصحاب الأعمال تعتبر المرأة بطبيعتها كيانا ضعيفا يمكن استنزافه بسهولة ...

وما جاء في هذا القانون من " مزايا " هي كلها مزايا مظهرية وهزيلة . وكان صدوره لإغراء " الفلاحات " للعمل في صناعة مثل صناعة النسيج ، وبنات المدن للعمل في المحلات التجارية .

وأهم ما حدده هذا القانون هو تحديد ساعات العمل بتسع ساعات ، وهو ما كان معمولا به واقعا بالنسبة للرجال .

وفي ١٩٣٣ شكلت الحكومة المجلس الاستشارى الأعلى للعمل لدراسة المسائل المتعلقة بالعمل ووضع التشريعات اللازمة لها ولتقديمها إلى الجهات المختصة قبل إصدارها ويتكون من ممثلين لأصحاب الأعمال والحكومة والعمال ، وأصبح رئيس هذا المجلس في ١٩٣٥ أحمد زيور باشا ، وكان المقصود من تأسيس هذا المجلس منذ البداية أن يكون تنظيما لتحقيق

الوفاق الطبقي بين العمال وأصحاب الأعمال لصالح الآخرين من ناحية ومن ناحية أخرى ليكون تنظيمياً به تمثيل عمالي غير فعال لمواجهة التنظيمات العمالية الجماهيرية .

وفى عام ١٩٣٥ وكانت كل إضرابات هذه الفترة تضع على رأس مطالبها المطلب الخاص بتحديد ساعات العمل - صدر المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ بخصوص تحديد ساعات العمل في بعض الصناعات وقد حدد هذا القانون ساعات العمل في الصناعات الضخمة على الصحة بتسع ساعات من العمل الفعلي . أن هذا القانون لم يحقق الغرض المنشود من تحديد ساعات العمل بـ ٨ ساعات عمل ، وقد انتقدت النقابات هذا القانون وعارضته حينئذ .

وفى أغسطس ١٩٣٦ ووزارة الوفد في الحكم وكان عليها أن توفى بتعهداتها للعمال ، عرض مشروع قانون بشأن التعويض عن إصابات العمل . . ودارت مناقشات عنيفة حول هذا القانون داخل المجلس ، ولم تقتصر المعارضة فقط على نواب أحزاب الأقليات بل اشترك في المناقشة حول القانون عدد كبير من النواب الوفديين واعتبروا أن هذا القانون فيه شيء من " الاشتراكية " ولكن وقف وزير التجارة والصناعة وأعلن في المجلس أن الحكومة ليست اشتراكية فصنف النواب وافقوا على القانون !!

وهكذا صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن التعويض عن إصابات العمل .

ولنعرف مدى الوضع الجديد الذي سيكون عليه الحال بعد صدور هذا القانون ، علينا أن نقرأ فقرات من أحكام القضاء في القضايا المتعلقة بإصابات العمل ومن المستول وحيث كان خلواً من أي نصوص في هذا المجال :

× " صاحب العمل غير مسئول عن العوادث الناتجة عن مخاطر المهنة التي يشتغل بها العامل - ولا يسأل كذلك عن العوادث التي يذهب العامل ضحية لها وتكون مترتبة على قوة قاهرة أو على حادث جبرى " .

× " لا يجوز للمحاكم أن تجعل صاحب العمل مسئولاً عن مخاطر المهنة التي يشتغل بها العامل مالم يوجد نص صريح في القانون المختلط يقضى بذلك " .

× " كل من يقبل وظيفة في طبيعتها شيء من الخطر أو يعرض نفسه للخطر بفعله تقع عليه تبعه عملة ولذلك لا يلزم المخدم بالتعويض عن وفاة خادمه أو عما يصيبه من الضرر عند تحقق الخطر " .

× " إن القانون بوجبه العالي يقضى بأنه إذا أصيب العامل بعمالة بسبب مخاطر المهنة التي يشتغل بها فلاحق له في المطالبة بتعويض عن إصابته بهذه العمالة إلا إذا أثبت أن هناك خطأ أو إهمالاً من جانب صاحب العمل وأن العمالة تسببت عن هذا الخطأ أو الإهمال . "

* " يظل العامل باليومية تحت رحمة صاحب العمل دائما : ولهذا الأخير الحق في أن يستغنى عن خدمته في أى لحظة ولا يكون للعامل في هذه الحالة حق المطالبة بأى تعويض .
* " يجوز لرب العمل في أية لحظة ولجود رغبته في ذلك أن يفصل من خدمته أى عامل يشتغل عنده باليومية . ووب العمل ليس ملزما في هذه الحالة بالتنبيه على العامل قبل فصله كما أن العامل المذكور ليس له أى حق في انطالبة بتعويض لفصله من الخدمة "

وفي ٢٥ فبراير ١٩٣٧ وبعد أن أثبتت قضية تشغيل النساء في صناعات خطرة ومؤذية صدر قرار وزاري يحرم تشغيل النساء في صناعة اللحم الحيواني ... ولم يطبق هذا القرار تطبيقا سليما (وجاهدا) لأكثر من ثلاثين عاما بعد صدوره !! *

وفي ٢ أكتوبر ١٩٣٧ ألقى مصطفى النحاس باشا خطابا في حفل اتحاد النقابات بالاسكندرية أورد فيه ما يشبه برنامج الوفد للعمال - قال في خطابه :
" وقد أولينا كل عنايتنا للطبقة العاملة بحكم أنها تمثل دعامة أساسية في إنتاجها القومي ومستودع رعايتها وتأييدها عن طريق التشريعات التي تمكن لهم العمل في ظروف صحية وتادية رسالتهم الهامة في الحياة المصرية على أكمل وجه . وإنه بفضل جهود العمال ونشاطهم وإخلاصهم ستحصل مشروعاتنا الاقتصادية المختلفة إلى أوج النجاح وتواصل تقديرها . ويتضح من ذلك أنه من الخير لأصحاب الأعمال والمصلحة العامة أن يكون العمال مطمئنين على أنفسهم وعلى ذويهم في اليوم وفي الغد . ولذلك فإننا سميننا في إعداد مجموعة قوانين نقصد من وراءها إلى تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال . "

وبينما كان الوفد يبذل اهتماما متزايدا بالمطالب العمالية وذلك حتى لا تنفصل جماهير العمال عنه كانت الرأسمالية المصرية الكبيرة وكبار الملاك حتى من داخل حزب الوفد نفسه يبدون معارضة لا يدخل أى تحسين على أحوال العمال . وقد بدت هذه المعارضة في كلمة نشرت في أول نوفمبر ١٩٣٧ في مجلة مصر الصناعية بعنوان مصر في مكتب العمل الدولي جاء فيها : " نستعرض ضمن مشروعات مكتب العمل الدولي ما هو قائم على خطأ أساس منشئه التسوية بين شيئين يختلفان تمام الاختلاف . فأجر العامل في إنجلترا مثلا وأجره في مصر في تباين واضح والمكتب لا يقيم وزنا لما بين العاملين من اختلاف يرجع لحاجه البلاد وطبيعتها وتقدمها الفنى والفكرى وطبائع أهلها وعاداتهم وغير ذلك مما يترتب على اغفاله شطط علماء الاقتصاد والاجتماع في مصر والخارج . ولقد غاب عن بر

* انكر أن تشغيل النساء في اللحم الحيواني ظل موجودا حتى عام ١٩٦٧ وكنت وقتها مازلت أعمل في مؤسسة الصناعات الكيماوية وشاهدت ذلك بنفسى ولا أعرف الآن أن كان هذا الأمر انتهى أم لا .

هؤلاء أن العامل في شمال أوروبا محتاج إلي وقود للتدفئة وملابس غالية الثمن ومشروبات روحية يستمتين بها على تدفئة جسمه وغذاء غني يولد سعرا عاليا . وهذا بخلاف العامل المصري .^٦

ويبدو كذلك أن رجال اتحاد الصناعات قد غاب عنهم في ذلك الوقت أن العامل المصري كذلك يحتاج إلي أشياء كثيرة ، ويحتاج كذلك لمواجهة برد الشتاء ، فكما عندهم شتاء مدينا شتاء ، ويحتاج كذلك أن يواجه سموما كثيرة تدخل إلي جسمه خلال عمله مثل الرصاص وقبار مصانع النسيج وغيرها .. الخ .

وفي هذه الفترة تكن العمال المصريون من أن يؤكدوا حقهم في الإضراب عن العمل وهو ما سلم لهم به المشرع المصري وإن فرض عليه قيدين الأول الخاص بضمان سير الأعمال ذات المنفعة العامة (مادة ٣٧٤ عقوبات فقرة أولى) والقيد الثاني - منع الاعتداء على حرية العمل - مادة ٣٧٥ عقوبات . وقد أيد القضاء المصري في أحكام كثيرة حق العمال هذا في التوقف عن العمل فرادى وجماعات ، ومن ذلك الحكم الذي أصدرته محكمة الاسكندرية الكلية الأهلية . في ٢٤ فبراير ١٩٤٠ في قضية إضراب عمال سكة حديد الرمل في ٢٦ مايو ١٩٣٩ وقد جاء في هذا الحكم :

” وحيث إن حق العمال في التوقف عن العمل فرادى وجماعات حق مقرر قد سلم لهم به الشارع واقتصر على تقييده بقيدين أولهما هو الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٣٧٤ عقوبات وقد وضع لضمان سير الأعمال ذات المنفعة العامة . وثانيهما وهو الوارد في ٣٧٥ عقوبات يرمي إلي منع الاعتداء على حرية العمل (الموسوعة الجنائية جزء ثان ص ١٦ ، ٢٧ ، ٢٨) ومادام الأمر كذلك فلا جناح على العمال إذا اجتمعوا وتشاوروا واتفقوا على أن مصلحتهم تقضى عليهم بالامتناع عن العمل وقرروا ذلك وعمدوا إلي إذهاب هذا القرار .“

وطيلة الفترة منذ بداية النشاط النقابي في مطلع القرن لم يصدر تشريع يعترف لعمال مصر بحقوقهم في التنظيم ، وظل هذا مطلباً من المطالب العمالية الأساسية . حتى أن الدستور الصادر في ١٩٢٣ أعطى الحق للمصريين في تكوين الجمعيات ولكن علق استخدام هذا الحق على صدور قانون يبين كيفية استخدامه .

وقبل أن يصدر قانون يعترف بالنقابات فإن العمال المصريين إلي جانب فرطهم لوجود تنظيمهم النقابي بقوة تضالهم المستمر وتضامياتهم الكثيرة ، تمكنوا من أن

يحصلوا على حكم قضائي يعترف لهم بهذا ، وكان ذلك بالحكم القضائي الصادر من محكمة مصر الابتدائية الاهلية (قضاء الأمور المستعجلة في ٢٠ مارس ١٩٤٠) . . والذى جاء فيه مايلي :

" (١) ليس في نصوص القوانين المصرية حتى اليوم ما يوجب صدور قانون خاص لتكوين النقابات والجمعيات ، كما لا يشترط صدور مثل هذا القانون لاكتساب تلك الهيئات الشخصية المعنوية . "

" (٢) إذا كان قد صدر قانون خاص بتنظيم بعض النقابات أو الهيئات كقانون نقابة المعامين أو قانون النقابات التعاونية الزراعية فإن هذا لا يعنى بطريق القياس العكسى حظر الهيئات الأخرى أو انكسار الشخصية المعنوية لها إذا الإباحة هي الأصل والمظهر الاستثناء . ولأن المادة ٢١ من الدستور المصرى نصت على أن للمصريين حق تكوين الجمعيات وقد عقيت على ذلك بأن كيفية استخدام هذا الحق سيبيئها القانون وهو مالم يصدر الآن .

" (٣) يكاد يجمع الرأى القانون - فقها وقضاء - على اسناد الشخصية القانونية للجمعيات حتى توافر فيها قوام الشخصية المعنوية الذى يتنهايا بأمرين :

" (١) أن تكون للجمعية كيونة مستقلة في مالها من مال الأفراد الذين تتألف منهم وفي استقلال ذاتيتها عنهم وتبقى وإن تغير هؤلاء .

" (٢) أن يكون لها نظام يبين إرادة مجموع الأفراد أو بمباراة أخرى أن يكون لها نظام يمكن الهيئة من استعمال حقوقها بواسطة نواب منها ، ومتى تنهاى هذا النظام يتوافر الأمرين المذكورين اكتسبت الجمعية الشخصية المعنوية - إذا لا تستطيع أن تخدم الغرض الذى أنشئت من أجله إلا بإسناد هذه الشخصية إليها بشرط أن يكون هذا الغرض مشروعا ولا يخالف النظام العام أو الآداب . "

هذا هو حكم القضاء ، الاعتراف بالنقابات العمالية القائمة مادام قد توافر لها من الأسباب ما يسند لها الشخصية القانونية . ولكن العمال كانوا لا يريدون الاكتفاء بهذا بل أصروا على ضرورة إصدار تشريع يعترف لهم بهذا الحق . ونتيجة نضالهم فإن الحكومة القائمة في ١٩٤٠ اضطرت إلى عرض مشروع بقانون العمل وافق عليه المجلس النيابى ، ولكنه هبس بعد ذلك في مجلس الشيوخ .

وغل هذا القانون حبيسا في مجلس الشيوخ حتى جاءت حكومة الوفد في ١٩٤٢ ، وكانت الظروف التى جاءت فيها حكومة الأغلبية شاذة - حادث ٤ فبراير وقبلة التهاون في معاهدة ١٩٣٦ الأمر الذى هدد نفوذ الوفد الجماهيرى وهو مادعا حكومة الوفد أن تتخذ بصفة خاصة لكسب الرأى العام وبصفة خاصة جماهير العمال . فكان أن أصدرت الحكومة القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن الاعتراف بتنقابات العمال - ويوضح ذلك ما جاء في

تقرير لجنة العمال والشؤون الاجتماعية بمجلس النواب الذي كان مقدمة لعرض مشروع القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ، يقول التقرير :

"لقى فريق من أصحاب العمل من صناعات وتجار - وقد نصبوا أنفسهم للمكسب والثراء ، وجعلوا قيلتهم وقيامتهم - من كثرة الأجراء ، وعظيم تزامهم - فرصة للسيطرة عليهم والتحكم فيهم ، فقدروا أجورهم بأشياء وأهدوا لهم ساعات عملهم ، وفرضوا عليهم من شروطه ما يزيد في وفهم وكسبهم غير ما يئين بما يطلب العمال من جزاء عادل يقيم أودهم ويصلح من شأنهم وصحتهم وأجسادهم ، وكان طبيعيا من بعد ذلك أن يشعر العمال بأن أصحاب العمل إنما يسفرونهم في خدمتهم ، ويستنزفون قوتهم لإقامة ثروتهم والاستزادة من أرباحهم . فتناكرت قلوبهم وساءت علاقاتهم وساد جمعهم جو من الاضطراب والقلق ذهب بما يجب للمصانع من تعاون وسكينة وسلام . ولم يقب من مستنير أن علة هذه الآداء ومآلها إنما ترجع إلي تفرق الأجراء وتشتيت كلمتهم وفقدانهم الوحدة التي تخلق من شتاتهم جمعا يذود من حقوقهم ويدافع عنها وهذه هي الأسباب الجوهرية الهامة التي حملت العمال والحكومات على إنشاء النقابات والاعتراف بها وإيثانها من الحقوق ما ييسر لها القيام على رعاية مصالح العمال وصيانتها .."

كانت هذه فقرة من التقرير الذي قدم به القانون رقم ٨٥ بشأن نقابات العمال والذي اعتبر صدره مكسبا من المكاسب الهامة التي حققها عمال مصر بنضالهم ، هذا رغم ما امتوره من سلبيات ونقائص ... فهذا القانون :

أولا : بخصوص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون والتي نصت على " وللأشخاص الذين يشتغلون في غير الأعمال الصناعية أو التجارية عدا من نص عليهم في المادة الثانية حق إنشاء نقابات تقوم بجميع المهام النقابية ما هذا التدخل بين الخادم ومخدومه أو بين العامل وصاحب العمل " .

والتي لقيت معارضة واسعة من قبل بكوات وباشوات العصر فإن وزير الشؤون الاجتماعية أدلى ببيان في الجلسة التاسعة والثلاثين لمجلس الشيوخ بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٤٢ قال فيه إن الفرض ما نص عليه (في الفقرة الثانية من المادة الأولى أنه لا يجوز لنقابات القدم والطهارة والمساواتين الفصويين ومن في حكمهم التدخل بين الخادم والمخدوم وأنه لا يجوز لهم تقرير الضراب وأن أعمال هذه النقابات تنحصر فيما يلي :

أولا - التخديم والتعمرين .

ثانيا - الاستشارات القانونية الطبية .

ثالثا - التسليف والإعانات .

رابعاً - الشئون الاجتماعية كإنشاء النوادي والمكتبات والألعاب الرياضية .
خامساً - الشئون الاقتصادية كصناديق الادخار والتأمين الجماعي ونحوه على أنها
إذا قررت الإضراب وجب حلها .

وبذلك كان الاعتراف القانوني بحق تنظيم نقابات للعمال هو اعتراف بحق منقوص
فما تقرر لها هو انشاء جمعيات خيرية وليس نقابات تعمل من أجل حقوق هذه الفئة
الواسعة من العمال .

ثانياً : استبعد القانون من حق التنظيم في نقابات فئات واسعة من المفروض أن
يكون لها نقابات - وهى العمال الزراعيون والمرضون وعمال المستشفيات ومن في حكمهم
وموظفو الحكومة ومستخدمو مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية والقروية
الداخلون في هيئة العمال وعمال الجيش والطيران والبحرية والبوليس الدائمون .. وهو
بذلك حرم الحركة النقابية من عضوية كبيرة تقدر بالملايين حيث إن تعداد عمال الزراعة
كان يقدر بأربعة ملايين ، وذلك بهدف إضعاف الحركة النقابية ، وحتى لا تكون هذه مهددة
لأمن مصالح الشركات والمصالح الرأسمالية الأجنبية والمحلية ، أو مهددة لمصالح كبار الملاك
في الريف ...

ثالثاً : حرم هذا القانون على النقابات أن تشكل فيما بينها اتحاداً يوحد كل
العمال على اختلاف مهنتهم وصنائعهم خشية أن تكون هذه الوحدة ضماناً للحصول على
مكاسب أكثر وحقوق أوفر .. وكان هذا التحريم هذماً نصت المادة ٢٦ من القانون على
أنه : " ... لا يجوز أن تضم الاتحادات غير النقابات التي تتعلق بمهنة واحدة أو صناعة
واحدة أو صناعات تشترك في إنتاج نوع واحد من السلع ... "

وحتى هذه الاتحادات المهنية ولدت ضعيفة وذلك عندما حددت المادة قيمة الاشتراك
فيها بعشر مجموع الاشتراكات السنوية التي تجمعها النقابات من أعضائها .
وأياً : أخضع القانون النقابات لسلطة أجهزة الدولة ففقدت بذلك حرية النشاط
المستقل فالمادة (٢٠) توجب إبلاغ البوليس عن أى اجتماع تعتزم عقده قبل موعد الاجتماع
بوقت كاف .

والنقابات وفق المادة (١٧) من القانون محرم عليها الاشتغال بالمصائل السياسية أو
الدينية ، والمقصود هنا إبعاد النقابات عن كل نشاط يخوضه الشعب من أجل حرياته
الدستورية والديمقراطية ومن أجل تحرير الوطن من الاستعمار البريطاني لمصر
(اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً) . والنقابات معرضة أيضاً للحل الإداري وفق المادة (٢٤)

من القانون ، وذلك إذا مارأت السلطات أنها قد انحرفت عن الغرض الذي قامت من أجله * ورغم كل هذه العيوب الكبيرة للقانون فإن حدوده كان مكسبا على طريق النضال الطويل الشاق من أجل الوصول إلي قانون يعلى جماهير العمال تنظيما قويا قادرا على توحيد كل العمال في جميع المهن والأعمال والصناعات ، تنظيما نقابيا حرا ومستقلا لاتحكمه غير لائحته وإرادة أعضائه من العمال .

وما إن كسب العمال هذا القانون حتى ازداد نشاطهم في تكوين النقابات . ففي ١٩٤٤ بلغ عدد النقابات المسجلة ٢١٠ نقابة وعدد أعضائها ١٠٢.٨٧٦ ألف * . وكما أن عمال الحكومة تعالوا على القانون فنظموا أنفسهم في " اتحاد " أطلقوا عليه " مؤتمر عمال الحكومة " ، وتقدم المؤتمر بمطالبهم ، حيث تركزت هذه المطالب حول المطالبة بكادر يحدد فئات أجورهم ونظم ترقيةاتهم .

وأصبح مؤتمر عمال الحكومة قوة يعمل حسابها ولذا حملت كل الحكومات والأحزاب السياسية على كسبه إلي جانبها . وبالضغط وأساليب المناورة على الأحزاب كسب عمال الحكومة " كادرا " لعمال الحكومة . ولقد أدى كسب عمال الحكومة لهذا الكادر إلي عزلهم لفترة طويلة عن الكفاح العمالي عامة وعن كثير من النشاطات السياسية ، بعد أن كان لهم دور هام وطلبي أحيانا في كثير من الهيئات الثورية الوطنية (١٩٣٠ ، ١٩٣٥) .

القانون ٨٦ لسنة ١٩٤٢ : بشأن التأمين الإجباري من حوادث العمل .

كان من المفروض أن يصدر هذا القانون عام ١٩٣٦ عقب صدور قانون إصابات العمل ، وذلك ضمانا لدفع التعويض للعامل حال إصابته أثناء العمل وكذلك لتمكين الكثير من أصحاب الأعمال لدفع هذه التعويضات ومنعهم من التسيوف والمماطلة ، حتى تضيق على العامل حقوقه .

ولما كانت الحكومة الوفد في العام ١٩٤٢ مدفوعة لكسب الحركة العمالية فإنها أخرجت هذا القانون من أرشيف النسيان وأصدرته - بعد أن ضمننت موافقة أصحاب الأعمال عليه فهو يخلف عليهم دفع التعويضات من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه يضمن إلي حد ما وفي حدود تعويضه حقيقة جدا حصول العمال المصابين على التعويض .

* راجع نص القانون ولائحته التنفيذية - في القانون والقرارات العمالية والاجتماعية في مصر - يوسف فخرى - محمد محمود مكرم - محمد بدران ص ٢١٠ إلي ٢٢٨ .

** تقويم النقابات والائتماءات العمالية في جمهورية مصر - ديسمبر ١٩٥٦ ص ٢٤ .

القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤

بشأن عقد العمل الفردي

وهذا القانون يعتبر من أهم القوانين التي كسبتها الحركة العمالية المصرية منذ مطلع القرن ؛ ولقد تعثرت أكثر من محاولة لإصداره - حتى نجحت محاولة إصداره في ظل وزارة الوفد أثناء الحرب ، وقبل أن تذهب مع نهاية الحرب . .

ورغم السلبات العديدة التي كانت في هذا القانون فإنه كان مكسبا للحركة العمالية ، حيث إن العلاقة القانونية بين العامل وصاحب العمل ظلت محكمة قبل صدوره بالنصوص الخمسة التي كان يتضمنها القانون المدني القديم (من مادة ٤٠٦ إلى مادة ٤٠٥) تحت اسم " إجارة الأشخاص " .

ويعتبر هذا القانون هو من آخر القوانين التي صدرت في نهاية الفترة التي امتدت من بداية القرن حتى منتصف الأربعينيات . . .

إن مجموعة القوانين العمالية التي صدرت حتى ذلك الحين كانت ولاشك خطوات إلى الأمام من أجل تحقيق المطالب العمالية ، وإن جاءت قاصرة عن أغلب المطالب أو متلئة بالثغرات وبالنصوص القانونية التي حققت رغبات أصحاب رأس المال وكبار الملاك .

* * *
* *
*

الفصل الخامس

من ١٩٤٤ حتى النصف الأول من ١٩٥٢



هذه السنوات تطورا سريعاً ومتلاحقا في

المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية

وظهرت قيادات جديدة في النضال الوطني ضد الاستعمار ،

وظهر العمق الاجتماعي للنضال الوطني من ناحية ومن ناحية

أخرى فإن الحركة النقابية العمالية أفرزت أكثر من مجموعة

قيادية مستقلة عن النشاطات الحزبية .

وسعت كل منها لفرعها الحركة النقابية المصرية ولم يكن تباعدها عن بعضها أو انقسامها في مباشرة العمل اليومي من أجل الحصول على الحق في تكوين اتحاد عام لعمال مصر أو من أجل تحقيق هذا الهدف بإقامة التنظيمات البديلة ، فما أن جاء عام ١٩٥٠ حتى أرسيت قواعد الوحدة بين كل الاتجاهات للنضال من أجل تكوين الاتحاد العام .. وهو نضال صعب ، ليس فقط بسبب مواجهة السلطة الراضية للاعتراف بهذا الحق للعمال ولكن كذلك بسبب الانقسام في صف القوى المناهضة من أجل هذه الوحدة ، خاصة وأنه انقسام داخل فرق اليسار ، ودخل فرق اليمين الوطني ، وانتهت هذه الفترة بحلول فترة منظمة بدأت بحريق القاهرة والتي حرق معها في ٢٧ يناير ١٩٥٢ المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، والذي طال انتظار عمال مصر له منذ الثلاثينيات ، وحيث جاء القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ليعترف بحق العمال في تكوين نقابات بقبول شروط وليحرم قيام اتحاد عام للنقابات ولم تكن هذه الفترة المظلمة لتطول أكثر من ستة أشهر أنهت بقيام حركة ضباط الجيش (ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) .

وخلال هذه الفترة التي تمتد من منتصف الأربعينيات حتى بداية الخمسينيات حدثت تبدلات هامة في تركيب السكان حيث ازداد عدد المشتغلين في القطاعات غير الزراعية وخاصة في الصناعة التي شهدت تطورا ونموا متزايدا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها .. ويتضح لنا مدى ازدياد التركيز الصناعي من هذه الأرقام ، ٢٢٪ من عمال المصانع كانوا يعملون في مصانع تستخدم كل منها ٥٠٠ عامل فأكثر وكان عدد هذه المصانع ٤٥ مصنعا ، و ٢٥٪ يعملون في مصانع تستخدم من ١٠ إلى ٩٩ شخصا وعدد هذه المصانع ٣٠٠٨ مصنعا ، و ٢٥٪ في مصانع تستخدم تسعة أشخاص وعددها ١٨٨٧٤ مصنعا* . هذا التغير في التركيب السكاني أدى إلى تغيرات هامة في ظروف حياة العاملين بأجر لدى أصحاب رأس المال سواء كان أجنبيا أو محليا . وإذا كان التغير في ظروف حياة العاملين بأجر تغير أكثر سوءا ، فزعم الزيادات في الأجر خلال خمسة عشر عاما في الصناعات التحويلية بما يقرب من أربع مرات ، فإن هذه الزيادة لم تكن غير زيادة

* شهادى عطية - تاريخ الحركة الوطنية - ص ٨٩ .

اسمعية لأنها حدثت في ظروف الارتفاع السريع للأسعار ، وخاصة أسعار تلك السلع الضرورية والتي ازدادت مقارنة بأسعار ما قبل الحرب أكثر من ثلاث مرات فمثلا في ١٩٥٠ زادت أسعار الحبوب ٢٤٣٪ واللحوم ٣٠١٪ والزيوت النباتية ٣٦٢٪ والأسماك ٣٦٢٪ ومنتجات الألبان ٣٦٤٪* وفي الواقع فإن الارتفاع في الأسعار كان أعلى من هذه النسب ، وقد ابتلع وبئهم الارتفاع في الأسعار كل زيادة في الأجور .

في ظل هذه القراءة السريعة لظروف وشروط العمل بعد الحرب العالمية - سيكون عرضنا لتاريخ الحركة النقابية العمالية المناضلة طيلة هذه الفترة الممتدة من نهاية ١٩٤٤ حتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٥٢ .

لخفض مستوى الأجور

١- وساعات العمل الطويلة

يوضح الجدول التالي التدني في الأجر الأسبوعي للعامل خلال تسع سنوات من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٢ :-

الرقم القياسي للأجر	الأجر في الأسبوع بالقروش	
٢٢٧	١٠٠ . ٥	١٩٤٤
٢٤٩	١١٧ . ٥	١٩٤٥
٢٦٤	١٢٤	١٩٤٦
٢٨٣	١٣٣	١٩٤٧
٣١٨	١٤٦ . ٥	١٩٤٨
٣٠٨	١٤٥	١٩٤٩
		١٩٥٠
٣٦١	١٧٠	١٩٥١
** ٣٩٨	١٨٧	١٩٥٢

* الطبقة العاملة في مصر المعاصرة - د. بكتانوف ترجمة د. محمد حسان ص ٩٨ - ٩٩ .
 ** د. بكتانوف - المرجع السابق .

ويوضح الجدول التالي عدد ساعات العمل في الأسبوع وحيث كان متوسط ساعات العمل اليومية في معظم الصناعات يتراوح بين ثماني ساعات ونصف و ٩ ساعات يوميا :

عدد ساعات العمل خلال أسبوع العمل

٥٠	١٩٤٤
٥١	١٩٤٥
٥١	١٩٤٦
٥٠	١٩٤٧
٥١	١٩٤٨
٥١	١٩٤٩
٥٠	١٩٥٠
٥١ *	١٩٥١

ولكننا إذا قمنا بدراسة أكثر تفصيلا عن الأجر في الشركات الكبيرة على مستوى مجموعة من الصناعات فإننا نجد مدى التدرج في الأجر في هذه الصناعات والتي كان من المفروض أن يكون الأجر فيها عاليا نسبيا ، فما بالنا بحال الأجر في المصانع والورش الصغيرة حيث كانت ظروف العمل والحياة بالغة السوء . **

أولا : قطاع القزل والنسيج :

١ - مستوى الأجر في شركة مصر للقزل والنسيج بالمحلة الكبرى :

- كانت الماملات يمنحن أجرا يتراوح بين ٥٢ مليما و ٧٢ مليما في اليوم لكل ٨ ساعات عمل بدون علاوة غلاء ، ويضاف إليه أجر إضافي إذا زادت ساعات العمل على ٨ ساعات .

- كانت تتراوح أجور العمال العائدين بين ٥٦ مليما و ٧٢ مليما و ١٠٤ مليما في اليوم لكل ٨ ساعات عمل بدون علاوة الغلاء ، ويضاف إليه أجر إضافي إذا زادت ساعات العمل عن ٨ ساعات .

- العمال المتمرنون - الفنيون - كانت تتراوح أجورهم بين ٨ قروش و ٥ ، ٢٧ قرش بدون علاوة الغلاء .

- الاسطوات وتتراوح أجورهم بين ٢٢ و ٤٠ قرشا وتتراوح أجور عمال الانتاج بين عشرة قروش وعشرين قرشا بإعانة الغلاء بمتوسط ١٥٦,٧ مليم في اليوم .

* المرجع السابق ص ١٢٤ .

** ميد النجم القزالي - تاريخ الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ٢٠٩ إلى ص ٢١٢ .

٢- وفي شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية :

كان عدد العمال بالشركة ٨١١٣ ، كان يتقاضى كل عامل من ثلاثة عمال ٧٠ قرشا في اليوم من ثمانى ساعات عمل ، وكان كل عامل من ٥٣.٥ عمال يتقاضى أجرا أساسيا قدره خمسة قروش في اليوم ، وكل عامل من ٤٥٧ عاملا كان يتقاضى ٩ قروش يوميا ، وكل عامل من ٨٦٥ يتقاضى ١٢ قرشا ، وفي شركات أخرى مثل سباهى وصباغى البيضاء كانت الأجور أقل ، وساعات العمل أكثر حيث كانت في سباهى بين ١٠ و ١١ ساعة .

ثانيا: في الصناعات الغذائية

كان متوسط الأجور في المطاحن ٦٠ مليما في اليوم ، وفي الخابز ٨٠ مليما ومصاينج الثلج ٩٠ مليما ، والمياه الغازية ٨٠ مليما وفي صناعة الزيوت ٧٠ مليما ومنتجات الألبان ٨٥ مليما ، والمكولات المحفوظة ٩٠ مليما ، ومصانع الكرونة ٨٥ مليما .

ثالثا: في الطباعة

عامل الميكانيكا العادى مليم ، عامل الطباعة العادى ٧٠ مليما .
بهذه الأجور الضئيلة عاش العمال حياة البؤس والحاجة ، ولكنهم ناضلوا فعلا من أجل تحسين أجورهم ، وكانت مطالبهم تتطلع إلي كادر شبيه بالكادر الذى حصل عليه عمال الحكومة ، وهم ما مارضه وقارمه أصعاب الأعمال - ومنجد أن عدد المنازعات حول الأجور كان في ازدياد مستمر خلال هذه الفترة من ١٩٤٤ حتى ١٩٥٢ - وهى لم تهبط إلا في عام ١٩٥١ . وكان ذلك بسبب انشغال العمال بأعمال النضال الوطنى ضد الاستعمار والجدول التالى يوضح عدد المنازعات بين العمل ولقد كان ثلثا هذه المنازعات متعلقا بالأجور .

عدد المنازعات فى مدة الحرب وما بعدها .

السنة	عدد المنازعات
١٩٣٩	٢٥٠٨
١٩٤١	٢٨٥٣
١٩٤٣	٩٥١٢
١٩٤٥	١١٦٩٢
١٩٤٧	١٦٠٧٨
١٩٤٩	١٦١١٠
١٩٥١	١٣٦٥٨
١٩٥٢	* ٣٩٢٥٨

* العمل والإنتاج - تأليف إبراهيم الفطريفي ص ٥٦ .

وإذ بلغ سوء الأحوال المعيشية للعمال أقصى مدى فإن الحكومة اضطرت إلى إصدار أمر عسكري بتحديد حد أدنى للأجر ، وهو الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الذي حدد هذا الحد بأثنى عشر قرشا ونصف يوميا بما في ذلك إعانة الغلاء ، وقد شمل هذا التحديد المحال الصناعية والتجارية الكبيرة ، وجعله ثلاثمائة قرش في الشهر بما في ذلك إعانة الغلاء . بهذا الأجر الضئيل كان على العامل أن يعول أسرته وأن يعالجها وأن يعلم أولاده - إن فكر في ذلك ، والتعليم شأنه شأن أشياء كثيرة كان بالنسبة للعامل ترفا ورفاهية وتكديس العمال وأسره في مساكن ضيقة وغير صحية على الإطلاق ، وفي بعض المناطق الصناعية كان يسكن العمال حجرة واحدة بالوردية . *

ومن المهم أن نؤكد على حقيقة هامة هي أن هذا التحديد للحد الأدنى للأجر - وأن لم يكن كافيا على الإطلاق لتوفير معيشة تليق بالإنسان - قد وضع مبدأ هاما في علاقات العمل وهو أن العمل لم يعد سلعة تعدد قيمتها في السوق وفق قوانين العرض والطلب ولكن قيمته تعدد بالقانون وأي إخلال بهذا القانون يعاقب عليه - وصحيح أيضا أنه لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تتدخل فيها الحكومة بسن قانون يحدد الحد الأدنى للأجر فقد سبق ذلك الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بصرف علاوة غلاء المعيشة ، والأمر رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٣ بزيادة غلاء المعيشة والأمر رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٤٤ لمواجهة زيادة نفقات المعيشة .

ولكن في الحقيقة كان كل ذلك بداية على طريق تحديد الأجر للعمال بالقانون بحيث يكون قادرا على الوفاء بحاجياتهم الضرورية للعيش كآدميين قادرين على صنع الحياة التي ينعم بها كل الناس وبمقدور الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ استبدل الجدولان رقما ٣٥٨ ، ٤٤٨ بالجدول الجديد الملحق بالأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ، والذي بموجب ارتفعت إعانة الغلاء بالنسبة لطائفة الآباء ذوي الأبناء الثلاثة فأكثر إلى مائة وخمسين في المائة . ورفع الحد الأدنى لأجر العامل البالغ ثمانى عشرة سنة من عشرة قروش إلى اثني عشر قرشا ونصف أي بزيادة قرشين ونصف على الأمر العسكري السابق . **

يقول الأستاذ أحمد حسين في كتابه علاقات العمل :

" لعله من الملاحظات الجديرة بالتسجيل في هذا الموطن ، هو أن بعض المؤسسات الكبرى صرخت عند صدور هذا الأمر العسكري واحتجت وهددت بالويل والثبور ، وهدرت من انهيار الاقتصاد المصري لتحمله هذه الأعباء الجديدة . وقيل إن ما حدث هو عكس ذلك تماما ، فقد ازدهرت هذه المؤسسات أكثر وأكثر وتزايدت أرباحها عاما بعد آخر . مما يؤكد النظرية التي أصبح مجمعا عليها في العصر الحديث ، وهي أن كل زيادة في أجور الطبقة

* في عام ١٩٤٧ أرسلتني جريدة الجماهير لعمل تعليق صحفي من إضراب المطا الكبير فاستقبلني بعض العمال في غرفة كانوا يكتنونها على ثلاث ورميات ٩ في كل وردية أي ٢٧ يسكنون غرفة واحدة ١١

** أحمد حسين - علاقات العمل بين أحكام التشريع وقرارات التحكيم هامش ص ٧٥ .

العاملة يؤدي إلى زيادة في القوة الشرائية ، مما يزيد بدوره في زيادة النشاط الاقتصادي الذي تروج معه الأعمال " .

ولكننا نلاحظ أن هذا الأجر رغم تعديد القانون له ، فإنه لم يكن يرتبط بالأرقام القياسية لتفقات المعيشة ، أي أنه يجب أن يزيد كلما ارتفعت تفقات المعيشة . . فإن تعديد الحد الأدنى للأجر بالقانون لا يلقى - ويجب ألا يلقى - المطالبة العمالية بزيادة الأجر مع كل زيادة في تفقات المعيشة . . مادام هناك عمال وأصحاب أعمال فسيكون هناك صراع بينهما حول الأجر ، العمال يريدون زيادتها لتغطي نفقات معيشتهم ، وأصحاب الأعمال لا يريدون أن تتحقق هذه الزيادة لتزداد أرباحهم - هذا هو واقع الحياة . طرف يريد المزيد من التحكم في الطرف الآخر ، والطرف الآخر يسمى للخلاص من التحكم . إنه الصراع بين الحق والباطل وبين العدالة والظلم .

وخلال هذه الفترة - وإن تدخل القانون لتعديد الأجر لم يرتفع بالأجر أبداً إلى المستوى المطلوب فإن المطالبة بأجر عادل وقادر على توفير حياة لائقة بالإنسان العامل كانت دائماً هي المحور الرئيسي الذي دارت حوله كل النشاطات النقابية للعمال المصريين وهكذا فإن كل المحاولات لإنشاء تنظيم بديل للاتحاد العام لنقابات العمال كان على رأس برامجها المطالبة بالمطالبة بتحديد حد أدنى للأجر - فكان هذا هو المطلب على رأس برنامج اللجنة التحضيرية للاتحاد العام ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، " وضع حد أدنى للأجر " ... ويبدو أن هذا المطلب ظل - وسيظل - مطلباً تاريخياً لعمال مصر فهو لم يتحقق على نحو سليم لسنوات طويلة .

٢- العمال يولدهون .

- اليأس وسوء الحالة الجماعية والصحة .

- البطالة .

- الإضطهاد والبطش .

- وعجز القوانين العمالية .

خلال هذه الفترة ازداد بؤس الطبقة العاملة ومعاناتها . ولم تعد الأسر العمالية فقط لا تتمكن من الحصول على الغذاء الكافي لها بل إنها أصبحت معرضة لعدم الحصول على وجبات الطعام الثلاث في اليوم ، ولم يقتصر الأمر على سوء أحوال الغذاء بل شمل كذلك سوء أحوال المسكن والكساء الضروري - وليس العمال في صناعات كثيرة الخيش أثناء العمل ، وارتفعت نسبة المرضى بالأمراض الصدرية وخاصة بين عمال النسيج . . وازداد تشييل الأحداث في كثير من الصناعات تهربا من دفع أجور أعلى للبالغين ، وكذلك لجأ أصحاب الأعمال إلي تشييل النساء حيث كان يدفع لهم في معظم الأحوال نصف الأجر الذي يدفع للرجال وأحيانا أقل من النصف .

وتفاقمت مشكلة البطالة التي كانت قد وصلت أبعادها خلال الحرب إلي حوالي ١٧٠ ألف ، فوصلت أعدادها بعد الحرب إلي حوالي ٢٧٠ ألف وقد قدرها البعض بـ ٢٧٠ ألف عاطل . وكانت أرقام العاطلين تلك مقصورة على المدن فقط (عمال الصناعة والتجارة) أما في الريف فقد أظلمت البطالة بمظللتها الأعداد الفقيرة من عمال الزراعة وكان أجر العامل الزراعي في المواسم يصل بالكاد إلي خمسين مليما وفي الأيام العادية إن وجد عمل لا يتجاوز الأجر في أفضل الحالات ثلاثين مليما - كان من ثلاثة ملايين إلي أربعة ملايين عامل زراعي لا يعملون في السنة أكثر من مائة وخمسين يوما . . ولقد هاجرت أعداد كبيرة من العمالة الزراعية إلي المدن سعيا وراء عمل لا يحتاج إلي تخصص أو تدريب خاص أو أعمال هامشية في المدن هربا من الفقر الشديد في القرية وبذلك أضيف إلي العمال المتعطلين عن العمل في المدن أعداد أخرى قادمة من الريف حيث ازداد بهم جيش فقراء المدن وتضخم ليزداد عدد الذين يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر . . .

ومن سياسات أصحاب الأعمال التي أضافت أعدادا كبيرة لجيش البطالة السياسة التي انتهجها الرأسماليون ليحافظوا على مستوى الأرباح العالية التي كان يحققونها أيام الحرب .

وقامت هذه السياسة بالاستغناء من جانب كبير من العمال وضاعفت العمل الذي

يقوم به الياقون في العمل مع دفع الأجر السابق نفسه أو بزيادة هنيئة لا تتجاوز ٢٠ ٪ من أجر العمال المستغنى عنهم . وكانت هذه السياسة تلجا كذلك إلي التخلص من العمال القدامى لارتفاع أجورهم أو فصلهم عند أى حركة تضاللية ثم يعينون بدلا منهم عمالا جديدا أو أحداثا بأجر أقل .

حتى الثوانين العمالية التي جاءت نتيجة تضال العمال ورغم قلتها جاءت وقد راعت مصالح أصحاب الأعمال ، كما راعت دائما مصالح كبار الملاك العقاريين والزراعيين وهو ما نجده في قانون تشغيل الأحداث أو في قانون النقابات الذي حرم أكثر من ثلاثة ملايين عامل زراعى حينئذ من حقهم في أن تكون لهم نقاباتهم الخاصة .

[القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢]

إن كافة الحقوق العمالية (رغم قلتها) ليست بمعنف وشراسة ، ففي الواقع والتطبيق العملى ألغيت فترات الراحة ولم تراعى مواعيد العمل للأحداث والنساء وأهملت تماما الاحتياطات الفاصلة والمفروض اتخاذها في أماكن العمل وانعدمت وسائل الإسعاف العاجل وتوفير العلاج حتى في مستوى الحد الأدنى . . . وطبقت لوائح جزاءات قاسية كانت سييفا مشهرا في وجه العمال لفصلهم وتشريدهم والعدوان على أجورهم الأساسية ، وكما أنه لم تحرر مفرد العمل وفق أحكام القانون أو أهمل تحريرها أحيانا كثيرة . .

وتعرضت النقابات المناضلة للحل الإدارى ، وطوردت القيادات النقابية المخلفة لجماهيرها وسجن العشرات منهم وهربوا في أرزاقهم ، وفرضت داخل التنظيم النقابى عناصر عاملة لصالح أجهزة الأمن (البوليس السياسى) وأصعاب الأعمال ، وهوصرت النقابات واحتلت مقارها في كثير من المناسبات وحرم العمال من حقهم في التعبير عن أنفسهم بالقول أو الكتابة أو التنظيم ، واحتل الجيش والبوليس المناطق الصناعية الكبيرة ليهرب العمال - فاحتلت مناطق مثل شبرا الخيمة والحلة الكبرى وكوموز خلال الإضرابات التي قام بها عمال النسيج في هذه الفترة . وقام البوليس لصالح أصحاب الأعمال باغتيال زعماء العمال كما حدث في مصانع الشوريجهى بامبابه وفي مصانع سباهى بالاسكندرية في ١٩٥٠ - ١٩٥١ .

المزيد من القويود

على حق الإضراب

منذ صدور القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٢ والذي بمقتضاه أضيفت المادة ١٠٨ مكرر التي نصت على : " إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بالعيس ستة أشهر أو بغرامة تزيد على مائة جنيه " - نقول منذ صدور هذا القانون لم يكن الإضراب عن العمل محرما إلا على مستخدمى وعمال

الحكومة ، بينما كان الموقف بالنسبة لعمال ومستخدمي المرافق العامة مشروطا بشرط الإخطار قبل الإضراب بخمسة عشر يوما - وهو ما نص عليه في المادة ٢٢٧ مكررا ، وهذا نصها :

" محظور على المستخدمين والأجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصله على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة كالسكك الحديدية والترامواي والتنوير وتوريد المياه وما شابه ذلك أن يتوقفوا عن العمل كلهم معا أو جماعات منهم بكيفية يتعطل معها سير العمل في تلك المصلحة ، بدون أن يخطرأ المدير أو المحافظ بذلك قبل الوقت الذي ينشرون فيه التوقف عن العمل بخمسة عشر يوما على الأقل . ويقدم هذا الإخطار بالكتابة ويكون موقعا عليه بإمضاء أو ختم المستخدمين والأجراء الذين ينشرون التوقف عن العمل ويبين فيه أسباب هذا التوقف "

وهكذا كان إضافة هذا النص إلى قانون العقوبات اعترافا قانونيا بمشروعية الإضراب في المرافق العامة شرط تقديم الإخطار المذكور .

وقد عني ذلك أن سائر طوائف العمال الذين يعملون في المؤسسات التجارية والصناعية أحرار في استخدام سلاح الإضراب دون قيد أو شرط وبدون إخطار سابق . ولكن جاء الأمر العسكري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٠ الذي حظر على أصحاب الأعمال إيقاف العمل في مؤسساتهم كليا أو جزئيا بدون الحصول على ترخيص بذلك من وزير الداخلية ، كما حظر على العمال في هذه المؤسسات نفسها التوقف عن العمل .

ولئن أن هذا الأمر سيوقف العمل به بعد انتهاء ظروف الحرب الاستثنائية ، ولكن استمر العمل ساريا به . وحتى عندما عدل قانون العقوبات فلم يمس المشرع هاتين المادتين الفاصتين بالإضراب فقط تغير رقم المادة الخاص بحظر إضراب الموظفين ليصبح ١٢٤ ورقم المادة الخاصة بإضراب عمال المؤسسات ليصبح ٣٧٤ .

ثم في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ وبعد حملة صدقي باشا المشهورة ضد كل النشاطات الوطنية والديمقراطية والنقابية صدر المرسوم بالقانون ١٦ لسنة ١٩٤٦ والذي قضى بتعديل المادتين السابقتين ، وبمقتضى هذا التعديل شددت العقوبة بحيث ضوحت في بعض الأحوال ، كما أدخلت حالات جديدة اعتبرت من قبيل الإضراب ، كما اعتبر جميع الأجراء الذين يشتغلون بأى صفة كانت ، ليس فقط في خدمة الحكومة ، لكن كذلك في خدمة أى سلطة من سلطات الأقاليم والأشخاص الذين يتدربون لتأدية عمل معين من أعمال الحكومة أو السلطات المذكورة في حكم الموظفين من حيث خطر الإضراب عليهم .

ومضى هذا التعديل الجديد بين عمال المرافق ذات المنفعة العامة ، وبين الموظفين فأصبح الإضراب محظورا عليهم كذلك . سواء أخطروا عن الإضراب مقدما أو لم يخطرأ . والأمر الواضح أن المشرع بدأ يتجه إلى فرض المزيد من القيود على حق العمال في

الإضراب - وهكذا ففي الخامس من فبراير ١٩٥٠ عدلت كل المواد السابقة بمقتضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ فعدلت المواد ١٢٤ ، ١٢٤ ب ، ١٢٤ ج ، و ١٢٤ د و ٢٧٤ و ٢٧٤ مكرر و ٢٧٥ من قانون العقوبات وهي المواد الخاصة بإضراب الموظفين وعمال المرافق العامة . ولم يأت هذا التعديل بأحكام جديدة ، وإنما اقتصر على تقليظ العقوبات وتشديدها ، كما حظر نشر أخبار إضراب الموظفين والمستخدمين العموميين ولو كانت صحيحة .

وواضح أن هذه القوانين لم تفت في عقد النضال النقابي - كما سنرى بعد ذلك - فمثلا شهد عام ١٩٥٠ تسعة وأربعين إضرابا منها خمسة بالإسكندرية و ٢٤ إضرابا في شبرا الخيمة وحدها .

المواجهة

لم تتراجع الحركة العمالية أمام البطش المتزايد . . ولم يوقف مواجهتها لأصحاب الأعمال والسلطة الممثلة لهم إصدار المزيد من القوانين المحرمة للإضراب والمشددة للعقوبات على كل من يشارك في الإضرابات .

وفي هذه الفترة من نهاية ١٩٤٤ حتى ١٩٥٢ شهدت أغلب الصناعات العديد من الاضرابات والتي تولت قيادتها عناصر جديدة إلي جانب عدد من القيادات القديمة التي اتجهت إلي الاستقلال عن الأحزاب منذ إضرابات ١٩٢٨ . وكانت القيادات الجديدة في الأغلب تنتمى إلي المنظمات " الماركسية " التي نشطت قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، وخاصة المنظمات الرئيسية ، الفجر الجديد - طليعة العمال بعد ذلك ، الحركة المصرية ، ثم إسكرا (أي الضراة) وقد اتحدت الأخيرتان في ١٩٤٧ مكونتين للحركة الديمقراطية للتحرير الوطني (حدث) - وقد كان الصراع بين هذه المنظمات معطلا لتحقيق الوحدة النقابية في أماكن كثيرة ، ولعدم فاعلية بعض الحركات النضالية ، كما أن التعامل مع الحركة النقابية من قبل هذه المنظمات كان يتسم بسيادة مفهوم الأحزاب السابق بتسمية النقابات لها وعدم استقلاليتها في نشاطها ؛ ورغم ذلك فإن وجود المناهضين الاشتراكيين على رأس كثير من الحركات النضالية كان مفجرا لوعي الطبقة العاملة بذاتها إلي حد ما ويدورها في بناء مستقبل البلاد . . .

ولنقدم بعض النماذج من الحركات الإضرابية خلال هذه الفترة من التاريخ .

إضراب عمال مصنع

تكرير السكر بالدوايمة

في فبراير ١٩٤٥ عاد عمال مصنع تكرير السكر بالدوايمة إلي الإضراب وكان عددهم حوالي أربعة آلاف عامل فاعلنوا الإضراب من ١٢ - ١٦ فبراير ، واحتلوا المصنع

وأقاموا به طيلة فترة الإضراب بطريقة سليمة ، وتكونت لجنة للتوفيق والتحكيم لم يحضرها مندوب الشركة ، فعاد العمال إلى الإضراب في ٩ مارس ١٩٤٥ واستمر إضرابهم حتى ١٦ مارس ، ولم يتحقق شيء من مطالبهم ، فعاد العمال إلى الإضراب في أول أبريل ١٩٤٨ .

وكانت المطالب التي تقدم بها العمال هي :

- (١) تحديد ساعات العمل بـ ٨ ساعات في اليوم بدلا من عشر ساعات .
- (٢) منح العامل علاوة يومية قدرها ١٠ ٪ من أجره كل سنتين .
- (٣) تحديد الحد الأدنى للأجور بسبعة قروش يوميا .
- (٤) تمسين حالة عمال الشحن والتفريغ بنسبة ٤ ٪ من أجورهم .
- (٥) زيادة الإجازة السنوية من ١٨ يوما إلى ٢١ لمن قضى في الخدمة أكثر من خمس سنوات .

(٦) صرف مكافأة للعمال قدرها نصف شهر وهو نصف الشهر الباقي من شهر المكافأة التي كانت قد وعدت الشركة بصرفها .

ولكن شركة السكر رفضت تلبية أى مطلب من هذه المطالب وحاولت أن تقتل روح العمال النقابية داخل لجنة التوفيق والتحكيم . ولكن النقابة عادت وأعلنت الإضراب في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩ ، وكان تأييد العمال إجماعيا للنقابة . وتكونت لجان سرية لتنظيم وقيادة الإضراب في جميع القرى المجاورة للعوامدية والتي يسكنها عمال المصنع . واعتقلت السلطات الحكومية ٣٥ من زعماء العمال . وأمام تضامن العمال عقد اجتماع حضره مندوب الشركة وعضو مجلس النواب ورئيس النقابة * وتكونت لجنة تحكيم مرة أخرى ، ولكن المطالب العمالية لم يستجب لها ، فعادت النقابة إلى الإضراب في ١٦ ديسمبر ١٩٥٠ وهو الإضراب الذي استمر حتى ٢٥ ديسمبر . وأضافت النقابة إلى المطالب العمالية السابق ذكرها المطالبة بتنفيذ الأمر العسكري الصادر في مارس ١٩٥٠ الخاص بإهانة غلاء المعيشة . وخلال هذا الإضراب فصل مائة عامل وسجن رئيس النقابة وهددت إقامة سكرتيرها وتضامنت النقابات الأخرى مع نقابة عمال مصنع تكرير السكر بالعوامدية واحتجت على إضطهاد قادة النقابة . وخلال هذا الإضراب حاولت القوى السياسية المختلفة أن تستفيد منه ، فبادرت جريدة الزمان وصاحبها أدهار جلال وهو واحد من باشوات السراي - وقتها - حملة للعطف على العمال ومطالبهم لتوجيه الإضراب ضد هيود باشا الذي كان يسانده حزب الوفد ، وبخلت جريدة المصري وصاحبها محمود أبو الفتح المعركة ضد الزمان وهكذا وقعت جريدة وفدية لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ضد إضراب

* كان رئيس النقابة هو الراحلون الشيخ محمد عبد السلام ، وكان من الشخصيات النقابية المناهضة والمستقلة من كل الانتماءات ، وكانت له كذلك مكانة دينية في المنطقة . والتقيت به خلال إضراب ديسمبر ١٩٥٠ .

للعمال وأمام حلاية الموقف العمالي اضطرت حكومة الوفد لاتخاذ قرار بصرف مائة غلاء المعيشة فوراً لعمال مصنع تكرير السكر بالعوامدية ، وكانت فرحة لان يعمم هذا القرار بالنسبة للشركات الأخرى .

ولقد انتهت هذا الإضراب بتوجيه ضربة للقيادة النقابية في العوامدية فأبعد رئيس النقابة من العوامدية ، وكذلك سكرتيرها الذي كان عضواً في الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة سابقاً) وقضى على النقابة القديمة والتي كانت نموذجاً جيداً للنقابات المناضلة . وبدأت الشركة تشكل نقابة جديدة من مناصر متعاونة مع إدارة الشركة وخاصة من الموظفين الذين أغدقت عليهم الشركة بعض الفيرات !! وفقد العمال قيادتهم المناهضة والتي كانت صاحبة تاريخ نقالي طويل .

إضرابات عمال النسيج

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت منطقة شبرا الخيمة - المنطقة الصناعية الحديثة والتي وجد بها عدد كبير من مصانع النسيج الكبيرة والمتوسطة تركيزاً عمالياً ضخماً واشتهرت هذه المنطقة بنضالها ضد الاستغلال الرأسمالي وظهر منها قيادات عمالية اشتراكية مبكرة من المنظمات الماركسية الرئيسية الثلاث حينئذ مثل محمود العسكري وطه سعد عثمان ومحمد شطا وعبد الرحمن علي غنفر وكثير غيرهم وكان طه سعد عثمان ومحمود العسكري قائدين معروفين في النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وذلك حتى حلها في ٣٠-٤-١٩٤٥ ، والتي كان من أسباب حلها قيادتها وتنظيمها لإضرابات عمال النسيج .

ولقد خاض عمال النسيج أول إضراب عام لهم شمل شبرا الخيمة كلها في ٢ يناير ١٩٤٦ ، واستمر هذا الإضراب ٢١ يوماً ، واعتقل زعماء الإضراب وحوكموا في محكمة جناح قليبوب . وكان الإضراب عاماً واشترك فيه العمال والعاملات وتضامن فيه عمال النسيج مع عمال الصناعات الأخرى بالاحتجاج وجمع التبرعات للعمال المضربين ، كما تضامن البعض من فلاحى القرى المجاورة مع العمال المضربين . . . وبعد الإضراب ازداد اهتمام السلطات الرجعية بالمنطقة - ففرض إرهاب بوليسى خاص على المنطقة . ورغم ضرب هذا الإضراب بعنف فإن الإضرابات لم تتوقف الأمر الذى أجبر الحكومة على تأليف لجنة عليا بمكتب وزير الشؤون الاجتماعية لبحث مشكلة عمال شبرا الخيمة في يوليو ١٩٤٦ . وعلى كل لقد كانت إضرابات عمال شبرا الخيمة من أبرز نضالات عمال النسيج بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد كتب طه سعد عثمان كتابه مذكرات ووثائق من كفاح عمال النسيج وهو أساساً تعرض لكفاح هذه المنطقة في الأربعينيات والخمسينيات ، ولاشك أنه مطلوب من القادة العاملين الذين عاشوا هذه الفترة أن يقدموا تجاربهم كما قدمها طه سعد عثمان لتكون

إضافة هامة لكل من يريد أن يتعلم من التاريخ ..

إضرابات عمال المحلة الكبرى

نذكر أننا سبق وأن أشرنا إلى إضراب عمال المحلة في ١٩٢٨ وكيف أن السلطات تعاملت معه بقسوة وعنف ... وبعد سنوات عشر من هذا الإضراب تحركت قيادات جديدة وكان بداية تحركها في يونيو ١٩٤٦ حيث وقع أكثر من مائة عامل يمثلون جميع عمال الشركة مريضة - والتي سماها البعض بالسجن الصناعي الكبير - وبكبر مجمع لمرضى السل - وفي هذه مذكرة لخصوا مطالبهم على النحو التالي :

١ - أن تكف الشركة عن السياسة التي تتبعها للاستغناء عن العمال القدامى في العمل وتعيين عمال جدد بدلاً منهم .

٢ - أن تكف الشركة من خلق بعض الاتهام وتعطيلها ، لأن تصرف الشركة هذا سيزيد من عدد العمال العاطلين ويضر مجموع الأمة التي لا تكاد تجد ما يفي بحاجتها من المنسوجات .

٣ - زيادة أجور العمال زيادة معقولة لأن الأجور الحالية لا تكفي لتوفير الضروريات للعمال وعائلاتهم .

٤ - وضع لائحة للجزاءات موقع عليها من مكتب العمل حيث لا وجود للأنحة جزاءات . والكف من توقيع الجزاءات على العمال دون حساب ولأتفه الأسباب . مع ضرورة صرف الغرامات وغيرها على مصلحة العمال وفق القانون .

٥ - تنفيذ قانون عقد العمل الفردي وغيره من القوانين العمالية .

٦ - توفير وسائل الإسعاف الطبية الجديدة وعدم حرمان العمال من إجازاتهم الأسبوعية .

٧ - منع تشغيل النساء والأحداث إلى ساعة متأخرة من الليل ، وإعطاء النساء حقوقهم التي نص عليها القانون في حالتهم العمل والوضع .

٨ - تعيين لجنة للتحقيق مع العمال عند وقوع مخالفات منهم حتى لا تجرى الأمور كما هي عليه الآن من حيث فصل العمال بدون تحقيق .

٩ - ضرورة تخصيص المكافآت والهدايا الاجتماعية للعمال لا لكبار الموظفين * .
وطالبت المذكورة بإيفاد لجنة من وزارة الشؤون الاجتماعية للتحقيق في أحوال عمال المحلة الكبرى تحقيقاً منصفاً سليماً مع اتخاذ الخطوات السريعة التي تكفل ربح الظلم من كواهل العمال .

* (١) هبة المنعم الغزالي - تاريخ الحركة النقابية المصرية من ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ٢٢٠ و ٢٢١

(٢) مذكرات ووثائق طه سعد عثمان - الكتاب الأول ص ١٩٦ إلى ص ١٩٩ .

ومر عام على المذكرة الأولى ، ولم يتحرك أي من الأجهزة المسئولة ، ولكن الشركة تحركت هي لاستئزاز العمال ، وذلك بإصدارها لائحة جزاءات تضر بالعمال وتعزيمهم من مكافأتهم من نهاية الخدمة وتذكر كل عامل بالفصل إذا ضبطت معه صحيفة أو مجلة أو طعام أو إذا ضبط وهو يصلي !! أو هارى الرأس أثناء العمل ...

وقام العمال بمظاهرة سلمية في ٢ سبتمبر ١٩٤٧ ضد الظلم ... فأطلق ضابط الشركة على المدعو الحسيني أفندي تسع أعيرة نارية ، فثار العمال .. وتدخلت الحكومة وأطلق البوليس النار وجاءت قوات وحاصرت المحلة والمصانع داخل المحلة .. وكانت نتيجة الأحداث الدامية بين ٢ ، ٢ سبتمبر ١٩٤٧ استشهد أربعة من العمال وجرح ٢٧٠ وإلقاء القبض على ٦٠ شخصا منهم ٣٧ عاملا وعدد من الأهالي .. هذه هي الأرقام التي أعلن عنها ولكن الأرقام الحقيقية كانت أكثر بكثير ...

يكتب الدكتور رفعت السميد في كتابه الصحافة اليسارية في مصر من ١٩٢٥ - ١٩٤٨ على لسان " الجماهير " وهي لسان الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى عن هذا الاضراب الكبير فيقول :

" كذلك لم تكن " الجماهير " بعيدة عن تنظيم هذا الإضراب الكبير فكل الدلائل تشير إلى أن كوادر " هدتو " بالمحلة هي التي نظمت " لجان الإضراب السرية " وكان رئيس هذه اللجان هو محمد حمزة عضو هدتو . وانفجرت المعركة الاضرابية التي قلبت المدينة كلها إلى ميدان قتال تصادم فيه ٢٦.٠٠٠ عامل مع آلاف من جنود البوليس ثم آلاف أخرى من جنود الجيش المسلحين بالدبابات والسيارات المصفحة .. ومن الملفت للنظر أن مطالب العمال المضربين كانت تتفق إلى حد التطابق مع المطالب التي كانت " الجماهير " تعددها بالنسبة للأوضاع في شركة المحلة ... حل النقابة الصفرى .. انتخاب نقابة جديدة .. إلغاء لائحة الجزاءات .. رفع الأجور بنسبة ٢٥٪ .. عدم توفير العمال ...

" وكان الصدام داميا واستشهد من العمال أربعة .. "

" وترسل الجماهير برقية إلى رئيس الوزراء بالنيابة تستنكر بشدة الاعتداءات اإضراب الدامية التي وقعت على عمال المحلة .. كما تستنكر تعسف الشركة معهم .. وتطالب فورا بتدخل الحكومة لإنصاف العمال .. "

" وتدعو الجماهير كل عامل للنسج للتضامن مع زملائهم .. "

ويواصل رفعت السميد حديثه وتقالا لفقرات عديدة من " الجماهير " فيقول :

" ويغشرب ٢٠.٠٠٠ من عمال النسيج في شبرا الخيمة تضامنا مع عمال المحلة واستجابة لنداء الجماهير

ويواصل حديثه :

" ثم تفتتح الجماهير اإكتتابا عاما لشهداء المحلة قاتلة " لقد سقط أربعة من عمال

الحلة وهم يكافحون من أجل قوتهم وقوت أولادهم وعائلاتهم .. لقد تركوا صغاراً دون عائل فاكنتبوا لهم . ان اكتسابكم لرمز للتعاون والإخاء بين المظلومين والكادحين جميعاً في مصر .^{*}

^{*} وتستمر الجماهير في نشر قوائم التبرعات لشهداء عمال الحلة لفترة طويلة .. وتزخر صفحات الأعداد التالية ببيانات التأييد لعمال الحلة من هيئات ونقابات وتجمعات عمالية عديدة^{*}

^{*} ... عمال وعاملات مصانع الغزل والنسيج بالمطرية والزيتون ، نقابة عمال الامنيوس المصرية ، اتحاد عمال البحر ببورسعيد ، اللجنة الوطنية بحى القلعة ، عمال مصنع سيهاى ... الخ .

^{*} كذلك نشرت الجماهير اقتراحاً من جبهة عمال مدينة المنصورة باعتبار يوم ٢ سبتمبر يوم شهداء عمال الحلة .. عيداً لكفاح العمال المصريين ..^{**}

إضرابات لمرسى النسيج

ومن أشهر إضرابات عمال النسيج كذلك في هذه الفترة إضرابات عمال شركة الغزل الأهلية بكرموز بالإسكندرية ٢٥ يونيو ١٩٤٦ . و ٣ يوليو ١٩٤٦ ، و ٢٠ مارس ١٩٤٨ ، وفي هذه الإضرابات احتل العمال المصانع واسطدموا بالبوليس واعتقل عدد كبير من قادة العمال وفصل المئات وشردوا ، وصفتت النقابة المناهضة ، وفرضت نقابة عميلة لأصحاب ردوس أموال الشركة بمساعدة البوليس السياسى ومكتب العمل - وكان من أبرز قادة هذه الإضرابات وقتها المناضل عبد المنعم إبراهيم مكرتير النقابة .

ومن الإضرابات الهامة كذلك إضراب عمال مصنع شوشه للنسيج بالعباسية من ١٦ مارس إلى ٢٢ مارس ١٩٤٨ ، وإضراب عمال مصنع سيهاى للغزل والنسيج بالإسكندرية في ١٧ مارس ١٩٤٨ وفي ١٧ أغسطس ١٩٥٠ وفي الإضراب الثانى حدثت مذبحة كبرىه قتل فيها عدد من العمال أقيت جثثهم بالممودية ..

.. واستخدم عمال النسيج في هذه الفترة الإضراب الجماعى عن الطعام من أجل مطالبتهم . ففي ١٩٤٦ أضرب ١٧ عاملاً من عمال شبرا الخيمة في بيت واحد منهم احتجاجاً على سوء معاملة الحكومة لهم . كما أضربت مجموعة أخرى عن الطعام في المستشفى الأميرى بالإسكندرية - وفي ديسمبر ١٩٥٠ أضرب ثمانية من عمال مصانع شبرا الخيمة عن الطعام احتجاجاً على فصل زميل لهم ، وفي ١ أغسطس ١٩٥١ أضربت مجموعة من عمال التمشيع عن الطعام من أجل مطالب العمال .

^{*} الصحافة اليسارية في مصر - الدكتور رفعت السعيد ص ٢١٧ - ص ٢١٩ .

إضرابات عمال النقل

وفي هذه الفترة تعددت إضرابات عمال النقل بالقطر المصري ، ففي ٦ يوليو ١٩٤٦ أضرب سائقو سيارات التاكسي والأمينيوس مطالبين بتعديل لائحة المرور ولائحة القومسيون الطى لتيسير سبل معيشتهم * .
وفي نفس العام أضرب عمال الترام والأمينيوس كما نظمت نقابة ترام القاهرة إضراباً في القاهرة .

وفي ٢٧ ديسمبر أضرب ٢٠ ألف عامل من عمال السكة الحديدية بمصر مطالبين بزيادة خاصة في أجورهم .

وكان عمال النقل الميكانيكي بالقطر قد أعلنوا الإضراب في ٢٩ ، ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ من أجل مطالبهم الخاصة بتعديل لائحة المرور وقد استمر الإضراب حتى ٢ ديسمبر ١٩٥٠ وقد أجيب العمال إلى مطالبهم وبدأ إنهاء الإضراب في ٣ / ١٢ / ١٩٥٠ ؛ وقد نشرت المصري في ٣ / ١٢ / ١٩٥٠ أكثر من بيان يناشد عمال النقل الميكانيكي العودة إلى أعمالهم بعد تلبية مطالبهم ، فبيان من محمد أحمد العقيلي رئيس نقابة سائقي السيارات العمومية وعطية على عطية رئيس نقابة سائقي سيارات الأجرة والنقل وعمال الجراجات وفي هذه البرقية خص بالذكر النقابات التي تضامنت مع المضربين وخاصة عمال الامنييوس والنقل المشترك وقال النداء الثاني :

" حضرات الزملاء

" يشرفنا وقد وكلتمونا للدفاع عن حقوقكم وإبلاغ مطالبكم إلى المسئولين ، أن نعلن أننا قد تشرفنا الليلة بمقابلة معالي فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية واستعرضنا مع معاليه طلباتنا التي توقفنا عن العمل من أجلها .

" وقد تفضل معاليه مشكوراً بإجابة معظم هذه المطالب ، ووعد أن يكون الباقي موضع اهتمامه وعطفه . وإنا إذ نعلن هذا لاضراتكم ، ندعوكم مخلصين إلى العودة للعمل منذ الآن . وفقنا الله وإياكم لما فيه خير الوطن " .

توقيعات : حسن عبد الرحمن . محمد محمد العقيلي . الحاج محمد رياض صالح . الحاج عطية على عطية . الحاج محمد فرج . رزق عبد العزيز . السيد إبراهيم عامر . عبد الله السيد غندور . محمود عبد الحميد . ولما كان هناك تباطؤ من قبل المسئولين في تحقيق المطالب نما بين العمال سخط وطالبوا بالعودة إلى الإضراب خاصة وأن مؤتمر نقابات عمال وسائقي السيارات والترام بأنحاء المملكة المصرية المنعقد في أيام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٥١ كان قد دعا إلى إضراب في ٥ فبراير ١٩٥١ ** ولم يتم هذا الإضراب تلبية

* الملحق رقم [٤] مجموعة الرسائل المتبادلة بين نقابات النقل الميكانيكي منذ ١٩٤٤ لتنظيم عمل من أجل

مطالبة بمطالبهم وعقد أكثر من مؤتمر .

** البيان الصادر من هذا المؤتمر ضمن الملحق رقم [٢] السابق الإشارة إليه .

لنداء من مؤتمر نقابات سائقي وعمال الترام والسيارات في القطر المصري .
ولمواجهة المطالبة بالإضراب من بعض العناصر النقابية التي كانت تريد التعجيل
بالإضراب صدر عن مؤتمر نقابات سائقي وعمال الترام والسيارات في القطر المصري هذا
البيان :

" تقدمنا بطلباتكم ولم نال جهدا في الدفاع عن حقوقكم مرة أمام المختصين ومرارا
أمام اللجان التي شكلت لبحث تلك المطالب فلما اعيتنا العيل لجأنا إلي معالي الوزير الذي
أفصح لنا صدره وكان كما عهدناه عطوفا علينا راعيا لنا وسرعان ما أصدر أمره كتابة
باجابة المطالب فدعوناكم إلي إلغاء الإضراب كمنظر من مظاهر الشكر والتقدير لمعالیه .

ومنذ ذلك التاريخ ونحن نتابع الأوراق من مكتب إلي آخر حتى مروت إلي بر
السلامة وتعلق الكثير منها والباقي في طريقه إلي التنفيذ . . . وإذا قلنا في طريقه إلي
التنفيذ إنما نقول ذلك اعتمادا على ماسمعنا ورأينا . . . فقد سمعنا من معالي الوزير
توقيعه الكريم على الطلبات بالموافقة . . . فإذا كانت بعض طلبات الاقاليم الخاصة بانتداب
طبيب للكشف على نظورهم وزيادة ركب بجوار السائق قد تأخر تنفيذها فليس معنى هذا
أننا قد أهملنا بل الواقع أن معالي الوزير قد وافق عليها وأنها في طريقها إلي التنفيذ . .
الامر الذي يجعلنا نطمئن الزملاء وندهوهم إلي عدم تصديق ما يذمه المفرضون الذين
ينشدون غير مصلحة العمال .

أيها الاخوان ثقوا بأننا وراء مطالبكم في قوة وإصرار وأننا لم نفرط في حق لكم
وإن شكونا معالي فؤاد سراج الدين باشا وسعادة عبد الفتاح بك حسن إما نفعل ذلك بإيمان
منا حيث قد لمسنا بأنفسنا مقدار عطفتهم علينا ومساعدتهم لنا والله يجزي كل امرئ بما
نوي .

رئيس المؤتمر : محمد رياض صالح

رئيس نقابة عمال شركة الامنيوبوس
العمومية المصرية

سكرتير المؤتمر : مصطفى فرغلي

رئيس النقابة العامة للسائقين

محمد إبراهيم زين الدين

رئيس نقابة عمال الترام

عبد العزيز مصطفى

رئيس نقابة السائقين العموميين

كامل العلي

المصري ١١ / ٤ / ١٩٥١

والعقيدة أن ما أشار إليه البيان السابق عن عناصر مغرضه تنشد غير محلها العمال - لم يكن إلا تمجيها من الصراع داخل اتحاد النقل الوليد بين عناصر اليسار والعناصر النقابية من الاتجاهات الأخرى سواء تلك المتأثرة بالوفد أو بحزب عباس حكيم . وهو صراع لم يكن في صالح الحركة العمالية ، كما أنه كان بعيدا عن المفهوم الذي استقرت عليه الحركة النقابية في العالم والذي يرى أن أي منظمة نقابية يجب أن تضم بين صفوفها وتنظيم كل العمال على اختلاف عقائدهم وتوجهياتهم الأيدولوجية وعلاقاتهم السياسية وأجناسهم وألوانهم .. وأنها منظمة كل العمال

وهلى كل فمن الواضح بالنسبة لهذه الحالة - فإن كل مطالب عمال النقل لم يتجاوز ، مع حد منها ، بل إننا نقرأ مطلبها جديدا لعمال النقل في جريدة المصرى بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٥٢ حيث تقول الجريدة تحت عنوان " لائحة السيارات " * تلقينا صورة البرقية التى أرسلتها نقابة سائقي السيارات ونقابة سائقي وسيكنيكا السيارات بشركات البترول إلى دولة رئيس مجلس الوزراء وصاحبى المعالي وزيرى الداخلية والدولة التى تتضمن الاحتجاج على ماذنزع الحكومة عمله من إصدار التشريع الخاص بتشديد العقوبات في مشروع تعديل لائحة سيارات بدون أخذ رأى ممثلى النقابات . *
إضرابات اقتصادية لفئات أخرى

وخلال هذه الفترة ، وفى الوقت نفسه الذى ازدادت فيه الموجة الإضرابية لعمال الصناعة والخدمات ، فإن هذه الموجة امتدت لتشمل فئات عاملة أخرى سواء فى العمل المدنى الحكومى ، أو بين القوات العسكرية فى البوليس والجيش .

ففى ديسمبر ١٩٤٧ تقدم صولات وضباط صف وجنود الجيش بعريضة بمطالبهم ، وقرروا القيام بمظاهرة لتقديم هذه العريضة : وقد نشرت جريدة " صوت الأمة " نص العريضة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧ - والتى جاء فيها : " --- تلك هى حالة صولات الجيش التى يعانون منها ، فمن ضالة الراتب بالنسبة لأعمالهم وما ألقى عليهم من مسؤوليات خطيرة ، إلى حرمانهم ، من حق مشروع وهو تدرجهم في رتب الضباط أسرة بجيوش العالم ، إلى معاملات بقوانين متعينة وضعها الانجليز تحقيقا لقيام نظام الطبقات بين أفراد الشعب فسادت بذلك حالتهم معنويا وماديا وأديا ، بل ومن جميع الوجوه - كيف لا ومنهم من تجاوز سن الأربعين وله عشرون سنة في الجيش ، منها سبعة عشر عاما في رتبة الصول وأصبح رب عائلة كبيرة مسئول . أما مشكلة ضباط الصف والعساكر فهى أدهى وأمر . إن جنديا واحدا محفوقا برعاية الحكومة والشعب خسر من مليون من الجنود قتلوا معنويا .. إن زمن العبيد ولى وراح وأصبحنا في عصر يفهم فيه كل فرد معنى حقوقه الاجتماعية التى تتفق مع مبادئ الانسانية الصحيحة والهندية السمحاء " . *

* المصرى ٨ / ٥ / ١٩٥٢ .

* * عهد الختم الغزالى - تاريخ الحركة النقابية المصرية من ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

وفي هذه الفترة نفسها خاض الميكانيكيون العسكريون في سلاح الطيران ، الصولات منهم ، وصف الضباط ، معركة من أجل مطالبهم وعقدوا اجتماعات جماهيرية في سلاحهم لمناقشة مطالبهم وقضاياهم ، وقاموا بحركة إضرابية - انتهت بإبعاد عدد كبير من قادتهم إلى الواحات ، ثم فصلوا من الخدمة واعتقلوا في الطور . وكان معظم هؤلاء القادة إن لم يكونوا كلهم مرتبطين بالحركة الديمقراطية للتمرد الوطني .

وفي أوائل ١٩٤٨ قرر مهندسو الفنون والصناعات الإضراب عن العمل ابتداء من أول فبراير ١٩٤٨ ، ومرضوا مطالبهم في اجتماع عام نظمته رابطة النظام الحديث لمهندسي الفنون والصناعات وقد نشرت مذكرة مطالبهم جريده صوت الأمة .

وفي ١٥ أبريل ١٩٤٨ شهدت البلاد الاضراب الأول من نوعه وهو إضراب ضباط البوليس ، وقد اشترك فيه الكونستبلات والصولات والجنود ، وأضرِب رجال البوليس فعلا في جميع أنحاء البلاد ، وسارت المظاهرات من الضباط في القاهرة والاسكندرية تهتف بسقوط الظلم ، وتضامن الشعب معهم في مظاهراتهم ، وتطورت الأمور في الاسكندرية حيث كانت مشاركة الشعب أكثر اتساعا ، وخرج عمال كرموز في مظاهرة كبيرة ، اشترك فيها أكثر من مائة ألف ورفعت لافتات تطالب بـ « الجمهورية » وقد حيا اضراب البوليس الدكتور عبد العظيم أنيس بقصيدة كان مطلعها

عساكر الجيش والبوليس خطبكمو

خطب البلاد فعادوا من يعاديا

أكثر من محاولة

لتأسيس اتحاد

منذ عام ١٩٤٤ وحتى عام ١٩٥٠ كانت هناك أكثر من محاولة لتأسيس اتحاد عام لعمال مصر ، ولكنها جميعها لم يكتب لها النجاح . فلنتتبع هذه المحاولات محاولة إثر محاولة ؛ ثم بعد فلنذهب بصراحة على سؤال لماذا فشلت هذه المحاولات ؟

أولا : كانت المحاولة الأولى محاولة وفدية ، بعد صدور قانون النقابات - ٨٥ - لسنة ١٩٤٢ في ظل حكومة الوفد قاضيا بعدم شرعية قيام اتحاد لنقابات العمال ، وبعد وجود صراع داخل الوفد بين عبد الحميد عبد الحق باشا وفؤاد سراج الدين باشا بسبب الشقاق العمال حول الأول واعطائه الكثير من الوعود لهم واستقباله قياداتهم في مكتبه ، ثم بإقامة حفل كبير للاول بعد نقله من وزارة الشئون إلى الأوقاف وتولية سراج الدين

لوزارة الشؤون إلى جانب الداخلية . * بعد ذلك كله وجد توجه وفدى لإقامة تنظيم بديل " للمجلس الأعلى " على هيئة رابطة للنقابات تختار سراج الدين رئيس شرف لها وتعلن عنه زعيما للعمال .

والرابطة التى تأسست والتى بين أيدينا كتيب بلانحة نظامها الأساسى اسمها " رابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها " رئاسة شرف حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا وزير الشؤون الاجتماعية [دار نقابات العمال ١٤ شارع وجه البركة بالقاهرة] .

وأول ملاحظة نبديها على هذه الرابطة أنها ظلت وحتى خروج وزارة الوفد من الحكم غير مسجلة . وهكذا انتهى وجودها بعد خروج وزارة الوفد من الحكم .

وثانى ملاحظة ، بهذا الكتيب وقائع ثلاث اجتماعات للجمعية العمومية للرابطة الأولى فى ١٤ مايو ١٩٤٤ ، بمقصور ممثلى (ثمانين نقابة) وذلك بناء على الدعوة التى وجهت إلى جميع نقابات عمال القاهرة وضواحيها [قدر عدد نقابات القاهرة حينئذ بـ ٢٧٧ نقابة] ويلاحظ أن عدد النقابات قد تغير وأصبح (٩١) نقابة بعد انتقال المجتمعين إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لقاء مع فؤاد باشا فى يوم ٢١ مايو . . . وارتفع العدد بعد ذلك ليصبح ١٠٦ نقابات . . .

ومن قراءة لأغراض الرابطة المنصوص عليها فى المادة الثالثة من لائحة النظام الأساسى ، تجد أنها أغراض تصلح لى اتحاد لنقابات ينشأ فى ظروف ذلك الوقت ، أى أننا أمام محاولة وفديه لإنشاء اتحاد بديل باسم رابطة نقابات وذلك حتى لا يتورط الوفد ويعدل القانون - ٨٥ - ويوافق على تأسيس اتحاد للعمال الأمر الذى سيفضب أصحاب الأعمال منه ، ويفضب اتحاد الصناعات منه كذلك . . * *

وما إن تركت وزارة الوفد الحكم حتى انتجبت هذه الرابطة ، كما انتهى معها تنظييمات " جبهة العمل " التى كان الوفد قد أسسها فى محافظات القطر .

ثانيا : الحركة الشيوعية لأنشاء

منظمات " اتحادية " لعمال مصر

كانت المحاولة الأولى من أنصار الجماعة المعروفة وقتها باسم جماعة الفجر الجديد والتى كان اسمها الحقيقي والذى لم يكن معروفا وقتها " الطليعة الشعبية لتحرير " ثم تغير بعد ذلك إلى " طليعة العمال " ، والذى كان مسئول النشاط العمالى فيها يوسف درويش المحامى الذى تعرف على محمود العسكرى ، من قادة النضال العمالى فى

* عرفت وقتها أن أعدادا من العمال وخاصة من نقابة أنفزل والنسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها أرسلوا برقيات لمرسأى يطالبون فيها بإلغاء هذا التعديل الوزارى .

** الملحق رقم (٥) أنشئ الكفيل للكتيب القامس برابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها .

شبرا الخيمة ثم على محمد يوسف المهدي والذي كان وكيل اتحاد العمال (حزب عباس حليم والنطاق الرسمي باسم المضربين عن الطعام في ١٩٣٩ كما ذكرنا سابقا ، والذي على علاقة بعدد من القيادات النقابية في اتحاد (عباس حليم) ١٩٣٥ * . ثم طه سعد عثمان الذي يعتبر من قادة عمال النسيج في شبرا الخيمة ، ترأس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٣ ثم أميناً لصندوقها من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٤ ثم مراقبا عاما عام ١٩٤٥ حتى حلها إداريا .

وقد قامت هذه المجموعة بإنشاء :

١ - تنظيم سياسي للطبقة العاملة ، هو لجنة العمال للتحرير القومي - * الهيئة السياسية للطبقة العاملة * * . وقد أمكن تشكيل هذه اللجنة في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، ولم تكن اللجنة عضوية جماهيرية ، واكتفى مؤسسوها بتلقي استمارات التأييد التي كانت مرفقة ببرنامج اللجنة عند توزيعه . وحظيت هذه اللجنة بتأييد واسع في شبرا الخيمة ، وكذلك وإلى حد ما في الاسكندرية .

٢ - كما أسست هذه الجماعة أيضا الجناح النقابي للتنظيم السياسي باسم " اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر " وهو التنظيم الذي اشترك في اجتماع تسييس الاتحاد العالمي للنقابات في باريس - سبتمبر ١٩٤٥ - وقد مثل اللجنة التحضيرية في اجتماع الاتحاد العالمي هذا محمد يوسف المهدي ممثلًا ما قيل إنه ١٠٢ نقابيا و ٨٠ ألف نقابي . وقد اختير محمد يوسف المهدي عضوا في المجلس العام للاتحاد العالمي للنقابات . . هذا وقد اصطلحت " لجنة العمال للتحرير القومي " مبكرا مع السلطة ، بعد إصدارها بيانا معنونا بـ " رد على خطاب العرش " ، وكان النقراشي قد امتدح قيادات اللجنة في محاولة لاحتواء هذا النشاط ، ولكنه فشل ، فقرر تصفيتهم ، وألقى القبض على زعماء اللجنة في يناير ١٩٤٥ . وبذلك تعددت نشاطات هذا الجناح السياسي وسط العمال إلى

* كان منهم : محمد رفعت حميد رئيس نقابة عمال المحلات العمومية بالقاهرة ، ومن مؤسسيها ، اشترك في الحركة الاستقلالية للنقابات منذ ١٩٣٥ - عضو مؤتمر نقابات عمال مصر ١٩٤٦ - * عمود محمد هناني : رئيس نقابة بنائين القاهرة [أصبح عضوا بلجنة الاتحاد الاشتراكي بباب الشعرية في الستينيات] - ضمن محمد الميموني : نشط في الحركة انتقابية منذ الثلاثينيات ، ومن قادة استقلالية الحركة النقابية في ١٩٣٥ ، ثم عضو الاتحاد العام للنقابات عمال مصر في ١٩٤٠ ورغم توجهاته الاستقلالية فقد خاضت ميوله وفدية - وهو من نقابة عمال فن البويات والنزخرفة - الرئيس همدان - عضو مجلس ادارته نقابة فترات الجواهر البهريه ومن مؤسسيها - محمد حمزة ، رئيس نقابة عمال الأحذية - من قادة الحركة النقابية منذ ١٩٢٤ وسجن خمس سنوات بسبب نشاطه في ١٩٣٤ عضو لجنة العمال للتحرير القومي - عضو اللجنة الوطنية لدعم العمال والطبقة ١٩٤٦ - عضو مؤتمر نقابات عمال مصر - عبد الرحمن خضر ، عاصر الحركة النقابية منذ العشرينيات - على أحمد ربحان ، من قادة استقلالية الحركة النقابية ، واحد المضربين عن الطعام من أجل إقرار قانون النقابات (١٩٣٩) - عضو الاتحاد العام في ١٩٤٠ الخ .

* نص برنامج لجنة العمال للتحرير القومي (الملحق رقم ٦) .



حين ، بينما بقى الجناح الآخر " اللجنة التحضيرية " ليصلى على أبيه إسماعيل صدقي باشا في حملته في ١١ يوليو التي هزلت باسم حملة القضاء على الشيوعية .
ثالثا :

بعد أن أصدرت الحكومة كادر عمال الحكومة بدأ النشاط وسط عمال الشركات والمؤسسات الأهلية للمطالبة بتطبيق كادر عمال الحكومة ، ولقد اتفقت العناصر النقابية النشطة في هذا القطاع على عقد مؤتمر في ١٦ ديسمبر ١٩٤٤ * ، وفي هذا المؤتمر اتفق على خلق تنظيم جديد هو " مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية " واتخذوا مقرا للمؤتمر (٦) حارة الشواربي ميدان الأوبرا بالقاهرة . ولقد قام بالنشاط الأساسي داخل هذا المؤتمر عناصر من منظمته الحركة المصرية والشرارة الماركسيين وباسم هذا المؤتمر سافر وقد لتمثيل هذا المؤتمر في مؤتمر الاتحاد العالمي للنقابات مكونا من حسين كاظم (سكرتير هذا المؤتمر) ودافيد ناهوم ومحمد عبد الحليم ، وبعد عودتهم من باريس أعلنوا هم الآخرون تمثيلهم للاتحاد العالمي للنقابات ، لذلك دعوا بعد عودتهم إلي عقد اجتماع لعدد من نقابات القاهرة والإسكندرية والأقاليم ، لعرض مقررات المؤتمر التأسيسي للاتحاد العالمي للنقابات . . وفي هذا المؤتمر وزع على الحاضرين مشروع لائحة بنظام أساسي "للمؤتمر نقابات عمال القطر المصري " .

وبعد هذا الاجتماع حل اسم مؤتمر نقابات العمال في مصر محل اسم مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية .

واشترك هذا المؤتمر في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، وفي مظاهرات ٢٦ فبراير ١٩٤٦ ، ومارس من العام نفسه في الإسكندرية . . .

وفي أبريل دعا " المؤتمر " إلي عقد مؤتمر في أول مايو ١٩٤٦ ، للاحتفال بهذا اليوم - باعتباره العيد العالمي للعمال ، ولإعلان تأسيس مؤتمر نقابات عمال مصر الذي يتطلع العمال إلي الإعلان من تأسيسه منذ تاريخ الاجتماع الأول في ٢٨ نوفمبر ١٩٤٥ .

وحضر فعلا عدد كبير من مندوبي النقابات إلي القاهرة من كل أنحاء القطر ، ولكن السلطات قررت عدم عقد الاجتماع . وقد تمكنت قيادة المؤتمر من توفير مكان بديل * عقد فيه المؤتمر والذي أقر اللائحة بسرعة وقبل أن يتخبه البوليس إلي المكان الجديد .

وفي هذا المؤتمر أخذت الموافقة على برنامج المؤتمر ، وعلى إعلان الإضراب العام خلال شهر إن لم تستجب الحكومة لعدد من المطالب التي تضمنها برنامج المؤتمر . .

ولقد تأجل إعلان الإضراب في الشهر التالي بسبب دخول ممثلي المؤتمر المفاوضات مع وزير الشؤون الاجتماعية والتي عملت الحكومة من جانبها على إطالتها حتى تضمن إضفاء التأييد الواسع للمؤتمر . وبذلك طالبت فترة المفاوضات ، وتعددت تأجيل الموعد المحدد

* أنذكر أنه كان في شارع حريف باشا أو في شارع جانبي منه .

للأضراب ، حتى جاءت حملة يوليو ١٩٤٦ التي شنها اسماعيل صدقي ضد كل القوى الوطنية والديمقراطية ضد المنظمات الشيوعية - وطويت بذلك صفحة هذه المحاولة لتأسيس تنظيم بديل لاتحاد عمال مصر الذي كان الجميع يناضل من أجل ارتفاع رايته .

ملاحظات حول الفقرتين الثانية والثالثة .

١ - ذكرنا أن لجنة العمال للتحرير القومي " الهيئة السياسية للطبقة العاملة " قد توقفت نشاطها بعد القبض على قادتها ، ولكننا نلاحظ أن هذه اللجنة قد ظهرت بيانات باسمها بين الفينة والفينة ، ولذلك لا يمكن أن نجزم باختفائها نهائيا من الساحة ونقدم على سبيل المثال البيان الصادر عن هذه اللجنة في فبراير ١٩٤٦ .

من يوم أن تكونت " لجنة العمال للتحرير القومي " الهيئة السياسية للطبقة العاملة . وهي تنادي بدولية مسالة استقلال مصر الكامل وجلاء الجيوش الاجنبية من وادي النيل ، فقد أرسلت بتاريخ ١١ / ١١ / ١٩٤٥ خطابا إلي الدول الخمس الكبرى (امريكا ، روسيا السوفياتية ، فرنسا ، انجلترا ، والصين) طالبة منهم عرض هذه المسالة على مجلس الأمن الدولي . وهاهي قد أرسلت هذين التلغرافين ، الأول بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٤٦ وهذا نصه :

هنري سباك - رئيس هيئة الأمم المتحدة

لندن - انجلترا

باسم الشعب المصري تطالب " لجنة العمال للتحرير القومي " بالاستقلال الحقيقي لمصر وجلاء الجيوش الاجنبية فوراً من وادي النيل .
واللجنة ترجوكم أن تعرضوا مطالب مصر على هيئة الأمم المتحدة .

لجنة العمال للتحرير القومي

الهيئة السياسية للطبقة العاملة

١٧ يناير سنة ١٩٤٦

والثاني بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٤٦ ، وهذا نصه :

مجلس الأمن الدولي - هيئة الأمم المتحدة - لندن - انجلترا

باسم الشعب المصري ترجوكم " لجنة العمال للتحرير القومي " أن تدرجوا المسالة المصرية في جدول أعمالكم . أن وجود الجيوش الاجنبية في وادي النيل نقص في استقلال مصر وطمع في مبادئ الأمم المتحدة وخطر على الأمن العالمي .

لجنة العمال للتحرير القومي

الهيئة السياسية للطبقة العاملة

أول فبراير سنة ١٩٤٦

١ شارع الباب الشرقي أزيلكية القاهرة
وكانت لجنة العمال للتحرير القومي قد اتخذت موقفا متميزا بالنسبة للطبقة الفلسطينية - في وقت مبكر فأصدرت البيان التالي في مايو ١٩٤٦ :

لجنة العمال للتحرير القومي

المهنة السياسية للطبقة العاملة

شارع الباب الشرق أريكية - القاهرة

يوم فلسطين

في هذا اليوم الريب الذي يعلن فيه العالم العربي استنكاره لقرار اللجنة الاستعمارية البريطانية الامريكية من قضية فلسطين يري عمال مصر ان يظهروا شعورهم نحو الظلم الشقيق منتهجين نفس السياسة الاستعمارية التي تدبر قتل من حرية فلسطين باستبعاد شعبا العربي المسلم . ان اهتمام العمال بعمل قضية فلسطين ليس ولد الساعة وانما بدأ منذ وجد الاستعمار وحينا أخذ يستمر يطبق أساليب التي لم تعد غريبة على أحد من نفوس روح المعصرة والتفريق بين الاجناس واحداً بشعب الصهيونية من ناحية ويبدل الوعود للعرب من ناحية أخرى حتى يوسع شقة الخلاف ويغرق لكل يسود

فصكتناح فلسطين من كاهنا وقضية فلسطين هي قضيتنا وعدونا المشترك هو الاستعمار والاستغلال ولعلنا نادت لجنة العمال للتحرير القومي بوجود التمسك بالحل الطبيعي هذه المشكاة الذي يلجس في كاهنا مصدودات هي وجوب انهال الاستعمار وعارية الصهيونية باعتبارها من النظم القاتلة وكنا نأمل أن يوصل الجميع بهذا الحل لبنان فلسطين العرب كانوا حسي البية الى درجة أنهم اعتقدوا أن لجنة يكرها المستعمر لتحقيق في هذه القضية صكيلة رد حقوقهم القومية واحياء آمالهم الضائعة . فلو الاحتكاك الى اللجنة التحقيق الانجليزية الامريكية وضيموا وقهم وجودهم سدي

.. وأخيرا .. كانت هذه هي النتيجة .. زيادة القضية تعقيدا وزيادة النفوذ الاستعماري تطلعا وزيا .. العرب الصهيوني الناضى عدوا بلاحة الهجرة إلى عدد جديد منهم

ياها الزعماء .. وياها العمال .

تمسكوا بالحل الطبيعي لقضية فلسطين ولاترضوا بعمل سوله .. اقطعوا على المستعمر الطريق ولا تشجعوا على المراوغة والتلف والمردان .. بقبول اقتراحاته وانصاف حوله .

تمسكوا بحقوقكم في الحرية وانتموا على مبادئكم تنصروا في القضاء على الاستعمار الذي ياتي الآن بحته ... وأي حته ...

لجنة العمال للتحرير القومي

١٠ مايو سنة ١٩٤٦

وهكذا كانت تصدر " لجنة العمال للتحرير القومي " بيانات في المناسبات لتؤكد على استمرارها في الوجود - والذي لم يكن إلا وجودا علويا .

٢ - إنه ورغم الصراعات الحادة بين ممثلي " الفجر الجديد " الحركة المصرية والشرارة في النشاط العمالي والجاهلي بصفة عامة فإن ضغوطا قاعدية على هذه القيادات أدت إلي توحيد الصف لمواجهة العدو المشترك ، حدث عندما انضمت " اللجنة التحضيرية " إلي " مؤتمر نقابات عمال القطر المصري " بعد مؤتمر مايو ١٩٤٦ .

وقبل ذلك وبعد القبض على محمد يوسف المدرك ومحمود المسكري وطه سعد عثمان - فإن " اللجنة التحضيرية - ومؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية " أصدرتا بيانا مشتركا حول العدوان على الحريات والحقوق النقابية - والأهلية هذا البيان نورد نصه :-

بيان مشترك

من اللجنة التحضيرية ومؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية بالقطر المصري

بيان إلي العمال المصريين والشعب المصري من موجة الإرهاب التي تفتاج البلاد احتجاجا على صال سوري ولبنان من امتقال الزميل (محمد أحمد يوسف المدرك) عضو المجلس العام للاتحاد العالمي للنقابات . والزملاء (محمود محمد المسكري) مدير إدارة مجلة الضمير . والزميل (طه سعد) سكرتير تحريرها .

إلي العمال والعاملات في المصانع وفي المؤسسات وفي النقابات ...

إلي كل مواطن مصري يؤمن بحرية التفكير والكلام والاجتماع ...

موجة من الإرهاب توجه اليوم ضد الشعب المصري ويتجه هذا الإرهاب خاصة نحو الطبقة العاملة المصرية ويستهدف هذا الإرهاب القضاء على حق كل مصري في الحرية .. حقه في المطالبة بحقوقه المكتسبة . ولا تقف موجة الإرهاب هذه عند حد القبض والاعتقال والتهديد . بل يتجاوز هذا إلي الاعتداء على القوانين . ولم تكن الحكومة بأن القوانين القائمة التي وضعتها دون رأينا تعطينا القليل وتسلبنا الكثير . بل راحت تهدم هذه القوانين القائمة التي وضعتها متخفية سلطتها . لا قضاء ولا قوانين استطاعت أن توقف موجة الإرهاب إن حياة كل مصري وهريته اليوم في خطر .

١ - القبض على مندوب العمال في الاتحاد العالمي للنقابات

بتاريخ ٢ / ١ / ٤٦ القى القبض على الزميل محمد المدرك مندوب نقابات العمال المصرية وعضو المجلس العام بالاتحاد العالمي للنقابات بتهمة التحريض على كراهية

الرأسمالية لحض أنه يدافع عن حقوق العمال وفي ٦ / ١ / ٤٦ قرر القضاء المصري العادل الإفراج عن الزميل وبقيه زملائه محمود محمد المسكوى مدير إدارة الضمير والزميل طه سعد سكرتير تحريرها إذ أن الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة ليس بجريمة وقد عارضت النيابة في أمر الإفراج بقرار استمرار حبسهم ومازالوا الزملاء في سجنهم إلى اليوم .

٢- الاعتداء على القوانين

أ - وجهت شركة مياه القاهرة تهمة التحريض على الإضراب إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة عمال الشركة وقد قرر القضاء تبرئتهم فأصدرت الشركة قراراً بفصلهم من عملهم متحدية بذلك قرار القضاء وقانون الاعتراف بالنقابات الذي ينص «راحة على تعريم فصل العمال لنشاطهم النقابي وذلك بتهديد النقابات .

ب - فصلت شركة اتوبيس القاهرة ٦٨ ثمانية وستين عاملاً منهم رئيس وسكرتير نقابة الشركة لشل نشاطهم النقابي متحدية قانون النقابات الذي يحرم فصل العمال لنشاطهم النقابي وقانون مقد العمل الفردي الذي يحرم فصل العمال بالجملة (المادة ٢٧) .
ج - حلت النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة .

٣- الاعتداء على حرية الاجتماعات القانونية

أ - في اليومين الأول والخامس من يناير سنة ١٩٤٦ صودر اجتماع نقابات عمال بورسعيد لأنهم أرادوا التمتع بالحد الذي قرره قانون الاعتراف بالنقابات (المادة ٦) والذي ينص على حق العمال في تأليف اتحادات مهنية .

ب - صودر اجتماع في نقابات عمال اليوم لنفس الغرض السابق في مايو سنة ١٩٤٥ .
ج - صودر اجتماع مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية في ٣ يناير الحالي دون أي مبرر قانوني رغم مخالفة ذلك لنص الدستور المصري الذي يكفل حرية الاجتماع .

د - صودر اجتماع نقابات عمال كفر الشيخ وتجاوزت المصادرة إلى محاصرة دور النقابات بالبوليس .

هـ - صودرت اجتماعات بعض نقابات دمنهور بمجرد عقدتهم للجمعية العمومية السنوية العادية .

و - صودرت اجتماعات اللجنة التحضيرية لنقابات العمال لنشاطهم المعادي

ز - صودر اجتماع دعت إليه النقابات العمالية بالقاهرة للتشاور في المطالب القومية .

ح - صودر اجتماع نقابة عمال شركة اتوبيس القاهرة لعقدتهم الجمعية العمومية السنوية

ط - أُنذرت نقابة عمال شركة فورد بالإسكندرية بحلها إذا لم ترجع عن تزعم الحركة النقابية في الإسكندرية .

٤ - احتلال مناطق العمال بفرق الجيش

في ديسمبر ١٩٤٥ احتلت فرق من الجيش منطقة شبرا الخيمة بمدافع الهاون والمتروليبوزات والبنادق السريعة أربابا للعمال لمطالبتهم بحقوقهم ومازال هذا الاحتلال قائما إلي الآن ...

٥ - اضطهاد مندوبي العمال في الاتحاد العالمي في مصر وحدها كون بقية العالم

أ - ما كاد مندوبو عمال مصر في الاتحاد العالمي يعونون من باريس حتى قررت شركة مطبعة مصر فصل الزميل محمد عبد الحليم أحد المندوبين لمجرد تمثيله للعمال المصريين في الاتحاد العالمي .

ب - اعتقل الزميل محمد يوسف أحمد المدرك رئيس وفد مندوبي عمال مصر في الاتحاد العالمي وعضو المجلس العام للاتحاد العالمي لل نقابات لا يقاظ نشاط الزميل في سبيل مصلحة العمال وتنفيذه لقرارات الاتحاد العالمي للعمال . وفي الوقت الذي يحدث فيه هذا في مصر تكرم الحكومات الأخرى مندوبي عمالها في الاتحاد العالمي .

٦ - التفتيش والاعتقال والإعتداء على نسل العمال

أ - فتش البوليس منازل مئات العمال ممن يبدون نشاطا نقابيا قانونيا !!!
ب - زج بعشرات العمال في السجن بتهمة التحريض على الإضراب لاسيما عمال شبرا الخيمة .

ج - أباح البوليس لنفسه حق خرق حرمة المنازل واستباح لنفسه الاعتداء على نساء العمال فقد ألقى القبض على عدد من نساء عمال شركة مياه القاهرة أثناء إضراب العمال واحتجازهن بمقر الشركة لإرغام أزواجهن وأخواتهن من العمال على العودة إلى العمل . وهذا أول حدث من نوعه في تاريخ عالم اليوم . ومن الأحداث المروعة أن يؤدي اعتداء البوليس على نساء العمال إلى إجهاض إحداهن .

أيها الزملاء والزميلات ... أيها المواطنون

إن هذه الاعتداءات الوحشية وهذا الاستهتار بالقانون ليس بقضية خاصة بالعمال وحدهم بل هي قضية الشعب المصري بأكمله . قضية حق كل منا في الحرية والعبادة لأن السكوت على هذا الأرباب لهو جريمة وطنية يرتكبها كل منا في حق نفسه وفي حق وطنه وتشجيع للمعتدين على استمرار الاعتداء والمؤامرة الإرهابية ضد الشعب ولصالح أعداء الشعب المصري المحليين والمستعمرين .

إننا ننشد كل عامل وكل عاملة بل كل مواطن مصري أن يقف محتجا على هذه المؤامرة ، إننا نريد أن ننقذ سمعة مصر في الخارج بوقف هذه الاعتداءات التي تنافي الديمقراطية والتي بذل ملايين العمال دماءهم في هذه الحرب دفاعا عنها .

أن واجبنا إبلاغ أنباء هذا الهجوم المباشر على الحقوق والحريات ، على العمال وعلى الشعب إلى دول العالم الديمقراطية ، إلى الاتحاد العالمي لنقابات العمال ، إلى الرأي العام العالمي .

إننا نطالب بتأمين الحريات الديمقراطية ، حرية القول والاجتماع ، حرية المطالبة برفع مستوى الأجور وخفض ساعات العمل والدفاع عن مصالح الشعب .
إننا نطالب باحترام القوانين وصمان تنفيذها .

إننا نطالب مؤتمر هيئة الأمم المتحدة المنعقد الآن أن يدفع الحكومة المصرية عن طريق السفارات والمفوضيات في مصر إلى تنفيذ وتطبيق نظام نيقراطي يتفق وقرارات الهيئة التي أصبحت مصر عضوا فيها عليها تنفيذ قراراتها .
إننا نطالب بمحو كل أثر للاعتداءات التي جاءت بهذا البيان .

إننا نطالب بشدة بالإفراج عن الزميل محمد يوسف المدرك ، مندوب شمال مصر في الاتحاد العالمي وزملائه وتأمين حقهم وحق كل نقابي في بذل نشاطه في خدمة طبقته ومقاومة الظلم الاقتصادي والوطني الواقع على الشعب المصري بأجمعه .

إننا نطالب الحكومة بتنفيذ قرارات الاتحاد العالمي للعمال وتطبيق الحقوق المقررة لكل عمال العالم على العمال المصريين إننا ننتهم الاستعمار البريطاني بالتحريض والاشتراك في مؤامرة الإرهاب ضد الشعب المصري ونطالبه بزرال جيوشه وكابوسه عن البلاد .

إننا نحتج على تضليل الصحافة المصرية للرأي العام وامتناعها عن نشر احتجاجات العمال .

أيها الزملاء والزميلات ... أيها المواطنون

إننا نجتاز امتحانا قاسيا ، إما أن نخرج منه بحريتنا وتأمين حقوقنا ، أو لعمريديتنا واستغلالنا ... فلنتحد حول هذه المطالب .

عاش القضاء المصري العادل

عاشت الديمقراطية ، وليسقط الإرهاب

عاش الشعب المصري المكافح في سبيل حريته واستقلاله .

اللجنة التحضيرية مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات

الأهلية

رابعاً ، مؤتمر النقابيين

تشكل تنظيم رابع عام ١٩٤٦ من عدد من النقابيين المعروفين بتوجهات استقلالية ذلك هو مؤتمر النقابيين ، ويحدد لنا فتحى كامل رئيس نقابة عمال الشركة الشرقية للدخان (ماتوسيان) ورئيس هذا المؤتمر اعضاء هذا التشكيل وهم : محمود إبراهيم المحمى - رئيس نقابة عمال التنظيم وعبد العزيز مصطفى رئيس نقابة عمال ترام القاهرة وسيد قنديل رئيس نقابة عمال مطابع القاهرة - وعبد الرحيم عز الدين رئيس نقابة عمال التجارة .

ولكن مؤتمر النقابيين ظل تنظيماً داخل حزب العمال الذى يرأسه عباس هليم ، وإن كان فتحى كامل يقول لنا إنه كان يستأجر غرفة داخل مقر الحزب ، وهذا صحيح - وإن كان المؤتمر لم يعلن عن نشاطه منذ عام الإعلان عن تسميته حتى نهاية الأحكام العرفية وعودة حكومة الوفد - وبين يدي خمسة أعداد من نشرة مؤتمر النقابيين ، العدد الأول منها بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٠ وهو الذى أشار إليه فتحى كامل في مذكراته والثانى بتاريخ ١/٦/١٩٥٠ والعددان الآخران هما النشرة الرابعة بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٥٠ كما توجد نشرة أخرى الخامسة بتاريخ ٢٣/٩/١٩٥٠ على أساس أنها النشرة الثانية . والنشرة السادسة وتاريخ صدورها مشتبه لـ تـبرأير ١٩٥١ وكل هذه النشرات كتب عليها عنوان مؤتمر النقابيين النشرة : ١٣ شارع محمد باشا سعيد - وهو نفس عنوان مقر حزب العمال برئاسة النزيل عباس هليم - ويعنى ذلك أن مؤتمر النقابيين ظل يمارس نشاطه باسم المؤتمر حتى عام ١٩٥١ ، ولم يتخل المؤتمر عن صفته إلا بعد أن انضم إلي اللجنة التحضيرية التى أعلن عن تأسيسها في مايو عام ١٩٥١ [انظر الصور الفوتوغرافية للأعداد لنشرة مؤتمر النقابيين الموجودة بين أيدينا] .

خامساً ، اللجنة التحضيرية للاتحاد العام

بعد عودة وزارة الوفد في ١٩٥٠ والإفراج عن المعتقلين ، بدأ النشاط من جديد من أجل العمل لتكوين اتحاد عام للنقابات ، وقد تعلم اليساريون درساً من الماضى هو أن العمل النقابى يجب ألا يكون ملك تيار سياسى واحد ، فهو ملك للجميع ، وليس في إمكان هذا الفريق أو ذاك فرض رأيه في التنظيم النقابى وإلا فقد التنظيم النقابى وحدة العمال أعضائه ، والوحدة شرط هام ورئيسى لأي تنظيم نقابى وهو يواجه سلطة رأس المال وهيمته ، فما بالنا في مواجهة استثمار أجنبي تحالف معه كبار الملاك والرأسماليون الكبار ...

وبدأ العمل من أجل تأسيس اللجنة التحضيرية للاتحاد خلال عام ١٩٥١ بتحرك نشط من عدد كبير من نقابيين مرتبطين بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى - كان منهم محمود فرغلى وسيد مصطفى من عمال الترام ومحمد عبده نوح سكرتير نقابة البحارة

مؤتمر النقبائين

(الفترة السادسة) منتصف فبراير ١٩٥١

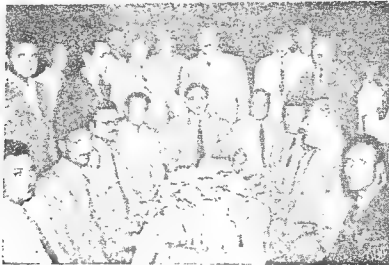
القاهرة: ١٢ شارع محمد باشا سعيد



احتفالاً بعيد ميلاد حضرة صاحب
قد أقاموا الحفلات في دورقائباتهم

كان النقبائون أول الطوائف
الجلالة مولانا الملك المعظم

وفي مؤتمرهم وحزبهم ، وقد توجهوا جماعات إلى قصر عابدين العامر للتهنئة بالعيد والتبريك
بالخطبة الكريمة. وأسرة المؤتمر تفتخر هذه المناسبة السعيدة لترفع أخلص آيات الولاء والتهاني
إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المحبوب فاروق الأول منارعين إلى الله أن يحفظ
عرشه ، وأن يقيه ذخرا للبلاد ، وملاذا لشعبه الرقي الأمين ٩



بعض النقبائين على مائدة الشاي التي أقامها لهم الأستاذ قنصى كامل رئيس
المؤتمر بمناسبة العيد الملكي السعيد

بالاسكندرية ومحمود أمين ورئيس نقابة سائقي اللوريم وأحمد طه سكرتير نقابة ماركوتى وخلال المسيرة كسب هذا النشاط عددا متزايدا من النقابات فاشترك فى النشاط من أجل تكوين اللجنة التحضيرية اعداد كبيرة مثل عبد العزيز مصطفى رئيس نقابة ترام القاهرة ومحمد بسيونى من نقابة المستخلصين بالاسكندرية ، وإبراهيم النحاس ورئيس نقابة النقل العام بالاسكندرية وسعيد درباله سكرتير نقابة البومسطى القديوية بالسويس وأحمد الاحمدى سكرتير نقابة سائقي الزقازيق وراغب اسكندر سكرتير نقابة سائقي امسيوط ومحمد أبو الشيخ رئيس نقابة سائقي المنيا وأحمد البابلي رئيس نقابة سائقي المحلة الكبرى .

وفي مايو ١٩٥١ اجتمع ممثلو ٣٦ نقابة واعلنوا عن تكوين اللجنة التحضيرية للاتحاد العام - واعلن في هذا الاجتماع أن القضية الرئيسية التي تواجه النقابات العمالية هى قضية الوحدة ، ولذا يجب إعلان العرب على كل من يحاول بذر الشقاق والخلاف لتعطيل وحدة العمال ...

وقد أعلن هذا الاجتماع من برنامج للجنة تضمن فيما تضمن النقاط التالية :

- ١ - وضع حد أدنى للأجور .
- ٢ - التامين ضد البطالة والمرض والمجز والشيخوخة .
- ٣ - تعديل قانون عقد العمل الفردى ، تقليد سلطة اصحاب الأعمال في فصل العمال وإثبات حق العامل في المكافأة عن مدة عمله عند استقالته . .
- ٤ - حق العمال في الإجازات الاسبوعية والاعتيادية مدفوعة الأجر .
- ٥ - تحديد ساعات العمل بـ ٨ ساعات
- ٦ - المساواة بين الجنسين في الأجور .
- ٧ - منع تشييل الأحداث من الجنسين .
- ٨ - حق النقابات في الاشتراك في وضع مشروعات القوانين العمالية قبل صدورها
- ٩ - الاعتراف بحق الإضراب كحق قانونى مشروع .
- ١٠ - تطبيق القوانين العمالية على عمال القطاع الخاص .
- ١١ - الاعتراف رسميا بالاتحاد العام .

وبدأت في توزيع بياناتها لدعوة النقابات للانضمام إليها - وهذا هو واحد من هذه البيانات ، التي أصدرتها اللجنة :

وقد حققت اللجنة إنجازا عظيما عندما أعلن فتحى كامل رئيس مؤتمر النقابيين وزملاؤه الانضمام إلى اللجنة التحضيرية وبذلك بدأت تحقق انجازات عديدة ، فارتفع عدد النقابات المنضمة إلى اللجنة التحضيرية .

وأصبح ١٠٩ نقابات في سبتمبر ١٩٥١ ، كما تمكنت اللجنة من مساعدة عدد كبير من

بيان من اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري

إيهما العمال

إن الاسعار في ارتفاع مستمر ، وجيش العاطلين يزداد كل يوم ، ونحن محرومون من كافة التأمينات (كالتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة) وبالجمله فان مستوى معيشتنا في انحطاط مستمر .

ومع هذا فان لنا تاريخ طويل مليء بالنضحيات والبطوله فن اضرايات واعصامات الى حد الموت في سيل ارقا كما حدث بمصانع سباهي بالاسكندرية وغيرها ان لنا تجارب ثمينه ورائعه في كل مكان وقد حيل بيننا وبين تبادل الخبره والمعرفه منعنا بالقوه احيانا من الدفاع عن مصالحنا او ابداء المظف والتأييد نحو زملائنا . وقد اكدت لنا هذه التجارب بشكل حاسم ان الوحدة هي انن ما يجب أن ناضل من أجله ، الوحدة هي انن ما يجب ان نحافظ عليه لنضمن لانفسنا النجاح ولحياتنا بقاء افضل . وقد استطاعت النقابات ان تخطو خطوة نحو هذا الامل الذي يطلبه كل عامل وتقابى فقامت النقابات بتأليف

اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري .

ولكن هذه اللجنة لا يجب ان تستمر في التحضير بل يجب ان تتحول بسرعة الى المنبر القوى المعبر عن مصالحنا ، المدافع بصلابة عن حقوقنا ولن تستطيع اللجنة هذا بدونكم ، بدون تأييدكم ومساعدتكم ، بدون حمايتكم لها والدفاع عنها ومع ان هذه اللجنة لم تظهر الى الوجود الا منذ اشهر فقد استطاعت مساعدة بعض النقابات في مواقفها وارسلت مندوبيها الى الاتحاد العالمى للنقابات وللى مؤتمر الاتحاد العام لنقابات العمال السوداني .

إيهما الزميل

فلنكن داعية للتنظيم والوحدة في مصنعك ، فلنعلن ولحقق الامل الذى نرجوه ونرفع علم الوحدة عاليا ونصل بنقابتك واطلب منها الانضمام الى اللجنة التحضيرية اقترح فى الجمعية العمومية لنقابتك الانضمام الى الاتحاد العام واتصل باللجنة التحضيرية لمساعدتك فى تنظيم زملائك .

عاشت وحدة الطبقة العاملة وعاشت اللجنة التحضيرية منبرها للتعيد
السكرتارية العامة

هذا البيان على أكبر عدد من زملائك)

نقابات المهن على التجمع لتكوين اتحادات مهنية مثل اتحاد عمال الاسمنت واتحاد عمال الطيران . وبمساعدة اللجنة كسب عمال كثيرون معارك كانوا يخوضونها ضد أصحاب الأعمال ، مثل عمال الأهدية وعمال المحلات التجارية .

واشتركت اللجنة التحضيرية في كل نضال وطني ضد الاستعمار وخاصة إلغاء الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ الخاصة بالسودان في اكتوبر ١٩٥٩ .

وأصبحت اللجنة التحضيرية تنظيماً كبيراً له شأنه ومكانته - وعندما أعلنت من تعديد موعد لعقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد عمال القطر المصري تجاوبت كل الدوائر المخصصة في الحركة الوطنية مع هذه الدعوة ، وأرسل عمال السودان وفداً يمثل اتحادهم الوليد والشقيق لاتحاد عمال مصر ، وأعلنت الدوائر النقابية الصديقة لحركة النضال ضد الاستعمار في العالم تأييدها ومساندتها لهذا الانجاز الكبير فقد قرر الاتحاد العالمي للنقابات إرسال مندوب ، وصل فعلاً إلي القاهرة وهو على جواهرى الايراضى الجنسية والحكوم عليه بالاعدام في بلاده حينئذ - والذي عاش ببقية حياته في المنفى - . . . ولكن تأتى الرياح بما لا تشتهي السفن . . . فجاء حريق القاهرة في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ بتدبير من السراى ودوائر الاستعمار البريطانى لقطع خط الرجعة على أى تطور في مسيرة النضال الوطنى والاجتماعى والديمقراطى . .

وفى صبيحة يوم ٢٧ يناير توجه النقابيون وفي مقدمتهم فتحى كامل وعبد العزيز مصطفى إلي مكان انعقاد المؤتمر في نادى البيجاسوس بعمارة سينما راديو بشارع سليمان باشا والذي كان مقراً للنقابة موظف موبيل أويل الذى يرأسها محمود عبد الخالق . وكانت اللجنة التحضيرية هى التنظيم الوحيد الذى أصدر بياناً يدين فيه حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير قام بتوزيعه اعضاء اللجنة وأصدقائها ، وقد كتبت واحداً من الذين وزعوا هذا البيان ، وحيث اعتدت على بعض العناصر المشبهة وأنا أوزع البيان - وهذا هو نص البيان منقولاً عن كتاب سيد ترك " الاتحاد العام للنقابات " ص ٧٣ .

نداء من اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال

الى
الشعب المصرى عامة والعمال خاصة

ان اللجنة التحضيرية تعلن استنكارها الشديد للاعمال الاستفزازية المصايبه
التي يقوم بها بعض قصوى النظر والمخدوعين وذلك بقيامهم باعمال الشعب
وتحطيم العلاقات العامة وفقرها من الاعمال التي تخدم إلا الاستمرار ، لان
مثل هذه الاعمال تفنن مصر امام العالم في صورة المضحية التي لاتليق
بمضاريتها التي نالتها بكفاح مرير .

وعلى ذلك فان اللجنة تيب بكم ان لا تكتفوا بعدم الاشتراك في مثل
هذه الاعمال ، بل يجب عليكم ان تجرؤوا دون تكرارها بكل ما اوتيتم من
قوة .

كاجم اللجنة ان تعلن انه لاجل ال اجله الاستمرار الا بالكتاح
الايجاب المنظم والمحدد الاهداف وبتروحيد الصفوف .
ولنا كبير الامل في تلتينكم لهذا النداء .

الكرتارية العامة

- كانت اللجنة التحضيرية ، وهي التنظيم السيلسى او الاجملى الوحيد من
عصر ، الذى أصدر بياناً ساعة حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وقامت
اللجنة بتوزيعه أثناء الحريق ، وتعرض بعض الموزعين « عبد المنعم الفزالي »
لضرب من بعض العناصر المسيووعة . ●
- وتلك صورة تقريبية لهذا النداء . ●

وتجمع المندوبون يريدون عقد الاجتماع ولكن البوليس رفض .. وبسرعة جمعت توقيعات ١٥٧ نقابة لتطالب :-

١ - بإلغاء الأحكام العرفية .

٢ - الإفراج من أعضاء اللجنة التحضيرية المعتقلين .

٣ - استمرار اللجنة التحضيرية في عملها .

٤ - عقد مؤتمر لإعلان الاتحاد العام .

وبعد شهرين من هذه الأحداث - اجتمعت اللجنة وقررت تغيير اسمها إلى اللجنة التأسيسية للاتحاد العام للعمال بالقطر المصري . لتبدأ صفحة جديدة من صفحات مسيرة النضال الطويلة من أجل تكوين اتحاد لعمال مصر .

ماذا عن تنظيم العمال الزراعيين ؟

ونحن نذكر للحركة النقابية العمالية المصرية ، فإننا لا يمكن أن نتحرك هذه الشريحة الهائلة من عمال الزراعة في مصر ، والذين يشكلون أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون عامل زراعي . وهذه الشريحة الهائلة فيها عمال الزراعة الذين يعملون في العمل الزراعي لدى ملاك الأراضي أو لدى الشركات والتفاتيح الزراعية وعمال التراهيل الذين يساقون إلى الأعمال العامة من حفر للترع وتطهير للمصارف وجمع للقطن .. الخ وهؤلاء الذين يعملون لدى شركات تصنع محاصيل زراعية مثل عمال شركة السكر بخوم أمبو .

ولم يسجل التاريخ الطويل للطبقة العاملة المصرية وهي تبني هركتها النقابية أي تنظيم لهؤلاء العمال الزراعيين ، اللهم غير تأسيس نقابة للعمال الزراعيين في أكتوبر ١٩١٩ ، والذين كانوا يعملون في تفتيش كوم أمبو التابع لشركة السكر ، ونقابة عمال تفتيش المطامنة في العام نفسه . . . والنقابة الأولى هي التي قادت نضال العمال الزراعيين في كوم أمبو ١٩٢٤ * .

وبعد عام ١٩٢٤ وتوجيه الضربة العنيفة إلى الاتحاد الأول لنقابات العمال في مصر ، لم يرتفع صوت في نطاق النشاط الذي بدأ في ١٩٢٥ لبناء الحركة النقابية يطالب بتنظيم للعمال الزراعيين - اللهم غير جريدة الحساب ذات الاتجاهات الاشتراكية - العدد [١٤] - ١٧ أبريل ١٩٢٥ والتي طالبت بتكوين : " . . . نقابة عمال الزراعة ، ولا نعني بهم الفلاحين بل العمال المأجورين الذين يشتغلون في الأرض لحساب سواهم مثل « الجنائنية » والذين يزرعون القصار والأشجار والذين يلتقطون القطن وكل عامل يعمل في الأرض لحساب

* عبد المنعم الغزالي - تاريخ الحركة النقابية المصرية - ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ١٤٥ .

سواء دون أن يكون فلاحا يعمل في أرضه الخاصة .
وكان اقتراح " الحساب " بتكوين نقابة عامة لعمال الزراعة من ضمن التبعة عشر
نقابة صناعية ومهنية المقترح تنظيما حينئذ في مقالات الحساب الشهيرة - والتي ذكرنا
نصها في فصل سابق - .

والشيء الذي يجب الإشارة إليه هنا هو أن جميع الذين يعملون في الحركة النقابية
المعمالية بعد ١٩٢٤ تجاهلوا تماما الدعوة لتنظيم عمال الزراعة ، فاتحاد العمال الثاني الذي
أسسه الوفد (اتحاد عبد الرحمن فهمي) تجاهل تماما مسألة العمال الزراعيين ؛ وكذلك
اتحاد داود راتب وانجار جلال واتحاد " عباس حليم " واتحاد الوفد - المجلس الأهلى - في
ثلاثينيات القرن . . . وكذلك كل الذين دعوا إلى تكوين اتحاد للعمال المصريين سواء
اليساريون أو الليبراليون وتاما مثلاً حرم القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ " حرم " هؤلاء الدعوة
لتنظيم العمال الزراعيين ، وأقول " حرموا " لأنه كيف نتجاهل هذه الكتلة الكبيرة من
الطبقة العاملة المصرية والتي تشكل أكثر من نصف تعداد الطبقة العاملة المصرية . .
والحقيقة أن الاعتراف بهذا " الخطأ " الجسيم مهم جدا لتصحيح الموقف - وهو مازال مهما
حتى هذه اللحظة التي اكتب فيها هذا الكتاب - وحيث مازالت أغلبية عمال الزراعة غير
منظمة في نقاباتها العامة ، وتعبير " أغلبية " هنا لا يعبر عن الواقع والنسبة الحقيقية
التي قد تصل إلى ٩٧ ٪ نعم ٩٧ ٪ غير منظمين . وهو ما سنتناقله على نحو أكثر بياناً في
الفصول القادمة .

المشاركة الطليعية

في معارك الوطن

لم تكن المشاركة الطليعية للطبقة العاملة وحركتها النقابية في المعارك الوطنية
منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هي المشاركة الوحيدة ، أو المشاركة لأول مرة . . إنما هو
التاريخ الطويل لحركة الطبقة العاملة منذ بدايتها وظهور منظماتها الخاصة ، فنضال هذه
المؤسسات ضد شركات رأس المال في المرافق أو في بعض الصناعات مثل النسيج كان
نضالاً ضد الاستغلال الرأسمالي الأجنبي . . وفي ثورة ١٩١٩ كانت القاعدة الثابتة في
حركة الثورة هي إضرابات العمال ، لقد كانت إضرابات العمال هي اليد القوية التي لطمت
كل مخططات الاستعمار للوصول إلى مهانة سريعة مع الطبقات العليا وحتى المتوسطة ،
لقد تأخرت هذه المهانة لسنوات ، وأصبح على جميع القوى أن تحسب حساباً للطبقات
العاملة والكادحة . . . والمشاركة المبكرة للطبقة العاملة في ثورة ١٩١٩ هي التي فرخت

على كل نضال وطني أن يكون في الوقت نفسه نضالاً من أجل الديمقراطية وحقوق الطبقات الشعبية في أن يكون لها منظماتها المعبّرة عن إرادة الجماهير . ومن هنا جاء نضال الطبقة العاملة وجماهيرها في الثلاثينيات ضد ديكتاتورية جلال الشعب اسماعيل صدقي باشا ورجل السراي والاستعمار نضالاً من أجل حق الطبقة العاملة في أن يكون لها منظماتها النقابية الخاصة الديمقراطية والمستقلة . . .

وبعد الحرب العالمية الثانية كانت مشاركة حركة الطبقة العاملة ومنظماتها النقابية الثابتة في المعارك الوطنية الكبرى ضد الاستعمار أهم ما ميز النضال الوطني في هذه الفترة ، وحيث كانت هذه المشاركة الثابتة هي التي أرغمت البورجوازية الوطنية أن تقف عند حد في تعاونها مع القوى الأجنبية ، وأن تبدى اهتمامها بكل ما هو تمرر اجتماعي يخص الطبقات الكادحة من مظالم كثيرة وأن لم يكن من كل المظالم . . . وهو ما جعل كذلك البورجوازيين الثوريين أو الديمقراطيين الثوريين من مواقعهم المختلفة يعملون على احتواء حركة المنظمات النقابية لهذه الحركة . . . لأن من يحتوى المنظمات النقابية إنما يحتوى كل الاتجاهات والمقائد المختلفة في المجتمع مستقلة عن أي أحزاب أو منظمات سياسية . . . ومنظمة في هذا التنظيم النقابي - الجماهيري الواسع - والذي هو بالعلم يجب أن يكون ديمقراطياً إذا أراد أن يكون حائزاً على ثقة الجماهير ومستمداً قوته منها . . .

بعد الحرب العالمية الثانية كانت أهم مشاركة عمالية في الكفاح الوطني والديمقراطي بمحتواه الاجتماعي - هي مشاركة منظمات العمال النقابية مشاركة فعالة في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة . . . وهي اللجنة التي تكونت في فبراير ١٩٤٦ على أثر أحداث التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر من فبراير وكانت قد تكونت لجنة هامة للطلبة في الجامعات والمدارس الثانوية والصناعية والمتوسطة . . . كما كانت قد تكونت لجنة وطنية هامة للعمال في شبرا الخيمة وتكونت لجان وطنية للعمال في مناطق وأقاليم كثيرة في القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن المصرية - وقادت اللجنة - اللجنة الوطنية للعمال والطلبة يومين يعتبران من أهم أيام الحركة الوطنية بعد الحرب يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ في القاهرة ويوم ٤ مارس ١٩٤٦ - يوم الشهداء في الإسكندرية . . .

وظل هذا الوضع الجديد في الحركة الوطنية يهدد الاستعمار والسراي وكبار الملاك حتى شن اسماعيل صدقي باشا حملته ضد كل القوى الوطنية والديمقراطية تحت الالفة - الديكتاتورية - محاربة الشيوعية . فسودرت الدور الديمقراطية دار الأبحاث العلمية ولجنة نشر الثقافة الحديث - ودار القرن العشرين وصودرت الصحافة الثورية والوطنية والعمالية ، الوفد المصري والبعث والجبهة والفجر الجديد وأم درمان وإبداع والضمير واعتقل قادة الفكر الوطني والثوري وقادة الشباب والطلبة وقادة النقابات . *

* الطلبة منذ فبراير ١٩٦٦ مقال للمؤلف تحت عنوان موقع ٢١ فبراير ١٩٤٦ من التاريخ .

وقد نهبت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة إلى أن الرجعية تعد لضرب الحركة وقواتها الثورية فاصدرت البيان التالي :

بيان من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة مؤامرة على الحركة الوطنية !!

للتصاريات شعبية قديمة .

جاءت حكومة اسماعيل حدادي باشا لتواجه شعبا اتحدت طوائفه وصارعت وما زالت تصارع الاستعمار والاستغلال . فتوجه العمال عامة وقد اجبروا الحكومة على الاعتراف بنقاباتهم ، وعمال الحكومة رغم الضغط والنفي والتشريد وقد اعترف بكادهم الذي يخلف بعض الضائقة منهم . وتواجه موظفيها وقد أرغم كفاحهم الحكومة على إنصافهم وانتشالهم قليلا من هذه الفاقة والفقر التي يتقاسمونتها مع العمال . وتواجه ثورة على الجهل أرفقت الحكومة على سن قانون محو الأمية . وتواجه ثورة على العبودية ألغت الاحكام العرفية . وتواجه ثورة على الاستعمار زلزلت كيانه واشعرت أن في مصر شعبا حيا متحدا يرفض ذل الفاقة وعار الاستعمار .

موقف الحكومة .

جاءت الحكومة إذن لتواجه شعبا قد صمم على تحقيق الجلاء تاما عن وادي النيل بقيادة شعبية حازمة لاتتردد ، هي قيادة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، قائدة أيام الجلاء والحداد الخالدة ، التي ابرزت وحدة شعبية هزت الاستعمار وأعوانه هذا عنيفا .

عهد المناورات .

فبدأت الحكومة في الحال هجومها على الحركة الوطنية فحاصرت الجرائد ومنعتها من نشر أخبار وبيانات اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وصاشرت ما حاد من الصحف من خطة الحكومة . ولم يكن هذا كافيا فالشعب حول اللجنة الوطنية مصمم على تحقيق أهدافه فلتعمل الحكومة على تقسيم الصفوف وبليلة الأفكار باستخدام أعوانها فألقت اللجنة القومية من الأحزاب والهيئات الموالية لها لتدعو إلى نوم الشعب وصدر بيانها الأول من مجلس الوزراء وأذيع من محطة إذاعة الحكومة ، وألقت لجنة وهمية في إحدى الهيئات تدعو نقابات العمال إليها حتى ينصرفوا من لجناتهم وأهدافهم وكذلك فعلت بالنسبة للطلبة الوطنيين . وبدأ أعوان الاستعمار المعروفون بمحاولة عزل العمال عن قيادتهم العمالية بالعمل على ضم بعض النقابات إلى هيئات وأحزاب غير عمالية حتى تتحقق بسيطرة هذه الأحزاب والهيئات سيطرة الاستعمار على العمال ولكنها واجهت شعبا يقظا لم تعد تفلح معه هذه المناورات فعرف مصدرها وقضحها وحطمها .

مؤامرة على مستوى معيشة الشعب .

لم تنجح الحكومة في مناوراتها ضد حركة الشعب الوطنية فلتبدأ هجومها على مستوى معيشة الشعب الذي لا يكاد يجد القوت حتى تنتفخ جيوب أصحاب الأعمال والمستعمرين بالأرباح الطائلة من دماء الملايين وقوت أبنائهم وحتى يكون التحطيم لمستوى معيشة الشعب تحطيماً لمعنويته وشفلاً للطوائف المختلفة بمشاكلها وبالمصائب التي تصيبها عليها الحكومة كل يوم محارلة بذلك إضعاف كفاحها الوطني .

أ - فلا عمل للعمال : وهكذا بدأ تشريد عمال شهرآل الضخمة تارة بنقل المصانع وتارة أخرى بإغلاقها وهكذا أخذ أصحاب الأعمال في تشريد عمال شركة أراهي الدلقا وغيرها من الشركات والمؤسسات المختلفة . وبدأ أرباب الأعمال الحكومية يتجاهلون مستبطين مئسة الآلاف المشردين من عمال الجيش البريطاني .

ب - ولا تطبيق لكادر عمال الحكومة على عمال الشركات والمؤسسات الأهلية وأفضا في صدق باشا تطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات والمؤسسات الأهلية وأفضا في ذلك اليوم أن يضع يده المترفه في أيدي عمال مضطهدين إذ تقدموا لمصاحته .

ج - ولا إنصاف للموظفين وهاثلاتهم : وهكذا تتجه الحكومة نحو إيقاف إنصاف الموظفين ووقف ملاواتهم الاجتماعية . واستقر أمرها أخيراً على إلغاء كادر الموظفين ووضع كادر جديد يتفق مع ميول صدقي باشا الذي سبق أن صرح في البرلمان بإمكانه إلغاء الإنصاف بجملة قلم .

د - ولا حياة بعد ذلك للشعب : وما هذه الاعتداءات في الواقع إلا حلقات مبدئية لسلسلة طويلة من هجوم الحكومة العالية على مستوى معيشة الشعب - هجوماً يستهدف إغراقه في جحيم الفاقة وذل الحاجة .

مؤامرة على حريات الشعب : ولا تكتفي الحكومة بالاعتداء على مستوى معيشة الشعب فقط وإنما تلجأ كذلك للقضاء على حقوقه وحرياته الديمقراطية وهكذا توجه ضربة قاسية إلى صميم الحركة الوطنية .

أ - فلا حرية للمناهضين النقابيين : وهكذا تلقى الحكومة بالمناهضين النقابيين الوطنيين في أعماق السجون موجبة لهم شتى التهم حتى توقف كفاحهم الوطني والعمالي

ب - ولا حرية للاجتماعات : وتلجأ الحكومة إلى تصف البوليس لفرض الاجتماعات العمالية وغير العمالية - وطنية كانت أو ثقافية حتى لا يعي الشعب حقوقه وأهدافه .

ج - ولا حرية للنشر : وتعرض الحكومة اليوم على البرلمان مشروعاً بقانون النشر يقضى على كل حرية في النشر ويعتبر الكتاب الوطنيين مجرمين قبل أن تثبت إدانتهم ولتحول بين الشعب وبين معرفة الحقيقة في وقت تبدأ فيه مفاهيم على غير ما أراد الشعب وما قرره اللجنة الوطنية من أن " لا حكم ولا مفاوضة إلا بعد تحديد موعد سابق

من بريطانيا للجلاء التام من وادي النيل " .

د - ولا حرية للكفاح الطلبة الوطنى : وتعرض الحكومة اليوم على البرلمان ابشع قانون إرهابى يعد رصاصة مصوبة إلى قلب الحركة الوطنية يقضى هذا القانون بحرمان الطلبة من حق الكفاح الوطنى ويفرض عقوبات وحشية صارمة على كل من تعدته نفسه بالكفاح في سبيل تحرير بلاده أو مجرد الحديث أو الاحتجاج في سبيل الاستقلال . وتسبق هذا بالقبض على كثير من زعماء الطلبة والعمال بالاسكندرية .

هـ - ولا حرية للشعب المصرى : وما هذه الاعتداءات الصارمة إلا حلقة من سلسلة الاعتداءات التى تؤيد سياسة الاستعمار للقضاء على حريات الشعب الأولية التى تعتبر اساسية للكفاح في سبيل رفع مستوى معيشة وتحرير بلاده .

الحركة للشعب والموت للاستعمار .

ولكن الشعب المصرى قد ابرز وحدته وتصميمه الذى لا يلين ودعم هذه الوحدة وذلك التصميم بدماء شهدائه الأبطال لن يقف مكتوف اليدين أمام هذه الاعتداءات فالشعب الذى سئم على تطعيم الاستعمار سيحطم كل ما يعرق كفاهه أو يؤخر نضاله .

واللجنة الوطنية للعمال والطلبة تطلب وقف هذه الاعتداءات جميعا باسم الشعب وتتهيب بحضرات الشيوخ والنواب المحترمين أن لا يقرروا أى إجراء أو قانون يعين على هذه الاعتداءات أو يحد من حرية الشعب وحقوقه الديمقراطية وإلا يسجلوا في صفحات مصر عارا يذكره لها التاريخ .

" عاش الشعب المصرى هرا ، وليسقط الاستعمار "

اللجنة الوطنية للعمال والطلبة

ورغم كل حملات الإرهاب ، فإن الحركة العمالية ظلت ترفع راية النضال الوطنى وتشارك الفئات الاجتماعية الأخرى معاركها الأمر الذى ارتفع بمستوى أى نضال مطلبى إلى المستوى السياسى - وهكذا كانت مشاركة العمال ضباط البوليس إضرابهم الذى سبق وأن أشرنا إليه في هذا الفصل ، وكان موقف عمال مصر في الحرب ضد الصهيونية يعد الإعلان عن قيام الدولة الاسرائيلية (الصهيونية) في مايو ١٩٤٨ .

وفي عام ١٩٤٧ كان للحركة العمالية المصرية موقفها التضامنى مع نضال عمال وشعب إندونيسيا ضد الاستعمار الهولندى ، وكانت المقاطعة الناجحة للسفن الهولندية المتجهة إلى إندونيسيا منع هذه السفن العربية أن تعبر قناة السويس ، ويظل موقف عمال الموانئ المصرية موقفا تاريخيا يسجل لعمال مصر في الكفاح ضد الاستعمار .. وعندما جاء أكتوبر ١٩٥٩ بأحداثه الوطنية الكبيرة والتى كان أبرزها إلغاء الوفد

لمعاهدة ١٩٣٦ حتى كانت الطبقة العاملة في مقدمة كل الصفوف لدعم هذا الموقف . . . وكان الموقف الذي اتخذته عمال المعسكرات البريطانية بإعلانهم الامتناع نهائياً عن العمل في هذه المعسكرات وأعلنوا رفضهم الـ ٢٠ ٪ الزيادة في أجورهم والتي عرضتها السلطات البريطانية لإبقائهم في المعسكرات ، ولم يجد استخدام القوة والعنف معهم . وخرج من المعسكرات أكثر من ٦٠ ألف عامل مصري . . وهم يعرفون تماماً ويتوقعون ألا يجدوا عملاً بديلاً ، وأنهم لن يجدوا إلا البطالة والتشريد وأنهم قد يتعرضون لأشياء كثيرة . . . وإلى جانب هذا الاضراب الهائل كان امتناع عمال الشحن والتفريغ في الاسكندرية والسويس وبورسعيد عن شحن السفن البريطانية وخدمتها ورفضوا أى تعاون مع قوات الاحتلال . . . لقد كان هذا الموقف مؤكداً على الدور الطليعى لعمال مصر في الكفاح ضد الاستعمار . . . وعلى أنهم الطبقة المستعدة للتضحية بكل شيء في سبيل الوطن . . . وكان موقف حكومة الوفد جيداً بإصدار الأوامر بتشغيل عمال المعسكرات فوراً في الإدارات الحكومية . . . وعندما ما طالت الأجهزة البيروقراطية في تنفيذ القرارات الخاصة بذلك اضطرت حكومة الوفد تحت ضغط المظاهرات الواسعة لعمال القنال إلى تمعين كل عمال القنال الذين هجروا المعسكرات البريطانية . . .

وشهدت المدن مظاهرات عمالية كبيرة ضد الاستعمار ، وعقد العمال مؤتمرات مشتركة مع طلبة الجامعات ، وأعلن العمال تأييدهم لموقف الحكومة من إلغاء المعاهدة وتقدموا بمطالب سياسية عامة لعدم الارتباط بأي حلف مع المستعمر الغربي ، والاستعمار الأمريكى الجديد الزاحف ليحل محل الاستعمار القديم ؛ وكانت الدعوة إلى تكوين اللجان الوطنية في كل حي وقرية ومدينة ، وكانت الدعوة لإطلاق الحريات ومقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتى وإطلاق حرية الصحافة والاجتماع والمطالبة بتأييد المظاهرات الشعبية والإفراج عن المسجونين السياسيين الذين سجنوا بسبب كفاحهم ضد الاستعمار وأذنبه . . . وكانت الدعوة إلى تنظيم كتائب الفدائيين المسلحة لتدخل كفاحاً مسلحاً ضد قوات الاحتلال وقد عبرت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام عن هذه المطالب ، وفي المظاهرة الصامته الكبرى - ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ - اشترك كل عمال مدينة القاهرة في المظاهرة بعد أن أعلنوا الإضراب العام .

ونجد مثلاً لصياغة الطبقة العاملة لأهداف الكفاح في هذه الفترة في بيان اللجنة التحضيرية لمؤتمر عمال النسيج بالقطر المصرى والذي صدر في الأسبوع الأخير من نوفمبر ١٩٥٦ . . . وقد طالب البيان العمال بأن يكونوا اللجان الوطنية في المصانع والنقابات والاتحادات لتكافح من أجل :

- ١ - إطلاق الحريات السياسية والنقابية وإطلاق سراح المسجونين السياسيين .
- ٢ - الكفاح ضد المشاريع الاستعمارية مثل مشروع قيادة الشرق الأوسط وحلف

التقابة العامة لعمال الفنادق والنادية المصرية Syndicat general des ouvriers des hotels et clubs en Egypte

En Reg. No. 3 Ministre Des
Affaires Sociales
Rue Kasr el Dak No. 45

مكتب الرئيس

الجهة رقم ٣ بوزارة الشؤون الاجتماعية
شارع قطرة الكرك رقم ٤٥

مصر ١٩٥١/١١/١٥

حضرة الزميل المحترم محمد يوسف أحمد المدرك - عضو المجلس العام لاتحاد النقابات الميالي

بعد التحقق طبق مجلس إدارة النقابة أن أبلغكم بتأييدنا لكم تأييداً تلقائياً
السابق لكم عام ١٩٤٥. وأن نؤيدكم لتخليكم لعمال مصري اجتماع الاتحاد المالى الذى
سيعقد في برلين في منتصف الشهر الجارى. وتفضلوا بمسول وانسرا الاحترام



رئيس مجلس إدارة النقابة
أحمد يوسف

التقابة العامة لعمال
النسيج الميكانيكى بالقاهرة
المصلحة تحت رقم ٢٧

القاهرة في ١٢ نوفمبر ١٩٥١

حضرة الزميل المحترم محمد يوسف أحمد المدرك - عضو المجلس العام
لاتحاد النقابات الميالي

بعد التحقق - يلفتكم مجلس إدارة النقابة أن تشعروا عند فخر
اجتماع الاتحاد المالى لنقابات العمال الذى سيعقد في برلين في منتصف
هذا الشهر. طس أن توافروا بجميع الانتماءات المطلوبة منا مقابل عضويتنا
في هذا الاتحاد. وتفضلوا بمسول وانسرا الاحترام

سكرتير عام النقابة
محمد الجبريل

أحمد سم



أحمد محمد الكائن في القاهرة
مستشاره

البحر الأبيض المتوسط .

٣ - مقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتى والاعتراف بحكومة الصين الشعبية .

٤ - تأييد الكفاح المشترك مع الشعب السودانى وضمان حق تقرير المصير للسودانيين .

٥ - المطالبة بمقد ميثاق سلام بين الخمسة الكبار (امريكا - الاتحاد السوفييتى - فرنسا - إنجلترا - جمهورية الصين الشعبية) .

٦ - إصدار قوانين تأمين العمال ضد البطالة وفي هذه الفترة التى تصدر فيها العمال ونقاباتهم وفي المقدمة اللجنة التحضيرية للاتحاد العام للعمل الوطنى واجهوا الحلف المباشر بين أصحاب الأعمال وبين المستعمر ، ولقد تمثل نشاط هذا الحلف في قيام عدد كبير من أصحاب المصانع ومن الشركات الأجنبية بفصل وتشريد العمال وقادتهم النقابيين بهدف الضغط على العمال حتى لا يمارسوا دورهم الطليعى في الكفاح ، ومن ناحية أخرى لوضع العقبان في وجه استيعاب عمال القنال الذين هجروا العمل في المعسكرات .

ولقد واجه العمال هذه المؤامرة برفع شعارات التأميم لبعض المصالح الأجنبية والراسمالية ، فطالب عمال النقل بتأميم مرفق النقل ، كما طالب العمال بصفة عامة بتأميم قناة السويس .

ولقد علقت جريدة " الملايين " في ذلك الوقت على حوادث الفصل هذه بقولها في عددها الصادر في ٢٥ نوفمبر ١٩٥٦ :

« يحدث هذا في الوقت الذى أثبتت فيه الطبقة العاملة المصرية نخسوجا وعميا سياسيا مرتبطا بموقفها الوطنى الراشح حيال العمل في معسكرات الانجليز في القنال ، مما جعلها حقا محط أنظار الشعب المصرى بأسره والعالم أجمع ، ويدبر أصحاب المصانع مؤامرة مشتركة مع المستعمرين الغاصبين لضرب عمال مصر وتعطيل كفاحهم الجاد من أجل حرية مصر . لقد ضحى عمال مصر في القنال بأرواحهم ونفوسوا أيديهم من سبة العمل مع العدو المقتصب ، فأصبح الواجب أمام الحكومة والشعب المصرى ، هو ايجاد العمل اللائق لهذه الجموع من العمال . في هذا الوقت بالذات تتخذ الشركات الأجنبية موقفا معاديا إزاء عمالها بالطرد والتهديد المستمر لتجبيط أى مسعى لتشغيل أعداد كبيرة من العمال العائدين من القنال . إن راحة المؤامرة تفوح من هذه الإجراءات التى تحاول التضييل بالشعب بعدم إمكانية تشغيل عمال جدد في هذه الشركات مما يزيد حدة الأزمة الاقتصادية في مصر ويسند ضربة لنضال عمال القنال الشريف » .

إن كفاح العمال المصريين طيلة المرحلة الممتدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٢ قد عبر عن أن الطبقة العاملة المصرية بدأت تشق طريقها بثبات نحو وعيها

بذاتها الوطنية باعتبارها طبقة رئيسية في النضال من أجل تحرير المجتمع المصري من كل قيود الاستعمار التي كبلته لسنوات طويلة ، ومن أجل إحداث تغييرات جذرية في المجتمع لتحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، وليصبح كل نضال من أجل المطالب الاقتصادية واليومية للعمال جزءاً من النضال العام من أجل مجتمع حر ومستقل وديمقراطي .

لقد حدد العمال في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين السمات الرئيسية لكل نضال مستقبلي من أجل حرية المجتمع ، وأهمية وضرورة مشاركة العمال بكل استقلالية في كل قرار يتخذ لبناء وتطوير هذا المجتمع ... وأن يكون للعمال منبرهم السياسي الخاص بهم إذا كنا نريد بناء جادا لديمقراطية شعبية حقيقية وأن يكون لهم منبرهم النقابي المنظم لكل جماهير العمال على اختلاف عقائدهم وانتماءاتهم في النضال اليومي من أجل شروط عمل أفضل ، وأن يكون هذا المنبر النقابي مستقلا عن كل المناهج السياسية وبعيدا عن كل قبضة للبيروقراطية وعن أي سيطرة من جانب الإدارة وأي تحكم من قبل أصحاب الأعمال وأي نفوذ لأجهزة الأمن ...

العلاقات الدولية الحركة النقابية المصرية

خلال الحرب العالمية الثانية توقف كل نشاط للاتحادات العمالية الدولية ، والتي كانت مراكزها في أوروبا ، في البلدان التي احتلها النازيون أو في البلدان المنشغلة بالحرب الشرسة التي خاضوها ضد النازية والفاشية ...

وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى كانت من ثمرات هذه الحرب ضد الفاشية أن تضادت الحركة النقابية الدولية إلي وحدة كل المراكز الدولية في مركز واحد هو الاتحاد العالمي للنقابات الذي انعقد اجتماعه التأسيسي الأول في لندن ١٩٤٥ ، ثم انعقد المؤتمر التأسيسي الثاني في باريس خلال أكتوبر ١٩٤٥ وفي هذا الاجتماع الذي اشترك فيه وفود ٥٦ دولة اشتركت مصر بوفد يمثل أكثر من حركة أو حزب سياسي ، فكان الوفد الذي يمثل حركة العمال المرتبطة بتنظيم الشعب أو الفجر الجديد والمكون من محمد يوسف المدرك والمؤيد من قبل مؤتمر نقابي - اللجنة التحضيرية والذي سبق وأن أشرنا إليه والذي جمع اشتراكات من العمال ونقاباتهم لتغطية مصاريف مندوبهم إلي المؤتمر : ووقد أقر من ممثلي تنظيمي الحركة المصرية والشرارة والمكون من دافيد ناهوم ومراد القليوبى ومحمد عبد الحليم ممثلين لمؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية . ووقد ثالث من

المصري ومراد عطية من جبهة العمال (الوفدية) بالاسكندرية ومحمد ابراهيم زين الدين من سانقلى السيارات وموقدا من السفارة البريطانية وعلى حسابها . *

وقد انتهى أمر الصراع بين هذه الوفود واتحد الوفدان الممثلان للجنة التحضيرية ، ومؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية واعتبر رئيس هذا الوفد محمد يوسف المدرك ونائبه مراد القليوبى - وقد اختير المدرك عضوا في المجلس العام .

وهذا هو منشورته جريدة المقطم :

-
- * برنامج مندوبى نقابات مصر في مؤتمر النقابات العالمى المنعقد في باريس ١٩٤٥
- ١ - استكمال التشريعات العمالية وتعديل القائم منها مع وجوب استشارة الهيئات العمالية (النقابات الروابط - الأندية العمالية - الجبهات - الاتحادات) فيها على الأخص :
 - أ - تحديد ساعات العمل بـ ٤٠ ساعة في الأسبوع مع تحديد الأجور بالنسبة لضرورات المعيشة .
 - ب - تقرير حق إجازة آخر الأسبوع بأجر كامل .
 - ج - التأمين الاجتماعى ضد البطالة والمرض والشهوخة .
 - د - توفير العمل حلا للعمال الذين لاشغلوا في الجيوش إبان الحرب .
- هـ توفير الغذاء والسكن بتكوين لجان شعبية بسلطة كافية في جميع المراكز والقرى ومراقبة الإنتاج الزراعى والصناعى .
- و - الدفاع عن الحرية النقابية ومنع تدخل السلطات في أعمال النقابات والهيئات العمالية الأخرى وجعل الاشراف عليها من هيئة عمالية منتخبة .
 - ٢ - توطيد حق الإضراب بإزالة العراقيل المثقلة .
 - ٣ - رفع مستوى العمال الزراعيين والعمال على تكتلهم في النقابات .
 - ٤ - تقرير حق العمل والعلم والملاج لكل إنسان .
 - ٥ - محاربة الاحتكارات ونقل ملكية الصناعات الكبرى في كل أمة من الأمم .
 - ٥ - إنتهاء الاستعمار بجلاء للجيوش الأجنبية في جميع أقطار العالم .
 - ٦ - القضاء على بقايا الرجعية والفاشية وتوطيد الديمقراطية العفة .
 - ٧ - مناصرة فلسطين العربية في كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية باعتبار هذه الأخيرة نوحا من أنواع الفاشية
- ٨ - جعل قرارات مؤتمر النقابات العالمى إجبارية لجميع المراكز النقابية الوطنية .
 - ٩ - وجوب تمثيل الاتحاد العالمى للنقابات في مؤتمر الصلح جعل اللغة العربية إحدى اللغات الرسمية .

وكان طه سعد عثمان قد وزع بياناً في ١٠ أكتوبر ١٩٤٥ من اللجنة التحضيرية يطالب فيه الزملاء النقابيين بسرعة مداد الاشتراك في الاتحاد العالمي للنقابات وكان ذلك بعد اعتماد أوراق عضوية الوفد المصري واختيار محمد يوسف أحمد المدرك عضواً في المجلس العام للاتحاد العالمي للنقابات .

ولقد رفضت الحركة النقابية المصرية كل الدعوات التي وجهت للانضمام إلى الاتحاد الدولي للنقابات والذي كان انقساماً قريباً عن الاتحاد العالمي للنقابات وكان الرفض مسبباً ومحدداً ، وهو أن الدعوة التي روج لها هذا الاتحاد بالابتعاد عن النشاط السياسي تعنى بالنسبة للعمال المصريين السكوت عن الكفاح ضد الاستعمار البريطاني وضد استراتيجية الأحلاف الاستعمارية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ، وكما أن احتضان هذا الاتحاد " للهيستدروت " الصهيوني اتحاد عمال إسرائيل كان يعنى أن يسكت عمال مصر وكل العمال العرب عن الاستعمار الصهيوني لفلسطين .

وستنكر الأستاذ فتحي كامل - وهو المناضل النقابي المعروف بتوجهاته المستقبلية يردى لنا قصة الدعوة إلى مؤتمر الاتحاد الدولي للنقابات الحرة وقصة رفض العضوية فيه ، يقول فتحي كامل في كتابه " الحركة النقابية المصرية في نصف قرن " *

" في عام ١٩٤٩ بدأت الصحف تنشر أخباراً قصيرة متفرقة عن « مشروع مارشال » الأمريكي لانعاش الاقتصاد الرأسمالي لدول أوروبا الغربية وأشارت هذه الأخبار إلى انقسام الاتحاد العالمي حول هذا المشروع وإلى نية بعض المنظمات النقابية المغربية في الانسحاب منه وتكوين اتحاد دولي آخر .

" وذات يوم تلقينا إشارة من مصلحة العمل بالطريقة المعتادة والتي أصبحت مألوفة لنا [يقصد بذلك الاستدعاء من طريق البوليس] وذهبت إليهم فوجدت أن هناك دعوة موجهة لي وللمرحوم « محمد إبراهيم زين الدين » للاشتراك في المؤتمر التأسيسي للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة المقرر عقده في لندن وكما سبق أن ذكرت كنت قد لفت الانتظار خلال وجودي في بريطانيا عام ١٩٤٦ بكثرة الأسئلة والمناقشات المطولة أما المرحوم زين الدين فلقد كان معروفاً على الصعيد العمالي الدولي منذ أوائل الثلاثينيات حين أوفده التبديل عباس حليم لمؤتمر للاتحاد الدولي لعمال النقل في مدريد واشترك نقابته في عضوية هذا الاتحاد ، وكان رحمه الله يجيد اللغة الانجليزية إجادة تامة ويحفظ من ظهر قلب اشعاراً لبسرون وغيره من كبار الشعراء الانجليز كما كان يلقي الكثير من الأحاديث في الإذاعة البريطانية وقت الحرب .

* الحركة النقابية المصرية في نصف قرن - فتحي كامل ص ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ .

" وناقشني وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية في الأمر وعرفت أن المستشار العمالي في السفارة البريطانية بالقاهرة قد قابله بشأن اشتراك عمال مصر في هذا الاتحاد ولكن كان من رأيي أن نحضر المؤتمر كمرأيتين دون أن نتورط منذ البداية في الانضمام حتى نتبين جلية الأمر وناقشني الرجل في أن الاتحاد الآخر ليس بالاتحاد العمالي الحقيقي وإنما هو تنظيم لنقابات شيوعية تخضع لسيطرة الحكومات أو الأحزاب الشيوعية وأنه من الأفضل لعمال مصر أن ينضموا إلى هذا الاتحاد (الحر) الجديد ولكنني تمسكت برؤيتي نظري رغم إحساسي بميل المرحوم زين الدين إلي تقبل الفكرة الأخرى سواء من واقع ارتباطاته الدولية السابقة وتعاطفه القديم مع الاتحاد الدولي للنقل أو من واقع فارق السن - كان هو قد تجاوز الخمسين من عمره وكنت ما أزال دون الأربعين .

" ثم أثرت موضوع النقابات وأوضحت أنني لا يمكن أن أحمل نقابتي نفقات السفر مادمت لا أنوي الارتباط بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الدولي وأجرت الحكومة اتصالا مع إدارة الشركة الشرقية للدخان والتي رحبت بتحمل نفقات سفرى . . . كنت حريصا على ألا أواجه الجمعية العمومية السنوية لنقابتي وفي جمعتي أمر أخشى أن يثير حولي القيل والقال خاصة من الناحية المالية .

" المهم . . . سافرت إلى لندن والمرحوم زين الدين وتقدمنا بأوراقنا إلى لجنة اعتماد العضوية كان المؤتمر يعقد في قاعة مجلس بلدية لندن والتقينا في المؤتمر ببعض من نعرف ومن لا نعرف التقينا بالسير فستنت تيوستن سكرتير هام مؤتمر نقابات عمال بريطانيا والذي كنا نعرفه جيدا منذ عام ١٩٤٦ والتقينا (باولد بزدك وعمر بيكو) كما التقينا بارثر ديكن وبارنست بيغن وغيرهم وكانت لنا مع الجميع مناقشات مستفيضة حول أهداف الاتحاد وسياساته وتأكد لدى أن هذا الاتحاد إن هو إلا جزء من المواجهة بين النظامين الشيوعي والراسمالي وكان هناك حرص من قياداته على التأكيد بأن اتحادهم يخدم " نقابات حرة " أي بعيدة عن سيطرة الحكومات والأحزاب السياسية والتأكيد على أن الاتحاد منظمة نقابية بعيدة عن العمل السياسى أو العزبى وأهتمت باستجلاء النقطة الأخيرة . . نحن في مصر أيضا كنا حريصين على إبقاء النقابات بعيدة عن المشترك الحزبى ولكن كيف يمكن فصل العمل النقابى عن العمل السياسى ؟ كيف يمكن أن أفضل نضالى النقابى من أجل حياة أفضل لعمالى من النضال ضد الاستعمار وهو استثمار لا يقتصر على الوجود العسكرى فقط وإنما يمتد ليشمل سيطرة سياسية واقتصادية كذلك أى أننى لا أواجه كعامل في حياتى اليومية الجنود البريطانيين في ثكنات قصر النيل فقط ولكننى أيضا أواجه الإدارة البريطانية للشركة التى أعمل فيها أيضا وسألتهم عن الفوائد التى قد تعود علينا من الانضمام إلى عضوية الاتحاد فقالوا إن الاتحاد يمكن له أن يقدم لنا المساعدات في نشاطنا النقابى سواء بالتدريب أو المساندتين المعنوية والمادية . . . " طيب "

وفي تضال عمال وشعب مصر من أجل الاستقلال هنا قالوا إن هذا عمل سياسي لا دخل للاتحاد .

* بعد هذه المعلومات ناقشت مع المحرم زين الدين الموقف وقلت له إننى في ضوء ما سمعناه غير ميلإلى الانضمام إلى عضوية هذا الاتحاد وإننى سأتمسك بوضعى كمراقب حتى أعود إلى مصر فأضع أمام نقابتى صورة تفصيلية عن وضع الاتحاد فإذا مارأت الجمعية العمومية غير ما أرى كان لها ما تريد . المحرم زين الدين لم يكن ميالا إلى رأىى وإنما كان أكثر ميلا إلى الانضمام إلى عضوية الاتحاد وتمسكت بموقفى رغم الإغراءات التى قدمت لنا للانضمام وخاصة فيما يتعلق بقيمة رسم الاشتراك في الاتحاد والذي خلفوه لنا على دفعات حتى وصل الأمر إلى استعادهم لقبولنا حتى ولم ندفع إلا ربع هذه القيمة . . .

ويواصل فتحى كامل حديثه عن نفوذ وفد الهستدروت في المؤتمر - ليكون ذلك سببا آخر للانضمام لهذا الاتحاد الذى يبدو أنه منذ بداية تأسيسه يقوم على ولاء للصهيونية وكيانها الاستعماري المقام بقوة الغزى على أرض فلسطين . . . وهذا أيضا هو ما دعا فتحى كامل أن يعود من هذا المؤتمر وهو متحمس لفكرة الدعوة إلى تكوين اتحاد للعمال العرب ، تتحد فيه كل اتحادات العمال العرب ، ليواكبوا الاستعمار والصهيونية وشركات رأس المال الاستعمارية موحدين . . . وطبعاً يلحاً فـ . . . كامل للجامعة العربية ، ليهود منها بعض نقاش حول انضمامهم إلى الاتحاد - . . . بهم الحكومات العربية وقتها بل أكثر من ذلك أنهم يحسبون - بحق لنا أن نقرر أن العلاقات الدوالية لحركة النقابية المصرية كانت منذ بدايتها بعد الحرب العالمية الثانية على قدر كبير من الوضوح لدى كل انقائبيين المشرقة . . . والذين وجدوا أن الاتحاد المعاصر للنقابات كان منذ بدايته - وحتى عندما كانت الاتحادات الغربية فيه وقبل انقسامها - ضد الاستعمار معنا ضد كل مشروعات الاستعمار ، وأن الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ومنذ نشأته لم يكن معناه في أى تضال ضد الاستعمار باسم عدم اشتغال النقابات بالسياسة . . . وهى أمر شرعه بوضوح وبساطة شديدة فتحى كامل بعد عودته عام ١٩٤٩ من مؤتمر الاتحاد الدولي للنقابات الحرة !!

الفصل السادس

من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٩

كان

حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ حريقاً أشعلت نيرانه دواثر الإستعمار والرجعية العميلة في منجزات عديده للشعب المصرى والطبقة العاملة منجزات مكنت الشعب العظيم أن يظهر من قدراته وإمكاناته لمواصلة المسيرة الكبيرة التى بدأها منذ أكتوبر ١٩٥١ بإعلان مصطفى النحاس باشا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإتفاقيتى ١٨٩٩ الفاصتين بالسودان ، وأعلن الشعب رفضه لكل مشاريع الأحلاف الاستعمارية ولكل الاستراتيجيات الأتجلى - أمريكية والصهيونية ...

لماذا كان الحريق ؟ الإجابة عن هذا السؤال مهمة لفهم الكثير من الأحداث ... نقول كان حريقاً لأن حكام ذلك الوقت كانوا لا يريدون لأى نصر وطنى أن يتحقق بلعل حركة جماهيرية شعبية واسعة لأن تحقيق أى نصر وطنى بهذه الطريقة يعنى الهزيمة الكاملة للاستعماريين وعلفائهم فى المنطقة ، ويعنى الاقتلاع الجذرى للنظام القديم فى مصر بقوة الشعب وإرادته فلا تكون هناك تهنئات ولأحلول وسط إنما هى الثورة الوطنية الديمقراطية التى يعنى قيامها وانتصارها أن الكثير من المتغيرات ستشهد فى المنطقة ، التى تعتبر مصر بالنسبة لكل أقطارها القلب والدوة والطليعة ...

وجاء حريق القاهرة هذا ليسرق الإنجاز الكبير الخاص بإعلان قيام الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى السابع والعشرين من يناير ١٩٥٢ ، وهو حلم لعمال مصر ناضلوا من أجل تحقيقه سنوات طويلة ، هو حلم حاربه دواثر الحكم العليا فى مصر من رؤساء البين أجنبى إنجليز وفرنسيين ومن شتى جنسيات أوروبا الغربية ورؤساء البين محليين وكبار ملاك الأراضى ... إن الطبقات المالكة فى مصر كانت تعرف أن قيام اتحاد لعمال مصر يعنى أن عمال مصر سيعرفون ذاتهم كطبقة لها المستقبل كطبقة صانعة لمجتمع لا يستغل الإنسان فيه الإنسان ، ولا يظلم فيه الإنسان من أجل أن تواصل قلة من المستغلين امتلاكية كل وسائل الحياة والرفاهية والحكم ...

وهاكذا حرق حريق القاهرة فيما حرق من منجزات لمركة التحرر الوطنى الديمقراطى مشروع تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى السابع والعشرين من يناير ١٩٥٢ ... وامتلات المعتقلات والسجون بالوطنيين من كل اتجاه وبكثرة من النقابيين الذين كانوا ينشطون لبناء اتحاد العمال ...

وقد رأت أول وزارة تولت الحكم بعد حريق القاهرة أن تنشيط المجلس الاستشارى الأعلى للعمل ليكون فى مواجهة هؤلاء الذين يرفعون راية تأسيس اتحاد للعمال ، ولذلك دعت وزارة الشؤون الاجتماعية إلى المساواة بين العمال وأصحاب العمل فى المجلس الذى لم ينمقد منذ عامين ، وأن تكون هذه المساواة فى التمثيل من حيث العدد وطريقة التعمين

ومدته . فنقرر تعيين ستة أعضاء من أصحاب الأعمال يدلا من تسعة .
ومين ستة يمثلون العمال هم : أنور سلامه رئيس اتحاد نقابات عمال المؤسسات
البتروولية وفتحي محمد كامل رئيس نقابة عمال الشركة الشرقية للدخان والسجائر
بالجيزة وفهمى حسن الكيال عضو مجلس إدارة نقابة شركة مصر للفزل والنسيج الرفيع
بكفر الدوار [هؤلاء الثلاثة من عمال الصناعة] وطه مهنا رئيس نقابة مستخدمي وعمال
بنك مصر وعبد الحميد حمدي رئيس نقابة مستخدمي المحلات التجارية بالقاهرة [عن
عمال التجارة] وعبد العزيز مصطفى رئيس اتحاد نقابات عمال النقل المشترك لمدينة
القاهرة [من عمال النقل] . *

ومع نهاية حريق القاهرة ، بدأت فترة من حكم الوزارات الرجعية قصيرة العمر
وزارة على ماهر ووزارة نجيب الهلالي ثم وزارة حسين سرى عامر ثم وزارة نجيب
الهلالي ... وفي سبوعية ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان استيلاء الجيش على السلطة بواسطة جماعة
الضباط الأحرار ، التي أعلنت عن مبادئ ستة منهاها مسيرتها :

- ١ - القضاء على الاستعمار وأعدائه .
- ٢ - القضاء على الإقطاع .
- ٣ - القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .
- ٤ - إقامة عدالة اجتماعية .
- ٥ - إقامة جيش وطني قوى .
- ٦ - إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

كان الاستقبال العمالي لحركة الجيش حافلا والتي أطلق عليها البعض " الحركة " ووصفها آخرون بأنها ثورة وسماها البعض من الضباط أنفسهم " بالنهضة " ومنهم اللواء محمد نجيب . وما يهمني هنا أن الموقف العمالي كان يتوقع الكثير من حركة الضباط تلك وإن كان هناك حذر شديد لمسه ممثل اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال من قبل الضباط الممثل لمجلس قيادة الثورة في وزارة الشؤون الاجتماعية وهو الضابط المعروف بصلته الوثيقة بالدوائر الأمريكية في القاهرة ، بالسفير الأمريكي ، وبمثل المخابرات المركزية الأمريكية ، والملحق العسكري الأمريكي وغيرهم .

وكما هو معروف للجميع فإنه وسط الصراع بين الاتجاهات والتيارات المختلفة حددت اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال أيام ١٣ ، ١٤ ، ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ لعقد مؤتمر الإتحاد ولم يكن ثمة رؤية واضحة لدى قيادات العمل النقابي في ذلك الوقت إذ كان من الممكن فعلا أن تكون هذه الأيام نهاية سعيه للنضال العمالي الطويل لإعلان تأسيس اتحاد العمال أو تصدر السلطة الجديدة قراراً بتأجيل إعلان هذا الاتحاد إلى أجل

* الأهرام في ٢٤ / ٢ / ١٩٥٢

غير مسمى .. حتى يأتي توازن قوى يستعيد " القوى " التي ناهضت تاريخيا من أجل
إتعاد العمال .

أولاً ، وكان الصدام في كفر الدوار

بذرع التناقض بين العمال والثورة

بمجرى الثورة وبمبادئها الستة تطلع العمال إلى أن يتقدموا بمطالبهم إلى السلطة
الجديدة ، ونجحت تحركات ممالية كثيرة في القاهرة والاسكندرية بأن ترفع مطالبها إلى
السلطة الجديدة وأن تحصل على بعض المكاسب وخاصة حقهم في أن تكون لهم منظماتهم
النقابية في أكثر من صناعة ... ومن خلال هذه التحركات وجد أكثر من مضط لوزع
الفرقة والصدام بين العمال وبين قيادة الثورة الجديدة بهدف منع التأييد الشعبي من هذه
القيادة الجديدة ، ومنع أي عملية تغيير جديدة أن تأتي مدعومة بعمل شعب فتكون
النتيجة تحول " الحركة الانقلابية العسكرية " إلى ثورة شعبية تصمبها القوات المسلحة
الوطنية ، بعيداً من كبار الملاك من كافة القوى الرأسمالية وخاصة تلك القوى المتحالفة مع
القوى الاستعمارية الأجنبية وخاصة مع الاستعمار الجديد (الأمريكي) الزاحف على البلاد
وعلى المنطقة ليأخذ مكانة الاستعمار القديم (البريطاني) ...

وكان أول وأخطر صدام يزرع التناقض بين " العمال " القوة الشعبية المنظمة وبين
حركة الضباط كان أول وأخطر صدام من هذا النوع هو الصدام الذي وقع في كفر الدوار ..
[وحتى يومنا هذا الذي أكتب فيه هذه الصفحات لم يكشف الستار عن كثير من العقائق
بهذا الحدث الخطير . وحتى كل ماكتبه بعض الكتاب المؤتمنين فعلا على كتابة التاريخ
اعتمد على شهادات هذا الجانب أو ذاك الجانب من اليسار الذي أراد أن يوجه الاتهام
للجانب الآخر ...]

هنا نود أن نقول إنه قد سبق حادث كفر الدوار إضراب في البيضا كانت نهايته
تلبية مطالب عمال البيضا ، كما تأسست لهم نقابة ترعى مصالحهم وذلك وفق ما صرح به
محمد حسين الجمال مدير الشركة وعضو مجلس إدارة البيضا ... وهكذا فلم يكن لإضراب
كفر الدوار حدود لإضراب البيضا ومطالبه ...

ولم تذكر وقائع أحداث ٢٨ أغسطس في كفر الدوار على نحو دقيق ، فمثلا الرصاصية
التي أطلقت على جذري وقتلته لم تطلق من جانب العمال ، وإنما هي أطلقت من الناحية
الأخرى ومن اتجاه المركز ، لقد كان مع المأمور ، وقبل الأحداث وأثناءها ابن إلياس
أندرواس كما تردد أنه كان يريد وعملاء له ولوالده حرف الأحداث وتشويه مسارها ، وكان
معه كذلك أحد أفراد أسرة حافظ عقيلي باشا والمعروف أن إلياس أندرواس كان يتقاضى
من شركة مصر للنفوذ والتسويق الرافع بكفر الدوار ١٠٠٠٠ جنيه نظير عضويته بمجلس
إدارتها ، وكان قد اشترى ٢٠٠٠٠ ألف سهم لصاحب الملك فاروق من أسهم هذه الشركة



محمد مصطفى خميس

محمد حسن البقرى

بسعرها الأصلي ثلاث جنيهات ونصف للسهم ، ولما هبط سعرها ألزم بنك مصر بشرائها بالثمن الأصلي ، ولما ارتفع فجأة السعر إلى ٧,٥ جنيه فألزم الشركة بدفع الفرق للملك ، ويم علم العمال بهذا تظاهروا وهتفوا : « عايزين الأسهم للعمال يجييوهالنا » ويومها قضى على الإضراب بالقوة ...

لم يتعرض أى من القوى التى تولت التحقيق لأسباب تواجد ابن إلياس أندراوس ومن قبل كان من أسرته حافظ مفيسى على مقربة من الأحداث ومن علاقتهم بالمركز ... وحتى الآن فإن ملفات التحقيق لا يعرف أحد عنها شيئاً ... أين هي ؟ ... لماذا اختفت ؟ أو لم هي مختفية حتى الآن ؟ ... وماذا عن القصة التى رويت من موظف وزارة العمل الكبير الذى أصر على عرض التحقيقات على مكتب العمل الدولى للرد على الاتهام الموجه للحكومة المصرية ، وعندما عرض عليه ملف التحقيق صمق ، وطلب العمل على إخفاء هذا الملف ولا يراه أحد ...

أو لم يكن جديراً بالملاحظة أن العمال حافظوا على آلات ومعدات المصنع التى قدوت قيمتها وقتها بمائة مليون جنيه .. وإن المتظاهرين كان يهتفون بحياة الثورة ... وبحياة محمد نجيب ...

أو لم يكن جديراً بالملاحظة كذلك أن البكباشى عبد المنعم أمين عندما عرض أمر هذه الأحداث على مجلس قيادة الثورة أن تقدم هو نفسه بالقتراح أن يكون رئيس المجلس العسكرى الذى سيحاكم العمال وأنه هو القادر على إنهاء هذا الأمر بسرعة ودون إبطاء أو إطالة للموضوع ... وهكذا كانت الرؤية صائبة تماماً التى رأيت أن الدوائر الأمريكية أرادت دق إسفين بين الجيش والعمال ، وكان لما هنا أرادت بصدور الحكم بإعدام مصطفى خميس ومحمود البقرى ...

وكان هذا هو الصدام الأول مع الشعب ، ومع واحدة من أهم الطبقات الشعبية المنظمة وذات التاريخ الطويل منذ بداية هذا القرن فى الكفاح ضد رأس المال الأجنبى ضد كبار الملاك وهد كل طغيان هذه القوى وجبروتها وعنفوانها ومدائها على حقوق الإنسان . وهكذا فإن الذين دقوا هذا الإسفين كانوا يريدون أن يقولوا للشعب وجماهيره القدرة على خوض الممارك ضد أعداء الشعب ومصامى دمه هذا هو مصيركم على أيدي الضباط أصحاب المبادئ الستة ...

لقد كشف هذا الموقف منذ البدايات من وجود اتجاهات متعددة داخل مجلس قيادة الثورة فى التعامل مع الشعب ، وإن من بين هذه الاتجاهات من يصر منذ البداية على استخدام العنف مع الحركات الشعبية ، وقد كشف عن ذلك التصويت داخل المجلس بإعدام خميس والبقرى ولم يكن ضد تنفيذ الحكم بالإعدام غير ثلاثة أعضاء هم : جمال عبد الناصر ويوسف صديق وخالد محيى الدين فى مواجهة كل أعضاء المجلس ...

وهكذا كانت أول أحداث الصدام داخل المجلس حول حق العمال في الإضراب للمطالبة بالحقوق ... وقد سبق هذا الصدام العنيف صدام آخر ، ولكنه كان في إطار التفاهم بين ممثلى اللجنة التأسيسية لاتحاد العمال وبين مندوب مجلس قيادة الثورة في وزارة الشؤون الاجتماعية ، وهو البكباشى نفسه الذى فوهه مجلس قيادة الثورة لمحاكمة عمال كفر الدوار وفى هذا اللقاء كان رأى هذا البكباشى رفض المطلب العمالى منذ الأربعينيات بأن يكون فى مصر اتحاد لنقابات العمال ... وخرجت اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر - والتي كانت من أولى الهيئات التى أيدت " ثورة ٢٣ يوليو " من لقاءاتها مع الضباط خالية - الوفاض وقد رفض طلبهم بحسم ، أو أجل لأجل غير مسمى .. [وكان ذلك فى سبتمبر ١٩٥٢] .

عندما نقول إن الهيئة التأسيسية كانت من أولى الهيئات التى أيدت حركة ٢٣ يوليو ، كان ذلك هو مايسجله التاريخ ، إذ بعد قيام الحركة مباشرة اجتمعت الهيئة ، والتي كان قد أصبح اسمها " الهيئة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية " وذلك بعد حريق القاهرة وأصدرت البيان التالى :

اتحاد النقابات يهيب بالموطنين

أن يعملوا بيدا واحدة لتحقيق أهداف الزاد

وطالب بإطلاق الحريات وإتمام حركة التطهير

عقدت اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية ، مساء أمس الأول ، اجتماعاً أصدرت على أثره البيان الآتى موجهاً إلى الشعب المصرى الكريم ، وإلى الطبقة العاملة ، وقد قالت فيه :

إيها المواطنين : لقد دبر الاستعمار وأموانه مؤامرة ٢٦ يناير . مؤامرة القتل والتدمير ليجد مبرراً لتحطيم الحركة الوطنية من بينها مؤتمرها التأسيسى .

إنه ليشرفنا اليوم أن نعلن أننا كنا أولى الهيئات التى إستنكرت هذه الحوادث وناشدت الشعب والعمال أن يقاوموا هذا التخريب .

ولكن برغم استنكارنا لهذه الحوادث فقد عطل عقد مؤتمرها التأسيسى ، وإعتقل بعض زملاتنا النقابيين دون أن توجه إليهم أية تهمة .

وكانت الأحكام العرفية هي الستار المظلم القبيح الذى تمت فى ظله وبه تكملة الأعمال العدوانية ضد الحركة النقابية .

انتهاك حرمة المستشفيات

ولم يكتف بالعدوان على الحركة النقابية والحريات العامة ، بل امتدت يد العدوان

الى اقدس حق كسبه الشعب بتفسيحاته اليا لفة ، وهو الدستور الذى انتهك وعطل وأحليت الأوضاع إلى حكم مطلق يفيض ولكننا كنا نثق من خلال الأمانا وقبولنا أن الفجر ات ولا ريب فيه وأن الدستور لا يمكن أن يظل انتهاكه طويلا ، لأن الشعب والعمال قد دفعوا ثمنه غاليا دم الشهداء منذ وقف عرابى يطالب للشعب بدستوره .

الجيش يحقق أمل الشعب

ولقد حقق جيش الشعب آمال مواطنيه فى أنه حامى الدستور لا سيما مسلطا على أصحاب الدستور ، فإنتفض فى قوة معلنة داوية أنه من الشعب وللشعب ، وأن الدستور والعريات يجب أن تصان من أيدي الطغاة المستبدين الذين عبثوا بها طويلا بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق مملاتهم فى البوليس السياسى وغيره .

مدحوة الحركة النقابية

إن الحركة النقابية التى عانت كثيرا من التدخل غير المشروع فى نشاطها للمحد من دعامها العادل من مستوى معيشة العمال وحقوقهم فى شروط عمل عادلة . هذا التدخل الذى أخذ أشكالا مده فمن قوانين هزيلة لا تحترم . واستبداد من رجال القلم المخصوص وغيره . كافحت برغم هذا فى سبيل إستقلالها عن كل الأحزاب والهيئات . وفى سبيل قوتها . بل وفى سبيل وطنها عند ما أعلنتها داوية بالقتال وفى كل مكان : ألا تعاون ولا تحالف مع الاستعمار .

توحيد الجمهور لكر الوطن

أيها المواطنون : اليوم نرفع صوتنا غالبا دون رهبة أو تردد إن حركة الجيش هى تعبير عن الأمانا وأماننا ، وإننا يجب أن نتعاون كتلة واحدة لتحقيق أهداف البلاد وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وإننا لنرجو أن تحقق الحكومة مطالب رجال الجيش والشعب فى إعادة الحياة النيابية فورا ، وإلغاء الأحكام العرفية ، وإلغاء كافة القوانين المؤبدة للعريات وعلى رأسها القوانين العمالية ، واستصدار التشريعات العمالية التى حيل طويلا دون استصدارها ، وإلغاء البوليس السياسى والقلم المخصوص ، واستكمال حركة التطهير المباركة التى سارت أشواطا كبيرة ، على أن يشمل التطهير جميع مرافق الدولة ومؤسساتها .

أيها العمال : أيها المواطنون :

اليوم يقف وطننا على أبواب نهضة شاملة ، وإن مسئوليتنا الكبيرة ودقيقة ولكننا واثقون من أن الشعب سينتصر ، وسيحقق بعزمه وصلابته حقه فى الحرية والعدالة .

قرارات الاتحاد النقابى

واتخذت اللجنة عدة قرارات منها :

أولاً : اعتبار يوم ٢٤ يولية عيداً وطنياً .

ثانياً : التوجه لمقابلة رفعة ورئيس الحكومة واللواء محمد نجيب القائد العام ، معالي وزير الشؤون الاجتماعية لدعوتهم لحضور المؤتمر العام الذي سينعقد في موعد قريب .
وتلى ذلك امضاءات أعضاء اللجنة التنفيذية وهم :

عبد العزيز مصطفى ورئيس اتحاد النقل المشترك بالقطر - وفتحى محمد كامل
ورئيس نقابة عمال الشركة الشرقية للدخان والسجائر بالجيزة - وسيد قنديل ورئيس نقابة
عمال المطابع المصرية - ومحمود عبد الخالق رئيس نقابة مستخدمي شركة سوكونى فاكوم
- ومحمود العجمى رئيس نقابة عمال التنظيم - وأحمد طه أحمد سكرتير نقابة شركة
ماركونى - وأنور مقار سكرتير نقابة المطاعم والفنادق بالقاهرة والجيزة - ومحمد أحمد
رئيس نقابة عمال المدايع - ومحمود فرغلى وسيد مصطفى من نقابة ترام القاهرة وأحمد
إسماعيل رئيس نقابة عمال البيبسى كولا .

لم يمنع هذا البيان النظام القائم بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من أن يكون هذا كل العذر من
الحركة العمالية - وخاصة بعد حركة عمال كفر الدوار والإضرابات العديدة لعمال النسيج
وعمال النقل (إضراب عمال التاكسى) والذي قاده بنجاح فى أغسطس ١٩٥٢ صديق الثورة
وقتها كامل العقيلى . وهكذا كان الموقف المتردد من الحركة العمالية والذي ساعد عليه
أمثال البكباشى عبد المنعم أمين .

ثانياً، الإصلاح الزراعى

ومنع العمال الزراعيين

حق التنظيم على الورق

بينما كان الصراع محتدماً بين كل القوى السياسية فى مصر حول مشروع الإصلاح
الزراعى والمفروض لمناقشته وحيث كانت ثمة معارضة له من على ماهر باشا أول رئيس
للوزارة بعد حركة يوليو ، وبينما كانت الدماء التى سالت من شهيدى عمال مصــــر
" خميس " ، " البقرى " لم تجف بعد ، صدر قانون الإصلاح الزراعى - موجهاً ضربة إلى
كبار ملاك الأراضى ليس فقط بتحديد ملكيتهم الأرض ، ولكن كذلك بإعطاء العمال
الزراعيين حقوقاً جديدة لأول مرة فى التاريخ الحديث للمجتمع المصرى فلاول مرة يتدخل
القانون لتحديد أجر العامل الزراعى - وحيث نصت المادة " ٢٨ " من القانون على :

« يقوم بتعيين أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفة كل عام لجنة
يشكلها وزير الزراعة برئاسة أحد كبار موظفى الوزارة وعضوية ستة يختارهم الوزير
ثلاثة يمثلون ملاك الأراضى الزراعية ومستأجريها ، وثلاثة يمثلون العمال الزراعيين .
« ولا يكون قرار هذه اللجنة نافذاً إلا بعد تصديق وزير الزراعة . . »

« واستثنى من حكم هذه المادة العمال الذين يكتفون بمقتضى قوانين خاصة بالقيام بأعمال المصلحة العامة . فهؤلاء تمتد أجورهم السلطات المختصة ، طبقا لهذه القوانين »
القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٥٢ أضاف الفقرة الثالثة إلى نص المادة .
وبعد صدور هذا القانون حدد وزير الزراعة الحد الأدنى للأجر الزراعى بمائة وثمانين مليما وللأولاد والنساء بمائة مليم .
وما هو جدير بالتسجيل هنا ، أنه تاريخيا لم تشكل هذه اللجان التى أشار إليها نص المادة ٣٨ ، وظل أجر العامل الزراعى محددًا طبقا لما قرره وزير الزراعة بعد صدور القانون لمدة طويلة ، وأن لم يتسلم غالبية عمال الزراعة هذا الحد الأدنى إليها .
والأول مرة يعلن القانون حق العمال الزراعيين فى أن يشكلوا نقابات للدفاع عن مصالحهم . وهذا ما جاء فى نص المادة ٣٩ - من قانون الإصلاح الزراعى :
« يجوز للعمال الزراعيين تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة » .
وهو نص يتعارض مع قانون النقابات الصادر فى ١٩٤٢ والذي استثنى العمال الزراعيين وغيرهم من التمتع بالحق فى التنظيم النقابى .
والواقع أنه من وجهة النظر الثورية ، فإن مسألة تنظيم العمال الزراعيين ليست مجرد مسألة نقابية بحته إنما هى فى جوهرها قضية رئيسية من قضايا ثورة التحرر الوطنى فى أى بلد من بلدان العالم الثالث مثل مصر ، وحيث تشكل جماهير العمال الزراعيين وجماهير فقراء الفلاحين العمود الفقري لأى ثورة تريد أن تحقق التحرر للوطن والديمقراطية الشعبية والاجتماعية .
ولكن إجازة قانون الإصلاح الزراعى الأول لتكوين نقابات للعمال الزراعيين ، وكذلك اعتراف القانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ لتنظيم النقابات بنقابات عمال الزراعة اصطدم بمقاومة شديدة علنية حيناً وخفية حيناً آخر ، وذلك لأن القوى المنتمية إلى المجتمع القديم كانت لا تزال تحتفظ بمراكز قوتها ...
كانت هذه القوى القديمة تعنى تماما مدى خطورة تنظيم العمال الزراعيين وفقراء الفلاحين ، كانت تعنى تماما أن حدوث ذلك يعنى وصول الإجراءات الثورية إلى عمق العلاقات الاجتماعية فى الريف ... ويعنى أنه لا يمكن أن تتمكن أية قوى مضادة للثورة من الانقلاب على الثورة والإخلال بموازين القوى لصالحها .
ولذلك يمكننا أن نفهم - عدم تكوين نقابات حقيقية للعمال الزراعيين فى القرى ، أربعة آلاف قرية ، بينما تكونت نقابات للعمال الزراعيين فى الشركات الزراعية والمصالح الحكومية - كان تكوينها فى الغالب من المستخدمين فى هذه الشركات والمصالح - وبلغ عدد نقابات عمال الزراعة حوالى ٣٨ نقابة بعضوية تتراوح بين ١٦٠ ، ٤٠٠ ألف و ١٨ ألف عامل . [عدد العمال الزراعيين فى مصر يتراوح بين ٣٠ ، ٥ وأربعة ملايين عامل] كما تكون فى ذلك الوقت اتحاد علوى لعمال ومستخدمى الزراعة (بجمهورية مصر) ، وكان اتحادا هلويا تتكون قيادته من مناصر لا علاقة لها بالعمل الزراعى . ولقد اعتبر قيام هذا عملا

دعائيا هاما بالنسبة للدعوة إلى تنظيم للعمال الزراعيين .
وفي ١٩٥٨ أصبح عدد نقابات عمال الزراعة ٩٤ نقابية بعضوية وصلت إلى ١٩٤٤٣ واستمر من ناحية " كم " التنظيم و " نوعه " حتى بعد صدور القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
ومن بين ٤٠١.٠٠٠ عامل منضمين في نقابات والذين تشكل منهم الاتحاد العام لعمال مصر في يناير ١٩٥٧ كان عمال ومستخدمو الزراعة الذين اشتركوا في هذا الاتحاد عن طريق انضمامهم حوالي ١٩٤٤٣ ، وهو عدد لا يمثل نسبة تذكر من عمال الزراعة في القرى الذين يصل عددهم إلى مايقرب من ثلاثة ملايين ونصف مليون عامل زراعي حينئذ . . .
وهو أمر عني فيما عني تخلف هؤلاء العمال الزراعيين كثيرا عن التطورات الجديدة التي شهدتها مصر والتي من بينها الإصلاح الزراعي نفسه والذي تم تنفيذه في القرى المصرية . . .
وهو تخلف ظل ملازما لهذه الشريحة الهامة من الطبقة العاملة المصرية لسنوات . . .
بل حتى للسنوات التي شهدت الزحف الكبير لهجرة العمال الزراعيين إلى البلدان العربية . . .
وحيث فقدوا بسبب عدم تنظيمهم وعيهم بذاتهم فكانوا فريسة سهلة لأبشع أنواع الاستغلال والتهور في سوق العمل العربية . . .

ثالثا، تشريعات عماله

ومكاسب جديدة

١٩٥٢ - ١٩٥٥

انقضت بسرعة الفيوم التي لبدت سماء العلاقات بين العمال ومجلس قيادة الثورة بعد أحداث كفر الدوار الدامية . . .
صحيح أن العلاقات ساءت مع اليسار كما ساءت مع اليمين بعد أحداث ١٩٥٤ . . .
ولكن ذلك لم يمنع من سعي مجلس قيادة الثورة إلى كسب العمال . . .
ويذكرنا بموقف الوفد بعد هزيمة الاتحاد ١٩٢٤ ثم تأسيسه لاتحاد عمال جديد وبموقف الوفد في الأربعينيات والخمسينيات لكسب العمال في صراعه مع السراي والاحزاب الرجعية . . .
الجميع يسمعون لكسب العمال فهم القوة الأكثر قدرة على التنظيم والأكثر قدرة على الحركة ، ولقد كانت كل التشريعات العمالية تسحب البساط من تحت أقدام اليسار ، أو في محاولة لإجباره على العودة لتأييد " الثورة " وبناء على طلبه ورغبته .

وفي هذه الفترة قدم الأستاذ إبراهيم شكرى مشروعا بقانون لنقابات العمال باسمه وكنائب لرئيس الحزب الاشتراكي وقد قال في المذكرة الإيضاحية وهو ينقد قانون النقابات القديم رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ :
" ولما كانت نصوص هذا القانون أصبحت لا تتلاءم مع الوقت الحاضر الذي تنافى فيه هيئة العمل الدولية ومؤتمرات نقابات العمال بالحريات

النقابية ولا تتفق مع ما وصل إليه عمال مصر من الوعى والإدراك فقد رأى تعديل هذا القانون تعديلا يقضى على ما فيه من مثالب ، ويسد ما فيه من ثغرات * .
والواضح أن مشروع القانون هذا المقدم من نائب الحزب الاشتراكي وقتها كان مشروعا متقدما ويبدو أن المشرع وهو يصدر القانون المرسوم بقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٢ قد اعتمد عليه * .

وهذه هي القوانين التى صدرت فى البداية [نهاية ١٩٥٢] .

١ - قانون عقد العمل الفردى

رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٢

اتجه المشرع إلى الأخذ بقاعدة المساواة بين العاملين فى كثير من الحقوق ، فكانت التسوية بين العمال الزراعيين وعمال سائر القطاعات الأخرى وذلك فى التمتع بأحكام قانون عقد العمل الفردى ، وقد حدد هذا القانون ضرورة ذكر مدة الاختبار ، وحددها بستة أشهر للعامل الذى بلغت سنه ١٧ فإن قلت السن من ذلك يعين تحت الاختبار لمدة لا تزيد على سنتين على ألا تتجاوز هذه المدة ستة أشهر بعد بلوغه سبعة عشر عاما . ولا يجوز تعيين العامل تحت الاختبار أكثر من مرتين عند صاحب عمل واحد . [المادة ٢] .

إن هذا القانون قرر للعامل مزايا وحقوقاً جديدة فصاحب العمل ملزم بنقل العمال إلى الأماكن البعيدة عن المواصلات ، وأن يوفر لهم السكن اللائق فى حالة العمل فى أماكن بعيدة من العمران ، وأن يقدم التغذية بأسعار لا تزيد على ثلث التكاليف [المادة ٢٧] .

كما أن هذا القانون وفر للعمال المزيد فى مجال الرعاية الطبية - م ٢٨ - .

وقد أعطى القانون دعوى العمال من الرسوم القضائية وذلك ضمانا لتمكين العامل من الوصول على حقوقهم دونما إرهاب لهم . [مادة ٥٤]

وإزاء تكرار ممارسات الرأسمالية الرجعية بفصل العمال النشطين وخاصة النقابيين منهم لإحراج الثورة فى بداية ظهورها الأولى - صدر مرسوم بقانون فى ١٩٥٢ محدثا تعديلا هاما على هذا القانون . وهو القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٢ وقد أضاف هذا القانون إلى قانون عقد العمل الفردى المادة رقم ٢٩ مكرر ، منشئا بذلك مبدأ جديدا فى محيط علاقات العمل ، باعتبار العمل وظيفة اجتماعية ، وبذلك يصبح الهدف من إضافة هذه المادة حماية النقابيين والحركة النقابية من فصلهم تعسفيا قبل أصحاب العمل وذلك بتحويل القضاء سلطة إعادة المصنوع لنشاطه النقابى إلى عمله ...

وهناك قصة حول صدور هذا القانون بإضافة هذه المادة إلى قانون عقد العمل الفردى فقد عرضت هذه المادة على مجلس قيادة الثورة وكان عبد الناصر غائبا عن هذه الجلسة فرخصتها الأغلبية وعارض الرقضى خالد محبى الدين ولما رأى هذا الانحياز من المجلس

* لأهمية هذا المشروع بقانون فى ذلك الوقت رأينا أن نقدمه ضمن ملاحق الكتاب الملحق رقم [٨]

لرغبة أصحاب الأعمال ، قام بتقديم استقالته مسببة ، الأمر الذي دعا عبد الناصر لتأجيل النظر فيها وطلب منه سحبها فاشتراط صدور القانون بالمادة ٢٩ مكرر . وصدر القانون وسحب خالد محيي الديني استقالته ...

تساءل البعض أيامها لماذا استقال خالد محيي الدين حتى تصدر المادة ٢٩ مكرر وهي لا تحقق الحرية المطلوبة للنشاط النقابي ولم يستقل ليمنع اعدام خميس والبقرى والذي كان يعنى منع إعدامها هزيمة ساحقة ميكرة للقوى المضادة للشعب ...

وقد نظم هذا القانون الإجراءات الكفيلة لتحقيق سرعة البت فى دعاوى الفصل وتقرر للعامل المفضل الحق فى طلب وقف قرار فصله بصفة مستعجلة وما يترتب على ذلك من تعجيل جزء من التعويض له لعين الفصل فى دعواه .

ولكن هذه الحماية القانونية لم تطبق فى الواقع إلا على نطاق ضيق جداً ، وحتى ما صدر من قرارات للعمال بالعودة إلى العمل عجز العمال عن تنفيذها ، كما أن مكاتب العمل ومحاكم العمال لم تراعى المواعيد التى حددت للبت فى قضايا الفصل وذلك تمت ضبط زيادة هدد المنازعات ، فتحولت إلى مواعيد هادئة وبطيئة .

٢ - القانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢

بشأن نقابات العمال

جاء صدور هذا القانون قاضياً على القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ويمكننا تلخيص أهم أحكام هذا القانون فيما يلى :

أولاً : سريانه - ولأول مرة - على عمال الزراعة وعلى المرضين وعمال المستشفيات ومن فى حكمهم ...

ثانياً : أجاز القانون - فى الفقرة الثانية من المادة ٣ - أن يقل عدد المنضمين من العمل فى نقابة المنشأة من خمسين عضواً فى البلاد التى توجد بها نقابات مهنية ماثلة لعمال المنشأة بشرط ألا يقل العدد من ثلاثين .

ثالثاً : وافق على العضوية الإجبارية وذلك عندما اعتبر جميع عمال المنشأة أعضاء حتى بلغ عدد أعضاء النقابة ثلاثة أضعاف جميع أعضاء المنشأة [المادة ٥ - ٥] ، وقد فسر المشرع الأخذ بمبدأ العضوية الإجبارية ، بأنه من أجل توسيع نطاق عضوية النقابة لتستطيع خدمة العمال خدمة فعالة ، ولإيجاد التماسك بين هذا القانون وقانون عقد العمل المشترك .

وأخيراً : سمح القانون ولأول مرة بجواز تكوين اتحاد عام من اتحادات النقابات والنقابات التى تزيد على الألف .

خامساً : أخذ هذا القانون بمبدأ قيام التنظيم بمجرد إعداد الأوراق المطلوبة وفيه المادة ١٣ - ، ولا يكون الاعتراض النهائى على قيام " النقابة " إلا بحكم نهائى يصدر من

المحكمة الجزئية الواقع في دائرة اختصاصها مقر النقابة - المادة ١٥ - ...

٣ - القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٢

بشأن التوفيق والتحكيم

صدر هذا القانون في مجال منازعات العمل الجماعية ، ومن أهم ماقرره هذا القانون الاحتفاظ لممثلي العمال أو النقابة بصفتهم في النزاع حتى في حالة فصلهم من العمل مطلقا بذلك الباب في وجه محاولات تعطيل سير النزاع [مادة ١٩] .

وقد حظر هذا القانون الإضراب نهائيا ، وذلك عندما قرر حظراً بمجرد الالتجاء إلى إجراءات التحكيم أو أثناء السير في إجراءاته أو بعد صدور قرار من هيئات التحكيم . لأنه كما رأى المشرع وقتها أنه مادم اللجوء إلى وسائل التوفيق والتحكيم لا يجوز اتخاذ الإضراب كوسيلة لتحقيق المطالب وكذلك بعد صدور قرار وهو بمثابة حكم واجب الاحترام ماذا عن رأى العمال وأصحاب العمال في قوانين الثورة ؟ جاء هذا الرأى فى استطلاع أجرته الجمهورية ، نشر بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٥٢ :

فقال الدكتور صبح وحيدة السكرتير العام لاتحاد الصناعات فى تقريره السنوى :
" تنفرد غالب الأحكام الجديدة بشئ من القموض ، يبدو أثره عند التطبيق ، وكذلك أسفر تعديل قانون التوفيق والتحكيم عن إضعاف التوفيق ودعم التحكيم منع الإضراب وإيقاظ العمل وفتح باب الالتجاء إلى التوفيق والتحكيم على مصراعيه " .
" أما تعديل قانون النقابات فقد كاد يجعل من الانضمام إلى النقابات شيئا إجباريا ، وفرض على المصانع جمع اشتراكات العمال لها وجعل نظام الإيداع محل التسجيل الذى كان متعبا فى ظل القانون القديم ... "

" ولا مفر على كل حال من أن ينظر المسئولون عند تطبيق هذه القوانين التلطيف من حدتها وتوضيح الغامض منها وإصلاح ما فى أحكامها من شطط ودعم الأجهزة الحكومية التى تشرف على تنفيذها تجنباً لما قد يؤدى إليه سوء التنفيذ من أضرار وخيمة " .
وقال النقابى فتحى كامل : " فيما يخص بحماية العمال أرى أن تتدخل الحكومة لأسباب كثيرة ، إذ إن الحركة النقابية لا تستطيع أن تلعب دورها كاملاً الآن لأنها لا تزال فى باكورة حياتها نتيجة لما تعرضت له من منعت فى المهود الماضية فمن الواجب أن ترعى الحكومة فى تشريعاتها توفير الضمانات التى تتطلبها الحياة العمالية " .
" أما بالنسبة لرفع المستوى النقابى فيجب أن تقوم النقابات بالإرشاد على نطاق واسع بواسطة نقابيين خبروا الصناعة وعركوا النضال النقابى " .

" ويجب أن تعنى الحكومة بإرسال بعثات مالية كثيرة إلى الخارج ليرى العمال بأنفسهم كيف تسير النقابات وتحقق أهدافها كما يجب تنظيم دراسات نقابية للنقابيين لا تقتصر على الأمور النقابية إنما تشمل برنامجاً اقتصادياً وخدمات اجتماعية ومعلومات

هامة وتدريباً مهنياً وكل ما قد يؤثر في المحيط الصناعي ...
وقد أبدى رأياً عن الحكومة عبد المغنى سعيد مدير البحوث الفنية والإحصاء بوزارة
العمل . فقال :

" وأيا اتحاد الصناعات في المزايا التي تكفلها القوانين العامة للعمل مبنى على
التخوف والعذر ، بل إنه يرى في بعض هذه المزايا شططاً من شأنه الإضرار بالاقتصاد
القومي ، والواقع أن هذا الاتجاه ليس بالغريب ، فقد درج الاتحاد المصري للصناعات منذ
نشأته على الاعتراض شكلاً على كل تشريع للعمل حتى ولو كان لهذا التشريع أثره الطيب
في تنظيم سوق العمل ورفع مستوى الكفاية الإنتاجية للعامل وقد أثبتت التجربة في
الدول الأخرى إن تحسين ظروف العمل يعود بالخير على أصحاب الأعمال لأنه يرفع معنوية
العامل الأمر الذي يؤثر في إنتاجه . "

ويضيف قائلاً : " ... وقد أشار اتحاد الصناعات إلى ما تضمنته القانون رقم ٢١٩
لسنة ١٩٥٢ الخاص لنقابات العمال من إطلاق للحريات النقابية وتمثيل للنقابات من
سلطان الإشراف الإداري ورأى الاتحاد في ذلك ثوباً فضفاضاً بالنسبة للعمال المصريين
الذين لم يصلوا بعد إلى درجة من الوعي تؤهلهم لهذه الحقوق . "

" والواقع أن هذه الحقوق جاءت نتيجة طبيعية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فالحرية
النقابية جزء لا يتجزأ من الحريات الأساسية التي قررتها الثورة كما أن الإشراف الإداري
للحكومة على النقابات يتنافى مع هذه الحريات فضلاً عن أن الاتفاقيات والتوصيات
الدولية ترمم مثل هذا الإشراف . وقد كان لوجوده في المهد البائد أثر في عدم إبرام
الحكومة المصرية لهذه الاتفاقيات مع هيئة العمل الدولية . " [الجمهورية ١٨ ديسمبر ١٩٥٢]

رابعاً ، هيئة التحرير أول حزب سياسي للثورة

والمرحوف من الطبقة العاملة

في ١٦ يناير ١٩٥٢ حلت الأحزاب السياسية وصودرت ممتلكاتها وفرضت الإقامة
الجبرية على زعمائها بانتظار تقديمهم للمحاكمة .

وفي ٢٣ يناير ١٩٥٢ تأسس حزب سياسي واحد باسم هيئة التحرير ، واختير
سكرتيراً عاماً له جمال عبد الناصر وأعلن هذا الحزب أهدافه والتي كانت من بينها :

١ - إجلاء القوات الأجنبية عن وادي النيل دون قيد أو شرط ، وتحريره من استعمار
سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي .

٢ - تمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خارجي .

٣ - تحقيق المصالح والرغبات الأساسية للشعب بحيث يؤمن على حقوقه وحرياته
وفقاً لدستور يسجل إرادته .

٤ - إقامة مجتمع على أساس من الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس للتخلص مما

يعانيه من أسباب التخلف والضعف .

٥ - توجية النظام الاقتصادى إلى مافيه تحقيق العدالة الاجتماعية ، وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، تشييد الصناعات على نطاق واسع ، وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها .

٦ - كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية . فالمواطنون سواء أمام القانون ومن حقهم التمتع بحرية الفكر ، والرأى والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية . ومن واجب الدولة إزاءهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة . *

وفى ٢٣ يوليو ١٩٥٣ ، وبعد مضى عام على الثورة أعلن حزب هيئة التحرير برنامجها الخاص بقضايا العمل والعمال تحت عنوان " دستور العمل فى عهد التحرير " وبعد أن قدمه إلى العاملين فى جمهورية مصر الناهضة السكرتير العام لهيئة التحرير أ . ح . جمال عبد الناصر قدم البرنامج مضمنا أربع فقرات ، علاقات العمل ، النقابات ، تنظيم القوى العاملة ، حماية العمال .

ولأهمية هذا البرنامج فى دراسة الموقف التاريخى لثورة ٢٣ يوليو من الطبقة العاملة سنورده بنصه :-

دستور العمل فى عهد التحرير ديباجة

" رغبة فى إرساء قواعد العدالة على أسس من التضامن بين العمل وأصحاب الأعمال للوصول بالوطن إلى أهدافه السامية وإلى رفع مستوى الإنتاج إلى أقصى درجاته وضماننا حرية العمل وتحسين دخل العامل وتيسير تكمته هو وعائلته بالمعيشة الكريمة اللائقة به كمواطن صالح .. تراعى القواعد الآتية :-

مبادئ عامة

" العمل أساسى لتحقيق الأهداف الاقتصادية .

يجب العناية بالتنظيم الاقتصادى لكى يكون محققا للعدالة الاجتماعية .

لا يعتبر العمل سلعة أو تجارة بل وسيلة مشروعة للعامل لضمان حياة كريمة له ولعائلته .

علاقات العمل

١ - استقرار العلاقات فى العمل طرفى الإنتاج أمر يهم المجتمع بأسره ولا تقتصر

أهميته على أصحاب الأعمال والعمال .

* من ملخص النظام الأساسى لهيئة التحرير - ص ٢ ، ص ٣

- ٢ - يستشار ممثلو العمال عند وضع التشريعات والنظم المتصلة بشئونهم .
- ٣ - يشجع على تكوين لجان مشتركة تجمع بين ممثلى العمال وأصحاب الأعمال لبحث المسائل التى يعنى طرفا الإنتاج بتسويقها .
- ٤ - تعتبر المباحثات الجماعية الاختيارية وعقد العمل المشتركة الوسيلة الأصلية لتنظيم علاقات العمل وتسوية الخلافات الناشئة عنه بين طرفى الإنتاج .
- ٥ - تنسق الأجور وشروط العمل فى الأعمال والمناطق المتماثلة .
- ٦ - يراعى عند تقدير الأجور كفاية العامل الإنتاجية ومستوى تكاليف المعيشة .
- ٧ - رغبة فى رفع مستوى الإنتاج توجه الصناعات التى تعمل أكثر من ثمانى ساعات فى اليوم إلى العمل على تخفيضها إلى هذا الحد أى ثمانى ساعات فى اليوم أو ثمان وأربعين ساعة فى الأسبوع . وبالنسبة للأحداث الذين لا تتجاوز أعمارهم خمس عشر سنة تخفض ساعات العمل إلى سبع ساعات فى اليوم أو اثنتين وأربعين ساعة فى الأسبوع .

النقابات

- ١ - النقابات جزء لا يتجزأ من نظام العمل فى الصناعات والتجارة والزراعة .
- ٢ - يجب رفع مستوى النقابات عن طريق إنشاء مراكز ثقافية تعنى بالتربية النقابية لتكون عنصرا صالحا فى استقرار العمل وعلاقاته .
- ٣ - يبذل أقصى جهد لنشر الحركة التعاونية فى محيط النقابات للاستعانة بها فى الأخذ بمبادئ الادخار والتأمين وعلاج الأسر وبناء المساكن الشعبية وتوفير الاستهلاكية والأندية وقاعات الاجتماعات وغير ذلك من المشاريع .
- ٤ - يجب السعى لتمكين ذوى الاستعداد من النقابيين من تنمية مواهبهم بالاستزادة من دراسة النظم النقابية - والثقافية - والاجتماعية عن طريق دراسات فى معاهد خاصة تمهيداً لخلق طبقة من القادة النقابيين بين صفوف العمال دون غيرهم .
- ٥ - العمل على تنفيذ التشريعات والنظم العمالية تنفيذاً فعالاً على أوسع نطاق .

تنظيم القوى العاملة

- ١ - العمل على مكافحة البطالة بين العمال ، والوصول إلى حالة كاملة للعمالة من طريق التنمية الاقتصادية فى الصناعة والتجارة والزراعة .
- ٢ - العناية بتوفير وسائل العمل للعمال الزراعيين فى محيطهم وتنظيم هجرتهم إلى المدن حفاظاً على توازن القوى العاملة فى الصناعة والتجارة والزراعة .
- ٣ - ضرورة وضع النظم الكفيلة بحسن اختيار العمال وتدريبهم وخصوصاً الأحداث منهم حتى ينشؤوا تنشئة فنية صحيحة .
- ٤ - اتخاذ الوسائل لتدريب الكبار وتأهيلهم فنياً إما فى المؤسسات أو المعاهد أو

فى مراكز تدريب خاصة .

٥ - مسانيرة جميع أنواع التعليم وخصوصا التعليم الفنى لاجابات العمل وإعداد المتعلمين لتوفير حاجة الصناعة والتجارة والزراعة والمهن الحرة .

٦ - العناية بتحسين الكفاية الإنتاجية عن طريق ترغيد العاملين فى ميادين النشاط الاقتصادى للوصول إلى مستوى فنى عال من الإنتاج يحول دون إجهاد هزات صناعية أو اضطراب اجتماعى .

٧ - العناية بالإحصاءات والبحوث المتصلة بالبطالة والعمالة والتنمية الاقتصادية وربطها جميعا برباط واحد عن طريق مجالس مشتركة وعن طريق رسم سياسة مشتركة الأهداف والمقاصد .

٨ - تعميم استعمال اللغة العربية فى الأعمال الصناعية والزراعية والتجارية كوسيلة لمكافحة البطالة بين المتعلمين .

٩ - تنظيم الاستعانة بالفنيين الأجانب والاستفادة بهم فى تدريب المشتغلين عنهم من المصريين وذلك فى نطاق السياسة العامة لتنظيم القوى العاملة ، وكذلك تنظيم هجرة العمال المصريين إلى الخارج وخاصة البلاد العربية واتخاذ جميع الوسائل المشجعة على نجاح هذا الاتجاه .

حماية العمل

أ - قتال العمل

١ - تتخذ الوسائل الكفيلة بحماية العامل أثناء العمل ضد الإصابات والأمراض المهنية بتكوين هيئات يمثل فيها أصحاب الأعمال والعمال ومن يرى الاستعانة بهم من المهتمين بهذه الشؤون .

٢ - تقوم هذه الهيئات بوضع الوسائل الكفيلة بتحقيق الوقاية بعد دراسة طبيعة الأعمال المختلفة ومايحتمل حدوثه من إصابات أو أمراض فى كل منها .

٣ - تتخذ الإجراءات العاجلة لتوفير العلاج وتقديم المعونة للعامل فى حالة حدوث إصابة أو مرض إما بالوسائل الحكومية أو عن طريق التأمينات .

٤ - تدريب رؤساء العمال على المسائل التى تزيد من كفاية العمال وقيادتهم قيادة سليمة وإرشادهم إلى طرق الوقاية .

٥ - وضع النظم التى تساعد على إعداد العجزة والمتخلفين بتدريبهم على الصناعات والأعمال الملائمة لحالتهم .

ب - خروج العمل

١ - يتعاون أصحاب الأعمال والهيئات العمالية بمساعدة الحكومة على إعداد وسائل

الرعاية الاجتماعية وتنظيم أوقات الفراغ للعمال ، وتوفير الغذاء الصحي وتهيئة الممكن الملاثم وتيسير وسائل الانتقال وإنشاء الأندية وساحات الرياضة البدنية .

٢ - تنشأ صناديق انذار وتأمين لمواجهة حالات البطالة والمرض والمعجز والشيخوخة وكفالة أسرة العامل بعد وفاته .

٣ - المسمى لإصدار تشريعات التأمين الاجتماعى .

مباحث

لما كانت هيئة التحرير هى ثورة الشعب الحقيقية التى تبلورت منها ثورة الجيش فقد آلت على نفسها أن تحقق للوطن حريته وعزته وللمواطنين سعادتهم ورفاهيتهم .

وهيئة التحرير إذ تقدم هذا الدستور لأول مرة فى تاريخ مصر إلى العاملين فى الجمهورية الناهضة لتقطع على نفسها عهدا أمام الله والوطن والمواطنين جميعا أن تسير على هدى مبادئ القيمة التى ترسم الطريق العملى للوصول بالطبقة العاملة إلى ماتصبو إليه نفوسهم من آمال مشرقة فى عهد التحرير .

وهيئة التحرير إذ تقدم هذا الدستور لتقطع على نفسها عهدا بأن تجعل من مبادئه حقائق ملموسة لكل عامل فى مصنعه أو متجره أو حقله .

وهيئة التحرير إذ تقدم هذا الدستور مقدرة ما عانته الطبقة العاملة من مظالم العهد البائد ورجال المسئولين وما آلقاه هذا العهد الأسود على عاتقها من مرض وفقر وجهل لتقطع على نفسها عهدا بأن تعلن الحرب على كل ما أصاب هذه الطبقة من ظلم وإهمال .

وهيئة التحرير إذ تقدم هذا الدستور لتقطع على نفسها عهدا بأن يكون هذا الدستور أساسا للمحبية والتضامن بين العمال وأصحاب الأعمال للوصول إلى رفح مستوى الإنتاج لأقصى درجاته وتحقيق استقلالنا الاقتصادى ، ولا غرو فقد قامت ثورة الجيش لإقرار الحق وإقامة العدل وحفظ الحريات لجميع الطبقات .

وهيئة التحرير إذ تقدم هذا الدستور - وقد جعلت فى تنظيمها إدارة للعمل تسير على تنفيذه وحمايته ، لتثق فى معاونته العاملين وتضاهيهم معها لتمكين هذه الإدارة من أداء رسالتها .

وهيئة التحرير إذ تقدم هذا الدستور تشهد الله على عهدا إن العهد كان مسئولاً .

« والله أكبر .. والعزة لمصر »

لقد كان هذا البرنامج الذى قدمه حزب الثورة الأول هو من أكثر البرامج العمالية تقدماً ، ومن أكثرها تحديداً لأهداف مستقبلية تخص العمال وحركتهم وتطلعاتهم من أجل حياة أفضل ومن أجل المزيد من الحريات والحقوق .

ولقد أشارت نهاية هذا الدستور إلى وجود إدارة للعمل فى هيئة التحرير والمقصود بها مكتب العمال الذى كان يتولى مسئوليته الصاغ أحمد عبد الله طعيمة ... وقد تولى

هذا المكتب الإشراف على كل نشاط نقابى عمالى منذ عام ١٩٥٣ ، ورغم أن قانون النقابات ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ قد ضيق الحصار على الإشراف الإدارى على النقابات فإن مكتب العمال بهيئة التحرير ورث هذا الإشراف الإدارى .

ولما كانت اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال مصر قد انتهت نهاية مؤسفة عندما تقرر عدم عقد مؤتمرها فى ١٢ ، ١٣ ، ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ فإن الحركة النقابية المصرية فقدت الأمل فى إمكانية وجود اتحاد عام يقود نضالها ونشاطها ويمثل مركز قوة للعمال فى مواجهة مراكز القوة لأصحاب الأعمال والتي كان على رأسها اتحاد الصناعات .

ولما كانت الثورة تتجه إلى إقامة علاقات خارجية على كافة المستويات ومنها ولاشك المستوى العمالى ، فإنها تطلعت لضرورة وجود مركز يقوم بدور الاتحاد العام للعمال ، ولكن شرط أن يكون هذا التنظيم البديل للاتحاد العام من صناعة مكتب العمال بهيئة التحرير . ، ولا يكون نتاج تطبيق حقيقى للقانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن نقابات العمال لأن الوقت مبكر للسماح بمثل هذه التجمعات التى تستعرض فيها الطبقة العاملة قوتها فى وقت غير مسموح فيه لأى قوة بأن تستعرض قوتها . . .

وهكذا لم يسمح توازن القوى داخل مجلس قيادة الثورة ، وداخل الحكومة ، إلا بوجود تنظيم بديل للاتحاد العامل للعمال يكون تحت الإشراف الكامل لهيئة التحرير ، ومن هنا جاء الاقتراح بتشكيل تنظيم " المؤتمر الدائم للنقابات " ؛ قدمى عدد من النقابات إلى اجتماع حضره الصاغ أحمد عبد الله طعيمة الذى طرح أهمية وجود تنظيم يمثل الحركة النقابية المصرية فى العلاقات العمالية العربية والدولية ويشترك فى كافة اللجان المشتركة لمناقشة السياسات الفاصلة بالعمل والعمال . وعند اقتراح من يكون من النقابيين سكرتيراً لهذا المؤتمر قام منصور عبد المنعم باقتراح اسم فتحى كامل وهو الاسم المتفق عليه قبل عقد الاجتماع . *

وهذا هو " المؤتمر الدائم للنقابات " الذى أنهى بقيامه كل المخططات البديلة للاتحاد العام للعمال الذى كان يشترك فيها اليسار أساساً . وقد ظل تنظيماً بديلاً حتى تشكيل اتحاد العمال ١٩٥٧ وكاد تطور أحداث مارس ١٩٥٤ أن يودى بالمؤتمر الدائم وقياته لولا أن كشف التحقيق الذى أجراه اليوزباشى وفاء حجازى المسئول عن العمال من الجيش بالداخلية وسطية موقف المسئولين من اجتماع المؤتمر الدائم فى نقابة ترام القاهرة .

خامساً ، أزمة مارس ١٩٥٤

وموقف الحركة العمالية

يطول الحديث عن أزمة مارس ١٩٥٤ والتي كانت فى جوهرها مواجهة عاصفة بين

* هذه الرواية من تأليف المؤتمر الدائم هي أصح الروايات ، وقد رواها النقابى المنضم كامل المظلي .

أجندة الضباط الأحرار وقيادات القوى السياسية المختلفة في الساحة ... وحيث كانت القوى التي طالبت بعودة دستور ١٩٢٣ وإجراء انتخابات حرة لمجلس نيابي جديد تلتفت حول محمد نجيب ومعه من الضباط خالد محيي الدين ويوسف صديق وأحمد شوقي وغيرهم ويطالبون بعودة الجيش إلى ثكناته وعدم وجود حكم عسكري ، وكانت الجبهة المعادية لمجلس قيادة الثورة مكونة من عناصر متناقضة ، وأحزاب السراي القديمة ، وحزب الوفد والإخوان المسلمين ، والاشتراكيين (مصر الفتاة) ، الشيوعيين بكل جماعاتهم ...

لقد كان تقييم جمال عبد الناصر أن الائتلاف السياسي الواسع حول نجيب كان بسبب شعبيته وإيمان الجماهير الشعبية بأنه الضابط القائل للثورة ضد السراي وجماعاتها الرجعية و ضد حلف هؤلاء مع الاستعمار ، ونسيت الجماهير معها كذلك جماعات اليسار الدم الذي سال في كفر الدوار ومسئولية نجيب وجماعة عبد المنعم أمين عن هذه الجريمة ... وطالبت جبهة القوى السياسية بالديمقراطية ، والتي كان الكل يريد لها وفق فهمه الخاص لها وكذلك وفق مصلحته ... وراحت كل هذه القوى على محمد نجيب ليكون السير الذي ينقلهم من السجون و " الركن " و " الإبعاد " إلى الوجود في برلمان منتخب تحكم الأغلبية فيه البلاد ... والأغلبية التي قد تكون هي الوفد مع استمرار محمد نجيب نفسه رئيسا للجمهورية لعدة من السنين .^٥

بدأت الأزمة الأولى في فبراير ١٩٥٤ وعاد محمد نجيب بسرعة بعد أن تبين جمال عبد الناصر أن الأمور قد تتطور إلى صراع مسلح في الجيش . وهو أمر يعني نهاية الصراع لصالح العهد البائد وقواه بسميات جديدة ... وجاءت الأزمة الثانية عندما أعلن مجلس قيادة الثورة في ٢٥ مارس والتي كانت تعني تصفية الثورة التي قامت في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - وهذه القرارات جاءت على النحو التالي :

- ١ - يسمح بقيام الأحزاب .
- ٢ - مجلس قيادة الثورة لا يؤلف حزبا .
- ٣ - لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على حرية الانتخابات
- ٤ - تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا بدون أن يعين أي فرد ، وتكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة وتكون الانتخابات حرة .
- ٥ - حل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ ، باعتبار الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لممثلي الأمة .

* حوار داخل السجن العربي ، ثم انتقل الحوار إلى سجن مصر حيث قبض على مدد من الرفاق بعد ٢٩ مارس ١٩٥٤ وكان مع كل روايته من الأحداث .

٦ - تنتخب الجمعية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها . *

وفي الوقت الذي حدث فيه ذلك ، وقرحت القوى المضادة لثورة ٢٣ يوليو ، ظلنا منها أن الجو أصبح خاليا لها تماما وحددت موعدا ٢٨ مارس لإضراب عام تشترك فيه نقابات إتحاد عمال النقل ...

وفي صباح يوم ٢٦ مارس استدعى طعيمة رئيس مكتب العمال بهيئة التحرير القيادات النقابية وأبلغهم بقرارات مجلس قيادة الثورة - فأعلنت القيادات النقابية رفض هذه القرارات ، ووقف كامل العقيلي ليقترح أن تكون المواجهة بإعلان الإضراب عن العمل ، وبدأ التفكير في كيف يكون الإضراب ومن يقزعه ... ؟

رؤى أولا أن يكون إعلان الإضراب من مقرالاتحاد العام لعمال النقل المشترك . أن يشارك في الإعلان عن الإضراب كل القيادات النقابية الموجودة ، وأن يعملوا في الوقت نفسه إضرابا عن الطعام وامتصاما . أن يرأس الإضراب صاوى أحمد صاوى لأنه رئيس اتحاد النقل المشترك كما أنه هو الشخصية النقابية الذي اتصل به من الجانب الآخر يوسف صديق وبذلك تضييع الفرصة على هذا الجانب للاستفادة من كل الأوراق المتاحة له .. وكانت مطالب المضربين والمعتصمين هي :

عدم السماح بقيام الأحزاب . استمرار مجلس قيادة الثورة في مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر . قيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والروابط بمشابى جمعية وطنية : تعرض عليها القرارات التي يرغب المجلس في إصدارها . عدم الدخول في معارك انتخابية . **

أضرب عمال الأوتوبيس ، ولكن هذا الإضراب لم يكن كافيا ، لفرض حالة الإضراب العام ، فلابد من إضراب عمال الترام ، وكان زكى مخيمر رئيس نقابات عمال الترام ضمن المعتصمين ولكن القيادة الأكثر تأثيرا في ذلك الوقت كانت في أيدي محمود فرغلى وسيد مصطفى ، الأول في جراج الجيزة والثاني في جراج العباسية - وهنا تدخلت قوى خارجية من البوليس فاستدت على هذه القيادات وتم إيقاف الترام بين التاسعة والعاشرة ... وهكذا نجح الإضراب ...

وأمام نجاح هذا الإضراب والتحول السريع في الشارع الشعبى المصرى ، سواء كان هذا التحول بفعل قيادة متفهمة لعقيدة ما يجرى من صراع ، أو بفعل قوى من البوليس العربى فى زى ملكى سقط بسرمة الحلف بين القوى المتناقضة ، أو سقطت جبهة " الليبراليين " واجتمع مجلس قيادة الثورة فى ٢٩ مارس ليقدر :

* مكثور عبد العظيم ومفان . الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ .

** مكثور عبد العظيم ومفان . نفس المصدر السابق ، الملحق رقم [٢] محضر لقاء مع العقيلي .

١ - إرجاء تنفيذ القرارات التي صدرت في ٥ مارس و ٢٥ مارس ١٩٥٤ حتى نهاية فترة الانتقال . [أي مارس ١٩٥٦]

٢ - تشكيل مجلس وطني استشاري يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة .

وفي اليوم نفسه ٢٩ مارس كان عبد الناصر قد زار العمال المتعصمين وليكتب كلمته المشهورة في دفتر زيارات إتحاد عمال النقل * اليوم انتهت ثورة ٢٣ يوليو وبدأت ثورة جديدة هي ثورة العمال والفلاحين ... *

سادسا ، عمال مصر ووحدة العمال العرب

تأسيس الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

مصر تحضن اللجان النقابية الحولية للتضامن

عمال مصر والعمال العرب وعدوان ١٩٥٦

عمال مصر ووحدة العمال العرب

كان المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر قد أصبح معروفا لدى عمال العالم عامة والعمال العرب بصفة خاصة إنه يمثل اتحاد عمال مصر ، لذلك كانت كل الاتصالات تتم من طريقه بالحركة النقابية المصرية ... وكان سكرتيره العام فتحي كامل محط أنظار الكثير من النقابيين العرب الذين اتصلوا بالمؤتمر الدائم ، خاصة وأنه كان قد فكر ميكرا في إنشاء اتحاد للعمال العرب بعد عودته من مؤتمر الاتحاد الحر والذي رفض الاشتراك فيه بعد ملمسه في هذا المؤتمر من نفوذ الهستدروت - اتحاد العمال في إسرائيل - ولم يثنه من هزمه وقتها إلا الموقف السلبي لمسؤولين في الجامعة العربية . *

وإثر زيارات متبادلة ولقاءات مشتركة بين عمال مصر وعمال الأردن وسوريا ولبنان خلال هامس ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ بدأ الاهتمام بالدعوة لتكوين اتحاد لنقابات عمال العرب ** خاصة وأن قدرات الطبقة العاملة العربية وإمكاناتها الهائلة في دعم النضال العربي الموحد ضد الاستعمار والصهيونية قد أصبحت واضحة لكل من خاضوا النضال القومي في ظل الشعارات المعادية لحلف بغداد والمتادية بأن يكون بطول العرب للعرب .

وكان مؤتمر الفريجين العرب المنعقد في القدس عام ١٩٥٥ قد وافق على المذكرة المقدمة من بعض العمال الفلسطينيين لإصدار توصية تدعو لقيام اتحاد للعمال العرب ...

* مع الحركة النقابية المصرية في نصف قرن - صفحات من ذكريات فتحي كامل الفصل التاسع - قصتي مع إتحاد العمال العرب .

** ٢٥ عاما من حياة إتحاد العمال العرب - ميد المنعم الغزالي - (١٩٨١) .

وبعد أن تبني الدورة عمال مصر والأردن وسوريا ، عقدت اجتماعات تمهيدية انتهت بعقد مؤتمر تأسيسي لتأسيس اتحاد العمال العرب .

عقد المؤتمر في ٢٤ مارس ١٩٥٦ ، حضره ممثلون عن عدد من الاتحادات النقابية للعمال في سوريا ولبنان والأردن وليبيا ، وحضر من مصر المؤتمر الدائم لنقابات العمال في جمهورية مصر العربية تشكل وفده من فتحي كامل و الصاوي أحمد الصاوي ، ومحمد أحمد العقيلي وأنور سلامة ومنصور عبد المنعم وسيد خلاف ومحمد متولى الشعراوى وفي ٢٥ مارس ١٩٥٦ أعلن عن قيام الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب - نص في أول دستور له في الفقرة الثانية من مادته الثانية على : « اعتبار جميع الاتحادات القومية والمنظمات النقابية في الوطن العربي أعضاء في الاتحاد وهي : مصر - السودان - سوريا - فلسطين - لبنان - ليبيا - العراق - الأردن - العربية السعودية - الكويت - البحرين - اليمن - تونس - مراكش - الجزائر - عدن وغيرها من البلاد العربية الراضية في الانضمام إلى الاتحاد بعد تأسيسه سواء كانت موجودة حالياً أو ستنشأ مستقبلاً . وأعلن الاتحاد في مقدمة أول دستوره :

" إن العمال في الوطن العربي إيماناً منهم بوحدة الأمة العربية ورسالتها في التحرير والوحدة والعدالة الاجتماعية وبأن القضية العمالية في الوطن العربي جزء لا يتجزأ من تلك الرسالة وبأن نيل العمال العرب حقوقهم الكاملة والمحافظة على هذه الحقوق هو رهن بتحرير الأمة العربية من الاستعمار والاستغلال والرجعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبأن تحقيق هذه الأهداف القومية الكبرى والعمالية المقدسة لا يتحقق إلا بتنظيم الحركة العمالية على أساس الوحدة القومية للعرب . أن العمال العرب في الوطن العربي يؤمنون بحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي أن تحكم نفسها بنفسها ويؤازرون كل حركة وطنية تستهدف القضاء على الاستعمار وأعدائه ويؤيدون كل مجهود يبذل لتدعيم السلام وتحقيق الرخاء .

" إن العمال العرب إيماناً منهم بكل هذا ، يعلنون انتظامهم في اتحاد عربي يوحد كلمتهم وينسق جهودهم لتسهم متكاتفه في إقامة مجتمع عربي ديمقراطي . " .
وحدد الدستور الأول للاتحاد ثلاثة مجالات لنضاله : المجال الأول في مجال البناء الاقتصادي والنقابي ، والمجال الثاني في المجال الوطني والقومي ، والثالث في المجال الدولي .

في مواجهة التحول الثلاثي على مصر

كان المؤتمر قد إختار فتحي كامل سكرتير المؤتمر الدائم للنقابات في مصر وأميناً عاماً للإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، واختيرت القاهرة مقراً للاتحاد .
من القاهرة وأجه الاتحاد في أول اختبار له مع الأمة العربية كلها العدوان الثلاثي

الإمبرياليين الصهيونيين على مصر في ١٩٥٦ بعد أن أمتعت مصر بقيادة جمال عبد الناصر الشركة العالمية لقناة السويس ...

وكانت بداية المواجهة مجموعة القرارات التي اتخذها الاتحاد في اجتماع له بالقاهرة في العاشر من أغسطس ١٩٥٦ وقد طالبت هذه القرارات في حالة العدوان على مصر باتخاذ مواقف محددة :- *

١ - إيقاف ضخ البترول ومنعه عن دول العدوان لو تطلب الأمر إلى تسف أنابيبه أو إبطاءه .

٢ - يقاطع العمال العرب شحن وتلغيز وتأمين سفن الأعداء وطائراتهم .

٣ - إرسال الوفود إلى كل الأقطار العربية .

٤ - تدمير كافة المطارات والمنشآت العربية الأجنبية حيثما أمكن .

٥ - إعلان الإضراب العام يوم ١٦ أغسطس استنكارا للمؤتمر لندون الاستعماري الذي دعت إليه الدول الاستعمارية العربية لتعبئة قواها ضد مصر وإسقاط حكم الثورة فيها . ونجح العمال العرب في تعبئة الرأي العام العمالي العربي إلى جانب المواجهة المصرية مع أعداء الأمة العربية ...

نجح إضراب السادس عشر من أغسطس .

نجحت التعبئة العمالية عندما بدأ العدوان على مصر فكان تفجير أنابيب البترول وكانت مقاطعة طيران العدو وبواخره ... **

ومن القاهرة - وبدعم كامل من عمال مصر وحركتهم النقابية واصل الاتحاد مسيرته النضالية مع العمال العرب في كل مكان :

✧ وقف الاتحاد مع عمال وشعب الأردن عام ١٩٥٧ وقاوم بفعالية مشروع أيزنهاور .

✧ في ١٩٥٨ وقف الاتحاد إلى جانب عمال وشعب لبنان ضد محاولة شمعون التسلط على الحكم ونزول قوات الأسطول السادس إلى الأراضي اللبنانية .

وفي يوليو ١٩٥٨ وقف الاتحاد إلى جانب ثورة العراق وهي الثورة التي أسقطت الحكم الرجعي وأنهت حلف بغداد ، وعندما تحول الصراع داخل العراق إلى صراع عربي - عربي امتنعت أمانة الاتحاد ممثلة في شخص الأمين العام فتحي كامل من المشاركة فيه فكانت النتيجة عزل الأمين العام من الاتحاد في أبريل ١٩٥٩ ، في المؤتمر الثاني .

دعا الاتحاد إلى تكوين لجنة نقابية دولية لمساندة النضال الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي . واحضنت القاهرة وعمال مصر - الاتحاد العام للعمال - مؤتمر تأسيس هذه

الجنة عام ٢٥ من حياة اتحاد العمال العرب ص ٥٥ - المرجع السابق

** لذكر في هذه الأيام كيف تحولت الشقة الصغيرة التي كانت بها الأمانة العامة للاتحاد وبحضور الخبير الشليح أحمد الشيخ إلى جانب فتحي كامل الأمين العام ومعهما زيدان يونس إلى خلية نحل للعمل بإمكانيات هائلة ، لقد كان العمل كله بالجهود الذاتية وبدعم من النقابى للضرب كامل المعقلي .

اللجنة الذي انعقد في القاهرة في سبتمبر ١٩٥٨، وكان يوم أول نوفمبر ١٩٥٨ وهو أول يوم عالمي للتضامن مع النضال الجزائري تنفيذا لقرار المؤتمر ، وقد نجح هذا اليوم بإشراف الاتحاد الدولي وحيث شمل الإضراب كل الوطن العربي !!!

المؤتمر الثاني للاتحاد الدولي :

في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أبريل ١٩٥٩ احتضنت القاهرة والاتحاد العام لعمال مصر إجتماعات المؤتمر الثاني للاتحاد الدولي للعمال العرب ، الذي انعقد وسط جو عاصف من الصراع العربي - العربي بسبب الخلاف مع حكام العراق الجدد ...

ولقد أدخل الاتحاد حومة الصراع العربي - العربي وفقد الكثير من استقلاليته ... وعلى كل رغم فقدانه إستقلاليته ودخول حومة الصراع العربي - العربي ، فإنه قد إتخذ مجموعة من القرارات المهمة الخاصة بالقضية الفلسطينية ، والتي كانت قد أهملت تماما في برنامج الاتحاد الأول قائلين المؤتمر تنسك الاتحاد بعروبة فلسطين ، والوقوف بجانب عمال وشعب الأردن وتعبئة جميع القوى ضد الوجود الإسرائيلي وتعميم الملاحة بالنسبة لإسرائيل في مياه خليج العقبة والمياه الإقليمية واعتبار الأمة العربية في حالة حرب مع إسرائيل ورفض المشاريع والأحلاف العسكرية ودعم لجنة مناصرة عمال وشعب الجزائر ... واختير أميناً عاماً من مصر النقابي محمد أسعد راجع ، وقد انعكس الصراع داخل المؤتمر الثاني على نشاط الاتحاد وضعفت القيادة الجماعية للاتحاد وكان معظم أعضاء المجلس التنفيذي الجدد لا يمثلون اتحاداتهم القطرية ، فقد وجدت ظاهرة " اتحادات المنفى " وهي اتحادات يتناقض الاعتراف بها بالكف بآء المبادئ النقابية ، وحيث لا يكون النضال النقابي للقادة النقابيين إلا مع عمال القطر الذي ينتمون له على أرض الواقع ، فالنضال النقابي نضال يومي من أجل الحقوق وفي المواجهة مع مستغلي العمال ، والقائد النقابي يسبح يرميا مع عماله شأنه شأن من يسبح في النهر لا يسبح في ماء واحد مادام الماء يجري. وما يجب أن نؤكد عليه هنا ونحن نؤرخ للحركة العمالية المصرية هو أن الحركة العمالية المصرية قد أعطت الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الكثير ، وكان دائما بالنسبة لها نيشانا على صدرها تفخر وتمتز به ...

سابعاً ، موقف عمال مصر من العدوان الثلاثي

وتأسيس اتحاد العمال في يناير ١٩٥٧

لقد أكدت المواجهة الشعبية مع العدوان الثلاثي للسلطة العسكرية أن عمال مصر هم الأكثر تضحية في قضايا الدفاع عن الوطن ، وأنهم في ساحة المصم هم الطبقة القادرة على المواجهة مع أعداء الوطن دون إنتظار لمقابل ...

مثلما فعل عمال القتال ١٩٥١ بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ فعل عمال

القتال في ١٩٥٦ وتركوا معسكرات الدو الباقية ومعهم أسرارها التي سلمت إلى القوات المصرية واشتركوا في معسكرات الفدائيين .

كان عمال ترام القاهرة قد بدؤوا إضرابا بطيئا عن العمل منذ مدة طويلة ، فأعلنوا التوقف عن هذا الإضراب والذي كان متعلقا بمطالب خاصة بهم ، والمطالبة بتنفيذ قضية المليم .

أعلن عمال النسيج في أنحاء القطر التوقف عن أى حركات فعلية - وكان عمال النسيج في المحلة وكفر الدوار على وشك الدخول في إضراب من أجل مطالب خاصة بالأجور وظروف العمل ، فأعلنوا وبإجماع استمرار العمل ، بل وزيادة عدد ساعات العمل لتعويض الساعات المفقودة بسبب استدعاء البعض للخدمة العسكرية وتطوير البعض للمشاركة مع الفدائيين في منطقة القتال .

كانت هذه بعضا من المواقف المشهودة لعمال مصر عندما قام العدوان الثلاثي على

مصر . . .

وقد استجاب عمال العائم وفي مقدمتهم الاتحاد العالمى للنقابات لإعلان الوقوف إلى جانب عمال وشعب مصر في نضالهم ضد هذا العدوان الأثيم - هذا في الوقت الذي رفض الاتحاد الدولى للنقابات الصرة الواقع تحت تأثير نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أن يقف على أى نحو ضد العدوان ، أو يدعم حق مصر في تأميم لقتال السويس ، وهكذا ما إن انتهت حرب السويس بهزيمة قوات العدوان - حتى استبانت قوى الثورة من الضباط الأحرار أن عمال مصر جديرون بالثقة ، وأن حركتهم النقابية تستحق أن تعطى الكثير من حقها في التنظيم الخاص بها . . . وأنه لا داعى لتعطيل تنفيذ القانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ لنقابات العمال والذي سمح لعمال مصر أن يكون لهم اتحاد ، وهو ما كان محرما عليهم في القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ومؤجلا بعد صدور القانون ٣١٩ . وأن تعود اللجنة التحضيرية المكلفة بالتحضير لأول مؤتمر يعلن فيه تأسيس الاتحاد العام لعمال مصر وبعد توقفها عن القيام بمهمتها تلك في أكتوبر ١٩٥٦ بسبب ظروف العدوان .

هل اشتركت كل النقابات في الاجتماع الذي أعلن فيه قيام الاتحاد العام لعمال مصر ؟ الإجابة ، فإن عدد أعضاء الاتحادات المهنية التي اشتركت في الاجتماع والنقابات التي يزيد عدد أعضائها على الألف وفق القانون ٣١٩ كان يقدر بـ ٤٨٥ ، ٢٤٢ من مجموع العضوية النقابية المقدرة بـ ٤٢٩ ، ٤٥٩ تقريبا وكان عدد النقابات والاتحادات المؤسسة للاتحاد العام المصرى للعمال هي سبعة عشر اتحادا ونقابة :-

العضوية

إسم المنظمة

١٧٠٧٩

١- اتحاد نقابات البترول والكيمائيات

٧٣٦٩٨

٢- اتحاد نقابات الغزل والنسيج بجمهورية مصر

٥٢٢٧٩	٢- اتحاد نقابات النقل المشترك	٢٢٢٧٩
٥٢٢٨٠	٣- اتحاد نقابات المحلات التجارية	٢٢٢٨٠
٥٢٢٨١	٤- اتحاد نقابات عمال ومستخدمى شركة السكر بجمهورية مصر	٢٢٢٨١
٥٢٢٨٢	٥- اتحاد نقابات مستخدمى وعمال البنوك	٢٢٢٨٢
٥٢٢٨٣	٦- اتحاد نقابات سائقى وعمال السيارات	٢٢٢٨٣
٥٢٢٨٤	٧- اتحاد نقابات عمال ومستخدمى الزراعة	٢٢٢٨٤
٥٢٢٨٥	٨- اتحاد نقابات المعمار بجمهورية مصر	٢٢٢٨٥
٥٢٢٨٦	٩- اتحاد نقابات صناعة البناء بجمهورية مصر	٢٢٢٨٦
٥٢٢٨٧	١٠- اتحاد نقابات المخازن البلدية والأفرنجية بجمهورية مصر	٢٢٢٨٧
٥٢٢٨٨	١١- اتحاد نقابات مستخدمى عمال الدخان والسجاير بجمهورية مصر	٢٢٢٨٨
٥٢٢٨٩	١٢- اتحاد نقابات التدخين وصناعاته بجمهورية مصر	٢٢٢٨٩
٥٢٢٩٠	١٣- اتحاد نقابات عمال ومستخدمى المطابع بجمهورية مصر	٢٢٢٩٠
٥٢٢٩١	١٤- اتحاد نقابات هندسة قنال السويس وبورسعيد والإسماعلية	٢٢٢٩١
٥٢٢٩٢	١٥- والسويس بجمهورية مصر	٢٢٢٩٢
٥٢٢٩٣	١٦- نقابات عمال ومستخدمى الإدارة العامة للتنظيم بالقاهرة	٢٢٢٩٣
٥٢٢٩٤	١٧- نقابات عمال ومستخدمى إدارة الكهرباء والغاز بالقاهرة	٢٢٢٩٤
٥٢٢٩٥	وتشكل أول مجلس إدارة لاتحاد عمال مصر من الآتية أسماؤهم :	٢٢٢٩٥
٥٢٢٩٦	١- محمد عبد اللطيف سلامة - الشهير بأبى نور سلامة	٢٢٢٩٦
٥٢٢٩٧	٢- أحمد فهد عبد المعطى	٢٢٢٩٧
٥٢٢٩٨	٣- صاوى أحمد صاوى	٢٢٢٩٨
٥٢٢٩٩	٤- محمود إبراهيم العجمى	٢٢٢٩٩
٥٢٣٠٠	٥- زكى سلامة	٢٢٣٠٠
٥٢٣٠١	٦- محمود أحمد المسلمانى	٢٢٣٠١

أعضاء

- ٧- محمد أحمد العقيلي
- ٨- منصور عبد المنعم منصور
- ٩- سلامة محمود خليل
- ١٠- حامد بكير
- ١١- محمود أمين القرموطى
- ١٢- محمد التونى يوسف
- ١٣- محمود سيد منصور

١٤ - مبادئ عثمان

١٥ - محمد مصطفى سلمان

١٦ - ميد الرحيم عز الدين

١٧ - سيد بدوي قنديل

رغم أى ملاحظات متبديه على تشكيل مؤسسات هذا الاتحاد ، فإن قيامه والاعتراف به كان مكسبا كبيرا للطبقة العاملة ... فقد أصبح لنقاباتنا اتحاد عام طالما ناضلت من أجله ليكون المعبر عنها والناطق باسمها وما نود أن نؤكد عليه : هو أنه لم يكن هناك مؤتمر تأسيسي ، انتخب أعضاؤه من قبل مؤتمرات (جمعيات عمومية) للاتحادات المهنية أو للنقابات ، إنما كان " الاجتماع " متفقا عليه بين الفرق المختلفة ، بين فريق أنور سلامة وفريق العقيلي ، وكان العقيلي يسمى أنور سلامة بفريق السلطة ، لقد كان اختيار أعضاء الاجتماع معبرا عن توازن بين القوى المتصارعة داخل الحركة النقابية العمالية فى ذلك الوقت ، ولكنه كان توازنا مائلا لصالح الأمن والبيروقراطية ... والمهم أيضا هنا أن نشير إلى أن دور اليسار فى هذه المرحلة [وكان قد أفرج عن المعتقلين منه ولم يكن غير المحكوم عليهم منه فى السجن] كان مقصوراً على علاقات فردية بهذا القائد النقابى أو ذاك مثل العلاقة " بالعقيلي " أو " عبد العزيز مصطفى " أو " بفتحي كامل " ولقد كانت علاقة اليسار بالعقيلي وجود عضوى لليسار داخل هذا الاتحاد الناشئ منذ النهاية العزينة الصامتة للجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال فى المملكة المصرية فى سبتمبر ١٩٥٢ ، اللهم إلا إذا كنا نعتبر " عبد العزيز مصطفى " وجوداً عضوياً لليسار لارتباطاته الخاصة بجماعة الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى ...

يقول عبد العزيز مصطفى لنشرة عمال مصر التى كان قد أصدرها عبد المنعم الغزالي من مكتب نشر الثقافة العمالية الذى تولى إدارته : " إن الخبرة التى حصلت عليها الطبقة العاملة المصرية خلال كفاحها الطويل المريع ضد كل أشكال الاستغلال الإستمعاري السابقة ، أثبتت لها أن تعدد القيادات فى الحركة النقابية إنما هو الطريق لتفتيت قوة الطبقة العاملة المصرية ومقدرتها على الكفاح ... وإن تعدد المراكز للحركة النقابية سيسمح للعناصر الصغرى التى تطفلت لفترة طويلة على الحركة النقابية أن تضع نفسها موضع الوصى على الحركة النقابية ... إنما لآنريد عباس حليم آخر ، ووجود قيادة واحدة للحركة النقابية سيكون الضمان الأكيد للميلولة دون هؤلاء الأوصياء ، دون هؤلاء الذين يحملون بعباس حليم آخر " .

وفى العدد نفسه من هذه النشرة - وكان العدد الوحيد ، لأنها صودرت بعد ذلك - يقول عبد العزيز مصطفى : " إن الاتجاه الذى خلق تنظيمًا جديدًا من المؤتمرات الإقليمية كتتنظيم مقابل للإتحاد العام هو اتجاه يعرقل الكفاح من أجل تحقيق وحدة الحركة النقابية .

فيجب أن تتحول هذه المؤتمرات الإقليمية إلى مراكز فرعية للاتحاد العام ، لتدعيم وتقوية الاتحاد .

* وأن يجعل قضية وحدة الحركة النقابية هي قضية كل العمال المصريين ، وأن تناقش هذه القضية أمام العمال ومع العمال ... *

بهذا الوضوح عبر عبد العزيز مصطفى أحد قادة الاتحاد الجديد عن رؤيته للتنظيمات الموازية للتنظيم النقابي ويقصد بها الروابط لعمال الحكومة والفئات العمالية التي لم يسمح لها القانون بأن تكون لها نقابات ...

وعلى صفحات العدد نفسه من نشرة " عمال مصر " يقول عبد العزيز مصطفى : " إن لائحة الاتحاد تحرم ستين في المائة من النقابات المصرية من الانضمام للاتحاد ... وينبغي على النقابيين أن يفكروا الآن في ضرورة عقد الجمعية العمومية للاتحاد لمناقشة اللائحة وتعديل بعض موادها ... "

ويقصد عبد العزيز مصطفى بذلك حرمان النقابات التي كان عضويتها أقل من ألف من العضوية باتحاد العمال حينئذ ، ولقد جاء هذا الحرمان وقتها لما أسمته أجهزة الأمن بالضرورة الأمنية ، لأن إمكانية تسرب عناصر غير مرغوب فيها إلى النقابات الصغيرة أكثر من إمكانية تسربها إلى النقابات الكبيرة لأن النقابات الكبيرة قليلة العدد ويمكن التحكم فيها !! *

لقد كانت اللائحة الأولى لأول اتحاد عام لعمال مصر هي أول لائحة تنص على ديمقراطية الاتحاد ، وإلى أنه جزء من الكيان العمالي العربي وإلى أنه يعمل من أجل استكمال مزة وقوة ومجد عمال جمهورية مصر ومن أجل نيل حقوقهم العادلة ...
فدبياجة اللائحة تقول :

" عمال جمهورية مصر - إيماناً منهم الأسبيل إلى استكمال عزتهم وقوتهم ومجدهم ونيل حقوقهم الطبيعية العادلة وتحقيق رسالتهم العمالية نحو المجتمع المصري والعربي والعالمي والدفاع عن كياناتهم - والوفى بمستواهم - إلا أن ينتظموا في اتحاد عمال ديمقراطي - يبنى على أسس قوية من التعاون والتضامن بين جميع عمال جمهورية مصر - فينسحق الجهود - وتكتمل القوى - ويزرع الخير - ويسمو بالتوجيه والنصح .
لذا فإن العمال في جمهورية مصر يعلنون انتظامهم في الاتحاد العام المصري للعمال . "

* نصت المادة الرابعة من لائحة الإتحاد على أن النقابات التي تشارك في مشيوية الإتحاد يجب أن تقل عضويتها من ألف عضو .

ثامنا، العمال واتحادهم

فى مجلس الأمة

وفى صيف ١٩٥٧ أجريت الانتخابات وفق دستور ١٩٥٦ وكان للعمال أكثر من مرشح وقد دخل المرشحون من العمال باسم اتحاد العمال ونجح منهم أنور سلامة رئيس الاتحاد العام للعمال ، وعبد العزيز مصطفى رئيس نقابة عمال الترام وكمال مروان من القيادات النقابية بيور سعيد وأبو اليزيد يوسف من القيادات العمالية بالسكك الحديدية ومحمد الغزالى من عمال البترول ونظمى مكارى ...

وتورد هنا جانباً من مناقشة وزير الشؤون الاجتماعية التى دارت فى مجلس الأمة الجلسة التاسعة بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٥٧ - وقد نشرها الاتحاد فى نشرة غير دورية وقد اشترك الأعضاء الستة فى النقاش مع وزير الشؤون الاجتماعية ولكننا سنقتصر على تسجيل ما قاله أنور سلامة وكمال مروان حيث إن حديثهما هو الذى نشر فى المخطبة التاسعة .

..... " السيد أنور سلامة - سيدى الرئيس السادة الأعضاء ...

" كان جميلاً جداً من السيد الوزير أن يفيد بتجاوب عمال مصر للمعاني الوطنية النبيلة ، ولا يسعنى باسم عمال مصر إلا أن أتقدم بالمبايعة العمالية لزعماء الثورة المصرية وأعلن أن العمال هم الجنود الذين يحملون ، ويريدون دائماً أن يكونوا جنوداً مجهولين للثورة وللوطن (تصفيق) .

" كما أشاد السيد الوزير بالدور العظيم الجبار الذى قام به الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب . وإنى أؤكد للسيد الوزير باسم الاتحاد الدولى للعمال العرب أنه لن يتوانى إطلاقاً عن القيام بدوره لا لمصر فحسب ، بل فى جميع الميادين ، وفى فلسطين الميمنية وسوريا الشقيقة وعمان والجزائر وكل بقعة من بقاع العالم العربى يحيط بها أى دس أو اضطراب .

تناول بيان الوزير التشريعات التى تمت فى عهد الثورة ولم يتناول بصفة خاصة بعض التشريعات التى صدرت قبل الثورة ومنها التشريع الذى قرر الحد الأدنى للأجور ويعلم السيد الوزير تمام العلم أن الحد الأدنى للأجور فى مصر الآن هو ١٢,٥ قرش بما فيه العلاوات والامتيازات ، ومعنى هذا أن متوسط دخل العامل السنوى لا يتجاوز ٣٦ جنيهاً فلو افترضنا أن متوسط عدد أفراد الأسرة المصرية خمسة أشخاص أو أربعة لكان ما يخطس الفرد فى أسرة العامل من هذا الدخل لا يتجاوز تسعة جنيهات فى السنة ولا يرجع هذا الميعب إلى الثورة ، ولكنه من مخلفات المجهود السابقة ، إذ إن الثورة حريصة كل الحرص على تحديد حد أقصى لأجر العامل الزراعى بواقع ١٨ قرشاً يومياً بمقتضى قانون الإصلاح

الزراعى . والمجيب أن يستمر العامل الصناعى فى حدود الاثنى عشر قرشا ونصف القرش ، ولا يسمنى إزاء هذا إلا أن اتساع : ألم يحن الوقت فعلا لدراسة الإمكانيات التى تستطيع بها الأسرة الفقيرة أن تعيش حياة إنسانية ؟ يجب أن تجرى هذه الأبحاث بدقة وبسرعة حتى نستطيع أن نجعلها كحد أدنى لأجور عمال الصناعة على أن نضع فى اعتبارنا تباين المناطق واختلاف المهن وتنوع الصناعات .

" أما ساعات العمل فأذكر ولا شك أن السيد الوزير يذكر أيضا أن القانون المحدد لها صدر فى سنة ١٩٢٣ ، أى مضى عليه ما يقرب من ربع قرن دون أن نتناوله يد الإصلاح بالتعديل أو التغيير . أن القانون يقرر عدد ساعات معينة للعمل اليومى وهى تمتع ساعات طوال الأسبوع وتشهد الاتفاقيات الدولية ومنظمة العمل الدولى أن مصر لم تراعى تقرير راحة أسبوعية لعمال الصناعة والتجارة . ونحن مستعدون أن نعمل - إذا ما دعا دأى الوطن أو اقتضت ذلك أوضاع طارئة - مائة ساعة أو مائتى ساعة أو الأربع والعشرين ساعة يوميا ...

" أما فى الظروف العادية وفى مصر ، وفيها من يخكو البطالة فإن تخفيض ساعات العمل بالنسبة لعمال الصناعة والتجارة كغليل باستيعاب عدد كبير من المتعطلين اعتقد أن الوقت قد حان لتعيد النظر فى ذلك القانون الذى مر عليه نحو ربع قرن من الزمان دون أن تمسه يد التعديل والتغيير ."

هكذا أخذ أنور سلامة رئيس اتحاد عمال مصر يعلن فى مجلس الأمة مطالب عمال مصر ... وقد بدأها بمطلب يطلب فيه تحديد حد أدنى للأجور يضمن حياة تليق بالإنسان بدلا من الحد الأدنى القديم المحدد بـ ١٢ قرش صاغ !! ؛ وكان المطلب الثانى متعلق بتحديد ساعات العمل والذى حدد منذ ربع قرن على نحو لا يتفق مع التحديد الدولى لساعات العمل مع تحديد الراحة الأسبوعية للعمال .

واصل أنور سلامة حديثه أمام مجلس الأمة صائغا لبرنامج مطالب الاتحاد العام للعمال :

١ - إعتبار قانون التأمين والادخار بداية للتأمين ضد البطالة والمرض والإصابات وأن يتطور ليأخذ شكل معاشات فى حالتى المعجز والشيخوخة . وإن يعم تنفيذ هذا القانون على عمال الزراعة ..

٢ - تعديل قانونى الأحداث وتشغيل النساء اللذين صدرا منذ ربع قرن دون أن يشملهما أى تعديل .

٣ - بعد أن ثبت أن التكميم لم يصدر أى قرار واحد بأحقية العمال فى ملاوة أو زيادة فى الأجر ، ألا يمكن تقرير حق التوقف لكل من جانبى النزاع ، حتى تسود قاعدة عقود العمل المشتركة والتى لا يمكن أن تؤتى ثمارها فى ظل التكميم الإجبارى .

٤ - ضمان الحصانة للنقابيين ، وتقدير حق التفرغ لهم وعدم فصل أعضاء مجلس النقابة إلا بعد أن تلجأ المؤسسة إلى القضاء .

٥ - منح العامل فترة اختبار واحدة لمدة لا تزيد على شهر ، مهما تعدد أصحاب العمل .

٦ - تركيز كل ما يتعلق بالعمال في وزارة واحدة هي وزارة الشئون الاجتماعية ، وأن يكون العمال أعضاء في المجالس التي تبحث مشكلاتهم .

٧ - توحيد قوانين العمل بعد بحثها ودراستها في قانون واحد .

كانت هذه هي مجموعة من المطالب الرئيسية التي قدمها رئيس الاتحاد العام لعمال مصر إلى مجلس الشعب - والتي تعتبر أول إعلان من قبل الاتحاد عن برنامج له ، لم يسبق له أن صاغه في لائحته أو قدمه لأول اجتماع تأسيسي للاتحاد في ٣٠ يناير ١٩٥٧ إذا اعتبرنا مثل هذا الاجتماع اجتماعا تأسيسيا !!

ثم يتحدث محمد كمال مروان ، فيقدم هو الآخر مجموعة من المطالب العمالية التي يمكن أن يستكمل بها البرنامج الذي قدمه أنور سلامة :

١ - المطالبة بتنفيذ أحكام الدستور وقانون النقابات فيما يختص بانعقاد الجمعيات العمومية . *

٢ - تعميم جهاز التفتيش في جميع المديريات للتأكد من أن جميع القوانين العمالية منفذة
٣ - العمل على تطبيق قانون النقابات - في مادتيه ٣٣ ، ٣٤ ، على هذه المنظمات التي تستعمل الاسم النقابي في نشاطها ، وذلك منعا لتفتيت الوحدة وبعبثة الجهود . ولأن وجودها غير القانوني يبعث على المنازعات . **

وهكذا بإضافة المطالب الثلاثة التي قدمها محمد كمال مروان عن حرية ممارسة النشاط النقابي واستقلاليتها عن السلطة الإدارية والبوليسية إلى المطالب الثمانية التي قدمها أنور سلامة رئيس الاتحاد العام للعمال يمكن أن نعتبر هذه المطالب برنامجا من عشر نقاط (أو إحدى عشرة نقطة) للاتحاد ، وفي هذه المرحلة أعلن التزامه بالنضال من

* أقار بذلك محمد كمال مروان إلى المادة ٤٦ من دستور ١٩٥٦ والتي نصت على : للمصريين حق الاجتماع في هدوء غير حاصلين سلافا ، ومن حاجة إلى إخطار سابق . ولا يجوز للبرليس أن يحضر إجتماعاتهم . والاجتماعات العامة مباحة ، والمراكب والتجمعات مباحة في حدود القانون على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب .

** يقصد محمد كمال مروان بالمنظمات التي تستعمل الاسم النقابي لمسعى بالروابط ، والتي أبقي عليها كمنظمات نقابية بديله ليستعان بها على محاربة الوحدة النقابية في الاتحاد العام للعمال ، وكانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ نصت على : مادة ٢٤ يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة (العيس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه) كل شخص معين أو منتخب لإدارة شركة أو جمعية أو جماعة أو رابطة أو هيئة أو غير ذلك أطلق عليها في مكانيات أو في لوحات أو في إعلان أو في إشارة أو في بلاغ موجه إلى الجمهور باسم نقابة أو اتحاد أو اتحاد هام أو زائل اعمالا نقابية وكان ذلك بالمخالفة لأحكام هذا القانون ويحكم أيضا بمصادرة الأشياء موضوع الجريمة وكذلك الأموال التي تكون قد جمعت ويحوز الحكم بإغلاق المكان المتخذ مقرا للجهات المذكورة .

أجل تحقيقها لينالوا حقوقهم الطبيعية العادلة . وهو ما أشار إليه في مقدمة لائحة " الاتحاد العام المصري للعمال ...

وشهدت الجلسة نفسها - وللمرة الأولى في تاريخ الحياة النيابية - إنحياز نواب آخرين إلى جانب الحركة العمالية ومطالبها :
فيقول النائب / محمد عبد المنعم طاهر :

" تكلم السيد أنور سلامة عن المادة الثالثة من قانون عقد العمل الفردي المعد بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٤ ، والخاصة بإيام الراحة للعمال ونحن نطالب بأن توفر للعمال حياة اجتماعية عادلة ، فأكثر العمال يقضى ٥٢ يوما في السنة في راحة ولا يتقاطعون عنها أجرا تستقيم معيشة عامل لا يتقاضى عن سبع حياته في العمل أجرا ، إن هذا نقص في قانون عقد العمل الفردي يجب استكماله وإننى كذلك أطلب بتعديل أجر العامل في أيام العطلات الرسمية ."

أما النائب عبد الصمد محمد عبد الصمد ، فيفجر قضية أجور العمال الزراعيين وأن أجر العامل الزراعى ما زال سبعة قروش ولم يصل أجره إلى ثمانية عشر وحالته أسوأ بكثير من حالة العامل الصناعى . *

أما النائب الدكتور محمد أبو زيد توشى ، فيقول للوزير كثرت شكاوى عمال المحلات التجارية في الأقاليم من عدم تنفيذ قانون العمل بالنسبة لساعات العمل والراحة الأسبوعية ...

ويبرز كذلك واحد من أعضاء المجلس معبرا عن آراء الرأسماليين الذين يرون أن مشكلة رفع مستوى معيشة العمال إنما تكون بإعلان الحرب على الشاى والذي يضعف سواعد العمل ويأتى على قواه - وكان هذا النائب هو سيد جلال ...

أما النائب إسماعيل نجم ، فقد تحدث عن " افتئات أصحاب الأعمال على العمال وذلك لفصلهم من العمل بدون مبرر . " ثم يتحدث عن المادة ٢٩ مكرر من قانون عقد العمل الفردي والذي بمقتضاه يلجأ العامل المفصول تعسفيا إلى القضاء - عن طريق مكتب العمل - فيقول : " يؤسفنى أن أقرر أن تجاربنا القضائية اليومية قد أثبتت أن هذه المادة لم توفق إلى الغرض المنشود منها ذلك أنه يحدث أن يفصل رب العمل العامل دون مبرر فيلجأ هذا العامل إلى مكتب العمل شاكيا ولكن مكتب العمل يرفض الأمر - بعد تقديم الشكاوى - إلى المحكمة التى لاتتقيد بدورها بالموعد المنصوص عليه في المادة ولذلك تسفر النتيجة عن أحد احتمالين :

" إما أن ترى المحكمة أن فصل العامل جاء تعسفيا فتتقاضى بوقف قرار الفصل وإما أن تراه فصلا له مايبرره فتتقاضى برفض الطلب وفى كلتا الحالتين سيضار العامل لأنه في

* في هذا الوقت الذى كان ما زال فيه الحد الأدنى لأجر عامل الصناعة ١٢,٥ قروش !!

العالة الأولى يحدث أن تعدد المحكمة مهلة معينة للفصل في الدعوى ولكن المؤسسة التي يتبناها العامل تؤجل الدعوى مرارا فيطول أمدها وينتهى الأمر بالعامل إلى أن يقبض أجر شهرين أو ثلاثة أو أربعة ، يكون العامل أثناء نظر الدعوى والحكم فيها الذي قد يستغرق سنة أو سنتين قد باع متاعه واستدان ، وبينما تراود نفسه الآمال لكسب هذه القضية ينتهى الأمر بأن يحكم له بتعويض لا يضمن ولا يقضى من جوع .

وطالب النائب إسماعيل النجم بتعديل المادة ٢٩ مكرر بما يحتم الفصل في الدعوى على وجه السرعة وأن يقضى في حالة وقف الفصل بعودة العامل إلى عمله وعندما انتقل النائب نفسه للحديث عن خدَم المنازل وما يقع عليهم من مظالم وضرورة منحهم التنظيم النقابي قبول بصفة .

[لقد تمكن الاتحاد المصري العام للعمال من أن يجعل الحديث عن العمال لأول مرة في تاريخ الحياة النيابية في مصر حديثا مهما ، يلقي تأييد ومساندة النواب فيبر العماليين الأمر الذي ملى أن ما قلنا إنه برنامج للحركة النقابية قد حظى بتأييد واسع النطاق ، وأن مثل هذا التأييد كان له كبير الأثر على المراحل القادمة بالنسبة لنظرة النظام إلى العمال وركبتهم النقابية ، وأنه ما ضاع حق وراه مطالب وهو ما قاله نائب عمال السكك الحديدية يوما أبو اليزيد يرسف معلقا على من قالوا يعد هذه الجلسة إن العمال قد بدؤوا يتحدون النظام !!!] .

تاسعا، الصراع يستمر داخل الحركة النقابية

لم يمه مجئ الاتحاد القومي ، واختفاء هيئة التحرير استمرار الصراع داخل الحركة النقابية وحيث كان لكل مركز من مراكز القوى امتداده داخل الحركة النقابية العمالية ، وقد انعكس ذلك في فبراير ١٩٥٨ على إعادة تشكيل هيئة المكتب التنفيذي لتصبح كالآتي (في ٢٥ فبراير) : ١- أنور سلامة رئيسا ، ٢- أحمد فهيم نائبا للرئيس ٣- محمود إبراهيم العجمي وكيلًا - محمد أحمد العقيلي (الشهير بكامل العقيلي) مكرتيرا عاما ٥- محمد أمين القرموطي مكرتيرا عاما مساعدا ٦- منصور عبد المظم منصور أمينًا للصندوق .

ولكن عام ١٩٥٨ شهد صراعا آخر بين جماعة العقيلي داخل الحركة النقابية وجماعة أنور سلامة ، وكان موضوع هذا الصراع التوجه للارتباط بالاتحاد الدولي للنقابات العره من طريق الارتباط بالاتحاد المهني الدولي للبتروول - واختيار أنور سلامة - نائبا لرئيس هذا الاتحاد الدولي والذي عرف بعلاقاته بالهستدروت الإسرائيلى ومناصبته لإسرائيل ضد الحقوق العربية وبلغ الصراع أشده على مائدة مجلس إدارة الاتحاد عندما رفع العقيلي مسدسه وقال إن من ينضم إلى هذا الاتحاد لا يستحق غير طلبة من هذا المسدس وبدأت تتشكل جبهة واسعة من النقابيين نشطت ضد الانضمام للاتحاد العر أو للاتحادات الدولية

التابعة له ، ووزع بيان وقع عليه عدد كبير من النقابيين منهم نقابيون من العاملين بالبتترول ، كما وزع بيان باسم العمال الأحرار [عرف بعد ذلك أنه صادر عن مكتب العمال القديم] .

وفي ذلك الوقت امتنع أنور سلامة عن الحضور إلى مكتبه في الاتحاد وتولى أحمد فهيم إدارة شئون الاتحاد لمدة طويلة ، وأصدر مكتب نشر الثقافة العمالية كتيباً من مؤامرات الاتحاد الحر ضد عمال أفريقيا والعمال العرب من تأليف محمود المجسى السكرتير العام للاتحاد العام المصري للعمال وعبد المنعم الغزالي المسئول عن مكتب نشر الثقافة العمالية ...

وقد جاء في مقدمة هذا الكتيب :

" حقاً إن الاتحاد الحر لم يعد له مكان في بلادنا ، ولكنه مازال يتأمر ويتآمر على وحدة العمال في أفريقيا وآسيا وفي البلاد العربية . ولقد وضع خطة متكاملة في مؤتمره الخامس المنعقد بتونس في يوليو سنة ١٩٥٧ لمحاربة شعار وحدة عمال آسيا وأفريقيا ومحاربة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ... وهذه الخطة يجب أن ننظر إليها كجزء من المؤامرة الأمريكية التي تدبر اليوم ضد القومية العربية ... التي تدبر ضد استقلال بلادنا ، وباعتبارها امتداداً لشروع أيزنهاور ... لذا فإن نضالنا ضد المؤامرة الأمريكية .. وهذا الكتاب الذي تقدمه اليوم هو مساهمة متواضعة في هذا النضال وفي تنوير الرأي العام العمالي الحقيقية نشاط الاتحاد الحر في أفريقيا والبلاد العربية ... "

وختم الكتيب بالمبارات التالية :

" ... إن الخطر الذي يهدد البلاد العربية اليوم - ويهدد سلام العالم كله إنما يوجب على الحركة العمالية - في أفريقيا والبلاد العربية - أن تزيد من نشاطها ضد سياسة الاتحاد الدولي للنقابات الحرة والسياسية الانقسامية والمعادية لحركة التحرير الوطني والسلام العالمي ... "

" ... أن يعملوا على ربط كفاحهم من أجل رفع مستوى المعيشة بنضالهم من أجل التحرير الوطني والسلام العالمي ... "

" ... أن يدعموا نضالهم من أجل وحدة عمال أفريقيا هذه الوحدة التي يهددها بخطر نشاط الاتحاد الحر ودولاراته ، هذه الوحدة التي أصبح تحقيقها شرطاً أساسياً لتحقيق وحدة عمال آسيا وأفريقيا ... "

" ... أن يدعم العمال العرب اتحادهم ويزداد ارتباطهم به مادياً وأدبياً ، وأن يحشدوا جماهير البلاد العربية خلفه ... "

" ... أن يتحفظ العمال الأفريقيون لسياسة الاتحاد الحر التي تحاول هزل الاتحادات الأفريقية من الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والتي تهدف إلى إثارة تناقضات

ثانوية بين الاتحادات وبعضها وفى داخل الحركات النقابية فى كل بلد على حدة يتناسى العمال عدوهم الأساسى الاستعمار ... *

وظلت هذه " الواقعة " مع الاتحاد الدولى للنقابات الحرة لها تأثيرها على أية محاولات من قبل الاتحاد الحر للتسرب إلى الحركة النقابية لمدة طويلة ، وأن ينظر النقابيون المصريون بنظرة ملؤها الشك فى هؤلاء الذين يتعاونون مع اتحاد العمل الأمريكى .

عاشرا ، التطور فى تشريع النقابات

وتشريعات العمل

فى ١٩٥٧ كان قد أعد مشروعا جديداً لقانون العمل يوحد كافة القوانين العمالية الصادرة فى مصر ، ويلبى رغبات العصر والحركة النقابية العمالية فى تعديل الكثير من القوانين التى يرجع صدور البعض منها إلى ربيع قرن مضى ... ولكن الوحدة المصرية السورية (٢١ فبراير ١٩٥٨) أجلت صدور هذا القانون حتى يراجع المشروع ليتضمن من الأحكام والنصوص ما يحقق المزيد من الحقوق تعبيراً عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة الوحدة ... وقد صدر هذا القانون فى السابع من ابريل ١٩٥٩ وقد استجاب هذا القانون لمطلب القيادات النقابية فى اجتماعها التأسيسى فى الأخذ بتنظيم نقابى يقضى على تفتيت القوى ويعبثتها .. فكان أن أخذ هذا القانون بتنظيم نقابى أقرب إلى التنظيم النقابى الصناعى ...

ولم يوحد هذا القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ قواعد العمل فقط بل إنه :

- ١ - سوى بين الرجل والمرأة فى الأجر .
- ٢ - جمع بين العامل والمستخدم فى عضوية نقابة واحدة ، ولم يفرق بينهما فى احتساب مكافأة نهاية الخدمة .
- ٣ - خفض ساعات العمل إلى ثمانى ساعات .
- ٤ - قرر حماية الأحداث والأطفال فرفع سن التشغيل للحدث إلى اثنتى عشرة سنة ليتمكن من إنهاء مرحلة التعليم الابتدائى .
- ٥ - أظّل القانون بحمايته عمال المنشآت الصغيرة مهما كان عدد عمالها .
- ٦ - أنقش فترة الإختبار إلى ثلاثة أشهر .

* مائند أن نشير إليه هنا - أنه فى عام ١٩٦٩ ونتيجة اتساع النضال النقابى العالمى من أجل الوحدة ، واتساع العمل المشترك بين النقابات الأوروبية المنتمية للاتحاد الدولى للنقابات الحرة وبين تلك المنتمية للاتحاد العالمى للنقابات فى المواجهة مع الحركات متعددة الجنسية فإن اتحاد العمال الأمريكى انفصل من الاتحاد الدولى للنقابات الحرة وبدأ يمارس نشاطه الدولى مستقلاً ، ومن هذا النشاط الدولى المستقل أنشاء المركز الأمريكى الأمريكى للعمال .

٧- زاد مكافأة العامل في حالة الإستقالة .

٨- أطال مدة الإجازة المرضية إلى ١٨٠ يوما .

٩- كما زاد أجر الإجازة المرضية .

١٠- زاد مدة إجازة المرأة العاملة بعد الوضع وأجرها .

١١- وفي مجال علاقات العمال الجماعية :

١- أدخل نظام لجان التشاور واللجان المشتركة التي تضم ممثلين للعمال وأرباب الأعمال .

ب- أخذ بنظام لجان للتوظيف والتخديم ولجان التدرج والتدريب المهني .

ج - أخذ بنظام اللجان الاستشارية على مستوى المنشأة وعلى مستوى الصناعة ولجان تحديد الأجور [وهذا نظام لم يطبق] .

وقد استفاد أصحاب الأعمال من عمومية النصوص في هذه المجالات فخلصوا من العمال تحت التمرين كما إن عدم مباشرة لجان الأجور مهامها أضرباً بالعمالين ، حيث لم يتم تحقيق التوازن بين الوظائف والأعمال المختلفة وبين الأجور ولا بين الأجور ونفقات المعيشة

وضع النقابات في القانون ٩ لسنة ١٩٥٩

أفرد المشرع باباً خاصاً في قانون العمل الموحد هو الباب الرابع " في نقابات العمال " *

وأجرى هذا القانون مجموعة التعديلات على قانون النقابات :

أولاً : الأخذ بالنقابة الواحدة للصناعة أو المهنة ، مادة ١٦٠ - للعمال والعمال المتدرجين المشتغلين بمهن أو صناعات متماثلة أو مرتبطة ببعضها ببعض أو تشترك في إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابة عامة تعمل على رفع كفاءتهم الإنتاجية وعلى تمكينهم من الإسهام في التطوير الصناعي وتصور حقوقهم ومصالحهم كما تعمل على رفع مستواهم المادي والثقافي والاجتماعي .
" وتحدد مجموعات المهن والصناعات المشار إليها في الفقرة السابقة بقرار من وزير العمل " .

" وتسرى أحكام هذه المادة على خدم المنازل ومن في حكمهم " .

ثانياً : الفئات المحرم تنظيمها ! وفق المادة ١٤١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ - لا تسرى أحكام هذا القانون على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة إلا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية .

ثالثاً : عدل هذا القانون عن العضوية الإجبارية في حالة إذا ما وصل المشتركين في نقابة المنشأة ثلاثة أخماس العاملين - وكانت هذه العضوية الإجبارية مقررة بحكم القانون

* دليل العمل - ١٩٦٨ - صابر من وزارة العمل ص ٤٢ إلى ٤٩ وعدل بالقانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ .

٣١٩ لسنة ١٩٥٢ ، وهو أمر كان منتقداً من الكثيرين في الداخل والخارج وخاصة في منظمة العمال الدولية .

وأياً : وعلى غير ما فرض على الحركة النقابية من نقابات ضعيفة ومفككة وفق قانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ ، فإن القانون ٩١ عالج هذا الوضع وحقق وحدة النقابة ، لتتمكن من أن تنجز واجباتها على نحو مفيد ، وهرم تكوين أكثر من نقابة واحدة لعمال ومستخدمى المهنة أو الصناعة الواحدة .

خامساً : أوجب هذا القانون فى المادة ١٨٢ أنه للنقابات المكونة طبقاً لأحكام هذا القانون أن تكون فيما بينها اتحاداً عاماً يرمى مصالحها المشتركة ويوجهها توجيهها موحداً لزيادة الإنتاج والمساهمة فى إنتاج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ورغم أن هذه المادة قد نصت على أن الاتحاد يسير فى أعماله طبقاً لنظامه الأساسى (الفقرة الثانية) ونصت فى الفقرة الثالثة من نفس على أن تكون للاتحاد شخصية الاعتبارية فإذ الفقرة الثانية نصت على ... ويكون للاتحاد تمثل النقابات فى الجمعية العمومية للاتحاد بالشروط والأوضاع التى يحددها قرار من وزير العمل ...

سادساً : قرر هذا القانون حماية أموال النقابات باعتبارها أموالاً عامة - المادة ١٧٨ سابقاً : سمح هذا القانون بالتفرغ النقابى وفق المادة ١٨٥ ، فوفق هذه المادة تحتفظ المنشأة للعامل المتفرغ أثناء مدة تفرغه بما يستحقه من ترقية وعلاوات كما لو كان يدرى عمله فعلاً وتمتد مدة التفرغ ضمن مدة خدمته ... ويعتبر العامل معاراً للنقابة مدة تفرغه ...

إن ما جاء به الباب الرابع من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٢ من مكاسب للتنظيم النقابى العمالى منعت تفتت أو تبعثر قواه فقد لاحظ النقابيون أن التطبيق العملى قد كشف عن مجموعة من الخصائص منها : ١ - استمرار حرمان موظفى الحكومة من حق تكوين نقابات لهم . ٢ - جعل العمل النقابى فى المستويات القيادية حكراً على قلة من القيادات وذلك بسماعه بالجمع بين عضوية مجلس إدارة اللجنة النقابية والنقابة الفرعية والنقابة العامة والمجلس التنفيذى للاتحاد . وقد أضر ذلك كثيراً بالعمل النقابى ، وكما أنه لم يفتح الباب أمام القيادات الناشئة أن تأخذ فرصتها لتدريب على القيادة . ٣ - حرمان اللجان النقابية من شخصيتها الاعتبارية ، الأمر الذى فرض عليها الرجوع فى كل صغيرة وكبيرة إلى النقابة العامة . وأصبحت بذلك " إدارة " تابعة لمجلس إدارة النقابة العامة !! ٦ - اقتصر التفرغ النقابى على أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة والنقابات الفرعية دون اللجان النقابية ومنها لجان نقابية كبيرة تزيد عضويتها على بضعة آلاف . ٧ - أن التنظيم النقابى الصناعى قد أخذ بالتنظيم الرأسى مهملاً تماماً مستويات التنظيم الأدنى والنسب يجب أن تكون هى الأخرى مستويات تابعة من القاعدة ولها حقها فى المشاركة فى اختيار

المستويات الأعلى في جميع مراحلها ، والمشروع لاشك قد أخذ بالتنظيم الرأسي دون الأدنى لأنه كان يخشى في ذلك الوقت من قيام تنظيم نقابي تعدد فيه الديمقراطية في كل المستويات ولا تحكم المستويات الأدنى بقرارات علوية فقط دون إبداء الرأي فيها من خلال هذه المستويات وأن تكون المستويات الأدنى هي كذلك هيئات رقابة منتخبة للرقابة على تصرفات الهيئات العليا بدلا من إستمرار الرقابة من خارج التنظيم النقابي بواسطة الهيئات الإدارية والأمنية . ٨ - تحريم الاشتغال بالمسائل السياسية على التنظيم النقابي الأمر الذي يمنع التنظيم من المشاركة في قضايا الوطن بموقف مستقل ، وأصبح محكوما على النقابات أن تستمر تابعه لمركز القوى هذا أو ذاك .

وقبل أن نختم هذه الفقرة الخاصة بالتشريع عام ١٩٥٩ - فإننا لابد وأن نذكر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية ، فقد كان إنجازا هاما جمع قوانين التأمينات الاجتماعية في قانون واحد ، وأنشأ مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، التي أوكل إليها مسئولية الحماية التأمينية الشاملة والتي ولأول مرة طبقت أنظمة المعاشات فعلا ، حيث تقرر معاشات اختيارية للشيفوخة وأخرى إجبارية في حالات المعجز والوفاة وإصابات العمل التي يتخلف عنها معز كلّي أو جزئي .

وحلت هذه المعاشات محل مكافأة الدفعة الواحدة والتي كانت تصرف للمعامل أو أسرته ويصبحون بلا مورد بعد إنفاذها . . .

وألزم القانون جميع أصحاب الأعمال بالاشتراك في المؤسسة .

الحاصل عشر ، مصر والاتفاقيات الدولية

حتى عام ١٩٥٩ صدقت مصر على سبع عشرة اتفاقية من اتفاقيات العمل الدولية . نخص بالذكر منها الاتفاقية ٨٧ حول الحركة النقابية وحماية التنظيم والصادرة في ١٩٤٨ وقد وقعت عليها مصر عام ١٩٥٧ والاتفاقية ٩٨ وموضوعها تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية وصدقت عليها مصر عام ١٩٥٤ .
أولا الاتفاقية ٨٧ :

القاصة بالعريّة النقابية وكفالة الحق النقابي *

المؤتمر العام لهيئة العمل الدولية :

المنعقد في سان فرانسيسكو في دورته الواحدة والثلاثين في ١٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٨ بدعوة من مجلس إدارة مكتب العمل الدولي . .

يما أنه اعتزم الأخذ بمقترحات معينة خاصة بالعريّة النقابية وكفالة الحق النقابي وهو الموضوع السابع في جدول الأعمال . .

* الهامّة العربيّة - الأمانه العامّة - إدارة الشؤون الاجتماعيّة والصميّة - إتفاقيات العمل الدوليّة - ١٣٧٩

١٩٥٩ - القاهرة ص ٧٧٤

وبما أن ديباجه دستور هيئة العمل الدولية تنص على الاعتراف بمبدأ الحرية النقابية كأساس لتحسين شروط العمل والاستقرار والسلام . .
وبما أن إعلان (فيلادلفيا) يؤكد أن حرية التعبير والحرية النقابية ضرورة للمتقدم المطرد .
وبما أن مؤتمر العمل الدولي قد أقر بالإجماع في دورته الثلاثين المبادئ التي ستقوم عليها أسس التنظيم الدولي .
وبما أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد أقرت في دورتها العادية هذه المبادئ ودعت هيئة العمل الدولية إلى الاستمرار في بذل الجهود لإقرار اتفاقية أو عدة اتفاقيات دولية في هذا الشأن . .
قد وافق في اليوم التاسع من تموز (يوليو) عام ١٩٤٨ على هذه الاتفاقية التي يطلق عليها (الاتفاقية وكفالة الحق النقابي لسنة ١٩٤٨ :

الباب الأول

الحرية النقابية

مادة [١]

يتعهد كل عضو من أعضاء هيئة العمل الدولية بتسرى عليه أحكام هذه الاتفاقية أن ينفذ الأحكام الآتية .

مادة [٢]

للعمال وأصحاب الأعمال بدون أى تمييز ، الحق في تكوين المنظمات التي يختارونها أو الانضمام إليها بدون حاجة إلى إذن سابق ، وذلك فقط في حدود القواعد المعمول بها في هذه المنظمات .

مادة [٣]

- ١ - لمنظمات العمال وأصحاب الأعمال الحق في إعداد نواحي تنظيمها الأساسية والقواعد الإدارية وانتخاب ممثليها في حرية .
- ٢ - تمتنع السلطات العامة عن أى تدخل من شأنه أن يحد من هذا الحق أو يعوق ممارسته القانونية .

مادة [٤]

لا يجوز أن تكون منظمات العمل وأصحاب الأعمال عرصة للحل أو لوقف نشاطها عن طريق السلطة الإدارية .

مادة [٥]

للمنظمات العمال وأصحاب الأعمال الحق في تكوين اتحادات أو اتعادات عامة والانتماء إليها ، كما أن لكل منظمة أو اتحاد عام الحق في الانتماء إلى منظمات دولية للعمال وأصحاب الأعمال .

مادة [٦]

تطبق أحكام المواد (٤ ، ٣ ، ٢) سالف الذكر على الاتحادات والاتعادات العامة للمنظمات العمال وأصحاب الأعمال .

مادة [٧]

لا يجوز أن يكون اكتساب منظمات العمال وأصحاب الأعمال أو اتعاداتهم العامة الشخصية القانونية خاضعا لشروط من شأنها أن تجعل تطبيق أحكام (٤ ، ٣ ، ٢) سالف الذكر محل جدل .

مادة [٨]

- ١ - يتمتع العمال وأصحاب الأعمال ومنظماتهم - عند تمتعهم بالحقوق الواردة في هذه الاتفاقية - باحترام القانون ، شأنهم في ذلك شأن الأشخاص والجماعات المنظمة .
- ٢ - يجب ألا يمس التشريع الوطني الضمانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية كما لا يجوز تطبيقه لطريقة تؤدي إلى ذلك .

مادة [٩]

- ١ - يحدد التشريع الوطني مدى سريان الضمانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على القوات المسلحة والبوليس .
- ٢ - طبقا للمبادئ المنصوص عليها في البند (٨) من المادة (١٩) من دستور هيئة العمل الدولية ، لا يؤثر تصديق أى عضو على هذه الاتفاقية في أى قانون أو حكم أو عرف أو اتفاق يمنح القوات المسلحة والبوليس ضمانات أكثر سخاء مما ورد في هذه الاتفاقية .

مادة [١٠]

يعنى في هذه الاتفاقية بكلمة « منظمة » أية منظمة للعمال أو أصحاب الأعمال تعمل على حماية مصالح العمال وأصحاب الأعمال .

الباب الثالث حماية الحق النقابي مادة (١١)

يتعهد كل عضو من أعضاء هيئة العمل الدولية الذين تسرى عليهم أحكام هذه الاتفاقية بإتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حرية العمال وأصحاب الأعمال في استكمال حقهم النقابي .

ثم يأتى الباب الثالث والباب الرابع من المادة (١٢) حتى المادة (٢١) بإجراءات خاصة بمجال التنفيذ وإجراءاته وأحكام نقض الاتفاقية .

وقد جاء الباب الرابع - فى نقابات العمال - من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبه أكثر من سبع عشرة حالة مخالفة لهذه الاتفاقية أعطيت فيها للجهة الإدارية ولوزير العمل سلطة - التدخل فى نشاط النقابة أو سلطة رسم اللائحة الخاصة بنشاط " المنظمة العمالية " أو سلطة إحالة أوراق للنقابة للمحكمة للحل أو سلطة الموافقة على ميزانية النقابة أو الإنفاق وقبول الهبات ... وهى كلها سلطات للجمعية العمومية " للمنظمة العمالية " وحدها وليس لغيرها ... وتعتبر كل مخالفة لنص من نصوص هذه الاتفاقية مخالفة للقانون ، باعتبار أن قواعد قانونية يجب احترامها بمجرد التصديق عليها ...

ثم الاتفاقية (٩٧) الخاصة بتطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية الصادرة بتاريخ ١٩٤٩ والتي صدقت مصر عليها عام ١٩٥٤ .

ويهمنا هنا أن نذكر صلب الاتفاقية - من المادة (١) حتى المادة (٥) ...

المادة (١)

١ - يجب أن تكفل للعمال وسائل الحماية ضد أعمال التمييز التى يقصد بها الحد من هريتهم النقابية فيما يختص بالاستخدام .

٢ - تتناول هذه الحماية بنوع خاص الأعمال التى ترمى إلى :

(١) تعليق استخدام عامل على شرط عدم الانضمام لنقابة أو التحنى عن عضوية نقابة .

(ب) فصل العامل أو الإضرار به بلى طريق آخر بسبب انضمامه للنقابة أو اشتراكه فى أى نشاط نقابي فى غير ساعات العمل أو خلال ساعات العمل برضاء صاحب العمل .

مادة (٢)

١ - يجب أن تتمتع منظمات أصحاب الأعمال والعمال بالحماية المناسبة من تدخل بعضها فى أعمال الأخرى ، مباشرة أو بواسطة مندوبيها أو أعضائها سواء كان هذا التدخل فى كيفية التكوين أو فى طريق السير أو فى الإدارة .

٢ - وعلى جه الخصوص يعتبر ضمن أعمال التدخل سالفة الذكر أى إجراء يقصد به التحريض على إنشاء نقابات عمالية يتسلط عليها صاحب العمل أو منظمة من منظمات أصحاب الأعمال أو يقصد به تأييد منظمات عمالية تأييدا ماليا أو غيره ، بغية وضع هذه المنظمات تحت رقابة صاحب عمل أو منظمة من منظمات أصحاب الأعمال .

مادة (٣)

يجب ، إذا مادعت الضرورة إلى لكل ، إنشاء هيئات رسمية تتماشى والظروف القومية ، بقصد ضمان حق التنظيم كما عرف فى المواد السابقة .

مادة (٤)

يجب اتخاذ الإجراءات الملائمة حسب الظروف القومية ، إذا مادعت الضرورة إلى ذلك ، بقصد تشجيع وتنمية وتطبيقي إجراءات واسعة المدى للتفاوض الاختيارى لمعد اتفاقات جماعية بين منظمات أصحاب الأعمال والعمل تهدف إلى تنظيم شروط العمل .

مادة (٥)

١ - يحدد التشريع الوطنى مدى تطبيق الضمانات المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية على القوات المسلحة أو على البوليس .

٢ - بالتطبيق للمبادئ المقررة فى البند الثامن من المادة (١٩) من دستور هيئة العمل الدولية لا يعتبر تصديق أى عضو على هذه الاتفاقية ماسا بأى قانون أو حكم أو عرف أو اتفاق قائم يعترف للقوات المسلحة وقوات البوليس بالضمانات المقررة فى هذه الاتفاقية ...

الأمر الذى يجتعلنا نذكر هذه الاتفاقيات الدولية ونحن نؤرخ للحركة النقابية هو أننا نريد رؤية تطور موقف السلطة وأصحاب الأعمال من الحرية النقابية ، وهل أدى التصديق على هذه الاتفاقيات إلى مراعاة الالتزامات الدولية وأن القوانين الخاصة بنقابات العمال تتفق أم تتعارض مع هذه الالتزامات - وحيث إن وزارة العمل ووزيها منذ إنشائها يملك من السلطات حيال النقابات الكثير وهى سلطات تتعارض مع التزاماتنا الدولية ..

والحقيقة الواضحة أنه منذ بداية التشريع النقابى الذى منح الطبقة العاملة الحق فى التنظيم سواء القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ أو القانون ٢١٩ لسنة ١٩٥٢ أو القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن هذه القوانين جاءت مخالفة لما جاء فى الاتفاقيات الدولية خاصة فيما يتعلق بتكوين منظمات عمالية حرة من كل قيد ولارقيب عليها إلا لجمعياتها العمومية وضمير هذه الجمعيات . وهو ضمير إختبر أكثر من مرة فكانت قراراته محاربة الفساد النقابى والأمثلة كثيرة ، وهو أمر لم يحدث فى ظل رقابة الإدارة والأمن ، وكانت كذلك قراراته فى المواقف الصعبة قرارات وطنية فى مواجهة أعداء الوطن .

الفصل السابع

من ١٩٦٠ - ١٩٧٣

بدأت هذه الفترة الممتدة من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٣ بسيادة

الاتجاه الحكومي والأمنى الذى يتعامل مع العمال بحذر وخوف شديدين ، صعبا عن استمرار تأثير العهد الملكى وطبقاته العليا من كبار الملاك ، ملاك الأرض ورأس المال ، لقد كان مقلط هؤلاء الخفى والمستخدم فيه بيروقراطيو الأمن والحكومة يقوم على تخويف ' ثورة ٢٣ يوليو ' من الطبقات الشعبية وخاصة الطبقة العاملة وذلك حتى لا يكون هناك اعتماد على الشعب المنظم فتكون هناك ثورة حقيقية تنهى عهد الظلم والمظالم ولذلك بدأت هذه الفترة بالنسبة للحركة العمالية بتكوين النقابات العامة التى سمح بتكوينها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، من أعلى أى يبدأ التنظيم من أعلى وليس من القاعدة فهو تنظيم مختارة قيادته (معينه) وعلى القاعدة أن تقبل هذه القيادة رغم أنفها .

وهكذا شكلت الـ ٥٩ نقابة عامة من الـ ٦٥ نقابة عامة التى حددها القانون ، وحتى عندما عدل الوضع بإصدار القرار ١٢٢ لسنة ١٩٦٠ موجبا تشكيل النقابة العامة من القاعدة ، فإن القيادات المعينة ظلت كما هى على رأس النقابات العامة ومنها تشكل أول مؤتمر وفق القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ لاختيار قيادة جديدة للإتحاد وحيث اختيرت هذه القيادة بالتزكية برئاسة أنور سلامة - الذى ظل مكونا من رئاسة الإتحاد منذ عام ١٩٥٨ . قد جاء تشكيل هذه الدورة الثانية على النحو التالى : ١ - أنور سلامة ونيسا ٢ - أحمد فهيم هيد المعطى نائب رئيس ٣ - هيد الرحيم هز الدين - وكلا ٤ - عبد اللطيف بلطية سكرتيرا للمجلس والمؤتمر ٥ - على السيد على سكرتيرا للعلاقات الخارجية ٦ - سيد بدوى قنديل سكرتيرا للشئون الداخلية ٧ - محمد أحمد إسماعيل سكرتيرا للشئون الإحصاء ٨ - هيد الحى همام سكرتيرا للشئون المالية والإدارية ٩ - سعد محمد أحمد سكرتيرا للشئون الثقافية ١٠ - أحمد هيدر مهنز سكرتيرا للشئون الاقتصادية ١١ - هيد العزهن مصطفى سكرتيرا للشئون الاجتماعية ١٢ - سعد أحمد الملقبى سكرتيرا للشئون القانونية وأعضاء : ١٣ - محمد أحمد أبو خليل ١٤ - صلاح الدين غريب ١٥ - على خلفد ١٦ - محمد ميسوى ١٧ - عباس محمود إبراهيم ١٨ - أحمد هيد الله خليل ١٩ - محمد مصطفى سليمان ٢٠ - حسين محمد خليل (الشهير بحسن اليومى) ...

وتميزت هذه الفترة ابتداء من أغسطس ١٩٦٠ بتوجه النظام إلى تأميم المصالح الأجنبية والأسمالية الكبيرة المتحالفة مع رأس المال الأجنبى - واستمرت هذه العملية حتى ١٩٦٤ ، منتشرة بذلك قطاعا عاما ملوكا للدولة ومعلنة عن توجه نحو الاشتراكية ...

وقد انعكس ذلك - وكما سنرى - على وضع الحركة النقابية وإحداث تغييرات فى بنيتها التنظيمية على غير ما كان الوضع عليه فيما جاء به القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ...

وإذا تمتد هذه الفترة موضع الدراسة حتى عام ١٩٧٧ فإنها الفترة التى شهدت عدوان ١٩٦٧ وماتبه من هزيمة انعكست على الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصرى ، وهى فترة فى نهايتها عام ١٩٧١ بداية " النكسة " الداخلية الحقيقية ... وإن كانت قد شهدت فى الوقت نفسه بداية نزوح مرحلة إعادة بناء القوات المسلحة التى وضعها عبد الناصر عقب الهزيمة لاسترداد ما أخذ بالقوة ، بالقوة .

إنها فترة غنية بالتطورات بالنسبة لتاريخ الحركة النقابية العمالية المصرية وكما أن المؤرخ العمالى يكتب تاريخها من خلال معاصرتة لأحداثها وأحيانا مشاركته فيها فإننا سنجد أيضا القيادات النقابية العمالية لها دورها إسهاما فى تقييم المرحلة وخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ - ويأتى ذلك على هيئة الشهادات الواقعية التى كانت مجلة الطلبة قد استطلعت بها رأى عدد من النقابيين فى الأحداث * ...

وسيكون عام ١٩٧٣ هو نهاية لفترة ؛ وبداية لفترة أخرى تبدأ فى ١٩٧٣ .

أولاً ، التأميم ومعارف بقوانين يوليو الاشتراكية

المكاسب العمالية ...

قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وبعدها - حتى ١٩٥٦ - كان بمصر قطاع هام ، ولكنه كان منحصرأ فى نطاق ضيق ومحدود ، فى الحدود التى يكون فيها فى خدمة المشروع الاستعمارى والاقتصادى والرأس المالى الكبير ... أى حيث تتحمل الدولة عبء المشروع الذى لا يمكن أن يتحملة رأس المال الأجنبى لأنه فى غالب الأحوال يكون فى تنفيذ خسارة ووفق السياسة الاستعمارية فلتتحمل الدولة هذه الخسائر لصالح المشروع الأجنبى .

فمثلا : كان وجود سكك حديدية لنقل محصول القطن من أنحاء البلاد إلى ميناء التصدير ضروريا ويحقق مصلحة كبار ملاك الأرض والاستعمار البريطانى ، وهذه السكك الحديدية مشروع يتكلف الكثير (وكذلك يخسر الكثير ، إذا يكون هذا المشروع ملكا للدولة ، قطاعا عاما ، فى خدمة الإستعمار وحلفائه من كبار الملاك والرأسماليين) .

مثال آخر : مشروعات الرى والصرف ، ومايتصل بها من خدمات زراعية واستصلاح أراضى ... وحيث كانت الحكومة فى خدمة مصالح كبار الملاك مصريين وأجانب ... فترة الثوابية شقت لخدمة منطقة شاسعة كانت كلها مملوكة لملاك كبار ولشركات أجنبية ... وحتى لو استصلحت الحكومة أراض فإنها تبيعها لطبقة كبار الملاك بأبخس الأثمان .

*هى شهادات كان للمؤلف دور فى الحصول عليها والتعليق عليها كذلك . الملحق التاسع تعليق على الشهادات الواقعية - نوفمبر ١٩٦٨ .

وعندما كان تدخل الدولة وتملكها لمشروع هدفه المعلن تقديم خدمة عامة فإن كان يخدم الطبقات المسيطرة . . . فيترك التمليف الزراعى مثلاً ، والذي كان هدفه المعلن خدمة الزراع الذين لا تقرضهم البنوك التجارية - كان يضع كل موارده فى خدمة كبار الملاك وهى لا يقرض إلا مالك أرض أو مزارعاً يضمنه مالك الأرض - وكان ذلك يعنى أن السلف الزراعى تمنح للملاك والذين كان يستخدمونها فى شراء محاصيل الفلاحين مقدماً وبأسعار بخسة جداً ليحققوا أرباحاً رهيبة عالية جداً . . . وحتى عندما سعى بأنه بنك تعاوتى ، كان التعاوتون يعنى أن يؤسس السادة من كبار الملاك جمعيات تعاوتية من خدمهم ليستعملوا من الباب الخلفى على كل المزايا التى أعلن أن المزارعين التعاوتيين سيوفدون منها .

إذن كان هناك قطاع عام قبل الثورة ولكنه كان دائماً قطاعاً تقيم الحكومات بأموال الشعب ليكون فى خدمة كبار الملاك من إقطاعيين وشركات استعمارية أجنبية . . . وجاءت الثورة - وواجهت تحالف كل هذه القوى ضدها ومحاولتها منعها من أن تكون القوة القادرة على ترجيعه مدفعيتها الثقيلة ضد قوى الاستغلال كائناً ، والأجنبية (الاستعمارية) والعملية المتحالفة تحالف المصلحة مع الأولى .

وكان للثورة طريقها فى التعامل مع هذه القوى لقصصتها أجنحتها ، فكان إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، ودخلت الدولة ميدان الإنتاج بهدف التنمية ، فكان البدء فى مشروع الحديد والصلب ، وشركة كيما ، وشركة سيماف لتصنيع عربات السكك الحديدية ، ثم قام البنك الصناعى وشارك فى مشروعات أخرى مثل الخزف والصينى وشركة تنمية الصناعات الكيماوية ، وكانت المصانع العربية بداية إقامة صرح مجموعة صناعات تملكها الدولة . . .

ولكن رأس المال الأجنبى ومعه رأس المال المحلى الكبير وكبار الملاك قد تخوف من هذا التوجه لحكومة الثورة . . . فبدأت المعارك الفقية والعننية - معركة تمويل المد العالى مثلاً - وانتهت مجموعة المعارك تلك بإعلان القيادة الحقيقية لهذه الثورة معتمدة على تأييد الشعب لها أكبر هجمة فى تاريخها على امبراطورية من امبراطوريات الاستعمار القديم - قناة السويس ، فكان تأمين الشركة الدولية لقناة السويس ، وتلاها العدوان الثلاثى ، وبعد هزيمة بدأت عمليات تصدير واسعة للمرافق المملوكة للأجانب . إلى أن جاء عام ١٩٦٠ - أغسطس - حيث إعتمدت تنمية خمسية من ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، باعتبارها مرحلة أولى من خطة عشرينية هدفها مضاعفة الدخل القومى مع توجيه اهتمام خاص للتصنيع وكانت هذه الخطوة تعتمد أساساً على القطاع الخاص فى التنمية ، ولكن سريعاً ما وجد الفكر الثورى داخل قيادة يوليو أن الأمر يتطلب التوجه إلى إحداث تغييرات جذرية اقتصادية بعد أن أحجم رأس المال الخاص عن المساهمة فى الخطوة ، وحيث اتضح أنه يريد الاستفادة

منها لصالحه وأنه لو ترك له الأمر لحدثت خلخلة كبيرة في موازين القوى لصالح طبقات الملك وخاصة لصالح هؤلاء المصدرين والمستوردين والعاملين في قطاع المقاولات وانخفضت الأجر والمرتبات بمعدلات كبيرة ولذلك ولأسباب كثيرة أخرى لصالح البناء الوطنى شهد عام ١٩٦٠ بداية اجراءات غيرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تغييرا جذريا ...

عام ١٩٦٠ شهد نقل ملكية البنك الأهلى وبنك مصر إلى الدولة ، وكان تأميم بنك مصر لا يقل أهمية في المجال الداخلى عن تأميم قناة السويس ، فبنك مصر كان يمثل ٤٠ ٪ من نشاط البنوك التجارية وليس ذلك فقط إنما أكبر شركة قابضة وقتها تسيطر على أكثر من عشرين شركة منها عمالقة النسيج .

وتوالى الإجراءات فكان نقل التزامات شركات النقل بالسيارات بالقاهرة إلى مؤسسة النقل العام بالقاهرة ، ثم إسقاط التزام شركة الترام البلجيكية ثم تأميم استيراد الأدوية . ثم تأميم المصالح البلجيكية وعلى رأسها البنك البلجيكي وشركة مصر الجديدة ومجموعة الشركات التابعة لها ، وكان ترتيب المصالح البلجيكية هو الثالث بين المصالح الاستعمارية في مصر . وهرم استثمار رأس المال الأجنبى إلا بقرار جمهورى .

وفى عام ١٩٦١ ، صدر قانون لتنظيم سوق القطن حيث ألغيت بورصة العقود وأصبح القطن مقصوراً على الشركات المساهمة العربية والتي تسهم فيها الدولة بـ ٥٠ ٪ . . . وصدر القانون رقم ١٠٧ يحظر مزاولة الوكالة التجارية على غير الشركات الحكومية أو التابعة للمؤسسات العامة . . . ثم أتمت شركة البوسنة الغدوية . . ثم أتمت منشآت كيس القطن . . . وفى يوليو ١٩٦١ صدرت قوانين التأميم الثلاثة الرئيسية ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، فأتمت ٨٠ شركة تأميما كاملا ، وأسهمت الحكومة فى ٨٣ شركة - شركات مقاولات وتجارة وصناعة - ثم نص القانون ١١٩ على ألا يزيد ما يملكه الفرد على عشرة آلاف جنيه فى رأس مال كل من ١٤٥ شركة متنوعة . . .

وفى عام ١٩٦١ نفسه أُميد تنظيم القطاع وأنهى وضع المؤسسات الثلاث الكبرى لتتشأ محلها عدة مؤسسات نوعية تشرف كل منها على مجموعة من الشركات متماثلة النشاط .

فى عام ١٩٦٢ انشئت المؤسسة العامة للمخابز والمطاحن ومضارب الأرز . ثم شهد عام ١٩٦٣ سلسلة من التأميمات ، منها التأميم الكامل لشركات دخلها القطاع العام من قبل وتأميم شركات جديدة وفتح مجالات نشاط جديدة . فأتمت جميع منشآت تصدير القطن وجميع محالج القطن . و١٤ شركة أدوية وسحبت تراخيص ٤٠ مصنعا ومعملا للدواء . . . وأتمت ٨ شركات للمقاولات البحرية والملاحة . وفى أغسطس ١٩٦٣ تم تأميم ٢٢٨ شركة تأميما كاملا (شركات غزل وصناعات غذائية وكيميائية وصناعات هندسية ، وإنهاء امتياز

إستغلال المناجم والمناجم التي كانت في يد أفراد وشركات أجنبية ، واتخذت إجراءات التأميم لإزاء شركات للنقل البحري والتبريد وإنشاء الطرق ...

واستكمل القطاع العام في مارس ١٩٦٤ صورته بإجراءات هامة : -١- تأميم شركات المقاولات الموجودة في القطاع العام -١١٩ شركة - تأميما كاملا ٢ - تأميم الشركة للتجارة الخارجية تأميما كاملا . ٣- تأميم شركة شل وإبار الزيوت . ٤ - مصادرة مازاد على ٣٠ ألف جنيه من ثروة كل من وضع تحت الحراسة . ٥ - قصر التعويض عن التأميم على ١٥.٠٠٠ جنيه لكل فرد . ٦ - إلغاء التعويض عن الأراضي التي يستولى عليها الإصلاح الزراعي .

كان هذا هو القطاع العام بعد الثورة ...

أولا : قطاع قائم على تصفية أي مراكز اقتصادية للاستعمار ، فقد امتت جميع المصالح الاستعمارية ، وحظر على الأجانب تملك الأرض الزراعية . وسمح لرأس المال الأجنبي بالعمل فقط في نطاق محدود هو نطاق التنقيب عن البترول والكشف عن حقول جديدة .

ثانيا : قام القطاع العام على أساس تصفية مراكز الإقطاعيين وكبار الرأسماليين وحول مافي حوزتهم من ثروات هائلة إلى الدولة لتجميع أكبر موارد لإزمة إنتاج خطة التنمية ولتقليل الفوارق بين الطبقات .

ثالثا : إن هذا القطاع العام ضرورة لتنمية الاقتصاد القومي تنمية شاملة .

وبقيام القطاع العام بدأ تحقيق مجموعة من المكاسب للعمال : ١ - فكانت المشاركة في العائد أو الأرباح ، حيث قضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتخصيص ٢٥ ٪ من الأرباح المدة للتوزيع في الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة لعمال وموظفي هذه الشركات على أن توزع هذه النسبة على أساس تخصيص ١٠ ٪ لتوزيعها على العمال كحصة نقدية بعد أقصى ٥٠ جنيه للفرد الواحد ، و ٥ ٪ للإسكان والخدمات المباشرة طبقا لما يتم الاتفاق عليه بين النقابة ومجلس إدارة الشركة ، ١٠ ٪ للخدمات المركزية الإجتماعية والعمرانية والثقافية تقدم للعمال وعائلاتهم ...

مشاركة العمال في الإدارة : وفقا للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بإشراك العمال إشراكا فعلياً وكماليا في مسئوليات الإدارة بالنص على تخصيص مقعدين في مجالس إدارة الشركات للعمال والموظفين يشغلان بالانتخاب المباشر ثم صدر في ١٧ أكتوبر ١٩٦٢ من القرارات الجمهورية واللوائح مادم نظام المشاركة في الإدارة ، فزيد عدد الأعضاء المنتخبين في مجلس الإدارة إلى أربعة أعضاء بدلا من اثنين ، وزيدت مدة العضوية إلى سنتين حتى يتاح للأعضاء المنتخبين الفرصة الكافية ليستوعبوا أعمالهم ويتمكنوا من تحمل المسئوليات على الوجه الأكمل . وتقرر انعقاد مجلس الإدارة مرة كل شهر بعد أن كان

مقررًا انعقاده مرة كل ثلاثة أشهر حتى لا يمكن العمال من المتابعة والإشراف ، وتقرر كذلك حماية المنتخبين من وسائل الضغط والتهديد بالفصل أو الإيقاف وأصبح توزيع الجزاء عليهم من إختصاص المحاكم التأديبية الأمر الذي أكسبهم حصانة ... *

تعدد ساعات العمل بسبع ساعات يوميا

قضى القانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بتشغيل العمال في المؤسسات الصناعية اثنتين وأربعين ساعة عمل في الأسبوع - ولقد إستهدف المشرع من ذلك ليس فقط زيادة وقت الفراغ بل إنه استهدف أساسا توسيع فرص العمل في مجال الصناعة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من العمال المتعطلين ...

مضاعفة الحد الأدنى للأجور في الصناعة

ظل الحد الأدنى للأجور منذ قيام الثورة على ما هو عليه من قبل قيامها ١٢,٥ قرش صاغ يتقاضاه العامل الذي تجاوزت سنه الثامنة عشر عاما ، إلا أن القرار رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٢ صدر متأخرا برفع هذا الحد الأدنى للأجر إلى ٢٥ قرشا . **

والمهم وما يجب أن نلاحظه أن مثل هذا المكسب كان بون الارتفاع في الأسعار ، وحيث زادت نفقات المعيشة في الفترة من ١٩٥٠ - عام صدور الأمر العسكري بتحديد الحد الأدنى بأثنى عشر قرشا ونصف إلى أكثر من الضعفين ...

حول تجربة اشتراك العاملين في مجلس الإدارة

في مقال للدكتور نجيب اسكندر في عدد مايو ١٩٦٥ من مجلة الطليعة حول تجربة اشتراك العاملين في مجلس الإدارة أورد نتيجة استفتاء علمي طبق على عدد كبير من المنتخبين أثناء التجربة - والاستفتاء من سبعة أسئلة وجهت للأعضاء المنتخبين خلال فترة تدريبهم في مؤسسة الثقافة العمالية عام ١٩٦٢ ، ولأهمية هذا الاستفتاء نشير إلى عرض الدكتور نجيب اسكندر لأهميته في تقييم التجربة :

" السؤال الأول : ماهي المشاكل التي كان العمال والموظفون يعانون منها في الماضي ويتوقعون حلها الآن (بعد تشكيل المجلس الجديد) ؟ "

" وجاءت الإجابات " بحسب أهميتها على النحو التالي :

" فقدان العدالة في الأجور ، والحاجة إلى تسهيلها وتصحيح أوضاعها "

" إندعام الاستقرار في العمل والفصل التعسفي "

" عدم الاشتراك في القرارات التي تتخذ في الشركة وعدم السماح بمناقشتها "

" نقص الخدمات الاجتماعية والصحية وعدم تحقيق تكافؤ الفرص فيها "

* نص دستور مصر الدائم الصادر في ١٩٧١ في المادة (٢٦) على فشارك العاملين بالوحدات الإنتاجية في مجالس الإدارة وأن يكون تشكيل العمال في حدود ٥٠ ٪ من هذه المجالس .

** في ١٩٧٢ رفع الحد الأدنى للأجور إلى ثلاثين قرشا ، وفي أغسطس ١٩٧٢ صدر القرار ٢٤ لسنة ١٩٧٢ برفع الحد الأدنى للمنتخبات الصناعية القطاع الخاص إلى ٩ جنيهات شهريا .

السؤال الثاني : من الأشخاص الذين يحس العمال والموظفون أنهم أهداء لهم ولماذا ؟
وجاءت الإجابات بالترتيب التالي :
المديرون وأعضاء مجلس الإدارة القداماء وخاصة إذا كانوا من أصحاب رأس المال .
الموظفون المسؤولون من شئون العمال .
مهام الشركة وخاصة في القطاع الخاص لأنه يتمتع مع العمال وأتباع مصلحة الشركة ويتلاعب بالقانون ويتدخل في التحقيقات بون وجه حق .
طبيب الشركة في القطاع الخاص لأنه ياتمر بأمر صاحب رأس المال ويقف دائماً ضد العمال (سواء في الإجازات أو في صرف الدواء من أرخص الأنواع)
محاسب الشركة في القطاع الخاص لأنه طباح ماهر لمصلحة رأس المال .
محاسب الشركة في القطاع الخاص حيث يأخذون حقوقاً ليست لهم .
السؤال الثالث : ما المطالب التي يريدها العمال والموظفون من مجلس الإدارة ؟
وتتابع الإجابات كما يلي :
تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية وغيرها من الخدمات .
إزالة الفوارق في الأجور
إيجاد سياسة واضحة مفهومه لنظام الشركة .
تغيير نظرة الموظف للعامل بحيث يتساوى كل منهما في الحقوق .
المطالب الشخصية .
السؤال الرابع : ما العوامل السياسية التي تمنع العمال والموظفين من فهم الأمور الخاص بمجلس الإدارة وظائفه على حقيقتها ؟
وانحصرت الإجابات فيما يلي :
سلوك بعض المديرين والإداريين والروتين .
العناصر الرجعية التي تفضل العاملين لعدم قبولها الاشتراكية .
لا يوجد نظام للتنوعية السلمية .
السؤال الخامس ما المشكلات التي تواجهونها مع رجال الإدارة ؟
وجاءت الإجابات على النحو التالي :
تهريبهم من عقد مجلس الإدارة .
اتصال الإدارة مباشرة بالعمال والموظفين بالشركة والعمل على إضعاف مركز الأعضاء المنتخبين لإبعادها عن القاعدة الشعبية .
تجاهل المعنيين بالمجلس ومطالبهم .
السؤال السادس : ما العناصر التي تسبب لكم المتاعب بين العمال ؟
وتجسدت الإجابات فيما يلي :

العناصر العملية التي كانت تعيش في ركاب الإدارة دائما .
 النقابيون وغيرهم ممن فشلوا في الانتخابات .
 المحرومون من العلاوات والمظلومون وذوو الطليات الشخصية المختلفة .
 السؤال السابع : ما هي أعظم المشاكل التي تواجهكم في مركزكم الجديد ؟
 وكانت الإجابات على النحو التالي :
 عدم فهم العاملين لدور عضو مجلس الإدارة والوعود السابقة .
 قصر مدة العضوية .
 المشاغبون ممن فشلوا في الانتخابات وتآليبهم العمال علينا .
 تمسك المعينين بسلطاتهم بالصور القديمة واستغلالهم هذه السلطات في مجال العمل
 للضغط على الأعضاء المنتخبين . *

وهكذا جاءت تجربة المشاركين في مجالس الإدارة عاكسة لفهم خاطئ لدور العمال
 في مجلس الإدارة والخلط بين هذا الدور ودور النقابة وذلك بسبب القصور في النضال
 النقابي من أجل المطالب ، كما أن هذه الإجابات كشفت عن بقاء عناصر عديدة من
 الرأسماليين السابقين والمتعاطفين معهم في وظائف الإدارة العليا ، ووجود عناصر عديدة
 من البيروقراطية متعاطفة مع النظام القديم ...

لقد كانت الأيدي المسككة بالتجربة الجديدة هي نفس الأيدي في غالبها منذ يوليو
 ١٩٥٢ والتي من بينها من تعاطف مع إعدام خميس والبكري ، ومن باسم إعطاء الحقوق
 النقابية عين القيادات النقابية ، أي أن تكوين وبناء الحركة النقابية جاء من قمة الهرم ،
 بالاتحاد العام ١٩٥٧ ثم الأخذ بتنظيم النقابات العامة ١٩٥٩ لقد كانت التجربة في مجموعها
 وضطوطها العامة تجربة تستهدف التقدم والإعلان باسم الاشتراكية العلمية ولكن الأيدي
 المسككة بها وبالقيادات العليا المنفذة لها كانت من أنصار القديم أو من البيروقراطية أو
 عناصر التكنولوجيا والتي شكلت عناصر الطلقة الجديدة التي خشيها عبد الناصر وذر
 منها ميثاق العمل الوطني ... والتي رأيناها تظهر في وقت مبكر في العمل النقابي
 العمالي وتنظيماته في ظل الاتحاد القومي ومن بعده الاتحاد الاشتراكي العربي (أمانة
 العمال) .

وحتى عندما قتمعت أبواب المعتقلات والسجون ليخرج الكادر اليساري - عام
 ١٩٦٤- من مختلف المنظمات الماركسية لتصبح قيادات عديدة منه من كبار المثقفين في
 خدمة هذه القيادات الجديدة ، من ممثلي الطبقة الجديدة ، فخرجهم في عام ١٩٦٤ حيث
 كانت قد استكملت إجراءات يوليو (مارس ١٩٦٤) فلم يعد لهم من دور جديد غير شرح
 هذه الإجراءات ... وأصبح بالنسبة لهم كما بالنسبة للطبقة الجديدة أن قضية تأخر

* مجلة الطلبة - مايو ١٩٦٥ - ص ٥٧ ، ٥٨ .

الطبقة العاملة في ممارستها لدورها القيادي والطليعي عو بسبب جهلها وتخلفها .. [وهو أمر وجدنا صدق له حتى بعد مضي سنوات طويلة - عام ١٩٨٧ في كلام لهؤلاء المثقفين يجرى على السنة ندوة عمالية وصفت الطبقة العاملة بأنها غير منضبطة إدارياً ومتسببة ..] " وأنها مستسلمة وخاضعة بعد سنوات الإدارة الأجنبية لشئون الوطن واجتمع في الداخل " . " وأنها يسودها " أخلاقيات الطبقة الإنفتاحية "

إن التقييم الحقيقي لإجراءات يوليو ، وعدم المغالاة في هذا التقييم ، هو الذي كان من الممكن أن يساعدنا على رؤية ما هو المطلوب تحقيقه لدعم هذه الإجراءات ، ولتجنب الجيوب الرجعية المتبقية في مراكز مسيطرة وتحكم وكذلك الطبقة الجديدة من أن تحول الإجراءات التقدمية (الوطنية الديمقراطية) إلى إجراءات تكون في خدمة النمو الرأسمالي الرجعي المرتبط بالقوى الأجنبية المتطلمة لأخذ مكان القوى الاستعمارية القديمة ...

إن من عناصر وهي الطبقة العاملة بذاتها أن تعي من هم أعداؤها - وفي حالة مثل هذه الحالة ، أي إجراءات ثورة يوليو من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٤ ، أن تعرف خلف أي شعارات يختبئون ، وأي وجع ، مستعارة فلسطين ... ويأتي " لغة " يهربون عن ذاتهم وعن مواقفهم . . . ويكفي أنهم كانوا في الاتحاد القوي مسرولين من العمال ونشائهم ونقاباتهم ... وأنهم تنقلوا عن الاتحاد القوي إلى القمة في الاتحاد الاشتراكي العربي مسرولين من أمانه العمال فيه حتى المعنا من المسماة بالعمالية عرف هذا أنها عناصر نقابية معانقة أمثال أنور سلامة وعلى السيد على .

ثانياً. التنظيم النقابي بعد إجراءات التأميم

القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ - قانون

التنظيم النقابي الجديد

أشرنا قبل ذلك إلى تكوين الدورة الثانية للاتحاد المصري للعمال برئاسة أنور سلامة وكيف أن المجلس التنفيذي لهذه الدورة جاء هو الآخر معينا ومختاراً من اجتماع عام لممثلي النقابات العامة وبالتركية - في ١٩٦١ ، وتم تعديل في تشكيل هيئة المكتب بعد تعيين أنور سلامة وزيرا للعمل - فجاء التعديل على هذا النحو : أحمد فهم رئيساً للاتحاد وعلى السيد على نائباً للرئيس وأحمد حيدر هزيب سكرتيراً للعلاقات الخارجية .

وفي ١٩٦٤ صدر القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ معدلاً للباب الرابع من قانون العمل الصادر في ١٩٥٩ . وبمقتضى هذا القانون تركزت النقابات العامة في ٢٧ نقابة عامة صدر جدول

* تملياً فكرياً - الكتاب الخامس - مايو ١٩٨٧ من ص ٢٢١ إلى ٢٧٥ .

بياناتها فكان ذلك دعماً للنقابات العامة بعد أن كان عددها خمساً وسبعين نقابة عامه * .
وقد قصر هذا القانون تكوين النقابات العامة على عمال المهن والصناعات المتماثلة أو المرتبطة بعضها ببعض أو التي تشترك في إنتاج واحد . . . وذلك تلافياً للفتنات النقابية .
[م ١٦٠]

وقد جاءت المادة ١٦٩ التي حددت البدء بتشكيل اللجنة النقابية - القاعدية - لتبنيان الترتيب الذي يتم به تشكيل النقابة العامة من القاعدة ، بعد أن كانت النقابات العامة يأتى تشكيلها من أعلى في الأوضاع السابقة .

منح هذا القانون اللجان النقابية الشخصية الاعتبارية ، ولكن في حدود " الاختصاصات " التي توكل إليها . . . كما أن هذا القانون حدد نسب الصرف (مادة ١٦٥) لا تزيد المصروفات الإدارية للنقابة العامة ولجانها النقابية من ٢٠ ٪ ثم يوزع الباقي بالنسب التالية : ٢٠ ٪ من الإيراد على اللجان النقابية بنسبة ما جمع من كل منها للإنفاق على الشؤون الصحية والاجتماعية والثقافية والمهنية للعمال و ٢٥ ٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية ، المهنية المشتركة التي ينتفع بها معظم عمال النقابة العامة و ٥ ٪ يحتفظ بها احتياطياً للنقابة العامة .

ألقى هذا القانون النقابات الفرعية على مستوى المحافظات ، وحلت محلها الاتحادات المحلية التي تشترك فيها جميع اللجان النقابية من مختلف الصناعات والمهن على مستوى المحافظة - وهي ليست مستوى في التنظيم النقابي .

واستوعب القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ لأول مرة العاملين في قطامين هامين : عمال الزراعة والعاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات .

ولكن ستظل عملية تنظيم عمال الزراعة ، عملية شكلية ، مجرد أمر ينص عليه القانون ، لكن لا وجود حقيقى لما يسمى تنظيم عمال الزراعة - والبيان الذى أعطى تحديدا لعدد اللجان النقابية لعمال الزراعة في الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧١ به ٤٠٣٧ لجنة نقابية لم يكن بياناً له علاقة بالواقع وبما هو موجود فعلاً . . . لقد كان كذبة كبرى ، سريعاً ما انطمر مؤلفوها أن يتخللوا عنها . . .

ولكن هذا القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن التنظيم النقابي شأنه شأن ما سبقه من

* هذا هو بيانها ١ - الزراعة ٢ - المناجم والمحاجر والبتترول ٣ - الصناعات الغذائية ٤ - صناعة الغزل والنسيج ٥ - صناعة الجلود ٦ - صناعة الخشب ٧ - الصناعة الكيماوية ٨ - الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية ٩ - البناء ١٠ - المرافق العامة ١١ - التجار ١٢ - البنوك والتأمين ١٣ - الحسك الحديدية ١٤ - النقل البرى ١٥ - النقل المائى ١٦ - الخمر والتفريغ ١٧ - النقل الجوى ١٨ - البريد والهاتفون ١٩ - الصحافة والنشر ٢٠ - الإعلام والتربية ٢١ - الخدمات التعليمية ٢٢ - الخدمات الصحية ٢٣ - الخدمات الاجتماعية ٢٤ - خدمات الأعمال والإدارة ٢٥ - الخدمات الشخصية ٢٦ - الفنيون بوزارة العربية ٢٧ - المصانع العربية .

قوانين قيد حرية التصرف النقابي وعلقتها في أكثر من عشر حالات على موافقة وزير العمل أو الجهة الإدارية المختصة - مادة ١٦٤ ، مادة ١٦٥ ، مادة ١٦٦ ، مادة ١٦٧ ، مادة ١٦٩ ، مادة ١٧٥ ، مادة ١٧٦ ، مادة ١٧٧ ، ومادة ١٨٠ ، ومادة ١٨٥ .

كما أنه جعل موافقة الاتحاد الاشتراكي العربي شرطاً أساسياً على ترشيح أي عامل نفسه لأي مستوى نقابي ، وأن تمنح شهادة الاتحاد الاشتراكي عند إجراء الانتخابات لأي مستوى نقابي ، وأن تمنح شهادة الاتحاد الاشتراكي عند إجراء الانتخابات لأي مستوى فمن الممكن أن يسمح بأن يرشح نفسه على مستوى اللجنة النقابية ولكن يعترض عليه إذا أراد أن يرشح نفسه على مستوى النقابة العامة ، وكذلك على مستوى الاتحاد العام وكل هذه قيود على الحرية النقابية ، تسمح لقله في أمانه العمال بالاتحاد الاشتراكي أن تتحكم في تحديد عضوية قيادات التنظيم النقابي ... وهو أمر لا يسمح للجماهير العمالية أن تختار بحرية وملة إرادتها قائمتها ، خاصة وأنها مجبرة على التوجه بقوة القانون إلى صناديق الانتخابات النقابية - حيث أضيف إلى قانون العمل المادة ٢٢١ مكرراً بمراقبة بغرامة لا تتجاوز مائة قرش كل من يتخلف بغير عذر من المشتركين في النقابة عن الإدلاء بصوته في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ... وكما وأن قرار الاتحاد الاشتراكي العربي بمنع الشهادة كان يعتمد فقط على قرار آخر يصدر عادة من الجهات الأمنية ...

وأن قيادات نقابية جاءت بهذه الطريقة ، لابد وأن تلقى ضد كل تجديد - حتى ولو كان بنسب القانون - فهذا القانون نص على أن مدة الدورة النقابية عامان فامتدت لتصبح مدتها ثماني سنوات ، وهكذا لم يتدفق أي دم جديد في شرايين التنظيم طيلة هذه المدة ... وتشكل المجلس التنفيذي للاتحاد العام لعمال الجمهورية العربية المتحدة وفق هذا القانون الجديد وبكل القيود المفروضة على " الحرية النقابية " ، وجاء تشكيله على هذا النحو : [تعتبر هذه الدورة الثالثة للاتحاد منذ قيامه في ١٩٥٧] -

١ - أحمد فهيم عبد المظفر رئيساً ٢ - صلاح الدين أبو المجد نائباً للرئيس ٣ - عباس محمود إبراهيم نائباً للرئيس ٤ - عبد اللطيف بلطية سكرتيراً للاتحاد ٥ - منصور عبد المنعم أميناً للصندوق ٦ - سعد أحمد عبد سكرتيراً للاتحادات المحلية ٧ - موسى طه عبد القادر سكرتيراً للعلاقات الخارجية ٨ - إبراهيم عبد اللطيف مضموا ٩ - حسن خليل الفهومي مضموا ١٠ - درويش محمد درويش مضموا ١١ - رفعت أحمد أبو الصمايل مضموا ١٢ - عبد الحميد إبراهيم مضموا ١٣ - عبد الحميد محمد الألفي مضموا ١٤ - عبد الرزاق الشربيني مضموا ١٥ - علي علي عثمان مضموا ١٦ - محمد أسعد راجح مضموا ١٧ - محمد الغزالي صالح مضموا ١٨ - محمد عبد السلام مضموا ١٩ - مختار حسن علي مضموا ٢٠ - مصطفى إبراهيم مصطفى مضموا ٢١ - مصطفى عبد العظيم رفعت مضموا.

وعقب وفاة المرحوم رئيس الاتحاد أحمد فهيم في ٢٥ ديسمبر ١٩٦٩ اختير عبد

اللطيف بلطيه رئيسا .

الحقيقة التي لا بد من ذكرها هي أن القيادة الجديدة للاتحاد ابتداء من ١٩٦٤ ، وحتى النكسه بعدها ، وحتى ١٩٧١ تجاهلت تماما أن التنظيم النقابي بطبيعته تنظيم ديمقراطي مريض ، يقوم على تنظيم جماهير الطبقة العاملة بكل فئاتها ومستوياتها في النضال من أجل حياة أفضل للعمال وأنه يستمد كيانه ووجوده قوة وضعفا من الاشتراك الواسع الاختياري للعمال إيماننا منهم بأن نقاباتهم إنما تتحرك دفاعا عن مصالحهم ، واستخلاصا لحقوقهم ، ومقدمة خدمات متنوعة ، وفائدة لهم في نضالهم العام لبناء المجتمع المتقدم سواء كان هذا النضال نضالا وطنيا ديمقراطيا ضد الاستعمار ورأس المال أو نضالا من أجل بناء مجتمع التحول إلى الاشتراكية . *

لقد تمكنت هذه القيادات التي عرفت الزلزال لسلطان الحكم والمال والتطلع لحياة الرفاهية والذمة والمظهيرية أن تسيطر على مقاليد القيادة من ١٩٦٤ حتى ١٩٧١ فلم تكن التنظيم النقابي من معارسته لدوره الطليعي الذي أراد له ميشاق العمل الوطني ...

لقد تحولت هذه القيادات فعلا إلى نمط جديد من القيادات البيروقراطية ، التي أنفقت الكثير من أموال النقابات على ديكرورات لمكاتبها وعلى مظاهر " الم فخفة " وتقارير التفتيش على النقابات (والتي تقوم بها وزارة العمل) كانت مليئة بالمخالفات المالية والتي بلغت أرقاما خيالية ... ولم تطبق وزارة العمل وقتها ، سواء كان الوزير أنور سلامة ، أو عبد اللطيف بلطيه ، أو صلاح غريب " القانون " دفاعا عن هذا المال العام كما لم تسلم ما كان تحت يدها من وقائع تدين هذه القيادات إلى التنظيم النقابي ليحاسبها ... بل وضعت هذه الوقائع في أيدي عناصر متسلطة فاستخدمتها في ابتزاز النقابيين والمساندة من القيادات الفاسدة ، وفي تكوين الخلل والتكتلات في الحياة النقابية والسياسية ...

وقامت هذه القيادات خلال هذه الفترة بكنم أنفاس أي قيادات قديمة لها كفاهها وماضيها العمالي والنقابي وكما حاصرت القيادات الشابة التي تفتحت على إجراءات يوليو ١٩٦١ وعلى الميثاق الوطني ١٩٦٢ .. لقد حوربت هذه القيادات الشابة من قبل القيادات المترجمة على قمم النقابات العامة والاتحاد العام والمستفيدة من مراكزها . واشتدت الحرب ضد هذه الطاقات الشبابية خاصة بعد بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذي رفع شعار " إطلاق الطاقات الخلاقة في النقابات " وقد تم هذا تحت ستار أن هذه العناصر الشابة وغيرها تشكل خطرا على أمن النضال الوطني وهكذا أبعدت عن أماكن عملها الأصلي ومنعت من الترقى وحوربت في رزقها ، وعزلت من أي مراكز قيادية كانت قد وصلت إليها ... وأصبحت هناك يدعة جديدة في التنظيم النقابي وهي تشكيل مجالس

* عبد النعم الغزالي - بناء النقابات بالديمقراطية - الطليعة يوليو ١٩٧١ ص ٢٠ .

مؤقتة بالتعيين ، تعل محل مجالس منتخبة حلت أو فقدت وجودها القانونى بسبب الوفاة أو النقل من العمل . وعمل عدد من النقابات العامة بعدد أقل من العدد القانونى ، لأن استكمال العدد القانونى قد يسمح بدخول عناصر جديدة قد لا ترضى من النشاط السلبى أو ترفض المشاركة فيه . ولقد كانت هذه القيادات تحكم التنظيم ولا تقوده . . . وهكذا عملت هذا القيادات بكل الوسائل على تعطيل الانتخابات فى نقابات العمال ، وباسم الحفاظ على أمن النضال الوطنى والمصلحة العامة . . . عطلت الانتخابات العمالية (لمدة سبع سنوات) فى الوقت الذى جرت فيه انتخابات وحدات الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة ، والنقابات المهنية . . . وبذلك داست هذه القيادات وقتها على قيم الحرية والتى دعا إليها ميثاق العمل الوطنى ، حيث قال :

" إن ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة لإمادة توزيع الثروة الوطنية فى يوليو ١٩٦١ لا تشكل خطرا على أمن النضال الوطنى ، بل إنها صمام الأمان له فإنها تخلق القوة الشعبية القادرة على الانقضاض على كل محاولة للتأمر والقيام بالتفاف لسلب الشعب ثمار نضاله . "

لقد كان نتيجة ذلك أن مجرت قيادات هذه الأيام مجزا كليا من تعبئة جماهير الطبقة العاملة فى معركة البناء وفى معركة النضال من أجل مزيد من الحقوق وفى المعركة الكبرى معركة التحرير . . . وتحول العمل من أجل هذا كله إلى مجرد شعارات ولافتات ترفع فى المناسبات والمواسم ، وإلى مجرد قرارات علوية ، وإعلانات صحفية وجمل ثورية يتشدد بها دون إيمان حقيقى بها أوبالطبقة العاملة نفسها . . . *

لم تتمكن القيادة النقابية من تنظيم غالبية العمال غير المنظمين فمن مجموع العاملين فى مصر الذى يصل إلى حوالى سبعة ملايين ونصف - إحصائية ١٩٧٢ - يعملون فى الصناعة والتجارة والخدمات والزراعة ، لم يصل عدد العمال المنظمين طيلة هذه الفترة إلا إلى ما يقرب من مليون ونصف المليون . . . ولقد كشف ذلك من مجز القيادة عن التعبئة لجماهير الطبقة العاملة .

لقد كان التنظيم النقابى فى هذه المرحلة مجرد تنظيم ورقى ، لقد كانت نقابات دفتريية . . . وهكذا لم تعد التنظيمات النقابية شيئا جوهريا فى حياة الطبقة العاملة ، لقد حال انتقاء الحياة الديمقراطية داخل هذه التنظيمات بينها وبين أن تكون أدوات تثقيف وتربية وتوعية لجماهير العمال بحقوقهم واجباتهم . ***

ويهمنا أن نقدم مجموعتين من الشهادات الواقعية ، المجموعة الأولى ، من رؤية

* عبد المنعم الغزالي - المرجع السابق ص ٢١ .

** نفس المرجع السابق ص ٢١ .

*** نفس المرجع السابق ص (٢٢)

الطبقة العاملة للموقف الراهن ، الموقف السياسى ، والموقف النقابى بعد عدوان ١٩٦٧ وقد نشرت هذه المجموعة فى العدد الأول من الطبعة فى عام ١٩٦٨ ، وتحتوى هذه المجموعة على ٢٢ شهادة .

أما المجموعة الثانية فهى تتكون من ٢١ شهادة عن رؤية العمال لمشكلات الحركة النقابية نشرت فى عدد نوفمبر ١٩٦٨ وقد علق على هذه الشهادات ، محمود فهمى النقراشى تحت عنوان النقابية الضيقة والنقابة فى مرحلة التحول الاشتراكى وأبو سيف يوسف ، وكان تعليقه عن الاستقلال الذاتى للحركة النقابية وبعض شروط الديمقراطية وعبد المنعم الغزالى وكان تعليقه بعنوان النقابات بين العمل المكتبى والنشاط الاجتماعى.

ثالثا ، الحركة النقابية بين بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨

وبرنامج العمل الوطنى - يوليو ١٩٧١

بعد الهزيمة فى يونيو ١٩٦٧ ، أخذت كل القوى الثورية فى البلاد تراجع نفسها وتستخلص الدروس وتبين أسباب الضياع المهين أمام العدوان الصهيونى كان الدرس الرئيسى ، أو كان من الدروس الرئيسية درس غيبة الجماهير الشعبية المنظمة عن الفعل الواقعى الحر وسيطرة الطبقة الجديدة بكل تطلعاتها الفاصدة والانانية واللاشعبية واللامعراطية - وهذه الطبقة الجديدة كانت فى نفس الوقت قديمة تريد أن ترجع بكل شئ إلى الوراء ، وأن تعيد الشعب مكبلا ومضطهدا وتمنحه فعلا من أن يستكمل تحرره أو يحقق خلاصه من كل ما هو ظلم وقهر ، ولم يكن يهتما لتستعيد الوضع الطبقي القديم للطبقات المالكة أن تسمح للاستعمار الأجنبى أن يستعيد نفوذه ، حتى ولو كان ذلك بفتح الطريق أمام هيمنة وسيطرة الاستعمار الصهيونى ...

وبالنسبة للحركة النقابية العمالية بعد النكسة كان أهم درس مستفاد هو أن القيادات النقابية كانت عاجزة تماما عن القيام بمهام المرحلة الوطنية الديمقراطية ... لقد تمكنت هذه القيادات البيروقراطية والمشكلة لقوة مساعدة للطبقة الجديدة أن تخفى بغضها كل ما هو مضمئ ومشرق - أو من المحتمل أن يكون مضئيا ومشرقاً - فى مجتمع السد العالى ، والعديد والصلب ... لقد جاء بيان ٣٠ مارس - وهو يطالب " بإطلاق الطاقات الخلاقة فى الحركة النقابية " مؤكدا على أن قضية التغيير بالنسبة للحركة النقابية كانت مطروحة بشكل ملح وأساسى .

وكانت أول عناصر العمل من أجل تحقيق التغيير المطلوب ، أن يتحقق لدى القاعده العمالية وضوح فكرى ، وأن يعرف كل عامل موقفه ودوره فى بناء الوطن وحماية الحرية ودوره فى مواجهة كل قوى الاستغلال القديمة المستعمدة للانقضاض على كل شئ وإدارة عجلة التاريخ إلى الخلف .

وكانت ثانياً عناصر العمل من أجل إطلاق الطاقات الخلاقة فى نقابات العمال ، العمل على خلق جو صحى من الديمقراطية النقابية ، ديمقراطية نقابية تمكن كل عضو من المساهمة فى إدارة شئون تنظيميه وبالتالي يرتبط به ارتباطاً وثيقاً .

وكانت ثالث عناصر العمل من أجل إطلاق الطاقات الخلاقة فى نقابات العمال ، العمل على تصعيد قيادات نقابية مؤمنة بالفكر النقابى الاشتراكى ، ومن ثم جعل التنظيم قادراً أن يعيش مع أعضائه مشكلاتهم اليومية ، ومرتبطة بحياتهم العامة والخاصة ... وبذلك يكون قادراً على تعبئة جماهير الطبقة العاملة تعبئة حقيقية وواعية ، ومن ثم تكون المواجهة مع كافة القوى التى تريد أن تنقض على كل ما هو بناء وطنى وثورى ، القوى التى تريد أن تستعيد امتلاك كل أدوات استغلال الوطن والشعب غير مكتفية بما هو فى أيديها أو يماترك لها ...

وجاءت الرياح وقتها بما لا تشتهي سفن الثورة والتغيير ، وتمكنت البيروقراطية والطبقة الجديدة والعناصر القديمة أن تجعل بيان ٢٠ مارس ورقة ثورية معلقة على غصن غير مثمر ... فقد كانت الهزيمة كبيرة إلى الدرجة التى تمكنت بها كل قوى الرجعية القديمة والجديدة وحتى خارج مصر فى البلاد العربية المجاورة أن تغير منها ولصالح الولايات المتحدة الأمريكية ...

وهكذا أما إن حلت الساعة التى ترك فيها عبد الناصر الحياة ، وهو قدر كل إنسان حتى بدأت تتهاوى وتسقط أعمدة كثيرة ، والتى أطلق عليها القادمون الجدد مراكز القوى . . لينفتح الطريق واسعا أمام قوى جديدة أخذت تزحف ببطء - وحيث نسى الجميع بيان ٢٠ مارس ولم يعد أحد يسأل عن الطاقات الجديدة الخلاقة التى وعدت بها الحركة النقابية العمالية ...

الحركة النقابية بعد برنامج العمل الوطنى

ماذا عن الفترة التى جاءت فى برنامج العمل الوطنى من النقابات العمالية والتى تقول : " إن النقابات العمالية وقد أعيد تشكيلها بالإرادة المرة للمعمال بعد أن تجحرت أوضاعها واحتكر مراكزها القيادية لعدة سنوات عناصر أقل ما توصف به أنها كانت تخشى الجماهير خشية الخفافيش من النور ، وأصبحت اليوم فى وضع يمكنها من قيادة سليمة من أجل حشد طاقاتها لتحقيق أهداف خطة التنمية "

ثم يقول أيضاً برنامج العمل الوطنى عن القضية الرئيسية للنشاط النقابى : " لم تعد القضية الرئيسية للنشاط النقابى هى الموقف إزاء أصحاب رؤوس الأموال إنما أصبحت المحافظة على حقوق العمال وتعبئتهم ضد أى عدوان على مجتمعهم الذى يبنونه لأنفسهم ولأولادهم ، وتنمية قدراتهم والارتفاع بمستوى أدايتهم وصولاً إلى زيادة الإنتاج وبالتالي إلى زيادة الدخل والأجور ، متعاونين فى ذلك تعاوناً كاملاً مع لجان الاعتماد

الاشتراكي*

وقول برنامج العمل الوطني في هذه الفقرة إراد أن يلقى ماقاله ميثاق العمل الوطني عن المنظمات العمالية وإنها قاعدة طليمية في عملية التطوير الاجتماعي وهو قول استهدف أن تكون نقابات العمل قوة طليمية مشاركة في عملية التغيير الجذري للمجتمع ، بإنهاء العلاقات الاجتماعية الرأسمالية... وهكذا جاء القول بأن القضية الرئيسية للنضال النقابي لم تعد "الموقف إزاء أصحاب رؤوس الأموال..." لم تراخ الموقع الاجتماعي المصري - حيث توجد ثلاث قطاعات اقتصادية : العام ، التعاوني والخاص ومن هنا فالقضية الرئيسية لخطة صدور برنامج العمل الوطني هي : (١) الحفاظ على القطاع العام وحمايته من عدوان البيروقراطية والطبقة الجديدة والفساد... (٢) صراع ضد كل تطلعات القطاع الخاص للتحويل إلى رأسمالية كبيرة تعاود سيطرتها على مقدرات التطور كله . (٣) على الحركة النقابية العمالية أن تدافع عن حقوق العاملين وتحسين شروط عملهم في القطاع الخاص ، فمثلا : إن عمال التراهيل مازالوا يعانون من وطأة أشكال الاستغلال العديدة التي كانوا يعانون منها في المطاحن... ومازال عمال القطاع الخاص في الورش والمصانع والمتاجر يعانون الكثير وأعداد كبيرة منهم لا تحصل على الحد الأدنى للأجر ، وهم غير منظمين في نقابات تقود نضالهم اليومي ضد كل ماهو ظلم وقهر...

ثم إذا انتقلنا إلى قول برنامج العمل الوطني بأن النقابات العمالية تنظييمات مساعدة للاتحاد الاشتراكي فإن هذا القول - أو التمرير - كان يعني اعتبارها تابعة وملحقة بالاتحاد الاشتراكي ، وغير مستقلة - ولا ندري إذا كان الذين كتبوا برنامج العمل الوطني وقتها يعرفون أنهم كتبوا ما يتعارض تعارضا كليا مع مفهوم الاستقلالية والاستقلال الذاتي للحركة النقابية العمالية - وهو المفهوم الذي يمكن تركيزه في النقاط التالية :

١ - النقابات العمالية بطبيعتها تنظييمات طبقية تدافع عن مصالح الطبقة العاملة ، وهي تنظييمات جماهيرية ديمقراطية عريضة تضم لعضويتها كل العمل على اختلاف أديانهم وعقائدهم السياسية والاجتماعية .

٢ - وإنطلاقا من هذا المفهوم فالنقابات العمالية ليست تنظييمات حزبية ولا يمكن أن تخضع لوصاية أي حزب أو تنظيم ، لأن مثل هذه الوصاية تعتبر قيذا على الإرادة الديمقراطية لنجماهير العريضة التي أقامت تنظيمها الديمقراطي... وهي كذلك بحكم طبيعتها الديمقراطية والجماهيرية ليست تنظييمات حكومية أو شبه حكومية...

٣ - وكذلك فإن النقابات العمالية بحكم كونها التنظيمات الديمقراطية للطبقة العاملة ليست محايدة في أي صراع دائر في المجتمع سواء الصراع مع الطبقات الرأسمالية

اذلك الوقت لها أى علاقة من قريب أو بعيد بعمال الزراعة فى الريف ، العمال الموسميين وعمال التراحيل ، إنما كانت نقابة تنظم موظفى وعمال وزارة الزراعة وشرركاتها ... !!
وكان واضحاً أن هذه الجبهة ، هى قائمة لأداء مهمة محددة - تنتهى بإنجاز المهمة-
وإن هذه المهمة كانت هى إبعاد كل من كان له صلة بمراكز القوى من الحركة النقابية ...
وإنتهت الجمعية العمومية للإتحاد العام للعمال والمشكلة من مندوبين أرسلتهم
النقابات العامة بعد تشكيلها لمجالسها - بانتخاب المجلس الجديد ، وذلك بعد توقف انعقاد
جمعيات عمومية باسم الأمن منذ دورة ١٩٦٤ .

وكان تشكيل الدورة الرابعة - لعام ١٩٧١ على النحو التالى :

- ١ - صلاح الدين محمد محمود غريب ... ونيسا
- ٢ - أحمد الرفاعى السيد نائباً للرئيس
- ٣ - عوض طه عبد القادر نائباً للرئيس
- ٤ - عبد العزيز مصطفى محمود أميناً للصندوق
- ٥ - إبراهيم حسن خليفة سكرتيراً للعلاقات الخارجية
- ٦ - محمد عبده جمعه سكرتير العضوية والاتحادات المحلية
- ٧ - عبد العظيم إسماعيل المغربى سكرتيراً للمجلس

أعضاء :

- ٨ - أحمد بسوقى محمد خليل
 - ٩ - أحمد فوزى كراوى
 - ١٠ - إسماعيل أحمد عوف
 - ١١ - إسماعيل عبد الرحمن الدملوى
 - ١٢ - ثابت محمد السقرى
 - ١٣ - السيدة / ثريا عبد الحميد لبنه
 - ١٤ - حسن عبد اللطيف سيد
 - ١٥ - حسنين محمد حسنين
 - ١٦ - رأفت فهمى عبد النبى
 - ١٧ - عبد الحميد إبراهيم
 - ١٨ - عبد الرحمن محمد عبد الرحمن البتانونى
 - ١٩ - عبد الفتاح محمد بخيت
 - ٢٠ - عبد التنى طنطاوى زغول
 - ٢١ - محمد خيرى هاشم
- ولم يطل انشاء بين طرفى الجبهة صلاح غريب وأحمد رفاعى فقد أدت الجبهة واجبتها

- وكما جاء هؤلاء من خلف مكاتبتهم ليتولوا مناصب قيادية في الحركة النقابية ، بل في أعلى قمم التنظيم النقابي فجأة وبدون سابق إنذار ، وقبل أن تتعرف عليهم قواعدهم - فقط تتعرف عليهم - . وهكذا قلى ٢٦ مارس ١٩٧٣ وقبل الدورة الانتخابية الجديدة بشهور تم تعديل هيئة المكتب على النحو التالي :

- | | |
|----------------------------|---------------------------|
| ١ - صلاح الدين محمود غريب | رئيسا |
| ٢ - ثابت محمد السطري | نائبا للرئيس |
| ٣ - عوض طه عبد القادر | نائبا للرئيس |
| ٤ - محمد عبده جمعه | أمينا للصندوق |
| ٥ - عبد العزيز مصطفى محمود | سكرتيرا للمجلس |
| ٦ - إسماعيل أحمد هوف | سكرتيرا للعلاقات الخارجية |
- وكان المستبعدون من هيئة المكتب :

- | | |
|--------------------------------|---------|
| ١ - أحمد الرفاعي السيد | المحامي |
| ٢ - إبراهيم حسن خليفة | المحامي |
| ٣ - عبد العظيم إسماعيل المغربي | المحامي |

وبطبيعة الحال فإن العام لم ينته إلا وكانوا قد تركوا الحركة النقابية.

الأمر الذي لاشك فيه هو أن أحمد الرفاعي وعبد العظيم المغربي وإبراهيم خليفة قد إصطدوا بالواقع المر ، وقد بدأت المواجهة بينهم وبين قيادات ظنوا بها الغير فإذا بها في واقع الأمر منبئة الصلة بالقواعد الجماهيرية العريضة . . . ولأنهم دخلوا الحركة النقابية من قمة الهرم مباشرة فقد شاهدوا بأنفسهم الذين تاجروا باسم الثورة والحركة العمالية وتعلموا درسا نرجو مخلصين أن يكونوا قد تعلموه وهو أن هؤلاء الذين يأتون من القمة سيعرقلون ويعطلون أية حركة ديمقراطية حقيقية لجماهير الطبقة العاملة - لأن نمو مثل هذه الحركة وازدهارها وإنعاشها لحياة الجماهير سيعنى نهاية وسقوط من مراكز القيادة كل من ركبوا الحركة العمالية وتاجروا بها وبصالح أصماب الحق في وجودها من الجماهير الكادحين . . .

إن هذه القوى التي أزاحت الثلاثي الأساتذة / أحمد الرفاعي وعبد العظيم المغربي وإبراهيم خليفة هي القوى التي تكره الديمقراطية الحقة وترفض القيادة الجماهيرية وكل ممارسة للنقد والاعتراف بالخطأ وأن تشارك الجماهير بحرية في اختيار قادتها . وتاريخ الحركة في سنوات ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ، وما بعد إجراءات يوليو يؤكد على أنه - ما طار طير وارتفع في الحركة النقابية عن طريق سلم " السلطة " و " الانتهازية " و " الأمن " إلا كما طار وقع . - إن الذين يرتفعون من القاع إلى القمة بعد درجة بعد درجة ومستوى بعد مستوى هم الذين يعرفون كيف تبقى رؤوسهم في القمة ثابتة مرفوعة تتحدى وتواجه ولا

تخشى في الحق لومة لائم ، هي رهوس تعرف أن القاع الذي جاءوا منه هو القادر أن يعيدهم
إن لعب الهوى برأس هذا الحاكم أو ذاك وأجبرهم على النزول ... القاعدة تعرف ناسها
الذين خرجوا منها ... وتعرف من لم يخرجوا منها ولو كانوا ركبوا أعلى النقم !!!

رابعاً، ١٩٧٣ الدورة النقابية الخامسة للاتحاد العام للقابات العمال، والعمال وحرب أكتوبر

قبل أن تبدأ الدورة النقابية الخامسة أصدر وزير العمل قراراً جديداً بالتصنيف
النقابي حيث اختصر عدد النقابات إلى ست عشرة نقابة عامة ، وواضح أن القيادات
النقابية لم تكن مستعدة لمواجهة مع القواعد العمالية وخاصة بعد تحركات عمال حلوان في
١٩٧٢ والتي تلتها تحركات أخرى ، فصوت الجماهير العمالية بدأ يعلو قاتلاً لهذه القيادات
" لا " وبعد هذا كان الخطأ هو ألا تكون هناك إنتخابات وإن أعلن منها ، وأن يختار أعضاء
المجلس الجديد - أو ليس هناك شيء اسمه الفوز بالتزكية ودون انتخابات ، وليس على كل
نقابة عامة إلا أن ترشح ممثلاً لها ليكون في الاتحاد ... وكان يوم انعقاد الجمعية يوماً
هزيناً وصفه أحد العمال بأنه سراق للعرءاء ، ولم يكن مطلوباً من الجميع إلا أن يقبلوا
بهدوء التشكيل الجديد للمجلس ، ودون أية مناقشات حول الدورة الماضية وما كان فيها .
وهكذا جاء تشكيل الدورة الخامسة للمجلس التنفيذي للاتحاد العام للعمال - ١٩٧٣ -

على النحو التالي :

- ١- صلاح غريب رئيساً ٢- ثابت محمد السطري نائب رئيس ٣- سعد محمد أحمد
نائب رئيس ٤- سعيد جمعه على سكرتيراً للمجلس ٥- عبد الرحمن محمد
البيثانوي سكرتيراً للشئون المالية ٦- حسن محمد عيد سكرتيراً للعلاقات الخارجية
٧- عبد الفتاح محمد بخيت سكرتيراً للاتحادات المحلية ٨- عبد الرحمن عبد الهادي
خضر سكرتيراً للإتصال السياسي ٩- أحمد الدسوقي خليل سكرتيراً للعضوية
والتنظيم ١٠- السيد مصطفى عبد اللطيف الزنتاوي سكرتيراً للتنفيذ والتدريب
١١- محمد عطيتو أحمد سكرتيراً للتخطيط والتابعة ١٢- محمد محمد أحمد العقيلي
سكرتيراً للمخدرات ١٣- عبد الفتاح محمد السيد بدر سكرتيراً لعلاقات العمل والأجور
١٤- أحمد إبراهيم أحمد حرك سكرتيراً للإعلام ١٥- محمد عبد الوهاب أحمد المشماوي
سكرتيراً للتأمينات الاجتماعية ١٦- مختار عبد الحميد محمد عبد الرحمن سكرتيراً
للموالية وتنظيم الأسرة وشئون المرأة العاملة .

[في أكتوبر ١٩٧٥ تم اختيار مصطفى الزنتاوي سكرتيراً للمجلس التنفيذي للاتحاد

العام]

خامسا، العمال وحرب أكتوبر ١٩٧٣

بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ لم تنكسر إرادة الشعب المصري ، ولم تتزعزع عقيدة الأمة .. ورغم أنه قد أعلن رسميا أن مصر خسرت ٨٠٪ من المعدات العسكرية - فقد كان إعلان جمال عبد الناصر في ٢٣ يوليو ١٩٦٧ أننا لن نستسلم مهما - وكان العمل لإعادة بناء القوات المسلحة ولاسترداد ما أخذ بالقوة - بالقوة - ... وكان العمال هم جيش إعادة البناء ... هو الجيش الذي وجدناه يبنى في القنال - في السويس في الإسماعيلية في بورسعيد وفي الإسكندرية وفي القاهرة وفي شمال الدلتا وفي أسوان في الجنوب ...

من يوليو ١٩٦٧ وحتى السابع من أكتوبر ١٩٧٣ كانت أكبر عمليات إنشاء وبناء ... كان العمل من كل طائفة ، يشيدون ويبنّون عمال التراحييل ... عمال النقل ... عمال البناء ... والصناعات الكيماوية والتجارين وعمال الحديد المسلح والأسمنت ... كانت تصل ساعات العمل يوميا إلى ١٦ ساعة ... وخلال حرب الاستنزاف كان يسقط منهم الشهداء ، وكان العدو ينسف ما بنّوه فيعودون لبنائه أكثر من مرة ...

كان هناك نقص في كل شيء ... ولكنهم عمال مصر ... لم يتمازحوا ... لم يتهرب منهم أحد ... كانوا يبنيون لمصر الدرع ... كانوا يعدّون مصر للمعركة القادمة ... تحمل العمال في الصحراء قتال النابالم والقذائف الثقيلة (ألف رطل) ورشاشات الطائرات - وإذا سقط شهيد قام شهيد آخر يتعدى طائرات العدو الصهيوني ...

لن ننسى مصر دماء عمال الشركة الأهلية للصناعات المعدنية بأبي زعبل - وكان يوم ١٢ فبراير ١٩٧٠ عدوانا على العمال من العدو هاجمهم فلم يتراجعوا عن تقديم كل شيء للمعركة ... فكان ردهم لن يتوقف البناء للمعركة وشاب مخطط الاستعماريين الصهاينة . لم يكتب حتى اليوم كتابنا وأدبائنا وشعراؤنا البطولات ... البراد " الذي صرف السلفة ليُزف إلى عروسه في عطلة عيد الأضحى ... فزف شهيدا إلى القبر ... وبطولة متعهد النقل الذي استشهد ومعه جواد عربته ... عامل وشقيقه كانا تمت الأنقاض وكان كل منهما يحضن الآخر بحب ...

وكان منهم هؤلاء الذين كانوا شهداء حرب الاستنزاف ...

عبد العزيز الركابي ، عبد المنعم عبد الحميد ، صدقي إبراهيم إسماعيل ، محمد يوسف الجندي ، سيد هاشم أحمد ، حافظ محمد متولي ، محمد السيد الليثي ، سعيد إبراهيم يوسف ، درويش محمد مصطفى ، أحمد حسن رسلان ، محمد مصطفى بطيئة ، عبد السلام أحمد الجندي ، عبد الحميد محمد السيد ، عبد العزيز شعيان موانى ، عبد الرازق عبد اللطيف ، عبد الرحيم محمد عيد ، أحمد إمام عظمة ، كامهنى هشيش ، محمد إبراهيم عبد الرازق ، رمضان محمد خليل ، شوقي أحمد محمد ، سعيد سليمان مظلة ، عبد الرحمن محمد ، لبيب سعيد بشاي ، عبد العزيز محمد محمد الشرقاوى ، حسن أحمد

قاسم ، محمد سمير محمد ، فتحي محمد الشمرى ، جلال أحمد مراد ، أنور هاشم أحمد ،
 عفيفي محمد أبو جاد ، محمد سليمان ربيع ، قطب عزيز منير سليمان ، محمد إبراهيم
 مزب ، محمد إبراهيم ، حسن محمد حجر ، فؤاد فهيم الحارثى ، عيد ميلاد ، رشاد حسن على
 تجيل عيد الرحيم ، محمد عيد الفنى ، على شوكت العليلى ، محمد بدوى ، أحمد على العداد
 ، إبراهيم السيد حسن ، عبده إبراهيم ، محمود مصلى ، أحمد عواد عثمان ، حليم كامل
 عوض الله نسيم ، سعيد مرسى منصور ، عبد الله يوسف ، فؤاد يوسف سيد ، عبد الحميد
 محمد على ، أحمد محمود مسعود ، سليمان محمد سليمان ، محمود عبد الله الوكيل ، أحمد
 الشربينى داود ، أبو العطا عبد المال محمد ، حلمى المغاوى ، محمود محمد مسعود ،
 أحمد حسن الحلاوى ، مسعد عباس القاضى ، على السيد مبروك ، السيد محمد ضيا ، بهيج
 مصطفى حسن ، أحمد محمد عيد ، على على ميهان ، محمود عبد الرحمن محمد ، حسن
 حسين الهدرشيني ، أحمد عيد السلام ، رضا جاب الله عثمان ، صالح سيد محمد ، مصطفى
 السيد عمر ، أحمد سليمان ورده ، محمد عبد الرحمن ، بشير مبدون على إبراهيم سيد
 حموده ، السيد إبراهيم سليمان ، حسن عيد .*

كانت هذه هي صورة العمال حتى السادس من أكتوبر . .

وبعد أن بدأت المعركة التى شاركوا فيها منذ الأيام الأولى التى تلت الهزيمة ، قرر
 العمال زيادة الإنتاج وفعلوا حقوا زيادة تقدر بـ ٥ ٪ فى الإنتاج أيام المعركة . . . بدؤوا فى
 تقديم التبرعات للمعركة من أجورهم القليلة والتبرعات خلال شهر أكتوبر مبينة بالجدول
 التالي :

تبرعات بالمال	ساعات عمل تطوعى	هدايا عينية للجرى	زجاجات دم
١,١٦٠,١٠٥ جنيه	قيمتها بالجنيه	٦٢٨٤.٧ جنيه	٥٤٧٤
خلال المعركة	٧٥٩,٠٠٠ جنيه	من التنظيم	زجاجة
		النقابى وحده	دم فى
		خلاف تبرع	الأيام الأولى
		الأفراد	للقتال

ثم قامت كل نقابة على حده بتقديم تبرعاتها ، فقدموا التبرعات المالية ، وتبرعوا
 بزجاجات الدم . . كانت حياتهم كلها للمعركة . . .

لقد اشترك عمال مصر فى نصر أكتوبر وكان اشتراكهم مميذا وعظيما . وأعطوا

* هؤلاء العمال الذين استشهدوا وهم يعملون من أجل المعركة . . . إن الاتحاد العام لعمال مصر يجب أن تخلد
 ذكراهم ليظلوا نموذجا يحتذى وتبراسا يهتدى به كل أبناء الأجيال العمالية . . .

النموذج الغد في مواجهة نماذج من الطبقة الجديدة التي أرادت أن تجنى ثمار نصر أكتوبر
أرباحا وانتفاها وأسماليا وعلاقات مع الرسمالية الدولية ...

مأذ بعد

خمسة عشر عاما

من قيام الاتحاد العام لنقابات العمال

ونحن نتوقف عند عام ١٩٧٣ فإننا نجد السنوات التي مرت على الحركة النقابية منذ
قيام الاتحاد العام هي سنوات تطلبت المزيد من الإسهام الجدى فى مجال الخدمات للعمال
وفى مجال ممارسة المسؤولية لصيانة حقوق العمال ورفع مستواهم ... وفى مجال
المواجهة مع رأس المال فى القطاع الخاص والذي مازال يعمل فيه أعداد كبيرة من العمال
فى ظروف سيئة ...

إن القيادات البورجوازية الصغيرة طيلة هذه السنوات أراحت نفسها بترديدها
للقولة تقول إن كل شئ قد تحقق للعمال فى يوليو ١٩٦١ ، وأنه قد تم الوصول إلى الهدف ..
وبذلك فإن هذه القيادات فعلا منعت التنظيم النقابى أن يكون قوة دفع لكل نضال عمالى
تقدمى لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية على طريق التحول نحو الاشتراكية .

إن القيادات العليا فى هذه المرحلة كانت ترفض العمل مع القوى المتقدمة المستنيرة
لإقناع الجماهير الواسعة من الانتظام فى صفوف التنظيم النقابى ليتحول إلى قدرة
جماهيرية منظمة فى البلاد ، يخشاه كل أعداء التقدم والحرية إن هى نظمت فعلا
وتوحدت إرادتها ووعت ذاتها وعرفت أنها لنفسها وليغيرها .. لذا فإن الحديث عن دور
طليعى للطبقة العاملة - كما كان فى الميثاق - هو حديث يرفض الحديث الذى قدم به مصر
الانفتاح نفسه عن دولة خالية من التمايز الطبقي وعن الديمقراطية المحايدة طبقيا .. وعن
" الحرية " التى تقيد الطبقة العاملة فى نضالها ضد رأس المال الأجنبى والمتحالف مع رأس
المال المحلى باسم حرية المجتمع فى أن يمارسوا نشاطهم كما يشاءون وكما يريدون و
" الحرية " للجميع ، ولكنها فى النهاية عندهم لرأس المال وحده ...

وفى ١٩٧٣ كان جميع المخلصين داخل الحركة العمالية يريدون تخليصا نقابيا
طبقيا حقيقيا للطبقة العاملة ، فى الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات - وأن يكون له
برنامج وأهداف من أجل دعم التطور غير الرأسمالى ولبناء دولة وطنية ديمقراطية ..
وإن يكون مركزا للدفاع عن الحقوق - حقوق العاملين ، وهاملا لرفع مستوى معيشتهم
ومناخلا ضد كل تشويهات بيروقراطية للديمقراطية وضد الأخطاء والسلبيات والطامع
الطبقية للرأسماليين ، وأن يكون عاملا لإحداث تطور سياسى حقيقى للجماهير الكادحة
والنضياء على تأخرها الثقافى . وأن يكون مركزا لنشر الفكر الإنسانى ، ولبناء مصر

الوطنية الديمقراطية-وغير الرأسمالية.

لقد كان عام ١٩٧٢ ، وبعد نصر أكتوبر على المستعمرين الصهاينة ، وحرهم بعيدا من سيناء . . . هو عام تبلور قوة أخذت على عاتقها أن تعمل من أجل تطبيق سليم للديمقراطية في مجال العمل النقابي . . . وبعد طول معاناة كانت الأجيال الصاعدة ترى من واقع خبرتها :

أولا : أن يكون تشكيل التنظيمات النقابية بالانتخاب من القاعدة إلى القمة فالأسلوب الإنتخابي هو الذي يمنح أعضاء هذه المنظمات الحق في قبول أو رفض أي ترشيح مهما كانت السلطة التي تقدمه للنائبين من العمال ، ويجب النظر إلى الانتخاب بأنه ليس مجرد ضرورة شكلية ، إنما هو الوسيلة التي تعبر بها الجماهير عن إرادتها وباعتباره عملية ضرورية لتربية الجماهير على الممارسة الديمقراطية . وأصبحت أعداد كبيرة تتفق مع الرأي الداعي إلى تخليص العملية الإنتخابية من كافة العيوب الموروثة من الماضي التي طالما صادت العملية الإنتخابية . . . تقاليد اختيار البلديات والعصبيات والاقليمية والشللية واستغلال النفوذ والتدخل الإداري - واحترام كل ما هو مبرر . .

ثانيا : لقد أصبحت الرؤية واضحة بعد تجربة طويلة ومريه منذ تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال في ١٩٥٧ ، إن العملية الانتخابية بمفهوم الحريات البورجوازية تتوقف بعد تمامها ، وتنتهي عند انتخاب المسؤولين وتظل إرادة الجماهير في التعبير معلقة حتى تنتقضي الفترة الزمنية التي انتخب القادة فيها ليمارسوا قيادتهم خلالها وبذلك يصبح حق الجماهير في الرقابة على هؤلاء المسؤولين حقا موسميا ، يمارس كل بعض سنوات ، وحيث تصبح هذه الممارسة ذاتها مجرد ممارسة نظرية أو استشارية الأمر الذي يساعد لاعلى تكوين قيادات بيروقراطية فقط أو قيادات مكتبية متسلطة بل الذي يساعد كذلك العناصر القابلة للانحراف والفساد أن تواصل انحرافها وفسادها . . .

لذلك كان يجب أن يستكمل النظام الانتخابي لنقابات العمال كيانه الديمقراطي بمنح أعضاء التنظيم النقابي حق سحب الثقة من انتخابوا جماهيريا ، إذا ما ثبت أن هؤلاء قد استغلوا مواقفهم لمصلحتهم الذاتية . . .

وإعطاه هذا الحق لأعضاء التنظيمات النقابية هو توسيع لمركتها الديمقراطية ولحقها في الرقابة ، وهو سيؤدي إلى اشتراك الجماهير اشتراكا حقيقيا في نشاط تنظيماتها وميحوّل دون استمرار القيادات التي جاءت بالانتخاب إذا انصرفت أو تخاذلت من العمل من أجل تطبيق البرامج التي انتخبت بمقتضاها ، أو عند ارتكابها أخطاء جسيمة دون انتظار لانقضاء الفترة التي انتخبت لها .

كما أنه سيسمح بمتابعة عملية تطهير هذه التنظيمات - دون توقف - من العناصر الرجعية والانتهازية التي تتمكن بإساليب محترفي الانتخابات - والتي اتفنتها لسنين

طويلة - من التسلى إلى المراكز القيادية والاستمرار فيها دون رقابة فعالة من جانب المنتخبين طوال الفترة مابين الانتخابات .

وسىغل استكمال كتابة تاريخ النقابات العمالية فى مصر مهتما على نحو أساسى بالكتابة عن ديمقراطية هذه النقابات أو عدم ديمقراطيتها ذلك أن تاريخها هو تاريخ ممارسة الجماهير العمالية لحقوقها ولحريةها . . .

ولأنه كلما كانت هناك حرية نقابية حقيقية وديمقراطية نقابية حقيقية كلما أمكن استكمال عملية تنظيم الجماهير غير المنظمة وهى عملية شاقة تأكد للقيادات المكتبية أنها لا تتحقق من خلف المكاتب ولا بتسجيل الأرقام فى دفاتر العضوية ولكنها تتحقق بالحياة مع الجماهير ومعايشتها وقيادتها فى مواجهة كل قوى تريد أن تعطل أو تمنع تطور الجماهير العاملة وحصولها على حقوقها . . . أنه كلما اتسعت قاعدة العضوية الديمقراطية للتنظيمات النقابية كلما ازدهرت إمكانيات العمل لاختيار قيادات سليمة تحترم الجماهير وتلتزم بالعمل الثورى . . . وتكون قادرة ومقتدرة على مواجهة مصائب الانفتاح الرأسمالى التى زهفت على بلادنا منذ السبعينيات وحيث تكون كتابه الفصل القادم من التاريخ بعد ١٩٧٣ - هى الكتابه من أجل أن يكون للنقابات موقفها النضالى فى مواجهة رأس المال الرأسمالى والمحلى والأجنى .

- القاهرة يوليو ١٩٩١ .

خاتمة

هذه المصاحات التي سجلنا فيها تاريخاً طويلاً للحركة النقابية العمالية المصرية هي جهد كنا نود له أن يكون أكثر كمالاً وأولى بياناً ، وموفقاً على نحو أفضل ، ولكنه جهد نرجو للذين يعترضون لكتابة هذا التاريخ أن يضيفوا إليه الكثير من الوقائع والوثائق والتحليل ولكنا وقد فرغنا من عرضنا للمسيرة الطويلة التي لم تتوقف لحظة - منذ بداياتها وإن تعثرت أحياناً ، فإننا نختم عرضنا هذا بتسجيل وجهة نظر نرى أنها تهمنا ونحن ندرس هذا التاريخ المهم للحركة النقابية العمالية المصرية ، وتهمنا ونحن ننظر إلى استمرارية هذا التاريخ وإلى آفاق مستقبله ودور الحركة النقابية المصرية في مواصلة بناء مصر المتحررة من كل قوى استعمارية جديدة أو رأسمالية مرتبطة بالأجنبي ومن كل ألوان التخلف والحياة اللاإنسانية ومن كل استغلال للإنسان من أخيه الإنسان .

عندما بدأت الحركة النقابية المصرية مسيرتها في مطلع هذا القرن لم تكن حركتها محدودة في مهمة النقابات الأولى التي وجدت مع مطلع الرأسمالية ، أى مهمتها في سبيل المطالب الصغيرة ، مجرد المطالبة بتحسين الحالة الاقتصادية للعمال في إطار النظام القائم ، المطالبة بزيادة قروش أو قروش وأن ذلك عندها أعز من كل حرية للوطن ، ومن كل تطلع نحو نظام للعدالة الاجتماعية . . . أو للاشتراكية . . . وإن العمال ناضلوا فقط في هذه اللحظة أو تلك من أجل أنفسهم وليس من أجل أجيال قادمة من أبنائهم أو من أجل مستقبل متحرر من الاستغلال الاستعماري . . . نقول ذلك لأن نضال العمال في مصر - وهو مادعته الحركة النقابية المصرية طيلة تاريخها - كان منذ البداية نضالاً مع كل النظام السياسي والاجتماعي القائم - أنه النضال الذي من خلاله - وعلى غير ما حدث في الغرب - وعت به الطبقة المصرية ذاتها ، أو اقتربت اقتراباً شديداً من وعيها لذاتها . . . وهى وعلى غير ما حدث في الغرب الرأسمالي كذلك، وعت ذاتها الوطنية من خلال علاقاتها مع مجموعة من الأحزاب والقوى الوطنية ، ثم بإيمانها أكثر بأن يكون لها حزمها بعد أن تهادنت هذه الأحزاب والقوى مع الإستعمار الأجنبي أو مع كبار الملاك المرتبطين به - وبدرجات متفاوتة . . .

لقد كان تحول النضالات الاقتصادية المبكرة للعمال المصريين إلى نضالات سياسية أكثر سرعة . . . وذلك بسبب دورهم في فترة النضال الوطني المبكر ، بعد ضرب الاستعمارين البريطانيين بحون من السراى الحديوية للشورة العرابيه . . . فكانت العلاقات مع الحزب الوطنى بقيادة الزعيم الديمقراطى الثورى محمد فريد . . . ثم بنضالهم ضد " السلطه " الاستعماريه خلال تسخير بريطانيا لهم في خدمة جيوش الاستعمار في الحرب العالميه الأولى . . . ثم دورهم الطليعى في ثورة ١٩١٩ ، ورؤيتهم الموضوعى لحركاتهم الاقتصادية خلال أحداث تلك الثورة بالحركة الوطنيه

والذى إنتهى إلى تكوين أول حزب إشتراكى فى مصر . . .

نقول - وعت الحركة النقابية المصرية منذ مطلع القرن ارتقاء نضال عمال مصر من مجرد نضال فى سبيل ظروف أفضل لبيع قوة العمل فقط إلى نضال من أجل الخلاص من الاستغلال الرأسمالى الاستعمارى . . . ولقد تحقق هذا الارتقاء فى اللحظة نفسها التى بدأ فيها كل نضال اقتصادى لأنه كان نضالا موجهها لشركات الاستعمار . . . شئ مهم تعلمه العمال المصريون منذ النضال المبكر هو ألا يقتصروا نضالهم على مجرد النضال الاقتصادى الضيق المحدود والذى لا تتعدى حدوده الزيادة بالقروش ، كما أشرنا ، فقد كان هناك صراع دائم داخل الحركة النقابية المصرية بين أصحاب المفهوم الاقتصادى والسندكالى وبين الذين يريدون بناء قويا مدعما للحركة النقابية ، وأن يكون لها قيادة مركزية موحدة ونظرية واعية وديمقراطية هادفة . . . وكان يعنى ذلك دائما بالنسبة للطبقة العاملة الارتباط بحركة المثقفين التقدميين المصريين ، حيث لا يمكن فى ظل سيادة الأمية والجهل أن يصل الوعى إلى جماهير العمال إلا عبر التهام موضوعى مع المثقفين التقدميين وبعيدا عن تأثير المثقفين من الرجعيين والدعاة للنظام الرأسمالى وللفكر الغربى الاستعمارى . . . إن الحركة النقابية المصرية وبفضل الارتباط مع المثقفين التقدميين يمكنها أن تستوعب وبطريقة موضوعية - وغير شوغانية - معارف العصر وأن تتابع تطور هذه المعارف وما يلحقها من متغيرات . . . فالعمال صناع الحياة يجب ألا تضيق معرفتهم أو ينحصر إعلامهم وثقافتهم فى أطر عمالية ضيقة بحتة إنما يجب وأن تتسع معرفتهم ويتعلموا ويوسعوا من مداركهم . . .

والطبقة العاملة فى بلد مثل مصر ، بلد يكافح ضد الاستعمار وضد حلفائه من كبار ملاك الأرض ورأس المال ، تختلف عن شقيقاتها فى بلدان رأس المال والاستعمار فى علاقتها بالقوى السياسية فهى علاقة بحكم الضرورة تكون

بها الأحزاب والجماعات الوطنية والتقدمية المعادية للاستعمار والمطالبة بحرية والديمقراطية وبحقوق الإنسان ، وليس فقط بالحزب الاشتراكي والذي هو بدوره إن وجد يجب أن يعرف أن ظروف نضال بلد مثل مصر تتطلب هذا الفهم ، في مواجهة النقابية البعثة ضيقة الأفق والتي تروج لها أحزاب الرجعية السياسية . . .

إن رؤية الاشتراكيين العلميين لإشارات الوعي السياسي التي يغمرها في العمال كل نضال اقتصادي فكنتهم من أي يحصلوا على رفع العمال إلى مستوى الوعي الاشتراكي العلمي والديمقراطي .

ومنذ عشرينيات القرن وجدنا أن العمال المصريين لم يجدوا معهم وفي مقدمتهم حزبا اشتراكيا مواعدا قادرا على قيادة المجتمع والشعب ، واللهم إلا لفترة قصيرة ، حوالي أربع سنوات ، من ١٩٢١ حتى ١٩٢٤ . ورغم ذلك فإن الحركة النقابية المصرية وجدت طريقها مفتوحا لتنتقل وتأخذ مكانها فيما هو صراع سياسي ضد الاستعمار الأجنبي وضد حلفائه من الرأسماليين المحليين وكبار ملاك الأرض . . . فاستمر دورها السياسي كحركة نقابية عمالية في المرحلة الزمنية المتعددة منذ منتصف العشرينيات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، فكان نضالها ضد الأوتوقراطية والنظام الملكي وسلطة السفارة البريطانية من أجل دستور ديمقراطي واستقلالية منظماتها النقابية عن مؤسسات الدولة الإدارية والأمنية ومن أجل الاعتراف لها بحقوقها القانونية - وكان من أبرز الأمثلة على هذا النضال ، النضال في الثلاثينيات ضد دكتاتورية جلاء الشعب إسماعيل صدقي باشا . . . وكانت مشاركتها في انتفاضة ١٩٣٥ الوطنية . . .

وبعد الحرب كانت مشاركتها في تأسيس الإتحاد العالمي للنقابات (١٩٤٥) - كمرکز نقابي عالمي جديد وحد كل قوى الحركة النقابية العالمية - والذي لم تطلق الإمبريالية الأمريكية قهاهه ، قدبرت أحداث الانقسام بين صفوفه في ١٩٤٩ ،

والإعلان من قِبل اتحاد دولي آخر هو الاتحاد الدولي للانتقابات الحرة ، والذي رفض
عمال مصر الانضمام إليه رغم كل المقربات التي قدمت - وأعلنت الحركة النقابية
المصرية تضالها ضد الاستعمار والرأسمالية العالمية والفاشية والكيانات العنصرية
وفي مقدمتها الصهيونية . . .

وشاركت الحركة النقابية المصرية بكل قواها وقياداتها المختلفة حزبية وغير
حزبية بلعالمية ونشاط في كل الأحداث الوطنية المعادية للاستعمار البريطاني
والسراي ، فاشتركت في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وفي يومى ٢١ فبراير و ٤
مارس ١٩٤٦ .

وكان للحركة النقابية المصرية موقفها المتميز من الاستعمار الصهيوني وغزوه
لفلسطين في الوقت الذي قبل فيه البعض من منظمات الاشتراكية العالمية قرار
التقسيم واعتبرت الحرب ضد غزوة العصابات الصهيونية ليست حرب تحرير بل
موقف خاطئ اعترفت به هذه المنظمات واعتبرته من الأسباب الرئيسية لعمق
تطورها . . .

ثم كان الموقف المتميز للحركة النقابية العمالية المصرية بعد إلغاء معاهدة
١٩٣٦ وإتفاقيتى ١٨٩٩ في أكتوبر ١٩٥١ ، فكانت الضربة الموجهة التي وجهت
لقوات الاحتلال البريطاني بانسحاب عمال المعسكرات البريطانية من العمل في هذه
المعسكرات وهم يعرفون أن البطالة كانت في انتظارهم بعد أن ضحوا بميزات كثيرة
كانوا يحصلون عليها . . . وكان موقفهم هذا مقاباً لكل القوى السياسية وقتها ،
وجاء مؤكداً على كون الطبقة العاملة المصرية هي الأكثر تضحية من أجل قضايا
الوطن . . . الأمر الذي أجبر الحكومة على استيعابهم في مؤسساتها وإدارتها ورفع
قضية العدوان البريطاني عليهم إلى منظمة العمل الدولية لإدانة التصرفات
البريطانية

وبذلك أكدت الطبقة العاملة المصرية وحركتها النقابية على درس جديد مستفاد من مراقبتها مناقضاً للفكر قائل بأن الطبقة العاملة يقرأها الخاصة ، ويتنظّمها النقابى لا تستطيع أن تكتسب غير الوعى النقابى أى الاقتناع فقط بضرورة الانتظام فى نقابات والنضال ضد أصحاب الأعمال من أجل تحسينات جزئية ومطالبية الحكومة بإصدار قوانين عمالية . . .

هذا الدرس حدث فى مصر - وهى بلد غير بلدان الرأسمالية التقليدية - أكد أنه فى الوقت الذى أخذ فيه العمال هذا الموقف ، فإن المثقفين ، أو كثرة منهم ومنهم من تحدث برطانة اشتراكية علمية أو ثورية هم الذين ابتعدوا عن حركة الطبقة العاملة - وخاصة عن حركتها النقابية ، وانشغلوا بفكرهم الثورى أكثر من انشغالهم بفعل هذا الفكر ، كما انشغلوا بالخلقات الفكرية بينهم أكثر من التوجه الموحد إلى جماهير العمال بأفكارهم ومعارفهم . . . وبذلك تمكن مثقفو اليسار جوازياً أن يكون لهم شأن فى التوجيه الفكرى لحركة العمال ، وأحياناً كان لهم الدور الأكبر ، وخاصة بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . . . وهكذا كان الموقف " الخاص " بالمثقفين التقدميين والاشتراكيين المصريين هو الموقف الذى سمح للأيدىولوجية اليسارية أن تدعم وجودها فى الحركة النقابية على كثير من مؤسساتها التى قامت منذ إعلان الاتحاد العام لنقابات العمال فى ١٩٥٧ .

إنه لتاريخ غنى حقاً ، سواء قبل ثورة ٢٣ يوليو أو بعد الثورة . .
هذا التاريخ أكد فيما أكد على النظرية الثورية القائلة بأنه فى عصرنا لا يمكن فصل السياسة عن المهنة ، ومن ثم لا يمكن فصل النضال العالى من أجل هروف عمل أفضل وأجور أعلى وعلاقات عمل إنسانية عن النضال من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية . . .

ولقد حاولت وما زالت تحاول قوى اليسار جوازياً بعد ثورة ٢٣ يوليو وإجراءات

١٩٦١ أن تحدث مثل هذا الانفصال بين المهنة والسياسة ، ولكنها وهي تواجه حركة ذات تاريخ مجيد كما قرأنا فإنها تسير الطريق الصعب والملىء بالأسواق الكثيرة وبمقلاع هي النقابات ، مستقاوم كل محاولة للعدوان على أى منجز من المنجزات التقدمية . . .

وفى الوقت نفسه أكدت الخبرة التاريخية النقابية المصرية على درس هام ، على الحركة النقابية أن تستوعبه بشكل خاص ، وخاصة عندما تسطر البيروقراطية والانتهازية على المراكز القيادية فى التنظيم النقابى . . . هذا الدرس هو أنه من وجهة نظر المناضلين من أجل الحقوق والحريات والديمقراطية ليس هناك نقابات نقيه تمكن أن تصنعها هذه الجماعة أو تلك من جماعات الشعارات الثورية الفاخرة التى تطلقها على هواها ، وأن الحركة النقابية تضم - ويجب أن تضم - كل جماهير العمال بمختلف اتجاهاتهم ورواهم وعقائدهم وأفكارهم . . . ومع الجماهير - كل الجماهير - يجب أن يكون العمل النقابى .

وكل نضال حقيقى ضد زعامة انتهازية أو بيروقراطية أو فساد لا يمكن أن يكون إلا من داخل التنظيمات القائمة معتمدا على الجماهير وليس بعيدا عنها ، وإنها لحماقة لا يمكن هفرائها - هكذا علمنا تاريخ الحركة النقابية المصرية - تلك الدعوة إلى خروج أو هجرة من النقابات بحجة أنها غير نقيه أو أن القيادات غير مستقيمة على صراط مستقيم - وكان هذه القيادات ليست بشرا ككل البشر . . . وهي دعوة شاذة ليس من نتيجة لها إن وجدت من يلبيها لترك جماهير العمال غير المتطورة إلى حد كاف أو المتأخرة نهيا لتفوز زعامات وبيروقراطية أو فى خدمة السلطان . . .

نحن نعرف ومن واقع دراستنا تلك لتاريخ الحركة النقابية المصرية أن التنظيم النقابى المصرى بكل أمجاده التاريخية وبكل بطولاته وتضحياته وتخليقه لقيادات

وأعية ومستغنية قد فقد ومنذ الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى الكثير من استقلاليتها ويمتازة حركته وشخصية " وحداته " المعنية ، وذلك عندما وباسم الاشتراكية والحفاظ عليها حكم عليه بالانضمام للتنظيم السياسى . . . فقد الكثير من قدراته النضالية ومن طاقاته الخلاقة . . . إن دور الوصى والحارس الذى أوكل للتنظيم السياسى كان قيدا على الاستقلالية والشخصية الاعتبارية للنقابات وقيدا على حركتها الديمقراطية . . . ولكنه رغم ذلك لم يتمكن من إنهاء التنظيم النقابى والقضاء عليه والذى كان حلما من أحلام القوى المضادة بعد هزيمة ١٩٦٧ . . .

إنها دروس عديدة مستفادة من تاريخ الحركة النقابية المصرية والتى ستواصل مسيرتها - لأنها مسيرة حتمية لا يمكن للقوة أن توقفها وإن تكنت أن تعوقها بعض الوقت . . .

والحركة النقابية المصرية - ومن واقع تاريخها - الذى باختصار هاجتها فى كتابنا هذا قد تعلمت قواها الخيرة ، أنها وهى تسمى لتغيير أفضل ولواجهة مع قوى شديدة لا بد أن تعرف الواقع ومحتويات هذا الواقع ، هذا أمر مهم بالغ الأهمية وذلك ما تريد تغييره فى هذه المرحلة أو تلك ، وما تريد أن تمنع العدوان عليه فعناصر تشكيل المستقبل كامنة فى الحاضر . . .

إن معرفة هذا الواقع وهى ويهدف تغييره يجب أن تتسع دائرتها لتشمل الجماهير صاحبة المصلحة فى التغيير ، وفى صد هجمات القوى المعادية لمستقبل مشرق بالحياة الحرة للعمال ، أو المعادية لأى مكتسبات اكتسبها النضال العمالى إن معرفة الجماهير بذلك تبرز ضرورة الإمسالك بقضية الحرية ، حرية الإنسان المصرى العامل فى إطارها التاريخى ، فهقدر إتساع حرية " الإنسان " " الجماعة " وليس الفرد فقط يكون نجاح الحركة النقابية المصرية فى الوصول لأهدافها السامية النبيلة . . . وحيث تصبح الحرية - ويجب أن تصبح ، لا حرية العقل ولا حرية التفكير فقط

ولكن حرية " الممارسة " و " المشاركة " و " اتخاذ القرار " .
وفي نهاية هذه الكلمة الاحتفالية أهد القارىء بأن أوصل حديثى عن المسيرة
التاريخية للحركة النقابية المصرية فى كتاب قادم ، نواصل فيه الدراسة من منتصف
ألسبعينيات وحتى عام ١٩٩٠ . . .
فى محاولة لأن نستكمل وعينا بواقعا لالقيادة الواعية تكون أداة للتغيير
عندما تبنى الواقع وقواه لا لتعصم به ، ولكن لتكون القوة القادرة على التغيير . .

إلى لقاء مع كتابنا القادم

الإحصائيات

جداول احصائية عن التنظيم النقابي والعضوية النقابية وأعداد العمال في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات

١٩٦٦ / ٦٥

النقابة العامة	عدد اللجان النقابية	عدد الأعضاء المنضمين إليها	النقابة العامة	عدد اللجان النقابية	عدد الأعضاء المنضمين إليها
الزراعة	٤٠٠٨ *	٣٧٢.٠١٤	النقل الجوي	١٣	٨.١٤٠
لبنانج والبقول	٧١	٤٠.٨٤٨	اليد والبرق والطين	٢٢	٢١.٦٩٩
الصناعات الغذائية	٢٤١	٨٣.٣٢١	الصحافة والنشر	٤٢	١٩.١٥٧
صناعة الفول والنسيج	١٧٦	١٨٧.٤٨٨	الإعلام والترفيه	٧٣	١٨.٧٥٢
صناعة الجلود	٢٦	٥.١٥٤	الخدمات التعليمية	٤٧	٣٩.٦١٧
صناعة الخشب	٣٩	٧.٠٥٠	الخدمات الصحية	٧٧	٢٨.٢٢٩
الصناعات الكيماوية	٦٧	٤١.٣٦٦	الخدمات الإجتماعية	٤٦	١٣.١٠٥
الصناعات الهندسية	---	---	خدمات الأعمال والإدارة	٧٩	٥٠.٥٥٨
والمعدنية والكهربائية	٨٨	٥٦.٥٣٤	الخدمات الشخصية	٢٧	٤.٠٢٣
البناء	١٢١	٧٣.٥٠٦	العمالون المهنين		
المراق العام	٣٠	٢٥.٩٠٨	موزارة الحربية	٢	٩٥١
التجارة	١١٥	٤٧.٧٨٩	العمالون المدنيون		
البنوك والتأمين	٦٠	٣٩.١٧٩	بالمصانع الحربية	١٦	٢٧.٠١١
السكك الحديدية	٢٤	٥٤.٤٨٨	المجموع	٥٦٥١	١.٣٦٥.٩٨٦
النقل البري	١٠٦	٦٦.٣٥٠			
النقل المائي	٢٣	٢٥.٥٣٦			
لشحن والتفريغ	١٢	٨.٨٥٦			

* هذا الرقم الخاص بعدد اللجان النقابية لعمال الزراعة ليس رقما غير صحيح فقط إنما هو رقم خيالي سجلته البهروقراطية لتروهم المسترلين ان العمال الزراعيين قد نظموا تنفيذًا للتوجيهات ١١ .

التشكيلات النقابية وعدد المنضمين إليها في السنوات من ٦١ / ١٩٦٢ إلى ٦٥ / ١٩٦٦

السنة	عدد اللجان النقابية		عدد العمال المنضمين للتشكيف	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٦٢/٦١	٦٠٨	%١٠٠	٣٠٠.٣١٠	%١٠٠
١٩٦٣/٦٢	٩٥٣	%١٤٦	٤٠٦.٥٩٥	%١٣٥
١٩٦٤/٦٣	* ٥.٦٢٢	%٩٢٤	١.١٩١.٦٧٥	%٣٦٦
١٩٦٥/٦٤	* ٥.٧٧٨	%٦٤٩	١.٢٩٠.٨١١	%٤٢٨
١٩٦٦/٦٥	* ٥.٦٥١	%٩٢٩	١.٣٦٥.٩٨٦	%٤٥٣

* يدخل في هذه الاحصائية المدد غير الصحيح اطلاقاً للجان النقابية لعمال الزراعة في القرى لارضاء المسئولين وقتها الذين طالبوا بضرورة تنظيم عمال الزراعة في نقابات في القرى .
وقد وصل عدد هذه اللجان الكاذبه في ذلك الوقت إلى حوالي ٣٩٠٠ لجنة تقريباً وهو رقم أثار في حينه الكثير من التساؤلات حول الديمقراطية النقابية وجماهريه التنظيم النقابى وحرية المشاركة في اللجان النقابية .

التقايات المسجلة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩
موزعة حسب الصناعات وفئات العضوية

نوع الصناعة أو التجارة	عدد التقايات موزعة حسب فئات العضوية								المجموع
	أكثر من ١٠٠ عضو	٥٠ من	١٠١ من	٢٠١ من	٣٠١ من	٤٠١ من	٥٠١ من	٧٥١ من	
	إلى ١٠٠	إلى ٢٠٠	إلى ٣٠٠	إلى ٤٠٠	إلى ٥٠٠	إلى ٦٠٠	إلى ٧٠٠	إلى ٨٠٠	
الصناعات الفلانية (ماكولات ومشروبات)	١	٢١	١٧	١	٤	١	٠	٠	٤٥
صناعة التبغ والدخان	١	٢	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٥
استخراج الزيوت ومنتجاتها	١	٢	٤	٢	١	٠	٠	٠	١٠
الصناعات الكيماوية	٢	٢	٣	١	٠	١	٠	٠	٧
صناعة الورق والطباعة والتجليد	٣	٣	٣	٧	٠	١	٠	٠	٩
صناعة الخبز والفول والنسج	٣	١٠	٦	٤	١	٢	١	٣	٣٠
صناعة الملابس وتنظيفها	١٠	١٠	١٠	١	٠	١	٠	٠	٢٢
وصباغتها	٢	٢	١	١	٠	٠	٠	٠	٤
الحلاقة والتزيين	٩	٩	٤	٠	١	١	١	١	٢٠
الصناعات الميكانيكية وتشغيل المعادن	٢	٢	٢	١	١	٠	٠	٠	٩
صناعة الخشب والخيزران	٦	٢٧	٢٩	١٣	٨	٢	٥	٤	٩٤
النقل البري والبحري والجوي	٢	٢	٢	١	٢	٠	٢	٠	٩
وصنع وصيانة وسائل تجهيز مواد البناء والاسمنت	٢	١٦	١٢	٣	١	٠	٠	٠	٣٢
البناء والمصارف	٥	٥	٥	٤	٥	٣	١	٢	٢٥
المرافق العامة (مياه - نور - نظافة - كهرباء - ري - غيرهما)	-	-	-	٣	٠	١	١	٠	٥
استغلال المناجم والمعادن والملاحة	١	٢	٣	٣	١	١	١	١	١٢
استخراج البترول وتكريره	٢٤	٦	٣	٢	٠	٠	١	٠	٣٦
صناعات ومنهن مختلفة	١٣	١٣٩	١١٠	٤٣	٢٦	١٤	١٥	١١	٣٧١
مجموع تقايات الصناعات والمهن الصناعية المختلفة									

٣٢	-	-	-	١	٢	١٢	١٦	١	العمل في المحال العامة (فنادق مطاعم - مقاهي - أندية)
١٤	-	-	-	١	٢	٤	٧		العمل في الملاهي (مرسى - قنابل - سينما)
٤٦	١	١	-	١	٥	١١	٢٥	٢	الأعمال التجارية المختلفة
٩٢	١	١	-	٣	٩	٢٧	٤٨	٣	مجموع نقابات مهنة التجارة
٤٦٣	١٢	١٦	١٤	٢٩	٥٢	١٣٧	١٨٧	١٦	المجموع الكلي

ملحوظة هذا الجدول مخطوط باليد في إدارة النقابات عام ١٩٤٩

النقابات موزعة حسب الأقاليم والنوع
إلى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩

الجهة الإدارية	نقابات المؤسسات			نقابات مهنية			المجموع	
	عدد النقابات	عدد الأعضاء		عدد النقابات	عدد الأعضاء		عدد	عدد الأعضاء
		وقت التسجيل	حاليا		وقت التسجيل	حاليا		
محافظة القاهرة	٥٨	١١٧٢٢	٢٦٦٨٥	٨١	١١٥٥٢	٢١٥١٢	١٣٩	٢٣٢٧٤
الاسكندرية	٣٨	١٢٨٥٣	١٤٨٢٣	٥٨	٧٧٤٩	١٢١٢٧	٩٦	٢٠٠٠٢
القليوبية	٢٣	٣١٤٧	٤٣٤٨	٣٢	٤١٥٥	٤٥١٢	٥٥	٧٢٩٧
السويس	٥	٨٣٦	٨٣٦	٥	٥١٣	٥١٣	١٠	١٣٤٩
دمياط	١	٤٧١	٩٣٠	٧	١٠١٨	٩٣٨	٨	١٤٨٩
محافظة الجيزة	٤	١٩٤٥	٢٩١٥				٤	١٩٤٥
مدينة الغربية	١٠	١٨٧٦٦	٢٣٢٧٨	١٤	١٢٢١	١٩٩٨	٢٤	١٩٩٨٧
الغزاة				٩	٦٣٢	٥٤٣	٩	٦٣٢
الشرقية				٥	٤٦٣	٤٥١	٥	٤٦٣
الدقهلية	٤	١١٦٩	١١٨٤	٢٠	١٥٠٨	١٦١٦	٢٤	٢٦٧٧
الشرقية	٥	٣٢١	٩٩٥	١٥	١١٦٣	١٣٢٩	٢٠	١٤٨٤
القليوبية	٢	٢٩١	٢٩١	٧	١٣٦٦	١٢٧٣	٩	١٦٥٧
البحيرة	٤	٥٣٤٢	٤٨٣٥	١٣	١٣٦٤	١٢٧٥	١٧	٦٧٠٦
الجيزة	٥	٢٢٧٢	٥٧٥٥	١		٩٨	٦	٢٣٤٥
بنى سويف				٦	٤٢١	٤٨١	٦	٤٧١
الفيوم				٤	٣٥٧	٤١٢	٤	٣٥٧
المنيا	٣	٨٠٩	٦٦٨	١٠	٩٠٩	١٠٤٧	١٣	١٧١٨
أسيوط				٩	٧٩٧	٩٦٣	٩	٧٩٧
جرجا				٢	١١٦	١٤٤	٣	٣٢٦
قنا	١	٢١٠						
أسوان	٢	٤٧٠	٣٨١				٢	٤٧٠
المجموع	١٦٥	٦٠٠١٩	٩٨٣١٩	٢٩٨	٣٥٤٢٧	٥١٢٣٢	٤٦٣	١٢٩٥٥١
								نسبة الزيادة ٦٨.٨٪

ملاحظة : هذا الجدول مخطوط بإدارة النقابات عام ١٩٤٩

حركة تكوين النقابات والعضوية فيها خلال الأعوام من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٧

السنة	عدد النقابات	عدد لأعضاء	متوسط العضوية
١٩٤٤	٢١٠	١٠٢٨٧٦	---
١٩٤٥	١٨٩	٨٩٥٦٠	---
١٩٤٦	٤٨٨	٩٥٥٣٨	١٩٦
١٩٤٧	٤٤١	٩١٦٠٤	٢٠٨
١٩٤٨	٤٧٨	١٢٤٠٩٤	٢٦٠
١٩٤٩	٤٦٥	١٢٣٠٠٥	٢٦٤
١٩٥٠	٤٩١	١٤٩٤٣٤	٣٠٤
١٩٥١	٤٤٨	---	---
١٩٥٢	٥٦٨	١٥٩٦٠٨	٢٨١
١٩٥٣	٩٤٧	٢٦٥١٩٢	٢٨٠
١٩٥٤	١١٥٤	---	---
١٩٥٥	١١٥٥	٣٩٤٢٤٥	٣٤١
١٩٥٦	١٢٤٩	٤٥٩٠٢٩	٣٧٠
١٩٥٧	١٣٦١	٥٠٠٠٠	---

المصدر : الإحصاء العام ١٩٥٩

عدد المشتغلين في جميع القطاعات بما في ذلك الزراعة
من ١٩٤٧ - ١٩٦٠ (عام التأمينات)

السنة	المشتغلين	متوسط أجر العامل في الأسبوع
١٩٤٧	٦.٢٤٦.١٠٠	-----
١٩٤٨	٦.٢٩٢.٠٠٠	-----
١٩٤٩	٦.٣٣٨.٦٠٠	-----
١٩٥٠	٦.٣٨٦.١٠٠	١٧١ قرشا
١٩٥١	٦.٦٣٤.٤٠٠	١٧٨ قرشا
١٩٥٢	٦.٤٨٨.٦٠٠	١٨١ قرشا
١٩٥٣	٦.٥٣٣.٧٠٠	-----
١٩٥٤	٦.٥٨٤.٦٠٠	-----
١٩٥٥	٦.٦٣٦.٥٠٠	-----
١٩٥٦	٦.٦٨٩.٤٠٠	-----
١٩٥٧	٦.٧٤٣.٢٠٠	-----
١٩٥٨	٦.٧٩٨.٠٠٠	-----
١٩٥٩	٦.٨٥٣.٩٠٠	-----
١٩٦٠	٦.٩١٠.٧٠٠	٣٧١ قرشا

المصدر : إحصائيته كانت قد أعدتها لجنة مشكلته بقرار وزارى رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ - من وزارة العمل ووزارة التخطيط والجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، ومعهد التخطيط القومى ، وكلية الإقتصاد والعلوم السياسية .

* بنى هذا الحساب فى هذا الجدول على أساس تقديرى

* فى إحصائيته ١٩٧٢ على أساس العينة بلغ عدد المشتغلين ٩.٦٤٦.٠٠٠ مشغول

عدد انتخابات العمال بـ ج . م . ع وعدد أعضائها وعدد من فصل
من عضويتها خلال ١٩٥٥ والنصف الأول من سنة ١٩٥٦
وعدد المحتفظين بعضويتهم خلال تلك المدة رغم فصلهم من المنشئة
١٩٥٥

المحافظات والمديريات	عدد النقابات عموما		عدد المفضّلين		عدد المحتفظ بعضويتهم	
	عدد النقابات	عدد الاعضاء	مصريون	أجانب	مصريون	أجانب
محافظة القاهرة	٢٧٢	١٦١.٢٤	١١٦٣٧	٢٦٦	٢٢٣	١٨
محافظة الاسكندرية	١٩٨	٧.٧٦٦	٤٣٢٧	٢٧٥	١٠٦	---
محافظة القنال	٦٥	١٨٥٣٩	١.٨٧	٥٨	٥٣	٢
محافظة السويس	٢٠	٩.٥٠	٤١٣	١١	---	---
مديريات الوجه البحري	٢١٠	٨٧٧١١	٤٤٤٧	٣	٥١	---
مديريات القلي	١٣٤	٤٤٤٥١	١٢٥٩	٢٩	٣	---
محافظات الحدود	٥	٤٤٦١	٢٢٩	٤	---	---
الجملة	٩٠٤	٤٠١.٠٢	٢٤.٩٩	٦٤٦	٤٣٦	٢٠

عدد نقابات المؤسسات التي طُبقت عليها المادة الخامسة
من القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ والعضوية فيها مقارنا بعدد
النقابات : المؤسسات عموماً والأعضاء فيها :-

المحافظات والمدريات	المؤسسات		نقابات المؤسسات التي تسرى عليها المادة (٥)		النسبة المئوية	
	عدد النقابات	العضوية المجلة	عدد النقابات	عدد الأعضاء النقائين	النقابات والمؤسسات عموماً	الأعضاء النقائين بنقابات المؤسسات عموماً
محافظة القاهرة	٢٠٤	١٢٤٨٢٢	١٩٦	١٢١٣٥٠	٪٩٦	٪٩٧
محافظة الاسكندرية	١٤٤	٦١٢٦٤	١٣٥	٥٢٤٥٦	٪٩٤	٪٨٦
محافظة القناة	٣٨	١٠٨٩٨	٣٥	١٠٧٦٦	٪٩٢	٪٩٩
محافظة السويس	١٢	٧٣٥٨	١٢	٧٣٥٨	٪١٠٠	٪١٠٠
مدريات الوجه البحرى	١١٣	٦٢٩٨٠	٩٧	٥٨٠٥٠	٪٨٦	٪٩٢
مدريات الوجه القبلى	٩٦	٣١٧٤٨	٨٥	٢٩٨٣٥	٪٨٩	٪٩٤
محافظات الحدود	٤	٤٤٦١	٤	٤٣٠٤	٪٨٠	٪٩٦

المادة (٥) تنص على أنه في أى وقت يبلغ عدد أعضاء نقابة المنشاء ٣ / ٥ مما يتمتع بالقوق أعضاء في النقابة
القانون ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ أستثنى من حكم الملة (٥) كل عامل يكون في نقابة مهنية أو صناعية أو حرفية .

عدد نقابات المؤسسات والنقابات المهنية التي طلبت تنفيذ المادة [٦٣]
 من قانون النقابات أي طلبت كتابة من أصحاب الأعمال اقتطاع قيمة
 اشتراك العمال الأعضاء وتسليمها صندوق النقابات مقارنا بعدد
 النقابات عموما بالجمهورية .

١٩٥٥

المحافظات و المديريات	عدد النقابات عموما		عدد النقابات التي طلبت تطبيق المادة [٦٣]	
	عدد النقابات	عدد الأعضاء	عدد النقابات	عدد الأعضاء
محافظة القاهرة	٢٧٢	١٦١.٢٤	١٨٨	١٢.٨٣١
محافظة الاسكندرية	١٩٨	٧٥٧٦٦	١٤٢	٥٦٧٥٨
محافظة القناة	٦٥	١٨٥٣٩	٣٠	١٢٢٦٨
محافظة السويس	٢٠	٩٠٠	١٢	٧٣٠١
مديريات الوجه البحري	٢١٠	٨٧٧١١	١٠٨	٦٤٧٧٤
مديريات الوجه القبلي	١٣٤	٤٤٤٥١	٨٢	٢٦٨٠٩
محافظات الحدود	٥	٤٤٦١	٣	٧٠٠٢
الجملة	٩٠٤	٤٠١٠٠٢	٥٦٥	٢٩٠٧٤٣

توزيع النقابات والعضوية موزعه حسب الصناعات ومنها إلى نقابات مؤسسات ومهنية عام

١٩٥٧

المجموع	المهنة	المؤسسات	توزيع الصناعات
٥٥	١٣	٣٩	الزراعة
١٠	١	٩	استخراج المعادن
٢٩٦	٨٠	٢١٦	الصناعات
٤٩	٢٢	٢٦	البناء والتشييد
٤٠	١	٣٩	الكهرباء والغاز
١١٥	٣٧	٧٨	التجارة
١٦٦	٥٢	١١٤	النقل والمواصلات
١٥٣	٤٧	١٠٦	الخدمات
٨٨١	٢٥٤	٦٢٧	الجملة

نقابات المهنة			نقابات المؤسسة		
%	مستدين	مسجلين	%	مستدين	مسجلين
%٤٨.٤	٥١٦٣٨	١٠٦٥١٧	%٩٤.٥	٢٧٧٢٧٤	٢٩١٥٣٥

الجدول رقم ١ : هيكل العمالة في عدد من القطاعات الصناعية
في المصانع التي يعمل فيها ١٠ فاكتر (بالآلف شخص (ما بين الأقواس - %) *

القطاع	١٩٥٢	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٦
الصناعات الخفيفة	٤٩.٥٩٦(١٨.٧٢)	٤٩.٥٩٢(١٨.٤٩)	٤٩.٢٦٦(١٥.١٥)	٥٩.٥٩٧(١٣.٩٦)	٥٩.٥٩٧(١٣.٩٦)	٧٨.٧٩٩(١٣.٤٨)
أنتاج المشروبات	٥.٥٣١(٢.٠٩)	٣.٣٧-(١.٢٦)	٢.٧٩-(١.١٧)	٦.٤٣٩(١.٢٧)	٦.٤٣٩(١.٢٧)	٥.٦٧٧(٠.٩٧)
صناعة الخان	١٠.٥٩٤(٤.٠٠)	٧.٩٢٢(٢.٩٥)	٩.١١٤(٢.٨٠)	١٢.٥٥٦(٢.٤٨)	١٢.٥٥٦(٢.٤٨)	١٢.٣٠-(٢.١١)
صناعة النسيج	١٦.١٣٣(٤٣.٨٤)	١٢٢.١٤١(٤٥.٥٣)	١٩٤.٩٤٥(٥٠.٧٤)	٢٠٣.٥٩٧(٤١.٢٥)	٢٠٣.٥٩٧(٤١.٢٥)	٢٤٧.٦٢٧(٤٧.٣٨)
للمبكرة	٥.٩١٥(٢.٢٨)	٤.١٣٩(١.٥٤)	٤.٤٠٢(١.٣٥)	١٠.٩٣٠(٢.١٦)	١٠.٩٣٠(٢.١٦)	٩.٩٣٥(١.٧٠)
صناعة المربط	٥.٨٤٦(٢.٢١)	٧.٨٤٢(٢.٩٢)	٧.٠٨٦(٢.١٨)	٨.٠٦٥(١.٤٩)	٨.٠٦٥(١.٤٩)	٣.٨٨٧(٦.٥٢)
الطباعة والتجليد	٧.٤٥٣(٢.٨١)	٨.٩١٣(٣.٣٢)	٨.٩٩٧(٢.٧٧)	١١.٤١١(٢.٢٦)	١١.٤١١(٢.٢٦)	١٣.٥٥-(٢.٣٢)
الجلود	٣.٠٩٤(٠.٧٩)	٢.٠٦٢(٠.٧٧)	٢.٠٢٥(٠.٦٢)	٢.٩٢١(٠.٢٨)	٢.٩٢١(٠.٢٨)	٢.٩٢٦(٠.٥٠)
منتجات الكاوتش	٠.٨٢١(٠.٣١)	١.٠٨٥(٠.٤٠)	٢.١٦٣(٠.٦٧)	٤.٢٢٧(٠.٨٩)	٤.٢٢٧(٠.٨٩)	٤.١١٥(٠.٧٠)
تصنيع الأخشاب	١.٠٢٢(٠.٣٩)	٨٩٨(٠.٣٣)	١.٣٣٩(٠.٤١)	٤.٢٠٨(٠.٨٣)	٤.٢٠٨(٠.٨٣)	٨.٥٧٩(٠.٩١)
صناعة الحديد	٥.٣٠٤(٢.٠٠)	٤.٧٠٤(١.٧٥)	٦.٧٥٥(٢.٠٨)	١٠.٨٥٠(٢.١٥)	١٠.٨٥٠(٢.١٥)	١٣.٤٨٩(٢.٣١)
الصناعات الكيماوية	١١.١٨٢(٤.٢٢)	١١.٢٣١(٤.١٩)	١٧.٠٢١(٥.٢١١)	٤٣.٤٨٤(٨.٦٠)	٤٣.٤٨٤(٨.٦٠)	٤٦.١٦٤(٧.٩٠)
الصناعات	٤.٥١٦(١.٧٢)	٦.١١٣(٢.٢٨)	٣.٥٨٤(١.١٠)	٨.٤٤٧(١.٧٣)	٨.٤٤٧(١.٧٣)	١٠.١٩٤(١.٧٤)
الاستخراجية	١٤٢٧٢(٥٣٩)	١٤.٧٤٩(٥.٥٠)	١٢.٧٣٢(٣.٩٢)	٣٠.٨٦(٥.٩٥)	٣٠.٨٦(٥.٩٥)	٣٢.٦٢٣(٥.٥٨)
الغصم / البترول	٣.٨٣٧(١.٤٥)	٤.٤٦٤(١.٦٦)	٩.٥٠٣(٢.٩٢)	٢٢.٧٢٥(٤.٤٩)	٢٢.٧٢٥(٤.٤٩)	٢٣.٠١-(٣.٩٤)
الحامات	٧.٥٨٥(٢.٨٦)	٥.٨١٦(٢.٢٩)	٧.٩١١(٢.٤٣)	١٥.٦٠(٢.٩٨)	١٥.٦٠(٢.٩٨)	٢٥.٤٩٣(٤.٣٦)
المخاليص	٠.٥٥٤(٠.٢١)	١.٠٤٧(٠.٣٩)	٢.٦٣٨(٠.٨١)	٣.٦٩(٠.٠٧٣)	٣.٦٩(٠.٠٧٣)	٨.٩٦٧(١.٥٣)
الصناعات المعدنية	١.١٢(٥٤٢)	١.٧٨٨(٠.٦٧)	١.٨٨٣(٠.٥٨)	٨.٤٦٧(١.٦٧)	٨.٤٦٧(١.٦٧)	١١.٢٠٥(١.٩٢)
صناعات الآلات	٨.٨٣٦(٣.٢٤)	٣.٩٦٤(١.٤٨)	٦.٦٤٧(٢.٤)	١٥.٥٥٤(٣.٠٨)	١٥.٥٥٤(٣.٠٨)	١٩.١٢٢(٣.٢٧)
النقل	٢.٦٧٤(١.٠١)	٣.٢٩٢(١.٣٦)	٣.٢٤(٠.١٠٣)	٦.٩٤٣(١.٣٧)	٦.٩٤٣(١.٣٧)	٦.٩٩٩(١.١٥)
القطاعات الأخرى	٢٦٤.٩٢٧(١٠٠٠)	٢٦٨.٢٣٣(١٠٠٠)	٢٢٥.١٤٦(١٠٠٠)	٥٠٥.٥٧٧(١٠٠٠)	٥٠٥.٥٧٧(١٠٠٠)	٥٨٤.٣٣٦(١٠٠٠)
الإجمالي						

* المصدر أ.ج. بكلاف - الطبقة العاملة في مصر المعاصرة ص ٣٤ و ص ٣٥
 ** يوضح هذا الجدول أن العمالة في الصناعة قد زادت بوتائر سريعة في الستينيات والسبعينات ففي الفترة من ١٩٥٩ - ١٩٦٠ حتى ١٩٧٦ زادت العمالة الصناعية إلى الضعف وفي البناء ٣.١ وفي الطاقة الكهربائية أكثر من أربع مرات في الوقت الذي زادت نسبتها في الاقتصاد بصفة عامة إلى ٦٧ ٪ .

العضوية النقابية

من ١٩٦٢ - ١٩٦٤

عدد الأعضاء	عدد النقابات	السنة
٣٠.١٣١٠	٥٩	١٩٦٢
٥٠.٦٥٩٥	٥٩	١٩٦٣
١٠٩١١٧٥	٢٧	١٩٦٤
١٣٨٩٣١١	٢٧	١٩٦٥

جدول يبين توزيع العضوية النقابية على النقابات العامة وعدد المنتمين إلى الجمعية العمومية (١٩٦٤)

رقم	النقابة العامة للعمال	منتمون	عضو
١	الزراعة	٣٥	٣٥٠٠٠
٢	البتروك	١٢	٢٨٠٠٠
٣	الصناعات النفطية	١٨	٥٨٠٠٠
٤	النسيج	٣٥	٢٠٠٠٠
٥	صناعة الجلود	٣	٦٠٠٠
٦	صناعة الخشب	٣	٦٠٠٠
٧	الصناعات الكيماويات	١٥	٤٠٠٠٠
٨	الصناعات المعدنية	١٣	٣٢٠٠٠
٩	صناعة البناء	١٦	٤٦٠٠٠
١٠	المرافق العامة	٩	١٨٠٠٠
١١	التجارة	١٢	٢٨٠٠٠
١٢	البنوك	١٣	٣٢٠٠٠
١٣	السكة الحديد	١٦	٤٦٠٠٠
١٤	النقل البرى	١٢	٢٨٠٠٠
١٥	النقل المائى	٨	١٦٠٠٠
١٦	الشحن والتفريغ	٥٢	٤٠٠٠
١٧	النقل الجوى	٢	٤٠٠٠

١٦ طبقا للإحصائيات التى قدمتها النقابات العامة أثناء انعقاد الجمعية العمومية للاتحاد العام للعمال في يولية ١٩٦٤

التشكيلا النقاية وعدد العمال المنضمين
إليها في السنوات من ١٩٦٢/٦٦ إلى
١٩٦٦/٦٥

السنة	عدد اللجان النقاية		عدد العمال المنضمين لتشكيلات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٦٢/٦١	٦٠٨	٪١٠٠	٣٠١.٣١٠	٪١٠٠
١٩٦٣/٦٢	٩٥٣	٪١٥٦	٤٠٦.٥٩٥	٪١٣٥
١٩٦٤/٦٣	٥.٦٢٢	٪٩٢٤	١.٠٩١.٦٧٥	٪٣٦٦
١٩٦٥/٦٤	٥.٧٧٨	٪٩٤٩	١.٢٩٠.٨١١	٪٤٢٨
١٩٦٦/٦٥	٥.٦٥١	٪٩٢٩	١.٣٦٥.٩٨٦	٪٤٥٣

المصدر : وزارة العمل - التقدير السنوي ١٩٦٥ / ١٩٦٦
ملحوظة : رغم أن حجم العضوية واللجان في تزايد مستمر إلا أن الزيادة ابتداء من ١٩٦٤/٦٣ هي زيادة شكلية
أساسا في لجان عمال الزراعة ومن ثم فعدد اللجان لا يمثل الواقع .

تطور العمالة الزراعية في مصر خلال الفترة
من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٤

بيان السنوات	الأعداد بالآلاف عامل	الرقم القياسي ١٩٦٠ = ١٠٠	نسبة العاملين في الزراعة إلى إجمالي الأنشطة
١٩٦٠	٣٩٦٣	١٠٠	٥٤
١٩٦٠	٤.٥٧	١٠٠	٤٨
١٩٧٤	٤٢,١٢.٤٠	١٠٦٠.٣	٤٥.٦
١٩٧٥	٥٣١٨.٠	١٠٦٠.٤	٤٣.٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

جداول احصائية عن الاضرار والمنازعات العمالية

المنازعات العمالية من ١٩٤٥ - ١٩٥٨

السنة	عدد المنازعات	السنة	عدد المنازعات
١٩٤٥	١١٦٩٢	١٩٥٢	٣٩٢٥٨
١٩٤٦	١٤٧٤٠	١٩٥٣	٦١٨٤١
١٩٤٧	١٦٠٧٨	١٩٥٤	٥٦٨٧٤
١٩٤٨	١٥٤٤٧	١٩٥٥	٤٦٤١٥
١٩٤٩	١٦١١٠	١٩٥٦	٣٢٠٥٧
١٩٥٠	١٨٨٢٣	١٩٥٧	٣٥٨٣٦
١٩٥١	١٣٦٥٨	١٩٥٨	٣٧١٦٦
متوسط عدد النزاعات في السنوات السابقة على ١٩٥٢ [١٥٢٢١]		متوسط عدد النزاعات في السنوات التالية لـ ١٩٥٢ [٤٥٦٣٥]	

المصدر : اتحاد الصناعات بالنظر للمصرى الكتاب الستى ١٩٥٨ - ١٩٥٩ .

التنضاي التي صدرت فيها احكام

تطبيقا للمادة ٣١٩ م المعدله ١٩٥٢

الجدول أ

العام	الحكم لصالح العمال	الحكم ضد العمال	الاجمالى
١٩٥٣	٣١٥٧	٢١٤٨	٥٣٠٥
١٩٥٤	٤٣٧٠	٥١٧٥	٩٥٤٥
١٩٥٥	٦٤٧٠	٤٢٥٤	١٠٧٢٤
١٩٥٦	٣٧٠٣	٤٨٣٩	٨٥٤٢
١٩٥٧	٣٧٤٢	٣٩٠٦	٧٦٤٨
١٩٥٨	٢٨٦٠	٤٤٥٦	٧٣١٦

الجدول ب نسبة القضايا التي كسبها العمال

العام	اجمالي القضايا أ ب	النسبة المئوية للقضايا التي كسبها العمال
١٩٥٣ -	٨١٧٤	%٣٨.٦
١٩٥٤	١٤٦٤٠	%٢٩.٨
١٩٥٥	١٧٠٢٠	%٣٨.٠
١٩٥٦	١٤٥٧٥	%٢٥.٤
١٩٥٧	١٣٥٩٠	%٧٠.١
١٩٥٨	١٣١٣٠	%٢١.٨

المصادر : الاتحاد العام المصري للصناعات الكتاب السنوى ١٩٥٨ - ١٩٥٩ .

الجدول ج القضايا التي لم تنتظر

بسبب عدم صحة شكل الدعوى

العام	قضايا سميت خارج المحكمة	قضايا مرفوضة	اجمالي
١٩٥٣	٣١٢	٢١٨٧	٢٨٩٩
١٩٥٤	٥٨٤	٣٧٧٣	٥٠٩٥
١٩٥٥	٤٩٧	٥٢٩٥	٦٢٩٦
١٩٥٦	٣٧٤	٥١٨٦	٦٠٣٣
١٩٥٧	١٨١	٦٠٣٣	٦٩٤٢
١٩٥٨	١٤٧	٥٢٣٥	٥٨١٤

**الحركة الاضرابية في مصر
في الستينيات وأوائل السبعينيات**

السنة	عدد المشاركين	أيام العمل المفقودة	ملاحظات
١٩٦٩	١٥٤٧٠	-----	هذه الاحصائيات لا تشمل الواقع ولكنها تعطي مؤشرا بأن
١٩٧٠	١٣١١	-----	النضال الاضرابي لا يمكن أن
١٩٧١	١١٤٧٥	-----	يتوقف . فقط يكن التغطية
١٩٧٢	١١٨٦٤	٢٢٢٧٥	عليه ومنع نشر أخباره .
١٩٧٣	٤٢٢٢	٤٩٠٧	
١٩٧٤	١٣١٧٤	٧١٣٤	
١٩٧٥	٤٠٥٢٧	٢٠٠٥٢٨	
١٩٧٦	٧٣٣	٩٢١	

المصدر : الكتاب السنوي لنظمة العمل الدولية

جداول احصائية عن العمالة الاجبر والاسعار وساعات العمل

تطور العمالة والاجبر - هـ العمالة بالالف ، الاجبر بالهون ، في سنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٠

القطاع	١٩٦٦/٦٥		٦٧/٦٦		٦٨/٦٧		٦٩/٦٨		٧٠/٦٩	
	اجبر	عماله	اجبر	عماله	اجبر	عماله	اجبر	عماله	اجبر	عماله
الزراعة	٣٨٧٧.٢	١١٧.١	٣٨٦٤.٦	٢٠٤.٩	٣٨١٢.٤	٢٠١.٣	٣٩٦٤.٩	٢١٠.٧	٤٠٤٨.٣	٢١٨.٤
الصناعة	٨٤١.٧	١٥٤.٢	٨٤٦.١	١٥٥.٢	٨٦٧.٢	١٦٠.٠	٨٩٠.٧	١٦٦.٢	٩١٩.١	١٧٥.٧
الكهرباء	١٨.٥	٤.٩	١٨.٣	٥.٠	١٨.٥	٤.٧	٢٠.٣	٥.٩	٢٢.٨	٦.٣
التشييد	٣٢٨.٠	٥٩.٠	٣٠٧.٦	٥٥.٥	٢٥٩.٨	٤٧.٢	٣٣٨.٠	٦١.٧	٣٨٧.٩	٧١.٦
إجمالي القطاعات السكنية	٦٠٥.٤	٤١٧.٢	٥٠٣٧.٢	٤٧٠.٩	٥٠٣٨.٠	٥١٣.٢	٥٢١٣.٩	٤٤٤.٥	٥٣٧٥.١	٤٧٢.٠
النقل والمراسلات	٣٠٧.٨	٧٣.٨	٣٢٤.٥	٧٥.٧	٣٣٠.٤	٧٨.٤	٣٣٥.٧	٨٢.٤	٣٤٧.٢	٨٥.٣
التجارة والمال	٧٥٢.٥	١٥٦.٤	٧٦٧.٧	١١٠.٥	٧٨٥.٨	١١٧.٨	٧٩٤.٢	١٢١.١	٨٠١.٧	١٢٦.٧
السكان	٢١.٩	١.٨	٢٢.٦	١.٩	١٣٤.٣	١٠.٦	١٣٥.٨	١٠.٧	١٣٦.٣	١٠.٧
المرافق العامة	٣١.٢	٧.٥	٣١.٦	٧.٧	٣٢.٢	٤.٠	٣٢.٤	٨.٠	٣٣.٧	٨.٢
الخدمات الأخرى	١٤٢٧.٧	٣٧٧.٤	١٤٥٠.٢	٣٨٥.٨	١٥٠٦.٩	٤٠٤.٢	١٥٣٩.١	٤٣٨.٩	١٥٨٠.٧	٤٧٦.٧
إجمالي قطاعات الخدمات	٢٥٤١.١	٥٦٦.٩	٢٥٩٦.٦	٥٨١.٦	٢٧٨٩.٦	٦١٩.٠	٢٨٣٧.٣	٦٦١.١	٢٨٩٩.٦	٧٠٧.٧
الإجمالي	٧٦٠٦.٥	٩٧٩١	٧٦٣٣.٨	١٠٠٢.٢	٧٨٢٧.٦	١٠٣٢٠.٢	٨٠٥١.٢	١١٠٥.٦	٨٢٧٤.٧	١١٧٩.٧

التغيرات في أجور الاسبوعية الاسمية والفعلية

في الصناعة المصرية في الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٧٣

السنة	الأجر للرجال	الاسمى للنساء	بالقرش اجمالي	الرقم للرجال	الرقم للنساء	للأجر الاسمى اجمالي	الرقم	
							للرجال	للنساء
١٩٦٤	٢٨٦	١٧٨	٢٧٩	١٠١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٥	٣٢٩	٢١١	٣٢٣	١١٥	١١٨	١١٥	(١٠٠)	(١٠٣)
١٩٦٦	٣٤٩	٢٥٠	٣٤٣	١٢٢	١٤٠	١٢٣	(٩٨)	(١١٢)
١٩٦٧	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٦٨	٣١٣	٢٥٦	٣٥٦	١٢٧	١٣٨	١٢٨	(١٠٨)	(١١٨)
١٩٦٩	٤١٠	٢٩٨	٤٠٣	١٤٣	١٦٧	١٤٤	(١٢١)	(١٣٨)
١٩٧٠	٤٠٦	٢٥٨	٣٩٧	١٤٢	١٤٤	١٤٢	(١٢٧)	(١١٤)
١٩٧١	٤٠١	٣٢٩	٣٩٢	١٤٠	١٥١	١٤٠	(١٠٥)	(١١٣)
١٩٧٢	٤٦٨	٣٢٠	٤٥٨	١٦٤	١٧٩	١٦٤	(١٢٠)	(١٣٥)
١٩٧٣	٤٧٨	٣٠٨	٤٦٦	١٦٧	١٧٣	١٦٧	(١١٤)	(١١٨)

المصدر : الطريقة المعاملة في مصر الممارسة د. ا. ج. بكتلاف من ١٠٤

● يعطى الأجر القياس للأجر الفعلي كعلامة بين الأجر الاسمى وبين اسعار المواد الاستهلاكية ووضع الرقم القياس للأجر بين تونس كنسب بين الأجر

الاسمى وبين المباد الفعالية .

●● في الفترة بين عام ١٩٦٤ حتى ١٩٧٣ ارتفعت الأجور الاسمية في قطاع الصناعى بمعدل ٧ جنيهات في الشهور أى من ١١.٧ إلى ١٨.٦ أو بمعنى

آخر ٦٧٪ وهذا كانت الزيادة في أجور النساء أعلى مما هي في أجور الرجال بمعدل ٧٣٪ للنساء و ٦٧٪ للرجال .

حركة الأجور الحقيقية في الزيف المصري

من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٦

السنة	متوسط الاجر النقدي اليومي بالقرش للرجل	الرقم القياسي للأجور النقدية	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة	الرقم القياسي للأجور الحقيقية
١٩٦٠	١٢.٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٦	٢٥.٠	٢٠٠	١٣٩	١٤٤
١٩٧٠	٢٥.٠	٢٠٠	١٧٠	١١٨
١٩٧١	٢٥.٥	٢٠١	١٧٢	١١٧
١٩٧٢	٢٧.٥	٢٢٠	١٨٢	١٢١
١٩٧٣	٢٩.٢	٢٣٤	١٩٦	١١٩
١٩٧٤	٣٢.٢	٢٥٥	٢٣٥	١١٠
١٩٧٥	٤٦.٥	٢٧٢	٢٤٢	١٥٤

التغير في أعمار المواد الفولاذية واللاس
والسلع الإستهلاكية والكهرباء - من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٦

السنة	الفناء	الكساء	السلع الإستهلاكية	الإضاءة	ملاحظات
١٩٦٤	١٠٠	—	١٠٠	—	
١٩٦٥	١١٤	—	١١٥	—	الإرتفاع المستمر
١٩٦٦	١٢٥	—	١٢٥	—	فسي
١٩٦٧	١٢٦	—	١٢٦	—	أعمار المراد
١٩٦٨	١١٧	١٠٠	١١٧	١٠٠	الفولاذية
١٩٦٩	١١٨	١٠١	١٢١	١٠٠	والسلع
١٩٧٠	١٢٦	١٠١	١٢٦	١٠٠	الإستهلاكية
١٩٧١	١٣٣	١٠١	١٣٠	٩٨	والكساء
١٩٧٢	١٣٧	١٠٥	١٣٣	٩٣	غزل
١٩٧٤	١٧٠	١٢٢	١٥٣	٩٠	ثلاثه
١٩٧٥	١٩١	١٣٥	١٧١	٩٣	عشر
١٩٧٦	٢١٩	١٤٣	١٨٦	٩٩	عسا

المصدر : الطبقه العامله في مصر المعاصره ص ١٠٣
د. ا. ج. بركات ترجمه د. احمد حسان

متوسط طول اسرع العمل
في عدد من القطاعات الصناعيه

القطاع	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
الصناعات										
النسيجه	٤٢	٥٤	٥٤	٤٩	٥٠	٤٨	٥١	٥٥	٥٣	٥٤
بناء الآلات ماعدا										
الآلات الكهربيه										
صناعه وسائل النقل	٤٢	٥٨	٤٧	٤٧	٥٣	٥٤	٦١	٥٨	٥٨	٥٠
الآلات الكهربيه										
الصناعات الفلانيه	٤٩	٥٤	٥٥	٥٢	٥٣	٥٥	٥٦	٥٦	٥٥	٥٤
صناعه الدخان	٤٠	٥٥	٦٠	٤٧	٤٧	٦٢	٥٤	٥٦	٥٢	٥٣
تصنيع الأخشاب	٤٦	٤٨	٤٦	٥١	٥١	٤٧	٥٤	٥٥	٥٦	٥٥
الصناعات الكيميائيه	٤٣	٥٢	٥١	٥١	٥٤	٥٢	٥٣	٥٦	٥٢	٥٣

●● في مرحلة التحولات الاجتماعيه الاقتصاديه جرى تخفيض ملحوظ في ساعات العمل في الصناعات التحويلية إلا أن الصناعات الاقتصاديه وسره الحاله في سوق القوي العامله في منتصف الستينيات وفي النصف الثاني لها قد أدت إلى زياده اسرع العمل مرة أخرى إلى ٤٩ - ٥٠ ساعة أسبوعيا ثم إلى ٥٥ ساعة أسبوعيا .
المصدر : الطبقة العامله في مصر المعاصره
١ . ج . بكتلافوف ص ١٢٥

تناسب أجور العمال والموظفين
في المصانع في الخمسينيات والستينيات

١٩٦٧ / ١٩٦٦	١٩٦٤ / ١٩٦٣	١٩٦٠	عمال
١٨٦	١٦٥	١٢٦	الاجر الاسمي
١٤٠	١٥٣	١٢٢	الاجر الفعلي
			موظفون
١٤٠	١٤٠	١١٧	الاجر الاسمي
١٠٥	١٤٠	١١٢	الاجر الفعلي

تؤكد هذه الاحصائية على أن أجور العمال الصناعيين قد نمت أكثر من أجور الموظفين - وارتبط ذلك بما تم بعد الثورة من زيادة عدد الموظفين الصغار في المصانع بهدف القضاء على البطالة .

تطور متوسط الأجر اليومي للعامل الزراعي
في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥

السنة	الأجر التقديري بالقرش	الرقم القياسي للأجر التقديري	الرقم القياسي لنفقه المعيشة في الريف	الاجر الحقيقي بالقرش	الأجر القياسي للاجر الحقيقي
١٩٧٠	٢٥,٠	١٠٠	١١٦,٨	٢١,٤	٨٥,٦
١٩٧١	٢٥,٥	١٠١	١١٧,٤	٢١,٧	٨٦,٨
١٩٧٢	٢٧,٥	١٠٩	١١٩,٩	٢٢,٩	٩١,٦
١٩٧٣	٢٩,٥	١١٦	١٣١,٢	٢٢,٥	٩٠,٠
١٩٧٤	٣٥,٢	١٢٤	١٤٩,٦	٢٣,٥	٩٤,٠
١٩٧٥	٤٦,٥	١٨٦	١٦٧,٩	٢٧,٧	١١٠,٨

المصدر - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

مستوى البطالة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٥

السنة	عدد الماطلين المسجل رسميا	النسبة المئوية لحجم القوى العاملة
١٩٦٨	٢٤٤ , ٤	٣ , ٨
١٩٦٩	٢١٨ , ٩	٢ , ٧
١٩٧٠	١٩٨ , ٠	٢ , ٤
١٩٧١	١٥٣ , ١	١ , ٨
١٩٧٢	١٣٤ , ٦	١ , ٥
١٩٧٣	١٤٥ , ١	١ , ٦
١٩٧٤	٢٠٨ , ٦	٢ , ٣
١٩٧٥	٢٣٣ , ٤	٢ , ٣

● ● هذه المعطيات لا تعكس الحجم الحقيقي للبطالة في مصر - فحسب تقديرات عام ١٩٧٩ فإن خمس سكان المدن لم يكن لديهم عمل ثابت . أما بخصوص اهانة البطالة فكانت شبيهة جدا إذا ما قورنت بعدد الماطلين فقد دفع مبلغ ألف جنيه تقريبا عن عام ١٩٧٩ بكامله .
المصدر : الطبقة العاملة في مصر المعاصرة ص ١٣٩
١ . ج ب كلاقول

الملاحضة

الملحق رقم ١١

قانون - لائحة - نقابة عمال الصناعات اليدوية

التعليق

نشر هذا القانون - أي لائحة النظام الأساسي - لنقابة عمال الصناعات اليدوية ، التي أنشأها الحزب الوطني بقيادة محمد محمد في جريدة اللواء - بتاريخ ١٢. ١١ يناير ١٩١٠ . وهي اللائحة الوحيدة التي عثرنا عليها لأي نقابة في هذه الحقبة . ويؤكد الأستاذ قالبه الذي ألف كتابها مذكرا عن الحركة النقابية المصرية قبل الحرب العالمية الأولى ، أن رجال الحزب الوطني الذين صاغوا هذه اللائحة استعانوا في صياغتها بلائحة إحدى جمعيات المساعدة المتبادلة الإيطالية .

النص

« قانون » نقابة عمال الصناعات اليدوية

الباب الأول : في غرض النقابة

المادة - ١ - تألفت في القاهرة نقابة عمال الصناعات اليدوية ومدتها غير محدودة .
المادة - ٢ - غرض النقابة هو تحسين حالة أعضائها المادية والأدبية وترقية الصناعة وإيجاد روابط ودية بينهم .
المادة - ٣ - ولكي تصل النقابة إلى هذا الغرض فقد أنشأت قلما طبيا وقلما للاشارة القضائية وقلما للإعلانات المالية وصندوقا للتوفير والتقاعد . وكل ذلك لا يمنع من إنشاء أقلام أخرى تساعد النقابة على الوصول إلى الغرض الذي ترمى إليه مثل إنشاء أندية وإلقاء دروس ومحاضرات في مواضيع تهم الأعضاء بصفة عمومية وتأسيس شركات تعاون على شراء ضروريات الحياة ونظام هذه الأقلام مذكور في اللائحة الداخلية ماعدا نظام صندوق التقاعد الذي يقره له الباب السادس من هذا القانون .

المادة - ٤ - يحظر على الأعضاء المناقشة في المسائل السياسية والدينية في اجتماعاتهم أو في محل النقابة ولا يجوز بحال من الأحوال أن تزجر محلات النقابة أو مقارها لجمعية سياسية أو دينية لتقيم فيها اجتماعا أو تلتق فيها محاضرة .

الباب الثاني : في الأعضاء

المادة - ٥ - تتألف النقابة من أعضاء عاملين وأعضاء مساعدين وأعضاء غفرين .
المادة - ٦ - يعتبر عضوا عاملا كل صانع مشغول بالأعمال اليدوية ولا يشغل ذلك رؤساء المصانع والمعامل ولا تقتصر النقابة على صناع القاهرة بل كل الصناع بالجهات الأخرى أيضا .
المادة - ٧ - العضو المساعد هو الذي يدفع مبلغا اختياريا من المال ولا يكون له حق التمتع بالمزايا التي يتمتع بها الأعضاء العاملون .

المادة - ٨ - العضو الشرفي هو الذي يساعد النقابة بنفذه أو بتعويضه ماديًا وأدبيًا . وتتألف من الأعضاء الشرفيين (لجنة حماية ورعاية النقابة) .

المادة - ٩ - يجب على العضو العامل أن تتحقق فيه الشروط الآتية :

١ - أن تكون سنه ١٨ سنة على الأقل و ٤٠ سنة على الأكثر .

٢ - أن يكون مستقلاً يعمل مدة ستين متتاليتين على الأقل .

٣ - أن لا يكون محكوما عليه بحكم يس الشرف وأن يكون حسن السيرة .

٤ - أن يقدمه للنقابة اثنان من أعضائها العاملين .

المادة - ١٠ - قبول الأعضاء العاملين والمساهدين يكون بالاقتراع السري في مجلس الإدارة ويجب لقبول العضو أن توافق عليه الأغلبية وقرارات المجلس في مسائل قبول الأعضاء نهائية لا استئناف لها وليس المجلس ملزماً بذكر أسباب الرفض . والأعضاء الشرفيون يعينهم المجلس من نفسه ومن يرفض طلبه يجوز له أن يقدم طلباً ثانياً بعد ستة أشهر على الأقل .

المادة - ١١ - يجب على كل عضو عامل :

١ - أن يتبع قانون النقابة ولوائحها .

٢ - أن يكون مستقلاً في إحدى الصناعات اليدوية .

٣ - أن يدفع رسماً شهرياً قدره خمسة قروش .

المادة - ١٢ - كل عضو عامل مضطر إلى ترك خدمته في المصنع المشتغل هو به ، له الحق بعد تصديق مجلس الإدارة أن يحتج بالامتيازات التي تخولها له النقابة ماعدا ما يتعلق منها بصندوق التقاعد .

المادة - ١٣ - كل عضو عامل يتأخر عن أداء الرسم الشهري ثلاثة شهور متتالية يشطب اسمه من النقابة بعد أن تنفذه قبل ذلك بثمانية أيام بجواب موصى عليه بأمر عنوان له لدى النقابة . وحكم هذه المادة لا يسرى على العضو العامل إذا كان مريضاً أو عاطلاً عن العمل كما هو مذكور في اللائحة العمومية وبعد التحقق من مرضه وعطله ، وكل عضو يشطب اسمه على ما تقدم يجوز له أن يطلب قبوله ثانياً بعد أن يدفع متأخر عليه ويعامل بنص المادة (١١) .

المادة - ١٤ - يقرر نهائياً من النقابة بقرار المجلس كل عضو يحكم عليه بسبب أعمال مخلة بالشرف أو سرقة أو نصب كذلك من ينش النقابة أو ينس عليها .

المادة - ١٥ - يجوز للمجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين أن يقرر طرد أي عضو عامل أو غيره يكون قد طبقت عليه مראات الأحكام التي تأمر بها اللائحة العمومية ضد من يخالفها وكذلك يجوز للمجلس أن يطرد كل عضو يحدث سلوكه خلافاً في محلات الجمعية .

المادة - ١٦ - ليس للأعضاء المشطرية أسماءهم والمطرودين أن يرجعوا على المجلس أو على النقابة بشيء ما ولا يحق لهم كذلك أن يستردوا ما دفعوا من الرسوم الشهرية أو غيرها ، اللهم إلا ما وضموه في

صندوق التقاعد .

المادة - ١٧ - كل عضو يستقيل من النقابة يفقد حقه فيها دفعه ما عدا ما أودعه في صندوق التقاعد .

الباب الثالث : في مجلس الإدارة

وفي اللجان وفي المراقبين

المادة - ١٨ - تدار النقابة بواسطة مجلس مؤلف من ٢٥ عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية الاعتيادية ويكون منهم ١٥ من الأعضاء العاملين والعشرة الباقون من الأعضاء والمساعدين والشرفيين . وينتخب المجلس من أعضائه رئيساً ووكيلين وسكرتيراً ومساعداً وأميناً للصندوق .

المادة - ١٩ - تجري الانتخابات بالاقتراع السري وبالأغلبية النسبية للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوى الأصوات بين اثنين يفضل أكبرهما سناً ومجلس الإدارة يعرض على المنتخبين قائمة يرشح فيها من يراه وهذه القائمة ليست إجبارية . ويجوز للمنتخبين أن ينتخبوا من يريدون من ليسوا في تلك القائمة .

المادة - ٢٠ - يجوز انتخاب كل من بلغ الخامسة والعشرين من عمره عضواً في المجلس .

المادة - ٢١ - ينتخب مجلس الإدارة لمدة سنتين ويحدد ثمانية أعضاء في كل عام بطريق الأقدمية ويجوز أن يعاد انتخاب من يسقط من الأعضاء .

المادة - ٢٢ - إذا استقال أحد أعضاء مجلس الإدارة فينتدب المجلس بدله مؤقتاً ويجب التصديق على ذلك في أقرب جمعية عمومية ويجب انتخاب بدل العضو المستقيل من القسم الذي ينتسب إليه وكذلك كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة يتغيب عن حضور الجلسات ثلاث مرات متتالية يعد مستقلاً .

المادة - ٢٣ - مجلس الإدارة يكت مدة سنتين وفي نهاية السنة الثانية يسقط ثلث أعضائه بطريق الاقتراع السري ويستبدل كما جاء بالمادة (٢١) .

المادة - ٢٤ - ينوب الرئيس عن النقابة وشخصها لدى الغير وأمام المحاكم وهو يرأس اجتماعات المجلس وصوته عند التصاوي مرجح . وينوب عن الرئيس عند غيابه أحد الوكيلين .

المادة - ٢٥ - كل كتابة تلزم بها النقابة يجب أن تكون مضافة من الرئيس أو من ينوب عنه وتذيل بإمضاء السكرتير أو مساعده . والأوراق التي تحترى على استعمال نقود النقابة يجب أن قضي زيادة على الإمضاءات بإمضاء أمين الصندوق . وتستثنى من ذلك الأوراق الخاصة بالأوامر المختلفة والفواتير وغيرها المتعلقة بالإدارة الداخلية وإدارة الإسماعيات فإنها لا قضي إلا بإمضاء المكلف بهذه المسائل .

المادة - ٢٦ - مجلس الإدارة يعين محل اجتماعه كما يريد ويجتمع كلما استدعت مصلحة اجتماعه كما يريد ويجتمع مرة في الشهر على الأقل . وهذه الاجتماعات يرأسها الرئيس أو من ينوب عنه وإذا

غاب الرئيس والوكيلان ينتخب الاعضاء الحاضرون أحدهم لرأس الجلسة ولا تصح قرارات المجلس إلا إذا كان حاضراً فيه عشرة من الأعضاء على الأقل غير الرئيس بشرط أن يكون من بينهم ستة من الأعضاء العاملين ولا يجوز مع ذلك أن يكون للمضو الواحد أكثر من صوت واحد . وقرارات المجلس تؤخذ بالأغلبية البسيطة وإذا تساوت الأصوات يرجع طرف الرئيس .

المادة - ٢٧ - تحفظ مداولات المجلس في محضر الجلسة وتنفذ في دفتر يضيه رئيس الجلسة وسكرتيرها .
المادة - ٢٨ - مجلس الإدارة له سلطات واسعة وكل ماليس من خصائص الجمعية العمومية وحدها على حسب هذا القانون أو قانون اختصاصها يكون من اختصاصه ، وله على الأخص الحقوق التالية :

- ١ - أن يقترح على قبل الأعضاء أو شطب أسمائهم أو طردهم .
 - ٢ - أن يضع نتيجة عن ميزانية النقابة وأن يقدم تقريراً سنوياً عن سيرها .
 - ٣ - أن يدعو الجمعية وأن يقوم بتنفيذ قراراتها .
 - ٤ - أن يعين ويرفع كل موظف النقابة وأن يحدد اختصاصاتهم ومراتبهم .
 - ٥ - أن يعين طريقة استعمال الأموال الحرة وأموال الاحتياطي .
 - ٦ - أن يدرس التحسينات التي يمكن إدخالها على إدارة النقابة وأن يبحث عن الأقلام الجديدة التي يجب إنشاؤها
 - ٧ - وله إدارة أموال النقابة الثابتة والمنقولة وأن يتتدب تحت مسؤوليته بعض الأعضاء للقيام بالأعمال المذكورة بالنقابة عن المجلس ، وعلى كل حال فالتقاضي والمحصرات التي ترفعها النقابة أو ترفع عليها تكون على البدوم باسم الرئيس . وهذه الاختصاصات ليست محددة بل إن المجلس له أن يقوم بكل الأعمال التي تؤدي إلى تحقيق غرض النقابة .
- المادة - ٢٩ - لكي يقوم المجلس بأعمال الأقلام المتقدمة يجب تقسيمه إلى لجان تدبر هذه الأقلام طبقاً لقواعد اللائحة الداخلية . وهذه اللجان يبلغ عددها أربعة :

- ١ - لجنة الإسعاف الطبي .
 - ٢ - لجنة الإسعاف المالي والاستشارة القانونية
 - ٣ - لجنة المالية وصندوق التقاعد
 - ٤ - لجنة الأبحاث والنشر
- وكل لجنة تتركب من ثلاثة أعضاء ومن مجلس الإدارة بالأغلبية النسبية . ويجوز للمجلس أن يتتدب ثلاثة من الأعضاء الآخرين لمساعدة كل لجنة من تلك اللجان . أما المدير العمومي وهو رئيس مجلس الإدارة فيقوم بالأعمال العادية ويعضى أواخر الإسعافات ويمكنه أن ينوب عنه أحد وكلائه لمدة ما .

أما أمين الصندوق فيكون عضواً ثالثاً بطبيعة الحال في اللجنة المالية .
المادة - ٣٠ - تعين الجمعية العمومية كل سنة مراقبين يمكن أن يكونوا من الخارجين عن النقابة وعلى المراقبين أن

يهيمنوا على ضبط أعمال النقابة فيما يتعلق بالمالية ولهم أن يراجعوا نتيجة الميزانية وشهدوا أنها مطابقة للنفقات ولذلك يجب أن ترسل لهم النتيجة قبل شهر على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية .

المادة - ٣١ - للمراقبين الحق أن يطلعوا على دفاتر النقابة في أى وقت إذا وجدوا ذلك مقبداً للنقابة وعليهم في حالة الضرورة أن يطلبوا من مجلس الادارة استدعاء الجمعية العمومية بصفة غير اعتيادية .

الباب الرابع : في الجمعية العمومية

المادة - ٣٢ - الجمعية العمومية إذا اجتمعت طبقا للقانون تعتبر أنها قتل جميع الأعضاء . وتكون قراراتها نافذة على جميعهم ولو كان أحدهم غائبا أو مخالفا في الرأي لهذه القرارات . ولكل عضو في النقابة الحق في حضور جميعتها العمومية . وعن الاقتراح خاص بالأعضاء العاملين فقط .

المادة - ٣٣ - يدير الأعمال اللازمة للجمعية العمومية أعضاء مجلس الادارة ولهم الحق في أن ينتخبوا من أعضائها ستة مراقبين للانتخابات والاقتراح بالأصوات .

المادة - ٣٤ - يجب على مجلس الإدارة أن يرسل للأعضاء الدعوة إلى الجمعية العمومية الاعتيادية أو غير الاعتيادية قبل الميعاد بخمسة عشر يوما على الأقل . وهذه الدعوة ترسل إليهم بطريق البريد بالعنوان المعروف لكل عضو . ويجب أن يؤكد في هذه الدعوة محل الاجتماع ويومه وساعته وأن يبين فيها المواضيع التي ستكون مدار البحث ومن الذي طلب استدعاء الجمعية العمومية مع بيان مختصر للأسباب الداعية إلى ذلك .

المادة - ٣٥ - لا يكون اجتماع الجمعية العمومية قانونيا إلا إذا حضرها الأعضاء العاملون . وتكون القرارات بالأغلبية النسبية ماعدا القرارات المتعلقة بتغيير القانون بحل الجمعية والاقتراح بكون شخصيا ويجوز الاقتراح السري إذا رأى مجلس الإدارة ضرورة ذلك أو إذا طلبه عضو يحضده عشرون عضوا آخرين .

المادة - ٣٦ - إذا لم يحضر في الجمعية العمومية الأعضاء العاملون في اجتماعها الأول يؤجل ذلك إلى ثمانية أيام ثم يدعى الجميع مرة أخرى قبل الميعاد الثانى بأسبوع ثم تكون القرارات نافذة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

الملحق رقم ١٢

قانون

الاتحاد العام لنقابات العمال

برادى النيل

برئاسة حضرة صاحب العزة

عبد الرحمن فهمى بك

زعيم العمال

سنة ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

اسم الاتحاد - مركزه - أغراضه - مدته

المادة - ١ - قد تأسس برادى النيل بمقتضى هذا القانون اتحاد عام لنقابات العمال تحت اسم و الاتحاد العام لنقابات العمال برادى النيل » .

المادة - ٢ - مركز الاتحاد العام هو مدينة القاهرة ويجوز أن ينشئ له فروعاً بالمديريات والمحافظة بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة - ٣ - مدة هذا الاتحاد غير محدودة .

المادة - ٤ - يبدأ العمل بهذا القانون بمجرد نشره بالصحف .

المادة - ٥ - الغرض من تكوين الاتحاد العام :

أولاً : ايجاد مركز رئيسى ترتبط به جميع نقابات العمال والطوائف برادى النيل .

ثانياً : تنظيم حركة العمال وتوحيد مجهوداتهم والوصول بهم إلى كل ما فيه الخير لهم أدبياً ومادياً واجتماعياً وصحياً واقتصادياً .

ثالثاً : الإشراف على نقابات العمال والطوائف التابعة له .

رابعاً : الاتصال بالاتحادات العمال في بلاد العالم المختلفة والاشتراك في مؤتمراتهم .

خامساً : إنشاء وتسييم النقابات للعمال وأصحاب المهن والحرف والطوائف الأخرى بالقطر المصرى .

سادساً : الدفاع عن مصالح العمال وتأييد لجنة برلمانية لخدمة أغراضهم المشروعة والسعى لاعتراف الحكومة بهمياتهم .

سابعاً : عقد مؤتمرات دورية في مختلف عواصم وادى النيل للبحث في شئون العمال العامة .

ثامنا : العمل على إيجاد تشريع خاص بحماية العمال قبل أصحاب رموس الأموال وأرباب الأعمال من حيث تحديد ساعات العمل وتقدير الاجور وترتيب المعاشات والمكافآت والإعانات في حالة العطل والعجز والإصابة ومنح الإجازات والعلاوات ووضع نظام للترقيات وإعداد الوسائل لتسهيل سكتهم وتعليم أبنائهم ووقاية صحتهم .

الباب الثاني

في الأعضاء

المادة - ٦ - أعضاء الاتحاد العام هم :
أولا : نقابات العمال والطوائف وقوى الحرف والمهن .
ثانيا : نقابات موظفي المصالح الحكومية والأهلية والمستخدمين والأجراء .
ثالثا : الأشخاص ذوى الكفايت والميزات الخاصة غير التابعين لنقابات من يرى الاتحاد مصلحة له في قبولهم ضمن أعضائه .

المادة - ٧ - يشترط لقبول أية نقابة في عضوية الاتحاد العام ما يأتى :
أولا : ألا يقل عدد أعضائها عن خمسين عضوا عاما .
ثانيا : أن يوافق الاتحاد على قانونها .
ثالثا : أن تقبل إشراف الاتحاد العام على إدارتها ومالياتها .
رابعا : أن تقبل العمل بالقوانين والقرارات واللوائح التي أصدرها الاتحاد العام .
خامسا : أن تدفع ٢٥ في المائة من إيراداتها الشهرية بصفة اشتراك للاتحاد العام من تاريخ تقرير انضمامها .
المادة - ٨ - يشترط لقبول الأشخاص غير التابعين لنقابات أعضاء في الاتحاد ما يأتى :
أولا : أن يرى مجلس الاتحاد مصلحة في قبولهم .
ثانيا : أن يدفع اشتراكا سنويا قدره مائة قرش صاغ .

المادة - ٩ - يجوز لمجلس إدارة الاتحاد العام أن يفصل من عضريته كل شخص أو نقابة في الأحوال الآتية :
أولا : مخالفة القوانين واللوائح والقرارات .
ثانيا : التوقف عن دفع الاشتراك الشهري مدة ثلاثة أشهر متوالية بعد التنذار كتابة بالدفع .
ثالثا : إثبات أى عمل من شأنه أن يحمل الاتحاد العام أية مسئولية أدبية أو قانونية أو مادية .
المادة - ١٠ - يجوز لمجلس إدارة الاتحاد العام في كل الأحوال أن يحمي إلى عضريته أى شخص أو أية نقابة فصلت بالأسباب السالفة إذا رأى وجها لذلك وبالشروط التي يضعها .

الباب الثالث

في هيئات الاتحاد العام

الجمعية العمومية

المادة - ١١ - تتكون الجمعية العمومية للاتحاد من :

أولاً : أعضاء مجالس إدارة فروع الاتحاد بعواصم المديرات والمحافظة .

ثانياً : أعضاء مجالس إدارة النقابات غير التابعة لفروع الاتحاد العام .

ثالثاً : أعضاء الاتحاد غير التابعين لنقابات .

اختصاص الجمعية العمومية

المادة - ١٢ - تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

أولاً : انتخاب مجلس إدارة الاتحاد العام .

ثانياً : التصديق على الحساب الختامي للاتحاد عن السنة الماضية واهتمام مشروع الميزانية عن السنة التالية .

ثالثاً : تعديل القانون أو تغيير مواده أو تفسيره .

رابعاً : النظر فيما يعرضه مجلس إدارة الاتحاد من الأعمال .

خامساً : حل مجلس إدارة الاتحاد .

سادساً : حل الاتحاد العام وشروط في ذلك اجتماع تسعين في المائة من أعضاء الجمعية العمومية أو باتفاق ثلثي

الحاضرين بأشخاصهم .

المادة - ١٣ - تجتمع الجمعية العمومية للاتحاد اجتماعاً عادياً مرة كل سنة في الأسبوع الأول من مايو ويجوز

انتقادها بصفة غير عادية بدعوة من رئيس الاتحاد أو بطلب ثلث أعضائها .

المادة - ١٤ - تجتمع الجمعية العمومية في دور الانعقاد العادي بدعوة ترسل لأعضائها قبل الموعد بثلاثين يوماً

كاملة وينشر عنها في أربع صحف يومية مرتين في بحر الخمسة عشر يوماً السابقة على يوم

الانعقاد . وتشتمل الدعوة على بيان مكان الاجتماع وزمانه وبرنامج الأعمال وأسماء المرشحين

للاستشارة وللرقابة المالية وأمانة الصندوق والسكترتاريه العامة وصورة من الحساب الختامي

ومشروع الميزانية والاقتراحات .

المادة - ١٥ - يجوز أن تجتمع الجمعية العمومية للاتحاد اجتماعاً غير عادي بدعوة ترسل إلى الأعضاء قبل موعد

الانعقاد بخمسة عشر يوماً وينشر عنها في أربع صحف يومية في الأسبوع السابق ليوم

الاجتماع .

المادة - ١٦ - يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً في أول دور إذا اجتمع نصف عدد الأعضاء . فإن لم

يتكامل العدد يؤجل الاجتماع أسبوعاً وتعاد الدعوة بالنشر بالجرائد وفي هذه الحالة يكون

الاجتماع صحيحاً بأي عدد يحضر .

المادة - ١٧ - قرارات الجمعية العمومية تصدر بالأغلبية المطلقة فإذا تساوت الأصوات يرجح جانب الرئيس .

المادة - ١٨ - يجوز لأعضاء الجمعية العمومية في كل الأحوال التوكيل كتابة لحضور الاجتماع على أن تصل

توكيلاتهم إلى الاتحاد قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل إلا في حالة طلب الحيل فلا تقبل .

التوكيلات .

المادة - ١٩ - لكل عضو صوت واحد وللوكلاء أصوات بعدد موكليهم ولا يجوز للموكيل أن يحمل توكيلات لأكثر من خمسة وعشرين عضواً .

مجلس الإدارة

المادة - ٢٠ - يتكون مجلس الإدارة من رئيس ووكيلين وعشرة مستشارين ومراقبين ماليين وأمين للصندوق وسكرتير عام تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السري والأغلبية المطلقة فإن لم يتوافر معاد الانتخاب بالأغلبية النسبية يصح انعقاد المجلس بحضور الرئيس أو أحد وكليه واثنين من المستشارين واحد المراقبين وأمين الصندوق وستة من أعضاء النقابات وعضو من كل فرع للاتحاد .

المادة - ٢١ - يجرى انتخاب مجلس الإدارة سنوياً معاداً الرئيس فينتخب كل خمس سنوات .

المادة - ٢٢ - يشكل مجلس الإدارة في أول جلسة بعد انتخابه من بين أعضائه خمس لجان واحدة للتشريع وأخرى للتحكيم وثالثة للمالية ورابعة للتنفيذ وخامسة للتعاون .

المادة - ٢٣ - لجنة التشريع وأعضاؤها الرئيس أو أحد وكليه ومستشاران وعضوان آخران من مندوبى النقابات أو الفروع وتختص لجنة التشريع بإعداد القوانين واللوائح والمشروعات الخاصة بالعمال أو النقابات وفروع الاتحاد .

المادة - ٢٤ - لجنة التحكيم وأعضاؤها الرئيس أو أحد الوكيلين وأحد المستشارين وعضوان آخران من مندوبى النقابات أو الفروع وتختص بالفصل بالأغلبية النسبية في المنازعات التي تقع بين العمال وبعضهم أو بينهم وبين نقاباتهم أو بين النقابات وبعضها أو بين فروع الاتحاد والنقابات التابعة لها أو بين الاتحاد والنقابات وكذلك تختص بمحضر جميع المطالب والشكاوى وكافة الشئون المتعلقة بالعمال والنقابات وفروع الاتحاد قبل أصحاب رموس الأموال وأرباب الأعمال والمصالح .

المادة - ٢٥ - تستأنف قرارات لجنة التحكيم أمام مجلس الإدارة .

المادة - ٢٦ - اللجنة المالية وأعضاؤها الرئيس أو أحد الوكيلين وأمين الصندوق واحد المراقبين الماليين وأحد المستشارين وعضوان آخران من مندوبى النقابات أو الفروع . وتختص بوضع مشروع ميزانية الاتحاد والحساب الختامي ومراقبة مالية النقابات وفروع الاتحاد الأخرى والإشراف على الأعمال الحسابية والاقتصادية للاتحاد واعتماد أوامر الصرف للمبالغ التي تزيد على العشرين جنبها

المادة - ٢٧ - لجنة التعاون وأعضاؤها الرئيس أو أحد وكليه وأحد المستشارين وعضوان آخران من مندوبى النقابات أو من الفروع ، وتختص بنشر الدفعة إلى التعاون وبث روحه بين العمال وإنشاء الشركات التعاونية للاستهلاك والإنتاج .

المادة - ٢٨ - اللجنة التنفيذية وأعضاؤها الرئيس أو أحد وكليه والسكرتير العام واحد المستشارين وعضوان آخران من مندوبى النقابات أو الفروع وتختص بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة والتقيام بإدارة شئون

الاتحاد العام في الامور المستعجلة على أن تعرض أعمالها على مجلس الإدارة في أول انعقاد له.
ولها أن تستدعي أية لجنة للانعقاد كذلك مجلس الإدارة متى وأت موجبا لذلك .

اختصاص مجلس الإدارة

المادة - ٣٠ - يشل مجلس الإدارة الاتحاد العام أمام جميع السلطات والهيئات والمجالس الرسمية ولجان التوفيق والتحكيم والشركات وأصحاب رؤوس الأموال وأرباب الأعمال والمصالح .

المادة - ٣١ - يدير مجلس الإدارة شئون الاتحاد العام من جمع الاشتراكات وتحصيل الإيرادات والعمل على تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات وتقرير الانضمام إلى الاتحادات العمال في البلاد الأجنبية وتشكيل الاتحاد في مؤتمرات العمال الدولية وتنظيم حركات الإضراب .

رئيس الاتحاد

المادة - ٣٢ - رئيس الاتحاد وهو زعيم العمال هو الذي يشل الاتحاد ويرأس جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان ويأذن بصرف المبالغ التي لا تزيد على عشرين جنبها بدون قرار من اللجنة المالية.
المادة - ٣٣ - رئيس الاتحاد هو الذي يعين مدير إدارة الاتحاد وموظفي الإدارة ويقرر مرتباتهم على مقتضى الميزانية ويوقع جزماتهم ويعضى القرارات والمنشورات .

الوكيلان

المادة - ٣٤ - للوكيل الذي يقوم مقام الرئيس أثناء غيابه ما للرئيس من الاختصاصات .

أمين الصندوق

المادة - ٣٥ - يدير حسابات الاتحاد ويستلم الاشتراكات والإيرادات ويعطى عنها إيصالات الاستلام ويصرف المبالغ التي يؤذن بصرفها بمقتضى هذا القانون .
ويقدم تقريرا شهريا لمجلس الإدارة عن إيرادات ومصروفات الاتحاد .

السكترير العام

المادة - ٣٦ - يشرف على أعمال الاتحاد الكتابية والإدارية في مكاتب الاتحاد وفروعه ويدعو للجلسات ويحرر المراسلات والمكاتبات .

المراقبان الماليان

المادة - ٣٧ - يراقبان إيرادات ومصروفات الاتحاد ويراجعان الحسابات الشهرية ويرفعان بذلك تقريرا للجنة المالية ويراقبان الإدارة المالية للقائات والفروع ويقدمان عنها تقريرا كل ثلاثة أشهر .

الباب الرابع

مالية الاتحاد

المادة - ٣٨ - تتكون مالية الاتحاد من :

- ١ - الاشتراكات الشهرية .
- ٢ - التبرعات والهبات التي يقبلها مجلس الإدارة والوصايا والأوقاف .
- ٣ - ما يتحصل من إيرادات فروع الاتحاد .
- ٤ - فوائد استثمار أمواله .

الباب الخامس

فروع الاتحاد

- المادة - ٣٩ - ينشئ الاتحاد فروعاً له في كل مديرية أو محافظة أو مدينة بها ثلاث نقابات على الأقل .
- المادة - ٤٠ - الجمعية العمومية لفروع الاتحاد تتكون من مندوب عن كل مائة وكسورها ٥٠ من أعضاء النقابات التابعة له .
- المادة - ٤١ - تنتخب الجمعية العمومية رئيساً ووكيلاً وأمين صندوق وسكرتيراً ومستشاراً ممن يرشحهم الاتحاد العام ويكون ذلك بالاقتراع السري والأغلبية النسبية وتنتخب كل نقابة عضوين منها يجلسان في مجلس إدارة الفرع .
- المادة - ٤٢ - ينتخب مجلس إدارة الفرع كل سنة .

اختصاص الفروع

- المادة - ٤٣ - فروع الاتحاد هي واسطة الاتصال بين الاتحاد العام والنقابات التابعة له .
- وتختص فروع الاتحاد بما يأتي :
- ١ - تبليغ وتنفيذ قرارات الاتحاد العام .
 - ٢ - جمع وتحصيل الاشتراكات والتبرعات في دائرة اختصاصها وتوريدها للاتحاد .
 - المادة - ٤٤ - يجتمع مجلس إدارة الفرع كل شهر مرة ويجوز ترئيسه أن يقدمه عند الاقتضاء .
 - المادة - ٤٥ - يجتمع مجلس إدارة الفرع بثلاث أعضائه على الأقل وقراراته بالأغلبية النسبية .

الباب السادس

الإضراب

- المادة - ٤٦ - لمجلس إدارة الاتحاد إعلان الإضراب العام أو الإضراب الجزئي ، وهو الذي يعين اهتمامه وانتهاه والقواعد التي يدار عليها والغرض منه .
- المادة - ٤٧ - قرارات الإضراب العام تصدر من ثمانين في المائة من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد وأغلبية ستين في المائة منهم .
- المادة - ٤٨ - يعرل مجلس إدارة كل نقابة تنفيذ قرارات الإضراب وإدارته على القواعد والمخطط التي يرسها الاتحاد العام
- المادة - ٤٩ - عند صدور قرار بالإضراب العام تصبح أموال جميع النقابات التابعة للاتحاد وفروعه تحت تصرف الاتحاد .
- المادة - ٥٠ - ليس لأية نقابة أن تعلن الإضراب من غير مصادقة الاتحاد العام .
- المادة - ٥١ - للاتحاد العام في كل الأحوال أن يعلن الإضراب الجزئي لنقابة أو أكثر من تلقاء نفسه متى رأى

مصلحة لأية نقابة أخرى في هذا الإضراب .

الباب السابع

امتيازات العمال قبل الاتحاد والنقابات

المادة - ٥٢ - تقوم كل نقابة بمعالجة أعضائها المرضى وأفراد عائلاتهم المزمين بهم شرعا على حسابها أو بأجر مناسب يدفعه العضو وتقوم بدفن من يتوفى من أعضائها الفقراء .

المادة - ٥٣ - تقوم كل نقابة بمساعدة أعضائها المحتاجين والمساكين بهايات مستديفة حتى توجد لهم أعمال أو موارد رزق . ويجوز لها أن تعين لمن انقطعت قدرتهم على العمل مكافآت أو رواتب شهرية وكل ذلك بمقدار ما تسمح له موارد تلك النقابة .

المادة - ٥٤ - يحين الاتحاد ويقرض النقابات التابعة له أو لفروعه متى تبين له وجه الحاجة وبالمقدار والطريقة التي يحددها وبالتفاس إلى موارد .

المادة - ٥٥ - تقوم كل نقابة بالدفاع عن أعضائها أمام المحاكم ، مدنية كانت أم جنائية أم عسكرية ، في جميع الأحوال التي يحاكم فيها الأعضاء . يسبب تنفيذ قرار تلك النقابة ، ونفسا عددا ذلك من القضايا الشخصية فالتقابة تقوم بالمساعدة اللازمة بحسب ما يترأى لها . وكذلك شأن الاتحاد قبل أعضائه .

الباب الثامن

أحكام عامة

المادة - ٥٦ - جميع أموال الاتحاد تودع في مصرف واحد أو أكثر من الهيئات المالية التي يمينها مجلس إدارة الاتحاد .

المادة - ٥٧ - يقرر مجلس إدارة الاتحاد طريقة صرف الأموال من المصارف ويحين الأشخاص المأذونين بالتوقيع أمام تلك المصارف .

المادة - ٥٨ - لمجلس إدارة الاتحاد في كل الأحوال أن يقرر استغلال جزء من احتياطي أمواله بالطريقة التي يراها لمصلحة الاتحاد .

المادة - ٥٩ - في حالة حل الاتحاد بالطريقة المبينة في هذا القانون تعين الجمعية العمومية لجنة للتصفية وهي التي تتولى توزيع الأموال بالطريقة التي تراها .

المادة - ٦٠ - يجوز للاتحاد أن يتقبل في خزنته بصفة أمانة أموال أية نقابة من النقابات التابعة له أو لفروعه متى يقرر مجلس إدارتها ذلك .

المادة - ٦١ - يحصل بهذا القانون من اليوم .

عهد الرحمن فحسب

١٩ يونيو سنة ١٩٢٤

ملحوظة : اعتمدنا في نشر هذه الوثيقة على كتاب دكتور محمد أنيس بعنوان : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ - الجزء الأول - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن نسب - مكتبة النهضة المصرية .

الملحق رقم (٣)

المجموعة الثانية : وثيقة رقم (٤) سنة ١٩٢٨ .

العنوان : تقرير لجنة عبد الرحمن رضا باشا عن تشريع العمل والعمال في مصر ١٩٢٨ .

التعليق

لم تتوقف الطبقة العاملة المصرية طوال حقبة العشرينات (١٩١٩ - ١٩٢٩) عن المطالبة بإصدار تشريع للعمل يحقق لها الحد الأدنى من الحماية لشروط عملها وينظم علاقاتها بأصحاب الأعمال ويعترف بحقوقها في التنظيم والعمل النقابي . وتمتبر الوثيقة التي نشرتها نقابة الصناع البديرة بالاسكندرية في ٦ مارس ١٩١٩ ، والتي نشرناها في هذا المجلد ، اكمل صياغة لطالب العمال وأملهم في إصدار تشريع للعمل .

كما تروده في عام ١٩٢٠ أن لجنة التوفيق أخذت جميع معلومات من المنشآت القائمة ومدى تأثيرها بظروف الحرب وأثر ذلك على علاقات العمل فلهذا بسط الحالة أمام ولاة الأمور ووضع قانون للعمل يكون حكما بين العمال وأصحاب الأعمال .

وانتمشت الآمال في ظل حكومة الوفد الأولى عام ١٩٢٤ في أن تصدر تشريعا للعمل ، وزادت هذه الآمال انتماشا لما كان يدلى به المسئولون من تصريحات في هذا الشأن خصوصا تصريحات النائب الوفدي حسن تافع الذي قيل إن سعد زغلول باشا كلفه بإعداد مشروع بقانون عمل . ولكن شيئا من ذلك لم يتحقق في ظل حكومة الوفد .

ويرجع الفضل بعد ذلك لحكومة عبد الحالح ثروت باشا (أبريل ١٩٢٧ - مارس ١٩٢٨) التي اتخذت أول خطوة عملية في هذا الاتجاه ، عندما قررت تشكيل لجنة برئاسة عبد الرحمن رضا باشا وكيل الحاقبة ، وليبحث نظام العمل والعمال وتقديم الاقتراحات بشأن ما يحتاج إليه من الوسائل التشريعية »

وتتضمن الوثيقة الحالية تقرير اللجنة عن مجمل نشاطها وأعمالها ومشروع قانون العمل الذي اقترحتة .

(١)

التقرير

في يوم ٢ يوليو سنة ١٩٢٧ عرضت وزارة الداخلية على مجلس الوزراء مذكرة أشارت فيها إلى خلو التشريع المصري من نصوص خاصة بنظام العمل والعمال وإلى ما لهذا النظام من الشأن وإلى ضرورة وضع الأساس لتشريع واف يكفل تنظيم حركة العمل وعلاقاتها بالعمال في المملكة المصرية تنظيما مناسبا لروح العصر ولهذا اقترحت الوزارة على مجلس الوزراء الموافقة على تشكيل لجنة يعهد إليها بحث نظام العمل والعمال في المملكة المصرية ، وتقديم الاقتراحات بشأن ما يحتاج إليه هذا النظام من الوسائل التشريعية . وقد وافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح بجلسته ٢ يوليو ١٩٢٧ وعهد لنا برئاسة هذه اللجنة وبمجلها مكونة من بعض أعضاء مجلس الشيوخ وبعض أعضاء مجلس النواب (الدكتور محبوب ثابت ومحمد صبرى أبو علم أفندي) وبعض الموظفين

الذين لولاهم هلك نظام العمال (محمد صبرى بك مفتش تخطيط المدن بمصلحة تنظيم القاهرة) وأحمد كامل بك مدير القسم الإدارى بالأمن العام بوزارة الداخلية ومحمد توفيق إبراهيم بك مراقب الادارة بوزارة المواصلات والدكتور محمد السباعى افندى مدير القسم الأول بمصلحة الصحة العمومية ، وحضرة أحمد أمين بك المستشار الملكى المساعد لوزارة المالية في ذلك الوقت ، وأحد الخبراء بالمسائل الصناعية بمصر وهو الدكتور لطفى السكرتير العام للجمعية الملكية للاقتصاد السياسى والاقتصاد والتشريع) وأجاز لنا مجلس الوزراء الاستعانة عند الاقتضاء بمعلومات ذوى الخبرة في الشؤون المتعلقة بنظام العمل والعمال .

وفي ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وافق مجلس الوزراء على تعيين حضرة محمد شرارة بك مراقب الإدارة العامة والتوريدات بوزارة المالية عضوا في هذه اللجنة من قبل وزارة المالية ونظرا إلي استقالة أحمد أمين بك المستشار في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٧ حل محله ابتداء من شهر ابريل سنة ١٩٢٨ سعادة يونس صالح باشا المستشار الملكى لوزارة الداخلية ، وبناء على طلبنا وافق سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ على اشتراك حضرة صاحب العزة أحمد شرف الدين بك النائب بقسم قضايا وزارة الأشغال في ذلك الوقت . وقد اشتغل مع اللجنة إلي أن عين رئيسا لنجاة الاستئناف وعقب صدور الأمر الملكى رقم ٤٦ بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ ترك العمل مع اللجنة حضرات الشبرخ والتراب المذكورين ماعدا حضرة الدكتور محجوب ثابت بك الذى واصل العمل . أما أعمال السكرتارية فقد عهدنا بها أولا إلي حضرة عبد اللطيف غربال بك وكيل إدارة المحاكم الأهلية بوزارة الخفائية وقد استمر قاتما بها إلي أن عين رئيسا للنجاة الأهلية في شهر نوفمبر سنة ١٩٢٨ فحل محله حضرة كامل مندور افندى وكيل إدارة مكتب الوزير .

أعمال اللجنة

الجلسات والجان الفرعية والتقارير :

بدأت اللجنة أعمالها في أواخر شهر أكتوبر سنة ١٩٢٧ ، من ذلك التاريخ حتى أوائل شهر مارس سنة ١٩٢٩ عقدت اللجنة ٢٥ جلسة عامة ماعدا التحضيرية ، والتقارير التى وضعتها اللجان الفرعية وبيانها :

١ - الاحتياطات الصحية العامة لوقاية العمال والاحتياطات الخاصة بوقايتهم من الإصابات العارضة وساعات العمل والراحة الإلزامية .

٢ - مشاكل العمال في مصر من واقع أعمال لجان التوفيق من سنة ١٩١٩ إلي سنة ١٩٢٧ وشمل هذا البحث أعمال لجنة التوفيق العامة وأعمال لجنة التوفيق المحلية .

٣ - تشغيل الأحداث والنساء وتحديد ساعات العمل .

٤ - نقابات العمال .

٥ - العمل المنزلى .

٦ - تسوية النزاعات المتعلقة بالعمل وهو يشمل بحثا في التشريع المقارن (فرنسا . بلجيكا - هولندا - رومانيا - إنجلترا - استراليا) وفي الاقتراحات التى يرى إدخالها في مصر .

٧ - تقرير في شئون العمل والعمال - الاتفاقات المتعلقة بالعمل - النقابات واتفاقات العمل المشتركة التأمينات

٨ - مجموعة القواعد الأساسية لتشريع العمل .

زيارات المراكز الصناعية :

رأت اللجنة أثناء قيامها بأعمالها أن المباحث النظرية في التشريع والقانون المقارن وعلم الاقتصاد السياسي غير كافية إن لم تقارن بمباحث عملية وفحص أحوال العمال .

لذلك انتقلنا معنا بعض الأعضاء لزيارة المراكز الصناعية الآتى ذكرها . وقد دوت مذكرات ملاحظتنا

على هذه الزيارات وما أجاب به مديرو الشركات عن الأسئلة التى وجهناها إليهم بخصوص أهم المسائل المتعلقة

بتشريع العمل من مدة العمل والمعالجة المرضية وتعرض الإصابات والتأمين والتقاعد والتأديب إلى آخره وهذه

المراكز هي :

* شركة المياه بالاسكندرية (الادارة) ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٨ .

* شركة المكابس والمخازن بالاسكندرية (الإدارة ومحل العمل) ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٨ .

* شركة الفول بالاسكندرية (الإدارة والورش والعنابر) ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٨ .

* جمعية تعاون شىالى الجمرى بالاسكندرية (المركز والمساكن) ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .

* شركة مخازن الاستيعاب بالاسكندرية (الادارة) ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .

* شركة الملح والصودا بكفر الزيات (الادارة المحلية والورش والفابريكة) ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .

* شركة خرومى بنهاى خلج القطن بكفر الزيات (الواور) ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .

* شركة أقطان كلر الزيات بكفر الزيات (خلج وعمل الصابون واستخراج الزيوت) ٢٦ أكتوبر ١٩٢٨ .

* الشركة الانجليزية المصرية لتكرير البترول وشركة شل المرتبطة بها بالسويس أول نوفمبر سنة ١٩٢٨

(الإدارة وأماكن العمل) .

* معمل تكرير البترول التابع للحكومة بالسويس أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ .

* مصنع عمل الأرز التابع لبنك مصر بالسويس أول نوفمبر ١٩٢٨ .

* شركة بواخر البرسة الخديوية بالسويس (الادارة والورش) أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ .

* نقابة اتحاد عمال السويس وسواحل البحر الأحمر بالسويس أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ (المركز) .

* الباخرة اكسبرس التابعة لشركة مصائد الأسماك بالسويس أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ .

* شركة قتال السويس ببورسعيد (ورش الحفادة والتجارة ومساكن العمال في بورغزاد) ٢ نوفمبر ١٩٢٨ .

* شركة قتال السويس (الادارة الرئيسية في الاسماعيلية) ٢ نوفمبر ١٩٢٨ .

* نقابة عمال الصنائع البدوية (المركز) في الاسماعيلية ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ .

* شركة الجبس بالبلاخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ .

المخاطبات : عبارة على الملاحظات السابق ذكرها وما استقته اللجنة من المعلومات أثناء الزيارات المشار إليها .

رأت اللجنة أن تستأنس أيضا برأي بعض ذوى الشأن من أصحاب الأعمال والعمال .

فمن هذه الطائفة الأخيرة بحث ما قدم إليها من الشكاوى والطبقات والافتراحات من مختلف جمعيات العمال ونقاباتهم . وكذلك اقتراحات نقابات وجمعيات المستخدمين المختلطة والأهلية بالقاهرة والاسكندرية وغيرها . كما أنها بحثت ما ادلى إليها به من الآراء من بعض الشركات الكبيرة ولا سيما جمعية الصناعات بالقطر المصري التى يرأسها جناب المسير هنرى توس بك بالقاهرة .

واتصلت اللجنة بمكتب العمل الدولى في عصبة الأمم في جنيف وذلك بعد أن تعرفت بجانب المسير أرثور فونتين رئيس مجلس إدارة المكتب المذكور أثناء انعقاد مؤتمر الاحصاء الرابع عشر بالقاهرة في ديسمبر سنة ١٩٢٨ واستحضرت اللجنة من العصبة مجموعات القوانين والمعاهدات الخاصة بالعمل والعمال في جميع الدول واستشارت بمحتوياتها أثناء ما قامت به من المباحث .

وفى صيف ١٩٢٨ زرت شخصيا مكتب العمل الدولى في جنيف حيث لاقيت من مديره جانب المسير البير توما ورئيس مجلس ادارته المسير أرثور فونتين كل ترحيب ومساعدة واطلعت على نظام العمل بهذا المكتب ، وشاهدت أقسامه ، وأهدى إلي أحدث مطبوعات المكتب وقد استحضرتها معى ووضعتها تحت تصرف الأعضاء . وفى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٩ قابلت مع بعض حضرات الاعضاء جناب المسير البير توما مرة أخرى أثناء مروره بالقاهرة في عودته إلي أوروبا من رحلة في الشرق الأقصى وتناوبت معه بخصوص قواعد تشريع العمل .

طريقة وضع مشروع القواعد الأساسية :

بدأت اللجنة بتشكيل لمنتها الفرعية بوضع مذكرات في مختلف المسائل التي يقتضى بحثها وتقديم الاقتراحات بما ترى الأخذ به في التشريع المصري الخاص بالعمل .

وكانت اللجنة العامة تبحث هذه المذكرات والاقتراحات وتختطف منها الهادئ والقواعد التي ترى إدخالها فيما يوضع من التشريع لتنظيم العمل في مصر . وعندما حل شهر سبتمبر من سنة ١٩٢٨ كان قد استقر رأيها بصلة مثبتة على أكثر القواعد التي يجب أن يتناولها تشريع العمال في المسائل الآتية :

- ١ - حماية الأطفال (السن التي يجب أن يصلوا إليها حتى يسمح لهم بالعمل . . . الخ)
- ٢ - حماية النساء (أنواع العمل التي يسمح لهن بإزاولتها - حمايتهن وقت الوضع . . . الخ)
- ٣ - ساعات العمل (اليوم العادى - مدته - الاستثنائات) .
- ٤ - أيام الراحة والإجازات .
- ٥ - الجمعيات الخاصة بالعمال وأصحاب الأعمال (النقابات) .
- ٦ - إصابات العمل .
- ٧ - التوفيق والتحكيم والإضراب والإخلاق .
- ٨ - المسائل الصحية والمسائل الأدبية .
- ٩ - التعويض عن الامراض الناشئة عن العمل وإصابات العمل والوفاة .

١٠ - مساكن العمال .

١١ - العمل في المنازل .

١٢ - قرين الصبية .

١٣ - تنظيم مكتب العمل .

١٤ - حالة مستخدمي المحلات التجارية .

وبعد أن قطعت اللجنة هذه المرحلة من العمل قررت أن تتولى لجنة فرعية وضع قواعد كلية شاملة للمسائل المتقدمة وغيرها من المسائل المتعلقة بالعمل والعمال وتقديمها للجنة العامة لتكون أساس مباحثها النهائية ولتسهيل المناقشة في الموضوعات المختلفة المشتتة وإقرار ما تراه بصيغة نهائية من القواعد المذكورة متفقا مع حالة البلاد . فقدمت اللجنة الفرعية في جلسة ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ مجموعة من القواعد الأساسية لتشريع العمال مستمدة من كثير من التشريعات الأجنبية وشروط العمل في الشركات المصرية وغيرها . وقد سارت شروطا بعيدا في دراسة هذه القواعد على ضوء القوانين الأوروبية وبعض المبادئ الأسبوعية والولايات المتحدة وبعض ولايات أمريكا الجنوبية . واستأنست بأراء الكثرين من معهد فيهم حسن الدعاية والاختيار .

لقد كانت مهمة اللجنة شاقة جدا لأنها تعتقد أن هذا التشريع سيكون له أكبر الأثر على العمال وعلى دوائر الصناعة والتجارة ولا يقصد منه إلا إيجاد التضامن والتكافل بين هيئات العمال وأرباب العمل بتنظيم علاقاتهم المشتركة على قواعد العدل والاتصاف وبث روح التعاون بين الطائفتين لزيادة تقدم الأعمال الصناعية والتجارية في بلادنا .

ولم يكن لدينا من الإحصائيات الوافية ما نستطيع معه الوقوف التام على حالة العمال والأعمال ، ولذلك كان على اللجنة أن تترتب طويلا وتكثر من الأخذ والرأى ومشاورة أصحاب الشأن وذوى العقول الراجعة حتى كونت مجموعة الآراء التي ادمجتها في هذا المشروع وهي ترجو أن تكون قد أحاطت العمال بكثير من الضمانات ومتاحهم كثيرا من الحقوق دون أن تلعب في هذا إلى أبعد مما يلزم حتى لا يشغل كاهل الصناعة والتجارة بما لا يستطيعان حمله أو يضر بتقديمهما ونجاحهما . ولا بد لنا من الإشارة إلى المساعدات القيمة التي قدمتها لنا الشركات الأجنبية والدوائر الصناعية وعلى الأخص جمعية الصناعات المصرية التي تفضلت بمعاونتها في تحضير المشروع معارضة مهمة كما لا بد لنا من الإشارة إلى حسن القبول الذي بدأ منهم لتشجيع هذا التشريع ومقابلته بالرضا والتحميل . كما أن كثيرا من طوائف العمال والمستخدمين قد قامت بمعاونات ذات بال . وقد بدأ المشروع الذي تشرف بتقديعه لدولتكم ببيان مشروع التشريع والفرض منه وتعريف عقد العمال والعمل والتزامات أصحاب الأعمال والعمال وتحديد مدة العمل القانونية والحماية الراجعة للأحداث والنساء والأجرة والوفيق والتحكيم والتقايات وانقضاء عقد العمل وقسقه ومطلابه . والأجازات المرضية والرفاهة . ولوائح العمل في المصانع والصناعة المنزلية وشروط الصحة والأمن التي يجب توافرها في المصانع وإصابات العمل وما يترتب عليها من تعويضات المصابين والمتفرقين من العمال . كذلك الأمراض الناشئة عن العمل ما يترتب عليها من تعويضات المرضى أو

التوفيق بسبب هذه الامراض . وعقد المشروع فصلا لمكتب العمل وبيان أعماله واختصاصاته واختتم بعض أحكام عامة .

لا بد لنا قبل ذكر بعض التفاصيل عما انتهت إليه اللجنة من المباحث أن نوجه نظر دولتكم إلى المسائل الآتية بترتيب أهميتها حسبما ظهر لنا من البحث والتحقيق .

مكتب العمل :

ترى اللجنة أن الخطوة الأولى التي يجب القيام بها لبناء هذا التشريع الخطير هو إيجاد مكتب العمل . ويعد نص المشروع في المادة ٨٦ على أن ينشأ هذا المكتب بوزارة الداخلية . ونصت المادة ٨٧ على أن تشكّل هذا المكتب وتوزع أعماله على وظائف الإدارة والتفتيش الإداري والفني التابعة له يكون بمقتضى قرار من وزير الداخلية فهذا المكتب هو الإدارة التي تتوصل بها الحكومة إلى تحقيق الأغراض المطلوبة من التشريع الحالي ولاشك أن فائدة هذا التشريع لا تتحقق إلا بمراقبة تنفيذ مراقبة فعالة .

فلابد بعد صدور القانون من الإشراف على تنفيذه إشرافا كليا وجزئيا لمراقبة الضمانات المقررة في تحديد ساعات العمل وتشغيل النساء والأحداث وشروط الصحة والأمن وغير ذلك . وقد نصت المادة ١٠١ على أن تصدر كافة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ونص القانون في مواضيع شتى على ضرورة استصدار قرارات وزارية .

وقد نصت المادة ١٨ بأنه لا يجوز إطالة مدة العمل عن الحد القانوني في المصانع الخطرة أو الشاقة وترك لوزير الداخلية أن يصدر قرارا ببيان هذه المصانع . ونصت المادة ٢٠ على جواز تشغيل الصبي الذي تقل سنه عن اثنتي عشرة سنة في المصانع التي يعينها وزير الداخلية بقرار . ونصت المادة ٢٢ على عدم جواز تشغيل النساء والأحداث على الإطلاق في الأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة وخصت بيان هذه الأعمال بقرار وزاري . ونصت المادة ٨٠ على أن الأمراض التي تنشأ عن طبيعة العمل وتترتب عليها مسئولية صاحب العمل يجب بيانها بقرار وزاري وهكذا عما يقضى بضرورة تشكيل مكتب العمل كخطوة أولى أساسية لتنفيذ القانون وقد نصت المواد ٨٨ ، ٩٥ ، ٩٦ على اختصاصات المكتب ومجدر الاطلاع عليها يكفي للحكم بحسامة الأعمال الموكولة إليه وما تتطلبه هذه الأعمال من كثافة وسفيرة للوصول إلى النتائج المرجوة . ولذلك تشير اللجنة بتشكيل هذا المكتب منذ الآن ليأخذ في إعداد ما يلزم لتنفيذ القانون .

التوفيق والتحكيم :

كانت هذه المسألة مشار الخلاف الشديد في آراء أعضاء اللجنة ومدار البحث في هل يكون التوفيق والتحكيم إلزاميين أم لا والمنازعات التي يصح طرحها للتوفيق والتحكيم وعلى الهيئات التي تتولاها معا . فقد رأى البعض أن يكون التوفيق والتحكيم اختياريين كما في فرنسا وبلجيكا وهولندا والمجملات . ورأى آخرون أن يكون التوفيق إلزاميا كما في استراليا ومقاطعة جنيف ونيوزيلندة . وقد نظمت فرنسا وبلجيكا وهولندة هيئات مختلفة ومستقلة لتسوية كل من الخلافات الفردية أو المشتركة عند الاقتضاء وتنظمت المجملات والولايات المتحدة وبعض مقاطعات سويسرا هيئات تسوية الخلافات المشتركة أصلا والفردية عند الاقتضاء .

وقد ظهر للجنة أن الحكومات القليلة التي جعلت الالتزام إلى التحكيم إلزاميا وقررت جعل قرارات المحكمين نافذة لم تتمكن في الواقع من تنفيذها إلا متى كانت عند أصحاب الأعمال الذين يوجب تحت أيديهم من الاماكن والمكينات والمنتجات والاموال ما يمكن حجزه والزام أصحابه بتنفيذ قرارات المحكمين . أما العمال الذين ليس لهم أى شىء مما تقدم فلم تتمكن تلك الحكومات من إجبارهم على التنفيذ وهذه الحالة مخالفة للمساواة التي يجب أن تشمل الطرفين وهي في الواقع ظلم لفريق دون آخر .

على أن الخاية التي يجب أن يرمى إليها المشرع هي إعادة السلام والسكينة بين المتنازعين فإذا كان الالتجاء إلى التحكيم إجباريا وكانت قرارات المحكمين إلزامية فسوف لا ينتج عنها السلام . إذ إن الفريق الذي يصدر القرار ضده يعتبر نفسه مظلوما ولا يهدأ له بال بل ستهز الفرصة لينقص العمل بذلك القرار كما يحصل في كثير من القضايا العادية فإن حكم المحاكم فيها لا يعيد السلام بين المتنازعين غالبا بل قد ينتهي بأن المحكوم عليه يمتنع لنفسه من المحكوم له . وذهب بعضهم إلى أن أزمة العمل الشديدة الواقعة في استراليا في صناعتى الملاحه والمناجم سببها أن التحكيم هناك الزامى بحكم القانون فلما صدرت قرارات المحكمين وكانت في غير مصلحة العمال تملأ تنفيذها ووقعت الأزمة . وقد ظهر من التحقيق الذي قامت به اللجنة الامبراطورية المكلفة به أنه من الضروري عدول استراليا عن قانونها المذكور . لهذا وبعد المناقشات الطويلة رأيت اللجنة أن تسير على مبدأ أن التوفيق والتحكيم اختياريان بين الطرفين وأن لا يطرح على اللجان سوى المحسومات المشتركة . أما المحسومات الفردية فتكون من اختصاص القضاء العادى على أن يكون نظر القضايا بطريقة مستعجلة وميماة الاستئناف قصيرا (راجع المادة ٣ ، ٤) .

وتداولت اللجنة في الهيئات التي يرفع إليها التوفيق والتحكيم فرأت أن يستبدل العنصر الإدارى الموجود الآن بالعنصر القضائى في تلك اللجان إذ يرى أصحاب الأعمال أن العنصر الإدارى باعتباره مسئولاً عن الأمن والنظام يستعمل كثيرا من الضغط عليهم للوصول إلى حل يصون به الأمن ويهدى به ثائرة العمال ولا يعنيه أكثر من صيانة الأمن وحفظ النظام ولا يعير الجانب الاقتصادى أمة عناية وأن أصحاب العمل يتقبلون ذلك إكراما لحاظا الموقف الإدارى الكبير وهم غير مقتنعين بمدالة الحل المقترح .

وقد رأيت اللجنة أن العنصر القضائى في تلك اللجان أقرب إلى حل المشاكل حلا عاديا غير متأثر بالظروف والملايسات الأخرى وأن وساطته لهذا السبب تكون ادعى لإيجاد الوفاق بين المصالح المختلفة . وقد حظونا في ذلك حلو النمسا وزيمبريخ وأسبانيا حيث يدخل في التشكيل العنصر القضائى فقط (٣ إلى ٣٣) لهذا هي المسألة الثانية التي تستدعى أن تطرح بصفة خاصة على دولكم لتأييد القاعدة التي ترون اتعابها .

توقيع

عبد الرحمن رضا

وكيل وزارة الحفائية - رئيس اللجنة

(٢)

مشروع القانون العام
الذي وضعه سعادة عبد الرحمن رضا باشا
وكيل وزارة الحفانية السابق
القواعد الأساسية لتشريع العمال
الفصل الأول
موضوع القانون

مادة ١ - موضوع هذا القانون هو تحديد وتنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال .

مادة ٢ - فيما يختص بتطبيق هذا القانون .

أولا : يقصد بأصحاب الأعمال الأشخاص الحقيقيون والمنعويون الذين عند استثمارهم مشروعا (فيما عدا المشروعات الزراعية) أو عند مزارعتهم حرفة يستخدمون عادة في العمل واحدا أو أكثر من الصناعات أو المستخدمين سواء أكان ذلك في خلال السنة كلها أم في بعض مدد من السنة .
ويعتبر من طائفة أصحاب الأعمال مجهزو البواخر (المراكب المخصصة لنقل البضائع أو الأشخاص أو لصيد الأسماك في المياه البحرية أو المياه الداخلية) .

ثانيا : يقصد (بالعمال) الأشخاص الذين يؤدون لحساب أحد أصحاب الأعمال عملا ماديا أو عقليا وهم إما صناع أو مستخدمون .

ثالثا : يقصد (بالصناع) الأشخاص الذين يؤدون لحساب أحد أصحاب الأعمال عملا ويعتبر كالصناع :

١ - رؤساء فرق الصناع .

٢ - صبيان الصناع .

٣ - الخدم الذين يعملون في المطاعم والمشارب ، وكذلك الذين يكلفون في دور التجميل والملاهي العمومية بفتح الأبواب وإجلال المتفرجين والمحافظة على الملابس .

٤ - الحراس والكسارية الذين يعملون فيما تستغله شركات من خطوط حديدية أو انابيب أو ترامواي .

٥ - بحارة المراكب التجارية ماعدا الذين يدخلون في طائفة المستخدمين يقتضى الفقرة التالية وكافة بحارة صر الصيد وخدمة المراكب التي تسير في المياه الداخلية .

٦ - الأشخاص الذين يعملون في مزاولة حرفة من الحرف عملا يدويا للحساب المشترك .

رابعا : يقصد (بالمستخدمين) الأشخاص الذين يؤدون لحساب أحد أصحاب الأعمال عملا عقليا وعلى الأخص :

١ - الأشخاص الذين يقرءون بالأعمال الكتابية والنسخ على الآلة الكاتبة والراسمون والمحاسبون

والصيارف وغيرهم من مستخدمي المكتب .

٢ - المحصلون .

٣ - البائعين ومرتبو البضائع والملاحظون والنماذج الحية لعرض الملابس ممن يعملون في محلات التجارة بالقطاعي .

٤ - الوسطاء التجاريون المتنقلون .

٥ - رؤساء الورش ورؤساء الصنائع وملاحظو الأعمال والمديرون .

٦ - رؤساء الحراس والمفتشون الذين يعملون فيها تستقله الشركات من خطوط حديثة أو أمنهوس أو ترمواي .

٧ - المصححون والمكلفون بالأعمال الإدارية في إدارات الصحف .

٨ - الممثلون والمغنون والموسيقيون وغيرهم من أرباب الفنون الذين يعملون في التمثيل أو الملاهي العمومية .

٩ - المرصون في الصيادات والمصحات والملاجيء .

١٠ - وكلاء المحلات الفرعية التابعة للمحلات الرئيسية .

١١ - ضباط البواخر التجارية وكذلك عمال تلفراف اللاسلكي وغيرهم من الذين يقومون بأعمال عقلية على السفن التجارية .

١٢ - الأشخاص الذين يشرفون على الإدارة اليومية الخاصة بتنفيذ مشروع ما يصفته ناظرًا أو مديرا أو ما أشبه ذلك .

١٣ - المديرون الفنيون أو المديرون التجاريون والمهندسون والكيميائيون والخبراء المحاسبون .

الفصل الثاني

في العقود

مادة ٣ - عقود العمل تنقسم إلى :

١ - فردية أو اتفاقات مشتركة .

٢ - شفوية أو مكتوبة .

٣ - بالبرومة أو بعمل معين .

٤ - لمدة محدودة أو غير محدودة .

ويكون بين كل من المتعاقدين نسخة من العقد الكتابية يذكر فيها :

أ - نوع العقد طبقا للتقسيم السابق .

ب - اسم كل من المتعاقدين ولقبه وجنسيته وعمره ونوعه (ذكر أو أنثى) وحالته المدنية وإذا كان تابعًا لنقابة أو جمعية من جمعيات العمال فيذكر اسمها .

- ج - مدة العقد إذا كان مهرا لمدة معينة مع بيان تاريخ ابتداء سريته .
- د - مدة العمل في حدود المدة القصوى المقررة بمقتضى هذا القانون .
- هـ - الاجرة التى يتقاضاها العامل مع بيان ما إذا كانت هذه الاجرة محددة بالنسبة للمدة أو بالنسبة للقطعة .
- و - بيان المكان الذى يجب القيام بالعمل فيه .
- ز - باقى الاشتراطات المتفق عليها بين المتعاقدين .
- مادة ٤ - العقود الآتية يعد يجب أن تكون بالكتابة :
- ١ - الاتفاقات المشتركة من أى نوع كانت .
 - ٢ - العقود المبرمة في المصانع والمعامل التى يشتغل فيها أكثر من خمسين عاملا .
 - ٣ - العقود الخاصة بالمناجم .
 - ٤ - عقود مستخدمى المعال التجارية والبنوك حتى لو كانت لمدة شهر فأكثر .
- مادة ٥ - يجب تحرير عقد العمل بنصوص واضحة ومعينة وإذا قام أى شك في تفسيره بسبب عدم الوضوح أو الإبهام فيكون هذا الشك في مصلحة العامل .
- مادة ٦ - لا يلزم العامل بالقيام بأى عمل غير منصوص عليه في العقد ولا بأكثر من الحدود المبينة فيه . وإذا كان العقد لا يبين الأعمال الواجب إجراؤها يوضح فلا يلزم العامل إلا بالأعمال التى تتفق مع قوته وكفائه ودرجته وحالته والتى تكون من نوع الأعمال التى حصل التعاقد عليها .
- مادة ٧ - تعتبر الشروط الآتية باطلة ولا يعمل بها بين المتعاقدين ولو كانت وأرد صراحة في العقد :
- أ - التى تشترط ميعادا أطول من اسبوعين لدفع أجرة الصانع ومن شهر لمستخدمى المحلات التجارية .
 - ب - التى تعين لدفع الأجرة مكانا من أماكن اللهو أو مطعما أو قهرة أو لوكاندة أو خسارة أو مغزنا إلا إذا كان العمال يشتغلون في تلك المحلات .
 - ج - التى يترتب عليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة وجوب الحصول على أصناف للاستهلاك من مخازن أو محلات معينة .

الفصل الثالث

في التزامات أصحاب الأعمال والعمال

- مادة ٨ - علاوة على الالتزامات الأخرى المقررة بمقتضى القوانين يكرن أصحاب الأعمال ملزمين بالواجبات الآتية :
- ١ - ملاحظة الشروط الصحية والفنية طبقا للنصوص القانونية لمنع الإصابات التى قد تنشأ عن استعمال الماكينات والآلات والمهمات ومواد العمل .
 - ٢ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الأمراض الناشئة عن العمل والتى يمكن حدوثها في استعمال الماكينات والآلات ومواد العمل وذلك حسب القوانين واللوائح .

٣ - وضع لائحة لإدارة العمل الداخلية طبقا لنصوص المادة ٥٧ من هذا القانون متى بلغ عدد العمال خمسين على الأقل وتنفيذ اشتراطات تلك اللائحة بكل دقة .

٤ - إعطاء شهادة مجانية لكل عامل عند تركه العمل أو عند طلبه مبينا فيها تاريخ دخوله في الخدمة وتاريخ خروجه منها ونوع عمله وأخلاء طرفه ويضاف إلى هذه البيانات قسمة الأجرة التي كان يتقاضاها إذا طلب العامل ذلك .

٥ - عند انتهاء العمل الذي تممر العقد بشأنه يقوم أصحاب الأعمال بدفع مصاريف انتقال الاكتضاء مصاريف انتقال عائلاتهم وأولادهم القصر إلى المحل الذي أبرم العقد فيه .

٦ - إيجاد الأدوية اللازمة تحت تصرف العمال للإسعافات الأولية في حالة حدوث إصابات وذلك في المصانع والمحلات المهيئة في المادة ٦٩ .

٧ - عندما يكون العمل بعيدا عن مدينة أو قرية بمسافة يتعسر معها الحصول على أصناف الغذاء الضرورية أو عند عدم وجود سوق لائقة يجب أن يقدم أصحاب العمل إلى العمال أصناف الغذاء الضرورية بأثمان أقرب جهة وبدون زيادة سوى مصاريف النقل إذا رغب العمال في ذلك .

مادة ٩ - لا يجوز لصاحب عمل :

١ - أن يحجز على أجرة العمال بصفة غرامية تأديبية موقعة عليهم أكثر من ١٠ ٪ .

٢ - أن يلزم العمال بمشترى أصناف المأكولات اللازمة لهم من مخازن أو محلات معينة .

٣ - أن يأخذ من العمال فوائد مهما كانت نسبتها نظير المبالغ التي قد يكون دفعها لهم مقدما من أصل الأجرة .

مادة ١٠ - علاوة على الواجبات المهيئة في المادة ٨ يكون أصحاب العمل في كافة المشروعات خاضعين للواجبات الآتية :

١ - إيجاد مساكن للعمال تتوافر فيها شروط الراحة والصحة التي تقرر بقرار وزاري في العمليات البعيدة عن المساكن بمسافة عشرة كيلومترات على الأقل ولا تربطها بها وسائل نقل .

وفي هذه الحالة يلتزم أصحاب المعامل ومحلات العمل بإيجاد مدارس يتلقى فيها أولاد العمال مجانا التعليم الأولي تعما لبرنامج وزارة المعارف متى بلغ عددهم خمسة وعشرين ولذا إذا لم توجد مدرسة عمومية في الجهة .

٢ - إذا كان عدد العمال القاطنين بالعمل أكثر من ٣٠٠ شخص يكون صاحب العمل ملزما بتقديم خدمات طبيب مجانا للعمال وتقديم لهم مجانا أيضا الأدوية التي يقرها الطبيب ، وإذا كان العمل بعيدا عن المساكن فيجب أيضا إقامة غرف للعلاج وتقديم الأدوية للعمال مجانا ولعائلاتهم كذلك . وفي حالة احتياج العامل إلى الإقامة في المستشفى أو إلى إجراء عملية جراحية في غير الأمراض أو الإصابات الناتجة عن العمل تكون مصاريفه على حساب نفسه إلا إذا كان موضع العمل بعيدا

عن أقرب قرية يوجد فيها مستشفى أميرى بمسافة عشرة كيلومترات على الأقل ولا تربطه بها وسائل نقل قصارىف نقله إلى أقرب مستشفى أميرى تكون حيثئذ على حساب صاحب العمل .

٣ - في المصانع التي يعمل فيها أكثر من خمسة وعشرين عاملا يجب تعيين مكان لائق للعمال لوضع أمتعتهم وأدواتهم المخصصة ، وإذا كانت توجد في الوسط المذكور أكثر من عشر عاملات فتعين لهن الغرف اللازمة لكي يتسكن من تطلبه العاملان في نفس المصنع .

مادة ١١ - من أدخل بأحكام المواد الثلاث السابقة

(تركت العقوبات ليقررها مجلس الوزراء والبرلمان)

مادة ١٢ - علاوة على الواجبات الأخرى المقررة بمقتضى القوانين يكون من واجبات العامل نحو صاحب العمل ما يأتي :

١ - القيام شخصيا بالعمل المتفق عليه .

٢ - إقام العمل بكل عناءه ونشاط

٣ - الابتعاد عن كل مالهه مخاطرة أو خطر على شخصه أو زملائه أو على الغير أو على المحلات والورش أو مكان العمل .

٤ - القيام بالاسعاف في كل وقت عند وقوع خطر شديد أو قوة قاهرة .

٥ - كتمان أسرار الصناعة التي يشتغل فيها مباشرة أو غير مباشرة وذلك بكل دقة .

٦ - احترام نصوص اللائحة الداخلية للعمل أو الورشة أو محل العمل .

مادة ١٣ - أثناء العمل يمنع في المكاتب والورش والاتصال بأشخاص أجانب عن العمل إلا لأشغال عامة ومستعجلة بإذن من المدير المباشر .

مادة ١٤ - لا يجوز للعمال أن يجمعوا اكتتابات داخل المعامل أو الورش أو المحلات ولا بالقرب من أبوابها ما عدا التي لجميع بمعرفة الأشخاص المعيّنين من قبل النقابات أو الجمعيات المصرح لها قانونا وبالشكل المقرر في اللائحة الداخلية .

الفصل الرابع

في مدة العمل

مادة ١٥ - أقصى مدة العمل الفعلى هي (٩) ساعات في اليوم ولوزير الداخلية أن يصدر قرارات بإنقاص ساعات العمل في الأعمال الخطرة أو الشاقة التي يرى أنقاص مدة العمل فيها .

مادة ١٦ - تبدأ مدة العمل من وقت وصول العامل إلى محل العمل .

مادة ١٧ - مدة العمل لا تكون مستمرة ، بل يجب أن تنقطع للراحة أو أكثر بحيث لا ينقص مجموع هذه المدة عن ساعة .

مادة ١٨ - لا يجوز إطالة مدة العمل اليومية إلا في حالات استثنائية أو في الأحوال المبينة في الفقرة الرابعة من

المادة (١٢) أ- في المصانع التي يستمر العمل فيها نهاراً أو ليلاً بشرط أن يكون ذلك بالاتفاق بين صاحب العمل والعامل . ويتقاضى ذلك الأخير حقتاً عن كل ساعة عمل إضافية اجرا لا يتقص عن عشرين في المائة زيادة على أجرته العادية في الساعة الواحدة ، ولا يجوز في أى حال من الأحوال مد مدة العمل أكثر من (٣) ساعات يومياً . أما في الأحوال الموسمية فيجوز أن يشتغل العامل أكثر من مدة العمل القانونية بالأجرة العادية بشرط ألا يزيد مجموع ساعات العمل في مدة الموسم عن مجموع ساعات العمل القانونية في المدة المذكورة كل مازاد عن ساعات العمل القانونية محسوب له أجرة إضافية حسب المقرر في الفقرة الأولى في هذه المادة . ولا تجوز إطالة مدة العمل بحال من الأحوال في المصانع الخطرة أو المضرة بالصحة التي تقيد بقرار من وزير الداخلية .

مادة ١٩ - مستخدمو المحلات التجارية والمكاتب الموسمية والمخصوصية بمنحون يوم استراحة كل اسبوع ويستحقون أجورهم عليه . أما الإجازات السنوية وإجازات الأعياد لهؤلاء المستخدمين فتكون خاضعة للعرف التجارى .

الفصل الخامس

في العمال الأحداث والنساء

مادة ٢٠ - لا يجوز استخدام الأحداث الذين لم يملأوا الاثنتا عشرة سنة وستثنى من ذلك :
أولاً : اشتغال الولد تحت إشراف الأهلين أو أحدهما .
ثانياً : اشتغال الولد لحفظ أوده أو ذوى قرياه الاقربين بشرط أن يكون قد حصل على قسط من التعليم الإلزامى .

ثالثاً : اشتغال الولد بالصناعات التي تستثنى بقرار من وزير الداخلية .
مادة ٢١ - أقصى مدة العمل يومياً للأولاد الذين يبلغ سنهم أكثر من اثنتى عشرة سنة وأقل من ستة عشرة سنة هي ثمانى ساعات ولا يسرى هذا التحديد على الأعمال الصناعية التي يزاولها الأحداث في دور التعليم الصناعى . ويجب في المصانع الوثوق من صلاحية الصغير للعمل المطلوب منه بشهادة طبية . ولا يجوز إطالة المدة القصوى المذكورة بالنسبة للأحداث المذكورين وفي الصناعات التي يساعد الصغار فيها الكبار تكون مدة العمل لهم تسع ساعات .

مادة ٢٢ - لا يجوز تشغيل الأحداث أو النساء في أعمال خطيرة أو مضرة بالصحة . كذا لا يجوز تشغيلهم ليلاً ويجوز استثناء بعض الصناعات بقرار من وزير الداخلية . وتنفيذ هذه المادة يعتبر الليل مدة احدى عشرة ساعة متتالية على الأقل تشمل المدة ما بين الساعة العاشرة مساءً والساعة الخامسة صباحاً .

مادة ٢٣ - لا يجوز تشغيل الحامل في أعمال مادية تستلزم مجهوداً كبيراً أو من نوع يجوز أن يترتب عليه أى ضرر لها أو للجنين تشغيلها قبل الوضع وبعد مدة ٣ أسابيع ليترك لها تحديد مدها ونهايتها بنفسها . وحسب لها نصف الأجرة على المدة المذكورة ويحفظ لها محلها في العمل مدة انقطاعها .

مادة ٢٤ - تعطى العاملات اللواتي لهن أطفال في سن الرضاعة مدتان استراحة استثنائية احدهما نصف ساعة في الصباح والأخرى مثلها بعد الظهر لتغذية أطفالهن .

الفصل السادس

في الأجرة

مادة ٢٥ - الأجرة هي المرتب النقدي الذي يجب دفعه من صاحب العمل إلى العامل بموجب عقد العمل .
مادة ٢٦ - يجب دفع الأجرة بمصلحة متدولة قانونا ولا يجوز دفعها بقصائم أو تذاكر أو بطاقات أو أى علامة أخرى محملة للمصلحة المذكورة .

مادة ٢٧ - يجب أن يحصل الصرف في المواعيد المبينة في العقد أو في الغفر بدون أن تتعدى هذه المواعيد اسبوعين بالنسبة للصناع وشهرا للمستخدمين . أما العمل بالقطعة الذي يستغرق أكثر من ١٥ يوما فيجب اعطاء العامل دفعات كل ١٥ خصما من المستحق له والباقي يدفع له في الخامسة عشر يوما التالية لانتهاء العمل ويحصل الصرف في الجهة التي يزود فيها العمال أعمالهم .

مادة ٢٨ - لا يجوز التنازل عن المبالغ المستحقة للعمال من أجور وخلافها ولا يجوز الحجز عليها إلا لدين نفقه محكوم بها من جهة الاختصاص . ولا يتجاوز الجزء المجاوز حيزه ربع هذه المبالغ .
مادة ٢٩ - ما يستحقه القاصر من الأجرة مقابل عمل يجوز دفعه إليه .

الفصل السابع

في التوفيق والتحكيم بين العمال وأصحاب الأعمال

مادة ٣٠ - كل خلاف ذي صفة مشتركة ينشأ بين طائفة من العمال وصاحب عمل بشأن تنفيذ عقد العمل يجوز عرضه برضى الطرفين على لجنة التوفيق الكائن في دائرتها المحل الصناعي أو التجارى التابع له الطرفان أو أحدهما .

مادة ٣١ - ينشأ في دائرة كل المحاكم الثلاثة المختلطة لجنة توفيق تتألف من رئيس المحكمة الأهلية ومن اثنين من القضاة الأهليين أو من رئيس المحكمة الكلية المختلطة من اثنين من قضاتها أحدهما مصرى إذا كان أحد المتخاصمين أجنبيا ومن مندوبين عن كلا العمال وأصحاب الأعمال . ويعين كاتب من المحكمة الأهلية أو المحكمة المختلطة كاتبا لجلسات اللجنة محضر بذلك وتنتهى مأمورية اللجنة .

مادة ٣٢ - إذا قبل الطرفان تحكيم اللجان المذكورة في المادة السابقة فتكون أعمال اللجان خاضعة لأحكام الفصل السادس من الباب العاشر من قانون المرافعات الأهلى أو الفصل الأول من الباب الرابع من قانون المرافعات المختلط .

مادة ٣٣ - إذا لم توافق لجنة التوفيق إلى إزالة أسباب الخلاف المروض عليها أو إلى حمل الطرفين على قبول التحكيم فيصل محضر بذلك وتنتهى مأمورية اللجنة .

مادة ٣٤ - المحصرات الأخرى التي لا تدخل في اختصاص لجان التوفيق تكون تابعة لجهة الاختصاص العادية مع

مراعاة القواعد الآتية :

أولاً : يحكم في القضايا الخاصة بالعمل والعمال على وجه السرعة .
ثانياً : لا تقبل المعارضة في الأحكام القضائية وميعاد الاستئناف ١٥ يوماً من يوم إعلان الحكم .

الفصل الثامن

في النقابات واتفاقات العمل المشتركة

مادة ٣٥ - نكل من العمال وأصحاب الأعمال الحق في الاتحاد للدفاع عن مصالحهم بإنشاء نقابات أو جمعيات خاصة بأرباب الصناعات .

مادة ٣٦ - جمعيات ونقابات أصحاب العمل والعمال تكون لها الشخصية المحترمة ويجوز لها إبرام اتفاقات العمل المشتركة ومباشرة الحقوق والدعوى الناشئة عن هذه الاتفاقات أو المتعلقة بها . ويجب أن تحوز الشروط الآتية :

أ - أن تكون مشكلة من عضوين على الأقل من أصحاب الأعمال أو خمسين عضواً على الأقل من العمال وفي الحالتين يكون الأعضاء من أرباب صناعة واحدة أو صناعات مماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض في إنتاج معين .

ب - أن يكون عقد تأسيسها مسجلاً .

ج - أن تكون لائحة النقابة أو الجمعية مصدقا عليها من جمعية عمومية ومسجلة أيضاً ولا يجوز للنقابات أو الجمعيات الصناعية الاشتغال في المسائل السياسية أو الدينية . وكل مخالفة لأحكام هذه الفقرة يترتب عليها جل النقابة أو الجمعية بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٣٧ - تسجل عقود تأسيس النقابات ولوائحها في مكتب العمل بعد تصريح وزير الداخلية . اما اتفاقات العمل المشترك فتسجل في سجل آخر ويجب أن يترشح على كل رتبة تاريخ تقديمها وتاريخ تسجيلها ويصدر وزير الداخلية قراراً بكيفية إجراء وفرض مايلزم من الرسوم إذا ما رُئي ذلك .

مادة ٣٨ - اتفاقات العمل المشتركة هي الاتفاقات المعقودة فيما بين نقابات العمال أو جمعية اتحاد نقابات العمال وتكون بين صاحب أو نقابة أصحاب العمل أو جمعية العمل أو جمعية اتحاد نقابات أصحاب العمل وتكون اتفاقات العمل المشتركة خاضعة لنفس القوانين وسرية لنفس المسؤوليات التي تنشأ عن عقود العمل الفردية .

مادة ٣٩ - نقابات أو جمعية نقابات أصحاب العمل والعمال التي لم يسجل عقد تأسيسها طبقاً لنص هذا القانون لا يجوز لها أن تمقد اتفاقات مشتركة .

مادة ٤٠ - لا يترتب أثر قانوني على اتفاقات العمل المشتركة إلا إذا كانت مكتوبة ومسجلة في مكتب العمل .

مادة ٤١ - تمقد اتفاقات العمل المشتركة للحدود والشروط المنصوص عليها للعمل الفردي في أحكام هذا القانون .

مادة ٤٢ - يعتبر الأشخاص الآتي بيانهم داخلين في اتفاقات العمل المشتركة وبالتالي خاضعين لأحكامها

- أ - أصحاب العمل والعمال الذين لا ينتمون لنقابة ولكنهم اشتركوا في تحرير اتفاق العمل .
- ب - أصحاب العمل والعمال الذين حرروا اتفاق العمل بواسطة وكلاء . والوكلاء يجب أن يقدموا توكيلاتهم بالكتابة .
- ج - أصحاب العمل والعمال الذين يصبحون أعضاء في النقابة أو النقابات المتعاقدة بعد تحديد الاتفاق المذكور وتقدمة للتسجيل . ولهذا الغرض يملفون بنصوص الاتفاق عند قبولهم أعضاء .
- مادة ٤٣ - يكون أعضاء النقابات أو الجمعيات أصحاب العمل أو العمال مسئولين على القيام بالواجبات التي تعاقبت عليها جمعيات كل منهم .
- مادة ٤٤ - ترفع الدعاوى بمسئولية الجمعيات التي تخالف الاتفاقات المشتركة من الجمعيات التي تعاقبت معها مباشرة ومن أي عضو من أعضائها فيما يخصه من الأحكام إذا طلب ذلك من الجمعيات ولم تباشر الاجراءات اللازمة أمام المحكمة . والجمعيات مسئولة عن مخالفة الاتفاقات المشتركة المبرمة بمقررتها ولا يكون مسئولهم أو مديروا أعمالهم مسئولين إلا إذا وقعت مخالفة منهم شخصيا .
- مادة ٤٥ - المحقوق والالتزامات الناشئة على الاتفاقات المشتركة وكذا الدعاوى المترتبة عليها تسقط في المواعيد المقررة بأحكام هذا القانون في الباب الخاص به .
- مادة ٤٦ - لوزير الداخلية تنفيذ أحكام هذا الفصل في الجهات والتواريخ التي يراها .

الفصل التاسع

في القضاء ونسخ وطلان عقد العمل

وفي سقوطه بمضى المدة

- مادة ٤٧ - ينقض عقد العمل بأي سبب من الأسباب العامة التي يعرّتب عليها انقضاء العقد وبالأخص الأسباب الآتية :
- ١ - حل العملية أو تصفيتها أو إفلاسها .
- ٢ - الثورة القاهرة .
- ٣ - بإرادة أحد الطرفين إذا كان العقد مبرما لأجل غير معين بشرط سبق الإخطار في المواعيد المبينة بالمادة (٥٩) .
- ٤ - إخلال أحد الطرفين بواجب ملزم في العمل أو اعتدائه على الآخر بالضرب أو السب الجسيم أو فساد أخلاقه .
- ٥ - إلحاق أحد الطرفين ضررا ماديا بالآخر عمدا أثناء تنفيذ عقد العمل أو بسببه .
- ٦ - ارتكاب أحد الطرفين عملا أو إهمالا من شأنه إلحاق الأذى بصحة العمال أو أمانهم أو بأمن المحل .
- ٧ - غياب العامل عن عمله يومين متتاليين بدون عذر مقبول أو غيابه غيابا متكررا .
- ٨ - ترك العامل للعمل .
- مادة ٤٨ - انقضاء العقد يعطى للعامل الحق في التعويض قبل صاحب العمل في الأحوال الآتية :

- ١ - إذا رقت صاحب العمل العامل بدون سبب معقول .
- ٢ - إذا ترك العامل العمل بسبب معقول .
- مادة ٤٩ - يجوز لصاحب العمل رقت العامل بدون إخطار ماعدا الحالة المبينة بالفقرة (٣) من المادة (٤٧) وبدون تعريض في الأحوال المبينة في المادة (٤٧) المذكورة وكذلك في الأحوال الآتية :
- ١ - إذا لم يحافظ العامل على سر الصناعة التي يعمل فيها مباشرة أو بالواسطة .
- ٢ - إذا ارتكب العامل سرقة أو جريئة أخرى تفس الشرف أثناء تأدية العمل أو خارجا عنه .
- ٣ - إذا ارتكب العامل إحدى المخالفات التي يترتب عليها الرقت طبقا لأوامر اللاتمة الداخلية .
- ٤ - إذا ادخل العامل الفش على صاحب العمل عند إبرام العقد بتقديره شهادة أو توصيات ليست له أو .
- أدعى لنفسه بطريق الفش معلومات أو مقدرة فنية ليس حائزا عليها .
- ٥ - إذا أتى العامل أمورا مخالفة للأداب في المحل أو الورش أو المكاتب أثناء القيام بتنفيذ عقد العمل أو إذا وجد في هذه الالتاء بحالة سكر أو متعاطيا المخدرات أو وجد حائزا لشيء منها .
- ٦ - إذا خالف العامل النظام ولم يطيع الأوامر أو إذا اعتدى على غيره بالسب أو الضرب .
- ٧ - إذا امتنع العامل عن القيام بالمساعدة في حالة الكوارث أو في أحوال الأخطار الدامسة .
- مادة ٥٠ - الأسباب الآتية تعتبر مقبولة إذا ترك العامل العمل :
- ١ - عدم قيام صاحب العمل بدفع الأجره المتفق عليها طبقا لشروط العقد ولأحكام القانون .
- ٢ - إذا أساء صاحب العمل أو عخلوه إلى العامل بالقرول أو بالفعل .
- ٣ - إذا أتى صاحب العمل أمورا مخلّة بالأداب في الورشة أو محل العمل أثناء تنفيذ العقد .
- ٤ - إذا تعمد صاحب العمل أثناء تنفيذ العقد أو بسببه إلحاق أضرار مادية بالعامل في أشياء مملوكة له أو مودعة في حيازته .
- ٥ - إذا بلغ العامل سن الخامسة والستين .
- مادة ٥١ - إذا كان العقد مبررا لأجل غير معين فلا يجوز لصاحب العمل رقت الصناع وقتا غير مشروع إلا بعد إخطاره قبل ذلك بسبعة أيام وإلا كان ملزما بأن يدفع له تعريضا معادلا لأجرة هذه الأيام .
- مادة ٥٢ - إذا رقت صاحب العمل المستخدم بسبب غير مشروع أو ترك المستخدم العمل لسبب مقبول يلزم صاحب العمل بدفع تعويض للمستخدم باعتبار أجرة نصف شهر عن كل سنة من سن الخدمة مهما كان عددها بشرط ألا يتجاوز مجموع التعويض في أى حال من الأحوال أجرة سنة ويكون التقدير باعتبار آخر ماهيه صرفت إليه . وفي حالة ما إذا كان يوجد في المحل صندوق توفير يخصم ما يجب على صاحب العمل صرفه طبقا لأحكام هذه المادة المبالغ التي يكون قد دفعها في الصندوق المذكور .
- مادة ٥٣ - كل اتفاق من شأنه الإعفاء من دفع التعويض المقرر في المواد السابقة يعتبر باطلا ولا عمل له .
- مادة ٥٤ - تسقط الدعاوى على عقد العمل بانتضاء سنتين ويستثنى من القاعدة :

١ - الدعاوى المرفوعة بطلب تعويض عن إصابات العمل فإنها تسقط بالتطبيق للأحكام الواردة في الفصل الخاص بإصابات العمل .

٢ - الدعاوى المرفوعة بالمطالبة بالأجر المتفق عليها في العقد فإنها تسقط بضى ثلاث سنوات .

٣ - الدعاوى المرفوعة بسبب إذاعة أسرار الصناعة فإنها تسقط بضى سنة .

٤ - دعوى بالبطان بسبب الخطأ فإنها تسقط بضى ستين يوما من يوم العلم بهذا الخطأ .

الفصل العاشر

في الإجازات المرضية والوفاة

مادة ٥٥ - إذا انتقطع المستخدم من عمله لمرض أو إصابة غير ناتجة عن العمل يكون له الحق في إجازة مرضية لمدة ثلاثين يوما سنويا منها خمسة عشر يوما بأجرة كاملة وخمسة عشر يوما بلا أجرة وذلك بشرط أن يكون قضى في الخدمة سنة على الأقل وأن يثبت المرض أو الإصابة بشهادة طبيب . وفي الحالة المنصوص عليها في الفقرة (٣) من المادة (١٠) تخصم قيمة العلاج من الأجرة المستحقة للمستخدم على ألا تزيد القيمة المخفضة على نصف المستحق مالم يتنازل المستخدم عن حقه في المعالجة المجانية .

مادة ٥٦ - في حالة وفاة الصانع بسبب غير إصابة العمل أو مرض ناجم عنه تصرف لعائلته أجرة شهر بشرط ألا تقل عن ثلاثة جنيهات ولا تزيد على خمسة جنيهات .

الفصل الحادى عشر

في لوائح العمل في المصانع

مادة ٥٧ - يجب أن تراعى القواعد التالية في وضع اللوائح الداخلية المنصوص عليها في المادة (أ) من هذا القانون .

١ - يجب أن تحدد مواعيد حضور وانصراف العمال والأوقات المحددة للطعام والراحة أثناء العمل .

٢ - يجب أن تحدد أيضا أيام وساعات تسليم المواد والآلات للصالح والكيفية التى تسلم بها إليهم ويحدد أيضا اليوم والساعة لتسليم العمل بمعرفة العامل وكيفية هذا التسليم .

٣ - يجب أن تبين أسماء الأشخاص الذين يمثلون صاحب العمل في إدارة العمل ومراقبته .

٤ - يجب أن تعلق التعليمات الخاصة بترقى الإصابات أو التسممات والإسعافات الأولية التى تعطى للمصابين .

٥ - يجب أن توضع كافة القواعد المنظمة للعمل وبين المخالفات الجزاءات التى يجوز توقيعها بحسب هذه المخالفات .

مادة ٥٨ - ترسل صورة اللائحة الداخلية في المعامل والورش والمجلات إلى مكتب العمل .

مادة ٥٩ - تطبع أو تكتب اللوائح بخط واضح وتعلق في مكان ظاهر .

الفصل الثاني عشر

في الصناعة المنزلية العائلية

مادة ٦٠ - كل محل يشتغل فيه أقل من ستة أشخاص من عائلة واحدة لا تسرى عليه أحكام هذا القانون . أما إذا اشتغل فيه ستة أشخاص فأكثر سواء أكان بالمنزل المد للسكن أم في مكان آخر فتسرى عليه تلك الأحكام .

مادة ٦١ - يجب على صاحب العمل المذكور بالفقرة الثانية من المادة السابقة أن يقدم لجهة الادارة كل ثلاثة شهور كشفا بأسماء العمال الذين يشتغلون في منزله أو ملحقاته مع بيان نوعهم وسن كل منهم .

مادة ٦٢ - كل صاحب عمل أو مصنع أو مغاير يشتغل لحسابه عمال في منازلهم الخاصة من تنطبق عليهم الفقرة الثانية من المادة (٦٠) يجب أن يقدم لجهة الادارة كل ثلاثة شهور إخطارا عن المنازل المذكورة وعلى جهة الادارة ارسال صورة لمكتب العمل .

مادة ٦٣ - على أصحاب الأعمال المذكورة أن يبلغوا تفتيش الصحة عن وجود الأمراض التي تخشى بين عمالهم ولتفتش الصحة في جميع الأحوال حق دخول المنازل المذكورة أثناء العمل لمراقبة الحالة الصحية للعمال ولهم عند وجود أمراض معدية أن يأمرؤا بإبطال العمل المدة الكافية للتطهير .

الفصل الثالث عشر

في شروط الصحة والأمن اللازم

توفرها في المصانع

مادة ٦٤ - المصانع في حكم هذا الفصل هي :

أ - المناجم والمحاجر وصناعات الاستخراج بكافة أنواعها .

ب - الصناعات التي من شأنها إخراج المصنوعات أو تعديلها أو إصلاحها أو زخرفتها أو تكميلها أو إعادة البيع أو التي من شأنها تحويل المواد بما في ذلك إنشاء المركبات وصناعات الهمد وتوليد عموم القوة المحركة والكهرباء أو تحويلها أو إيصالها .

ج - أعمال الاتشاء والتجديد والصيانة والترميم والتعديل والهدم لجميع المباني والعمارات والسكك الحديدية والكرام والموانئ والأحواض والأصفة والقنوات والعمليات الخاصة بالملاحة الداخلية والطرق والاتفاق والطرق المعلقة والكبارى والمجاري الجامعة والمجاري العادية والآبار وعمليات تركيب التلغراف والتليفون ومعامل الغاز وموزعات المياه وكذلك سائر أعمال البناء وجميع الأعمال التحضيرية والأساسية للأعمال المذكورة .

مادة ٦٥ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن المعلات الثقيلة للراحة والضرة بالصحة والخطرة وغيره من القوانين والتراتج الجاري العمل بها ، يجب أن تتوفر في المصنع الشروط الصحية ويكون تقريرها بقرار من وزير الداخلية .

الفصل الرابع عشر

في أصابات العمل

مادة ٦٦ - كل صاحب محل من المحلات المبينة بالمادة (٦٩) من هذا القانون مسئول مدنيا عن تعرض خاص للإصابات التي تحدث لاستخدامه أثناء تأدية أعمالهم أو بسبب تأديتها إلا إذا ثبت أعمال العامل .

مادة ٦٧ - لتطبق هذا القانون تعتبر إصابة كل حادث يحدث للعامل إذا كان سببا عن العمل أو إصابته أثناء تأديته ويكون ناتجا عن فعل قرة خارجية عن إرادته وغير منظورة ويترتب عليها عجز العامل عن تأدية أعماله .

مادة ٦٨ - تقدر المسؤولية على واقع الأجرة المتفق عليها في العقد فإن لم تكن مقدرة فعلا فتحسب أجرة المثل .

مادة ٦٩ - المحلات التي يتحمل فيها أصحاب العمل المسؤولية المدنية يقتضى هذا القانون هي :

- ١ - المعامل والورش ومحلات الصناعة التي تستخدم قوى غير قوى الانسان .
- ٢ - أعمال بناء المناجم والمحاجر والمحلات بكافة ملحقاتها .
- ٣ - أعمال بناء وترميم وصيانة المباني والكبارى والترح وسفود المجارى وما شابهها ومصايد الأسماك والملاحة

٤ - إقامة وترميم وصيانة الآلات الميكانيكية بكافة أنواعها .

٥ - أعمال سبك وصناعة المعادن .

٦ - مصانع توليد الغاز والكهرباء وعملجات التليفونات بما في ذلك أعمال تركيب تجهيز المحركات والدينامو والمحطات والأسلاك المعدنية والأساير وملحقاتها من كل نوع داخل وخارج هذه الحال .

٧ - المحال التي تصنع أو تستعمل فيها لفرض صناعى مواد خطيرة على الصحة أو سامة أو قابلة للاشتعال .

٨ - كل الاعمال المماثلة لما تقدم وموجودة في البلاد سواء كانت قديمة أو حديثة الانشاء .

مادة ٧٠ - مع عدم الإخلال بأحكام الفصل العاشر تشمل مسؤولية صاحب العمل المدنية من إصابات العمل مصاريف العلاج حتى قام الشفاء مضافا إلى ذلك ما يأتى :

١ - إذا نتج عن الإصابة عقم قدرة العامل وقتها عن أداء العمل فيجب على صاحب العمل ان يدفع له مبالغاً معادلاً لأجرته حتى يعود إلى العمل وذلك بنفس شروط دفع الأجرة . وإذا انقضت ستة شهور ولم يزل العجز فتعتبر عجزاً مستديماً وتطبق النصوص الخاصة به .

٢ - إذا كان العجز مستديماً وجزئياً يكون التعويض مساوياً لأجرة ستة شهور .

٣ - إذا كان العجز مستديماً وكلية يكون التعويض مساوياً لأجرة سنة .

٤ - إذا تسببت الوفاة عن الإصابة المذكورة أو إذا حدثت الوفاة أثناء المرض الناتج عن الإصابة فينبع صاحب العمل بخلاف مصاريف الجنازة التي يجب ألا تقل عن ٣ جنيهات ولا تتجاوز خمسة

- أ - أجرة سنة للأرملة سواء كان معها أطفال أو لم يكن .
- ب - أجرة سنة للأولاد القصر الذين فقدوا أباه أو أمه .
- ج - أجرة سنة للزوج العاجز عن الكسب .
- د - أجرة ثلاثة شهور تخضع من المبالغ المنصوص عليها في الفقرات السابقة لوالدى العامل إذا كان المتوفى هو الذى كان قائما بالاتفاق عليهما فعلا . أما إذا كان المتوفى لم يترك لأزواجه ولا أولادا فيدفع صاحب العمل أجرة سنة كاملة للأبوين المذكورين .
- مادة ٧١ - يكون احتساب التعويض على أساس آخر أجرة كان يتقاضاها العامل .
- مادة ٧٢ - لا يعتبر صاحب العمل مسئولاً في الأحوال الآتية :
- ١ - إذا كان الضرر تسبب من قوة قاهرة ومستقلة عن العمل الذى حدثت فيه الإصابة .
 - ٢ - إذا ثبت بشكل قاطع أن العامل تصد بإتقاع الإصابة بنفسه .
 - ٣ - إذا تعاقد صاحب العمل أو القائم به على نفقته وصالح العمال مع شركة تأمين أو شركة تعاون على تأمين العمال من الإصابات بشرط أن تدفع الشركة المذكورة في حالة حدوث الإصابة المبالغ المبينة بالنصوص السابقة أو يتعهد صاحب العمل بدفع الفرق بين قيمة التعويض و مبلغ التأمين المبين بالبوليصة .
- مادة ٧٣ - إذا أفلست شركة التأمين فلا تدخل المبالغ اللازمة لدفع قيمة تأمينات العمل في روكية التفليسة وتستمر التزامات صاحب العمل المتعاقدة وله أن يسلم برالى التأمين إلى شركة أخرى .
- مادة ٧٤ - يعرض العامل عن الإصابة التى تسبب فقد إحدى عينيه أو عضو من أعضائه العليا أو السفلى كما لو كان العجز مستديماً وجزئياً حتى ولو كان العمل معينا وكان العامل المشار إليه ، نظراً لاستعدادة الشخصى أو لطبيعة العمل الخاصة ، قادراً على مزاولة عمله الاعتيادى .
- مادة ٧٥ - يجب على صاحب العمل أو المقاول إذا باع محله أو تنازل عنه أن يخطر خلفه بالالتزامات التى تعاقد عليها تنفيذها لنصوص هذا القانون وكل الاتفاقات المبرمة من صاحب العمل أو من القائم به بهذا الشأن يجب أن تبين في عقد البيع أو التنازل ويكون الطرفان ملزمين بوجه التضامن عن تنفيذ الاتفاقات السابق إبرامها .
- مادة ٧٦ - دعاوى التعويض المبينة بنصوص هذا الفصل تسقط بضى سنة من تاريخ الإصابة الناشئة عن العمل .
- مادة ٧٧ - يجب على أصحاب الأعمال المشار إليهم في هذا الفصل أن يقدموا في الحال بلاغاً للبوليس عن حوادث إصابات العمل لإجراء التحقيق الدقيق بشأنها والا فيصير الحكم عليهم بغرامة قدرها (تركها اللجنة لمجلس الوزراء) .
- مادة ٧٨ - كل اتفاق من شأنه الإغفاء من مسئولية إصابات العمل سواء صراحة أو ضمننا وعلى وجه العموم كل اتفاق مخالف لنصوص هذا الفصل باطل ولا عمل به .

مادة ٧٩ - تعنى من كافة ضرائب الدولة جميع الاجراءات والشهادات المتعلقة بإصابات العمل .

الفصل الخامس عشر

في الأمراض الناشئة عن العمل

مادة ٨٠ - يعتبر مرضا ناشئا عن العمل كل مرض يطرأ على العامل ويرجع إلى تأثير العمل أو الصناعة على شرط أن تثبت بين العمل والمرض رابطة السبب بالمسبب ويجب أن يصدر بيان هذه الأمراض بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٨١ - يدفع صاحب العمل للمستخدم أو الصانع المصاب بمرض ناشئ عن العمل تعويضا بحسب القواعد الآتية :

- ١ - الأجرة بتمامها حتى قام الشفاء إذا كان المرض وقتيا .
- ٢ - إذا كان الشفاء غير تام بمعنى أن العامل يظل مصابا بهجز جزئى ولو لم يكن ليمنعه عن أداء صناعة يعينها فيدفع له تعويضا مساويا لأجرة ستة أشهر .
- ٣ - إذا أصبح العامل عديم القدرة بالكلية على أداء أى عمل يدفع له صاحب العمل تعويضا مساويا لأجرة ستة .

٤ - أما إذا أفضى المرض إلى الوفاة فيجب على صاحب العمل أن يدفع فوراً مصاريف الجنازة على واقع أجرة شهر من ماعية العامل على ألا تقل القيمة عن ثلاثة جنيهات ولا تتجاوز خمسة جنيهات ويدفع بعد ذلك إلى أفراد عائلته تعويضا كالاتى :

- أ - أجرة ثلاثة شهور للزوجة إذا لم يكن لها أولاد .
- ب - أجرة ستة شهور للزوجة إذا كان لها أولاد قصر .
- ج - أجرة ستة شهور للأولاد القصر سواء كان المتوفى أباهم أو أمهم .
- د - أجرة شهرين تخصص من المبالغ السابق بيانها لوالدى المتوفى إذا كان قائما بالإتفاق عليهما فعلا ، أما إذا لم يترك المتوفى لأزواجه ولا أولادا فيكون التعويض للوالدين مساويا لأجرة ستة شهور .

مادة ٨٢ - للعامل الذى لا يقبل معالجة طبيب المحل أن يختار طبيباً آخر على مصاريفه .

مادة ٨٣ - في الحالة المنصوص عليها في المادة (٨٢) يجوز لصاحب العمل أن يعين طبيباً آخر لينضم في المشورة إلى الطبيب المعالج ويتتبع سير المرض ويراقب أدواره ويقرر ما إذا كان ناشئا بسبب العمل أم لا فإذا اختلف الطبيبان فللطرفين أن يختارا طبيباً ثالثاً ليفصل بينهما . ويعطى طبيب المحل والاطباء التطبيق لأحكام المادة (٨١) .

مادة ٨٤ - إذا رفض العامل المصاب بمرض ناشئ عن العمل العلاج المقرر من الطبيب فيعطى صاحب العمل المسئولية بعد إعلان العامل رسمياً أو بجواب موصى عليه بقبول العلاج المقرر .

مادة ٨٥ - إذا توفى عامل مصاب بمرض ناشئ عن العمل فيجب أن تشمل الشهادة المحررة من الطبيب المباشر

بأن ما إذا كانت الوفاة قد تريت على المرض الناشئ عن العمل أو على مرض مستقل عنه .
وإذا اعترض صاحب العمل أو صاحب الشأن على نتيجة هذه الشهادة فيلجأ إلى فحص أهل الخبرة عملاً بنص
المادة (٨٣) .

الفصل السادس عشر

في مكتب العمل

- مادة ٨٦ - تنشأ بوزارة الداخلية إدارة تسمى (مكتب العمل) .
- مادة ٨٧ - تشكيل هذا المكتب وتوزيع أعماله على وظائف الإدارة والتفتيش الإداري والفني التابعة لن يكونا
بمقتضى قرار من وزير الداخلية .
- مادة ٨٨ - يختص مكتب العمل بكل ما يتعلق بالعمل والعمال وعلى الأخص ما يأتي :
- ١ - العمل على مساعدة تشكيل وتنظيم صناديق التوفير والتأمين ضد التقاعد والوفاء والانتقطاع الطارئ
عن العمل والاصابات والامراض الناشئة عن العمل وللأغراض الأخرى المأفلة .
 - ٢ - تشجيع تأسيس واتساع أعمال شركات التعاون لتشييد المساكن الرخيصة والصحية لبيعها للعمال
على ألساط .
 - ٣ - درس وملاحظة نتائج تطبيق اللوائح المتعلقة بالعمل والادخار والتوفير .
 - ٤ - درس مسائل المهاجرة .
 - ٥ - تحضير مشروعات القوانين المتعلقة بالعمل والادخار والمهاجرة وتعليم العمال .
 - ٦ - درس الاسباب العامة للنزاعات بين العمل ورأس المال .
 - ٧ - درس كيفية إدارة النقابات وجمعيات العمال .
 - ٨ - تسجيل عقود تأسيس النقابات ولوائقها .
 - ٩ - درس عادات العمال وحياتهم ومساكنهم وعائلاتهم وتغذيتهم وطرق اصلاح عاداتهم وتقوم اخلاقيهم
وتربية أولادهم .
 - ١٠ - تفتيش المصانع والمعامل والورش والمناجم والمهاجر وجميع محلات العمل الخاضعة لأحكام هذا
القانون .
 - ١١ - ملاحظة الاعمال المنوطة بالنساء والأحداث وكذلك مراقبة العمل في الورش المحصورة والأعمال
الصناعية المنزلية البهينة بهذا القانون .
 - ١٢ - مراجعة اللوائح الداخلية للورش والمصانع والمعامل ومحلات التجارة وإثباتها في سجلات المكتب
وملاحظة تطبيقها بكل دقة .
 - ١٣ - تحرير المحاضر وإخطار الجهات المختصة بالمخالفات الواقعة ضد أحكام اللائحة وقوانين العمل .
 - ١٤ - تفتيش مكاتب تقديم الصناع والمستخدمين .

مادة ٨٩ - يعطى لمفتش العمل تذاكر شخصية ولهؤلاء المفتشين حق الدخول في دوائر العمل بعد إبراز تذاكرهم وذلك أثناء العمل فإذا امتنع صاحب العمل أو مدير أو وكيل محل صناعي أو معمل عن التصريح للمفتش بالدخول ، فعلى هذا الأخير أن يكتب بحضره بذلك أمام شاهدين وبإخطار المكتب .

مادة ٩٠ - لهؤلاء المفتشين أن يبعدوا عن دوائر العمل القصر الذين لم يبلغوا السن القانونية وعليهم في كل حالة إخطار المكتب .

مادة ٩١ - لمفتش العمل أيضا حق إصدار الأوامر المناسبة لوقف الأعمال في الأماكن المخلة ولا سيما في الأماكن شديدة الضرر بالصحة وفي الأماكن التي لا تتوفر فيها الطرق والجهيزات اللازمة لمنع العمال من استنشاق المواد المضرة بصحتهم .

مادة ٩٢ - يجب تنفيذ الأوامر الصادرة من المفتشين في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين بدون تأخير ولا يمكن تغييرها إلا بقرار خاص من مكتب العمل .

مادة ٩٣ - يكون لمفتش الصناعات الفنية بالمكتب المذكور حق تفتيش وملاحظة دوائر العمل التي تستعمل فيها القزانات والمحركات (مورتورات) وديناموات والآلات من جميع الأنواع وذلك لاجتناب الحوادث الراجعة إلى عيب في الآلات أو لقلّة مهارة القائمين بإدارتها .

مادة ٩٤ - تسري أحكام المواد ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ من هذا القانون على المفتشين الفنيين .

مادة ٩٥ - يعهد إلى المكتب المذكور بجمع المعلومات في النقط الآتية :

- ١ - عدد العمال في الأشغال المختلفة من ذكور وإناث وبيان سنهم وجنسيتهم وحالتهم المدنية .
 - ٢ - حياة العامل وعائلته والمسكن وأسعار الحاجيات الأولية المدة لاستهلاك العمال .
 - ٣ - تعليم العمال والمدارس الصناعية ودرجة انتشار المسكرات والمخدرات والجرائم والأمراض ونسبة الرفيات بين العمال .
 - ٤ - اشغال العمال والنساء والاحداث على اختلاف أنواعها .
 - ٥ - مخاطر العمل والإصابات والأمراض الناشئة عن العمل .
 - ٦ - المنازعات بين الرأسمال والعمل والاضرابات والإغلاقات ومددها وقرارات لجان التوفيق .
 - ٧ - الأجور وأسباب صعدها ونزولها .
 - ٨ - ساعات عمل النهار والليل .
 - ٩ - درس الإحصاءات والمقارنة بين محلية وأجنبية في مسائل العمل والادخار والتوفير .
- مادة ٩٦ - يعهد إلى المكتب المذكور أيضا القيام بالوظائف الآتية :
- ١ - اقتراح تعيين مفتشين فنيين ومفتش العمل .
 - ٢ - إعطاء البيانات المطلوبة بشأن الأعمال الصناعية .
 - ٣ - الإشراف على أماكن تعليم العمال التي يرى أنها ضرورية لتلقى العمال المعارف الفنية والعملية .

٤ - الاشراف على أعمال مكاتب تخدم الصناع والمستخدمين .

٥ - إصدار مجلة للعمل والادخار عندما يرى لزوم لذلك .

مادة ٩٧ - كل موظف أو مستخدم موظف بمكتب العمل أو مكلف من هذا المكتب يحصل ما يفشى الاسرار الصناعية أو التجارية التي علم بها في أثناء تأديته وظيفته يكون خاضعا لاحكام المادة ٢٩٧ من قانون العقوبات في أحوال إنشاء الأسرار .

الفصل السابع عشر

أحكام عامة

مادة ٩٨ - في حالة وقوع جريمة وإذا لم يوجد في دائرة العمل أحد موظفي النيابة أو البوليس يمتنع على المديرين التدخل في الأمر وأن يقصروا عملهم على التحفظ على المتهم وأسماه المجنى عليه بما تقتضيه الحالة وجميع البيانات في الأحوال التي تستدعي ذلك قانونا لإثبات الوقائع وإخطار أقرب جهة بدون تأخير وبأسرع طريقة .

مادة ٩٩ - في حالة الإفلاس يكون لاجور العمال وماهياتهم المستحقة في خلال السنة السابقة على الإفلاس حق الامتياز على الدين الأخرى طبقا لأحكام المادة (٦٠١) من القانون المدني .

مادة ١٠٠ - لا يطبق هذا القانون على الصناع المشتغلين فعلا بالزراعة أي ماعدا الذين يشتغلون فيها بأعمال ميكانيكية . ولا يمسرى على المستخدمين والعمال التابعين لمصالح الحكومة والمجالس البلدية والمحلية والقروية ومجالس المديرية إلا إذا كان ذلك في مصلحة المستخدمين والعمال المذكورين .

مادة ١٠١ - لويزر الداخلية أن يصدر كافة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

الفصل الثامن عشر

مادة ١٠٢ - يستمر العمل باللوائح الداخلية للمصانع المعمول بها الآن مالم تتعارض بأحكام هذا القانون وللمعامل والمحلات التي ليس لديها لائحة مدة ثلاثة شهور لإعداد لائحة من هذا القبيل وعرضها على مكتب العمل .

مادة ١٠٣ - تسرى أحكام هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية مالم ينص في بعض أحكامه على غير ذلك .

النقابة العامة

لبائتي السيارات وعمال الميكانيكي

مَدِينَةُ فَنَاءِ

محمد اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية

سجل رقم _____

1982ء

محرم و فدا ۸۷

[illegible]

محمد بن عبد الله
عبد الله

سیدہ امینہ

نیفاجہ سیاستی و عمال الشیارات
چورسید

السيد يوراح الشؤوبه الإبراهيمية

بور سعيد في ١٠ محرم ١٢٩٠
Port-Said

[illegible]

وَتَفَضَّلُوا بِقَبُولِ مَا نَزَّلَ الْوَسْرَا

میں

١٠

الحمد لله

الموتيسرا
عبدالقادر محمود
نصر



ثقة
ماتق وعمال البارات
باسم
المجلد ٩٥٥

أبوظ ٨ ٨ سنة ١١١٩

عنق الزميل المحترم رئيس النقابة العامة سائق لبلات بكذرية
تحية سيوما لشركم المذموم وجميع زملائنا الكرام بكذرية وبدر فروع على
حطاج موقنتكم المذموم ١٩٥٥/١٠/١٠ نقداً به الخطاب عنق على موقنت الموقنت نقداً وموقنت
انقاصت الزميل موقنت يونس ذلك اول النقابة لوصور الامتاع الذي لقرعقة نقداً
بكذرية يوم ١٤ من ١٩٥٥ وكذا الترميم لوجاه الزوار صباع يوم ١٢ من لقرعقة الخطاب
المذموم مع تأييد نقادنا التام لبلاتكم موقنت موقنت الموقنت الاثيم حتى اذا صاها
مواقفة يعرضنا قنينة الموقنتات المطلوبة ولحق
اولا - طلب لقرعقة الترميم لصادق التي موقنت سائق لبلات الموقنت قنينة الموقنت
الساين واعتباره قنينة الموقنت تسمى على موقنت القواني الموقنت ونقنت بانقنا الموقنت
ثانياً - طلب لقرعقة الموقنت موقنت موقنت لبلات موقنت موقنت بانقنا
وامتيا لبلات موقنت موقنت لبلات موقنت موقنت موقنت موقنت موقنت موقنت
النقابة

لذا وانما سأل الموقنت سبانه وموقنت بانه يرفقنا جميعا للموقنت لما فيه

مصلحة الموقنت موقنت موقنت موقنت موقنت موقنت موقنت موقنت

وتفضلوا خذركم يقبول فائقه احترامنا

سكرتير عام النقابة

سائق لبلات
الاسيول

رئيس النقابة

موقنت
موقنت

(٦)

تقابة سائق وعمال الامنيوس بالمتيا وفروعها

المسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية

تحت غرة ١٤١

سندوقي بوسته غرة ٧

تحریر آبی ٤١ ٣ ١٤١٤ سنة ١٩٤٤

حضرة المحترم رئيس القابة لعمامه سائق السيارته بالوكسندره

تحيه واحده وما يردودا فخرتم وفطرتا معضا محبوس الدوره وعملهم اذندو

زیدید المحترم

بعد من قدا فخرتم بخدمه وبعوضه في سلك الدوره نوافقه بخدمه سائق
فخرتم بداره عماله عامه فخرتم السائق مع فخرتم السائق فخرتم بخدمه سائق
دوره وبعوضه فخرتم سائق فخرتم سائق فخرتم سائق فخرتم سائق
الريشيه فخرتم بخدمه سائق فخرتم سائق فخرتم سائق فخرتم سائق
من فخرتم سائق فخرتم سائق فخرتم سائق فخرتم سائق فخرتم سائق
فخرتم سائق فخرتم سائق فخرتم سائق فخرتم سائق فخرتم سائق
فخرتم سائق فخرتم سائق فخرتم سائق فخرتم سائق فخرتم سائق

خاتمة تقبلت فخرتم سائق فخرتم سائق فخرتم سائق فخرتم سائق

بسم الله الرحمن الرحيم



تأية مال النقل اليكايكي

بني سويف

السلطة جدارة الشئون تحت رقم ١٨

١٩١٣ - ١ - ٢٨

نحوه ٩ طرس سنة ١٩١٩

قرر مجلس إداره قنصليه رعيه نفاة سائقين إسيارات بالوكسندرم رقم ٩٩ بالفوز
تأية هنا بالفرد الذي سينتقل منها به ذوي إقامته بخصم عرصه مطالب إيطاكة إقامه
بالماده ٩٩ منه لائحة إسيارات - ومعلومه توكرة الصنعية وشديد اشتراكات الوفاء
النسبية للنظام اثناء التجهيز في المرافق والديريات وهذا تفويضا وتأيدا هنا
فقد تم بقدالة ٩٩ رعيه تأية مال النقل اليكايكي

بني سويف
بني سويف

بني سويف

بني سويف



تاريخ ١٩٤٥ بالبريد



ثلاثة
مأهضان السيارات بالشرقية
الصفحة بوزارة الشؤون الاجتماعية ١٠٢
بالقاهرة

المكتبات العامة

رقم القيد: ١٢
المرفقات
البريد في ١٩٤٥/٧/٢

حضور الزميل المحترم رئيس نقابة سائقي السيارات العامة بمسارح محمود بك سلامه بمدينة عين حطة
بالاكدية

- بعد التفتيح - أيتها إلى رسالتكم الكريمة المؤرخة في ١٩٤٥/٦/١٦ المرفقة بهاتين بكم لتعديل المادة ١٩ من لائحة السيارات - وكذلك تعديل نظام الكشف الطبي .
- نعتد بأن هذه الرسالة عرضت على هيئة مجلس ادارتنا في مساء يوم أول الشهر الجاري . وقرروا أن:
- ١- تقديم حالتي الشكر لمحضرتكم ولحضرات الزملاء أعضاء النقابة وشعباننا جميعا للزملاء من أعضاء على أخلاصكم للحركة العمالية المباركة .
 - ٢- تأجيلكم للتأييد التام في هذين المطالبين العاديين الهامين - طمأنينة بقاءنا وحررنا للجهات الرسمية بذلك الرضين .
 - ٣- نرجو منكم في الوقت المناسب من عند المقيم الذي تدرجته من مثلى نقابات القطر بالاكندرية حتى أذا تمسر لنا الأمر سأن نبدوكم من لدنا .
- حقل الله الآمال ونحن البلاد بجهودكم القيمة وازد هركم الحركة العمالية في علاطى أباد بكم الكريمة - ونرجو منكم قبل عظيم الشكر الاحترام لهذا المحفل المرمم
- التقديم
محمد عبد الله

بسم الله لسانتي السيارات وحوزة الركوب

اجتمع بدار نقابة سائقي السيارات العربيين في يوم الخميس ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ الساعة ٨ مساءً بمقر مجلس النقابات الاتية
(١) نقابة عمال النقل المشترك بالرميل (٢) نقابة عمال اتوبيس الشمال (٣) نقابة عمال الاتوبيس والنقل السريع
(٤) النقابة العامة لسائقي السيارات (٥) نقابة سائقي السيارات السوميين ومما لها (٦) نقابة حوزة الركوب
وتناقش الحاضرون في معيار القرارات السابقة اخطار سادة محافظ المدينة بها والتي تمديد يوم ٥ فبراير سنة ١٩٤٦
موعداً للتوقف عن العمل في حالة عدم اجابها

لما لمسه مندوبوا النقابات من اهتمام سادة المحافظ وولاء الامور بهذه المطالب كما تحقق للذين تولوا بحث شكايات
النقابات من سوء تصرف قلم المرور وصدق شكوانا ووعدهم بوضع الامور في نمساها ووعدهم بمطالبة هذه المشاكل مستقبلاً
وبما ان ممالي وزير الشؤون الاجتماعية منهم بأن ينصف ابناءه العمال وهدد لمقابلة وعدم يوم السبت الموافق ٢
فبراير سنة ١٩٤٦ للعمل على وضع النظام الرافعة عليهم نتيجة للوائح المرور القاسية

وبما ان موعد الاضراب قد قرب ومن المحتمل ان لا يتسع الوقت لتعديل هذه اللوائح قبل حلوله ولكيما بقيت
القائمون على شئون هذه النقابات تفهم بولاء امورهم وحسن تقديرهم للامور فقد تقرر الآن بالاجماع
(اولاً) بسلن المؤتمر وهو مؤيد من جميع مشتركى النقابات تأجيل موعد تنفيذ قرار التوقف عن العمل لمدة

شهر ينقضى في ١ مارس سنة ١٩٤٦

(ثانياً) انتخاب المؤتمر الوفد الذي يسافر للقاهرة من حضرات الاتية اسماهم بعد

محمد محمد جوده	وكيل أول نقابة عمال النقل المشترك بالرميل
محمود عبد الحى	رئيس نقابة عمال اتوبيس الشمال
عبد الرازق حسن المجدى	الاتوبيس والنقل السريع
محمود احمد ونيس	عضو مجلس ادارة نقابة العامة لسائقي السيارات
نقولا لبب	سكرتير نقابة سائقي السيارات السوميين
الحاج عبد العزيز السيد محمد	رئيس نقابة حوزة الركوب

(ثالثاً) اخطار سادة محافظ المدينة بهذه القرارات

شماره محرم بك سلاطه بركة
عبدان حطة مصر

ذو عائلته لدرتقن عددا في المرحله حبه سبعة اود اود انتم بسبب سته اسلام ارميه الدن عيسيه
به ويصير عا طوطا فما لم اذبه ؟ ايجوب الطقات ، عا ما به برزده له ولما سته ام تشرد تلوح بها سته
بسه ام يترج ببالها الى بسبب سبب ما يرتكبه سبه اهدنام لصره على مطالب الجباة . وما ستر
سبب ارفعه ااريا سده كانت بعد انه قال لقتضاه سكرته وجوب الجذب - بسبب سبه لظلم
الضاد هي انه يساقب مذنب مرتبه على ذنب واحد . واليس في حكم القضاء من الكفايه .
أما سكرتنا سبه المنقوع اذ فيه سبه لاده بدولي لقاره رسم ٨٠ نأنا نرى سبه اشتهر قفوه
سبه اياه اشتهر اذ احد بدونه جرد وتعملهم سبب سبه . قسم نرى من على حركته ونكا نأنا
كامله بالقاره وهم على ارفعه لبرون . والنسب اذ هو على ارفعه المقلد وهم اذ عليه
في الطائفة فهم البؤساء بكم هذا الكافوه . نأنا ليه المقلد ينسبنا في خذوه أي ستره
سبب طواك نأنا ما نضفله خذوه سبه لعل لديمه الخائنه اتي يستقر سبه سده خذوته
و لدر نريد انه نقول بأنه ربما نحن دونه اذ يحصى على طاقه

لذلك

لنقره الى سائلكم بصفتكم قايما وعاميا قريا للدرتقن عا في هذه القضية نطلب -
الغاد ايجوبه الطين الجواني الذي يتوهم على السائمه من سته سنوات ويكتف بآلشف
الظفر المتبرع حاليا مع اعداء لسانه المقلد بالدرتقن سبه ايشيه لطن قأ هو يتبع
بالقاهر . نأنا ونا نرجه ادم سبب ارفعه ااريا اكنفا . أ بكم القضاء .
لأنا - لعل المنقوع اذ فيه سبه لاده بدولي لقاره رسم ٨٠ نأنا سكره (مريم) تقبل في
المنقوع لالاق - (ويقتبر السائمه الذي يملك رخصه حامدا) متى تنتم لساواه بيده
انراو المهنه اذ احد -
يا صاحبها لعل - نقدر الى سائلكم بجرائنا هذا ولنا عظيم اهدن في وطنكم علينا واجابه
مطلبنا الضاد و بزوج نأنا ا سترتم لنا اظلم واجل هذه نمر لما نشتنا المظلمه
ونشتق نشتن البطاله والتشرد بينا والقائي وهذا هو ادم المرحل والمسه بيده ما نشتنا
مواكلم الصم واجلنا وعلمنا نصيرا المظلمه

بدرتقن

مؤتمر نقابات سائقي وعمال النقل المشترك بالمملكة المصرية

مصر في ٢٥ مايو سنة ١٩٥١

حضرة الرئيس المحترم رئيس نقابة السائقي والسيارات : بالأسفد

بعد التحية - الآن وقد خلت فترة الرحلة الشهيرة منذ عقد المؤتمر الأول
لجنت طالب السائقيين وعمال النقل بالنظر الحري تجد انه لم يخذ حق الآن بتطبيق
واحد من هذه المطالبات . ولما كان استمرار هذا الوضع يضر بمصالحنا ومستقبلنا
خيانة صريحة لمصالحنا ونذا غائنا ندهكم لأرسال من يتكلم في المؤتمر الذي سينعقد
في يوم السبت الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٥١ في تمام الساعة السادسة مساءً بطريق
نقابة صائقي السيارات المتحد من شارع محمد باشا سعيد رقم ١٢ خلف مجلس
النواب بالقاهرة .

ونحن نعتير ان هذا المؤتمر سيعقد بموقف لاصل في نصتنا التي طال انه
ونحمل كل من تخلف مسئولية اصناف القهصة .
وان الامل لكثير في تلبيةكم هذه الدعوة .
وتفضلوا بقبول لائق الاحترام لكنا

المكتوم العام
سيد خليل
سيد خليل

الرئيس
سيد الرعي
حسن عبد الرحمن



الملحق رقم ٢٥

الاجتماع الأول للرابطة

اجتمعت الجمعية العمومية لرابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها في يوم الأحد ١٤ مايو سنة ١٩٤٤ بدار نقابات العمال شارع وجه البركة رقم ١٤ بحضور ممثلى (ثمانين نقابة) وذلك بناء على الدعوة التى وجهت إلى جميع نقابات عمال القاهرة وضواحيها .

افتتح الجلسة في الساعة التاسعة مساء حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد بك حسنين نصير العمال ثم التى خطبة بليغة أبان فيها الغرض من هذا الاجتماع . قوطعت فقراتها بالتصفيق الحاد والهتاف المتواصل بحياة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول ملك مصر . وبحياة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء . وبحياة حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا وزير الشئون الاجتماعية ورئيس الرابطة الفخرى . وبحياة حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد حسنين بك . ثم أصدر المجتمعون القرارات الآتية :

(أولا) تكوين الرابطة من مندوبى نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها ومن حضرة الرئيس الفخرى . والرئيس الفعلى . وغرض هذه الرابطة هو إيجاد صلة بين النقابات للتعارف والعمل على النهوض بالحركة العمالية طبقا لنصوص اللائحة التى توضع لتنظيم أعمالها .

(ثانيا) انتخاب حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا رئيسا فخريا دائما للرابطة بصفته الشخصية .

(ثالثا) انتخاب حضرة النائب المحترم محمد بك حسنين رئيسا للرابطة .

(رابعا) تقديم الشكر الواثق والثناء المستفيض لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وحضرات أصحاب المعالي الوزراء جميعا على ما أولوا العمال من عطف ورعاية وعون في إصدار التشريعات التى تكفل لهم حقوقهم في الحاضر والمستقبل . وأنهم إزاء هذا العطف لا يسعهم إلا أن يبتغوها للمولى عز وجل أن يجعل عهد وزارة الشعب عهدا سعيدا دائما إنه سمح مجيب .

(خامسا) يجتمع أعضاء الرابطة في ديوان وزارة الشئون الاجتماعية في الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق ٢١ مايو سنة ١٩٤٤ لرفع آيات الشكر لحضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا على تفضله بقبول هذه الرئاسة الفخرية للرابطة .

وانتهى الاجتماع في الساعة الثانية عشرة مساء بالهتاف بحياة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول ملك مصر . وبحياة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وبحياة حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا . وبحيات حضرات أعضاء الوزارة الشعبية وبحياة حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد حسنين بك رئيس الرابطة الفعلى .

الاجتماع الثانى للرابطة

تنفيذا لقرار الرابطة في الاجتماع التمهيدى الذى عقد في يوم الأحد ١٤ مايو سنة ١٩٤٤ اجتمع بمثل ٩١ (واحد وتسعين) نقابة من نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها في فناء حديقة وزارة الشئون الاجتماعية في يوم الأحد ٢١ مايو سنة ١٩٤٤ برئاسة حضرة النائب المحترم محمد بك حسنين ورئيس الرابطة للقيام لأداء واجب الشكر والوفاء لحضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا رئيس الرابطة الفخرى . على ما أولى العمال من عطف وحب يتنازله بقبول رئاسة رابطتهم الفخرية . وقد استمرت الهتافات الحماسية تدرى في الفضاء بحياة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول ملك مصر . وبحياة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء . وبحياة حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا الرئيس الفخرى للرابطة . وبحياة حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد بك حسنين ورئيس الرابطة .

وفي أثناء ذلك صعد حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد بك حسنين إلى مكتب حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا بالوزارة . وقدم إلي محاليه صورة من محضر جلسة الجمعية العمومية للرابطة المنعقدة في يوم الأحد ١٤ مايو سنة ١٩٤٤ مصحوبا بالمخطاب الرقيق الآتى نصه :

حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا

الرئيس الفخرى لرابطة نقابات عمال القاهرة وضواحيها أتشرف بأن أقدم لمعاليكم وفق هذا محضر الجمعية العمومية لرابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها المنعقدة بدار النقابات مساء يوم الأحد ١٤ مايو سنة ١٩٤٤ والذي تقرر فيه انتخاب معاليكم رئيسا فخريا لها دائما ، وصفتكم الشخصية .

وإني إذ أقدم هذا مهنتا برفاء العمال ، فإنى أهني العمال بمعطفكم ، وبهذا العهد الجديد الذى سيندر عليهم المحربات والبركات . ورفع مستواهم إلى الدرجة التى ياملونها ، وتعمل معاليكم على تحقيقها في عهد حكومة الشعب ورئيسها الجليل حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا . ومع الشكر . أرجو التفضل بقبول أجل احتراماتى

رئيس الرابطة

محمد حسنين

وفي الساعة الثانية عشرة والربع أشرف حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا رئيس الرابطة الفخرى على الجميع الحاشدة وأرجل الخطبة البليغة الآتية :

إن هذا المظهر الرائع وهذه الحماسة المتدفقة الباهظة . وهذا الشعور النبيل الكريم الذى حنا بكم إلي تحصل مشاق السفر والحضور إلي هنا . كل ذلك قد ملأنى غبطة وسرورا . وزادنى إيمانا وثقة بقضيتكم . واختارنا برأستكم . وقد أبيت إلا أن نحضروا بأنفسكم إلي هذا المكان لتبرؤا معنى كريما انطوت عليه قراراتكم . بانتخابي رئيسا فخريا لرابطتكم لا بمعنى إلا أن أقدم خالص شكرى وصادق تقديرى لكم ساللا الله أن يؤقننى دائما إلي تحقيق ثقتكم الغالية . وإلي خدمتكم والمحافظة على رابطتكم واتحادكم . وإن كانت لي نصيحة لكم فهى إن أردتم

النجاح وإن أردتم لنقاباتكم البقاء . وإن أردتم لقضيتكم التوفيق فعليكم بأمرين . أولهما التضامن والوفاء فانهضوا الخلال . وانهضوا الشقاق وكونوا جميعا يدا واحدة تسمى لغرض واحد . فإن فعلتم ذلك كنتم أقوياء . وكنتم جديرين بهذه المكانة التي توليها حكومة الأمة لكم . وأما الأمر الثاني لنجاحكم ولتثبيت أقدامكم وللإبقاء على نقاباتكم فهو أن تهتمروا ما عليكم من واجب . تلتزمون به إزاء ما صدر من التشريعات . والقوانين العمالية ، وأن تكونوا حريصين على تأدية واجباتكم نحو أعمالكم ، وبهذا تفوزون باحترام الرأي العام وتقدير الحكومة وتشتهر أن العمال في مصر قد بلغوا مرتبة تسع بالمزيد من هذه التشريعات العمالية ، وأنهم أصبحوا أهلا لكل مساعدة ولكل احترام . وإن المدة القليلة التي قضيتها في هذا المكان أثبتت لي ولله الحمد أن العمال في مصر هم كما تريد البلاد ثقافة وحكمة وتقديرا للظروف ووطنية ومصرية ووقدية . ولذلك ترونني واثقا بأنكم ستصلون إن شاء الله إلي تحقيق جميع ما ترغبون وتحقيق كل ما تطلبون . وكيف لا . وقد أنتمم في الفترة الماضية أنكم أهل وجدويون بذلك . وحكومة الوفد لا تضن عليكم بتشجيعها وتقانيها في تحقيق مطالبكم . ومعنى عدم إن شاء الله إلي بلاككم ونقاباتكم فاحصلوا أمانة أنا واثق من أنكم ستحصلونها على خير الوجوه . بلغوا كافة العمال أصدق شكرى وخالص تقديرى . وقولوا لهم إن في مصر وفي وزارة الشؤون الاجتماعية رجلا مخلصا لكم يبذل قصارى جهده في تحقيق مطالبكم والله من ورائه كفيل بتحقيق ما تأملون . وإنى لأكرر لكم خالص شكرى ويسرنى أن أقول إن الدورة البرلمانية الماضية والدورة البرلمانية الحالية قد شهدتا وأجيزتا بعض التشريعات الخاصة بكم . وقد تمت بإرسال قانون تحديد ساعات العمل . وقانون تحقيق الشخصية . وقريبا سأسرسل قانونا آخر للتأمين ضد العجز والشيوخ وقانونا آخر هو قانون عقد العمل المشترك . وهذا ترون أنى لا أغفل أبدا عن مصالح العمال . وتقرأ أنى لن أنسى شيئا من هذه القوانين . وأود أن أشير إلي ثلاثة لهم الفضل الأكبر في تحقيق هذه المشروعات ، وأولهم حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء . إن هذا الرجل التقى النقى يسهر ليله باحثا منقبا ويقضى يومه دارسا كل ما يعود على العمال في مصر بالمخير والركبات . إذ الفضل الأول في هذا النجاح الذى وصلنا إليه يعود إلي تشجيع ومناصرة مصطفى النحاس باشا لنا ولأعمالنا . أما الرجلان الثانى والثالث فرفعت في اختبارهما محتلين لكم في مصر والاسكندرية . فإنى لا أهوا الحقيقة إذا قلت إن هذين الرجلين الكريمين الفاضلين يتفان من وقتها ومالها وجهودها وذكائهما كل نفس في خدمتكم . وإنى كوزير للشئون الاجتماعية أكثر الناس لسا لجهودهما في خدمتكم . وإنى لغفور بأن يتعاون معى مثل هذين الرئيسين سائلا الله أن يوفقهما في الاستزادة من خدمتكم وأن تدوم ثقنتكم بهما . وختاما أكرر لكم شكرى ونهياتى .

وسأل الله أن أراكم دائما فى أسعد الأحوال ، وأجمل الأوقات فى ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول حفظه الله وأبقاه . والسلام عليكم ورحمة الله .

وانتهى الاجتماع في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بالتهنئات العالية المدوية بحياة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول ملك مصر . وبحياة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وبحياة

حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا وزير الشئون الاجتماعية . وحمية حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد حسنين بك رئيس الرابطة . وحمية حضرات أعضاء الوزارة الشعبية .

وعلى أثر ذلك أرسل حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا رئيس الرابطة الفخري لحضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد بك حسنين خطاب الشكر الآتى :

عزيزى محمد بك حسنين :

أبحث إليك بأزكى تحياتى . وأطيب تمنياتى وبعد :

فقد تلقيت بمزيد الشكر كتابكم الرقيق الذى تخبرونى فيه بما تقرر في جلسة الجمعية العمومية لرابطة نقابات العمال بالقاهرة وضواحيها المنعقدة بدار النقابات مساء يوم الأحد ١٤ مايو سنة ١٩٤٤ من انتخايب رئيسا فخريا لتلك الرابطة بصفة دائمة .

وانى لأقبل بمزيد الفخطة والتقدير هذا القرار شاكرا لكم تهنتكم لى بوفاء العمال وثقتهم ، واجبا الله المستور أن يسر لى كل سبيل فيه مصلحتهم . وأن يوفقنى لعمل كل ما يعود عليهم بالخير والرفاهية .

وانى لأرجو أن تنوبوا عنى في تبليغ حضرات ممثلى النقابات والعمال عامة خالص شكرى لتلك الروح الطيبة . وذلك الشعور الكريم الذى إن دل على شىء فالما يدل عن روح النبل والطمح الصادرة عن قلوب رجال يستحقون كل ولاء .

المخلص

والسلام عليكم ورحمة الله

فؤاد سراج الدين

٢٨ مايو سنة ١٩٤٤

وقد قام حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد بك حسنين رئيس الرابطة بدوره في تبليغه لنقابات عمال القاهرة وضواحيها بخطاب رقيق لرئيس كل نقابة ومرفق معه صورة طبق الأصل من خطاب معالى الوزير السابق ذكره آنفا مما كان له أحسن الأثر في نفوس أعضاء كل نقابة ومجلس إدارتها .

الاجتماع الثالث

ويتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٤ وجه حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد حسنين بك رئيس الرابطة الدعوة إلى حضرات رؤساء النقابات مع مشروع لائحة النظام الأساسى للرابطة لمناقشتها بواسطة مجلس إدارة كل نقابة وإبداء ما يمن حضراتهم من الملاحظات على موادها على أن تصل إلى عزته الردود عليها قبل يوم ١٠ يوليو سنة ١٩٤٤ لتكرين فكرة على أساس ما يحله من الردود بالملاحظات . مع تفويض اثنين من أعضاء مجلس إدارة كل نقابة يمثلها في الجمعية العمومية للرابطة الذى يحدد لاتمقادها يوم ١٦ يوليو وعلى هذا الأساس أرسلت كل نقابة بما عن لها من الملاحظات مع تفويض ممثلها في هذا الاجتماع .

وقد بلغ عدد النقابات التى حضر ممثلها هذا الاجتماع ١٠٦ نقابات مذكورة أسماؤها وأسماء ممثليها في كشف الحضور .

وفى الساعة التاسعة مساء فتحت الجلسة برئاسة حضرة صاحب العزة محمد بك حسنين رئيس الرابطة : ثم

مهد لمناقشة مواد مشروع اللائحة بكلمة رقيقة تجلى فيها عطفه ونبل أخلاقه وديمقراطيته الحققة مما استحق عليه التقدير مع الشكر ووافر الثناء من المجتمعين . ثم أثنى على حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا الرئيس الفخري للرابطة الثناء المستطاب على ما يبذله معاليه من جهد جهارة في سبيل تقدم الحركة العمالية والارتقاء بها إلى أسنى مقام . فكانت كل فقرة من فقرات كلمته الغالية تقاطع بالتصفيق الحاد والهتاف المتواصل بحياة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا . وبحياة حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا الرئيس الفخري للرابطة وبحياة عزته وحياة حضرات أعضاء الوزارة الشعبية .

واختتم كلمته بالدعاء لحضرة صاحب الجلالة الملك العظيم فاروق الأول ملك مصر بأن يهقيه ذخرا للبلاد وعلى أثر ذلك بدأت المناقشة في مواد مشروع اللائحة حتى تم وضعها وإقرارها على الوجه الآتي :

لائحة النظام الأساسي

لرابطة نقابات عمال مدينة القاهرة

وضواحيها

الباب الأول

اسم الرابطة - مركزها - أغراضها

المادة ١ - تكونت لنقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها رابطة باسم « رابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها »

المادة ٢ - مركز الرابطة الآن بالدار رقم ١٤ شارع وجه الحركة إلي أن يوجد لها دار مستقلة .

مادة ٣ - أغراضها :

- أ - توجيه النقابات التوجيه الصحيح حتى تشر الحركة العمالية وتنهض النقابات النهوض المطلوب .
- ب - إيجاد صلة تعاون وتعارف بين النقابات وبعضها .
- ج - الدفاع عن المصالح المشتركة للنقابات بكافة الطرق المشروعة .
- د - تنشيط الروح الثقافية والصناعية والرياضية للنقابات .
- هـ - إرشاد النقابات لرفع المستوى الأخلاقي والثقافي .
- و - الدعاية بنشر فوائد النقابات بين العمال .
- ز - بحث الشكاوى التي تقدم من النقابات إلى الرابطة ورفعهما إلى الجهات المختصة والسعي لإزالة مواضع الشكاوى .

الباب الثاني

شروط قبول عضوية النقابة في الرابطة :

المادة ٤ - تقبل عضوا في الرابطة كل نقابة سجلت بوزارة الشؤون الاجتماعية طبقا للقانون رقم ٨٥ سنة ١٩٤٢

مع مراعاة ما يأتي :

- أ - أن تتقدم النقابة بطلب كتابي للرابطة للانضمام إليها :
- ب - صورة محضر جلسة مجلس الإدارة الخاص بالموافقة على انضمام النقابة إلى الرابطة .
- ج - انتخاب اثنين من أعضاء مجلس إدارة النقابة لتمثيلها بالرابطة على أن تخطر النقابة الرابطة في حالة استبدالهما بغيرهما إذا زالت أو انتهت مدة عضيتهما بالمجلس أو لأي سبب من الأسباب التي تحول دون تشييلهما في الرابطة .
- د - تكون عضوية النقابة مثقلة في مندوبيها على أساس خطاب يوجه إلى الرابطة من النقابة موقعا عليه من الرئيس والسكرتير ومختوما بخاتم النقابة .
- هـ - تعهد النقابة باحترام لائحة نظام الرابطة الأساسي وتنفيذ قرارات مجلس إدارة الرابطة وجمعيتها العمومية .

الباب الثالث

الجمعية العمومية العادية للرابطة

- المادة ٥ - تتكون الجمعية العمومية من جميع مندوبي النقابات المنضمة للرابطة .
- المادة ٦ - تنعقد الجمعية العمومية العادية مرة في كل عام وذلك في الأحد الأول من شهر مارس للنظر في المسائل الآتية :
- ١ - تقرير مجلس إدارة الرابطة عن الأعمال التي قام بها المجلس في السنة الماضية .
- ٢ - النظر في تعديل اللائحة الأساسية للرابطة أو بعض موادها بشرط أن يوافق على هذا التعديل ثلثا أعضاء الرابطة على الأقل .
- ويعتبر انعقاد الجمعية العمومية صحيحا بحضور نصف الأعضاء ، على أن تكون القرارات صحيحة بموافقة نصف الحاضرين زائدا واحدا وإذا تساوت الأصوات اعتبر الجانب الذي فيه الرئيس صاحب الأغلبية ويعتبر تصويته بصوتين .
- وإذا لم يتكامل العدد القانوني يؤجل الاجتماع لمدة ثلاثة أسابيع على الأكثر على أن يخطر الأعضاء بمجرد الاجتماع الذي يعتبر صحيحا إذا حضره ثلث الأعضاء .
- ويرأس الجمعية العمومية ورئيس الرابطة حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد بك حسين أو أحد الوكيلين أو أكبر الأعضاء سنا . ويتولى حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا الرئيس الفخري لنقابات القطر المصري رئاسة الاجتماع في حالة تشريعه إياه .
- المادة ٧ - تنعقد الجمعية العمومية غير العادية في الأحوال الآتية :
- أ - إذا طلب ثلث أعضاء الجمعية العمومية كتابة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية وذلك مع ذكر الأسباب التي توجب هذه الدعوة وتعرض هذه الأسباب على مجلس إدارة الرابطة لدراستها واتخاذ

قرار ليمدد موعد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية .

ب - بناء على طلب مقدم من نصف أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون هذا الطلب مسببا ومرفعا عليه من مقدمه وعلى مجلس الإدارة أن يعلن الأعضاء بتاريخ انعقاد قبله بأسرع على الأقل .

شروط انعقاد الجمعية العمومية غير العادية

لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية يشترط أن يحضرها ثلثي الأعضاء .

المادة ٨ - على مجلس إدارة الرابطة دعوة الجمعية العمومية غير العادية بناء على الأسباب المذكورة في المادة السابعة في خلال أسبوع من تاريخ انعقاد مجلس إدارة الرابطة لعرض وأيه في الموضوع المطلوب بحثه .

الهاب الرابع

تشكيل مجلس الإدارة واختصاصاته :

المادة ٩ - أ - يتكون مجلس إدارة الرابطة من مندوب عن كل نقابة مشتركة بالرابطة ويخاطب معتمد من مجلس إدارة النقابة .

ب - ويتنخب مجلس الإدارة وكيلين وسكرتيرا ومساعدين للسكرتارية .

ج - يكون مجلس الإدارة اللجان الآتية :

١ - لجان للتوفيق في الخلافات بين النقابات وبعضها .

٢ - لجنة للدعاية .

٣ - لجنة لمبحث الاقتراحات .

٤ - لجنة لمبحث التشريعات .

٥ - لجنة لتنظيم الاجتماعات والحفلات .

٦ - لجنة الشكاوى .

٧ - لجنة النشر والثقافة والتعليم .

وعلى أن يزداد عدد هذه اللجان عند اللزوم ويرأس رئيس الرابطة جميع اجتماعات هذه اللجان .

المادة ١٠ - ب - يشترط في عضو مجلس إدارة الرابطة :

أ - أن يكون مصري الجنس .

ب - ألا يقل عمره عن ٢١ سنة .

ج - أيجيد القراءة والكتابة .

د - أن لا يكون قد صدرت ضده أحكام .

المادة ١١ - ينعقد مجلس الإدارة يوم السبت الأول من كل شهر ويجوز انعقاده بصفة غير عادية بناء على طلب رئيس الرابطة أو بناء على طلب نصف أعضاء المجلس وتوجه الدعوة للأعضاء كتابة بموعد ومكان الاجتماع ويكون انعقاده صحيحا إذا حضره نصف أعضائه . فإذا لم يتكامل العدد القانوني يترجل

الاجتماع مدة أسبوع وصحح الاتمقاد الشانى إذاه حضر ثلث الأعضاء وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للحاضرين .

المادة ١٢ - جدول الأعمال :

أ - لكل جلسة من جلسات مجلس الإدارة جدول أعمال والمجلس لا ينظر إلا فيما هو وارد بالجدول ويقدم كل اقتراح قبل موعد الاجتماع بأسبوع .

ب - في الجلسات غير العادية يوزع جدول الأعمال قبل الاجتماع بثلاثة أيام .

ج - إذا طلب الرئيس من مجلس الإدارة إرجاء النظر في موضوع من المواضيع الواردة بالجدول في جلسة يتغيب فيها يؤجل النظر في هذا الموضوع إلى جلسة غير عادية تتمتع بعد أسبوع وإذا لم يحضر الرئيس في هذه الجلسة غير العادية يقر المجلس النظر في هذا الموضوع والبت فيه .

المادة ١٣ - ينظر مجلس الإدارة في المسائل الآتية :

١ - طلبات الانضمام إليه .

ب - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

ج - الرد على البهانات التى تطليها الجمعية العمومية بنوعها العادية وغير العادية .

د - درس المشروعات والقوانين التى يرى مجلس الإدارة أن يتقدم بها للنهوض بالصالح إلى المستوى اللائق بهم والتى تكفل لهم حفظ حقوقهم .

هـ - النظر في الاقتراحات التى تقدم إليه .

المادة ١٤ - إذا أخل أحد الأعضاء من مجلس إدارة الرابطة بالتزامه بواجبه فعلى رئيس الرابطة أن يعرض أمره على مجلس الإدارة لاتخاذ قرار بشأنه وعليه كذلك إخطار النقابة التى ينتمى إليها هذا العضو بما اتخذ نحوه من قرارات .

المادة ١٥ - من لم يحضر من أعضاء مجلس إدارة الرابطة جلستين متواليتين بدون إخطار يعذر يقبله المجلس بعد مستقبلا من عضوية مجلس إدارة الرابطة . وعلى نقابة العضو في الرابطة في هذه الحالة اختيار ممثل آخر بدلا من العضو المستقبلي أو المفقول .

المادة ١٦ - المسائل القانونية والفضائية .

إذا أرادت نقابة أن تتقدم إلى الرابطة بخصوص قضاياها فالرابطة على استمداد لتحويل موضوعها على قلم قضاياها وتكليف أحد محاميها لرفع الدعوى باسم النقابة .

الرئيس

محمد حسنين

الملحق رقم ١٦

« برنامج »

لجنة الصال للتحرير القومي

* * * *

أيها المواطنين

لقد مرت ٢٥ عاما على الثورة ، فلم تأت تضحيات الشعب بالثمرة المرجوة . لم ؟ لأن الساسة الرسميين الذين قادوا الحركة ابعدوا تفكير الشعب وميله وآماله من ميدان السياسة .
متنوا المرفقين والطبقة والجند من معرفة مصير بلادهم . أرادوا أن يمتنعوا العمال من تقرير مصيرهم .
والآن بعد أن فشلوا ذريعا طوال هذه المدة يقولون اليوم بحسن قيادتهم ويريدون أن يجمعوا الشعب حولهم ليوصلوه إلى المرمى الذي يريدونه هم وحدهم . .

أيها المواطنين

ستمتم وسنت الطبقة العاملة الطرق السياسية المتبعة من كل الاحزاب والهيئات وكلها متفقة على كبت الشعب الكادح رغم ما تسببه لجميع هذا الشعب حولها .
لم تنسوا تاريخ مصر منذ احتلال الانجليز لها سنة ١٨٨٢ وأعمال رجال السياسة من مختلف فئات الطبقات الحاكمة ضد الشعب . فلم تنسوا أن كل أملككم في تحرير مصر من الاستعمار والاستغلال الداخلي لا يمكن أن يقوم إلا على أيديكم ومهادتكم ونحت رقابتكم المتواصلة .

أيها المواطنين

أن (لجنة العمال للتحرير القومي) رأت أن من واجب الطبقة العاملة وهي في طريق اكتمال مميزاتها أن تقدم لكم برنامجا وطنيا يهدف إلى تحرير الطبقات الشعبية وهي الغالبية الكبرى من سكان مصر من نير الاستعمار ومن طغيان الاستغلال الداخلي .

لذلك وضعت (اللجنة) نصب أعينها أن تحصل بسعيها إلى تحقيق برنامجها . إلى تحرير مصر من الاستعمار وإلى تحرير الطبقات الشعبية من قبضة الفئات المستغلة الطاغية . وهي أقلية ضئيلة من سكان مصر .
وهذا البرنامج برنامج شعبي يتجه إلى الشعب المصري ويهدف إلى تحقيق مصلحته . وهو برنامج شعبي لأنه لا يمكن تحقيقه بمناورات الساسة الرسميين أو من وراء الستار . برنامج سيحققه الشعب المصري نفسه وعلى رأسه الطبقة العاملة . مؤيدا من الشعوب الأخرى .

وتؤمن اللجنة إيمانا راسخا عميقا بأن وظيفتها هي فتح الطريق أمام الطبقة العاملة المصرية حتى ترجع بقوتها الهائلة كلها في ميزان السياسة المصرية كافة الشعب المصري على كافة مستغليه .

أيها الزملاء

إن الساعة الفاصلة تقترب . فلا تتركوا القطار يفلتكم ولا تتركوا غيركم عن لا تشقروا فيهم بقروءتكم إلى

المركة في الميدان الذي اختاروه .

ينوا أهدافكم . ارسوا خططكم . أهدوا برنامج (لجنة العمال للتحرير القومي) وهي ترمي إلى تحريركم
وتحرير جميع الكادحين في مصر .
أيها الزملاء

قفوا صفا واحدا معنا ولنعمل جميعا لنحصل على سعادتنا وحرمتنا ونستكمل كرامتنا الوطنية .

* * * *

١ - التحرير من الاستعمار

لا يمكن للطبقة أن تتحرر دون أن تحرر مصر من الاستعمار ودون أن يضع الشعب المصري يده في يد سائر
الشعوب التي تكافح جميعها في سبيل الحرية والاستقلال .

(١) استقلال وادي النيل الكامل

(أ) جلاء الجيوش الأجنبية عن مصر والسودان .

(ب) إلغاء المعاهدة المصرية الانكليزية .

(ج) وضع قناة السويس في يد مصر .

(د) تخليص الجيش المصري والبوليس والإدارة من الموظفين الأجانب وخاصة الانجليز .

(هـ) الاتحاد مع السودان بشرط أن يتمتع الشعب السوداني بجميع الحقوق والحرريات الديمقراطية .

(و) استرداد مصر للأراضي التي سلخت منها « جفوب الخ » .

(ز) تقوية الجيش المصري بزيادة عدده وعتده وإدخال الإصلاحات المادية والثقافية عليه وجعل الخدمة العسكرية
إجبارية لمدة سنة للجميع بغير تفریق بين فئراء وأعنياء جاهلين ومتعلمين .

٢ - علاقات مصر الدولية .

(أ) اشتراك مصر المستقلة في المجهودات الدولية لتوطيد الديمقراطية والقضاء على الفاشية .

(ب) عقد معاهدات صداقة واتفاقات اقتصادية مع الدول الديمقراطية تمزيقاً لشكائ مصر الدولية وتوطيداً للسلام
الحقيقي في الشرق الأوسط .

(جـ) تحويل الجامعة العربية إلى أداة ديمقراطية ضد الاستعمار وذلك بإشراك البلاد العربية الفهر مستعمرة
والمستعمرة لمساعدتها في كفاحها الوطني الديمقراطي .

(د) مكافحة الصهيونية وتأييد الشعب الفلسطيني في نضاله الوطني الديمقراطي .

(هـ) تقبيل الشعب المصري في المؤتمرات الشعبية العالمية (مؤتمرات النقابات . الشهاب . الطلبة . النساء) طليفا
من تدخل السلطات وإشرافها .

٣ - التحرير من الجوع والحرمان

لا يكفى للطبقة العاملة لتحرير من الجوع والحرمان أن تكافح الاستعمار السياسي بغير أن تقضى على

الاستغلال الاجنبى والداخلى إن الشعب المصرى وعلى رأسه الطبقة العاملة ، يريد أن يكون هو الذى يستفيد من كده وعمله ولا أن يعمل لزيادة غنى الأقلية الرأسمالية . ويريد أن ينهض بموارده البلاد إلى ألقاها ليرفع مستوى أفراد الشعب إلى المستوى الإنسانى الحقيقى .

* (١) التحرر من الاستغلال الاجنبى

(أ) استقلال العملة المصرية

(ب) إنشاء بنك مركزى وطنى .

(ج) نقل ملكية المرافق العامة (المنافع أى وسائل المواصلات والمياه . والنور . المصانع . المناجم) إلى الدولة .

(د) تحرير الصناعة المصرية من الغنمين الأجانب وإحلال خيرا مصرين محلهم .

٢ - رفع مستوى العمال المادى والفنى والثقافى .

(أ) إطلاق الحرية النقابية والاعتراف بالائحاد العام .

(ب) توطيد حق الإضراب والدفاع عن هذا الحق .

(ج) تحديد ساعات العمل مع تحديد الأجور بالنسبة لحاجيات المعيشة مع مساوات العمال بالعمال .

(د) التأمين الاجتماعى ضد البطالة والمرض والشيوخة وتقرير حق العمل للجميع .

(هـ) رفع مستوى العمال الفنى بالإكثار من الممارس الصناعية وإيجاد معامل التجارب مع إشراك الهيئات

العمالية في إدارتها .

(و) إنشاء محاكم لمشاكل العمل يشترك في هيئاتها ممثلو المنظمات العمالية وأصحاب الأعمال بالتساوى .

(ز) لل نقابات حق مراقبة تنفيذ القوانين مراعية فعلية .

(ح) تخفيض أجور المواصلات للعمال أيام العمل .

٣ - رفع مستوى الفلاحين المادى والفنى والثقافى .

(أ) وضع حد أقصى للتسلك ونزع الملكيات الكبرى وتوزيعها على صغار الفلاحين وقصر توزيع الأراضى الحكومية

على فقراء الفلاحين وصغارهم .

(ب) حل الوقف الأهلى .

(ج) تطبيق جميع قوانين العمل على العمال الزراعيين والاعتراف لهم بحق تكوين النقابات .

(د) حماية صغار المستأجرين إزاء كبار الملاك والبنوك العقارية والمرايين .

(هـ) تنمية الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والإنتاجية « المزارع التعاونية » ونشر الثقافة الزراعية في الريف .

٤ - رفع مستوى صغار الموظفين وجنود الجيش والبوليس

(أ) وضع مرتبات الموظفين بحيث لا يتجاوز حددا الأقصى خمسة أضعاف الحد الأدنى .

(ب) وضع مرتبات جنود الجيش والبوليس بحيث لا يقل حددا الأدنى عن نصف مرتب الملازم العانى مع احتفاظهم

بامتيازاتهم الحالية (مأكلى - ملهى - مسكن) .

٥ - رفع مستوى التعليم وضمانه لكل أفراد الشعب .

- (أ) جعل الثقافة تراثاً قومياً حقيقياً وذلك بتوسيع مدارها حتى يستفيد أفراد الشعب منها .
- (ب) توحيد برامج التعليم في مختلف المعاهد مع توحيد الرقابة والإشراف عليها بواسطة وزارة المعارف العمومية .
- (ج) نقل التعليم الأعلى جميعه إلى وزارة المعارف لتعليم الابتدائى والثانوى وزيادة نسبة المجانية في التعليم الجامعى تمهيداً لتعميمه .

- (د) نشر الجامعات في المدن الكبرى وتصميم نظام المكافآت المالية .
- (هـ) تنمية المعاهد الشعبية المختلفة (مراكز اجتماعية . مساعدات طبية . ثقافة شعبية) . . بإشراك المنظمات الشعبية (النقابات - التعاونيات) في الإشراف عليها .

٦ - النهوض بالمستوى الصحى

- (أ) ردم المستنقعات والبرك والآبار
- (ب) تصميم المياه الصالحة للشرب في الريف وتعميم المجارى في جميع المدن والبنادر .
- (ج) تصميم الإنارة بالكهرباء في جميع أنحاء القطر .
- (د) حماية جسور النيل والترع والمصارف بالأحجار .
- (هـ) تصميم نظام القرية النموذجية وتجهيد الأحياء الوطنية في المدن .
- (و) إشراك الهيئات العمالية في مراقبة تنفيذ النظام الصحى الوقائى والعلاجى بالمصانع .
- (ز) تصميم الوحدات الصحية ودور الحضانة ورياض الأطفال والحمامات والمغاسل في جميع المدن والبنادر والقرى .
- (ح) الإكثار من المنتزهات العامة والاندية الرياضية والمراكز الاجتماعية .

- بناء الاقتصاد القومى

- (أ) نقل المؤسسات ذات الامتياز والاحتكار إلى الدولة وتقسير المؤسسات الكبرى فعلياً .
- (ب) استغلال مرافق مصر - الصحارى - المصايد - المناجم - استغلالاً منظماً وحسب الحاجات الشعبية .
- (ج) القيام بالمشروعات الصناعية الكبرى لتنمية قوى الإنتاج - كهربية خزان أسوان والمنخفضات . . . واستثمارها من الدولة مباشرة .

- (د) تأسيس بنك صناعى وطنى يضع تحت تصرف الصناعة المصرية الحديثة أمراً لا بشروط زهيدة وذلك في حدود نظام لتنمية الصناعة في مصر مع إخضاع أصحاب المصانع الذين تعطى لهم الإعانات لشروط عمل مناسبة محافظة على حقوق العمال .

- (هـ) تحويل زراعة الحياض بالزراعة الدائمة .
- (و) مراقبة الإنتاج الصناعى وإشراك الهيئات العمالية فعلياً في تلك المراقبة .
- (ز) مراقبة الإنتاج الزراعى وتنظيمه حسب حاجة الشعب .
- (ح) الخروج من نظام المحصول الواحد بتنمية الزراعات المعاشية « القمح . الأرز » والصناعية « الجوت .

الكتان» .

(ط) قصر مساعدة البنك الزراعي على صفار الفلاحين ومتوسطيهم بشروط زهيدة .

(ي) تعميم طرق المواصلات ونقل وسائلها إلى الدولة

(ك) تحويل مشروعات الدولة الاقتصادية عن طريق استهلاك الاحتياطي والضرائب التصاعدية والإمالة وأخيرا عن طريق البنك الدولي .

٣ - التهرؤ من الرجعية السياسية والفكرية

على الشعب المصري وعلى رأسه طبقة العاملة أن يحدد طريق الاستقلال السياسي والاقتصادي والتحرؤ من الجموع والخرمان بأن يحكم نفسه بنفسه وأن يوسع الديمقراطية السياسية والاجتماعية حتى يتمتع بها جميع المصريين .

٩ - الأمة مصدر السلطات

(أ) تعديل نظام الانتخاب وجعله ديمقراطيا بأن يصبح لكل ناخب الحق في أن ينتخب سواء من ناحية السن أو الأهلية وإشراك المنظمات الشعبية « النقابات - التعاونيات بمفليها في كل عمليات الانتخاب »

(ب) الاعتراف بحق المرأة في الانتخاب .

(ج) توسيع سلطات مجلس النواب وتحويل اختصاصات مجلس الشيوخ إليه وجعل هذا المجلس الاخير هيئة نيابية استشارية .

(د) إلغاء حق حل مجلس النواب وجعل حق إقالة الوزارة وتأجيل دورات البرلمان من حق مجلس النواب وحده . على أن تشرف لجنة منتخبة من أعضاء مجلس النواب على أعمال الوزارة في فترة التأجيل .

(هـ) مساءل النواب والوزراء عن أعمالهم السياسية والادارية جنائيا ومدنيا وسياسيا .

(و) محرم الاشتغال بالأعمال الاستغلالية الكبرى « الشركات البنوك . دوائر العمل التجارية الكبرى . مكالات التفنيش والموائر الكبرى بشكل مباشر أو غير مباشر » على أعضاء مجلس البرلمان وعلى الوزراء .

(ز) انتخاب أعضاء المجالس التمثيلية المختلفة « البلدية - مجالس المديرية » انتخابا مباشرا مع رفع قيود الترشيح وأن يكون جميع أعضائها منتخبين وتوسيع اختصاصاتها بحيث تشترك فعليا في إدارة الأقليم .

(ح) انتخاب العدد وإلغاء شرط الامتلاك وأن يكون لكل ناخب في القرية الحق في الترشيح للعمودية وأن ينتخب مجلس قريه له الاشراف على شئونها وعلى أعمال العمدة ولهذا المجلس الحق في مكافآت من الدولة .

(ط) استبدال ديوان المحاسبة بمحكمة محاسبة حقيقية .

٧ - إصلاح السلطة التنفيذية إصلاحا ديمقراطيا .

(أ) إلغاء الأموال السرية من جميع الوزارات .

(ب) إلغاء البوليس السياسي .

(ج) اعتبار رشوة الموظفين وأرتشاتهم خيانة كبرى تعاقب على هذا الأساس .

(د) تعيين الموظفين وترقيتهم وتقلهم بواسطة لجان منتخبة من الموظفين وعلى أساس المساهمات .

٣ - إطلاق الحريات الفردية وضمانها .

لتوطد استقلالنا السياسى والاقتصادى ولتدافع عن رعايتنا وسعادتنا علينا أن نحصل على حرية رأينا وضمانه إبدانها .

(أ) لكل مواطن الحق في أن يعبر عن معتقده السياسى أو الدينى أو الاجتماعى على أن يلقى كل نص يحد من هذا الحق .

(ب) إطلاق حرية الرأى بواسطة النشر والاجتماع وتكوين الجمعيات والتظاهر (فيما عدا الدعوة إلى الفاشية وتأييد الاستعمار) على أساس الاخطار المطلق الغير معلق على قبول الإدارة .

(ج) جعل العلاقات بين الأفراد والإدارة خاضعة كلها للقضاء .

(د) تأكيد ضمان الحرية الشخصية بأن :

١ - ينفذ نظام قضاة التحقيق واستبدال تفتيق النيابة والبوليس .

٢ - يرجع إلى تنفيذ نظام المحلفين في محاكم الجنايات .

٣ - يمدل نظام السجون تمديلا جوهريا وإبدال النظام العسكرى فيه بنظام تربية .

٤ - يقرر نظام خاص للمعاقبين لجرائم الرأى :

إن الشعب المصرى وعلى رأسه الطبقة العاملة يريد التحرر من الاستعمار والاستغلال الأجنبى والداخلى ويريد أن يكون له تراث فكرى وحياة جماعية يساهم مع الشعب الأخرى في بناء عالم جديد .
القاهرة في ٨ أكتوبر ١٩٤٥

لجنة العمال للتحرير القومى

محمد يوسف أحمد المدرك . محمود محمد العسكرى

طه سعد عثمان . محمود محمد قطب . محمد مذبولى . محمود حمزه

الملحق رقم ١٧

مقدمة

قاست الطبقة العاملة في العهد الفايبر الكثير من صنوف العنت ، ولقيت الحركة النقابية مختلف العراقيل التي تحول بينها وبين النمو والانتشار وتقف حجر عثرة في سبيل تحقيق أهدافها لخير العمل والعمال . وقد وضعت الحكومات الرجعية عدة تشريعات عمالية لم يقصد من ورائها رعاية المصالح الحقيقية للطبقة العاملة وإنما وصرا بها إلى إيهام العالم الخارجي أن مصر تسير في ركب الرقي والمدنية . ولذا بهادر الحزب الاشتراكي إلى تصحيح هذا الوضع بتقديم الاقتراحات لتعديل القوانين العمالية وفي مقدمتها قانون نقابات العمال ، فالنقابات هي حصن العمال الذي يرد عنهم كل اعتداء والسلطة الناطقة بلسانهم المدافعة عن مصالحهم لتقدمت إلى البرلمان بصفى نائب رئيس الحزب الاشتراكي مشروع قانون جديد لنقابات العمال يجعل من النقابات قوة حقيقية تعبر عن مصالح العمال وتصورها من كل تدخل برلماني ، وما كان لعهد يقوم على الكبت والفساد والطغيان أن يسمح لثل هذا المشروع بأن يرى ضوء النهار . والآن وقد زال هذا العهد البغيض وبدأ الناس يتنسمون ريح الحرية ، فإنني أطالب المشرطين في إصرار بأن يصدر هذا القانون حتى يشعر عمال مصر - وهم عصب الأمة وشريان حياتها - بحجر جديد من العدل والإنصاف يقدمهم إلى زيادة إنتاجهم والاكتمال على أعمالهم بروح راضية ونفوس مطمئنة . والله أكبر وليحيا الشعب

إبراهيم شكرى

نائب رئيس الحزب الاشتراكي

أغسطس ١٩٥٢

اقتراح

مشروع قانون بشأن نقابات العمال

مقدم من إبراهيم شكرى « نائب شريع »

الباب الأول

إنشاء النقابات

- مادة ١ - يجوز للعمال المشغولين مهنة أو صناعة واحدة أو مهنة أو صناعات متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو تشارك في إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترضى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية .
- مادة ٢ - يقصد بكلمة « عمال » جميع الأشخاص الذين يقومون بأداء عمل مادي أو عقلي مقابل أجر ويكونون خاضعين لأمر وإشراف صاحب عمل سواء أكان الشخص حقيقيا أم طبيعيا .

مادة ٣ - لا يسرى هذا القانون على موظفي الحكومة الدائمين القاطنين بالعمل في المرافق المتصلة اتصالاً مباشراً بسيادة الدولة .

مادة ٤ - استثناء من قاعدة جواز تعدد النقابات لا يجوز تكوين أكثر من نقابة واحدة في بلد واحد .

مادة ٥ - تسير النقابة في أعمالها طبقاً للاتحة نظامها الأساسي التي مقرها الجمعية العامة .

ويجب أن تشمل اللاتحة على ما يأتي :

أ - اسم النقابة ومقرها .

ب - شروط قبول الأعضاء ، وانسحابهم وفصلهم .

ج - الشروط اللازمة للحصول على المزايا المقررة للأعضاء ، إن وجدت والحالات التي يجوز فيها حرمانهم منها كلها أو بعضها .

د - قيمة الاشتراكات والرسوم الأخرى التي يجوز تحصيلها من الأعضاء وحالات الإعفاء وشروطها .

هـ - مصادر أموال النقابة وكيفية استغلالها والتصرف فيها .

و - اختصاص الجمعية العامة والقواعد المتعلقة بسير أعمالها .

ز - تشكيل مجلس الإدارة واختصاصه والقواعد الخاصة بسير أعماله . وكذلك شروط العضوية فيه وكيفية انتخاب أعضائه . ويراعى عدم انتخاب القصر أو المحجور عليهم أو العمال الأجانب أعضاء بمجلس الإدارة .

ح - القواعد المتعلقة بامساك الحسابات والتصديق على الميزانية والحساب اختتامى .

ط - اسم المصرف الذي تودع فيه أموال النقابة .

ي - الاجراءات الواجب اتخاذها لتعديل لاتحة النظام الأساسي أو حل النقابة .

ك - الرجوع التي تنفق فيها أموال النقابة في حالة حلها ، على أنه لا يجوز النص على توزيع هذه الأموال على الأعضاء .

مادة ٦ - يجب على مجلس إدارة النقابة - الذي تنتخبه الجمعية العامة طبقاً للاتحة النظام الأساسي - أن يودع

بمكتب العمل - الواقع بمناخة اختصاصه مقر النقابة في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابه نسخة

من هذه اللاتحة موقعا عليها من أعضاء مجلس الإدارة بتوقيعات مصدق عليها ، وكشفاً بأسماء أعضاء

مجلس الإدارة وصناعاتهم ومحال سكنتهم .

الباب الثانى

عضوية النقابة

مادة ٧ - يشترط في عضو النقابة أن يكون حسن السمة لم تصدر ضده أحكام ماسة بالشرف أو الأمانة أو في جرائم خلقية .

مادة ٨ - لا يجوز للعمال الأجانب أن ينضموا لنقابة إلا إذا كانوا مقيمين في مصر بصفة دائمة وبشرط ألا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء النقابة .

مادة ٩ - يجوز للمصال المتضمنين لعضوية إحدى النقابات أن يستمروا في عضويتها في حالة تركهم المهنة إذا كانوا قد زاولوا هذه المهنة مدة ثلاث سنوات على الأقل .

مادة ١٠ - لا يجوز لصاحب عمل أن يتقبل تشغيل عامل عنده ما لم يكن منضما لإحدى النقابات المؤلفة تطبيقا لأحكام هذا القانون إلا إذا كان لا يجوز قبوله عضوا بها بالتطبيق لأحكام المادتين السابعة والثامنة ، فإذا خالف ذلك يحكم عليه بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها وتعمد هذه الغرامة بقدر عدد العمال المتعاقدين معهم خلافا للقانون وعدد أيام عملهم .

مادة ١١ - يجب على النقابة أن تمنح كل عضو من أعضائها شهادة تثبت عضويته .

مادة ١٢ - لكل عضو أن ينسحب من النقابة المنضم إليها في أي وقت شاء ولو نص على غير ذلك .

مادة ١٣ - تمهد لائحة النظام الأساسي للنقابة حقوق وواجبات عضو النقابة .

مادة ١٤ - لا يجوز فصل أحد الأعضاء إلا بعد إخطاره كتابة بما نسب إليه بخطاب موصى عليه في محل إقامته وبعد سماع دفاعه . فإذا أخطر بالمحاكمة ولم يحضر جاز الحكم في غيبته ، ويجب إخطاره بقرار الفصل في ظرف ثلاثة أيام من صدوره .

ويجوز للعامل في جميع الأحوال الطعن في قرار الفصل أمام المحكمة الجزئية الواقع في دائرة اختصاصها مقر النقابة في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بقرار الفصل . ويكون حكم المحكمة نهائيا .

ويعنى عضو النقابة من الرسوم القضائية عن هذه الدعاوى وعن جميع الدعاوى التي يرفعها تطبيقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١٥ - كل صاحب عمل يفصل أحد عماله أو يوقع عليه أية عقوبة لإرغامه على الانضمام أو عدم الانضمام إلى نقابة معينة ، أو بسبب قياسه بعمل من أعمال النقابة ، أو بتنفيذ قرار من قراراتها . أو يتدخل بصورة غير مشروعة لهدم نقابة من النقابات ، يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع إلزامه بتعويض العامل في الحالة الأولى . والنقابة في الحالة الثانية عن كافة الأضرار .

الباب الثالث

نشاط النقابة

مادة ١٦ - تتمتع نقابات العمال المؤلفة طبقا لأحكام هذا القانون بالشخصية المعنوية بما يترتب على ذلك من حقوق وأثار .

مادة ١٧ - للنقابة الحق في التقاضي وبصفة خاصة الادعاء بالمعقوق المدنية المترتبة على الأفعال التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالصلحة المشتركة للمهنة أو لأرباب المهنة التي تفتلها النقابة .

وتعنى النقابة من الرسوم القضائية عن جميع الدعاوى التي ترفعها دون حاجة إلى عرضها على لجنة المساعدة القضائية .

مادة ١٨ - للنقابة أيضا أن تباشر جميع التصرفات القانونية اللازمة الأداء وتحقيق أغراضها ولها بصفة خاصة أن

تبرم عقود العمل المشتركة .

مادة ١٩ - وللنقابة أيضا أن تتسلط الأموال من عقارات ومنقولات بعوض أو بغير عوض .
مادة ٢٠ - على النقابة أن تخصص نسبة مئوية معينة من إيرادات النقابة السنوية لخدمة الأغراض الاجتماعية كإنشاء صناديق للأدخار أو جمعيات تعاونية أو مدارس لمكافحة الأمية وإتقان أصول المهنة أو مكتبات للمطالعة أو مكاتب للتدريب أو أندية رياضية .

مادة ٢١ - يجوز للنقابة أن تقرر الانسحاب من العمل في غير الأحوال المحرم فيها قانونا .

مادة ٢٢ - يجب على الحكومة أن تشرك مندوبى النقابات المختصة في اللجان الرسمية التى تؤلف لدراسة حالة مهنة أو صناعة معينة .

كما يجب أن تشرك مندوبى الاتحاد العام لنقابات العمال في اللجان التى تبحث الموضوعات العمالية التى لا تخص فئة معينة منهم .

الباب الرابع

حل النقابات

مادة ٢٣ - تحل النقابة وتصفى أموالها بقرار يصدر من جميعيتها العامة طبقا للاتحة نظامها الأساسى بمرافقة أعضائها على الأكل . ويجب إخطار مكتب العمل الواقع بدائرة اختصاصه مقر النقابة بقرار الحل في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .

مادة ٢٤ - لا يجوز حل النقابات بالطريق الإدارى ، وإنما لوزير الشؤون الاجتماعية مقر النقابة إذا لم تقم بإيداع الوثائق المنصوص عليها في المادة السادسة في الموعد المحدد ، أو إذا خالفت حكما جوهريا من أحكام هذا القانون.

الباب الخامس

اتحاد النقابات

مادة ٢٥ - يجوز لنقابات العمال المؤلفة طبقا لأحكام هذا القانون أن تكون فيما بينها الاتحادات لرعاية مصالحها المشتركة .

مادة ٢٦ - للاتحادات النقابات إما أن تتألف على أساس إقليمى فتضم نقابات العمال الموجودة في منطقة معينة على اختلاف مهن وصناعات العمال المنضمين إليها . وإما أن تتألف على أساس مهنى فتضم النقابات التى تتعلق مهنة أو صناعة واحدة أو صناعات متماثلة أو مرتبطة أو تشترك في إنتاج واحد .

مادة ٢٧ - للاتحادات الإقليمية أو المهنية للنقابات أن تتفق فيما بينها على تكوين اتحاد عام لنقابات العمال للإشراف على شئون هذه الاتحادات وتوجيهها موحدا للدفاع عن المصالح المشتركة لجميع عمال الدولة .

مادة ٢٨ - تسير الاتحادات في أعمالها طبقا للاتحة نظامها الأساسى ويجب أن تبين للاتحة بنوع خاص القواعد

التي تتبع في تشكيل النقابات المنظمة للامهاد أو الاتحادات المنظمة للامهاد العام - في مجلس الإدارة والجمعية العامة . كما تبين قيمة الاشتراكات السنوية التي تدفعها النقابات للامهادات والتي تدفعها الاتحادات للامهاد العام .

مادة ٢٩ - يكون إنشاء الاتحادات وحلها طبقا للنصوص الواردة بهذا القانون فيما يختص بإنشاء النقابات وحلها ويكون لها ما للنقابات من حقوق وعليها ما عليها من واجبات .

مادة ٣٠ - يُلغى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال واللائحة التنفيذية الصادرة تطبيقا له .

مادة ٣١ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مذكرة إيضاحية

لمشروع القانون الخاص بنقابات العمال

صدر في ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال مبينا شروط تكوينها ومحدد أعضائها وحقوق وواجبات أعضائها وكيفية حلها .

غير أن هذا القانون اشتمل على الكثير من القيود التي تعرقل ازدهار الحركة النقابية وأعطى السلطة الإدارية التدخل في أعمال النقابات والإشراف عليها إشرافا موديا بحرياتها بل أباح لها حق حل النقابات بالطريق الإداري .

كما حرم هذا القانون على نقابات العمال تكوين اتحاد عام يوحد كلمة العمال ويرعى مصالحهم المشتركة بينهم على اختلاف مهنهم .

ولما كانت نصوص هذا القانون أصبحت لا تتلاءم مع الوقت الحاضر الذي تنادي فيه هيئة العمل الدولية ومؤتمرات نقابات العمال بالحريات النقابية ولا تتفق مع ما وصل إليه عمال مصر من الوعي والإدراك فقد رأى تعديل هذا القانون تعبلا بقضى على ما فيه من مغالب ويسد ما فيه من ثغرات .

فأباححت المادة الأولى من المشروع للعمال الذين يشتغلون بمهنة واحدة أو بمهن أو صناعات متماثلة أو مرتبطة أن يكونوا فيما بينهم نقابات . ولم يقصر المشروع هذا الحق على العمال الصناعيين والتجارين - كما هو الحال في القانون القائم - بل منحه لجميع المشتغلين بعمل مادي أو عقلي مقابل أجر تحت إشراف صاحب عمل . ولم يستثن من هذا الحق سوى موظفي الحكومة الدائمين القاطنين بالعمل في المرافق المتصلة اتصالا مباشرا بسلطة الدولة كموظفي السلك العسكري والقضائي والبلوماسي ورجال الأمن .

كما أخذ المشروع مبدأ تعدد النقابات في المهنة الواحدة أو في البلد الواحد غير أنه خرج على هذا المبدأ في المادة الرابعة منه إذ قرر عدم جواز تكوين أكثر من نقابة واحدة لإنشاء واحدة في بلد واحد حتى يحفظ على عمال المنشأة الواحدة وحدتهم ولا تصادم نقاباتهم فيستغل أصحاب الأعمال هذا الصدام . ولا محل للخوف من تسلط صاحب العمل على النقابة الواحدة إذ أن في اشتراط اشتراك جميع العمال في النقابات (مادة ١٠) ما يسمح بتخليص وجهة نظرهم كما أن العقوبات الواردة بالمادة (١٥) ما يحول بين أصحاب الأعمال وبين التدخل في..

شؤون نقابات العمال .

وقد أُنشئ المشروع نظام تسجيل النقابات الذي يأخذ به القانون الحالي إذ إنه يشترط نشأة النقابة وجوب تسجيلها في وزارة الشؤون الاجتماعية وسمح للوزارة برفض طلب التسجيل أو تأجيله مما يؤدي في نهاية الأمر بالعمال إلى اللجوء إلى الإجراءات القضائية التي تستغرق زمنا ليس بالتقصير . واكتفى المشروع باشتراط إصدار نسخة من لائحة النظام الأساسي للنقابة مرفقا عليها من أعضاء مجلس الإدارة بترقيات مصدق عليها وكشف بأسمائهم وصناعاتهم ومحال سكنهم بكتاب العمل الواقع بدائرة اختصاصه مقر النقابة في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب مجلس الإدارة .

وحرصا على سمعة النقابات ورفعها من شأن أعضائها رأى المشروع أن يشترط في عضو النقابة أن يكون حسن السمعة ولم تصدر ضده أحكام ماسة بالشرف أو الأمانة أو في أي جرائم خلقية . واشترط كالقانون الحالي لانتضمام العمال الأجانب إلى النقابة أن يكونوا مقيمين بمصر بصفة دائمة وألا يتجاوز عددهم ربع أعضاء النقابة . وأجاز المشروع في المادة التاسعة منه للأعضاء الذين يتركون المهنة الحق في الاستمرار في عضوية النقابة إذ كانوا قد زاولوا هذه المهنة مدة ثلاث سنوات على الأقل حتى لا تهمر النقابات من خيرة وحكمة الأعضاء القدامى

وتدعيمها للحركة النقابية وروحية في ترقية ساعدتها وتمكينها من أداء رسالتها ألزم المشروع في المادة العاشرة منه أرباب الأعمال ألا يقبلوا تشغيل عمال غير نقابيين حتى ينضم كل عامل إلى إحدى النقابات فتزاد النقابات قوة ونشاطا مما يعود على العامل نفسه بالفائدة والخير .

ولا يحل هذا الاشتراط دون حرية العامل في الانسحاب من النقابة المنضم إليها إذا أراد لينضم إلى نقابة أخرى (مادة ١٢) .

وأبقت المادة ١٤ من المشروع على ما ينص عليه القانون الحالي في المادة التسعة منه من إجراءات خاصة بفصل عضو النقابة .

وللمحولة دون محاربة أصحاب الأعمال لنقابات العمال نصت المادة ١٥ من المشروع على معاقبة صاحب العمل بغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها . ولا تزيد على خمسمائة جنيه إذا فصل أحد عماله أو وقع عليه عقوبة لإرغامه على الانضمام أو عدم الانضمام إلى نقابة معينة أو سبب قيامه بعمل من أعمال النقابة أو تنفيذه قرارا من قراراتها أو إذا تدخل بصورة غير مشروعة لهم نقابة من النقابات . فضلا عن إلزامه بتعويض العامل في الحالة الأولى والنقابة في الحالة الثانية عن كافة الأضرار .

وتناولت المواد من ١٦ إلى ٢٢ من المشروع موضوع نشاط النقابة فنصت على قمعها بالشخصية المعنوية بما يترتب على ذلك من حلقها في التقاضي وفي القيام بكافة التصرفات القانونية وتلك الأموال العقارية والمنقولة بعرض أو بغير عرض دون حاجة إلى موافقة وزير الشؤون الاجتماعية (تقارن بالفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون الحالي) .

وحرص المشروع على النص على معافاة النقابة من الرسوم القضائية عن جميع الدعاوى التي ترفعها دون حاجة إلى عرضها على لجنة المساعدة القضائية (مادة ١٧) .

وألزمت المادة ٢٠ النقابة بتخصيص نسبة مئوية معينة من إيرادات النقابة السنوية لخدمة الأغراض الاجتماعية لإنشاء صناديق للاذخار أو جمعيات تعاونية أو منارس لمكافحة الأمية وإتقان أصول المهنة أو مكاتب أو مكاتب للتخديم أو أندية رياضية .

وقد عني المشروع بتقرير حق النقابات في تقرير الاضراب عن العمل ذلك الحق المحترف به لنقابات العمال في الدول الديمقراطية والمنصوص عليه في صلب الدستور الفرنسي الحالي والمقصود به تحقيق التوازن والتكافؤ بين قوى الرأسمالية وقوى الطبقة العمالية وقد المشروع استكمال هذا الحق بمراعاة الأحوال التي تحرم فيها القوانين الإضراب (مادة ٢١) .

وقضت المادة ٢٢ بوجود اشتراك منقضى النقابات في اللجان الرسمية التي تشكل لدراسة الشؤون المهنية أو العمالية .

وراعى المشروع عدم الإبقاء على المادة ٢٠ من القانون الحالي التي تلزم النقابات بإخطار الجهات المختصة عن اجتماعاتها نظرا لأن هذه الاجتماعات تعتبر اجتماعات خاصة يجب إعدادها عن كل تدخل بوليسى . كما راعى المشروع رفع الرقابة الإدارية عن النقابات بإلغاء النصوص التي تتيح للحكومة مراجعة سجلات النقابات والإشراف على حساباتها .

أما عن حل النقابات فقد أعطى المشروع لثلى أعضاء الجمعية العامة للنقابة حق حل النقابة (مادة ٢٣) كما هو الحال في القانون القائم - وهو ما يعبر عنه بالحل الاختياري .

أما الحل الإجباري الذي تنص عليه المادة ٢٤ من القانون الحالي وقهواه أن لوزير الشؤون الاجتماعية حق حل النقابة إذا خالفت أحكام قانون النقابات أو ارتكبت بعض الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات مع إعطاء الحق للنقابة في التظلم أمام القضاء ، فقد رأى المشروع إلغاءه وتحريم حل النقابات بالطريق الإداري . فإذا لم تقم النقابة بإبداء الودائع المنصوص عليها في المادة السادسة من المشروع في الموعد المحدد أو إذا خالفت حكما جوهريا من أحكام قانون النقابات جاز لوزير الشؤون الاجتماعية أن يطلب إلى المحكمة الكلية الواقع بدائرة اختصاصها مقر النقابة حلها .

وبذلك جعلت سلطة الحل في يد القضاء بدلا من وضعها في يد السلطة التنفيذية وجنحت النقابات عناء النجائنها من القضاء بعد أن تكون قد حلت حلا فعليا بمقتضى قرار إداري .

كما استبعد جواز حل النقابة إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون الحالي اكتفاء بجواز محاكمة المسؤولين عن ارتكابها عن أعضائها ولا يبرر لتقويض النظام النقابي والعمل على إضعافه جنح بعض أعضائه عن الطريق القويم .

وقد خصص المشروع الباب الأخير منه لاتحاد النقابات فأباح للنقابات أن تكون فيما بينها اتحادات لرعاية

مصالحها المشتركة ولم يقتصر حق تكوين الاتحادات على الاتحادات التي تؤلف على أساس مهني كما هو الحال في القانون القائم أي اتحاد النقابات التي تتعلق بمهنة أو صناعة واحدة أو صناعات مرتبطة بل أجاز أيضا تكوين الاتحادات للنقابات على أساس إقليمي أي تضم النقابات الموجودة في إقليم معين على اختلاف مهن وصناعات العمال المنضمين إليها .

كما نص المشروع في المادة ٢٧ منه على جواز تكوين اتحاد عام تنضم إليه الاتحادات المهنية والاتحادات الإقليمية للنقابات حتى يكون له الاشراف الكامل على الجهاز النقابي وحتى يستطيع أن يحدد كلمة العمال في المسائل التي تهمهم على اختلاف مهنتهم وصناعاتهم .

الملحق رقم ٢٨

التقابات بين العمل المكتبي

والنشاط الجماهيري

التساؤل حول ضرورة وجود التنظيم النقابي . . تساؤل طرحه بعض العناصر الموجودة داخل التنظيم النقابي وخارجه منذ إجراءات يوليو ١٩٦١ . طرحه العناصر النقابية التي كانت تحصر كل عملها السابق في إطار العمل النقابي القانوني . وهو الاتجاه الذي يصفه « محمد السيد » في شهادته بأنه « اتجاه العمل القانوني للتنظيم النقابي دون اللجوء لتغيير المجتمع الرأسمالي . وبالطبع هذا الاتجاه هو مصدر دعوى عدم الجدوى من وجود التنظيم النقابي لأنه يرى في إجراءات يوليو ١٩٦١ أكثر مما كان يتصور للتنظيم النقابي أن يحققه . وذلك لعدم استيعابه الاتجاه الحقيقية حركة نضال الطبقة العاملة . ويؤله أن يرى الحركة النقابية قائمة ومستمرة في نضالها ، بينما انتهت أهداف نضاله . ولذلك يفضل هذا الاتجاه أن ينهى الحركة النقابية بنهايته التي وصل إليها منذ سنوات » . وهذا الاتجاه في الحركة النقابية لا يشمل فقط العناصر النقابية القانونية القديمة أو تلك التي سبق لها التعاون مع رأس المال وشركائه فحسب ، بل وأيضاً العناصر الإدارية والبيروقراطية والمهنية التي تزاوجت على مراكز القيادة في التنظيم النقابي .

ومن خارج الحركة النقابية عبر عن هذا الاتجاه المعادي لاستمرار التنظيم النقابي كثرة من القيادات الادارية والتي مازالت تعيش بمقلية المعاداة للتنظيم النقابي ، والتي كانت في الماضي في صدام مباشر مع التقابات في حركتها النضالية دفاعاً عن الطبقة العاملة وحقوقها ، ونضالاً من أجل تغيير حياتها . ولقد ساعد هذا الاتجاه موقف القيادات الحالية للتنظيم النقابي والتي أحالت التنظيم النقابي إلى تنظيم دفن . وهذا هو ما يراه معظم الذين قدّموا شهاداتهم . يرى ذلك محمد السيد وحمادة هيد الحليم وهائشة هيد الهادي وخطيب علي الشاهر وكما يقول إبراهيم الهدراوي يوقن في شهادته أن التقابات لم تعد سوى واجهات شكلية لا جدوى منها . أو كما يقول سلام سعد داود : « والمصيبة الكبرى في تقابلاتنا أن قادتها لم يعرفوا ما هي النقابة ؟ وما دورها وإلى يعرفوه عنها إنها : مجرد نافذة أو مطية يركبونها للوصول إلى أغراضهم الشخصية كما حدث في المكان الذي أحصل فيه » .

إن القضية الرئيسية التي يثيرها هذا الجدل تنفرح عن موقفين :

أولهما : الدعوى بانتهاء الصراع بين الطبقات لأنه لم تعد هناك طبقات مختلفة المصالح متميزة عن بعضها اقتصادياً واجتماعياً . وأنه لم يعد هناك عود اقتصادياً طبقياً ، تكافح التقابات ضده لاستخلاص حقوق العمال . ثم الموقف المتفرع عن النظرية الرأسمالية عن « وفاق الطبقات » وعن « التعاون بين العمل ورأس المال » ، وهي النظرية التي تزعم أن الديمقراطية « البورجوازية » هي ديمقراطية الشعب « كل الشعب » ، وهي نفس الفلسفة البورجوازية الغربية لما سعى بالرأسمالية الشعبية . . . وهي في النهاية تنكر دور الطبقة العاملة وحركتها ودورها الطليعي في عملية الانتقال بالمجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي .

الطليعة - نوفمبر ١٩٦٨ : تعليق على شهادات واقعية عن الحركة النقابية بقلم عبد المنعم الغزالي .

ان الصراع بين الطبقات في مرحلة التحول لا تخف حدته - ولكنه يشتد ويزداد حدة ، لان عملية التحول إما أن تتم وتنتج فتبدأ بذلك عملية بناء الاشتراكية ، عملية بناء المجتمع الذي يلقى فيه استقلال الإنسان لأخيه الإنسان - وإما أن تتوقف أو تعرقل عملية التحول أو تعرقل فتستمر الطبقات الرأسمالية في الوجود اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا . وقضية اشتداد الصراع الطبقي في مرحلة التحول هي الوسيلة غير السلمية ، فحسم الصراع بطريقة سلمية أو غير سلمية إنما هو قضية الوسيلة والشكل الذي يأخذه الصراع الطبقي . طبقا للظروف وتوازن القوى وموقف الطبقات القديمة المخلوقة نفسها . وعملية بناء المجتمع الجديد في بلادنا مازالت هي عملية صراع طبقي ضد معسكر القوى القديمة والتي خلعت اقتصاديا عن مراكز رئيسية ، كمالك لوسائل الانتاج في مجالات الاقتصاد الوطني الأساسية في الصناعة والتجارة والزراعة . وهي قوى مازالت تملك الكثير من القدرات والامكانيات والتقاليد والعادات والأوضاع الاجتماعية المتخلفة ، والوجود في مراكز السلطة والادارة ، وهذه القوى بحكم مصالحها التاريخية وتطلعا لاستعادة مصالحها تلك تقف ضد عملية التحول فكريا واجتماعيا واقتصاديا . ويدخل في هذا المعسكر كل العناصر والقوى الاجتماعية التي ترى أن الثورة يجب ألا تعتمد الحدود الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تقف بها عند حد الاستقلال السياسي - وهي تعتبر كل تضال من أجل تطوير المجتمع إلى مجتمع متحرر تماما من استقلال الإنسان للإنسان - عملا هادما لكل التقاليد الموروثة من الملكية الفردية ، وعن انقسام المجتمع إلى غنى وفقير ، وإلى عامل وصاحب عمل . وموقف هذه القوى الاجتماعية والطبقية المعادي للتحول الاشتراكي يلتقي مع موقف الاستعماريين المضاد للثورة المصرية وهي تريد تحويل المجتمع المصري من مجتمع رأسمالي تابع للرأسمالية العالمية إلى مجتمع اشتراكي متحرر تماما حقيقيا - هذا الموقف المضاد الذي وصل ويصل إلى حد شن الحروب العدوانية ضد النظام الثوري في الجمهورية العربية المتحدة ، وإلى فرض الحصار الاقتصادي لتعطيل عملية بناء المجتمع الصناعي المتقدم ، وإلى التأثير على النظام بشئ الوسائل والطرق .

ومن هنا فإن عملية الصراع من أجل بناء المجتمع الجديد هي عملية صراع طبقي واجتماعي وسياسي وجماهير الشعب العامل مدعرة لأن تخوضه بكل قوة ووعي ، وبكل قدراتها التنظيمية والنضالية - والقبائات العمالية المصرية وهي صاحبة تاريخ طويل منذ بداية القرن العشرين في الصراع ضد رأس المال ، وضد سيطرة الاستعمار . وباعتبار المنظمات الديمقراطية العريضة لجماهير الطبقة العاملة والشعب العامل - هي اسلحة هامة وضرورية في تنظيم وتمتعة العمال ليمارسوا دورهم الطليعي في هذه العملية الثورية عملية الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، وذلك بالتمكين لحكم تحالف قوى الشعب العامل .

وعملية بناء المجتمع الجديد - هي مهمة جماهير تحالف قوى الشعب العامل - وهذه المهمة لا يمكن للجماهير أن تمارس فيها دورها الحقيقي إلا من خلال عملها داخل منظماتها الديمقراطية الخاصة بها والتي أسستها عبر تاريخ نضالي طويل لتفجير حياة المجتمع القائم على سيطرة الطبقات المالكة لوسائل الانتاج ومقدرات المجتمع الاقتصادية والسياسية والفكرية . وفي مقدمة هذه المنظمات الديمقراطية - النقابات العمالية - والتي مازالت

وستظل الشكل الأفضل الذي من خلاله وبه يمكن لجماهير الشعب أن تتحمل مسئولية الحشد والتعبئة والتنظيم في عملية بناء المجتمع الجديد ، وباعتبارها كذلك مدارس لتعليم الديمقراطية والادارة والحكم .

ونقابات العمال إذ تعتبر دعامة رئيسية في بناء العمل الجماهيري - في مجالات البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري - فإنها مدعوة للقيام بواجبات رئيسية في عملية البناء - تلك ، وغالبية الشهادات المقدمة قدمت عرضا لهذه الواجبات . فتود الذين حسن برى أن دور النقابات هو :

* أن ترتبط الحركة النقابية بحركة المجتمع وأفكاره وقيمه ، وأن تهي هروف المرحلة .

* أن تعمل وتساعد على تحرير طاقات قوى العمل الخلاقة لزيد من العمل والانتاج .

* أن يكون منطق تحرير الطاقات بالمعلم ، والمزيد من المعرفة الواعية لشئون الانتاج والصناعة وقوى

العمل

* أن تعمل وتساعد على تدعيم الجبهة الداخلية وتحالف قوى الشعب في الاتحاد الاشتراكي .

* أن يكون إسهامها في عمليات الانتاج إسهاما قائما على خطط علمية يتفق عليها على نطاق المجتمع وليست منفردة .

* أن تزيد من حركتها في المجالات العربية والعالمية وأن تسعى وتعمل دائما لتكون سندا لحركات التحرير وتقف بصلابة ضد الاستعمار .

* أن يكون لديها البرامج للعمل الذاتي في مجالات الاسكان التعاوني والاستهلاك التعاوني ويكون ذلك وفق خطة شاملة داخلية ضمن خطة المجتمع .

* أن تنظم الحوافز الايجابية للعاملين المجددين في مجالات الانتاج أو الخدمات بأن تتيح لهم مثلا :

١ - دراسات أعلى ٢ - رحلات خارجية .

وهاتشة عبد الهادي ومحمود عبد المطلب ومكرم صديق عبد الوهاب وشحاتة عبد الخليم وأحمد سوقي

يرون ضرورة قيام النقابات بهذه الواجبات في مرحلة التحول . الأمر الذي يبرز أهمية استمرار النقابات كاسلحة فعالة في بناء المجتمع الجديد . الأمر الذي يوجب الارتفاع بمستوى العمل النقابي في مجالات الاقتصاد والتعليم وفي النضال ضد التشويه والفساد البيروقراطي وفي عمل الأجهزة الادارية . ومن ذلك يقول محمود عبد المطلب سيد في شهادته : « يجب أن تعمل النقابة على مناقشة الخطة العامة ، وتقوم بتحديد ندوات دورية لجماهير العمال لربط العمال بالخطة وشرح أهمية الخطة للمجتمع . وبذلك يشعر العمال بأن هذه الخطة جزء من حياتهم حتى تنطلق القوة الكامنة عندهم لتنفيذ الخطة في موعدها . وللقنابة كذلك دور هام في رفع الكفاءات الانتاجية والثقافية والمادية للعمال وكذلك في فتح مراكز تدريب للعمال وهي من الوسائل المساعدة لزيادة الإنتاج وتحسينه وتقليل تكاليفه »

* * *

ثم يأتي الشق الآخر من السؤال - هل مازال أمام النقابات دور للدفاع عن الحقوق العمالية والحفاظ عليها

والتضال من أجل المزيد ؟ .

يرى صديق عهد الوهايب في شهادته أن هذا الدور « في مرحلة التحول هو حماية المكاسب الاشتراكية . والعمل على زيادتها » ويرى أحد دسوقي أنها « أصبح عليها مسئولية العمل من أجل تدعيم هذا التحول وإبراز مآمنه من مكاسب واستقرار مادي واجتماعي لجماهير العمال . » وهو الرأي الذي ذهبت إليه أغلب الشهادات التي حصلنا عليها .

لقد حصلت الطبقة العاملة المصرية على كثير من الحقوق بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبصفة خاصة بعد إجراءات يوليو ١٩٦١ في مجالات ظروف العمل وشروطه وفي الأجور وساعات العمل وفي التشريع . . إلغ ولكن مازال أمام الطبقة العاملة المصرية بكل قطاعاتها طريق طويل وشاق يجب أن يجتازه لتأخذ الكثير مما تصبو إليه وما تناضل من أجله - تحسين ظروف حياتها وعملها . إنه مازال على النقابات وهي تؤدي دورها الطبيعي في بناء المجتمع أن تناضل من أجل الحفاظ على حقوق العمال المكتسبة ، وتدعيم هذه الحقوق وتوسيعها . ومازالت ظروف حياة بعض العمال وشروط عملهم . رغم كل التقدم متخلفة عن المستوى المطلوب لتحقيق الحياة الإنسانية اللائقة والمعقولة . فصالح الزراعة مازالوا يعانون من البطالة الموسمية والفاقة ، وسوء السكن والملبس والمأكل ، ومازالت أجورهم دون المستوى . وعمال التراحيل مازالوا يعانون من وطأة الاشكال الاستغلالية العديدة التي كانوا يعانون منها في الماضي على أيدي مقاولي الاتجار بأشكال ووسائل جديدة . مازالوا محرومين من مظلة التأمينات الاجتماعية والصحية ، والحماية التشريعية « مازال العمال المرفهين وأشباه العمال يعانون الكثير من مشاكلهم وهم يستنزفون قوى استغلالية عديدة في الورش الصغيرة والمتوسطة والمحال التجارية ، ومازالت أعداد كبيرة منهم لا تحصل على الحد الأدنى القانوني للأجر .

ونقابات العمال في نضالها في هذا المجال إنما هي تناضل في جبهتين : جبهة القطاع العام الملوك للدولة وهي في هذه الجبهة تشن نضالا اقتصاديا واجتماعيا وطبقيا لحماية مصالح الجماهير الكادحة من عدوان الرأئع والقوانين المخضلفة ، ومن عدوان المصليات التنفيذية والتي مازالت تفكر وتنفذ بفكرية الجورجرازية - والجبهة الأخرى وهي جبهة القطاع الخاص والذي مازال يمثل قطاعا هاما في اقتصادنا الوطني ويستخدم القطاع الأكبر من القوى العاملة - والذي لم تتطور فيه شروط العمل وظروفه وتطبق القوانين بعد إلى المستوى الإنساني اللائق بحياة البشر .

والدراسات التي قامت بها بعض الأجهزة المسئولة عن شروط العمل وظروفه والأجور وعلاقات العمل وحل المنازعات العمالية وتنفيذ أحكام قانون العمل - تؤكد لنا ازدياد قدر المشكلات التي تواجه العمال النقابى ، والتي يجب أن يبدل مزيد من الجهد لحلها - وتبين كذلك قدر العدوان على الحقوق المكتسبة - هذا العدوان الذي يفرض على التنظيم النقابى مواجهته بروح تضالية ، وجمعية ديمقراطية لجماهير الكادحين . وباستمرارنا لهذه الاصطبايات ، نجد الصور التالية أمعنا سواء في القطاع العام أو الخاص .

قأولا : في مجال شروط العمل وظروفه يبين لنا الجدولان التاليان : أ - ازدياد عدد الحالات التي لا

تراعى تطبيق شروط العمل الصحية في أماكن عمل تؤدي بها عمليات صناعية والتي قامت وزارة العمل بالفتيش عليها . ب - ازدياد عدد المخالفات للشروط المفروض توافرها للرعاية العاملين من إصابات العمل .

أ - الصحة العمالية

السنة	عدد الزيادةات لأماكن العمل بالانشآت	عدد الانتفازات	عدد المحاضر	النسبة
العدد	النسبة	العدد	النسبة	النسبة
١٩٦٢/٦١	٣٧.٣	٢٢٤٩	١٤١	٪١٠٠
١٩٦٣/٦٢	٨١٥١	٥٢٢١	٣٤١	٪٢٤١
١٩٦٤/٦٣	١٣٣٣٦	٣٥٤٣	١٧٢	٪١٧٢
١٩٦٥/٦٤	٢٣٢٥٨	٢٩٦٢	٢١٤	٪١٦٠
١٩٦٦/٦٥	٢٩٢٦٣	٣٤٠٩	٣٦٥	٪٢٥٨

ب - الرعاية من إصابات العمل

السنة	عدد الزيادةات لأماكن العمل بالانشآت	عدد الانتفازات	عدد المحاضر	النسبة
العدد	النسبة	العدد	النسبة	النسبة
١٩٦٢/٦١	٤٩١	٣٣٧		٪١٠٠
١٩٦٣/٦٢	١٧١٧	١٠٣٣	٨١	٪٣٠٦
١٩٦٤/٦٣	٣٥٧٤	٤٧٠	١٢٩	٪١٢٩
١٩٦٥/٦٤	٥٤٢٩	٤٣٩	٤١	٪١٣٠
١٩٦٦/٦٥	٧٣٧٦	٤٣٢	٩١	٪٢١٧

وتوضح مجموعة الجداول التالية ازدياد حالات النزاع في مجال الأجر وعلاقات العمل وحل المنازعات العمالية .

١ - بيان بمعد الشكاوى الفردية الخاصة بالأجر والتي تقم بها الأفراد خلال الأعوام من ١٩٦٢-٦١ إلى ١٩٦٦-٦٥ .

السنة	عدد الشكاوى	المقدمة
١٩٦٢/٦١	٧٨.١٢٩	٪١٠٠
١٩٦٣/٦٢	٩٦.٩٤٦	٪١٢٤
١٩٦٤/٦٣	١١٥.٠٨٤	٪١٤٧
١٩٦٥/٦٤	١٣٥.٦٤٤	٪١٧٤
١٩٦٦/٦٥	١١٩.٧٣٦	٪١٥٣

وترجع أسباب أطوار الزيادة تلك إلى :

* زيادة العمالة .

* كثرة الخلافات الناشئة بين العمال وأصحاب الأعمال وإدارات القطاع العام نتيجة تطبيق القوانين العمالية بعد قرارات يوليو ١٩٦١ وصدور اللوائح الخاصة بالعاملين بالشركات ابتداء من اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

* عدم تطبيق القواعد الخاصة بالحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص .

وبين الجدول التالي عدد الشكاوى التي سويت ودعا ، أو حفظت ، وعدد ما أحيل إلى القضاء أو إلى مكاتب التفتيش - ازدياد عدد الحالات المعالة إلى القضاء أو إلى التفتيش .

السنة	تسوية ودية وحفظ	إحالة للقضاء	إحالة للتفتيش	المجموع
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
١٩٦٢/٦١	٤٥.٨١٦	٪١٠٠	١٨.٥٥٥	٪١٠٠
١٩٦٣/٦٢	٦٣.٢١٠	٪١٣٨	١٩.٤٢٢	٪١٠٠
١٩٦٤/٦٣	٨٨.١٤٦	٪١٩٠	١٩.٩٣١	٪١٠٠
١٩٦٥/٦٤	١٠٩.١١٣	٪٢٣٨	٢٢.٣٦٠	٪١٢٠
١٩٦٦/٦٥	٩٠.٧١٧	٪١٩٨	٢٣.٠٦٦	٪١٢٤

ب - حالات الفصل وموقف اللجان الثلاثية . بعد صدور القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ والذي عدل بالقرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ . ونقضى بضرورة عرض حالات الفصل على اللجان الثلاثية قبل البت فيها ، وإلا اعتبر الفصل باطلا . بلغ عدد طلبات الفصل التي قدمت للجان الثلاثية خلال عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، ٢٨.١١٥ . طلبا استبعد منها ٦.٤٥٤ طلبا لعدم حضور ممثل صاحب العمل .

والجدول التالي يبين عدد حالات الفصل التي عرضت على اللجان الثلاثية ونتائج التصرف فيها في خلال أربع سنوات .

السنة	عدد الحالات التي بحثت		موافقة على الفصل		عدم الموافقة على الفصل	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٦٣/٦٢	٢.٣٤٢	٪١٠٠	١٦٣٦	٪٧٠	٧٠٦	٪٣٠
١٩٦٤/٦٣	٧١٤١	٪٣٠٥	٤٧٧٢	٪٦٧	٢٣٦٩	٪٣٣
١٩٦٥/٦٤	١٤٢٧٦	٪٦٠٩	٩٩٣٦	٪٧٠	٤٣٤٠	٪٣٠
١٩٦٦/٦٥	١٢٥٤٥	٪٩٢٠	١٦٧٢٣	٪٧٨	٤٨٢٢	٪٢٢

مدى استجابة المنشآت لقرارات اللجان الثلاثية :

السنة	عدد حالات عدم المرافقة على الفصل	استجابة المنشآت	
		العدد	النسبة
١٩٦٤/٦٣	٢٣٦٦	١٨٤٨	٪٧٨
١٩٦٥/٦٤	٤٣٤٠	٣١٥٧	٪٧٣
١٩٦٦/٦٥	٤٨٧٢	٣٣١٢	٪٦٩

المنازعات الجماعية

يوضح الجدول التالي عدد المنازعات الجماعية المقدمة خلال أربعة أعوام :

نتيجة البحث

السنة	عدد المنازعات	النسبة	العدد	النسبة	أحيلت للتوفيق	العدد	النسبة	أحيلت للتحكيم
١٩٦٣/٦٢	٢٥٨	٪١٠٠	٣٧	٪١٤	٢٠١	٪٧٨	٢٠	٪٨
١٩٦٤/٦٣	٨٤	٪٣٣	٢٠	٪٢٤	٦١	٪٧٣	٣	٪٣
١٩٦٥/٦٤	٩٨	٪٣٨	٣٠	٪٣١	٦٣	٪٦٤	٥	٪٥
١٩٦٦/٦٥	٧٨	٪٣٠	٢٦	٪٣٣	٤٧	٪٦٠	٥	٪٧

تنفيذ أحكام قانون العمل

ولهما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العمل بما في ذلك مراقبة ساعات العمل ليلا ونهارا وتشغيل الأحداث والنساء . يوضح الجدول التالي عدد الانتزاعات الموجهة إلى أصحاب الأعمال لمخالفتهم أحكام القانون وعدد المحاضر المحررة ضدهم وذلك خلال خمس سنوات تبدأ من ١٩٦٢ / ٦١ .

السنة	عدد الزيادات التفتيشية	النسبة	العدد	النسبة	عدد الانتزاعات	العدد	النسبة	عدد المحاضر
١٩٦٢/٦١	٨٤٤٤٦	٪١٠٠	١٨.٩٣٣	٪١٠٠	١٠.٠٥٨	٪٣٠٠		
١٩٦٣/٦٢	١٧٧.٨٤٦	٪٢١٠	٣١.٥٤٧	٪١٦٦	١٦.٦٠٢	٪١٦٥		
١٩٦٤/٦٣	٣٠١.١٢٦	٪٣٥٦	٣٦.٧٠٠	٪١٩٣	٢٣.٢٩١	٪٢٣١		
١٩٦٥/٦٤	٤٥٩.٧٧٤	٪٥٤٤	٤٢.٥٦٢	٪٢٢٥	٢١.٦٨٧	٪٢١٦		
١٩٦٦/٦٥	١٧٦.٤٠٦	٪٢٠٩	٣٤.٦١٥	٪١٨٣	١٤.٦٠٦	٪١٤٥		

وتحليل الأرقام السابقة يتضح لنا أن النقابات مازال أمامها دور كبير وأساسى في عملية الصراع من أجل حل كافة المشكلات العمالية ، مشاكل الأجور والدخول والمكافآت والمنح والعلاوات وساعات العمل الإضافية ، مشكلات الاستخدام ، والعناية الصحية وإجراءات الأمن الصناعى الخ . .

إن مواجهة كل هذه المشكلات والعمل على حلها أصبح يوجب ضرورة العمل بجدية وحسم للارتفاع بمستوى كفاءة العمل النقابى في كافة المجالات .

والارتفاع بمستوى كفاءة العمل النقابى لا يمكن أن يتحقق بانتهاج الطرق الإدارية وزيادة قدر العمل المكتسب النقابى كما هو حادث اليوم ، إنما يتطلب ذلك تحقيق ديمقراطية واسعة داخل التنظيم النقابى وفي كافة مستوياته وإشراك أوسع عدد من العناصر النشطة القيادية في كافة المستويات القيادية في التنظيم النقابى ، والوصول إلى إشراك أوسع للجماهير في النشاط والعمل اليومى .

إن تدعيم النقابات لتتمكن من القيام بدورها الطبقي في إجاز المهام الثورية التى تواجه مرحلة التحول أصبح يوجب ضرورة العمل من أجل .

١ - إحداث تغيير شامل وبوسيلة الديمقراطية للقيادات النقابية التقليدية ، والتى لم تعد في مستوى المرحلة فكريا وسياسيا وعمليا وكذلك من القيادات الغير فعالية والتى استفادت من تريف العامل الفضفاض الفى أثر عقب إجراءات يوليو ١٩٦١ .

٢ - تدهيم الديمقراطية وتوسيعها داخل التنظيم النقابى بحيث يمكن إشراك جماهير العمال والكادحين في كافة نواحي النشاط والعمل - ونمشد هذه الجماهير حشدا حقيقيا وبرادياتها الواعية في عملية البناء وفي معارك زيادة الإنتاج ومعاربة البرورقراطية والفساد والانتهازية فإن x الطبقة العاملة كما يقول ميشاق العمل الوطنى : « لا يمكن أن تساعد بالسفرة إلى تحقيق أهداف الإنتاج » .

وتدعيم الديمقراطية داخل التنظيم النقابى أصبح يوجب ضرورة العمل لوصول العناصر الممثلة بحق لقوى العمل الحقيقية . العمال المأجورون ليقودوا تنظيمهم بأنفسهم . وليتعملوا في هذا التنظيم في الادارة وممارسة الديمقراطية .

٣ - تنفيذ خطة تثقيف وتوعية اشتراكية - يكون أساسها نشر الفكر الاشتراكي العلمى بين صفوف جماهير العمال . وذلك بتسليح هذه الطبقة بنظرية ثورية تكون دليلها في العمر ، ومرشدا لها وهى تصدى بوعى لحماية خط استمرار الثورة نحو آفاقها الحقيقية لبناء الاشتراكية في البلاد .

وبوجب ذلك ضرورة الاهتمام ببرامج الثقافة العمالية وتنقيتها من كل الأفكار البرورقراطية والرجعية والاهتمام بالصحافة العمالية بأن تكون هناك منابر إعلامية جادة قادرة على تمهنة الجماهير واستنهاجها في العمل الثورى والتعبير بحق عن آمالها وحياتها ومشكلاتها - وكذلك التعبير عن آمال الثورة وآفاقها البعيدة المدى إلغاء استغلال الإنسان أخيه الإنسان .

٤ - ضرورة تحقيق علاقة وثيقة بين النقابات والتنظيم السياسى ، يكون أساسها لا التمهنة الإدارية

للتنظيم ، ولكن لتحقيق الدور القيادي الواحي للتنظيم السياسي داخل التنظيم النقابي - الدور القيادي الذي يحترم إرادة الجماهير وينشق منها ، والذي بتحقيقه يمكن أن تكون النقابات قاعدة هامة للتنظيم السياسي الطليعي ومصدرا أساسيا لا ينضب لتقديم الكوادر القيادية في كافة المجالات .

الوقت

وثيقة رقم ٢١

القانون النظامي

لصندوق المعونة النقابية

لعمال ترامواى القاهرة

المادة الأولى - وفقا لقانون نقابة عمال ترامواى القاهرة قرر مجلس إدارة نقابة عمال ترامواى القاهرة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ إبريل سنة ١٩٣٩ إنشاء مؤسسة تعاونية باسم المعونة النقابية لعمال ترامواى القاهرة وافق عليها مؤتمر العمال بتاريخ ٢٧ إبريل سنة ١٩٣٩ على أن تحمل محل صندوق التوفير لعمال ترامواى القاهرة الذى تقدر في مؤتمر العمال بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ والذي تسجل في ١٦ مارس سنة ١٩٣٩ تحت رقم ١١١٩ .

المادة الثانية - الغرض من المؤسسة إعانة أعضائها الذين تتقبل شركة ترامواى القاهرة استقلالهم والذين تفصلهم من عملهم وذوى المتوفى منهم .

المادة الثالثة - تتكون أموال المؤسسة من اشتراكات اعضائها ومن هبات الأفراد والجمعيات وغير ذلك من أوجه الإيرادات التي يقبلها أو يقررها مجلس الإدارة .

المادة الرابعة - الاشتراك الشهري في المؤسسة عشرة قروش يدفعها العضو على دفعتين عند قبض الاجور

المادة الخامسة - لا يقبل عضو في المؤسسة إلا من كان عضوا في نقابة عمال ترامواى القاهرة مسددا لاشتراكاته في النقابة .

المادة السادسة - يبدأ الاشتراك في المؤسسة من شهر مارس سنة ١٩٣٩ .

المادة السابعة - ينقسم الاعضاء المشتركين إلى فرقتين ، فريق مؤسس وفريق مشترك فالمؤسسون هم الذين يدفعون الاشتراك حتى نهاية شهر إبريل سنة ١٩٣٩ وفريق المشتركين هم الذين يشتركون بعد هذا التاريخ .

المادة الثامنة - يستحق فريق المؤسسين المعونة المنصوص عنها في المادة العشرين من هذا القانون بعد مضي عشرة أشهر من تاريخ اشتراكه ويستحق فريق المشتركين المعونة المذكورة بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ اشتراكه وذلك كله بالتطبيق لمواد هذا القانون .

المادة التاسعة - لا تستحق أى معونة إلا بعد مضي عشرة أشهر من العمل بهذا القانون فمن يطلب المعونة قبل فوات هذه المدة لا تصرف له أية معونة .

المادة العاشرة - كذلك لا تستحق المعونة إلا لمن تابع دفع لاشتراك بانتظام مدة اثني عشر شهرا .

المادة الحادية عشرة - تدفع أموال المؤسسة في بنك مصر باسم المعونة النقابية لعمال ترامواى القاهرة ويتولى أمين صندوق نقابة عمال ترامواى القاهرة تحصيل اموالها وايداعها في البنك وذلك في اليوم التالي لانتهاه عملية التحصيل ، بحيث لو تأخر عن ايداع في هذا الميعاد فلمجلس الادارة الحق في اتخاذ ما يلزم من

الاجراءات القانونية خذ .

المادة الثانية عشرة - تتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية وأموالها مستقلة عن أموال النقابة لا شأن لها بالتزاماتها ولا بالتزامات أفرادها بأى وجه من الوجوه ولا في أية حالة من الأحوال ولا يجوز للفير أيا كان المحيز عليها ألى سبب من الأسباب .

المادة الثالثة عشرة - المصونة حق شخصى لا يجوز تحويله للفير ولا يطالب به إلا المستحقون له أو ذورهم أو أولياء أمورهم أو وكلاؤهم . وتكون المطالبة بطلب كتابى .

المادة الرابعة عشرة - يستحق العضو المستقيل للموتة من اليوم الذى تعلم فيه النقابة بقبول الشركة لاستقالته .

المادة الخامسة عشرة - إذا فصلت الشركة عضوا مشتركا فى المؤسسة سعت النقابة جهدها لإرجاعه فإذا لم توفق لإعادته إلى عمله فى ظرف شهر استحق العضو الموتة . بشرط أن لا تصرف له إلا بعد استلام مكافأته من الشركة ، فإذا لم يقبل العامل الانتظار هذه المدة عومل معاملة المستقيل .

المادة السادسة عشرة - يستحق الموتة أولاد المتوفى وزوجته ، ثم أقاربه على أن يحجب الأولاد دون الزوجة باقى الأقارب ، وألا يستحق الأقارب معونة إلا في حالة عدم وجود الأولاد ، على أن يشتر أن المتوفى كان يعملهم في حياته (الأقارب هم الأبين والأخت غير المتزوجة وقت وفاته) ويجرى النسبة الشرعية بين الزوجة والأولاد كل حسب نصيبه الشرعى .

المادة السابعة عشرة - في ظرف خمسة أيام التالية لأخطار النقابة بقبول الشركة لاستقالة العضو أو بصيرورة الفصل نهائيا أو بالوفاة يجتمع مجلس إدارة النقابة بناء على دعوة سكرتير النقابة لمصل حساب العضو حسب نص القانون والأذن بصرف الموتة له .

المادة الثامنة عشر - تتبع نصوص المادة الثلاثين من قانون النقابة فى شأن عدد الأعضاء اللازم لاجتماع مجلس الإدارة اجتماعا قانونيا واجتماعه قانونيا إن حضره من الأعضاء .

المادة التاسعة عشرة - إذا لم يدع السكرتير المجلس إلى الاجتماع فى ظرف خمسة الأيام المهيئة في المادة السابعة عشر يتولى صاحب للموتة أو ولى أمره أو وكيله القيام بدعوة المجلس للاجتماع بواسطة خطابات موسى عليها بعد خمسة أيام على الأقل من تاريخ تسجيل خطاب الدعوة بالريد . ويجرى بالنسبة لهذا الاجتماع حكم المادة الثامنة عشرة في شأن قانونيته .

المادة العشرون - إذا لم يجتمع المجلس رغم دعوته أو إذا رفض النظر في طلب الموتة عرض صاحب الشأن أو ولى أمره أو وكيله الموضوع على محكمة الأنيكية الجزئية لتقرير استحقاق الطالب وتحكم له بالموتة وفقا لهذا القانون .

المادة الحادية والعشرون - إذا ما صدر قرار المجلس باستحقاق الموتة وتبتمتها فعلى سكرتير النقابة وأمين صندوقها ومستشارها المراتب تحرير إذن الصرف والتوقيع عليه للمستحق أو لوكيله وفى حالة الوفاة للمستحقين

أو أولياء أمورهم إذا كانوا قاصرين وفي حالة غياب مستشار النقابة المراقب يجوز له أن يتب عنه من يضع ثقته فيه وعليه أخطار النقابة والبنك بذلك ، فإذا ما سافر المستشار ولم يتب عنه غيره كان من حق مجلس الإدارة أن يتنوب غيره .

المادة الثالثة والعشرون - تهمسب السنة الأخيرة للمعسر عند خروجه من خدمة الشركة سنة كاملة إذا كان قد سدد فيها سبعة أشهر .

المادة الرابعة والعشرون - كل عضو يتقاضى أجراً من الشركة أيها كانت قبسة مدة الخمسة عشر يوماً المعددة لصرف الأجر ثم يتأخر عن دفع اشتراكه ثلاث مدد متتالية ينظر بعد المدة الثانية ، ويفصل إذا لم يسدد بعد المدة الثالثة ويكون المبلغ الذي دفعه حقا مكتسبا للمؤسسة .

المادة الخامسة والعشرون - يوضع بيان في نهاية كل شهر يوزع على العمال مبينا فيه قيمة الإيرادات وقيمة ما صرف من الموهنة مع ذكر أسماء الاعضاء الذين لم يقوموا بتسديد اشتراكاتهم في هذا الشهر إذا رأى المجلس ذلك ، أما إذا تأخر العضو المشترك ثلاثة أسابيع في بمر السنة يحرم من مكافأة تلك السنة على أن تنبهه النقابة في آخر ديسمبر .

المادة السادسة والعشرون - يراقب أحوال المؤسسة لجنة مراقبة نقابة عمال ترامواى القاهرة مع حضرة المستشار المراقب ، وهلاوة على اختصاصاتها اللجنة بالمادة الحادية والستون من قانون النقابة . القيام بمراجعة حسابات المؤسسة في نهاية كل محصيل وما صرف من الموهنة . كما أنها مسئولة مع مجلس الإدارة وأمين الصندوق عن الأموال المتحصلة عقب كل صرف للأجور حتى إيداعها في البنك .

المادة السابعة والعشرون - تستحق الموهنة للمؤسسين بواقع عشرة جنيهات في حالة الاستقالة وعشرين جنيها في حالى الوفاة والفصل من خدمة الشركة عن العشرة أشهر الأولى من تاريخ اشتراكه ، ويزداد هذا المبلغ بواقع خمسة جنيهات عن كل سنة أخرى . بحيث لا يزيد مبلغ الموهنة على ستين جنيها في حالة الاستقالة وعن مبلغ مائة جنيه في حالى الوفاة والفصل من خدمة الشركة .

المادة الثامنة والعشرون - تستحق الموهنة للمشتركين بعد مضى سنة كاملة من تاريخ اشتراكه بواقع عشرة جنيهات في حالة الاستقالة وعشرين جنيها في حالى الوفاة والفصل عن هذه السنة . ويزداد مبلغ الموهنة في حالة الاستقالة عن مبلغ ستين جنيها وعن مبلغ مائة جنيه في حالى الوفاة والفصل .

المادة التاسعة والعشرون - إذا أعترض صندوق المؤسسة ما يوجب وقف تحصيل اشتراكاته فعلى مجلس إدارة النقابة أن يدعى الجمعية العمومية فوراً للتصرف في طريقة توزيع المبالغ الموجودة بصندوق المؤسسة على جميع المشتركين كل حسب نصيبه .

وثيقة رقم ٢٢

لائحة نقابية قبل صدور قانون النقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢

لائحة للنظام الأساسي

للنقابة العامة لسائقي السيارات الإسكندرية

الباب الأول

(النقابة ومقرها)

١- تأسست (نقابة سائقي السيارات) بمدينة الاسكندرية في سنة ١٣٥٨ هـ وسنة ١٩٣٩ م بمتضى هذا القانون

الباب الثاني

« أغراض النقابة »

٢- ضم جميع أفراد المهنة وتوحيد كلمتهم والعمل على توثيق الصلات بينهم جميعا على أساس (الفرد للجماعة والجماعة للفرد) وتوعية شئونهم الأدبية والاجتماعية والمالية والفنية والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم لدى الهيئات الحكومية وأصحاب الأعمال في حدود القانون (٢) إنشاء صناديق ادخار وبمعدات تعاونية والتأمين الاجتماعي . (٣) ايجاد امتيازات مادية واقتصادية وأدبية لدى الهيئات التجارية والعلمية والطبية والرياضية للمشتريين . (٤) محاربة البطالة بين مشتركينا (٥) تحقيق مطالب أفرادها بالطرق المشروعة دون التدخل في الشؤون السياسية والدينية .

الباب الثالث

(شروط قبول الأعضاء وانسحابهم وفصلهم)

٣ - يشترط في طالب الانضمام إلى النقابة أن يكون (١) حسن السير والسلوك (٢) حائز لرخصة القيادة من الحكومة المصرية مجدية ومعنى عليها سنة كاملة (٣) يكتب طلب الانضمام على النموذج المعد لذلك بدار النقابة مجاناً (٤) لا يعتبر منضمّاً إلا بعد موافقة مجلس الإدارة وإخطاره بذلك كتابياً (٥) احترام لائحة النظام الأساسي للنقابة وتسيده الاشتراكات المقررة . (مدلة في سنة ٤٧ - ٤٨) .
٤ - يجب على من يرغب الانسحاب من النقابة أو الاستقالة أن يكون مسدداً اشتراكه لآخر الشهر الذي انسحب فيه .

٥ - يفصل من الأعضاء من أجل بلاتعتها أو عمل على مناهضتها أو أبى عملاً يمس كرامة أعضائها أو امتنع عن تسديد اشتراكه لمدة ثلاثة شهور متوالية بدون عذر مقبول أو حصر عليه لسبب من الأسباب .

الباب الرابع

(شروط الحصول على المزايا المقررة للأعضاء وحرمانهم)

- ٦- كل مشترك بالتقابة مضى عليه سنة كاملة مسددا اشتراكاته بالكامل أن يتمتع بالمزايا الآتية :
- (١) الدفاع عنه في القضايا الهامة الناجمة من العمل .
- (٢) المساعدات والاعانات والسلفيات المالية لمن مضى عليه ثلاث سنوات بما يتراءى لمجلس الإدارة متخذاً الضمانات والشروط اللازمة لحفظ مالية التقابة .
- (٣) تشجيع جنازة من يتوفى من مشتركها إذا كان فقيراً أو وحيداً .
- (٤) تعليم القصر من أبناء المتوفين بقدر ما تسمح به مالية التقابة .
- (٥) صرف معاشات لمن مضى عليه خمسة عشر سنة بالتقابة مسددا اشتراكاته بدون انقطاع وغير قادر على العمل وليس له مورد رزق آخر وذلك بقرار من مجلس الإدارة .
- ٧ - يحرم من المزايا السالفه كل من فصل أو حيز أو انسحب كما نصت المادة الخامسة من القانون .

الباب الخامس

« أموال التقابة »

- ٨ - تتكون مالية التقابة من الاشتراكات الشهرية والتبرعات وأرباح الحفلات والهيئات رسوم القضايا الناجمة من العمل والادوات التي ترصد عليها ومن إيراد ما عساه أن يكون لها من عقار ومنقول .
- ٩ - قسمة الاشتراك الشهري بالتقابة خمسة قروش صاغ وتذكرة العضوية خمسة قروش صاغ ، الثلاثة خمسة قروش صاغ وشارة الصدر خمسة قروش صاغ .

« إيداع الأموال وصرفها »

- ١٠ - نودع أموال التقابة في بنك مصر بصفة أمانة باسم التقابة .
- ١١ - تسحب المبالغ التي يقررها مجلس الإدارة بتوقيع الرئيس وأمين الصندوق والسكرتير لاء من الصندوق الاحتفاظ بعشرة جنيهات مصرية للطوارئ . على أن يدع ما يتحصل من أموال التقابة بالمصرف وللرئيس الحق أن يأمر بصرف المبالغ التي لا تزيد عن خمسة جنيهات في الأحوال المستعجلة وذلك من الأموال الموجودة تحت يد أمين الصندوق على أن يعرض الامر على مجلس الإدارة في أول جلسة بعد الصرف للنظر .

الباب السادس

« الجمعية العمومية »

- ١٢ - تتكون الجمعية العمومية من جميع أعضاء التقابة المسدين للاشتراك الشهري وتنعقد مرة في الاسبوع الثالث من مارس من كل عام في الزمان والمكان اللذان يعينهما مجلس الإدارة برئاسة رئيس التقابة ويتولى السكرتير العام للتقابة العامة أعمال السكرتارية ولا يكون اجتماعها صحيحاً إلا إذا حضر أكثر من نصف أعضائها فإذا لم يتكامل هذا العدد يؤجل انعقادها لمدة أسبوعين على الأكثر تكون بمدها قراراتها واجتماعاتها صحيحة مهما كان عدد الحاضرين . (معدلة في سنة ٤٦ - ٤٧)

« اختصاص الجمعية العمومية »

١٣ - تختص الجمعية العمومية بالآتي : (١) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجدد بدل الذين سقطت عضويتهم انتهت . (٢) سماح تقرير السكرتير عن حالة النقابة العامة ومضى لمحاكمها . (٣) سماح تقرير أمين الصندوق عن حالة النقابة المالية والإخلاق على حساباتها والمصادقة عليها . (٤) سماح تقرير لجنة المراقبة للنقابة . (٥) المناقشة في مشروع الميزانية الجديدة والموافق عليها . (٦) النظر في المقترحات التي يقدمها مجلس الإدارة لتعديل اللائحة وتكون مدرجة في جدول أعمالها ولا تكون القرارات صحيحة إلا بموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين .
١٤ - تتعقد الجمعية العمومية الضهر عادية كلما أدت الحاجة إلى ذلك بناء على قرار من أغلبية مجلس الإدارة ويطلب مقدم من ثلث مشتركها المسدين اشتراكاتهم .

الباب السابع

« مجلس الإدارة واختصاصه »

١٥ - يدير شئون النقابة مجلس لا يزيد أعضائه عن ستة عشر ولا يقل عن اثني عشر عضوا تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة سنة ويجوز إعادة انتخابهم على ألا يقل سن العضو عن واحد وعشرون عاما ملما بالقراءة والكتابة ومضى عليه في المهنة خمسة سنوات وعلى اشتراكه بالنقابة مدة لا تقل عن سنتين مسددا اشتراكاته بالكامل .
(معدلة في سنة ٤٦ - ٤٧)

« اختصاصاته »

١٦ - لمجلس الإدارة الحق في الآتي : (١) انتخاب الرئيس والوكيلان وأمين الصندوق والسكرتير ولجنة المراقبة من بين أعضائه . (٢) انتخاب بدلا من يتولى من الأعضاء أو المنصب أو المستقبل أو المفصول لسبب من الأسباب . (٣) تقرير المساعدات والإعانات والسلفيات مع أخذ الضمانات والشروط اللازمة كما نصت المادة ٩ فقرة ثانية . (٤) تأليف اللجان الخاصة بالمالية والقضائية والعلمية والطبية والفنية . (٥) التصديق على طلبات الانضمام بالنقابة . (٦) وضع النظم واللوائح الداخلية للنقابة .
١٧ - يجتمع مجلس الإدارة مرة في كل أسبوع وخلال المعتاد بناء على دعوة من نالترئيس أو من ثلث أعضاء المجلس ولا تكون إجتماعاته صحيحة إلا إذا حضرها ثمانية أعضاء وإذا لم يتكامل العدد يؤجل الاجتماع إلى جلسة أخرى يكون اجتماعه صحيحا مهما كان عدد الحاضرين . (معدلة في سنة ٤٧ - ٤٨)
١٨ - تصدر قرارات المجلس بأغلبية الأصوات وعند تساويها يرجع رأى الفريق المنظم إليه الرئيس .
١٩ - مجلس الإدارة هو السلطة المنتخبة لإدارة أعمال النقابة وهو مسئول بالتضامن أمام الجمعية العمومية عن تصرفاته الإدارية والمالية .
٢٠ - يقوم مجلس الإدارة بتشكيل النقابة لدى الجهات الرسمية والجهات المختصة .
٢١ - إذا تأخر أحد أعضاء المجلس عن حضور الجلسات ثلاث مرات متتالية بدون عذر كتابي يعتبر مستقلا من عضوية المجلس وذلك بعد إخطاره كتابيا بذلك .

٢٢ - ليس لعضو تأخر عن حضور إحدى الجلسات حق المناقشة في قرار كان تقرر في الجلسة التي لم يحضرها .

« رئيس النقابة »

٢٣ - لرئيس النقابة بعد موافقة مجلس الإدارة الحق في التوقيع باسمها في الأمور والمعاملات التي تهم أبناء الطائفة وإبرام العقود والشروط والاتفاقات ورفع الدعاوى الناجمة من العمل ومباشرتها والصلح فيها والتنازل عنها .

« اللوكيلان »

٢٤ - للوكيلان الحق برئاسة الجلسات والقيام باختصاص الرئيس أثناء غيابيه وإذا غابا فأكثر الأعضاء سوا برأس الجلسة .

« السكرتير العام »

٢٥ - يقوم السكرتير بالأعمال الكتابية أثناء الجلسة وتدريب محاضرات الجلسات وحفظ مضبوطات النقابة وضمها وتحرير المراسلات وتقديم تقرير شامل عن حالة النقابة العامة للجمعية العمومية وانتخاب من يساعد في أعمال السكرتارية من أعضاء المجلس .

« أمين الصندوق »

٢٦ - على أمين الصندوق أن يقدم ضمانا عاليا على أن تدفع النقابة رسم التأمين أو ضمان من إحدى شركات التأمين .

٢٧ - على أمين الصندوق أن يقدم لمجلس الإدارة تقريرا مفصلا في نهاية كل شهر عن إيرادات ومصروفات النقابة مصدقا عليه من لجنة المراقبة وعليه أيضا أن يقدم تقريرا سنويا عن حالة النقابة المالية العامة للجمعية العمومية .

« لجنة المراقبة »

٢٨ - يرأب جميع أعمال النقابة المالية والإدارية لجنة ينتخبها المجلس من ثلاثة أعضاء من بين أعضائه لمدة سنة

٢٩ - تقوم لجنة المراقبة لمراجعة تقارير أمين الصندوق الشهرية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة والمصادقة عليها .

٣٠ - تقدم لجنة المراقبة تقريرها السنوي للجمعية العمومية عن حالة النقابة المالية والإدارية .

« أحكام عامة »

٣١ - ممنوع منعا باتا التدخل في الشؤون السياسية والدينية داخل دار النقابة .

٣٢ - محظور السكر والمقامرة داخل النقابة .

٣٣ - لا يجوز تعديل أو حذف أي مادة في هذه اللائحة إلا بقرار من الجمعية العمومية على أن يعرض التعديل على وزارة الشؤون لتسجيله وبشرط موافقة ثلثي الأعضاء .

٣٤ - لا يجوز حل النقابة إلا بقرار من الجمعية العمومية وإذا حدث ذلك لا قدر الله تحول أموالها إلى وزارة

الشئون الاجتماعية لإنشاء نقابة جديدة أو توزيع في وجوه نافعة للعمال حسب نص المادة رقم ١٣ من القانون رقم ٨٥ سنة ١٩٤٢ ويشترط مرافقة ثلثي أعضاء النقابة .

٢٥ - النسبة المثوية التي تقررها النقابة للاتفاق على شئون العمال في النواحي الصحية والاجتماعية لا تقل عن ٢٥ في المائة من إيراداتها السنوية كنص المادة رقم ١٢ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ .

٣٦ - لا يجوز انتخاب أعضاء أجناب مجلس الإدارة وكذلك لا يزيد عدد المشتركين من الاجانب عن ربع الأعضاء المشتركين كنص الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ .

اللائحة الداخلية

لمجلس إدارة النقابة العامة لسانقي السيارات باسكندرية

اجتمع مجلس إدارة النقابة في يوم ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ الساعة ١٠ افرنكي مساء وبعد أن عرضت عليه نصوص هذه اللائحة فقرر اعتمادها والعمل بها من التاريخ المذكور وهي :

الرئيس والوكيل

المادة الأولى :-

أولا - يعلن الرئيس افتتاح الجلسة بعد التأكد من وجرد العدد القانوني وفتح باب المناقشات واعطاء الكلمة للأعضاء بالندور وقفل باب المناقشة والإشراف على عملية أخذ الأصوات .

ثانيا - على الرئيس أن يكون واسع الصدر أثناء شرح الأعضاء نظريتهم في المسائل المعروضة في الجلسة .

ثالثا - وله أن يطلب من العضو الاختصار أو السكوت عند اللزوم خصوصا إذا خرج عن جدول الأعمال .

رابعا - تطبق بنود هذه المادة على الوكيلين اللذين يقرمان بالعمل أثناء غياب الرئيس .

السكرتير ومساعدوه

المادة الثانية :-

أولا - يكون السكرتير أسماء الأعضاء الحاضرين حتى إذا تكامل العدد القانوني أخطر الرئيس بافتتاح الجلسة .

ثانيا - عليه أن يتلو محضر الجلسة الماضية وبدون الاستدراك إذا كان له محل .

ثالثا - يقدم للرئيس مراء جدول أعمال الجلسة ويتلو المكاتبات ويتولى عملية أخذ الأصوات ويشرف على تدوين القرارات ولا يجوز للسكرتير أن يبدن إلا ما يقرره مجلس الإدارة وعليه أن يكون رصب الصدر وأن يجيب عن كل ما يطلب منه .

أمين الصندوق

المادة الثالثة

أولا - على أمين الصندوق أن يكون مستعدا للاجابة عن كل سؤال يوجه إليه فيما يتعلق بشئون النقابة المالية ولا يجوز له التأجيل في الرد زمتا أكثر من المدة التي بين الجلسة والأخرى .

الأعضاء

المادة الرابعة :

أولاً - إذا دخل العضو قاعة الجلسة عليه أن يلاحظ المكان المعد لجلوسه بعد أن بدون اسمه بكشف الخاصين .
ثانياً - إذا فتحت الجلسة لا يجوز للعضو الكلام إلا إذا أتى دوره أو أذن له الرئيس .
ثالثاً - إذا أتى دور العضو أو سمح له الرئيس بالكلام فعليه أن يشرح نظريته بكل هدوء ووضوح وأن يتوخى الاختصار بقدر الإمكان ويحاذر من الخروج عن الموضوع المطروح للنقاش .
رابعاً - لا يجوز للعضو أن مقاطع زميله ولا يشوش عليه وعليه أن يحترم آراء غيره وأن يسمع كلام الرئيس .
خامساً - إذا أراد أحد الأعضاء الاستحاب من الجلسة بسبب من الأسباب فعليه أن يأخذ أذناً من الرئيس .
سادساً - على العضو الذي يريد تقديم أى اقتراح أن يقدمه للسكرتارية كتابياً قبل انعقاد الجلسة بمدة ٢٤ ساعة على الأقل وإذا بدا له اقتراح ذو أهمية أثناء انعقاد الجلسة فعليه أن يقدمه كتابياً للسكرتارية وعلى السكرتير فى هذه الحالة أن يضعه فى جدول الأعمال .

المادة الخامسة :

لا يجوز لأى عضو من المجلس أو النقابة أن يحرر مراسلات أو يخطب فى اجتماعات أو يعقد اتفاقات أو يعامل باسم النقابة إلا إذا قرر مجلس الإدارة تكليفه بذلك .

المادة السادسة :

أولاً - كل عضو أدخل بواجباته ولم يحسن التصرف واستبد برأيه وأتى عملاً يزهج ثقة إخوانه به أو يروا فيه إهانة لهم أو لأحدهم أو تصرف تصرفاً من شأنه أن يضر النقابة أو يسيء سمعتها أو إذا خالف بنود مراد هذه اللائحة أو لائحة النظام الأساسى للمجلس الإدارة الحق فى إصدار قرار بشأنه يحفظ سمعة النقابة وكرامة الأعضاء
ثانياً - القرارات التأديبية هى الغات نظره إلى ما حدث منه . إنفاذه التوبيخ وإخراجه من الجلسة . تقرير فصله من المجلس على شرط أن لا يحمل عملاً ضد النقابة ومجلسها أما إذا خالف ذلك فعلى المجلس أن ينتخب من ينصحه فإذا تمادى ولم يقبل النصيحة فللمجلس أن يقرر فصله من النقابة نهائياً وأن تتخذ الإجراءات القانونية ضده إذا رأى لزوماً لذلك .

ثالثاً - يعلن السكرتير قرارات المجلس التأديبية وعلى الرئيس تنفيذها بمساعدة الأعضاء .

المادة السابعة :

يسرى مفعول هذه اللائحة على اللجان التى تتألف بقرار من مجلس الإدارة والنتوء عنها فى اللائحة .

وثيقة رقم (٢)

القراع

مشروع قانون يحدد وتعديل بعض مواد القانون

رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤

« الخاص بعقد العمل الفردى »

مقدم من حضرة النائب المحترم

الاستاذ سليمان عبد الفلاح

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب الموافقة على القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .
المادة الأولى

تعذف الفقرة الرابعة من المادة ٢ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى .
المادة الثانية وتعديل المواد الآتية إلى ما يأتى :

مادة ١٩ : لا يجوز لصاحب العمل أن يكلف العامل عملاً غير المتفق عليه أو يخرج من القيد المشروطة
فى الاتفاق إلا إذا دعت الضرورة لذلك التكاليف أو الخروج منعا لوقوع حادث أو لأصلاح ما نشأ من حادث وقع أو
فى حالة القوة القاهرة على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد ساعات العمل على ثمانى ساعات يوميا .

مادة ٢٣ : لا يجوز لصاحب العمل أن يفسخ العقد المبرم بينه وبين العامل أو أن يطرده من عمله إلا إذا
وافق العامل على ذلك - وفى هذه الحالة يجب على صاحب العمل أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب
على الوجه الآتى :

أ - لصال المياومية والعمال المعينين بالأسبوع أو الذين يحدد أجورهم بمصر القطعة .

أجر عشرة أيام من كل سنة من سنى الخدمة على أساس الأجر الأخير فيما يتعلق بعمل المياومية والعمال
المعينين بالأسبوع - وعلى أساس متوسط مجموع الأجر فى الثلاث شهور الأخيرة لعمال القطع - بحيث لا
تتجاوز المكافأة أجرة ستة شهور فى الحالتين .

ب - للعمال المعينين بالمأجرة الشهرية .

أجر نصف شهر من كل سنة من السنوات الست الأولى وأجر شهر من كل سنة من السنوات الباقية على
أساس الأجر الأخير .

فإذا كان رأس مال المؤسسة التى يشتغل بها العامل الفى جنبه أو أقل فلا يجوز أن تزيد المكافأة على أجر

سنة أشهر .

ويحظر العمال الذين يؤدون أعمالاً عقلية من فئة العمال المعيّنين بالمأهولة الشهوية .

مادة ٢٧ : يحظر على صاحب العمل أن يوقع على العامل غرامة تزيد قيمتها على أجر ثلاثة أيام عن الذنب الواحد أو أن يقطع من أجره وقاء للغرامات التي يوقعها أكثر من أجر خمسة أيام في الشهر الواحد . ولا يجوز اتهام العامل بمخالفة مضي على وقوعها أكثر من ١٥ يوماً ولا يجوز توقيع الغرامة بعد مضي أكثر من ١٥ يوماً من تاريخ ثبوت المخالفة .

مادة ٣٠

تشكل لجنة مكونة من صاحب العمل أو مندوب عنه ومندوب من مكتب العمل ومندوب من نقابة العمال أو من يختاره العامل لتقرر بفصل العامل أو إيقافه حسب الأحوال في الحالات الآتية :

١ - إذا نسب إلى العامل ارتكاب جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق داخل دائرة العمل أو جنحة اضطراب غير مشروع أو الخس عليه أو أية جنحة تتعلق بالأمن العام .

٢ - إذا انتحل العامل شخصية غير صحيحة أو قدم شهادات أو توصيات مزورة .

٣ - إذا كان العامل معينا تحت الاختيار ولم يحز رضا صاحب العمل في خلال أشهر من تاريخ تعيينه بالنسبة للعمال الذين يؤدون أعمالاً يدوية . وسنة شهر بالنسبة للعمال الذين يؤدون أعمالاً عقلية .

٤ - إذا وقع من العامل عمداً أي فعل أو تقصير يقصد به إحاق خسارة مادية لصاحب العمل بشرط أن يكون صاحب العمل قد أبلغ الجهات المختصة بالحادثة في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه .

٥ - إذا كان العامل رغم إنذاره كتابة لا يراعى التعليمات المكتوبة المتعلقة في مكان ظاهر التي لا بد من اتباعها لسلامة العمال والمحل .

٦ - إذا تضرع العامل دون سبب مشروع أكثر من ١٥ يوماً أو أكثر من ٧ أيام متوالية زيادة على أيام الاجازة المصرح له بها طبقاً لهذا القانون .

٧ - إذا لم يتم العامل بتأدية التزاماته الجهرية المترتبة على عقد العمل .

٨ - إذا ثبت أن العامل أفسى الأسرار الصناعية أو التجارية الخاصة بالمحل الذي يحمل فيه .

٩ - إذا كان العامل قد حكم عليه في جنابة أو جنحة مسخلة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق داخل دائرة

العمل .

١٠ - إذا ثبت أن العامل قد ارتكب فعلاً مغفلاً بالآداب في أثناء العمل وفي مكانه أو في مكان ملحق به

١١ - إذا وقع من العامل اعتداء على صاحب العمل أو من يمثله أو على أحد رؤسائه أثناء العمل أو بسبه

ولهذه اللجنة دون غيرها أن تقر بفصل العامل أو إيقافه . فإذا كان الفصل أو الإيقاف لامر معروض على

القضاء ثبت براءة العامل منه وجب على صاحب العمل إعادة العامل فوراً إلى عمله ودفع أجره كاملاً عن مدة

الفصل أو الايقاف .

مادة ٣٢

إذا ترك العامل العمل لاحد الاسباب الواردة بالمادة السابقة يلزم صاحب العمل بتعويض العامل على الوجه المبين بالمادة ٢٣ من هذا القانون إذن كان العقد غير محدد المدة . فإذا كان محدد المدة استحق العامل تعويضاً مساوياً للتعويض المتصوص عليه في القانون المدني .

وإذا ترك العامل العمل لغير هذه الاسباب فلا يستحق مكافأة أو تعويضاً عن خمس السنوات الأولى وفيما عدا ذلك فإنه يستحق المكافأة أو التعويض على الوجه المبين بالمادة ٢٣ من هذا القانون .

مادة ٣٣

لكل عامل الحق في الحصول على إجازة بأجر كامل بشرط إخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه قبل الإجازة بثلاثة أيام على الأقل وذلك الوجه الآتي :

أ - ٧ أيام في السنة لعمال المهارة إلا إذا كانوا يشتغلون في عمل خطر أو ضار بالصحة فتكون أجازاتهم عشرة أيام في السنة . ويحدد نوع هذه الأعمال بقرار من وزير الشئون الاجتماعية .

ب - ١٥ يوماً في السنة للعمال والمستخدمين المقيمين بأجر شهري .

وذلك مع عدم الاخلال بنوع العامل يوماً للراحة في كل اسبوع وبأجر كامل .

مادة ٤٠

يعاقب بالغيبس والغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات الوزارية الصادرة بتنفيذه وفي حالة مخالفة الفقرة الأولى من المادة أو في حالة التقطاع مبالغ من أجر العامل تزيد عن الحد المقرر من هذا القانون يحكم القاضي من تلقاء نفسه برد المبالغ التي اقتطعت أو حصلت .

وتتعدد الغرامات بقدر عدد العمال الذين وكلت بشأنهم المخالفة على ألا يزيد مجموع الغرامات في النوع الواحد على ٢٠ جنيهاً .

مادة ٤٣

في حالة امتناع صاحب العمل عن دفع المكافأة أو التعويض الذي يستحقه العامل قانوناً يجب على مكتب العمل أن يحرر محضراً بما يراه ويحيل الطرفين فوراً إلى الجهة القضائية المختصة التي تعدد مهجاد النظر الدعوى بطريق المعافاة وعلى وجه الاستعجال .

والمقاضي في جميع الأحوال أن يحكم بالنفاذ المؤقت ولا كفالة .

المادة الثالثة

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

المذكرة التفسيرية

نشأ كثير من الخلافات بين العمال وأصحاب الأعمال عند تطبيق القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمقد العمل الفردى . ومرد ذلك أن هذا القانون أعطى أصحاب الأعمال من السلطة في طرد العمال وتصلهم كيفما يشاؤون ويخون أن يكون عليهم معقب في ذلك . وكل ما غي الأمر أن العامل الذى أفضى زهرة شبابه وضميرته العملية في خدمة صاحب العمل ليس له إلا أن يرجع على صاحب العمل الذى يكون وكثيرا ما يكون متعنتا في فصله أو حرمانه . ليس له إلا أن يرجع عليه بطلب مكافأته وبذل أنذاره إذا لم يحصل طبقا للقانون . وقد ثبت أن المكافأة غير مجزية ولاسيما في الوقت الحاضر فهى لا تزيد على أجر تسعة شهور لمن يشتغل ٢٠ سنة ولا تزيد على أجر سنة لمن يزيد عمله عن ذلك .

وقد لوحظ أن العامل يصحبه كثير من الأذى حتى يحصل على مكافأته . وهو لا يحصل عليها إلا بعد أن يريق ما روجه ويحصل كثيرا من الذل والحرمان بسبب إجراءات التقاضى المطولة لعمله أولا إذا كان غير مرسر أن يلجأ إلى طريق طلب إعفائه من الرسوم بدعى تستغرق كثيرا من الوقت والزمن . ثم عليه بعد ذلك أن يسلك إجراءات التقاضى العاديه وهى تستغرق وقتا أكثر وزمنا أطول . وعلاجا لهذه الحالة رأى عدم إطلاق يد صاحب العمل في الفصل والإيقاف في الحالات التى نص عليها القانون ويجعل ذلك من اختصاص لجنة مكونة من صاحب العمل أو من يمثله ومن مندوب من نقابة العامل أو شخص يختاره من نفس عمله ومندوب من مكتب العمل يوازن بين الطرفين . فإذا ما اتضح لهذه اللجنة التى تتعامل فيها القوى أن العامل ارتكب خطأ من الأخطاء المبيته تفصيليا في المادة رقم ٣٠ من هذا القانون من حقها أن تأمر بالفصل أو الإيقاف حسب جسامه الجرم أو المخالفة . وإذا ما اتضح بعد ذلك الإيقاف أو الفصل كان لأمر معروض على القضاء ثبت براءة العامل منه كان لزاما على صاحب العمل عدلا أن يعيد العامل إلى عمله وأن يمنحه مدة أجرة الفصل أو الايقاف ولا تحتسب مدة الفصل أو الايقاف انقطاعا من العامل عن عمله .

وقد لوحظ كذلك أنه لا يهد من إعطاء صاحب العمل شيئا من السلطة لانتظام العمل . وقد اقتصر في هذا على منحه حق توقيع الغرامة واقتطاع الأجرة بالشروط المبينة في المادة رقم ٢٧ .

ولوحظ أيضا أن هذا القانون حرم طبقة كبيرة من العمال من التمتع بالامتيازات التى يتمتع بها زملائهم طبقا لهذا القانون وهؤلاء هم العمال المعرض عليهم في الفقرة الرابعة من المادة الثانية منه وهم الذين يشتغلون في محال لا تدار بالآلات ميكانيكية وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال ويقل رأس مالها عن ٣٠٠ جنيه مصرى وعمال أصحاب المهن الحرة الذين لا تتجاوز حركة أعمالهم السنوية عن ٣٠٠ جنيه مصرى .

وقد وضع أن هؤلاء العمال يكونون عددا كبيرا ولا محال مطلقا للفرقة بينهم وبين زملائهم الذين يشتغلون في محلات أكبر ولم يصدر القانون الخاص بهم بعد .

ولقد أغفل هذا القانون تحديد ساعات العمل مع أهمية ذلك كما ترك حق العامل في الإجازة السنوية

معلنا لم يرتب على مخالفته جزاء ما .

ولهذا رأت ضرورة تحديد ساعات العمل بثمانى ساعات يوميا ومنح العامل إجازة بأجر تختلف حسب نوع عمله مع إخطار صاحب العمل بالرغبة في هذه الإجازة قبل البدء بها بثلاثة أيام على الأقل حتى يستطيع صاحب المحل أن يدير أمره . ومن الواضح أن هذه الإجازة السنوية لا تتحلل بحق العامل في الحصول على يوم كامل من كل أسبوع مع استمرار الاجر حتى يحتفظ ببقوته ويضاعف إنتاجه ويغيد صاحب العمل ويستفيد هو منه .

ولأن القضاء استقر على عدم أحقية العامل الذي يترك العمل من تلقاء نفسه لأى مكافأة أو تعويض . ومن ثم كان لا بد من تحديد ذلك بنص قانونى رأت فيه أن يكون الحرمان على مدة ٥ سنوات . أما إذا استمر العامل مدة أكثر من ذلك فليس من العدل أن تضيق كل هذه المدة به .

ولأن هذا القانون ينظم الحياة الاقتصادية والصناعية في البلاد فكان لابد من فرض عقوبات مشددة على من يخالف أحكامه الأمر الذى اقتضى تعديل المادة ٤٠ وجعل العقوبة فيها الحبس أو الغرامة التى لا تقل عن عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين حتى ينتظم كل من صاحب العمل والعامل حدود هذا القانون ويجبر على احترامه .

وللإقناع أخطاء طول التقاضى واضطراب العامل في معظم الحالات إلى أن يتنازل عن كثير مما يستحقه هذا نص المادة ٤٣ وأعطى مكتب العمل حق تقرير محضر بامتناع صاحب العمل عن دفع المكافأة أو التعويض ورفع الأمر فوراً إلى الجهة القضائية المختصة التى تنظر في موضوع الدعوى على وجه الاستعجال وبدون أن تقتضى رسوماً من العامل إلا بعد الفصل في الدعوى وفي هذا تحقيق للمدالة ومساعدة العمال الفقراء إلى أبعد الحدود .

سليمان عبد الفتاح

نائب مركز المنصورة

وثيقة رقم [٤]

لمؤدج للاتحاد العام مهني ١٩٥٠

لائحة النظام الاساسي
للاتحادات نقابات عمال الشركات
المهنية والهندسية
بمصر - ١٩٥٠

أسماء أعضاء مجلس الإدارة

العدد	الاسم	الصفة	التوزيع
١	سليمان محمود سليمان	رئيس	
٢	عبد المطلب حماد	وكيل أول	
٣	عباس محمود ابراهيم	وكيل ثان	
٤	عبد العزيز صادق سلام	سكرتير	
٥	أحمد محمود على	أمين صندوق	
٦	عوض محمد المصري	مساعد سكرتير	
٧	حامد حسن دراهم	مراقب حسابات	
٨	أحمد يوسف حلي	عضو	
٩	أحمد حسن قنديل	عضو	
١٠	محمد مسعد عوض	عضو	
١١	جمعة مصطفى عبد العال	عضو	
١٢	محمد علي الطوبجي	عضو	
١٣	السيد محمود بندق	عضو	
١٤	السيد محمد غرب	عضو	
١٥	محمد أحمد فضالي	عضو	
١٦	عبد يوسف صالح	عضو	

لائحة النظام الاساسي

الاتحاد نقابات عمال الشركات البحرية والهندسية بهورسعيد

(الباب الأول)

اسم الاتحاد ومقره

رقم المادة

تكونت في يوم الخميس ٦ يوليو سنة ١٩٥٠ بمقتضى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال .
هيئة منظمة باسم " اتحاد نقابات عمال الشركات البحرية والهندسية بهورسعيد " .
مقر الاتحاد هو مدينة بورسعيد . والمقر المؤقت بذات " نقابة عمال شركة كركريتي " وقرع ادب للنساء .
بشارع رياض وتوفيق بهورسعيد " ولا يتدخل الاتحاد في الشؤون السياسية أو الدينية

(الباب الثاني)

أغراض الاتحاد

أغراض الاتحاد هي :-

أ - " أن يرفع مستوى المعيشة للمواطنين في الاتحاد من حيث توفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية .
ب - إيجاد حلقة اتصال بين النقابات الأعضاء وبين جهات الاختصاص .
ج - تنظيم العلاقات بين الشركات من حيث العمل والتمويل والمشاركة في المشاريع الاقتصادية . وعلى ذلك حتى
ما يأتي :-

- ١ - التدريب المهني
- ٢ - تشغيل البطالين
- ٣ - إنشاء المؤسسات الاجتماعية - كالتنزهات والمكتبات والألعاب الرياضية .
- ٤ - إنشاء المؤسسات الصحية والطبية .
- ٥ - القيام بالمشروعات التعاونية - كصناديق الادخار والتأمين الاجتماعي وغيرها .
- ٦ - العمل على إرشاد النقابات الأعضاء وإنهاجها ومعاونتها في حل مشاكلها الداخلية . وذلك في
سائر الأمور . وتتمتع النقابات الأعضاء بحقوقهم أمام جميع الهيئات الرسمية والقضائية
وأصحاب الأعمال ومن يتوب عنهم ويجب أن يخصص الاتحاد ٢٥ ٪ - على الأقل - من إيراده للصرف
منها على الشؤون الصحية والاجتماعية للأعضاء .

(الباب الثالث)

رقم المادة : ٥

فى اعضاء الاتحاد وقروط قبولهم وانفصالهم

تكون هذا الاتحاد من النقابات المسجلة الآتية :-

- ١ - نقابة عمال شركة ساقون الهندسية بهورسعيد المسجلة تحت رقم ٣٦٨ اعتبارا من ١٩ / ٣ / ١٩٤٤ .
- ٢ - نقابة عمال شركة روسس بهورسعيد المسجلة برقم ١٦٣ اعتبارا من ٢١ / ٤ / ١٩٤٣ .
- ٣ - نقابة عمال شركة الملاحة بهورسعيد المسجلة برقم ٢٦٩ اعتبارا من / / / ١٩٤٤ .
- ٤ - نقابة عمال شركة كحول كرمياني وفرع ادريا للمياه المسجلة برقم ٣٠٣ اعتبارا من ٢٣ / ٨ / ١٩٤٣ .
- ٥ - نقابة عمال شركة كورى المسجلة برقم ١٠٢ اعتبارا من / / / ١٩٤٤ .
- ٦ - نقابة عمال الميكانيكا والمقزخية بهورسعيد المسجلة برقم ١٩٤ اعتبارا من ٣ / ٢ / ١٩٤٣ .
- ٧ - نقابة عمال المعادن والبرشام المسجلة برقم ٩١ اعتبارا من ٣ / ٢ / ١٩٤٣ .
- ٨ - نقابة عمال شركة دى كاسترو المسجلة برقم ١٣٩ اعتبارا من ٢٢ / ١١ / ١٩٤٩ .
- ٩ - نقابة عمال شركة بهورسعيد لتوريد المياه المسجلة برقم ٥٨٠ اعتبارا من / / / ١٩٤٤ .

يجوز أن يضم الاتحاد كل نقابة مسجلة يشغل اعضاءها بالشركات البحرية والهندسية بجميع مشغلاتها . ويشترط أن تتقدم النقابة إلى مجلس إدارة الاتحاد بطلب انضمام مصحوب بصورة طبق الاصل من محضر جمعيتها العمومية التى وافقت على الانضمام إذا تأكد مجلس إدارة الاتحاد انطباق طلب النقابة على نصوص القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ولائحته التنفيذية وهذه اللائحة . قرر قبول انضمامها . وإذا رأى أن هناك من الاسباب ما يدعو إلى الرفض قرر ذلك وأعلنها بقرار رفض الطلب بخطاب موصى عليه مع ذكر الاسباب . وذلك فى ظرف اسبوع من تاريخ صدور القرار .
يفصل من الاتحاد كل نقابة :-

- أ - يصدر قرار بحلها سواء كان القرار صادرا من جمعيتها العمومية أو من وزير الشئون الاجتماعية .
 - ب - تتوقف عن سداد اشتراكها الشهرى لمدة ثلاثة شهور متتالية رغم مطالبتها بالسداد . بخطاب موصى عليه تحدد فيه مهلة شهرا كاجلا .
 - ج - لا يحترم أو تنفذ قرارات الاتحاد التى يصدرها فى حدود القانون وهذه اللائحة .
 - د - تنسحب إلى الاتحاد بأى تصرفات مخالفة للقانون والعرف ولا يكون قرار الفصل صحيحا ما لم يوافق عليه ثلثا مجلسي إدارة الاتحاد .
- وعلى أى حال يجب مراعاة الاحكام المنصوص عنها بالمادة رقم ٩ من القانون ٨٥ لسنة ٤٢ .. فى حالة فصل نقابة من عضوية الاتحاد .

لكل نقابة الحق في أن تنسحب من الاتحاد في أى وقت تشاء ولا يطالبها الاتحاد إلا بما يكون مستحقا عليها من الاشتراكات حتى آخر الشهر الذي حصل فيه الانسحاب . بشرط أن يكون طلب الانسحاب مصحوبا بصورة من قرار الجمعية العمومية التي قررت هذا الانفصال .

(الباب الرابع)

تتكون مالية الاتحاد من :-

أ - الاشتراكات الشهرية التي تدفعها النقابة الاعضاء .

ب - رسوم الالتحاق .

ج - الاعانات والهبات والتبرعات التي يوافق على قبولها معالي وزير الشؤون الاجتماعية .

د - ايراد المحلات التي توافق على اقامتها وزارة الشؤون الاجتماعية . وكذلك أى ايراد آخر لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٨ أو لائحة التنفيذية .

١١- يقوم الاتحاد باستثمار أمواله في المشروعات وأوجه الاستثمار المضمونة الربح والتي لا تتعارض مع أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ .

١٢- يودع الاتحاد أمواله في بنك الأمة العربية بهر وسعيد .

١٣- تدفع كل نقابة عضو في الاتحاد اشتراكا شهريا بنسبة عشر مجموع الاشتراكات التي تحصلها النقابة من أعضائها شهريا . ولأمين صندوق الاتحاد الحق في الاطلاع على سجلات اشتراكات النقابات المنضمة إلى الاتحاد الاعضاء .

١٤- تدفع كل نقابة رسما للالتحاق قدره جنيهها مصريا مرة واحدة عند الانضمام .

١٥- - يجوز اعفاء النقابة من دفع رسم الاشتراك كله أو بعضه إذا كانت حالتها المالية تستدعي ذلك وبشرط أن يوافق على الاعفاء مجلس إدارة الاتحاد بأغلبية ثلثي الحاضرين على أن تقوم النقابة بتسديد الاشتراك كله إذا أزال سحب الاعفاء بعد التحقق .

١٦- لمجلس الإدارة أن يقترح رسوم أخرى إذا رأى ذلك . ويشترط لسيانها على النقابات الاعضاء أن توافق الجمعية عليها بأغلبية ثلثي أعضائها على الأقل . وأن تسجل مصلحة العمل هذا التعديل . وذلك كله مع مراعاة أن تزيد قيمة الرسوم الجديدة المقترحة في مجموعها التي تدفعها النقابة العضو شهريا عن عشر مجموع الاشتراكات التي تحصلها من أعضائها .

(الباب الخامس)

الجمعية العمومية

١٧- تتألف الجمعية العمومية للاتحاد من جميع أعضاء مجالس الإدارات للنقابات الاعضاء التي تسد اشتراكها الشهرى المستحق حتى تاريخ الاعتقاد . وهي صاحبة السلطة العليا في تصريف شئون الاتحاد .

١٨ - إذا تغير أعضاء مجلس إدارة إحدى النقابات للاتحاد . حل الأعضاء الجدد محل الأعضاء السابقين في عضوية الجمعية العمومية للاتحاد . على أن يخطر الاتحاد بذلك .

١٩ - تتعقد الجمعية العمومية للاتحاد مرة في شهر يوليه من كل عام وذلك بصفة عامة ويجوز عقدها بصفة غير عادية إذا طلب ذلك ثلث أعضاء الجمعية العمومية أو بناء على قرار يصدر من نصف أعضاء مجلس الإدارة .

وعلى المجلس أن يدعورها للاعتقاد في مدة لا تتجاوز أسبوعين على الأكثر من تاريخ عقدها بأحدى الوسيطتين المبيتين في الفقرة السابقة . فإذا لم يعقدها المجلس في بحر تلك المدة من نفسها في يوم السبت الأول من شهر أغسطس في قام الساعة التاسعة مساءً بدار الاتحاد .

٢٠ - يعتبر انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء ، فإذا لم يتكامل العدد يؤجل الاجتماع اسبوعاً على أن يخطر الأعضاء بتاريخ الاعتقاد الثاني . ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره ربع الأعضاء على الأقل . فإذا لم يتكامل العدد أيضاً تؤجل مرة ثالثة . ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

٢١ - قرارات الجمعية العمومية تصدر بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين . هذا فيما عدا الحالات التي يتطلب فيها القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ولائحته التنفيذية نسبة أكثر .

٢٢ - تنظر الجمعية العمومية العادية في المسائل الآتية .

أ - تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية

ب - مناقشة الحساب الختامي للسنة المنتهية وإقرار مشروع الميزانية عن السنة المقبلة

ج - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجديد

د - النظر في تعديل لائحة النظام الأساسية

هـ - حل مجلس الإدارة

٢٣ - ولا يجوز لغير أعضاء الجمعية العمومية حضور اجتماعاتها ولو كانوا أعضاء في نقابات أو اتحادات أخرى تمثل نفس المهنة . على أنه يجوز للجمعية العمومية أن تنتدب من ترى لزوماً للاكتناس براءة من ذوي الخبرة في أمر معين معروض عليها على أن يكون رأى من يحضر منهم استشارياً فقط .

٢٤ - القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية تعتبر نهائية مادامت لا تخالف أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ وكذا لائحته التنفيذية

الباب السادس

مجلس الإدارة :

٢٥ - يتكون مجلس إدارة الاتحاد من ١٦ عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة سنة بطريق الاقتراع السري بحيث يمثلون أعضاء على الوضع المبين في المادة التالية

٢٦ - يقوم ممثلوا كل نقابة في الجمعية العمومية للاتحاد بانتخاب من يمثلهم في مجلس الإدارة بالنسبة الآتية

عدد ٢ من كل نقابة يزيد عدد أعضائها المشتركين عن ١٠٠ عضوا

١ من كل نقابة يقل عدد أعضائها المشتركين عن ١٠٠ عضوا

٢ عضوين من نقابة عمال شركة سافون الهندسية

٢ عضوين من نقابة عمال شركة وروس

٢ عضوين من نقابة عمال شركة الملاحة

٢ عضوين من نقابة عمال شركة كول كومياني وفرع اداريا

٢ عضوين من نقابة عمال شركة كوروي

٢ عضوين من نقابة عمال شركة الميكانيكا والقرنجية

٢ عضوين من نقابة عمال شركة المعادن والبرشام

١ عضو من نقابة شركة دي كاسترو

١ عضو من نقابة شركة بروسيد لتوريد المياه

٢٧ - وفي حالة انضمام أو انسحاب نقابة أو أكثر إلى أو من الاتحاد يجوز للجمعية العمومية تعديل نسبة

التمثيل في مجلس الإدارة حسب الظروف . على أن تخطر مصلحة العمل بهذا التعديل في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرارية .

إذا حل أعضاء جدد محل بعض أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد في خلال السنة فتطبق المادة ١٨ من هذه اللائحة ويجب بأن يعاد الانتخاب بين ممثلي النقابة التي حصل تغيير في أعضائها لاختيار من يمثلهم في مجلس إدارة الاتحاد . وتكون مدة الأعضاء الجدد متصلة لمدة أسلافهم .

٢٨ - يتخذ مجلس الإدارة من تلقاء نفسه بعد ظهور نتيجة الانتخابات فوراً للنظر في الأمور الآتية :

أ - انتخاب هيئة المكتب المكونة من الرئيس والوكيلين والسكرتير وأمين الصندوق ومساعد السكرتير ومراقب الحسابات .

ب - اختيار اللجان اللازمة من بين أعضائه إذا لزم الأمر .

ج - عرض النتيجة على الجمعية العمومية مباشرة .

٢٩ - رئيس مجلس الإدارة يرأس جلسات المجلس وكذا جلسات الجمعية العمومية وهو الذي يشرف على سير

الجلسات وكذا جلسات الجمعية العمومية ويتولى حفظ النظام ويوقع مع أمين الصندوق والسكرتير على الشيكات التي يطلب بها صرف مبالغ من البنك بعد أخذ موافقة مجلس الإدارة على الصرف ويشل الاتحاد أمام جميع الهيئات الرسمية والقضائية وأصحاب الاعمال ومن ينوب عنهم يتوب الوكيل الأول عن الرئيس في حالة غيابهم وينوب الوكيل الثاني عن الوكيل الأول في حالة غيابه وفي حالة غياب الثلاثة يرأس الجلسات أكبر الأعضاء سناً .

٣ - أمين الصندوق هو المكلف بتحصيل الاشتراكات وغيرها من أموال الاتحاد وعليه أن يعطى بها ايصالات من دفتر قسائم مرقومة ومسلسل ومختوم بخاتم الاتحاد . ويجوز له أن يتتدب من أعضاء الاتحاد من يرى تدبه لمساعدته في جميع الاشتراكات على أن يكون هو المسئول عن هذه الأموال . وعلى أمين الصندوق أن يودع في بنك الأمة المصرية العربية فرع بورسعيد كل ما يتجمع لديه من الاموال في نهاية كل شهر . ولا يبقى بمعهده أكثر من عشرة جنيهات بصفة سلفة مستدانة للصرف منها في الامور المستعجلة على أن يحدد هذا المبلغ كلما صرف ما يوازي ثلاثة أرباعه . وليس له أن يصرف أى مبلغ إلا إذا كان قد سبق صدور قرار من مجلس الادارة بالصرف وكان الاذن بالصرف موقوع عليه من الرئيس والسكرتير .

ويجب على أمين الصندوق أن يحتفظ بمستندات الصرف المرجوع إليها عند الحاجة وعليه كذلك أن يقدم لمجلس الادارة خطاب ضمان من احدى الشركات التأمينية يبلغ لا يقل عن خمسين جنيهًا وذلك ضمانًا لما يقوم بتحصيله من الاشتراكات والايادات الأخرى والمرجع عليه لاستيفاء ما قد يحصل لديه من عجز .

٣١ - يقوم السكرتير بجميع الاعمال الكتابية . وهو المكلف بحفظ المظبوعات والمراسلات الخاصة بالاتحاد ويقوم مع الرئيس على محاضرات جلسات الجمعية العمومية ومجلس الادارة وهو الذى يقوم بإرسال الدعوة إلى أعضاء الاتحاد للاجتماع .

كذلك يقوم مساعد السكرتير بالاعمال المهيئة بهذه المادة . وينوب عنه في حالة غيابه .

٣٢ - يقوم مراقب الحسابات بوضع تقرير شهرى وآخر سنوى عن حالة الاتحاد المالية . يبين به مقدار الإيرادات والمصروفات وأرباحها ويقدم التقرير الشهرى لمجلس الادارة كما يقدم التقرير السنوى للجمعية العمومية وعليه أن يخطر الرئيس لدعوة الجمعية العمومية إذا لاحظ أى اضطراب في الميزانية .

٣٣ - يتمتع مجلس الادارة مرة كل شهر ويشترط لصحة انعقاده ان يحضر الاجتماع نصف الاعضاء زائد واحد وإذا لم يتوافر هذا العدد تؤجل الجلسة لمدة اسبوع ويخطر أعضاء المجلس بتردد الاجتماع الثانى ويكون الاجتماع الثانى صحيحا إذا حضره ثلث الاعضاء المجلس على الاقل وقرارات المجلس تصدر بالاغلبية المطلقة وفى حالة تساوى الاصوات ترجع الجانِب الذى ينضم إليه الرئيس . هذا مع مراعاة الحالات التى يجب توافق أغلبية خاصة فيها طبقا لنصوص هذه اللائحة .

٣٤ - يجوز دعوة المجلس للاعتماد فى اجتماع غير عادى إذا رأى الرئيس ضرورة ذلك . أو طلب ذلك أغلبية الأعضاء .

٣٥ - يجوز للمجلس أن يعين من بين أعضائه لجائنا للنظر فى شئون الاتحاد ولا تعتبر قرارات هذه اللجان سارية المفعول إلا إذا وافق عليها مجلس الادارة .

٣٦ - يعتبر مستقبلا من مجلس الادارة كل من تغيب من أعضائه عن حضور الجلسات ثلاثة مرات متتالية أو ستة مرات متفرقة فى خلال السنة بدون إذن سابق من المجلس أو مقرر مقبول ويجوز للمجلس فى حالة وفاة أو استقالة أحد أعضائه انتداب من يحل محل العضو المتوفى أو المستقيل أو المنصوب . ويشترط فى العضو

الجديد أن يكون هو التالي للاعضاء الفائزين في آخر انتخاب لعضوية المجلس بأكثرية الاصوات لمعلى نقابته في الجمعية العمومية وتكون مدة العضو الجديد مكسلة لمدة سلفه . وإذا كان أعضاء مجلس الإدارة قد فازوا بالتزكية يعرض الامر على الجمعية العمومية للاتحاد لانتخاب أعضاء بدلا من الاعضاء أو العضو القديما . يجوز لمجلس الإدارة أن يفصل أحد أعضائه من عضوية المجلس إذا تبين له أنه اهمل في تأدية مهام منصبه اهمالا جسيما . ويشترط أن يوافق على هذا الفصل ثلثي أعضاء المجلس على الأقل . كما يشترط أن يكون العضو قد انفر كتابته بما نسب إليه ثلاث مرات . ولا يجوز بأي حال من الاحوال أن يزيد عدد الاعضاء لفصيلين في الدورة الواحدة عن ثلث أعضاء المجلس . والا وجب عرض الامر على الجمعية العمومية في اجتماع غير عادي .

يحل مجلس الإدارة إذا استقال منه نصف الاعضاء دفعة واحدة أو في فترات متقاربة . ويحل كذلك دون مراعاة هذه النسبة إذا أن عدد الاعضاء غير المستقبين يقل عن خمسة أعضاء وفي حالة حل المجلس يعرض الامر على الجمعية العمومية في اجتماع غير عادي لانتخاب مجلس إدارة جديدة تكون مدته مكسلة لمدة المجلس السابق.

الباب السابع

الحسابات :

يسبر الاتحاد في حساباته وفقا للدفاتر المنصوص عنها في المادة ١٨ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ والمادة ٧ من لائحته التنفيذية للقانون فيما يتعلق باتحاد النقابات .

الباب الثامن

تعديل لائحة النظام الاساسي وحل الاتحاد حلا اختياريا

لا يجوز تعديل هذه اللائحة إلا بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العمومية على هذا الحل . ولا يجوز تنفيذ أي تعديل إلا بعد تسجيله بمعرفة مصلحة العمل مدة هذا الاتحاد غير محدودة ولا يجوز حله إلا بقرار صادر من الجمعية العمومية ويشترط أن يوافق على قرار الحل ثلثي أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد على الأقل . وفي حالة صدور قرار الحل يبلغ إلى مصلحة العمل في بحر اسبوع على الاكثر من تاريخ صدوره للتنفيذ ما يقضى القانون بشأنه .

في حالة حل الاتحاد تصفى أمواله وجميع ممتلكاته وتسلم إلى مصلحة العمل على ذمة إنشاء اتحاد جديد أو توزيعها على النقابات الاعضاء للاتحاد بنسبة اشتراكاتها .

وثيقة رقم ١٥

الاستقلال الوطني

والسلام للجزائر

في يوم ١٥ نوفمبر ستناقش الجمعية العامة لهيئة الأمم قضية الجزائر . . . قضية الدماء التي تسيل على أرض الجزائر . . . قضية الشعب البطل الذي يعاني قهر المستعمرين واستغلالهم . . . قضية القرى والمدن التي تمسح وتنتصف عن آخرها . . . قضية الرجال والنساء الذين يقتلون بالجملة . . . قضية الأطفال الذين يحرقون والذين يتشردون في الأرض قضية المعتقلين والمجبرين في سجون ومعتقلات أقامها الفرنسيون على نط سجون ومعتقلات النازي حيث عرف التعذيب الرهيب . . . قضية الحرية التي تدوسها أقدام العسكريين من حلف الاطلنطى . . . قضية الطبقة العاملة الجزائرية التي ألغيت نقاباتها وتنظيماتها العمالية والتي تجه على العمل في سوانى المستعمرين ، في قواعد حلف الاطلنطى ، في احتكاراتهم الاستعمارية . . . نعم ! ستعرض قضية شعب الجزائر على هيئة الامم . . . إنها قضية كل القومية العربية التي هبت ماردا نفخ غبار الماضى والعمرودة واتحد في كفاح جبار من أجل . . .

أرض العرب للعرب . . . شعيرات العرب للعرب . . . بقروا العرب للعرب . . . ومن أجل بناه بلاءه حرية مستقلة ديمقراطية . . . ومن أجل تدعيم السلام في العالم .

إن قضية الجزائر هي قضية القومية العربية كلها . . . هي قضية سوريا التي تواجه مؤامرات نفس الحلف الذى يخرب ويدمر ويحرق ويقتل في الجزائر . . . هي قضية كفاح الاردن ضد مشروع ايزنهاور الذى شتح السجون والمعتقلات وأقام المشانق للشعب الأردنى . . . هي قضية كفاح شعب العراق ومعه كل شعوب العرب ضد حلف بغداد . . .

إنها قضية كل العرب . . . إنها قضية المقاومة العربية للاستعمار ، إنها القضية التي انتصرت عندما هزم الغزاة الفرنسيين والانجليز والصهاينة تحت أقدام بورسعيد . . . إنها القضية التي تنتصر اليوم في الأردن ، فشعب الأردن قد تحرر وسيلحق الهزيمة بقلع الاستعمار في بلادنا العربية . . . إنها القضية التي تتكاتف كل القوى الوطنية الشريفة وكل قوى السلام في العالم اليوم لنصرتها ، قضية تهديد سوريا القلب العربى الذى لن يتمكن الاستعماريون من وقف نهضاته . . . إنها قضية كل القومية العربية التي ولعت راية النضال الموحد الشريف ضد الاستعمار الأمريكى والفرنسى والانجليزى ضد الصهيونية . . . راية النضال ضد حلف الاطلنطى ، ضد مشروع ايزنهاور ، ضد حلف بغداد ، ضد الاسطول السادس ، ضد مندريس وحسين وابن جويون !

ان قضية الجزائر اليوم هي قضية السالم العالمى الذى يهدده النافخون في نار حرب عالمية ثالثة . . . هي قضية كل الشعوب والدول المحبة للسلام والمداومة منه ، هي قضية البلدان الاشتراكية . . . وهي قضية بلدان باتونج التي أعلنت أن الاستعمار شر لابد من وضع حد له . . .

إن الحرية للحرية التي يحسنها الاستعماريون الفرنسيون معاً يهد ومساعدة حلف الاطلنطى المباشرة هي

لجست حرب صغيرة ضمنية محدودة ، إنها حرب موجهة ضد كل نشاط وطني تحريري . . هي حرب ذات طابع عالمي مهددة للسلام العالمي ومناخضة لثقاق هيئة الامم المتحدة . . إن هذه الحرب القلوة يجب أن توقف لحماية السلام العالمي !!

نعم ! إن قضية الجزائر هي قضية القومية العربية وقضية السلام العالمي . .

والى جانب شعب الجزائر وقفت جميع التنظيمات العالمية معبرة عن ارادة شعوب العالم الراغبة في الحرية والديمقراطية والسلام . . وقفت تعلن التضامن العالمي مع شعب الجزائر في نضاله الشريف . . الاتحادات الشبان والطلبة . . اتحاد النساء العالمي . . مجلس السلام العالمي . . الاتحاد العالمي للنقابات . . والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .

لقد وقف الاتحاد العالمي للنقابات بجانب عمال وشعب الجزائر مؤيدا ومعضدا نضالهم البطولي المستلهم بالتضحيات . . ولقد قام بمتبعة كل عمال العالم في كل مناسبة للكفاح ضد الاعتداءات الاستعمارية التصفية التي تتخذ ضد نقاباتهم . .

وأعلن الاتحاد العالمي للنقابات في ابريل ١٩٥٧ قراره باعلان اسبوع للتضامن العالمي مع شعب الجزائر من

٧ - ١٤ ابريل ١٩٥٧ .

إن عمال العالم كلهم مع عمال الجزائر . . فالاستعمار الذي يضطهد ويستغل عمال الجزائر ، هو نفسه الاستعمار الذي يمس دماء العمال الفرنسيين ويذهبهم البول من جراء انخفاض الاجور وارتقاع تكاليف المعيشة ليجمع المال الذي يحارب به عمال الجزائر وشعبها . هو الاستعمار في كل مكان الذي يمتص دماء العمال سواء كانوا أمريكيين أو انجليز أو عراقيين أو إيرانيين !!

إن تضامن عمال العالم مع العمال الجزائريين في كفاحهم الوطني ، في كفاحهم من أجل حرية نقاباتهم . . ومن أجل حرية بلادهم ، هو عامل هام لهزيمة الاستعمار الفرنسي ، ويل هزيمة الاستعمار في كل مكان . .

اليوم - وقضية الجزائر تدفع إلى هيئة الأمم المتحدة يعلن الاتحاد العالمي للنقابات اعتبار هذا اليوم يوما للتضامن العالمي مع شعب الجزائر . وأعلن ذلك في مؤتمره الرابع في ١٥ نوفمبر ١٩٥٧ ، أعلن قراره باسم ١٠٥ مليون عامل منضمين في كل بلاد العالم . .

فباسم ١٠٥ مليون حاصل وعامل من كل الاجناس والمعتقدات والتنظيمات ويعلمون تلقيا الاعضاء النقيب في العالم يعلن المؤقر الرابع للاعلاء العالمي : النقابات تأييده العام لنضال النصارى وشعب الجزائر الصلب من أجل تحقيق استقلالهم ووجودهم خاصة إلى آلااب الوطنيين بعض الشطر من جنسهم وتكبيرهم والاتحادات المنضمين إليها ، وبصفة خاصة إلى الاعضاء النقابيين النشطين شحايها فخر الاستعمارين الفرنسيين الوطني .

ووقفا للبيانات السابقة التي أصدرتها الاجهزة القيادية تلقيا العالمي للنقابات ، يطالب المؤقر الرابع بحزم أن تعترف الحكومة الفرنسية فوراً باستقلال الشعب الجزائري ، ويطالب بوقف الحرب الاستعمارية والتي تشن فقط لصلصة حفنة من المستغلين والنفيعين وذين وسائل القهر البربرية القاسية التي تستخدم ضد شعب بأكمله .

هيب وقاها عن فرقته وحرياته الاساسية التي ديمت منذ أكثر من قرن . .

إن كل العمال والشعوب المحبة للسلام تدين سياسة استخدام القوة التي ينتهجها الاستعماريون الفرنسيون في الجزائر بعيد من حلف الاطنتي رغم توصيات هيئة الأمم المتحدة . وتشكل هذه السياسة بالنسبة لشعوب شمال إفريقيا التهديد بخطر حرب مستعرة . وأنها لسياسة تتعارض مع مصالح وأرادة العمال الفرنسيين . والمؤثر الرابح للاحقاد العالمى للثقافات يصير على اعتقاد ، بأنه تقطبا لا اعتراضا استقلال الشعب الجزائري يمكن أن يهدد الطريق للمفاوضات وعرة تخلف جرا من التناغم بين شعبين حريين وذوى سيادة .

وبالاضافة إلى اسبوع التضامن العالمى فى ابريل ١٩٥٧ وإلى جميع الخطرات العديدة التي اتخذها الاتحاد العالمى للثقافات على هذا الاتفاق ، يناهذ المؤثر الرابع للاحقاد العالمى للثقافات كل العمال ووكلاء التنظيمات النقابية دون تفریق أن تقوم بعمل مشتركه لتطالب :

١ - باعتراف الحكومة الفرنسية لغروا باستقلال الشعب الجزائري ، وتفتح باب المفاوضات مع ممثلى جبهة التحرير الوطنى . . المفاوضات التي ستعلن انسحاب القوات الفرنسية من البلاد الجزائرية .

٢ - يتركف العمل بمرأ الاعدام ووسائل القهر البربرية التي تستخدم ضد شعب وعمال الجزائر ، وباطلاق سراح العمال والوطنيين المسجونين أو المعتقلين لغروا .

٣ - بالسماح بحرية تكوين النقابات وبالحقوق الديمقراطية ، وألغا جميع الاجراءات الظالمة المتخذة ضد ثقافات العمال والمنظمات الديمقراطية في الجزائر .

ومن أجل ترقية التضامن العالمى للعمال ولتوفق هذه الأسس فإن المؤثر الرابع للاحقاد العالمى للثقافات يقرر إقامة لجنة نقابية عالمية للتضامن مع عمال الجزائر . ومهمة هذه اللجنة هي تأكيد التضامن المادى والادبى للثقافات وللعمال والشعب الجزائري بالاتصال بمنظمة العمل الدولية ، وبالسكربتير العام للأمم المتحدة وبالحكومة الفرنسية . وستقوم باجراء تحقيق في انتهاك حقوق النقابات والحرية مع احترام استقلاليتهم ، وتدرس أنواع المساهدة التي ستقدم لهم . .

وبناهذ المؤثر الرابع للاحقاد العالمى للثقافات التنظيمات النقابية العمال على مختلف انكادار هذه الاتحادات المنضمين إليها أن يجعلوا من يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٧ ، اليوم الذي سيدأ فيه مناقشة المسألة الجزائرية في الامم المتحدة ، يوم عمال ونضال عظيم تحت الشعار العالمى :

الاستقلال الوطنى والسلام للجزائر !

ويجب أن تعبر المنظمات النقابية عن تضامنها بالوسائل التي تتلاءم مع ظروف بلادهم ، كمشلا ، أو سالا الهيئات إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة . .

وإن المؤثر الرابع للاحقاد العالمى للثقافات ملقن أن الوحدة والتضامن بين كل العمال ووكلاء النقابات من مختلف الانكادار والتنظيمات ستكون عاملا فعالا لانتهاء الظلم الواقع على الشعب الجزائري وسعسا هذه على نهل استقلاله .

وتلبية لنداء الاتحاد العالمي للثقافات أعلن الاتحاد الدولي لثقافات العمال العرب اعتبار هذا اليوم يوم
تضامن عالمي . ودعى العمال في كل البلاد العربية لجعل هذا اليوم يوماً مجيداً خالداً في نضال القومية العربية
ضد المستعمرين الغزاة وأحلافهم وجيوشهم واحتكاراتهم . .
فلتتشابك أيدي عمال مصر مع أيدي كل عمال العالم وكل العمال العرب موحدة قوية . . فلتتحد إرادات
العمال من بكين حتى مراكش - ومن القاهرة حتى رأس الرجاء . . من أجل وضع حد للحرب القلقة التي تشنها
فرنسا بأسلحة وتمعاذة حلف الاطلنطي ضد الشعب الجزائري . . وإلى الامام يا عمال مصر مع عمال العالم ؛
وعاش تضامن عمال العالم من أجل :
الاستقلال الوطني والسلام للجزائر .

وثيقة رقم ١٦

بعض مقترحات حول تعديل قانون العمل والتأمينات الاجتماعية

ملف

في هذه الأيام يطرح علي بساط البحث موضوع تعديل القوانين العمالية ولبيست هذه المقترحات سوى مساهمة متواضعة في الجهود التي تبذل من أجل أن يسير التشريع العمالي وركب الفقرة الاجتماعية ويمشى مع مرحلة الانطلاق العظيم من أجل بناء مجتمع اشتراكي .

إن تطور التشريع العمالي ليس سوى صفحة مبهمة النضال الطبقة العاملة من أجل حقوقها فلقد خاضت الطبقة العاملة كفاحا مريرا من أجل انتزاع حقوقها في ظل حكم رأس المال والاحتطاع . وكانت ثورة يوليو المجددة إيذانا ببدء انتصارات رائعة لنضال الطبقة العاملة من أجل حياة أفضل طليقة من قيود الاستغلال والسخف . وقد تحققت هذه الانتصارات مع مسيرة الثورة ، وفتح خرب الاحتكار ورأس المال الكبير وقوانين يوليو العظيمة الطريق واسما أمام مزيد من الانتصارات .

ان قوانين التأمينات الاجتماعية والتأمين ضد البطالة والتأمين الصحي وإشراك العمال في الإدارة والأرباح وحماية النشاط النقابي ووضع حد أدنى للأجور وتحديد ساعات العمل . . الخ كل هذه الحقوق الثورية التي حصلت عليها الطبقة العاملة كانت إيذانا بتفسيدها ، فالحقبة العمالية . قد اهدت المشاة الدنة . ان العمال أصبحوا سلمة في عملية الإنتاج وإنما أصبحت قوى العمل والكمة لعملية الإنتاج ذاتها .

وهكذا فإن مسيرة الثورة الاجتماعية الطويلة تتطلب تصديقا مستمرا في التشريعات .

هذا يعاد اليوم النظر في قوانين العمل . وحتى يكون التشريع العمالي مصبرا عن مرحلة الانطلاق العظيم ودفعنا ثوريا من أجل إلهام عملية التطوير الصناعي وزيادة الكفاءة الإنتاجية ودفع حجلة الإنتاج وصيانة حقوق العاملين وتحقيق المساواة بينهم .

نتقدم بهذه المقترحات .

أحكام عامة :

١ - لجميع كافة التشريعات العمالية في قانون واحد يسرى على جميع العاملين دون استثناء . وإصدار

قانون العمل البحري .

٢ - الاعتراف بحق العمال في الامتناع السلس المشي من العمل بعد أخطا العمال .

وزراعة العمل بوقت كاف .

٣ - اعتبار جميع مستحقات العمال ديونا ممتازة تتقدم على غيرها من ديون أصحاب الأعمال الأخرى .

٤ - تقرير حق جميع العاملين في إجازة أسبوعية مدفوعة الإجر .

٥ - اعتبار أي اعتداء على حقوق العاملين المقررة قانونا جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبة الحبس وجريا

٦ - إنشاء نيابة خاصة لشئون العمال والنص على حق مندوبى الاتحاد العام والنقابات العامة واللجان النقابية فى ضوء التحقيقات .

(أ) - فى الضمانات ضد الفصل التمسنى :

١ - تعميم اللجان الثلاثية وجعل اختصاصها شاملا لكل حالات إنها . عقد العمل مع جعل قراراتها إنزاعية .

٢ - إلزام صاحب العمل بإعادة العامل إلى عمله إذا قضى بإيقاف قرار فصله وتقرير حق العامل فى مقابل أجره خلال فترة الفصل التمسنى .

(ب) - فى تدعيم التنظيم النقابى :

١ - إلغاء أية قيود من أى نوع على حرية اختيار العاملين لممثلهم فى التنظيمات النقابية .

٢ - وجوب تمثيل اللجنة النقابية ومثلها النقابة العامة والاتحاد العام فى لجان ترقف المصانع .

٣ - تخويل مندوبى الاتحاد العام والنقابات سلطة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام القوانين العمالية .

٤ - تعديل تشكيل اللجان الاستشارية المشتركة بحيث يتم اختيار ممثلى العمال فى هذه اللجان بمعرفة اللجنة النقابية .

٥ - تمثيل اللجان النقابية فى لجان شئون الأفراد .

٦ - إلغاء المادة ١٨٠ فقرة ٢ من قانون العمل المرحد باعتبارها أثر يفضى من آثار الماضى .

٧ - النص على ان تؤول المجالس المقضى بها كقرارات فى المجتمع العمالية إلى الاتحاد العام .

٨ - وجوب تمثيل النقابات العامة فى المحاكمات التأديبية عند نظر حالات الفصل بسبب النشاط النقابى واعتبار الدفاع عن حقوق العمال المشروعة أو العمل على زيادة الإنتاج أو كشف أنواع الفساد والإسراف والرشوة والتصفى ضمن نطاق النشاط النقابى .

(ج) - فى منازعات العمل :

١ - إلغاء لجان التوفيق وتعديل تشكيل هيئات التحكيم بالنص على ضرورة ضم مندوبين عن الاتحاد

العام كأعضاء فى الهيئة لهم رأى فى المناولات .

٢ - نقل اختصاصات مكاتب علاقات العمل والأجور بوزارة العمل إلى لجان مشتركة تضم ممثلين من

اللجنة النقابية وعن الإدارة .

(د) - فى وضع نظام عادل للأجور :

١ - تعميم الحد الأدنى للأجور على جميع العمال فى مختلف القطاعات على أن يحدد اللجان المشتركة

للأجور التى نص القانون على تشكيلها - الاجر فيما زاد على الحد الأدنى المذكور وذلك بحسب ظروف كل منطقة وتبعاً لظروف كل مهنة أو عمل وكفالة تدرج الحد الأدنى للأجور بالنسبة للأعداد .

٢ - ربط الأجور بمستوى الأسعار وذلك بتقرير إعانة غلاء - بعد تثبيت الإعانة الحالية وضمها للأجر

لتناسب مع أى ارتفاع فى الأسعار عن المستوى الخالى . على أن تقرر نسب هذا الربط لجنة مشتركة تضم ممثلين لوزارة العمل ووزارة الصناعة ومتنوعين عن الاتحاد العام للعمال .

٣ - تقرير علاوات اجتماعية للعمال تناسب مع زيادة أعبائهم الاجتماعية عند الزواج أو إغجاب المولود الأول حتى الثالث .

٤ - تعديل جدول الدرجات فى لائحة العاملين بالشركات بما يكفل تضييق الهوة الشاسعة بين الدرجات العليا والدرجات الدنيا .

٥ - إلغاء نظام الغرامات الذى يسبب أضراراً للمعامل وقوت يرمس والاكتفاء بالمجازاة الأخرى الأدبية والتأديبية وعدم اقتطاع أى مبلغ من أجر العامل بحجة تسبب العامل فى فقد أو إتلاف أو تدمير أية مهمات أو آلات إلا بموافقة اللجنة المشتركة .

(هـ) - فى عقد العمل الفردى :

١ - تصميم القرار ١١٣ لسنة ٦٢ على جميع العاملين بحيث لا يتم تشغيل أى عامل فى أية مهنة إلا عن طريق مكاتب العمل ووفقاً لأسبقية التقد .

٢ - تحرير عقد العمل من ٤ نسخ بحيث يحتفظ كل من مكتب العمل واللجنة النقابية وطرفى العقد بنسخة منه .

٣ - إلغاء فترة الاختبار نهائياً والاكتفاء بنظام الامتحانات وشهادات الخبرة والتدريب المهنى .

٤ - تجميع العقود المحددة المدة فى الأعمال المستديرة .

٥ - إلغاء نظام المفاوضين من الباطن ومتعهدي توريد العمال .

٦ - تقرير إجازة وضع للمرأة العاملة قدرها شهرين بأجر كامل .

(و) - فى التأمينات الاجتماعية :

١ - سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على جميع العاملين دون استثناء .

٢ - رفع نسبة المعافين فى حالة العجز الناتج عن إصابة العامل أو المرض المهنى أو المرض بحيث تصبح ١٠٪ من متوسط أجر العامل فى السنة الأخيرة أو عدة اشتراكه بالهيئة إن قلت عن ذلك .

٣ - منح العامل المتدريج بدون أجر معاشاً فى حالة عجزه نتيجة إصابة عمل أو مرض أو مرض مهنى طبقاً للحد الأدنى للأجور وتقرير تمويض له فى حالة وفاته .

٤ - تقرير حق العامل المريض فى الخدمات الطبية والأجر الكامل خلال فترة عجزه عن العمل وطوال مدة علاجه دون اشتراط لفترة زمنية ودون رسوم إضافية .

٥ - تقرير حق المرأة العاملة فى الخدمات الطبية خلال فترة عجزها عن أداء عملها أثناء الحمل والولادة وذلك فور انتهائها بالعمل ودون أية رسوم إضافية .

٦ - تقرير حق عمال المقاولات والتراجيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ والذين يعملون فى

أعمال عرضية في التأمين ضد البطالة .

٧ - رفع نسب المعاش في حالة الشيخوخة ورفع الحد الأدنى للمعاش للمستحقين في حالة الوفاة .

٨ - تقرير حق العاقل في الجمع بين المعاش والمعونة المالية المقررة أثناء المرض في حالة العجز الجزئي المستديم الناتج عن إصابة العمل والمرضى المهني والمرضى .

٩ - إشراك الاتحاد العام للعامل والنقابات العامة واللجان النقابية في إدارة الجهة الإدارية المنفذة لقوانين التأمينات الاجتماعية والتعاون معها تبعا للمستويات الإدارية والنقابية .

١٠ - إنشاء وزارة للتأمينات الاجتماعية تشرف على هيئة التأمينات الاجتماعية وإدارة الأمن الصناعي ومعهد للأبحاث الخاصة بالوقاية من إصابات العمل والأمراض المهنية والطب الصناعي الوقائي . . إلخ إلخ .

مذكرة تفسيرية

في الأحكام العامة

١ - لاشك أن مرحلة الانطلاق العظيم . مرحلة الانطلاق الثوري للانتقال من مجتمع رأسمالي نحو بناء مجتمع اشتراكي تتطلب إعادة النظر في كافة التشريعات العمالية وتبسيطها في قانون واحد يسري على جميع العاملين دون استثناء . بهدف خلق الظروف المتساوية لكل العاملين في جميع المجالات .

٢ - ولقد أصبحت الطبقة العاملة تلعب دورا متناميا في حياة البلاد ليس في المجال الاقتصادي فحسب ولكن كذلك في المجال الاجتماعي والسياسي . وفي الماضي كان المشرع وهو يعبر عن مصالح الرأسماليين وكبار الملاك يضع القيد على حق العمال في الامتناع السلبي المشروع عن العمل . ومع الانطلاقة الديمقراطية في حياة بلادنا فقد أصبح من الواجب الاعتراف بحق العمال ووزارة العمل برقت كاف يمكن معه دراسة النزاع واتخاذ الاجراءات الكفيلة بإنهائه . ولاشك أن العمال قد بلغوا درجة كبيرة من الوعي تؤهلهم لمعرفة متى يكون استخدام هذا الحق ضارا وخاطئا (في القطاع العام مثلا) ومتى يكون استخدامه أمرا دافعا بمجلة التطور الثوري وحماية لمصالحهم ضد هجمات بقايا رأس المال ومحاولات القطاع الخاص وبقايا الشركات الأجنبية في الاعتداء على حقوقهم . إن الاعتراف بحق العمال في الامتناع السلبي المشروع عن العمل مقرر حتى في تشريعات البلاد الاشتراكية ومن الواجب إقراره في التشريع الجديد .

٣ - وإذا كان القانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ قد جعل مستحقات العمال ديونا ممتازة إلا أنه جعلها تتأخر على المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للزينة ومصروفات الحفظ والترميم . وقد أصبح من الواجب اليوم أن يخطر المشرع خطرة جديدة فيجعل مستحقات العمال ديونا ممتازة تتقدم على جميع الديون دون استثناء . ذلك لأن الدولة لها من مواردها ما يجعلها تقدم حقوق العاملين على حقوقها وعلى حقوق سائر الدائنين فإذا أضفنا إلى ذلك أن الدولة أصبحت تقبل تحالف قوى الشعب العاملة وأن العاملين لا مورد لهم وأن حقوقهم تمس مصالح أسرهم وأطفالهم . كان ذلك موجبا لكي تتقدم حقوق العاملين على سائر الديون .

٤ - ولقد حان الوقت لأن يقرر حق جميع العاملين في إجازة أسبوعية مدفوعة الأجر . إن هذا الحق الذي مازال يحرم منه حتى الآن غالبية عمال المياومة لم يعد من الممكن الاستمرار في إنكاره بينما يتمتع غيرهم من العاملين الذين يقضون أجورهم على أساس المشاهدة بهذا الحق . ولا شك أن مساواة العاملين حق وواجب . وعلى الرغم من أن لاتعة العاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة قد حولت جميع العاملين إلى نظام الأجر الشهري فإن عمال المياومة قد احتسبت أجورهم الشهري على أساس أجر ٢٦ يوما وهكذا حرم الذين كانوا يحصلون بنظام المياومة من حقوقهم في إجازة أسبوعية مدفوعة الأجر إن مصلحة الإنتاج أن يقرر حق العاملين في راحة أسبوعية تتحدد فيها قواهم ومن حق العاملين أن تكون هذه الراحة مدفوعة الأجر .

٥ - وإذا كانت الدولة وهي ممثلة المستهلك تعتبر مخالفة القوانين جريمة يعاقب عليها القانون بالغيب فما أجدر القوانين العمالية بهذه الحماية . أن أي اعتداء على حقوق العاملين المقررة قانونا يجب أن يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبة الحبس وجوبا . أن تقرير عقوبة الغرامة التي لا تزيد على عشرة جنيهات والتي ينص عليها القانون الحالي لم تعد كافية وضالك كثير من أصحاب الأعمال يفضلون دفع الغرامة على احترام حقوق العاملين ذلك أنهم يرون أن احترام حقوق العاملين القانونية بكلتهم أضعاف ما يتعرضون له من غرامة . وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للقطاع الخاص فما أجدر هذه الحماية لحقوق العاملين في القطاع العام صيانة لهذه الحقوق من استهتار البورقراطيين وعبث بعض المديرين الذين لازالوا يعملون بعقلية رأسمالية .

٦ - ومع تطور التشريعات العمالية وتزايد دور الدولة في تنظيم علاقات العمل أصبح من الضروري إنشاء جهاز متخصص يختص بتحقيق محاضر المخالفات لأحكام القوانين العمالية وتتخذ الإجراءات السريعة لإحالتها إلى محاكم الجنتح للنظر فيها على وجه السرعة (وذلك أسرة بنهاية الأحداث وأمن الدولة) . ونظرا لأن الميثاق الوطني قد زاد من أهمية دور التنظيمات النقابية إلى الحد الذي يجعل منها قاعدة طبيعية في عملية التطوير فإننا نرى إنه يجب تقرير حق مندوبي الاتحاد العام والنقابات العامة واللجان النقابية في حضور التحقيقات التي تجري أمام النيابة بشأن مخالفة القوانين العمالية .

أ - في الضمانات ضد الفصل التعسفي :

١ - إن الضمانات التي يقرها القانون حاليا مع أهميتها لم تعد تكفل للعاملين الحماية ولا زالت حالات الفصل تشكل تهديدا خطيرا لحياة العاملين واستقرارهم وإذا كان المشرع قد نص على ضرورة عرض حالات الفصل على اللجان الثلاثية في المؤسسات التي يزيد عدد عمالها على ٥٠ عاملا ثم وسع من اختصاصات هذه اللجان حتى شملت المؤسسات التي يزد عدد عمالها على ١٥ عاملا إلا أن هذه اللجان باعتبار أن قراراتها ذات طبيعة استشارية ولا تتمتع بأي صفة الزامية أصبحت لا تكفل للعاملين حماية حقيقية . ولقد شجع ذلك أصحاب الاعمال على فصل عمالهم دون عرض الأمر على اللجان الثلاثة أو دون احترام لقرارات اللجان الثلاثية ناهيك عن الاف العمال الذين يعملون في مؤسسات لا يزيد عدد عمالها على ١٥ عاملا ولا يتمتعون حتى بهذه الحماية الأدبية . لذلك فإن من الواجب تعميم اللجان الثلاثية وجعل اختصاصها شاملا لكل حالات إنهاء عقد العمل وإعطاء

قراراتها صفة الإلزام مع ما يترتب على ذلك من جعل مخالفتها جريمة يعاقب عليها القانون بقوة الجس وجوبا .

٢ - ومن الواجب تعديل القانون بإلزام صاحب العمل بإعادة العامل إلى عمله إذا قضى بإيقاف فصله وبالتالي تقرير حق العامل في مقابل أجره خلال فترة الفصل التمسفى دون أن تستقطع هذا الأجر من حقوق العامل الأخرى إن الحكم بإيقاف قرار فصل العامل في حالة الفصل التمسفى لم يعد كافيا لحماية العامل المفصول ما بقى العامل مشردا دون عمل . وكثيرا بل غالبا ما يلجأ أصحاب الأعمال إلى تعطيل تنفيذ هذا الحكم عن طريق اشكالات التنفيذ أو وضع العقبات المختلفة في طريقه فإذا أضفنا إلى كل ذلك تعبد إجراءات التنفيذ وما يحتاجه من وقت وجهد تبين أنه في كثير من الأحوال لا يتمكن العامل من تنفيذ حكم إيقاف قرار الفصل قبل أن يصدر الحكم في دعواه الموضعية وهكذا تصبح أحكام إيقاف قرار الفصل مجرد قصاصات من ورق لا تصح العاملين إلا حماية شكلية . ومن أجل ذلك فإن من الواجب إلزام صاحب العمل بإعادة العامل إلى عمله إذا قضى بإيقاف قرار الفصل وتقرير حق العامل في مقابل أجره خلال فترة الفصل التمسفى دون أن يستقطع هذا المقابل من أية حقوق أخرى يقتضى بها التنظيم النقابى .

ب - فى تدعيم التنظيم النقابى :

١ - إن الدور الكبير الذى يقع على عاتق القيادات النقابية والذى أشار إليه الميثاق الوطنى والاطلاحة الديمقراطية لثروتنا كل ذلك يحتم الغاء أية قيود على جهة اختيار العاملين لممثلهم فى التنظيمات النقابية . إن علاقة التنظيم النقابى بالتنظيم السياسى يجب أن تكون علاقة فائقة على أساس التأثير الواسع الحر والتفاضل الثورى الخلاق لا على أساس التبعيدات الادارية . إن دور التنظيم السياسى هو تجهيد خبرة العناصر المكافحة التى تظهر في مجال الكفاح النقابى لا على أساس الجبر والإلزام - ولذا على أساس كسب أحسن العناصر القيادية إلى صفوفه بالانتخاب الواسع . إن ذلك يتعارض مع اشتراط العضوية فى التنظيم السياسى كشرط للترشيح للقيادات النقابية . ذلك هو الطريق الوحيد لخلق تنظيم نقابى قوى لا يحشد بالوصوليين أو المنافقين وهو الطريق الوحيد أيضا لكى يمارس التنظيم السياسى للثورة دوره القيادى حقا فى الحركة النقابية .

٢ - ومن الواجب تقبل اللجنة النقابية وعلى النقابة العامة والاتحاد العام فى لجان توقف المصانع والعمل وهم أقدر على عرض جوانب المشاكل الخاصة بتوقف المصانع ومناقشتها .

٣ - ولقد حان الوقت لكى يلقى على عاتق التنظيمات النقابية عبء مراقبة تنفيذ أحكام القوانين المالية جنباً إلى جنب مع تنظيمات مكاتب العمل . وفى هذا الشأن نرى أن من الواجب تقرير حق مجلس الاتحاد العام والنقابات العامة الذين يحملون بطاقات تثبت صفتهم النقابية فى زيارة أماكن العمل والتفتيش عليها ومراقبة تنفيذ أحكام القانون وتخويلهم الدخول أثناء ساعات العمل ليلا ونهارا إلى جميع أماكن العمل والقيام بأى تفتيش كان وفحص الدفاتر والاوراق التى لها علاقه بالعمل وطلب البيانات اللازمة من أصحاب الأعمال ومن يتوهم عنهم (على أن يصدر السيد وزير العمل قرارا ينظم هذا الحق) ولهم عن ثبوت أى مخالفه تقرير محضر بذلك وتقديم بلاغ إلى النيابة العمالية وعلى أصحاب الأعمال أو وكلائهم أو من يتوهم عنهم أن يسهولوا

مهمتهم وأن يقدموا لهم معلومات صادقة صحيحة وعلى السلطات الادارية أن تساعدكم عند قيامهم بوظيفتهم .
أن ذلك هو السبيل لكي تقوم التنظيمات النقابية بدور فعال في حماية حقوق العاملين .

٤ - إن اختيار مندوبى العمال في اللجان الاستشارية المشتركة في القانون الحالي يتم عن طريق الانتخاب المباشر ونحن نرى أن في ذلك ازدواجاً للقيادات العمالية لا مبرر له . إن كل الاختصاصات المتعلقة بحماية حقوق العاملين في المؤسسة يجب أن تركز في يد اللجنة النقابية التي تمثل العاملين عن طريق الانتخاب المباشر - إن مندوبى العمال في اللجنة الاستشارية المشتركة لا يجب أن يمثلوا قياده تواجبه اللجنة النقابية . ومن أجل هذا يجب تعديل تشكيل اللجان الاستشارية المشتركة بحيث يتم اختيار ممثلى العمال في هذه اللجان عن طريق اللجنة النقابية بحيث يكونون دائماً تحت سلطة اللجنة النقابية ورقابتها ويجوز لها سجنهم في أى وقت .

٥ - ولا شك أن تدعيم التنظيم النقابى يستوجب تشكيل اللجان النقابية في لجان شؤون الافراد . التى تخصص بمشاكل العاملين في المؤسسة . إن هذا التشكيل يتيح حل كثير من المنازعات الفردية أو الجماعية وهى لازالت في مهدها .

٦ - ومن الضروري أن تلتفى المادة ١٨٠/٢ من قانون العمل الموحد والتى تخول حل التنظيمات النقابية في الدعوى إلى قلب نظام الحكم أو تغيير مبادئ الدستور الاساسيه . . إلخ إن هذه المادة ليست سوى أثر بغيض من آثار التشريعات الماضيه في ظل حكم الاقطاع ورأس المال حين كان المشرع ينظر إلى التنظيمات النقابية نظرة العداء والريبة والشك ولم يعد لهذه المادة من مبرر لان الطبقة العاملة هي صاحبة المصلحة الاساسية في بناء الاشتراكية وهى قائدة التطور الاشتراكي وطلبيته . وإذا ما ظهر أى انحراف فمن الواجب توقيفه ومساءلة المسئولين عنه دون أن يؤدى ذلك أبداً إلى حل التنظيم النقابى .

٧ - والنص على أن تؤول المبالغ المقررة بها كضمانات في الجنب العمالية إلى سالية الاتحاد العام سوف يؤدى إلى تدعيم الاتحاد العام ويضاعف قدرته على القيام بمسؤولياته على النطاق الوطنى والقومى والافريقى والعالمى .

٨ - وإذا كان المشرع قد أسخ على النشاط النقابى حماية فلم يجر فصل عضو مجلس إدارة النقابة العامة أو اللجنة النقابية دون عرض أمره على المحاكم التأديبية ولا شك أن في ذلك تدرباً للقياده النقابية على مواجهة مسؤولياتها في تقديم العناصر النقابية ومساءلتها عن أخطائها أو الدفاع عن هذه العناصر إذا ما تعرضت لفساد أو اضطهاد دون مبرر . ونحن نرى كذلك أن من الواجب النظر إلى النشاط النقابى وحدوده نظره واسعه لا تقتصر على النشاط النقابى بالمعنى الضيق وإنما تتعداه إلى الراسع للنشاط النقابى بحيث يعتبر ضمن نطاق الدفاع عن حقوق العمال المشروعه أو العمل على زياده الانتاج أو كشف أنواع الفساد والاسراف والرشوة والبيروقراطية والتعسف .

جـ - في منازعات العمل

٩ - لقد أثبت التطبيق العملى عدم جدوى لجان التوفيق ولم تعد هذه اللجان تقوم بأى دور اللهم إلا إحالة

التراجع إلى هيئة التحكيم، لذلك فإنه يجب إلغاء هذه اللجان وتعديل تشكيل هيئات التحكيم بالنص على ضرورة ضم مندوبين عن الاتحاد العام يكوّنون أعضاء في الهيئة لهم رأى في المداورات ذلك لأن القانون الحالي لا يتيح لهم ابداء الرأى فى مداولات الهيئة الأمر الذى جعل حضورهم أمرا شكليا جرى العمل على الاستغناء عنه .

٧ - ومن الواجب نقل اختصاصات مكاتب علاقات العمل والاجور بوزارة العمل إلى اللجان المشتركة التى تضم ممثلين عن اللجنة النقابية عن الادارة أن مهمة مفتشى علاقات العمل بوزارة العمل تقتصر على بحث الشكاوى المقدمة ومحاولة الوصول إى حلول ودية مع الادارة المشكو فى حقها ولاشك أن توسع اللجنة المشتركة أن تقوم بهذا الدور .

٥ - فى وضع نظام عادل للاجور

١ - إن من الواجب تعميم القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بتحديد حد أدنى للاجور فى المنشآت الصناعية على جميع العمال فى مختلف القطاعات على أن تحدد اللجان المشتركة للاجور والنص على تشكيلها القانون هذا أعلى بالنسبة للمهن أو مناطق العمل التى تكون ذات طبيعة خاصة تستدعى رفع هذا الحد ويجب كفاية تدرج الحد الأدنى للاجور بالنسبة للأحداث ذلك لأن الأحداث لا ينطبق فى شأن الحد الأدنى لاجورهم سوى الامر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ والذى جعل الحد الأدنى للاجور ١٢ . ٥ قرشا تدرج انخفاضا كلما نقص سن الحدث عن ١٧ عاما . ومن الواجب تعديل القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بحيث يكفل تدرجا مماثلا يتفق مع الحد الأدنى الجديد وسيسد باب التحامل من جانب اصحاب الاعمال على تنفيذ قرار الحد الأدنى للاجور باخضاع العاملين من الأحداث لاستغلال بشع .

٢ - ويجب أن ترتبط الاجور بمستوى اسعار الحاجيات الضرورية وذلك بتقرير إعانة غلاء تتناسب مع أى ارتفاع فى الاسعار عن المستوى الحالى (وذلك بعد تشيبت إعانة الغلاء الحلية وضمتها للاجر بالنسبة لجميع العاملين كما تم بالنسبة للعاملين فى شركات القطاع العام) . وتقرر نسب هذا الربط لجنة مشتركة تضم ممثلين بوزارة العمل ووزارة الصناعة ومندوبين عن الاتحاد العام للعمال أن هذا مطلب عادل يضمن عدم انخفاض مستوى معيشة العاملين وبيع للعاملين مراجعة ارتفاع نفقات المعيشة ويؤمن الحياة الكريمة للعاملين .

٣ - ولقد خلط القانون دائما بين إعانات غلاء المعيشة والإعانات المقررة لزيادة الاعباء الاجتماعية ومن الواجب الفصل بينهما وتقرير علاوات اجتماعية للعاملين تتناسب مع زيادة اعبائهم الاجتماعية عند الزواج أو انجاب المولود الأول والثانى والثالث لحسب .

٤ - ومن الواجب تعديل جدول الدرجات فى لائحة العاملين بالشركات بما يكفل تضيق الهوة الشاسعة بين الدرجات العليا والدرجات الدنيا . إن ذلك من شأنه أن يساعد على تزويج الفوارق بين الطبقات ويقضى على الشعور بالطبقية البقيضة بين العاملين وهذا هو الطريق الذى سلكته التجارب الاشتراكية الأخرى .

٥ - ونحن نرى كذلك أنه من الواجب إلغاء نظام الغرامات الذى يس أجر العامل وقت يومه والاكتفاء بالجزاءات الأخرى الادبيه والتأديبيه التى قد تصل إلى حد نقل العامل إلى وظيفة أخرى أقل مستوى من وظيفته

الحالفة إذا ثبت أنه ليس جديراً بها كما نرى أنه يجب تعقيد الحق في اقتطاع أى مبلغ من أجر العامل بحجة تسببه في فقد أو ائلاف أو تدمير أية مهنات أو آلات بحيث لا يتم ذلك إلا بعد عرض الامر على اللجنة المشتركة وبعد موافقتها .

هـ - في عقد العمل القروي

١ - أن تعميم القرار ١١٣ لسنة ١٩٦٢ على جميع العاملين بحيث لا يتم تشغيل أى عامل فى أية مهنة إلا عن طريق مكاتب العمل وبحيث يكون ترشيح هذه المكاتب ملزماً لأصحاب الاعمال والمؤسسات وذلك وفقاً لاسبقية القيد فى تلك المكاتب - أمر ولا شك يحقق مساواة حقيقية بين جميع العاملين ويقف في وجه الوساطة والرشوة والمحسوبية وهكذا تصبح مكاتب القوي العاملة ذات سلطة مماثلة لسلطة ديوان الموظفين بالنسبة لموظفي الحكومة .

٢ - ان ضمان تحرير عقود العمل واثبات مدة خدمة العامل واهره الحقيقي بها أمر تتعلق به حقوق العامل ومن أجل تأكيد هذا الضمان فإن النص على ضرورة احتفاظ مكتب العمل واللجنة النقابية بنسخة من عقود العمل الحرة في دائرة اختصاصها من شأنه أن يمنع أى تلاعب بالعقود ويقف في وجه اساليب التحايل التي يلجأ إليها بعض اصحاب الاعمال بتحرير عقود عمل على بهاض من صورة واحدة ثم فصل العاملين والادعاء أن هذه العقود كانت محددة المدة بعد اضافة مايشاء لهم من بيانات إلى هذه العقود .

٣ - وإذا كان القانون قد ضيق على اصحاب الاعمال في شأن الترخيص تحت الاختبار إلا أنه حتى الان لازالت عقود الاختبار بساء استخدامها . والحقيقة انه لم يعد أى مبرر للابقاء على فترة الاختبار . ونحن نرى أن نظام الامتحانات وشهادات الخبرة والتدريب المهني كافيه لكل الكائنه للحكم على كفاة العامل .

أما بالنسبة للاعمال البدنية التي لا تشترط أية كفاة مهنية فبكنى توافر الاشتراطات العامة اللازمة لشغل مثل هذه الوظائف كالتأهيل الصحية أو أية شروط عامة أخرى متعلقة بالنس أو خلافه .

٤ - ومن الواجب أن ينص القانون الجديد على تحريم الالتجاء إلى تحرير عقود عمل محددة المدة في الاعمال المستندية بطبيعتها . ان ذلك من شأنه سد ابواب التحايل لاتخاذ هذه العقود وسيلة لاغتتيال حقوق العاملين ويكفل للعاملين استقرار حياتهم .

٥ - ويجب الغاء نظام المقاتلين من الباطن ومتمهدى توريد الصال . ان هذا النظام الذي يقتطع في حقيقة الامر من اجور العاملين ليطهها لفئة طفيلية يترك كذلك مجالاً للتهرب من تطبيق احكام القوانين العمالية .

٦ - ان المرأة العاملة تتقاضى وفقاً للقانون الحالي اجازة وضع قدرها ٥٠ يوماً لا تتقاضى عنها سوى ٧٠٪ (سبعون في المائة) فقط من أجرها وذلك في الوقت الذي تكون فيه اخرج ما يكون إلي الرعاية وإلى سد نفقات الرضع والولادة ان تقرير حق المرأة العاملة في اجازة وضع قدرها شهرين باجر كامل أمر يتششى مع النظره الجديدة للمرأة العاملة .

و - في التأمينات الاجتماعية

١ - ان احكام قانون التأمينات الاجتماعية يجب أن تغطي جميع العاملين دون استثناء ذلك واجب يجب العمل على تحقيقه والتعجيل به .

٢ - ومن الواجب تعديل احكام قانون التأمينات الاجتماعية بحيث يحد كل الشفقات التي اثبت التطبيق المعلى وجوده . وحيث يقرر القانون مزايا جديدة للعاملين .

٣ - ويجب ان يشترك الاتحاد العام والنفقات العامة واللجان النقابية كل في مستواه اشتراكا فعليا في تنفيذ قوانين التأمينات الاجتماعية والتعاون مع الجهة الادارية المنفذة - تعاون يمكن أن ينظمه القانون تبعاً للمستويات الادارية والنقابية بحيث يكون للمنظمات النقابية دورها الإيجابي الطبيعي في هذا المجال .

٤ - ان مسئوليات التأمينات الاجتماعية يجب ألا تقتصر فقط على منح المعونات والمعاشات وإنما يجب أن تنصرف أيضاً بذات الجهد والمسئولية إلى تأمين العاملين ضد مخاطر العمل أصلاً بمعنى تحقيق الرعاية الوقائية الكاملة للعاملين .

وإن إنشاء وزارة للتأمينات الاجتماعية تشرف على هيئة التأمينات الاجتماعية وعلى إدارة الأمن الصناعي وعلى معهد للأبحاث الخاصة بالوقاية من إصابات العمل والأمراض المهنية وعلى شئون الطب الصناعي والوقائي والتأمين الصحي ومعهد وصنع للأطراف الصناعية أصبح الآن أمراً ضرورياً وسيسهم إلى حد كبير في رفع مستوى الرعاية والرعاية للعاملين وسيسهل التكامل في الخدمات المتعلقة بهم إن إنشاء وزارة للتأمينات الاجتماعية سيسمح للتأمينات الاجتماعية دفعه جديدة تتفق مع مسئوليات البناء الاشتراكي .

خاتمة

وبعد - فهذه بعض المقترحات نقدمها إلى جماهير العمال وإلى العاملين في الحقل النقابي وإلى أعضاء مجلس الأمة وإلى كل المهتمين بالشئون العامة وعلاقات العمل ومشاكل الإنتاج .

ولست هذه المقترحات إلا جهداً متواضعاً في سبيل تطوير القوانين العمالية . ونحن على ثقة في أن المناقشة الجدية يمكن أن ينتج هذه المقترحات بالإضافة أو - التعديل بل يمكن أن تصل إلى مقترحات أكثر استجابة لمتطلبات التطور العمري .

ذلك هو واجب كل مخلص للقضية الاشتراكية في بلادنا .

القاهرة في يناير ١٩٦٥

المراجع

- ١ - أ. ب. كلوتياك - لحة عام إلى مصر - ترجمة محمد مسعود .
- ٢ - د. إبراهيم جمد - الميثاق والاتحاد الاشتراكي العربي الناشر دار الفكر العربي ١٩٦٢ .
- ٣ - إبراهيم شلى - وكانت أيام - ١٩٨٧
- ٤ - إبراهيم الفطرنقى - الصال والانتاج - ١٩٥٩
- ٥ - أحمد حسين - علاقات العمل بين أحكام التشريع وقرارات التحكيم .
- ٦ - أحمد عاطف حسن - تاريخ الحركة النقابية المصرية - ١٩٨١ .
- ٧ - الجود الليفتنات كدلونيل - مصر - ترجمة دكتور راشد الهراوى .
- ٨ - الدكتور - أ. ج. يكلاتوف - الطبقة العاملة في مصر المعاصرة ترجمه د. أحمد حسان .
- ٩ - ألبرت بيرنز - الاستعمار البريطانى مصر - ترجمة أحمد رشدى صالح - ١٩٤٥ .
- ١٠ - أمين عز الدين - الوثائق التاريخية للحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ - ١٩٧٠ .
- ١١ - أمين عز الدين - تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوؤها حتى ١٩٧٠ .
- ١٢ - تيمودر روثستين - تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ . ترجمة عبد الحميد الصياد ومحمد بلران .
- ١٣ - حسين علام - نقابات العمال ١٩٣٩ .
- ١٤ - جاد رضوان كمالى ، وفاروق خليل - احكام النقابات العمالية في التشريع المصرى للعمال ١٩٨٨ .
- ١٥ - جورج جندى بك وجاه تاجر اسماهيل - كما تصوره الوثائق الرسمية مكتبة دار الكتب المصرية ١٩٤٧ .
- ١٦ - د. دارو حيدر ومصطفى الدباس - التركيب الطبقي للبلدان النامية تأليف عدد من العلماء السوفيتين - دمشق ١٩٧٢ .
- ١٧ - د. ك. ليفين - الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث .
- ١٨ - في لبنان وسوريا ومصر - ترجمة بشير السباعى - الناشر دار ابن خلدون .
- ١٩ - د. رؤوف هباس - الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ .
- ٢٠ - د. رفعت السعيد يهرسى - الصحافة اليسارية في مصر - ١٩٢٥ - ١٩٤٨ .
- ٢١ - د. رفعت السعيد يهرسى - الاساس الاجتماعى للثورة العربية .
- ٢٢ - د. سليمان محمد النخيلي - الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية .
- ٢٣ - سيد خليل ترك - الاتحاد العام للنقابات تاريخ ومستقبل ١٧٩٧ - ١٩٥٧ .

- ٢٤ - سيرانبان - مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ترجمة د. عاطف عبد الهادي .
- ٢٥ - شهدي عطيه - تطور الحركة الوطنية المصرية
- ٢٦ - طه سعد عثمان - مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر - الكتاب الأول / كفاح عمال النسيج .
- ٢٧ - طه سعد عثمان - مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر - الكتاب الثاني .
- ٢٨ - طارق البشري - الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . طبعة ١٩٧٢ .
- ٢٩ - عبد الرحمن بكر - عبد الناصر محرر الطبقة العاملة .
- ٣٠ - عبد السلام عبد الحليم عامر - ثورة يوليو والطبقة العاملة سلسلة تاريخ المصريين - ١٩٨٧ .
- ٣١ - د . عبد العظيم رمضان - الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ .
- ٣٢ - د . عبد العظيم رمضان - الفكر الشيوعي في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو .
- ٣٣ - د . عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ .
- ٣٤ - د . عبد العظيم رمضان - صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ .
- ٣٥ - د . عبد العزيز رفاعي - ثورة مصر ١٩١٩ .
- ٣٦ - عبد الله رضا - الحركة العمالية في سوريا ولبنان ١٩٠٠ - ١٩٤٥ .
- ٣٧ - عبد المنعم الغزالي - محاضرات عن الحركة النقابية المصرية العربية الاقليمية الدولية ١٩٧٥ - ١٩٨٧ الطبعة الأولى ١٩٨٨ .
- ٣٨ - عبد المنعم الغزالي - تاريخ الحركة النقابية في مصر من ١٨٩٩ - ١٩٥٢ - ١٩٦٧ .
- ٣٩ - عبد المنعم الغزالي - ٢٥ عاما من حياة اتحاد العمال العرب .
- ٤٠ - عبد المنعم الغزالي - ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم التضال الوطني ١٩٥٦ .
- ٤١ - هزينة محمد علي - اتفاقيات العمل الدولية التي صادقت عليها مصر .
- ٤٢ - عصمت الهوارى - أحكام نقابات العمال الموسوعة القانونية .
- ٤٣ - فتحي كامل - مع الحركة النقابية المصرية في نصف قرن - صفحات من ذكريات .
- ٤٤ - فكري الحولى - الرقعة
- ٤٥ - فوزي جريس - دراسات في تاريخ مصر السياسي من العصر المملوكي - القاهرة ١٩٥٨ .
- ٤٦ - كامل محمد بدوي - المرجع في التشريعات العمالية الموحدة - الجزء الأول - عقد العمل الفردى وتأمين إصابات العمل .
- ٤٧ - محمد خالد - عبد الناصر والحركة النقابية طبعة ١٩٧١ .
- ٤٨ - محمد خالد - الحركة النقابية بين الماضي والحاضر طبعة ١٩٧٥ .
- ٤٩ - محمد اسماعيل - العمال في حرب رمضان .

- ٥٠ - محمد أحمد خضر - منظمة العمل الدولية وحماية الحريات النقابية .
 - ٥١ - الدكتور محمد أنيس - وثائق ثورة ١٩١٩ الجزء الأول - طبعة ١٩٨٨ .
 - ٥٢ - محمد رشدي - التطور الاقتصادي في مصر
 - ٥٣ - د . محمد حسين هيكل - مذكرات في السياسة المصرية الجزء الأول من ١٩١٢ - ١٩٣٧ .
 - ٥٤ - محمد السعيد أدريس حزب الوفد والطبقة العاملة من ١٩٢٤ - ١٩٥٢ طبعة ١٩٨٩ .
 - ٥٥ - مارسيل كولومب - تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٤٥ ترجمة زهير الشايب .
 - ٥٦ - محمود المحجى - عهد المنعم الغزالي - مؤامرات الاتحاد الحر ضد عمال اقباطها والعمال العرب
- ١٩٥٨ .

- ٥٧ - المارشال ويغل - اللنى في مصر ترجمة على ابراهيم الاقطن ومصطفى كامل لوده .
- ٥٨ - يوسف فخري ، محمد بدران ، محمد محمود مكرم - القوانين والقرارات الصاهاة والاجتماعية في مصر .

- ٥٩ - دكتور يرنان لبيب زفق - الحياة الحزبية في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤ طبعة يناير ١٩٧٠ .
- تخطيط القوى العاملة في ج . م . ع الكتاب الثاني ١٩٧١ .
- قوانين اشتراكية جديدة من يوليو إلى ديسمبر ١٩٦١ . مصلحة الاستعلامات - أخبار القومية للطباعة والنشر

- مجموعة قوانين اعادة تنظيم الدولة الصادرة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٧١ .
- دستور العمل في هيئة التحرير ٢٣ يوليو ١٩٥٣ .
- وزارة العمل - التنظيم النقابي الجديد القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ .
- لجنة كتب سياسة - الثورة الاجتماعية قوانين يوليو المجينة - ١٩٦١ .
- القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي المصري
- وزارة العمل - التقرير السنوي ١٩٦٥ - ١٩٦٦ .
- الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في ٢٠ عاما .
- قضايا فكرية - الطبقة العاملة المصرية - التراث - الواقع - آفاق المستقبل ٨٧ .
- وزارة العمل - دليل العمل ١٩٦٨ - مجموعة القوانين والقرارات .
- البنك الأعلى المصري - النشر الاقتصادي ١٩٧١ .
- البنك الأعلى المصري - النشر الاقتصادي ١٩٧٦
- اتفاقيات العمل الدولية ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ القاهرة
- الحرية النقابية - مكتب العمل الدولي القاهرة ١٩٥٩ .
- كادر عمال الحكومة والنقل ١٩٥٥

- مرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن نقابات العمال .
- مرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوقيق والتحكيم فى منازعات العمل .
- الاتحاد المصرى للعمال - نشرة غير دوريه - عدد واحد ١٩ من مطبعة مجلس الشعب ٢١ اغسطس ١٩٥٧ .
- تقرير النقابات والائتمادات العمالية فى جمهورية مصر العربية - ديسمبر ١٩٥٦ .
- عمال الاسكندرية فى طريق الكفايه والعدل الرابطة القومية للعمل والعمال بمحافظة الاسكندرية .
- الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ القاهرة ديسمبر ١٩٦١ .
- شئون العمل والعمال فى مصر يوليو ١٩٥٧
- رسائل مصر السياسى انكليزى كهر فى ١٩٠٥ نشره حزب الاصلاح على المبادئ المنشورة عام ١٩٠٨
- مجلة - الحساب ١٩٢٤ - ١٩٢٥
- اتحاد العمال ١٩٢٤ - ١٩٢٥ .
- العمال ١٩٢٤ الاسكندرية .
- الطلبة من المجلد الاول ١٩٦٥ إلى المجلد الأخير ١٩٧٦ .

كتب للمؤلف

- ١٩٤٧ * أنفوسها المجاهدة
- ١٩٤٧ * نريد أن نتعلم
- ١٩٥٦ * ١٣ نوفمبر عيد الجهاد الوطني
- ١٩٥٦ * إسرائيل قاعدة للاستعمار وليست أمة
- ١٩٥٦ * التعايش السلمي
- ١٩٥٦ * ٢١ فبراير ١٩٤٦
- ١٩٥٧ * مشروع أيزنهاود الثاني
- ١٩٥٧ * العدوان البريطاني على عمان واليمن
- ١٩٥٨ * مؤتمرات الاتحاد الحر ضد عمال أفريقيا والعمال العرب
- ١٩٥٨ * [بالاشتراك مع محمود العجسي السكرتير العام لاتحاد عمال مصر] تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم
- ١٩٦٧ * من القرن الثامن عشر حتى ١٩١٤
- ١٩٦٨ * تاريخ الحركة النقابية في مصر من ١٨٩٩ - ١٩٥٢
- ١٩٧٢ * الشفيق أحمد الشيخ والحركة النقابية والوطنية في السودان
- ١٩٨١ * ٢٥ عاما على الاتحاد الدولي للعمال العرب
- ١٩٨١ * الديمقراطية الثورية
- ١٩٨٢ * تعليقات حول كامب ديفيد
- ١٩٨٣ * الارهاب الحميني تشويه للإسلام
- ١٩٨٤ * مقالات وتقارير ودراسات عن العدوان الإيراني
- ١٩٨٤ * قاذبية صدام ضد الضفبان والقاشية والاستعمار والصهيونية
- ١٩٨٥ * العمال المصرية في العراق
- ١٩٨٧ * شهادات واقعية من داخل إيران
- ١٩٨٧ * محاضرات عن الحركة النقابية
- ١٩٨٧ * مصرنا وعربيا ودوليا وأفريقيا
- ١٩٩٠ * دراسة عن الحركة العمالية
- ١٩٩٠ * المصرية والقضية الفلسطينية

**

الفهرس

صفحة	
٣	- الاهداء
٥	- مقدمة للناس
٧	- المقدمة

الفصل الأول

نشأة الصناعة والعمل المأجور

٢٤	- الالغاء الرسمى للعلاقات الحرفية
٢٥	- نشأة الطبقة العاملة فى الزراعة

الفصل الثانى

الحركة النقابية المصرية

من نهاية القرن ١٩ حتى عام ١٩١٩

٣٤	- بداية العمل الجماعى وظهور المنظمات النقابية الأولى
٣٦	- البدايات الأولى للنضال والتنظيم من ١٨٩٩ - ١٩٠٧
٤٣	- اشتداد ساعد الحركة العمالقة من ١٩٠٧ وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى
٤٣	- نمو الحركة الاضرابية
٤٧	- الحزب الوطنى والحركة العمالقة
٤٩	- الموجة الاضرابية تتصاعد من جديد
٥٦	- الموجة الاضرابية والاسباب الموضوعية لتصاعدها
٦١	- التشريع والعمال
٦٤	- الطبقة العاملة خلال الحرب العالمية الأولى مشروعات جديدة ونمو حجم الطبقة العاملة
٦٦	- الشغل فى السلطة
٧٠	- القهر والمعاناة

الفصل الثالث

الحركة العمالية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى

١٩١٩ - ١٩٢٥

- ٧٤ - تمهيد
- ٧٨ ✓ - حركة العمال خلال الثورة
- ٨٧ ✓ - الحركة النقابية تكسب مواقع قانونية وتنظيمية
- ٩١ ✓ - أول اتحاد لنقابات العمال وتأسيس الحزب الاشتراكى المصرى
- ٩٦ ✓ - ازدهاد الفعل النقابى والردع والمواجهة
- ٩٨ - الاتحاد الثانى لعمال مصر وقيادة البورجوازية للحركة النقابية
- ١٠٠ - الاتجاه الاشتراكى يستمر فى الوجود وجرىة الحساب
- ١٢١ - حوار حول تكوين حزب للعمال والفلاحين
- ١٢٩ ✓ - الحركة الاضرابية بعد نكسة الاسكندرية
- ١٣٢ - الحركة العمالية والانتخابات (لجان الثلاثية)
- ١٣٦ ✓ - حركة تكوين النقابات بعد نكسة الاسكندرية

الفصل الرابع

من ١٩٢٥ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

- ١٤٦ - النضال من أجل تشريع للعمل
- ١٤٦ ✓ - النضال النقابى العمالى من ١٩٣٠ حتى نهاية الحرب
- ١٤٦ - حركة الصراع الطبقي والاضرابات العمالية
- ١٥٠ - إصدار تشريع عمالى
- ١٥٣ ✓ - التنظيم النقابى وحركة انشاء النقابات وعلاقتها بالاحزاب والجمعاعات السياسية
- ١٥٩ ✓ - انتصار القضاء لحق العمال فى التنظيم النقابى والاعتراف بالنقابات

الفصل الخامس

من ١٩٤٤ - حتى النصف الأول من ١٩٥٢

- ١٧٢ - تمهيد

- ١٧٣ - انخفاض مستوى الأجور وساعات العمل الطويلة
- ١٧٨ - العمال يواجهون : البؤس وسوء الحالة الاجتماعية والصحية والبطالة والاضطهاد والبطش وعجز القانون العمالية
- ١٨١ - المواجهة
- ١٩٠ - أكثر من محاولة لتكوين اتحاد
- ٢٠٦ - ماذا عن تنظيم العمال الزراعيين ؟
- ٢٠٧ - المشاركة الطليعية في معارك الوطن
- ٢١٥ - العلاقات الدولية للحركة النقابية المصرية

الفصل السادس

من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٩

- ٢٢٢ - تمهيد
- ٢٢٤ - وكان الصدام في كفر الدوار يزرع التناقض بين العمال والثورة
- ٢٢٩ - الإصلاح الزراعي ومنع العمال الزراعيين حق التنظيم
- ٢٣١ - تشريعات عمالية ومكاسب جديدة
- ٢٣٥ - هيئة التحرير والموقف من الطبقة العاملة
- ٢٤٣ - عمال مصر ووحدة العمال العرب - قيام الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
- ٢٤٦ - موقف عمال مصر من العدوان الثلاثي وتأسيس اتحاد العمال في يناير ١٩٥٧
- ٢٥٥ - الصراع داخل التنظيمات النقابية
- ٢٥٧ - التطور في تشريع النقابات وتشريعات العمل
- ٢٦٠ - مصر والاتفاقيات الدولية

الفصل السابع

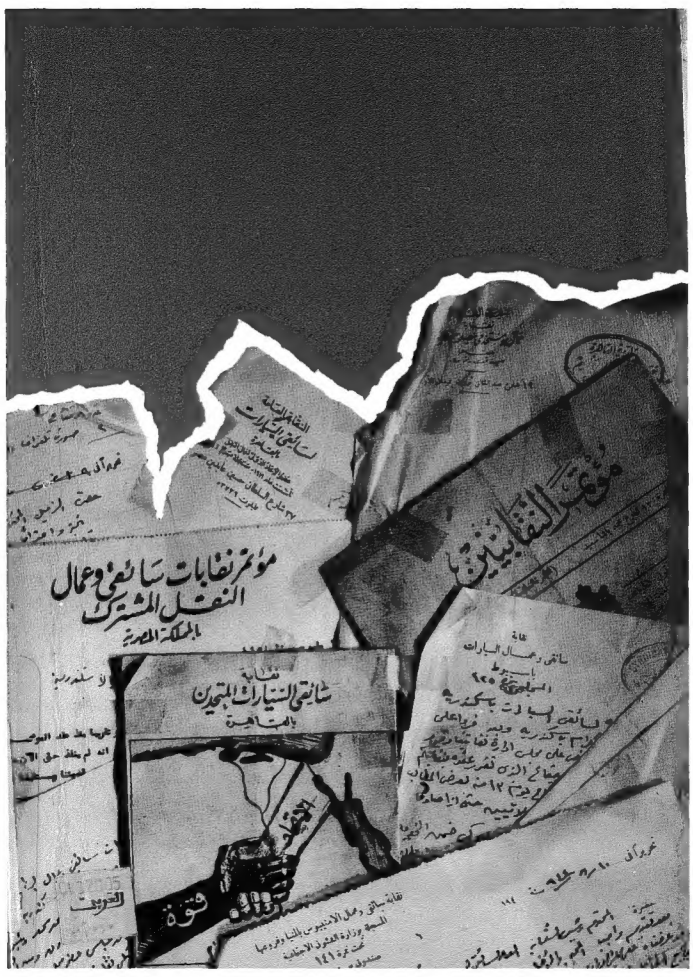
١٩٦٠ - ١٩٧٣

- ٢٦٦ - تمهيد
- ٢٦٧ - التأميم وماعرف بقوانين يوليو الاشتراكية والمكاسب العمالية
- ٢٧٤ - التنظيم النقابي بعد اجراءات التأميم

٢٧٩	- الحركة النقابية بعد بيان مارس ١٩٦٨ وبرنامج العمل الوطنى يوليو ١٩٧١ - ١٩٧٣
٢٨٥	- الدور النقابى الخاص للاتحاد العام لنقابات العمال والعمال وحرب أكتوبر
٢٨٨	- ماذا بعد خمسة عشر عاما من قيام الاتحاد العام لنقابات العمال
٢٩١	- خاتمة
٣٠٠	- الاحصائيات
٣٢٧	- الملاحق
٤٠٧	- الوثائق
٤٤٤	- المراجع
٤٤٩	- الفهرس



General Union of the Alexandria Region
 ٤٤٩



مؤتمر نقابات سائقي وعمال النقل المشترك بالمملكة المغربية

سائقي السيارات المتجولين بالمملكة



قائمة سائقي وعمال الاندلس بلانيا وفرونها
السجدة وزارة الشؤون الاجتماعية
تحت رقم ١٤١
مصدق

مؤتمر النقابيين

قائمة
سائقي وعمال السيارات
بالمملكة
السجل رقم ١٤٠
قائمة سائقي وعمال السيارات
بالمملكة
السجل رقم ١٤٠
قائمة سائقي وعمال السيارات
بالمملكة
السجل رقم ١٤٠

غورال - امه حطام

مؤتمر النقابيين
السجل رقم ١٤٠
قائمة سائقي وعمال السيارات
بالمملكة
السجل رقم ١٤٠